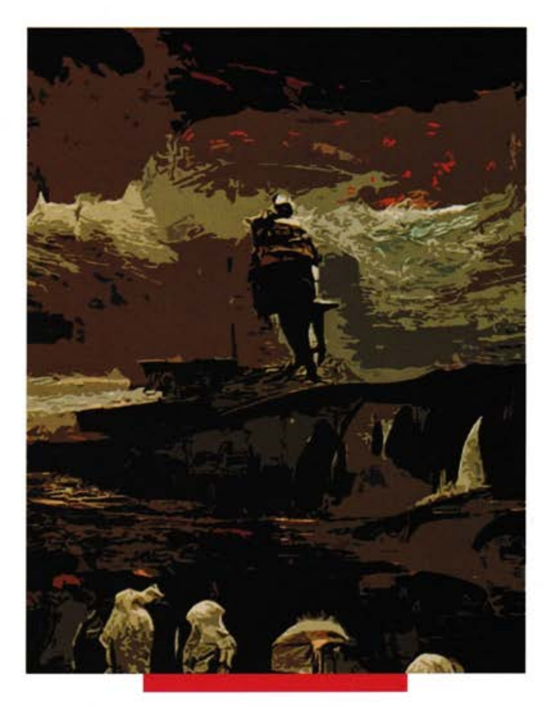
صعودُ الوحشيَّةِ المنظَّمة

سوسيولوجيا تاريخيّة للعنف



سينيشا مالشيفيتش

ترجمة: عومرية سلطاني



الشبكة العربية للأبحاث والنشر

ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

صعودُ الوحشيَّة المنظَّمة

سوسيولوجيا تاريخيّة للعنف

لن ننسى غزة والشهداء

فهلا دعوة بظهر الغيب ؟

انضم لـ مكتبة .. امسح الكود

telegram @soramnqraa



الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت ـ المكتب الرئيسي:
رأس بيروت، المنارة،
شارع نجيب العرداتي
ص.ب: ٥٢٨٥ـ١١٣ حمرا ـ بيروت
١١٠٣٢٠٣٠ـ لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧
محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

بيروت ـ مكتبة
السوليدير، مقابل برج الغزال،
بناية المركز العربي
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٩١٨٤١
محمول: ٠٠٩٦١٧٠٦٩٤١٥٢

الدار البيضاء ـ مكتبة
٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع
مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧
محمول: ٠٠٢١٢٦٠٤٣٦٨٨٤٨

تونس ـ مكتبة
١٠ نهج تانيت، نوتردام،
قبالة وزارة الخارجية
هاتف: ٠٠٢١٦٧٠٠٣٨٠٥٣
محمول: ٠٠٢١٦٢٥١٢٦٨٤٨

اسطنبول ـ مكتبة
حي الفاتح، ١٧ شارع الخرقة الشريفة،
المتفرع من شارع فوزي باشا
محمول: ٠٠٩٠٥٣٦٥٩٧٥٢١٨

الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

مالشيفيتش، سينيشا

صعودُ الوحشيَّة المنظَّمة: سوسيولوجيا تاريخيّة للعنف/ سينيشا مالشيفيتش؛ ترجمة عومرية سلطاني.

مكتبة 2024 2 2
t.me/soramnqraa

ISBN 978-614-431-228-5

١. تاريخ العنف. أ. سلطاني، عومرية (مترجمة). ب. العنوان.

303.609

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

The Rise of Organised Brutality
A Historical Sociology of Violence

© Siniša Malešević, 2017
This translation is published
by arrangement with
Cambridge University Press
All Rights Reserved

جميع حقوق الترجمة العربية والنشر محفوظة حصراً للشبكة العربية

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٢٣

صعودُ الوحشيَّة المنظَّمة

سوسيولوجيا تاريخيّة للعنف

مكتبة 1659

سينيشا مالشيفيتش

ترجمة: عومرية سلطاني



إلى لونا وبيليا

والعالم الأفضل الذي تمثّلانه

المحتويات

شكر وتقدير



حظيتُ في أثناء عملي في هذا الكتاب بالكثير من العون والدعم والاقتراحات والملاحظات التي قدَّمها العديد من الأصدقاء والزملاء. أودُّ أن أشكر خاصةً كلّاً من ميغيل سينتينو، وكريس كوكر، وراندال كولينز، ومانويل آيزنر، وروبرت غيرورث، وأنطونيو غويستوزي، وپيتر هالدن، وجون هال، وجون هاتشينسن، وجان هونينغ، وريتشارد جنكينز، وستاتيس كاليفاس، وكريشان كومار، وشون ليسترانج، وجوناثان ليدر ماينارد، وستيف لويال، ومايكل مان، وأوغان مولكاهي، ونيال أودوشارتاي، وكريستيان أولسون، ولاري راي، وكيڤن رايان، وستايسي سكريڤر، ومارتن شاو، وجينيفر تود، وسيلڤيا والبي وأندرياس ويمر. كما استفدتُ من النقاشات والتعليقات التي خصّني بها زملاء وطلاب في أماكن مختلفةٍ قدمتُ فيها بعض الأفكار والحجج التي طورتُها في هذا الكتاب، أذكر منها: أكاديمية العلوم والفنون في البوسنة والهرسك في سراييفو، ومعهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، وجامعة بروكسل الحرة، ومعهد برشلونة للدراسات الدولية، ومعهد الفلسفة والنظرية الاجتماعية في بلغراد، والمركز المشترك بين الجامعات في دوبروفنيك، وجامعة ماكجيل في مونتريال، وجامعة أيرلندا الوطنية في غالواي، وجامعة الدفاع السويدية في ستوكهولم، وجامعة إدنبره، وكلية كوليدج في دبلن، وجامعة كوبنهاغن، وجامعة كينت، وجامعة لانكستر، وجامعة أكسفورد، وجامعة كوينز في بلفاست، وأكاديمية أولمبيا الصيفية في اليونان.

وأديـن بالامتنان لعائلتي بصورة خاصة، لما يخصُّني به أفرادُها من محبةٍ ودعـم لا ينقطعان: زوجتي ڤيسنا، وولدَينا اللذين صارا بالغَين اليوم؛ لوكا وأليكسَ.

عليَّ أنْ أشير أنَّ الفصل الثالث من هذا الكتاب هو نسخةٌ منقّحةٌ ومزيدةٌ من ورقة بحثية نشرتُها تحت عنوان: «ما عمر الوحشية البشرية: عن الأصول البنيوية للعنف؟»؛ وأنا ممتن لمطبعة جامعة ديوك لسماحها لي باستخدام هذا النص. نُشر أصل الدراسة في:

«How Old is Human Brutality: On the Structural Origins of Violence?» *Common Knowledge*, vol. 22, no. 1 (2016), pp. 81-104.

مقدمة

أوجه العنف

يفزعنا انتشارُ مظاهر القسوة حين ننظر إلى الماضي. فهي تنتشر في الروايات والفنون والنصوص الدينية والكتب المدرسية، وفي العديد من المصادر الشعبية التي توثّق المذابح الجماعية، وأعمال الشغب العنيفة، والتعذيب الشديد، والحروب المستمرة، والنزاعات الدموية، والعقوبات البشعة التي طاولت الأفراد من العامة. وينصبّ التركيز على شيوع الممارسات الوحشية والسلوك اللاإنساني عند أسلافنا؛ من الصين القديمة والهند وإفريقيا إلى أوروبا في العهد الروماني، وصولاً إلى قسمَي القارة الأمريكية قبل كولومبوس. ونعثر في هذه المصادر القادمة من الماضي على أمثلة نماذجية فيها توصيفاتٌ دقيقةٌ للتعذيب الممارَس وقتها: ففي الصين ثمة طريقةُ «لينتشي» السحيقة في القدم، وفيها يجري إحداث جروح بالسكين في جذع الإنسان وأطرافه (والمعروفة باسم «الموت بألف جرح»)؛ وفي الهند القديمة غرفةُ تعذيبٍ متقنةُ الصنع تُسمى جحيم أشوكا؛ وعند قبائل الأزتك تُقدَّم القرابين البشرية مصحوبة بقطع القلوب الحية. بيد أنَّ أوروبا العصور الوسطى هي ما يقع في الدرك الأسفل من هذا المسرح المروِّع؛ فتُصوَّر عادةً على أنها حقبة التعذيب الدائم والقتل الشنيع والاحتفاء بأشكال العنف شديدة التطرف. إذ ترتبط هذه الفترة من تاريخ البشرية في المخيلة الشعبية ارتباطاً وثيقاً بأدوات التعذيب المعقدة، مثل عجلة التكسير، وكسارة الرأس، أو الآلة الشهيرة المسماة «العذراء الحديدية»؛ وهي خزانة حديدية ذات واجهة أمامية مغطًى داخلُها بالمسامير صُنعت بحيث تحيط بالكائن البشري. لا عجب أنْ تحوّلت عبارة «وحشية القرون الوسطى» إلى صياغة تحيل على الأشكال المروعة من العنف وشاع استخدامُها وصفاً للتشنيع بالخصوم.

لكن الواقع التاريخي -ومثلما يوضحه العلماء المعاصرون المختصون بتلك الفترة- لا يتفق تماماً مع التصورات الشعبية عن أوروبا في العصور الوسطى. يبيّن كلميتِّيلا (Klemettilä, 2009) وكلاينشميت (Kleinschmidt, 2008) وكارال (Carrel, 2009) وباراز (Baraz, 2003) وغيرهم، أنّ العصور الوسطى الأوروبية لم تكن فترةً عنيفةً في تاريخ البشرية على الرغم من الخطاب المؤيّد للعنف وبعض الرسومات الفنية المروِّعة السائدة عنها. إذ يؤكد هاغالد كلاينشميت (Kleinschmidt, 2008: 170) أنّ «المصادر عن العصور الوسطى المبكرة لا تقدم غير القليل من الأدلة الصريحة على الميل نحو الحرب أو الابتهاج الصريح بارتكاب الفظائع وسط المشاركين في الحروب». ويضع دانيال باراز (Baraz, 2003) يده على الوقائعِ المعقدة التي تثبت أن القسوة لم تُستخدم إلا بصورة ظرفية وارتبط حدوثها تقريباً بأسباب ضرورية وخاصة. وبالمثل، تحاجُّ هيلن كارال (Carrel, 2009) أن نظام العدالة في العصور الوسطى لم يستند إلى التعذيب العام وأشكال الإعدام اللاإنسانية؛ بل تعرَّضت الأعمال الإجرامية في معظمها للعقاب بأحكام خفيفة ركَّزت على إلحاق العار العلني بمرتكبها الذي يتلقى العون من سكان المدينة في وقت لاحق، في حين اقتصرت عمليات الإعدام عادةً على القتلة وبعض الأنماط من السلوكات الكفرية. وتؤكد هانال كلميتِّيلا (Klemettilä, 2009) أن المفاهيم الشائعة عن فترة العصور الوسطى تجانب الصواب لأنها اعتمدت في جزءٍ منها على القراءة الحرفية للأرشيفات التاريخية والمشاهد المرئية عن الحملات الصليبية وتطبيقات العدالة وقتها، واستقت قراءاتها في جزئها الآخر من إعادة التفسيرات الحديثة التي تأثرت بحركات عصرَي النهضة والأنوار. والحال أنّه لا يمكن الاعتماد على الأرشيف التاريخي عن العصور الوسطى والمواد المرئية عن التعذيب ومفهوم التضحية بالنفس من دون تمحيص، لأنها ربما كُتبت لأهداف دعائية وتعليمية خاصة. لكن الصورة الشائعة عن «'بربرية' العصور الوسطى» التي شُكِّلت عنها في وقت لاحق تعود في نشأتها لحركات عصرَي النهضة والأنوار التي حوّلت الماضي إلى «غيرية» مقابِلة. إذ كان عليها، وحتى تنجح في نشر خطاباتها عن التقدم والعقل والحرية، أن تقدم مشروعاتها على أنها المعاكسُ لـ «الماضي المتخلف» الذي سبقها؛ وهو ما يصح في حالة أوروبا نفسها وفي غيرها من القارات الأخرى أيضاً. وهكذا صرنا نعلم اليوم أن غرفة جحيم أشوكا كانت اختراعاً أدبياً، وأن العذراء الحديدية لم تُستخدم يوماً للتعذيب في أوروبا العصور الوسطى، بل وحتى

القرابين البشرية عند الأزتك لم تتسم بهذا الانتشار والإفراط في القتل مثلما افتُرض (Schild 2000; Obeyesekere, 2002; Graulich, 2000).

ولا يعني أيٌّ من هذا كله أن أزمنة ما قبل الحداثة لم تعرف عنفاً أو قسوة؛ بل كان العنف آليةً مهمةً لتحقيق السيطرة الاجتماعية، وكانت الأمثلة الدورية، والمتفرقة في الغالب، عن القسوة المفرطة جزءاً لا يتجزأ من أنظمة العدالة المختلفة وبعض ممارسات الحرب. ما أود قوله هو أن القسوة لم تكن جزءاً من الحياة اليومية، وأنه لا ينبغي الخلط بين شناعة ممارستها غير المنتظمة وبين فكرة شيوعها العام. ومثلما سأبيّنه لاحقاً في هذا الكتاب، غالباً ما يكشف استخدام التعذيب عن الضعف الذي يدبُّ في وسائل القسر لا عن علامةٍ على القوة، وأنَّ من يعتمدون على عمليات القتل المروعة يفتقرون في العادة إلى وسائلَ تنظيمية غيرِها لإلحاق خسائرَ واسعة النطاق.

ولا تقتصر هذه الصور عن الماضي المفرط في العنف على وسائل الإعلام أو الصور النمطية الشائعة فحسب، بل تعزز انتشارها بفضل أكاديميين ذوي صيت بالغ؛ إذ صاغ جون ستيوارت مِل نسخةً علميةً مبكِّرةً عن هذا الرأي في مقالته «**الحضارة**» (Mill, 1836)، قال فيها إن الفعل المتحضر هو المقابلُ للفعل الهمجي. ويرى، على وجه خاص، أن العنف هو سمةٌ مميزةٌ للهمجية Barbarism بينما يشيع في الحضارة السلامُ والتعاونُ والتعاطف:

> في الحياة الهمجية يغيب القانون أو يكاد، وكذلك نظامُ العدالة، ولا تُستخدم القوة الجماعية للمجتمع بصورة منهجية لحماية الأفراد من أنْ يُلحِق بعضُهم الأذى ببعض؛ لا يثق أيٌّ منهم إلا في قوته أو دهائه، وحين يفقدهما يكون، غالباً، بلا ملاذ. **وبناءً على ذلك فإننا ندعو شعباً ما بأنه متحضِّرٌ** حين تكون ترتيباتُ المجتمع لحماية الأشخاص وممتلكات الأعضاء فيه **مثاليةً بما يكفي للحفاظ على السلام بينهم**؛ ما يعني حثّ غالبية المجتمع على الاعتماد في أمنهم على الترتيبات الاجتماعية بصورة أساسية، والتخلي في الغالب، وفي الظروف العادية، عن استخدام قوتهم أو شجاعتهم الفردية في الدفاع عن مصالحهم (سواء أكان لدفع العدوان أم للدفاع عن النفس) (Mill, 1836: section 1، التشديد مضاف من المؤلف).

ويقول مِل إن الحضارة واصلت تطوُّرها حالَ نشوئها لتصل إلى ذروتها «في أوروبا الحديثة وخاصة في بريطانيا العظمى؛ بحيث بلغت صورتها الأبرز وحالة من التقدم السريع فاق أي مكان أو زمان آخرَين».

بالمثل، طور هربرت سپنسر (Spencer, 1882) وجهةَ نظرٍ مماثلة لكنها أكثر صلابة من الناحية السوسيولوجية، ميّز فيها بين المجتمعات الاحترابية والصناعية؛ حيث تتمايز الأولى بالاستخدام الدائم للعنف و«التعاون الإجباري»، في حين يميز الثانيةَ طابعُ الحرية و«التعاون الطوعي». وفي المخطط التطوري الذي صاغه سپنسر، اقترن النمو الاجتماعيُّ بالانتقال التدرُّجي من أقل المجتمعات الاحترابية تقدماً إلى أنظمة اجتماعية صناعية أكثر تعقّداً[1]. والحال هذه، اعتُبر أنّ العنف، هنا أيضاً، هو «الآخرُ» المقابلُ للحضارة.

والواقع أن النظرية والعلوم الاجتماعية اليوم هي أقل اعتداداً بمثل هذه المخططات التطورية المبسّطة. في المقابل، لا يزال القول بأنّ العنف والحضارة هما ظاهرتان متعارضتان وأنّ العالم الحديث أقلُّ عنفاً من العصور التي سبقتْه تصوراً قوياً. فعلى سبيل المثال، تدعم هذا الرأيَ نظريةُ نوربرت إلياس عن «**سيرورة التمدُّن**» *Civilising Process*، وفيها وجهة نظرٍ واضحةٌ تقول إنَّ «مجتمعات القرون الوسطى؛ مقارنةً بمجتمعاتنا، عنيفةٌ جداً» (Elias, 1998: 198). بالمثل، حاجَّ المؤرخ الاجتماعي مارك بلوخ قائلاً إنه في أوروبا العصور الوسطى؛ «كان للعنف... جذورٌ عميقةٌ في البنية الاجتماعية وذهنية العصر» (Bloch, 1961: 411). وحديثاً ورد في كتاب ستيڤن پينكر (Pinker, 2011: 1) أن العالم القديم «بلدٌ أجنبيٌّ» عنا تتخلل «الوحشيةُ نسيجَ الوجود اليوميِّ فيه بعمق». وفي ثنايا هذا التفسير يتراجع العنف بِمقدم الحضارة، لا سيما مع مطالع الحداثة؛ بل ويذهب پينكر (Pinker, 2011: xxi) إلى أبعد من ذلك ويحاجّ أننا «ربما نعيش اليوم في أكثر العصور التي عرفها جنسنا البشري سِلماً».

سأحاجُّ في هذا الكتاب ضد هذا النمط من التشخيصات الاجتماعية الشائعة عن العنف. ينصبّ تركيزي بصورةٍ خاصةٍ على الديناميات التاريخية للعنف

---

(١) يقتضي الإنصاف أن نذكر أنّ سپنسر كان أكثر حذراً حيال اتجاه التغير الاجتماعي مقارنةً بـ مِل؛ حيث تصور إمكانية حدوث انتكاساتٍ تاريخيةٍ تنقل النماذج الصناعية للتنظيم الاجتماعي إلى نماذجَ عسكرية.

المنظم على النحو الذي تُجليه ظواهرُ اجتماعيةٌ كالحروب والثورات والإبادة الجماعية والإرهاب. سأبرهن أن استكشاف هذه الظواهر بدقة يشير إلى أنها لم تشهد انحساراً مع تطور الحضارة ومقدم الحداثة؛ بل على العكس من ذلك، يشير المسار الاجتماعي للعنف المنظم إلى اتجاهٍ معاكسٍ تماماً؛ فتتطور الحضارات والنماذج البيروقراطية للحكم وتتوسع، ومعها القدرةُ التنظيميةُ والأيديولوجية على ارتكاب العنف. ولا يعني القولُ بذلك أنّ التطور التنظيمي يقود حتماً نحو العنف، ولا أنَّ العنف المنظم لا بد مستمرٌّ في اتجاهه التصاعدي؛ إذ توجد اختلافاتٌ تاريخيةٌ وجغرافيةٌ هائلةٌ في الطريقة التي يعمل بها فعلُ العنف. وإضافة إلى ذلك، يفتقد العنف لجوهرٍ ثابتٍ ومحدَّدٍ سلفاً، بل يتخذ أشكالاً متعددةً من الوجود تجعل القبضَ على تحولاته التاريخية مهمةً صعبةً جداً. يشمل ذلك أيضاً المواقفَ المتغيرةَ تجاه استخدام أشكالٍ معينةٍ من العنف. فعلى سبيل المثال، اعتُبر الكفر في أوروبا ما قبل الحداثة وأوائل العصر الحديث شكلاً من الجريمة يفوق في خطورته ضربَ الزوجة، لكننا نلحظ العكسَ في أيامنا هذه. إذ كان أسلافنا يعاقبون على أعمال الكفر بشدة واعتبروها شكلاً شديد التطرف من العنف ضد الله، أما مقاييسُنا المعيارية الحالية فتمنح مسألة الحفاظ على السلامة الجسدية للفرد قيمةً أعلى.

يستند الكثير من النقاش المعاصر عن انحسار العنف إلى اعتباره ظاهرةً مستقرةً وعابرةً للتاريخ والثقافات. وترتكز هذه الحجج على أن الوحشية Brutality والتمدُّن Civility هما ظاهرتان متعارضتان تميزهما حدودٌ ثابتةٌ تُبنى على سِمتين تميزان العنفَ؛ هما الجسديةُ والقصدية. لكن مثل هذه الثنائية الصارمة ضيقةٌ جداً في صلتها بالمفهوم، ومحدودةٌ جداً من الوجهة التاريخية. وإنما يقتضي شرحُ طبيعة العنف وضعَه في سياقٍ تاريخيٍّ وجغرافيٍّ واجتماعيٍّ أوسع. تعتبر أنظمتنا القانونية والأخلاقية اليوم اللمسَ المتعمَّدَ لمنطقة حساسة من جسد الغير فعلاً عنيفاً/إجرامياً، بيد أنه نادراً ما يجري توصيف الضغوط النفسية الشديدة في مكان العمل أو أنظمة التعليم على أنها من أشكال العنف على الرغم من عواقبها العميقة عادةً على صحة الفرد ورفاهته (مثل انعدام الأمن الوجودي المستمر بسبب التضخم في أهداف العمل والأعباء الناتجة عن ذلك، والمتطلبات غير الواقعية في الحياة العملية، والعزلة الاجتماعية المتزايدة للأفراد، والأشكال الجديدة من الفضائح العامة، والافتقار المؤسسي للتعاطف خارج المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد،

إلى غير ذلك كله). على النقيض من ذلك، اعتُبرت العزلة الاجتماعية والتعرض للفضيحة في عالم ما قبل الحداثة أكثر أشكال القسر شدةً، مقارنةً ببقية أشكال العقاب البدني. توضح كارال (Carrel, 2009) على سبيل المثال، كيف فضّل معظم الأفراد في إنكلترا في القرن الرابع عشر أن تُثبَّت أقدامُهم في فلقات العقاب على أنْ يتحمّلوا عزلة السجن ولو لفترة قصيرة. كما اعتُبر الطرد من القرية بصورة عامة، كصورة من صور العقوبة، أكثر قسوةً من أشكال الإصابات الجسدية التي تُلحق بالفرد. ويشير كل ذلك إلى أن العنف ظاهرةٌ اجتماعيةٌ ديناميةٌ تتغير عبر الزمان والمكان. وحتى نفهم هذه العمليات التاريخية طويلة المدى فهماً كاملاً لا بدّ لنا من النأي عن هوسنا الحالي بمفاهيم العنف المتمحورة حول الجسد والفاعل معاً. ذلك أن المحاولات المعاصرة لإعادة تفسير الفعل العنيف بقصره على السمة البدنية وعدِّه حدثاً جسدياً يتضمن الاستخدامَ المتعمد للقوة على الجسد، لم تتطور إلا في وقت متأخر جداً من تاريخ البشرية، ولا بدّ من وضع هذه التفسيرات في سياقها التاريخي. ولا شكَّ أنَّ تحوُّل النظام الاجتماعي الحديث نحو التركيز المفرط على الأشكال الجسدية لأعمال العنف على حساب جميع أنواعه الأخرى، ارتبط بالعقود الماضية. بل ويمكن المحاجّة بالقول إن تعريف الحداثة المتأخّرة يستند على تقديسها للجسد، والذي يمتد من السيطرة الشخصية عليه مثلما تتكشَّف من ممارسات الرسم على الجسم (كالوشم والثقب)، مروراً بالنزعة الاستهلاكية المتمركزة حول الجسد، وصولاً إلى تصوراتنا عما نعدّه هجوماً عليه. وفي جميع هذه الحالات والعديد من الحالات الأخرى غيرها، ينصب التركيز على الجوانب المادية للسلامة الجسدية. والأبعادُ المادية للعنف حاسمةٌ في فهم مسار العنف المنظم بالفعل، لكن لا مناص من استكمالها بأشكال غير مادية وغير مقصودة من الفعل العنيف. لذلك فإن أفضل مقاربة تعيننا على فهم الكيفية التي تظهر بها أعمال العنف وتتوسع، هي أن نعيد تركيز انتباهنا من الأفعال المتعمَّدة المرتبطة بالفرد أو الفاعلين الجماعيين، باتجاه الأفعال غير القصدية للمنظمات الاجتماعية التي تعزز الممارسات العنيفة (يُراجع الفصل الأول من هذا الكتاب).

في هذا الكتاب، أحاول استكشاف الكيفية التي يتغيَّر بها العنف المنظم على طول التاريخ البشري. وفي هذا السياق، أحاج أنَّ القسم الأكبر من أشكال العنف المنظم، وبدلاً من القول بانحسارها الشديد، خبرت تحولاً اجتماعياً هائلاً كانت نتيجتُه قدرةٌ تنظيميةٌ وأيديولوجية على العنف. ونعني بذلك أن

العنف تحوّل إلى قوة تنظيمية وأيديولوجية اكتسبتْها المنظمات الاجتماعية؛ التي صارت أقدر على الاستفادة من التضامنات الجزئية المتنوعة واستخدامها لتوسيع نطاقها وشرعيتها. ويقتضي الفهم الجيد للكيفية التي تتطور بها القوى القمعية والأيديولوجية وتتوسع وتتحول، التطرقَ للعمليات التاريخية طويلة المدى التي دفعت بهذا التغيُّر. فاحتكار الدولة المتزايد للاستخدام المشروع للعنف، وتراجع معدلات الأمية، والتعليم الجماهيري، وازدهار وسائل الإعلام والمجال العام، وبقرطة السلطة(*)، وأدلجة الجماهير، كلها عواملُ أسهمت في إعادة رسم أطر العنف. لكن أفعال العنف لم تخمد، بل شهدت القرون الثلاثة الماضية زيادة كبيرة في حجم العنف المنظم؛ إذ اتسم القسم الأكبر من هذه الفترة بالتوسع التدرُّجي للدمار الشامل، ولم يُشهد لذلك نظيرٌ كما في القرن العشرين بوقوع أكثر من ١٥٠ مليون ضحية (White, 2012)، حيث انحصر الجزء الأكبر من هذه الوفيات في النصف الأول منه. ولم تتفكك الدعائم التنظيمية والأيديولوجية التي تسببت في وقوع هذه الخسائر، بل لقد شهدت السنوات السبعون الماضية زيادةً مستمرةً في القوى القسرية والأيديولوجية للمنظمات الاجتماعية: بدءاً من الدول القومية والشركات التجارية والمؤسسات الدينية، وصولاً إلى الحركات الاجتماعية والمجموعات المختلفة. وخلق صعود هذه القدرة التنظيمية والأيديولوجية بيئةً اجتماعيةً قامت على تدجين العلاقات الاجتماعية باستخدام القسر من جهة، لتُنتج هذه التهدئةُ القسريةُ، من جهة أخرى، ظروفاً تسير باتجاه انفجاراتٍ دوريةٍ من العنف واسع النطاق.

يهدف هذا الكتاب إلى تطوير مقاربة ذات أرضية سوسيولوجية وتاريخية تهدف لتحليل التحول الاجتماعي للعنف المنظم في سياقاتٍ تاريخيةٍ وجغرافيةٍ مختلفة. وقد بنيتُ هذه المقاربة على دراساتي السابقة (Malešević, 2013a; 2013b; 2013c; 2011; 2010) التي حاولتُ فيها صياغة تحليل عن العنف المنظم يرتكز على زمن الأمد الطويل «Longue Durée»(**)، وذلك بالتشديد

(*) أي إضفاء الطابع البيروقراطي على ممارسة السلطة بتحويلها إلى مجموعة من الأجهزة والممارسات والإجراءات والعلاقات الإدارية الهرمية (المترجم).

(**) صاغ هذا المصطلحَ المؤرخُ الفرنسيُّ المعروف ورائدُ مدرسة الحوليات؛ فرنان بروديل عام ١٩٤٩م قبل أن يتحول إلى مصطلح رئيس في التاريخ وتحليل الظواهر التاريخية. لنقل إنّ زمن الآماد هو الزمن الممتدُ والمتحركُ والمقابلُ لكل من الزمن الحدَثي Evènementiel السريع والثابت، والزمن الدوري Cyclique البطيء =

على اشتغال ثلاث عمليات تاريخية مترابطة، هي: البقرطةُ التراكميةُ للقسر، والأدلجةُ المركزيةُ الطاردة، وتطويقُ التضامنات الجزئية. وأهدف هنا إلى تقديم تحليلٍ سوسيوتاريخي منهجيٍ يقتفي أثر الديناميات الاجتماعية للعنف المنظم عبر الزمان والمكان.

محتويات الكتاب

لفهم العلاقة بين العنف المنظم والمجتمع على طول فترات طويلة من الزمن، لا بدّ من تعريف هذا المفهوم الفضفاض وتحديدُه؛ لذلك سأقدم في **الفصل الأول** فحصاً دقيقاً للمقاربات الرئيسة في دراسة العنف بهدف تطوير مفهومٍ للعنف المنظم يمكن الاستِناد إليه من الناحيتَين النظرية والإمبريقية. سأحاولَ الابتعاد عن الفُهوم السائدة التي هي إما واسعةٌ جداً أو ضيقةٌ جداً؛ وسأحاج أن التعريفات الواسعة تجعل العنف نسبياً، في حين لا تأخذ المفاهيم الضيقة في اعتبارها الأشكالَ غير الجسدية وغير المقصودة من الفعل العنيف. وسأوسّع هذا النقاش المفهومي عبر الفحص النقدي للمقاربات الثلاث الرئيسة في دراسة العنف المنظم (ماكس فيبر، وميشيل فوكو، ونوربرت إلياس)؛ فأعرض تقييماً سريعاً لهذه المنظورات بغية إلقاء الضوء على مكامن القوة والضعف فيها، وأرسم خطة تحليلية تسمح بتقديم تفسيرٍ بديلٍ للعنف المنظم.

= ذي الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية. إذ أدانت مدرسة الحوليات الفرنسية النظر إلى التاريخ بوصفه أحداثاً تخضع للتأريخ Histographie، واقترحت مفهوم زمن الآماد أو الأمد الطويل بديلاً يرى التفاعلَ قائماً في الظاهرة التاريخية «الطويلة» ما بين الإنسان والطبيعة والجغرافيا والبيئة وغيرها من العوامل المحيطة؛ وفي هذه الحالة يصير التاريخ متعدداً باحتوائه على بنى وأحداث ومنعرجات حاسمة. ونحن نعتبر أن عبارتَي الأمد الطويل أو زمن الآماد اللتين نستخدمهما بالمعنى نفسه تفي بهذا القصد بدلاً من عبارات «طويل(ة) المدى» أو «طويل(ة) الأجل» المستخدَمة عربياً؛ إذ تختلف عبارة Longue Durée على سبيل المثال عن العبارتين الإنكليزيتين Long-Run وLong-term، اللتين تحيلان بالفعل على وصفٍ للطابع الحدَثي الضيق لظاهرة ما. وهذا يفسر الميلَ في اللغة الإنكليزية للاحتفاظ بالمصطلح الفرنسي الأصلي: Longue Durée لغرض الإحالة على طابعه العلمي بوصفه مفهوماً منهجيّاً وتحليليّاً. ولمزيد من الفهم والاطلاع يمكن الركون إلى مقالة فرنان بروديل الأصلية في: Fernand Braudel, «Histoire et Sciences sociales: La longue durée,» *Annales. Economies, sociétés, civilisations*, vol. 13, no. 4 (1958), pp. 725-753.

كما يمكن الاستفادة من تطبيقٍ عملي للمصطلح وتحليلٍ وافر في كتاب: مارك بلوخ، **الهزيمة الغريبة**، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة (٢٠٢١)، من ترجمتنا (المترجم).

ثم أقدم في **الفصل الثاني** إطاراً نظرياً لدراسة العنف المنظم. سأعتمد جزئياً على تراث السوسيولوجيا التاريخية المقارِنة للدولة لأصوغ طبعةً عن نموذج زمن الآماد Longue Durée تركز على الديناميات التاريخية للعنف المنظم. سأحدد خاصةً ثلاث عمليات تاريخية طويلة المدى Long-term أعتقد أنها أدت دوراً رئيساً في تطور العنف المنظم وتحوُّله على مدى الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية؛ هي البقرطة التراكمية للقسر، والأدلجة المركزية الطاردة، وتطويق التضامنات الجزئية. ويشرح الفصل كيف تشتغل هذه العمليات الثلاث وكيف يرتبط بعضها ببعض في سياق العنف المنظم.

ويقدم **الفصلان الثالث والرابع** عرضاً نقدياً للأدلة المتوفرة حول شيوع العنف المنظم على طول التاريخ البشري. يستكشف الفصل الثالث، على وجه خاص، الأدلةَ التاريخيةَ، الأركيولوجيةَ والأنثروبولوجيةَ والوثائقيةَ، ليعرض تقييماً عن درجة العنف الذي تميّز بها البشرُ الأوائل. وأحاج ها هنا أنّ العنف المنظم تطوَّر في وقت متأخر جداً من تاريخ البشرية، وأن شيوعَه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوسُّع القوة التنظيمية. وفيما يركز هذا الفصل على عصور ما قبل التاريخ والفترة المبكرة جداً من التاريخ، ينظر الفصل الرابع وبإيجاز في تحوّل العنف المنظم من التاريخ المبكّر إلى يومنا هذا. وفي ضوء حجتي العامة، أؤكد أنه لا دليلَ على أن العنف ينحسر مع التطور الاجتماعي أو التقدم الحضاري أو الحداثة؛ بل يؤدي الارتباط الوثيق بين العنف المنظم والبنى التنظيمية والأيديولوجية القسرية إلى توسّعه كلما استمرت هذه البنى في النمو. وفيما يقدّم هذان الفصلان نظرة عامة، تركز الفصول الأربعة التالية له على الأشكال الرئيسة للعنف المنظم؛ وهي الحرب والثورات والإبادة الجماعية والإرهاب.

أستكشف في **الفصل الخامس** الديناميات التاريخية للحرب، فأفحص العلاقة بين الحرب والتغير الاجتماعي، وأجادل أن القدرة التنظيمية والأيديولوجية المتزايدة للحرب كانت حاسمةً بفعل آثارها، المدمرة والمثمرة اجتماعياً في الوقت نفسه. وفي هذا السياق، لا يمكن تفسير الانخفاض الذي نلحظه في عدد الحروب بين الدول وضحايا المواجهات المسلحة بأنه زوالٌ حتميٌّ للحرب؛ بل بوصفه شكلاً من أشكال التقدم البنيوي الذي تصير فيه الحروب جزءاً من الحياة اليومية تنظيمياً وأيديولوجياً.

ويستكشف **الفصل السادس** الديناميات التاريخية للثورات. وفيه أقدِّم مراجعةً نقديةً للنظريات السائدة عن الثورة، ثم أصوغ تفسيراً بديلاً يتمحور حول الدور الذي تؤديه قدرةُ المنظمة والتغلغل الأيديولوجي وتطويقُ التضامن الجزئي. وقد ألقيتُ في هذا الصدد بعض الضوء أيضاً على المسارات المتباينة في التجربة الثورية.

ولأن الإبادة الجماعية تُعدُّ شكلاً متطرفاً من العنف المنظم، فقد عملتُ على تحليل أصولها الاجتماعية ومساراتها التاريخية في **الفصل السابع**. وتركز معظم الأبحاث المتعلقة بالإبادة الجماعية على الأبعاد القانونية والأخلاقية، لكن الحاجة تلوح لتحويل النقاش باتجاه علم الاجتماع؛ لذلك سأتطرق في هذا الفصل إلى المقاربات السوسيولوجية للإبادة الجماعية بهدف تطوير تفسيرٍ لهذه الظاهرة الاجتماعية يرتكز على زمن الآماد.

وغالباً ما يجذب الإرهاب انتباهاً أكبر على الرغم من أنه يسفر عن خسائر بشرية أقل مقارنةً بالأشكال الأخرى من العنف المنظم. في **الفصل الثامن**، سأقدم تحليلاً عن ماهية الإرهاب ولماذا يثير الكثير من الاهتمام العام، وأعرض تحليلاً نقدياً للمقاربات السوسيولوجية وغير السوسيولوجية المهمة عن هذه الظاهرة، لأحاجّ أن التحليلات غير السوسيولوجية تركز على العوامل النفسية والاقتصادية والسياسية، في حين تقدّم المقاربات السوسيولوجية الرئيسة تفسيراتٍ تستند إلى حتميةٍ ثقافية. ثم أعرض في هذا السياق مقاربةً بديلةً تستكشف الأعمال الإرهابية من منظور القوى التنظيمية والأيديولوجية والتضامنات الجزئية.

أعتبر التضامن الجزئي أحد الآليات الرئيسة التي تُوظَّف في تعبئة الفعل الاجتماعي، لذلك يبدو لي من المهم دراسةُ الكيفية التي تعمل بها هذه العملية في سياق الممارسة. وهكذا ألقي في الفصل التاسع نظرةً فاحصةً على الكيفية التي يحدث بها تماسك المجموعة. وأحاجّ أن البشر ليسوا كائنات تميل بالطبيعة للالتئام في مجموعة، وأن ديناميات المجموعة تتطلّب دعماً تنظيمياً وأيديولوجياً في الغالب. كذلك يستكشف الفصل الدينامياتِ التاريخية القائمة بين العنف المنظم والتضامن الجزئي.

تميّز حنا أرندت (Arendt, 1970)، في مقالها المعنون **«عن العنف»** On Violence، تمييزاً حاداً بين القوة والعنف، وتجادل أن هذا الأخير هو نقيض

القوة لا مثالاً متطرفاً عنها. فعلى عكس القوة التي تتولد عن الإرادة الجماعية والموافقة الشعبية، يكون العنفُ هو غياب القوة. في هذا الكتاب، أتبنَّى وجهةَ نظرٍ معاكسة تقول إن العنف الجماعي هو نتاج قوى تنظيمية وأيديولوجية، ومع نمو هذه القوى وتوسُّعها تزيد القدرةُ على العنف المنظم. وعلى عكس أرندت التي تتبنى المنظور الأنواري(*) عن تقدمنا باتجاه واقعٍ اجتماعيٍّ خالٍ تماماً من العنف، يستند هذا الكتاب إلى حجةٍ ترى أن العنف جزء لا يتجزأ من التجربة التاريخية الإنسانية وغيرُ قابلٍ للانحسار.

(*) أي الموروث عن عصر الأنوار (المترجم).

الفصل الأول

ما العنفُ المنظم؟



ما العنف؟

يُستخدم مصطلح العنف في الحياة اليومية لوصف مواقفَ متنوعة، فهو يحيل في معظم الحالات على نوع معين من الأفعال تتبعها نتائجُ ضارة، لكنه قد يشير أيضاً إلى غياب الفعل. إنّ القتل العمد أو الإيذاء الجسدي لإنسان آخر هو شيء يصفه الجميع تقريباً أنه عمل عنيف. كذلك يستخدم البعض التسميةَ نفسها لوصف حالات مثل العقوبات القاسية المسلّطة على البشر والحيوانات، وتدمير الممتلكات وموائل العيش (أي استنزاف البيئة)، واستخدام كلمات مسيئة ومهينة، والأشكال القاسية من الابتزاز العاطفي، والتهديدات التي تطاول حياة الفرد أو صحته أو سلامته العقلية. لكن الأفعال التي تنطوي على إهمال، ومنها اللامبالاةُ تجاه الأنشطة التي قد تؤدي إلى نتائجَ عنيفة، أو التغاضي عن معاناة الإنسان والحيوان، أو التخلي عن دعم الأفراد المعرَّضين للخطر الشديد، توصف هي الأخرى بأنها أشكال من العنف. إضافة إلى ذلك، غالباً ما يجري تطبيق هذا المصطلح على أنشطة مثل الإخلال بوعد أو عهد ما (مثل انتهاك اتفاق معين)، والتأثير سلباً على حواس المرء، كالشم أو التذوق (مثل قولنا «كان الطعام مثيراً للاشمئزاز، لقد انتهك براعم التذوق لدي»)، أو تؤذي كرامة المرء أو نظرته لذاته (مثل قولنا: «هذا السلوك يدمر احترامي لذاتي»)، وغيرها. وتحيل أشكال الفعل/اللافعل الموسومة بالعنف في معظمها على أحداث فعلية وقعت في الماضي أو الحاضر، لكن هذه التسمية تُستخدم أيضاً لوصف أحداث مستقبلية في بعض الحالات (كالقول إننا ندمر مستقبل أولادنا وأحفادنا بفعل زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على سبيل المثال). يُستخدم مفهوم العنف أيضاً بطرائقَ مجازية أخرى؛ كقولنا: «الانتصار

في المعركة مع السرطان» أو «النضال ضد الفقر» أو «شن الحرب على الفساد». ولأن لهذا المصطلح دلالات معيارية قوية، فقد استُخدم في كثير من الأحيان أداةً سياسيةً لتبرير القيام بفعلٍ معينٍ أو نزع الشرعية عنه. على سبيل المثال، قد ينظر أحد المدربين في لقاء رياضيٍّ جماعيٍّ، إلى تدخُّلٍ قويٍّ يقوم به أحد لاعبيه بوصفه دلالةً على عمله الجاد والتزامه بالهدف من اللعبة، ويمكن أنْ يفسره مدرب الفريق المقابل على أنه استفزازٌ عنيفٌ متعمَّد. وبالمثل، فإن وقوع حادثة على الحدود بين دولتين جارتَين بينهما عداء، يمكن أن يشعل إدانات حادة بحيث تصفه كل حكومة منهما بالعدوان المتعمَّد من الجانب الآخر.

تثبت كل هذه الاستخدامات والتفسيرات المتنوعة لما يُعدُّ عنفاً أنه ما مِنْ معاييرَ واضحةٍ ومقبولة عالمياً للتمييز بين الفعل العنيف والفعل غير العنيف. ولا يعني ذلك أن نتبنَّى موقفاً نسبياً ونتعامل مع كل فعل على أنه إما عنيف أو غير عنيف؛ بل يشير هذا الاختلاف الكبير في التفسير إلى ارتباط أيّ فعل عنيف بسياق اجتماعيٍّ وتاريخيٍّ محدَّد، وهو من ثمّ يعتمد على تصورات وتجاربَ اجتماعية معيّنة. وقد نقول بعبارة أخرى إن العنف ظاهرة تتميز بإطار تاريخي ودينامية اجتماعية، لذلك يتغير معناه عبر الزمان والمكان. ولا تحول دينامية العنف دون كونه ظاهرة أكثر ثباتاً، فهو يختلف عن مفاهيمَ مطاطة مثل «الثقافة» أو «الحقوق» التي يمكن أن تكتسي عبر الزمن معانيَ مختلفة تكاد تكون متعارضة. إذ تغيَّر مفهوم «الحقوق" في معناه عبر التاريخ على سبيل المثال: فانتقل من الحقوق الموروثة لعائلة واحدة («الحقوق الإلهية للملوك»)، إلى امتيازٍ تحظى به مجموعةٌ خاصةٌ ذاتُ مكانة (الأرستقراطية، وأصحاب الملكيات الكبيرة وملكية الرجال البيض، وغيرها)، لتصير امتيازاً قانونياً لجميع المواطنين الذين يعيشون في دولة قومية محددة. في المقابل، لم يخضع مفهوم العنف لمثل هذا التحول البالغ: فقد عُدَّ قتلُ الإنسان عملاً عنيفاً منذ عشرة آلاف عام ولا يزال إلى اليوم؛ لكن التأطير الاجتماعي والتاريخي المحدد لما تعنيه عمليةُ قتلٍ معينة هو ما خضع للتغير بصورةٍ جوهرية. فقد أُتيح للأرستقراطي في بعض فترات التاريخ سلبُ حياة فلاح متمرد، أما المبادئ القانونية والأخلاقية التي يستند إليها العالم المعاصر فلا تتيح مجالاً لمثل هذه الأفعال اليوم. ومن ثمّ، تظل التفسيرات التاريخية للعنف، على الرغم من تغيرها المستمر، عمليةً أبطأ وأشد محدوديةً مما هي الحال عليه مع العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى. يُضاف إلى ذلك أن العنف يختلف أيضاً

بوصفه مفهوماً سُلَّمياً Scalar Concept: فهو يشمل ممارسات متنوعة تختلف في حجمها وكثافتها وشدتها بالنظر لِما تُحدثه من ضرر جسديٍّ أو معنويٍّ أو عاطفيٍّ. ثَمَّ فرق جوهري من دون شك بين الصراخ بإهانات فاحشة ضد شخص ما وبين سلبه حياته، ومع ذلك فقد يوصف كلاهما بأنه من أشكال السلوك العنيف. ولا يعني الأمر أن هذا الطابع السُّلَّميَّ للعنف ثابتٌ وعالميٌّ من الناحيتين التاريخية والجغرافية؛ بل يتضح جلياً من المقارنة بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة عبر الزمان والمكان أن الإهانات اللفظية قد تكون أكثر عدوانية وعنفاً مقارنة بقتل إنسان في بعض السياقات: فعلى سبيل المثال، يستتبع الكفر -الذي يُعتبر إهانة للسلطة الإلهية- صدورَ عقوبة إعدامٍ فورية؛ في وقتٍ يُعدُّ إعدام الكافر أو المرتد عملاً فاضلاً.

تولَّدت عن هذه الطبيعة السياقية والدينامية والمراوغة الواضحةُ للعنف نقاشاتٌ مفهوميةٌ حيويةٌ تدور حول سؤال: ما هي أنواع الفعل/اللافعل التي تشكل عنفاً؟ وكانت مواضعُ الخلاف الأساسية مسألتَين؛ هما السمتان الجسدية والقصدية في أفعال العنف. فيصف بعض العلماء العنف بمفردات قد تضيق؛ مثل الاستخدام المتعمد للقوة الجسدية التي ينتج عنها أذًى جسدي أو موت (Tilly, 2003; Eisner, 2009; Ray, 2011; Pinker 2011)، ويستخدم آخرون تعريفات أوسع تركز على الآثار بعيدة المدى للفعل الاجتماعي الذي ينتج عنه آثار ضارة (Scheper-Hughes, 2004; Žižek, 2008; Schinkel, 2010; Bourdieu, 1990; Galtung, 1969). يشدد كلٌّ من مانويل آيزنر (Eisner, 2009) وتشارلز تيلي (Tilly, 2003)، على سبيل المثال، على السمة الجسدية في تجربة العنف؛ فيرى آيزنر (Eisner, 2009: 42) أن العنف يعني ببساطة: «إلحاق الأذى الجسدي المتعمَّد وغير المرغوب فيه بالأشخاص الآخرين»؛ أما تيلي (Tilly, 2003: 3) فيقول إن التمييز ما بين أفعال العنف والنشاط اللاعنفي يكون تبعاً للأثر المباشر الذي ينتج عنه «ضررٌ ماديٌّ يصيب الأشخاص و/أو الأشياء».

في المقابل، يحاجُّ باحثون آخرون أن العنف لا يمكن اختزاله في بُعده الجسدي ما دام يمكن إحداث الألم الجسدي والعاطفي بوسائلَ غير مادية؛ فالتعرض المنتظم لنوبات إذلالٍ قاسيةٍ يمكن أن يعزز السلوك الانتحاري، ويمكن لمعايشة تجارب طويلة من الخوف والتوتر أن تؤدي في نهاية المطاف إلى نوبات

قلبية، كما قد تؤثر بيئة العمل المولِّدة للضغط في تصاعد العنف المنزلي، ويمكن أن يسبّب التعرُّض المنتظم لبيئة العمل الخطرة أو الطعام الملوث مرضاً شديداً أو ألماً أو وفاة، إلى غير ذلك كله. وهنا يشدد كلٌّ من شيپر-هيوز وبورجوا (Scheper-Hughes and Bourgois, 2004) على أن «العنف يشمل أيضاً الاعتداء على شخصية الضحية وعلى كرامتها وإحساسها بقيمة حياتها أو جدواها. وإنّ الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعنف لَهي ما يمنح العنفَ قوتَه ومعناه».

إضافة إلى الحجاج ضد حصر تعريف العنف في سمته الجسدية فحسب، حاجَّ العلماء أيضاً ضد فكرة القصدية. فقد تكون العديد من أفعال العنف مخططاً لها ومتعمَّدة ومحسوبة، غير أنَّ نتائج العنف تتولد في معظمها عن غير قصد؛ وذلك لسبب واحد، هو أنه عند تحليل حادثة عنفٍ ما لا بدّ من التمييز بين دوافع الفرد والنتائج التي يسفر عنها فعل معين يقوم به. يشير ريتشارد فالسن (Felson, 2009) إلى أنّ التفسير الملائم للعمليات التي أدت إلى العنف يتطلَّب الانتباه لجميع المتورطين: ليس ضحاياه والشهود عليه فحسب، بل الجناة أيضاً؛ وذلك بسبب الاختلاف الغالب في دوافعهم. ففي كثير من الحالات، قد لا يرتبط الدافع لدى مرتكب العنف بالنتائج العنيفة الناتجة بالضرورة. ويمكن مدُّ هذه الفكرة على استقامتها للتمييز بين مفاهيم العنف القانونية والسوسيولوجية. تتمحور الأنظمة القانونية في جميع أنحاء العالم، ولأسباب واضحة، حول ضحايا العنف، وهي تعمل من ثمَّ وفق المعاني الثابتة لما تراه يشكل عملاً عنيفاً، غير أن الفهم السوسيولوجي للتجارب الفردية والجماعية للعنف لا محالةَ أوضح وأدق. ففي الأنظمة القانونية ينصبّ التركيز على المسؤولية الفردية، أو الجماعية في بعض الأحيان، والقصد من أفعال العنف بما يتوافق مع التعريف الذي يمنحه القانون للنشاط الإجرامي، في حين ينصب التركيز في السوسيولوجيا على شرح الديناميات المعقدة للحوادث العنيفة. ولأن الحوادث أو المواقف العنيفة تختلف والعديد منها ناتج عن التشابك بين عواملَ مختلفة قد لا يكون لبعضها المصدر ذاتُه أو أنْ تكون مقصودة بالضرورة، فإنه نادراً ما يُسفر التحليل السوسيولوجيّ عن إجابات ترضي الخبراء القانونيين. فالاعتداء الجسدي على أحد ضباط الشرطة على سبيل المثال، محدد بوضوح في معظم الأنظمة القانونية في جميع أنحاء العالم ويعاقَب عليه العقاب الشديد؛ إذ يُفسَّر الاعتداء على قوات الشرطة قانوناً وفي كل مكان تقريباً على أنه هجومٌ على الدولة. لذلك فإن شدة العقوبة القانونية

ها هنا لا تحددها معايشة الفرد للفعل العنيف؛ بل التهديدُ الذي يمثله هذا النوع من الهجوم لسلطة الدولة. ولذا يُعدُّ البصق على مسؤول الشرطة أو صفعه أخطر عادةً من ضرب مدمن مخدرات بلا مأوى؛ وعلى الرغم من أن حجم العنف في الحالة الثانية أكبر، إلا أن الأنظمة القانونية ستعتبر الأولى أشد عنفاً. أبعد من ذلك، قد يعاني جميع البشر من الألم لكن درجة الأذى الجسدي والعاطفي التي يتعرض لها الأفراد يمكنها أن تختلف اختلافاً جوهرياً، وهذا أمر لا يلتقطه القانون الجنائي عادةً؛ إذ ترى وجهة النظر القانونية أن جميع فئات السلوك/الجريمة العنيفة تتبعها درجة مساوية من العقوبة، ولذلك تكون القضية الأساسية فيها هي التوصيف القانوني لشكلٍ ما من أشكال العنف. ولأن التشريع الجنائي يميز تمييزاً حاداً ما بين الاعتداء على الشرطة والمدنيين، فهو لا يولي غير اهتمام ضئيل للتشابه أو الاختلاف بين تجارب الفعل العنيف التي يعايشها الأفراد.

بسبب هذا التعقّد في تجربة العنف وصلته بالقصدية والسمة الجسدية، يفضِّل العديد من علماء الاجتماع الاعتماد على تعريفات أوسعَ للعنف. على سبيل المثال، شكّل مفهوم يوهان غالتونغ (Galtung, 1969) للعنف البنيوي إحدى أولى المحاولات التي رامت تضمينَ السلوك غير المقصود وغير المادي في تعريف الفعل العنيف. في هذا الفهم، يشمل العنف البنيوي جميع القيود البنيوية التي تمنع البشر من تحقيق قدراتهم الكاملة، ومنها الوصول غير المتكافئ إلى الموارد والصحة والتعليم والحماية القانونية والسلطة السياسية. يُنظر إلى العنف البنيوي بصورة أكثر تحديداً على أنه متجذر في العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة التي لها تأثيرٌ غير متناسب على الأفراد والجماعات المستقرة في قاع الأنظمة الطبقية. يعرّف غالتونغ العنف البنيوي أنه قوةٌ Force تسبب الوفاة المبكرة، أو الإعاقات طويلة الأمد، أو سوء التغذية أو الجوع. وفي كتابه الأخير (Galtung, 1990) قدم مفهوم العنف الثقافي الذي عدَّه آلية اجتماعية لشرعنة العنف البنيوي. ويشير هذا المصطلح إلى مجموعة متنوعة من الخطابات الثقافية التي تُوظَّف لتبرير وجود العنف البنيوي؛ منها العقائد الأيديولوجية، والتعاليم الدينية، والاصطلاحات الفنية، بل واستخدام التفكير العلمي أيضاً.

مدَّ بيار بورديو (Bourdieu, 1990) هذا الرأي على استقامته حين ربط عمليات الشرعنة الثقافية بإعادة الإنتاج الاعتيادية للعلاقات الاجتماعية المهيمنة، وطور في

هذا السياق فكرة العنف الرمزي، حيث عدَّه شكلاً من الهيمنة قد يكون أحياناً أكثر أهمية وفعالية مقارنة بأفعال العدوان الجسدي الفردية. إذ ينبع العنف الرمزي في رأيه من القوة الرمزية التي تتغلغل في الأنظمة الاجتماعية: إنه شكلٌ ضمنيٌّ من الممارسة الاجتماعية يتجذر في العادات الاجتماعية اليومية ويُستخدم للحفاظ على العلاقات الهرمية القائمة. ويحاجّ بورديو وڤاكانت (Bourdieu and Wacquant, 1992: 167) أن هذا النوع من النشاط العنيف لا يتسم بإصابات جسدية مرئية أو بأفعال متعمَّدةٍ يرتكبها فاعلون محدَّدون؛ بل هو شكلٌ من «العنف الذي يمارَس على فاعلٍ اجتماعيٍّ بتواطؤ منه/منها». وتكون الأمثلة النموذجية للعنف الرمزي هي الانقسامات القائمة على الطبقة والمكانة والجندر التي تسود المجتمعات المعاصرة: حيث يجري الحفاظ على الفروق القائمة على الطبقة والمكانة بوساطة القبول الشعبي الذي توافق عليه غالبية الطبقات: كالقول إنَّ الطبقات الوسطى تستحق وضعها الاجتماعي والاقتصادي الأفضل لأنها الأكثر قدرة أو موهبة؛ بل وتتفوق أذواقُها الفنية وأنماطُ حياتها وممارساتُها الخطابية بحيث يُقبل شعبياً أن تصير مقياساً عالمياً للكفاءة الثقافية في مجتمع معين.

هذا الفهم الأوسع للعنف موجود أيضاً عند جيجك (Žižek, 2008)، الذي يميز بين العنف الذاتي والعنف الموضوعي، فيرى أن المفاهيم التقليدية للعنف على نحو تلك المرتبطة بـ«الفاعل الذي يمكن تحديده بوضوح»؛ مثل أعمال الجريمة أو الإرهاب أو القلاقل المدنية؛ هي أشكالٌ من العنف الذاتي ظاهرةٌ للعيان لكنها ليست الأشكالَ السائدةَ من الفعل العنيف. بدلاً من ذلك، ينصب تركيز جيجك (Žižek, 2008: 2) على ما يسميه «العنف الموضوعي»: فعلى عكس العنف الذاتي الذي يُنظر إليه عادةً على أنه اضطراب في السير الطبيعي للحياة اليومية، يكون العنف الموضوعي هو المعاكس لذلك؛ أي الواقع الاجتماعي الذي يدعم الوضع القائم. يقول: «العنف الموضوعي غير مرئي لأنه يحافظ على المقياس الأدنى الذي ندرك مقابلَه شيئاً ما بوصفه عنيفاً عنفاً ذاتيّاً». هذان النوعان من العنف مترابطان ترابطاً وثيقاً؛ حيث يظهر العنف الذاتي غالباً في صورة محاولةٍ تُواجَه بها هيمنةُ العنف الموضوعي. ويميز جيجك في تحليله للعنف الموضوعي بين عنفٍ رمزيٍّ وآخر منهجيّ؛ فيتطابق العنف الرمزي إلى حدٍّ ما مع مفهوم بورديو الخاص ومع تركيزه على إعادة الإنتاج الاعتيادية لأشكال الكلام واللغة، ويرتبط العنف المنهجي بـ«العواقب الكارثية في كثير من الأحيان، التي يخلفها

الاشتغال المستقرّ لأنظمتنا الاقتصادية والسياسية» (Žižek, 2008: 2). ويرى جيجك (Žižek, 2008: 9) أن هذا النوعِ من العنف «متأصّل في النظام»، وينطوي على القوة الجسدية المباشرة، «وأيضاً على الأشكال الدقيقة من القسر التي تحافظ على علاقات الهيمنة والاستغلال، ومنها التهديدُ بالعنف». وفي هذا التفسير، الفاعلون الأساسيون في العنف المنهجي هم النخب الليبرالية التي تحافظ على العلاقات الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة في العالم، عبر محاولاتها السيطرة على العنف الذاتي: فـ«المحْسنون الذين يقدمون الملايين لضحايا الإيدز ويُعلِّمون الناس التسامح، هم من دمروا حياة الآلاف عبر المضاربات المالية وخلقوا بذلك الظروف التي أدت إلى صعود التعصب ذاته الذي تجري مكافحتُه» (Žižek, 2008: 37).

يَعتبر كلٌّ من غالتونغ وبورديو وجيجك أن أعمال العنف والعواقب العنيفة ليست بالضرورة نتاج نية الشخص وأنها يمكن أن تنتج عن وسائلَ غير ماديَّة، وهم في ذلك محقُّون ولا ريب؛ إذ لا يمكن ببساطة اختزال العنف في التجربة الجسدية للفرد والأفعال المتعمّدة. ويمكن أن يكون للترهيب والإهمال والإغفال والضغط القسري والتهديدات والأشكال الأخرى من الفعل أو اللافعل غير الجسدي آثار ضارة عقلياً وجسدياً تماماً كتلك الناتجة عن الإصابات الجسدية المتعمَّدة. ومع ذلك، لا بد أيضاً من تلافي الخلط بين مفهوم العنف وظواهرَ اجتماعية أخرى. فتعريف غالتونغ على سبيل المثال واسع جداً بحيث يجمع تحت مسمّى «العنف البنيوي» كل أشكال اللامساواة وغياب قدرة الفرد على تحقيق إمكاناته الكاملة. وفي هذه الحالة، يكاد يستحيل التمييز بين الأشكال العنيفة وغير العنيفة للفعل البنيوي، حيث يمكن لأي فرد أن يدّعي/تدّعي في أي وقت أنه/أنها ممنوع/ة من تحقيق إمكاناته/ها الكاملة بسبب وجود العديد من العوائق البنيوية. وبالمثل، تُعدُّ مفاهيم جيجك وبورديو عن العنف الرمزي والموضوعي/المنهجي واسعةً بالقدر نفسه لأنها تجعل المفهوم بلا معنى من الناحية السوسيولوجية؛ إذ إن عدَّ العنف محضَ مرادفٍ للامساواة أو الرأسمالية أو التنشئة الاجتماعية أو العلاقات الجندرية أو الطبقية يجعله مفهوماً فضفاضاً. إضافة إلى ذلك، تمنح مثل هذه التعريفات الواسعة الفعلَ العنيفَ معنًى نسبياً. وربما انطوى العنف غالباً على علاقات قوةٍ غير متكافئةٍ وأشكال تفاوتٍ فرديةٍ وجماعية، لكنْ ما مِن فائدة تُجنى تحليلياً حين يُختزَل في غياب المساواة أو علاقات القوة غير المتكافئة. فالعنف يفوق اللامساواة أو التفاوت في القوة؛ إذ ينجلي بوضوح أن ثمة فرقاً جوهرياً بين

استخدام الحكومات لنظام ضريبي يثقل كاهل الأقل دخلاً ويُفيد منه الأثرياء، وبين تورُّطها المباشر في الإبادة الجماعية. ولا يتعلق الأمر ها هنا بمقياس بينهما؛ إذ هما ظاهرتان اجتماعيتان مختلفتان جداً. فمفاهيم جيجك وبورديو عن العنف حتميةٌ من الناحية الاقتصادية بحيث تربط جميع أشكال العنف المنظم بالأسس الاقتصادية للرأسمالية. فهل يعني ذلك أنه ما مِن عنفٍ وُجد قبل الرأسمالية، أو أننا بمجرد خروج الرأسمالية من المشهد سنعيش في عالم خالٍ من العنف؟ فعلى سبيل المثال: يعدُّ جيجك العنفَ المنهجي جزءاً من الحياة اليومية في الرأسمالية، وأن العنف الذاتي هو مقابلُه المباشر: مثل أعمال الإرهاب أو القلاقل المدنية أو الجريمة التي تعكس الطابعَ العنيفَ المتأصِّلَ في النظام الرأسمالي. لكن هذا النوع من الحجة لا يمكنه أن يفسر وجود العنف المنظم في كثير من العوالم السابقة للرأسمالية، ولا أن يفسر السلوك العنيف خارج السياقات الرأسمالية. إضافة إلى ذلك، لا تستطيع هذه التعريفات المفرطة في بنيويتها التقاطَ الديناميات المصغرة للعنف بالصورة الكافية. ويمكننا تحقيق فائدةٍ تحليليةٍ أكبر إذا حولنا بؤرة الاهتمام من الأفراد والجماعات والتجريدات النظرية غير الدقيقة (مثل الرأسمالية) نحو السياقات الاجتماعية والتاريخية التي تخلق ظروفاً لظهور الفعل العنيف. يحاجّ راندال كولينز (Collins, 2008a) أنَّ العنف عمليةٌ تتصل بالمواقف Situational Process، وهو على المستوى الجزئي؛ «مجموعةٌ من المسارات التي تدور حول التوتر والخوف الناجم عن الصراع». ويقول تحديداً، إن العنف موقفٌ اجتماعيٌ لا سمةٌ من سمات فرد أو مجموعة: «ما يهمنا هو محيط المواقف التي تشكل مشاعر الأفراد الموجودين بداخلها وأفعالهم. وأما البحثُ في أصناف عن أفرادٍ عنيفين وثابتين في مختلف المواقف فلن يقودنا إلى شيء مُجدٍ» (Collins, 2008a: 1). لذلك قد تنتج الرأسمالية والرأسماليون العنفَ بالفعل، لكنه أمر لا يشكل بأيّ حال ظاهرةً موحَّدةً وثابتةً ودائمة.

إنّ التعريفات الضيقة جداً والواسعة جداً والثابتة من الناحية البنيوية أحلاها مرّ، وينبغي تجنُّبها عبر صياغةٍ جديدةٍ للعنف تتضمن السمةَ غير المادية وغير القصدية وكذلك الديناميات الجزئية للمواقف الاجتماعية من دون أن يفقد المفهوم قدرته التحليلية. ومن ثمّ، أعدُّ العنف عملية اجتماعية سُلَّمية يقحَم من خلالها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات الاجتماعية في مواقفَ بحيث تتولد عن أفعالهم

المقصودة أو غير المقصودة، تغيراتٌ سلوكيةٌ جوهريةٌ ومفروضةٌ قسراً، أو ينتج عنها ضررٌ ماديٌّ أو عقليٌّ أو عاطفيٌّ، أو إصابةٌ بجروح أو وفاة.

ويهدف هذا التعريف المطوَّر لأغراض البحث إلى التأكيد على الطبيعة السياقية والموقفية لجميع أفعال العنف. لكن العنف هو ظاهرة سُلَّمية تعمل على مستويات مختلفة، وتتغير عبر الزمان والمكان، وتعتمد على عمليات تشفير اجتماعي وثقافي خاصة، ما يجعل الإلمام بكل هذا التعقّد مَهمة صعبة. لذلك، لا بدّ من التمييز بين المستويات الثلاثة الرئيسة قصد الوصول إلى تحليل أكثر عمقاً للعنف وهي: أولاً، مستوى بين الأشخاص؛ ثانياً، مستوى بين المجموعات؛ ثالثاً، مستوى بين الدول (Malešević, 2013b). ويوضح هذا الكتاب أن ثمة اختلافات مهمة في الكيفية التي ينبثق بها العنف ويتطور ويعمل في كل مستوّى منها على الرغم من الترابط الوثيق بين ثلاثتها.

يرتبط المستوى بين الأشخاص بجميع أشكال العنف التي تنبثق عن الاتصال المباشر وجهاً لوجه، وينطوي على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المواقف، من قتال الشوارع، والمشاجرات في الحانات، والعنف المنزلي، وأعمال الشغب غير المنظمة في كرة القدم والمبارزة، إلى الاغتصاب الجماعي، والتفجيرات الانتحارية، وحوادث تعنيف الحيوانات المنزلية، أو اختطاف الأطفال، وغيرها. يجمع هذا النوع من العنف عدداً صغيراً من الأفراد الذين يدخلون في تفاعلٍ جسديٍّ مباشرٍ مع أفراد آخرين. على هذا النحو، تُظهر هذه المواجهات العنيفة المصغرة منطقاً موقفياً خاصاً Situational Logic يَسِم الكثيرَ من التفاعلات الصراعية التي تجري وجهاً لوجه: فالعنف فيها، وكقاعدة عامة، فوضويٌ ولا يخضع لترتيب، وكثيفٌ عاطفياً، وقصير المدة نسبياً. ويؤكد كولينز (Collins, 2008a) أن حوادث العنف على المستوى الجزئي تتميز في معظمها بعدم كفاءة الفاعل في أداء العنف، وتعتمد على التزامن في الإيقاعات الجسدية، وتقوم على ديناميات التفاعل الجسدي، منها المواقفُ، وتعبيراتُ الوجه، والتواصلُ اللفظي وغير اللفظي.

في تناقضٍ مباشرٍ مع المواجهات العنيفة بين الأشخاص حيث يهيمن الاتصال الجسدي، يتميز المستويان الآخران في معظمهما بغياب التفاعل الجسدي المباشر؛ وهما المستوى بين المجموعات والمستوى بين الدول. ففي الفعل الاجتماعي ها هنا وسيطٌ هو وجودُ منظماتٍ رسميةٍ أو غير رسميةٍ حيث

ينخرط الأفراد والجماعات في العنف بسبب عضويتهم/انتمائهم إلى منظمات اجتماعية محدَّدة. ولا يعني الأمر أن الأفراد في العنف بين الجماعات أو بين الدول لا يقتربون من الأفراد الآخرين؛ بل أنّ مثل هذا التفاعل يخضع في حدوثه لمبادئ العضوية/الانتماء التنظيمي. على سبيل المثال، حين يلتقي جنديان في ساحة المعركة، فهما ينخرطان في مواجهة عنيفة ومباشرة بين أشخاص، لكن هذا العنف هو نتاج وسيطٍ تنظيميٍّ يجسده واقعُ أن دولتَين في حالة حرب إحداهما ضد الأخرى. على المنوال نفسه، فإن التفرقة العنصرية الفجَّة أو تعرُّض الفتيات للإذلال المستمر بالإهانات اللفظية في الشارع، إنما له في العادة صلةٌ بالعلاقات بين المجموعات الإثنية والجندرية أكثر من كونه صراعات بين أشخاص تخص أفراداً معينين.

يختلف الفعل العنيف بين الجماعات وذلك الذي بين الدول في صلتهما بالقدرة التنظيمية، والشرعية، والشعور بالتضامن، على الرغم من كونهما من أشكال العنف المنظم. فيُضفى على العنف بين الجماعات درجة ما من الطابع الرسمي، فيما يعتمد العنف بين الدول على وجود البنية التنظيمية بالكلية. على سبيل المثال، يمكن للنزاعات الطبقية العنيفة أن تشمل النقابات العمالية الراسخة، والحركات الاجتماعية، والأحزاب السياسية الراديكالية، والميليشيات المنظمة والجماعات شبه العسكرية. ومع ذلك، يمكن أن يحدث العنف الطبقي أيضاً خارج أي قنواتٍ تنظيمية، كما في حالة العامل اليدوي اليائس في إحدى الشركات الخاصة؛ حين ينتهي إلى حالة من الهياج فيقتل مجلس الإدارة بأكمله. في المقابل، يستتبع العنف بين دولتَين أو أكثر، حتماً، استخدامَ أجهزةٍ تنظيميةٍ لبدء الصراع العنيف وشنّه. وبالطبع، يمكن لقادة الدول المعنية أن يعُدُّوا فعلاً عنيفاً فرديّاً ما، دافعاً لقرارهم استخدامَ العنف المنظم ضد الدول الأخرى، على نحو الإحراق المزعوم للرايخستاغ أو حين أقدَم غافريلو پرينسيب على اغتيال فرانز فرديناند(*)؛ ومع ذلك، لا يمكن للعنف بين الدول أن يحدث من دون البنية التنظيمية.

(*) إشارةٌ هنا إلى الحادثة التي أشعلت فتيل الحرب العالمية الأولى وتوصف بأنها سببُها المباشر. وفرانز فرديناند هو ولي عهد الإمبراطورية النمساوية المجرية. (المترجم)

إضافة إلى ذلك، يختلف العنف بين الجماعات والعنف بين الدول أيضاً في مدى قدرة كلٍّ منهما على تأمين الشرعية في الداخل والخارج. فالأنظمة الراسخة، بدءاً من الإمبراطوريات والدول-المدن واتحادات المدن وصولاً إلى الدول القومية، تكتسب في العادة شرعيةً خارجيةً توفرها المعاهدات الإقليمية والدولية أو العلاقات الدبلوماسية أو المنَعة العسكرية أو القوة الاقتصادية، في حين يختلف الأمر في حالة الفاعلين الجماعيين من غير الدول؛ بل قد تكون الشرعية الخارجية للعديد من المجموعات موضعَ نزاع عادةً، بقطع النظر عمّا إذا انتظمت في صورة رسمية أو لا. والجماعات في معظَمها، سواء أكانت قائمة على الدين أم العرق أم الطبقة أم الجنس أم العمر أم أي سمة اجتماعية أخرى، قد تكون ممثلةً بأكثر من منظمة اجتماعية واحدة، لذلك يُطرح على الدوام سؤالُ من يملك الحق في التحدث باسم جماعة معينة. فحين يُعرَّف نزاع عنيف ما بوصفه صراعاً دينياً بين الشيعة والسنة على سبيل المثال، نادراً ما يتضح من هي الحركة الاجتماعية أو الحزب السياسي أو الجماعة العسكرية أو جمعية علماء الدين التي تملك الحق المشروع في تمثيل إخوانها في الدين. بالمقابل، يسهل عادةً التعرف على الأعداء الذين يحظون بالشرعية في الحروب بين الدول، مثل حرب فوكلاند - مالڤيناس عام ١٩٨٢ على سبيل المثال؛ إذ حتى مع احتمال الطعن في حق حكومات معينة في الحكم (المجلس العسكري الأرجنتيني في هذه الحالة)، نادراً ما تتعرض شرعية الأنظمة السياسية المتورطة في النزاع للتشكيك (وهي هنا إنكلترا والأرجنتين).

وتعدّ الشرعية الداخلية والشعور بالتضامن ضروريين لجميع المنظمات الاجتماعية والتجمعات غير الرسمية، لكن الدول والجماعات تبلغ هذه السمات بصورة مختلفة بعضها عن بعض. لقد اضطر حكام الدول عبر التاريخ للاعتماد على مصادرَ مختلفةٍ لتبرير حقهم في الحكم؛ فاستخدموا الأساطير والدين والحقوق الإلهية ومهمات نشر التمدُّن وصولاً إلى القومية وغيرها. أما في العصر الحديث، فقد تمكّنت الدول من فرض احتكار الاستخدام الشرعي للعنف على أراضيها، ولتبرير هذا الاحتكار استخدمت لغةَ التضامن الجماعي وأيديولوجياته على مستوى الدولة كلها. كذلك استفاد الفاعلون الجماعيون من غير الدول من خطاب التضامن في المجموعة لتحقيق الشرعية الداخلية. ولما كانت هذه المجموعات تتوجه في العموم نحو قواعدَ اجتماعية بعينها (كالدين، والعرق، والطبقة، والجندر، والعمر، وغير ذلك)، فإن مصادرها الداخلية الخاصة بالشرعية والتضامن تنحصر

في الطبقات الاجتماعية المنتقاة. وعلى النقيض من ذلك، لا تحتكر الدول الحديثة الاستخدامَ المشروع للعنف على أراضيها فحسب، بل الضرائب والتعليم والتشريع أيضاً، ولذلك يعتمد وجودها ذاته على تطوير خطابات أيديولوجية قادرةٍ على تبرير مثل هذه الترتيبات الاجتماعية والسياسية في الداخل، واستخدامها على مستوى الدولة كلها (Malešević, 2013a).

تنظيم العنف

يدرك القسم الأكبر من العلماء أن العنف بين الأشخاص والعنف المنظم لهما خصائصُ اجتماعيةٌ مختلفة. يشتمل العنف بين المجموعات والعنف بين الدول على قواسم مشتركة مهمة على الرغم من التفاوت الكبير بينهما: فهما ظاهرتان تقومان على وجود وسيط، وتُبنيان حول مقولات تنظيمية مجردة، ويجري تفعيلهما من خلال البنى التنظيمية. وعلى عكس العنف بين الأشخاص الذي يستلزم تفاعلاً جسدياً مباشراً، يستتبع العنف المنظم وجودَ كيانات منظمة ومجردة، كالحركات الاجتماعية أو المؤسسات القائمة أو المنظمات الاجتماعية الناشطة التي تطلق أفعال العنف وتنظمها وتقوم بها. ولقد اتسعت الفجوة بين العنف المنظم والعنف بين الأشخاص، على الرغم من الصلة الوثيقة بينهما، على طول الأعوام الاثني عشر ألفاً من تاريخ البشرية وزاد اتساعها في الأعوام الثلاثمئة الماضية (Malešević, 2010): وإنَّ أحد الأسباب وراء ذلك هو القوة التنظيمية المتزايدة للأنظمة الاجتماعية على حساب التفاعل المباشر. فقد أدى تطور المنظمات الاجتماعية المعقدة إلى نمو دورها بصفتها وسيطاً اجتماعيّاً في العنف، بينما اتَّسمت الكثير من أعمال العنف في عصور ما قبل التاريخ والتاريخ المبكر بحدوثها في نطاق التفاعل المباشر بين الأفراد أو المجموعات الصغيرة، ذات التنظيم الضعيف والتي يواجه بعضها بعضاً مواجهةً مباشِرة. بعبارة أخرى، أدى التقدم في العلوم والتكنولوجيا والإدارة من جهة أولى، والزيادة المذهلة في حجم السكان من جهة ثانية، إلى ظهور وانتشار المنظمات الاجتماعية المتخصصة المسؤولة عن أفعال العنف وعن التنسيق القسري بين الأعداد الكبيرة من البشر أيضاً (كالجيش، والشرطة، وشركات الأمن الخاصة، والميليشيات المسلحة، إلخ). لقد عاشت قلة من الأفراد في الجماعات الرعوية المتنقلة، تتجول حرةً في السافانا الإفريقية، وتتورط في نزاعات شخصية عنيفة أحياناً، لكن ملايين الأفراد الذين

سكنوا مصر البطلمية(*)، في المقابل، ما كانوا ليعيشوا من دون دولةٍ راسخةٍ قادرةٍ على إنتاج ما يكفي من الغذاء وإقامة النظام العام في الداخل والأمن في الخارج، بما في ذلك خوض الحروب الدورية مع جيرانها.

إضافة إلى ذلك، وبما أن العنف المنظم يعتمد على وجود ميكانيزماتٍ بنيويةٍ فعالةٍ ودائمة، سرعان ما تحافظ هذه البنى على وجودها وتتوسع عبر الزمن حالما يجري إنشاؤها. فحين يتحول الشجار الناشب في إحدى الحانات، على سبيل المثال، إلى شجار شرس بين عدة أفراد، يكون العنف الناتج عنه فردياً، وينتهي بعد أيام، وقد لا يتجاوز حدود الحانة. لكنَّ قوةً للشرطة أو شركةً أمنيةً خاصةً تنشأ بغرض الحفاظ على النظام العام وتوفير السلامة لمنظمةٍ اجتماعيةٍ ما، لن تُحلَّ حتى لو عدَّها الكثيرون بلا فائدة.

ويميز العلماء في معظمهم بين العنف بين الأشخاص والعنف المنظم لكن قلة منهم تستخدم هذه المصطلحات. ويسود بدلاً من ذلك تمييزٌ بين الأشكال السياسية للعنف (كالإرهاب، والحرب، والإبادة الجماعية، وغيرها) والأشكال غير السياسية (كالعنف المنزلي، والجرائم العنيفة، وغيرها) أو، على النقيض من ذلك، بين العنف الجماعي/الاجتماعي والعنف الفردي. على سبيل المثال، تستخدم دوناتيلا ديللا پورتا (Della Porta, 2013: 6) مفهوم العنف السياسي، الذي يُعرَّف بأنه شكل معين من أشكال النشاط العنيف، «يتألف من سجلات أداء العمل الجماعي Repertoires of Collective Action التي تنطوي على قوةٍ بدنيةٍ هائلةٍ، وتسبِّب ضرراً لخصمٍ ما قصد تحقيق أهدافٍ سياسية». ويفضل تيلي (Tilly, 2003: 3) مصطلح «العنفَ الجماعي» ويعرّفه على أنه «تفاعلٌ اجتماعيٌّ دوريٌّ يُلحق من فوره ضرراً مادياً بالأشخاص و/أو الأشياء.. ويشارك فيه اثنان على الأقل من مرتكبي الضرر، وينتج في جزء منه على الأقل، عن التنسيق بين الأشخاص الذين يؤدون أفعالاً ضارة». وإذا ما تركنا جانباً الفهوم الضيقة للعنف في علاقته بالسمة الجسدية وبالقصدية لدى العلماء، فإن كلا التعريفَين السابقَين يبالغ في التأكيد على الفاعلية على حساب الديناميات البنيوية للعنف. إذ تفهم

(*) الاسم الذي عُرفت به مصر تحت حكم بطليموس الأول حين استقلت عن تركة الإسكندر المقدوني بعد وفاته عام ٣٢٣ قبل الميلاد. وبطليموس الأول هو من استكمل بناء الإسكندرية؛ عاصمة مملكته، وبنى منارتها المعروفة. (المترجم)

ديللا پورتا، التي تعمل ضمن تقاليد الحركات الاجتماعية، العنفَ من منظور العمل الجماعي Collective Action؛ أما تيلي، وهو عميد براديغم السياسة التنازعية Contentious Politics Paradigm، فيلقي الضوء على النشاط العنيف من منظور التفاعل الاجتماعي Social Interaction. بطبيعة الحال، العمل الجماعي والتفاعل الدوري بين المجموعات هما طريقتان مهمتان يحدث من خلالهما العنف، لكنهما ليستا النوعَين الوحيدَين أو المهيمنَين في التجربة العنيفة؛ بل ينتج العنف في معظمه ويصيب الآخرين لا على المستوى بين المجموعات بل داخل الدول وبينها. بعبارة أخرى، البنى التنظيمية، ومنها الدول والأحزاب السياسية والمؤسسات الخاصة والمنظمات شبه العسكرية وغيرها، كلها مسؤولة عن أعمال العنف بصورة تفوق المجموعات والأفراد. إضافة إلى ذلك، حتى في حالات العنف النموذجية الناشئة عن العمل/التفاعل الجماعي التي استخدمها كلٌّ من تيلي وديللا پورتا لتوضيح حججهما، يبدو وجودُ البنى التنظيمية، خاصة الدولة، واضحاً جداً. على سبيل المثال، يستحضر تيلي (Tilly, 2003: 1-5) للتدليل على مفهومه عن العنف الجماعي أمثلة الإبادة الجماعية في رواندا، والقتل بالبنادق الذي ارتكبه رعاة البقر في الغرب الأمريكي، وتخريب الحاصدات الآلية الضخمة في ريف ماليزيا، وكلها يُنظر إليها على أنها أمثلة عن التفاعل الاجتماعي الدوري. وبالمثل، تستدعي ديللا پورتا (Della Porta, 2013: 1-2) حججها الرئيسة من قضايا الإرهاب المتعلقة بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ونضال حركة إيتا العنيف من أجل استقلال الباسك، ومذبحة بريڤيك في جزيرة أوتويا Utøya، لتثبت أن العنف السياسي يشكل قائمة متنوعة من العمل الجماعي. لكن، وفي كل هذه الحالات، تلوح البنى التنظيمية في الأفق: فلم تكن الإبادة الجماعية في رواندا لِتحدث من دون الاعتماد على جهاز الدولة، وعملياتُ التخريب التي استهدفت الحاصدات العملاقة في ماليزيا هي ردود فعل الفلاحين العنيفة على التغيرات التي أقحمتْها الدولة الحديثة وشركات القطاع الخاص في مجال الإنتاج الزراعي؛ أما إرهاب القاعدة أو حركة إيتا فهما نتاجٌ بنيويٌّ أحدثتْه بقع عمياء جيوسياسية انبثقت عن السلوك طويل المدى لمنظمات اجتماعية قوية (هما دولتا الولايات المتحدة وإسبانيا على التوالي)؛ بل حتى حوادث القتل التي ارتكبها رعاة البقر في الغرب الأمريكي والقتل الجماعي في بريڤيك جرت كلها في سياق بنًى تنظيميةٍ محدَّدة

هي على التوالي؛ التوسُّعُ الحدوديُّ الذي رعتْه الولايات المتحدة، والمعسكرُ الذي نظم فيه شباب حزب العمال النرويجي تجمُّعهم.

توضح هذه الهيمنة شبه الكاملة للدولة والمنظمات الاجتماعية القوية الأخرى في العديد من أمثلة الفعل العنيف، أن ثمة ما يميز القوة التنظيمية وصِلتها بأشكال العنف المختلفة. ولا يمكن لمصطلحاتٍ مثل العنف السياسي أو الجماعي أو الاجتماعي أن تعبّر تعبيراً كافياً عن هذه الأهمية مثلما يفعل مفهوم العنف المنظم. ويمكن أنْ يكون مصطلح «العنف السياسي» دقيقاً كونه يركز على الأهداف السياسية الخاصة للفاعلين المتورطين في أنشطة عنيفة؛ لكن صعوبة التمييز بين الفعل السياسي وغير السياسي قد تجعل مثل هذا التوصيف اختزالياً ومضللاً جداً. إضافة إلى ذلك، يفترض هذا المصطلح وجود نيةٍ سياسية؛ في حين أن الكثير من العنف، مثلما نوقش آنفاً، قد لا يكون مقصوداً أو مدفوعاً بفاعلية. مع الأخذ في الاعتبار كل هذه الأفكار، سأقدم لهذا المفهوم المهم تعريفاً لأغراض البحث يشبه تعريف العنف الذي قدمته في الصفحات السابقة على الرغم من سماته التاريخية والتنظيمية المميزة. وهكذا فإني أعرِّف العنف المنظَّم بأنه: عمليةٌ اجتماعيةٌ سُلَّميةٌ وتاريخيةٌ تتورط من خلالها المنظماتُ الاجتماعية، ومنها الجماعات المنظمة، في مواقفَ أو تتأثر بظروف بنيوية تعزز، عن قصد أو عن غير قصد، بعضَ التغيُّرات السلوكية الجوهرية المفروضةِ قسراً، أو تُسفر عن ضرر ماديٍّ أو عقلي أو عاطفي، أو الإصابة بجروح أو الوفاة.

العنفُ المنظَّم والتغيرُ التاريخيّ

يعني تعريف العنف المنظم بوصفه عمليةً تاريخيةً أن طابعه يتغير بمرور الزمن. وأحد المحاور في النقاشات المركزية في العلوم الاجتماعية هو مسألةُ ما إذا كان العنف ثابتاً عبر التاريخ أم شهد ارتفاعاً أو انحساراً مهمّاً. وأثار هذا السؤال انتباه كبار المنظرين الاجتماعيين ومن يميلون منهم إلى التحليل الإمبريقي، حيث قدم العديد منهم إجاباتٍ مختلفةً جداً. سأركز ها هنا على التحليلات الثلاث المهمَّة لهذه العلاقة بين العنف المنظم والتغير التاريخي، وهي تقدم إجابات متناقضة عن هذا السؤال. إذ ترى المنظورات المستوحاة من أعمال نوربرت إلياس أن ثمة اتجاهاً تنازلياً في جميع أشكال الأفعال العنيفة

عبر التاريخ، بينما تؤكد المقاربات التي تنهل من أفكار ماكس فيبر وميشيل فوكو على المسار التصاعدي للعنف على مدى الأعوام الثلاثمئة الماضية من التطور البشري. وثمة اختلافاً جوهرياً ما بين السرديات الفوكوية والفيبرية: ففيما تصر الأولى على أهمية التحولات الخطابية في صياغة العنف وممارسته داخل الحداثة، تؤكد الثانية على التوسع التدريجي للآليات المؤسسية للعنف. سيتركز هدفي هنا على الاشتباك النقدي مع هذه الأساليب لأجل الوصول لفهمٍ أفضلَ للمسارات التاريخية للعنف المنظم، ولتحديد موقع التحليل المفهومي والإمبريقي الذي سأطوره في الفصول التالية من هذا الكتاب، ضمن الإطار النظري والمفهومي العام.

الانضباط والعنف

تقليدياً، يجري الربط بين ماكس فيبر وبين الإبستمولوجيا المثالية مثلما يُستشفُّ من دراساته المعروفة عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، أو نظريتِه عن التراتبيات الاجتماعية التي تمنح العوامل الثقافية؛ كالمكانة والهيبة الاجتماعية، وزناً تفسيرياً يفوق وزنَ العوامل المادية؛ مثل التقسيمات الطبقية أو البنى الاقتصادية. لكن هذا التوصيف البارسوني(*) أحاديَّ البعد لأعمال فيبر يتجاهل أن عالم الاجتماع الألماني الشهير يُعَدُّ من منظِّري الصراع في المقام الأول (Hall, 2013; Collins, 1986)؛ إذ قد لا يقدم فيبر نظريةً منهجيةً عن العنف المنظم، لكن ما كتبه يعجُّ بالتحليلات السوسيولوجية الدقيقة عن القسر والفعل العنيف. ونقطة الانطلاق في مقاربته هي تصوُّرُه القائمُ على أن الحياة السياسية ترتكز على العنف في نهاية المطاف. وبحسب وجهة النظر هذه، تتعلق السياسة في المقام الأول بالقوة؛ وتعتمد القوة على القدرة القسرية للفرد. يقول فيبر: «جوهر السياسة برمتها هو الصراع»، والقوةُ هي «إمكانيةُ أن يكون أحد الفاعلين ضمن علاقة اجتماعية في وضعٍ يمكِّنه من تنفيذ إرادته على الرغم من اعتراض البقية، وبقطع النظر عن الأساس الذي تستند إليه هذه الإمكانية» (Weber, 1968: 53).

(*) نسبة إلى تالكوت بارسونز؛ رائد الوظيفية الاجتماعية وأحد أعلام مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع. (المترجم)

يفهم فيبر الحياة الاجتماعية جزئياً عبر منظور الأنطولوجيا النيتشوية؛ التي يُنظَر فيها إلى الصراع على أنه متأصلٌ في البشر. ثم يتجاوزُ فكر نيتشه حين يضع هذه الفكرة في سياقٍ تاريخيٍّ وسوسيولوجيٍّ خاص. وهكذا يرى فيبر أن العلاقات الاجتماعية على المستوى المايكرو Micro(*) تتشكل عبر الصراعات السياسية والثقافية والاقتصادية (وهي نظريته الثلاثية عن التراتبية الاجتماعية)(**)، والتي تعتمد جميعها اعتماداً أساسياً على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. فتتصارع التجمعات السياسية والسياسيون الأفراد للسيطرة على أجهزة الدولة؛ ويتنافس الأفراد والمجموعات الاقتصادية داخل السوق تنافساً شرساً في كثير من الأحيان؛ والطبقات الاجتماعية المختلفة، وكذلك أفرادُها منخرطون في صراع حول المكانة. أما على المستوى الماكرو Macro، فيرى فيبر أن رؤى الكون الدينية الكبرى وسلطة الدولة، تحددهما المنافساتُ العنيفةُ والشديدة. فالديانات تتبنى رؤًى أخروية متنافسة ترتكز على قيمٍ نهائيةٍ لا يمكن التوفيق بينها، فيما يُبنى وجود بنية الدولة ذاته على قدرتها على احتكار الاستخدام المشروع للعنف على الإقليم الواقع تحت سيطرتها. في هذا السياق، تتشكل البيئات على المستويين المايكرو والماكرو عبر مواقف صراعٍ عنيفة: فيتنافس الأفراد والجماعات على الموارد المادية والهيبة الاجتماعيةِ والسيطرة على المؤسسات السياسية، في حين تتورط دول العالم في صراع لا ينتهي على المكانة والقوة في الساحة الجيوسياسية الكبرى (Weber, 1968; Collins, 1986).

يمكن العثور على وجهة النظر الصراعية عن العلاقات الاجتماعية هذه في تحليلات فيبر عن الدولة والحرب والتغير الاجتماعي؛ إذ يرى أن الدولة هي في أصلها مؤسسةٌ قسريةٌ يقوم تعريفُها على احتكار القوة. وهو يتفق مع تروتسكي في أن «كل دولة إنما تتأسس على القوة». ومع ذلك، وعلى عكس الماركسيين الذين تشكل لديهم الدولةُ هدفاً محدداً (هو أن تكون أداةً للهيمنة الطبقية)، يحاجّ فيبر أنه

(*) نستخدم كلمات ماكرو/مايكرو، كلي/جزئي بالمعنى نفسه بحسب السياق وكلما دعت الحاجة. وغني عن القول إن العلوم الاجتماعية برمتها، خاصة علمَي الاجتماع والاقتصاد، تسودها نقاشات وجدل حاد عن أي المستويين من التحليل هو الأكثر ملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية/الاقتصادية؛ الكلي/الماكرو (مثل الدولة/الاقتصاد الكلي) أم الجزئي/المايكرو (مثل الفرد/المستهلك)؛ بل والجدل دائر بشأن التساؤل عن موقع الجماعات الوسيطة وهل يجوز عدُّها ظاهرة جزئية أم كلية. (المترجم)

(**) تتحدد التراتبية الاجتماعية في نظرية فيبر وفق منظورٍ متعدد الأبعاد، بناء على ثلاثة مكونات، هي الطبقة والمكانة/الهيبة والقوة. (المترجم)

ما مِن سبب معين لوجود الدولة، وهي لا يمكن أن تتعرَّف إلا من خلال وسائلها العنيفة. يقول فيبر نصاً: «لا يمكن تعريف الدولة الحديثة من منظور سوسيولوجيّ إلا تبعاً لوسيلةٍ محددةٍ خاصةٍ بها، وبجميع الجمعيات السياسية الأخرى؛ هي العنف البدني» (Weber, 1994: 310). ومع ذلك، فإن احتكار الاستخدام المشروع للعنف هو نتاجٌ تاريخيٌّ يميز الدول الحديثة خاصةً؛ إذ لم يكن لدى الحكام في زمن ما قبل الحداثة القدرةُ التنظيميةُ والبنيةُ التحتيةُ للسيطرة على أراضيهم. وكان أحد التطورات التاريخية الرئيسة التي عززت احتكار الدولة هو صعود الانضباط. من وجهة نظر فيبر، كان توسيع الفعل المنضبط شرطاً مسبقاً لانتشار العقلانية، التي شكلت حجر الزاوية في التنظيم البيروقراطي والتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي الحديث. وعلى الرغم من أن العقلنة شكّلت الحافز الذي دفع بالتطور الاجتماعي، فمن المهم أن ندرك أيضاً أن أصولها غير عقلانية لأنها انبثقت للوجود بسبب انتشار العنف. يصوغ فيبر هذه الفكرة بوضوح حين يحاجّ أن الانضباط وُلد خلال الحرب: «لقد جعل الانضباط البيوريتانيُّ الصلبُ والعقلانيُّ انتصارات كرومويل ممكنة.. فأهمية البارود وجميع تقنيات الحرب.... لم تتحقق إلا بفضل الانضباط... وكان لتأثيره المتفاوت على إدارة الحرب نتائجُ أكبر على النظام السياسي والاجتماعي... فالانضباط العسكري هو ما أنتج الانضباطَ برمته» (Weber, 1968: 1152-1155). لقد جعلت تجربة الحرب تصرفات الجنود أكثرَ تنسيقاً وفعاليةً ودقةً والتزاماً بالوقت وانضباطاً، ومن ثمّ جرت قولبة الجنود في صورة قتلة عقلانيين فعّالين؛ ما أسهم أيضاً في تقدّم عقلنة المؤسسات التي عملوا فيها.

لكن العنف المنظم في نظر فيبر لا يشكل حافزاً باتجاه العقلنة فقط؛ بل تنتج عنه أحداث جماعية ووجدانية فريدة؛ إذ يطور البشر ارتباطات مجتمعية كثيفة ويصوغون رؤًى أخلاقية قوية وذات مغزى من داخل الحرب وكذلك في الظروف الاستثنائية المماثلة التي تهدد الحياة. فالبيئة الكارثية للحرب تخلق ظروفاً فريدةً يطور فيها الأفراد وشائجَ مجتمعيةً قويةً غالباً ما تنعكس في الاستعداد غير المشروط للتضحية من أجل الآخرين. يقول فيبر (Weber, 2004: 225) إن تجربة الحرب تصوغ «مجتمعَ القتال حتى الموت»؛ الذي يموت فيه الجندي طوعاً لأجل رفاقه؛ فتخلق هذه الالتزامات العاطفية القوية إحساساً جماعياً جديداً بالمعنى؛ إذ

«لا يثق المرء في تيقُّنه من الغاية من موته ‹في سبيل› شيءٍ ما إلا وسط كثافة الموت حاملاً سلاحَه».

تاريخياً، كان لهاتين العمليتَين اللتين تنبثقان كنتيجة للعنف المنظم؛ وهما العقلنة التنظيمية والالتزام الوجداني، الدورُ الحاسمُ في الاتجاه الذي اتخذه التغير الاجتماعي. بحسب فيبر، كان توسُّع العنف المنظم في أوروبا ما قبل الحداثة شديد الفعالية بحيث نتجت عنه بيئةٌ سياسيةٌ متعددةُ الأقطاب عززت في النهاية تطوُّرَ الأنظمة الاجتماعية المعلقنة والرأسمالية والدولة القومية مثلما نعرفها اليوم. كما يرى أن «صعود الغرب» المهم في الأزمنة الحديثة في مقابل البقية، يرتبط في نشأته بالوضع الجيوسياسي غير الاعتيادي للقارة. فقد عزز الضعف البنيويُّ الذي تلا انهيار الإمبراطورية الرومانية بيئةً غير مستقرة وجاهزة للحرب؛ حيث شنّ العديد من أمراء الحرب صراعات عنيفة لكنهم لم يتمكنوا من إقامة إمبراطورية قارية قوية وموحَّدة كما هي الحال في أجزاء أخرى من العالم. ومع ذلك، فإن هذا الضعف البنيوي المتأصل الذي رافقه ظهور سلطة دينية مستقلة قادرة على فرض الاحتكار الأيديولوجي، هي الكنيسة الكاثوليكية ذات الامتداد العالمي، عمل على المدى الطويل على تطوير بنية إقطاعية متعددة القوى (Hall, 1985). وعلى النقيض من بقية العالم، حيث ظل الجيش في يد الإمبراطور، حفز الإقطاع الأوروبي، بترتيباته التعاقدية بين المحاربين من الأرستقراطيين، العقلنةَ التدريجيةَ للنظام الاجتماعي، مما أعطى زخماً للتقدّم في تشكُّل كلٍّ من الدولة والرأسمالية والمجتمع المدني.

لكن العقلنة لا يمكن فصلها عن بنيتها القسرية وإنْ أدت إلى مزيد من الكفاءة والتطور. وفوق ذلك، يمكن أن تزيد العقلنةُ المتزايدة، المتجذرةُ في الحسابات العقلانية والتحكم والفعاليةِ الغائية، من القوة التنظيمية مثلما يؤكد فيبر. بالنتيجة، سادت البيروقراطيةَ مجالات الحياة البشرية كلها تقريباً، كما في العصر الحديث، واكتسبت العلاقات الاجتماعية طابعاً أكثر رسمية واستقلالية. وكما أنَّ الأنظمة الباتريمونيالية التقليدية غير فعالة وراكدة وقائمة على المحاباة؛ لكنها عامرة أيضاً بدفء الوشائج المجتمعية، فإن العالم البيروقراطي المعاصر فعال وحيوي وقائم على الجدارة؛ لكنه غارق في «ليل الظلام الجليدي البارد». وببساطة أكبر، تقوم كلفة القدرة التنظيمية المتزايدة على ثمن باهظ: فالبيروقراطية تقطع مع عدم الكفاءة التقليدية والهدر المؤسسي لفائدة الإنجازات الوظيفية والأداتية، لكنه أمر

يسهم أيضاً في الإضرار بالأبعاد العاطفية والأخلاقية التي تسِم العلاقات الإنسانية. وفي هذا السياق، الحداثةُ المتقدمة High Modernity(*) هي قفصٌ حديديٌّ، أو «قوقعةٌ صلبةٌ كالفولاذ» بتعبير أدق، حياةُ الأفراد فيها أكثر تنظيماً بوساطة الأوامر التقنية والقواعد الصارمة، وفيها تترك العفويةُ وعدمُ القدرة على التوقع مكانَها للتنظيم والتفوق التكنولوجي. وهكذا، يعتبر فيبر أن القسر يزيد بزيادة التطور الاجتماعي. وهو ما ينجلي بوضوح على المستويين بين الأشخاص وبين المنظمات. فمن السمات الرئيسة للعلاقات الشخصية في الحداثة استبدالُ علاقات القرابة والصداقة بقواعد السلوك الخاضعة للقانون. أما على المستوى بين المنظمات؛ فمنافسةٌ متزايدةٌ بين المنظمات الاجتماعية المختلفة، ينتهي بعضها بنزاعات عنيفة (من الاستيلاء على الشركات إلى الحرب بين الدول).

صمدت مقاربة فيبر في دراسة العنف المنظم أمام اختبار الزمن مقارنةً بمقاربات العديد من معاصريه. وعلى الرغم من أنه لم يصُغْ نظرية شاملة للفعل العنيف، إلا أن رؤاه لا تزال حبلى بتبصُّرات مثيرة للتفكُّر. وعلى العكس من الكثير مما استندت إليه سوسيولوجيا القرن العشرين التي صقلتْها مبادئ عصر الأنوار بمفهومها عن التطور الاجتماعي الذي يستند إلى التقدم والعقل والسلام، أدرك فيبر جيداً أن معظم التطورات التنظيمية تنطوي على درجة كبيرة من الفعل القسريّ وأن القوة لا تزال حجر الأساس لأيِّ نظامٍ مؤسسيٍّ مستقر. ليس مصادفة أن أهم فترات التحولات التاريخية كانت أيضاً فتَرات العنف المنظم المفرط. وبعبارات دقيقة، يربط فيبر مجموعة متنوعة من المؤسسات الاجتماعية والعلاقات الجماعية بالقوة: من الانضباط العسكري والنسكي إلى القفص الحديدي للعقلانية التنظيمية، ومن التضامن الجماعي والمعاني الاجتماعية التي وُلدت في ساحات القتال وصولاً إلى احتكار الدولة لاستخدام العنف داخل إقليمها. لكن موقف فيبر ينطوي على بعض مواطن الضعف الواضحة على الرغم من إسهامه الجوهري في فهم العنف المنظم.

أولاً، حتى مع إقرار محلّل رصين مثل فيبر أن أصول العنف المنظم يمكن أن تكون متعددةً ومتنوعةً تاريخياً، يبدو فهمُه للفعل العنيف على المستوى المايكرو

(*) إشارةً إلى مرحلة التحديث التي تزداد فيها الثقة في العلم والتكنولوجيا وقدرتهما على إحداث التطور الاجتماعي وإعادة تنظيم العالم الاجتماعي والطبيعي بصورة تختلف عن كل ما سبقها. (المترجم)

أقل مرونة. بصياغة أخرى، يرى فيبر أن العنفَ بين الأشخاص يملك سمةً فطريَّةً قويةً لأنه كامنٌ ضمناً في جميع العلاقات السياسية. على سبيل المثال، في كتاب **السياسة بوصفها حرفة** *Politics as a Vocation*، يقول إن «أداة السياسة الخاصة هي القوة المدعومة بالعنف»، أو إنّ «الوسيلة الأساسية بالنسبة إلى السياسة هي العنف». ويرى فوق ذلك أن للعنف منطقاً داخلياً لا فكاك منه؛ يقول: «يتولد عن العنف والتهديد بالعنف حتماً عنفٌ جديدٌ بفِعل المنطق المحتوم الكامن في كل فعل. وفي هذه المصلحة العليا للدولة يتواصل منطقُها الداخلي الخاص في الداخل والخارج» (Weber, 1994: 357-387). إذا كان يمكن الاتفاق على أن الأشكال السياسية وغيرها من أشكال الفعل الاجتماعي يمكنها أن تعتمد على استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، فإنّ التفاعل السياسي الجماعي ليس عنيفاً بطبيعته. لا بد من تجاوز أنطولوجيا هوبز التي تختزل العلاقات بين الأشخاص في العنف؛ والنظر في الفروق بين السياقات الجزئية (المايكرو) والكلية (الماكرو). ومثلما أحاجّ في هذا الكتاب، تخلو العلاقات بين الأشخاص في معظمها من العنف، حتى تلك الموجودة في المجال السياسي، على عكس المستوى التنظيمي الكلي الذي تُبنى فيه العلاقات الاجتماعية والسياسية على الهيمنة القسرية معتمِدةً على استخدام العنف أو التهديد باستخدامه. وتكمن الفكرة الأساسية ها هنا في أنه يمكن النظر في الفعل العنيف بوصفه نتاجاً للديناميات التنظيمية لا صفةً جوهريةً تطبع ماهية الإنسان. وربما قلنا ببساطة أكبر إن الغالبية العظمى من حوادث العنف لا تنتج عن أفراد منفردين أو مجموعات صغيرة، بل عن منظمات واسعة النطاق.

ثانياً، على الرغم من أن فيبر يؤكد في كتاباته على أهمية القسر والقوة، إلا أن مفهومه عن العنف يرتبط بالأفعال الجسدية والقصدية الملموسة. ولأنه يعتبر العنف وثيق الصلة بالسياسة، فلا نجد في كتاباته حديثاً عن أفعال العنف الناتجة عن الأفعال الاجتماعية غير المقصودة، ولا عن التغيرات السلوكية المفروضة قسراً والتي تُنتج أشكالاً غير جسدية من الأذى، كالضرر العاطفي أو العقلي أو الوجودي. وكذلك يحرص على التميز بين العنف والتهديد بالعنف، لكنه يحيل في تحليله لهما على السمتين الجسدية والقصدية في التجربة العنيفة.

أخيراً، يقدم فيبر في تركيزه على عقلنة النظام الاجتماعي وبقرطته، تحليلاً مقنعاً عن التحول الذي شهدتْه القوة القسرية عبر الزمن. لكنه في رسمه وتفسيره

المقنع لمسار هذا الانتقال التدرُّجي، لا يوضح لنا لِمَ يقبل البشر العيش داخل القفص الحديدي، إذ تهيمن السلطة التنظيمية/البيروقراطية على العالم المعاصر من دون شك. نعم، لكنَّ فهمَ الكيفية والسبب الذي يدفع الأفراد لتحمُّل مثل هذا الوضع الاجتماعي يقتضي استكشافَ الدور الذي تؤديه كلٌّ من الأيديولوجيا والتضامن في شرعنة المنظمات الاجتماعية. وأولى فيبر اهتماماً بالغاً لمسألة الشرعية السياسية، فاق غيره من السوسيولوجيين الكلاسيكيين، لكن نظريته عن السلطة الشرعية لا توضح الآليات الاجتماعية المحددة التي تتولد عنها عملية الشرعنة الشعبية؛ إذ يعيّن فيبر ثلاثة أنواع رئيسة من النماذج المثالية للسلطة الشرعية التي ترتبط بأشكال مختلفة من الأنظمة الاجتماعية: فالهيمنة القانونية العقلانية ترتبط بالمنظمات الاجتماعية البيروقراطية الحديثة، وتهيمن السلطة التقليدية على الباتريمونيالية والعديد من الأنظمة الاجتماعية السابقة للحداثة، بينما تُفهم السلطة الكاريزمية على أنها ظاهرةٌ مؤقتةٌ تنشأ في أوقات الأزمات العميقة والتحولات البنيوية. ويرى أن هذه الأنواع المختلفة من الهيمنة الشرعية تتوافق مع أنظمة المعتقدات المختلفة الموجودة في النظم الاجتماعية الثلاثة. ووُصِف هذا النوع من الحجاج أنه استدلال حشويّ كونه يفترض أن محضَ وجودِ نظامٍ معينٍ يضمن شرعية هذا النظام. في ذلك يرى روبرت غرافشتاين (Grafstein, 1981: 456)، على سبيل المثال، أن مفهوم فيبر عن الشرعية الذي يعرِّفه بالطاعة يفرغ هذا المفهوم من معناه الحقيقي ويقول إنّ «الشرعية لم تعد تقييماً للنظام لدى فيبر... وفي واقع الأمر، لم تعد تحيل على النظام مباشرة؛ بل صارت تعني -وعَوداً على بدء في كل مرة- اعتقادَ المواطنين أن النظام يحظى بالشرعيَّة». وقد حاججتُ في مكان آخر (Malešević, 2002: 103) أن هذا النوع من النقد لا يأخذ في الاعتبار أن الشرعية عند فيبر لا تتعلق بالتصورات الشعبية لنظامٍ اجتماعيٍّ فحسب، بل أيضاً بقدرة مَن هم في السلطة على الحصول على دعمٍ واسع من المجتمع. كما لا يأخذ غرافشتاين في حسبانه أن النظرية لا تزال تسمح بتحليل نماذجَ مختلفة من الامتثال الشعبي وإنْ بصورتها الراهنة. ومع ذلك، فإن المشكلة المهمّة هي أن فيبر لا يقدم تفسيراً مقنعاً عن الديناميات الاجتماعية التي تنطوي عليها عملية الشرعنة. فليس من الواضح على الإطلاق لماذا، وكيف، ومتى، وإلى متى يميل الأفراد إلى عدِّ أنظمة اجتماعية معينة بوصفها شرعية. وفي سياق تحليل العنف يصطبغ الأمر بأهمية خاصة؛ حيث يتطلَّب الفعل العنيف عمليةَ شرعنة أكثر شعبية

من الأنواع الأخرى من الفعل الاجتماعي. على سبيل المثال، لفهم كيف ومتى ولماذا يقدّم مواطنو الدول القومية الحديثة موافقةً ضمنيةً أو صريحةً على استخدام العنف الواسع في أوقات الحرب، لا بدّ من تشريح العلاقات طويلة الأمد بين القوة التنظيمية والأيديولوجية في الدول القومية. ومثلما أحاجّ في الفصل الثاني، فإن الاعتماد الكثيف من المنظمات الاجتماعية على قدراتها القسرية، لا ينفي أن هذا القسر إنما يتعزز من خلال الشرعنة الشعبية المتولّدة عبر الآليات الأيديولوجية المختلفة. لكن الأيديولوجيا ليست شيئاً يفرضه قادة المنظمات الاجتماعية على السكان غير الراغبين؛ بل غالباً ما تكون القوة الأيديولوجية نتاجاً جانبياً للتطور التنظيمي، وفي هذه الحالة فهي تنشأ في التحولات التاريخية المعقدة نفسها التي تُنتِج منظماتٍ اجتماعيةٍ محددة. إضافة إلى ذلك، يعتمد نجاح السلطة التنظيمية والأيديولوجية، تقريباً، على قدرة المنظمات الاجتماعية على التغلغل في الحياة اليومية أيديولوجياً، وأن تصير جزءاً لا يتجزأ من العالم المايكرو لشبكات القرابة والصداقة. والحال هذه، يمكننا الإفادة من نظرية فيبر ومدُّ هذا التحليل على استقامته لنشرح الديناميات طويلة المدى للسلطة التنظيمية والأيديولوجية، ما دامت تسهم في تحول العنف المنظم.

العنف والحضارة

حيّرت العلاقة بين العنف المنظم والحضارة المحللين منذ القدم. حاول العلماء -بدءاً من كونفوشيوس وموزي Mosi(*) وصولاً إلى أفلاطون، وكذلك أرسطو وابن خلدون- تحديد ما إذا كانت الحضارات تروِّض العنف أم تشعله. ومع ذلك، يركز القسم الأكبر من هذه الأدبيات، ومنها الأعمال بالغة الأهمية التي أنجزها كل من أوزڤالد شبنغلر (Spengler, 1918) وأرنولد توينبي (Toynbee, 1950) وصموئيل هنتنغتون حديثاً (Huntington, 1996)، على الاختلافات بين حضارات محددة لا على الصفات الجوهرية للعلاقة بين الفعل العنيف والحضارة. في المقابل، طور نوربرت إلياس (Elias, 2000 [1939]) نظرية فريدة تركز على الترابط

(*) أو Mo-tzu، فيلسوف صيني عاش في القرن الرابع أو الخامس قبل الميلاد. مؤسس مدرسة فكرية وفلسفية وحركة اجتماعية سُميت باسمه؛ هي الموهية Mohism. وكانت بحوث ونقاشات هذه المدرسة أخلاقيةً معياريةً واعتنت كغيرها من المدارس في ذلك الوقت، لا سيما الإغريقية منها، بالبحث في سبل النظام الاجتماعي والسياسي الأمثل ودور الفضيلة والنفعية والتنسك. (المترجم)

بين سيرورة التمدُّن والعنف؛ إذ يرى أن ثمة علاقةً معقّدةً بين العنف والحضارة؛ وهو في نواحٍ يتبع فيبر في عدِّه احتكارَ استخدام العنف شرطاً مسبقاً للتقدم الحضاري لأنّ له دوراً في تدجين النظام الاجتماعي، لكنه يرى أن العنف هو عكس الحضارة تماماً في نواحٍ أخرى أشد وضوحاً. يتتبع إلياس في كتابه الشهير؛ **سيرورة التمدُّن**، الانحسارَ المطَّردَ في الأشكال الفردية والجماعية للعنف والاتجاه نحو عمليات دائمة لتوسيع السيطرة الاجتماعية الخارجية، إلى جانب التذويت التدريجي لضبط النفس. ثم هو يستكشف التغيُّرات طويلة المدى في السلوكيات اليومية لدى الطبقات الاجتماعية المختلفة في جميع أنحاء أوروبا، ليؤكد أن التغلب على الفعل العنيف، بشكليه بين-الشخصي والبنيوي، هو السمةُ المركزيةُ لسيرورة التمدُّن. ويقول في تفسيره إنَّ العدوانيةَ هي استعداداتٌ بشريةٌ متأصلةٌ مرتبطةٌ بطبيعتنا الحيوانية. ومن ثمّ، يرى أننا كلما تعمقنا في دراسة الماضي، نكتشف أن البشر كانوا متوحشين وبلا قيود ولا يختلفون في أفعالهم كثيراً عن الحيوانات[1]. إذ يمتلئ كتاب **سيرورة التمدُّن** بالإحالات على البشر بوصفهم كائنات حيوانية تحفزها دوافعُ بيولوجيةٌ مسبقةٌ في شكل «بواعثَ منشئية»، و«محفزات»، و«ميول فطرية»، و«أنشطة حيوانية»، و«دوافع حيوانية» (Elias, 2000: 107-116; 119-120; 158-159; 216, 218, 230, 252, 365). وفي كتبه الأحدث، نراه يحيل بصورة متكررة على «الطبيعة الحيوانية للإنسان»، و«القيود المنشئية للطبيعة البشرية»، و«سيطرة الغريزة»؛ حيث يُنظر إلى البشر على أنهم قدموا إلى هذا العالم في صورة «مخلوقات برية عاجزة» (Elias, 1996: 32-33; 1991: 22). وهكذا تُمنح التنشئة الاجتماعية في تحليله قوةً تحويليةً استثنائيةً بالطريقة نفسها التي تعمل بها على إخضاع الأطفال للتنميط؛ فتُحول «الحيوانَ البشريَّ شبه البري» إلى شخص مكتمل يتحلّى بضبط النفس.

هذا المفهوم الهوبزي/الفرويدي المميز للفرد البشري واضحٌ بالقدر نفسه في فهم إلياس للعنف بين الأشخاص وللعنف المنظم؛ فمفهومُه عن الفعل العنيف لا يقول إنه نتاجٌ للعلاقات الاجتماعية (المتغيرة)؛ بل إنَّ له صفة طبيعوية. وهو بذلك لا يخفق في التمييز بين الظاهرة النفسية للاعتداء والعملية السوسيولوجية التي يعبّر عنها العنف فحسب، بل يرى أيضاً أن السلوك العنيف جالبٌ للمتعة

(١) هذا القسم مقتبس في جزء منه من كتاب: (Malešević and Ryan, 2013).

بطبيعته. فعند الكتابة عن «مجتمع القرون الوسطى»، ألمح إلى «الوحشية الأصلية للشعور»، ويؤكد أن «متعة قتل الآخرين وتعذيبهم كانت كبيرة» بالنسبة إلى معظم الناس. وما دامت «الحرب والكراهية والفرح بتعذيب الآخرين ممتعة»، فقد كانت تلك «متعة/متَعاً مسموحاً بها اجتماعياً» (Elias, 2000: 163). من وجهة النظر هذه، يُنظر إلى العنف على أنه «باعث منشئي» و«وسيلة لإشباع الرغبة». ومن ثم فهو جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية، وإذا لم يسيطَر عليه فسيؤدي إلى استمرار إراقة الدماء وإساءة معاملة الآخرين إلى ما لا نهاية (Elias, 1998: 23). ويُصوَّر أولئك الذين سكنوا عالم القرون الوسطى على أنهم محكومون بـ «دوافعَ» نهمة و«متوحشة وقاسية وقادرة على إفشاء العنف، أُطلق عنانُها للمتعة الآنية». لقد وجدوا على ما يبدو «متعةً في النهب والاغتصاب»، وهو شيء يعبر عن «رغبتهم في الاعتراف بعدم وجود سيد يعلوهم» (Elias, 2000: 241-242).

ويتعامل إلياس مع العنف المنظم على المنوال نفسه. فيعتمد على فيبر ليستكشف (Elias, 2005; 2000: 344) عواقب «منافسات الإقصاء»، السياسية والعسكرية، التي من خلالها احتكرت الدول العنفَ وفرضت الضرائبَ بصورة تدرُّجية. كما يرى أن تذويت ضبط النفس والتغيُّر السلوكي المترتب على ذلك سار جنباً إلى جنب مع التحوّلات البنيوية في أوروبا؛ إذ اندفعت الدول باتجاه تعزيز السلم الداخلي والمركزية بفضل القوة العسكرية والقدرة على تحصيل الضرائب، إلى جانب التغير الديموغرافي والتوسُّع الحضري والتقسيم الهائل للعمل والتوسُّع التجاري ونشوء اقتصادٍ نقديّ. وسمح صعود المدن الحرة والنمو المطرد للاقتصاد النقدي للحكام الإقطاعيين السابقين بتجاوز طبقة النبلاء من مالكي الأراضي وأمراء الحرب، واحتكار وسائل العنف والضرب، ليتمكنوا أخيراً من شن المزيد من حروب الإقصاء وتوسيع مجالات حكمهم. وهكذا وصل الإقطاع الأوروبي إلى مرحلته الاستبدادية حين استُبدلت الأرستقراطية المحارِبة المستقلةُ سابقاً، بحاشية بلاطٍ شديدةِ التبعية. يعتبر إلياس أن الحكم الاستبدادي/مجتمع البلاط أشاع السلمَ الداخليَّ في الدول، وأُتيحت في الوقت نفسه التغيراتُ السلوكيةُ حين اعتمدت طبقةُ الحاشية الأرستقراطية المتراجعةُ على علامات ضبط النفس البالغ لتميّز نفسَها عن الطبقات الوسطى الصاعدة. وفي نهاية المطاف، صارت قيم ضبط النفس وممارساتُه وآداب السلوك آياتٍ تدل على المكانة، وقد قلَّدتْها واعتنقتْها تدريجياً مجموعاتٌ أخرى في المجتمع، وهو ما انتهى إلى سلوكٍ اجتماعيٍّ أكثر

تحضراً. في الوقت عينه، تولَّد عن التغيُّرات البنيوية؛ مثل تشكّل الدولة، آلياتٌ خارجيةٌ للضبط جرى في النهاية تذويتها في صورة سلوكٍ ضابطٍ للنفس انتشر تدريجياً في جميع أنحاء أوروبا (Elias, 2005; 2000). أخيراً، يفترض منظور إلياس أنه مع اشتداد سيرورة التمدُّن، لابد للعنف بين الأشخاص والعنف المنظم، على حدٍّ سواء، منْ أنْ ينحسرا.

حظي هذا الموقف النظري باهتمام واضح، وحاول عدد من العلماء تقديم تحقيقٍ إمبريقيٍّ لحججه الأساسية. وركز البحث الإمبريقي في قدر كبير منه على الانحسار طويل المدى للعنف بين الأشخاص (Eisner, 2003; Speiernenburg, 2008)، لكنّ علماء حاليين حاولوا أيضاً أن يثبتوا وجود اتجاهات مماثلة عرفها العديد من أنواع العنف المنظم (Pinker, 2011; Goldstein, 2011; Morris, 2014). وفيما سيتطرق الفصلان التاليان لهذه الدراسات الإمبريقية، قد يكون من المهم أيضاً التحقق من بعض أفكار إلياس الرئيسة ومساءلتها.

إحدى المفارقات المركزية في موقف إلياس هي أن اللبنات الإبستمولوجية لمقاربته مبنيةٌ على الأنطولوجيا الفرويدية والهوبزية حيث الطبيعة البشرية الماهوية، والبدائية/الجوهرانية Primordial التي تحكمها دوافع وغرائز (غير متغيرة)، وذلك على الرغم من أن نظريته عن العلاقات الاجتماعية تنطلق من منظور سوسيولوجيا الصور والأشكال Figurational Sociology، وتعتبرها علاقات دينامية قائمة على العملية. ويمكننا أن نشدَّ الانتباه على عجالة هنا إلى قراءته غير النقدية للوثائق القديمة؛ حيث يقرأ الاستعراضات الخطابية للمحاربين في القرون الوسطى كما لو كانت تصريحات ووقائعَ تعكس بيولوجيا الفرد لا سياقاً اجتماعياً محدَّداً. دعونا نركز على نظريته عن العنف المنظم في المقام الأول، والتي أعتقد أنها لن تصمد أمام التدقيق الإمبريقي[٢].

في كتابات إلياس، تُفهم سيرورة التمدُّن على أنها ظاهرة مزدوجة؛ إذ يتعلم الأفراد من خلالها كيف يقيِّدون دوافعهم العنيفة «الطبيعية»، ومن خلالها أيضاً تصير الأنظمةُ الاجتماعيةُ بأكملها أكثر سلاماً. ولا يعني ذلك أنَّ ثمة تلاؤماً ما بين

---

(٢) ينصب تركيزي ها هنا على العنف المنظم. وللاطلاع على نقدٍ شاملٍ للفهم الذي يقدمه إلياس عن العنف بين الأشخاص والعنف المنظم أيضاً يُراجع: (Malešević and Ryan, 2013).

الحضارة والفعل العنيف فحسب -ما دام كل عنف جماعي منسق يتطلب درجة كبيرة من ضبط النفس- بل الأهم من ذلك أن الحضارة لَهي مهد العنف المنظم. فإذا كان الرأي الشائع هو أن البشر انخرطوا في الحروب منذ زمنٍ بعيد، فإن العديد من الدراسات الأركيولوجية والأنثروبولوجية أثبتت أن العنف المنظم لم يظهر إلا في الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية، وأنّ الحروب واسعة النطاق ظهرت خلال الأعوام الثلاثة آلاف الماضية من عمر الوجود البشري (يُراجع الفصل التالي من هذا الكتاب). لقد ظهر العنف المنظم مع حقبة التاريخ جنباً إلى جنب مع ظهور الثقافات المستقرة؛ حيث زراعة النباتات واستئناس الحيوانات، والزراعة المنظمة، وملكية الأراضي، والمدن المحصَّنة، والأديان المؤسسية، والأنظمة السياسية، والأشكال المعقدة من الطبقات الاجتماعية: أي مع مقدم الحضارة. إذ تمايزت الحضارات الأولى المعروفة، مثل حضارات سومر، ومصر القديمة، والصين في عهد سلالة شانغ، ووادي السند في الهند، ولاحقاً عوالم أمريكا الوسطى، عن التكوينات الاجتماعية السابقة بقدرتها على استخدام العنف المنظم وحروب الغزو. وهكذا نشأت الدول البِكر زمن الحضارات الأولى بوساطة الحرب، وتوسّعت الحضارات المعروفة عبر العنف المنظم. العنفُ إذاً ليس «الآخر» بالنسبة إلى الحضارة؛ بل أحد أهم مكوناتها.

ثانياً، تسيء نظرية سيرورة التمدُّن تفسير الاتجاه الذي اتخذه التحول التاريخي للعنف بسبب تركيزها شبه الحصريِّ على أوروبا خلال العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث. يرى إلياس أنه مع مُضيِّ القيود الخارجية والداخلية التي فرضتْها الحضارة قدماً، يخضع الفعل العنيف للمنع ويُجرَّم في الوقت نفسه بفِعل احتكار الدولة للقسر. بمعنى آخر، ينحسر العنف مع ظهور الأنظمة الاجتماعية الحديثة والمتمدِّنة وتوسُّعِها. وها هنا ينضم إلياس إلى وجهة نظرٍ نمطيةٍ شائعةٍ تضع «بربريةَ العصور الوسطى» في مقابل الحداثة السِّلمية المفترَضة. ربما تميّز عالم القرون الوسطى بفترات من القسوة المروعة ومطاردة الساحرات والتعذيب غير المنتظم، لكنَّ مثل هذه الممارسات المروعة تُخفي عادةً قوتها المتدنية كوسائلَ للتدمير. فلم تكن الحروب في العصور الوسطى أكثر من مناوشات أشبه بطقوسٍ اعتياديةٍ بين الأرستقراطيين، واتسم العنف المنظم فيها بالبشاعة فعلاً؛ لكنه لا يُقارَن بما حدث مع مقدم الحضارة. إذ توضح الأبحاث الماكروسوسيولوجية الحديثة أن التطهير العرقي والإبادة الجماعية هما ظاهرتان حديثتان استُلهمتا من المشروعات

الأيديولوجية الحديثة، ووسائل التنظيم الحديثة، ومشروعات بناء الدولة المتعارضة، والرؤى الحداثية المتضاربة (Mann, 2005; Levene, 2005; Bauman, 1989؛ ويُنظر كذلك الفصل السابع من هذا الكتاب). وفيما يتجنب الفردُ في الحداثة البصقَ على مفرش المائدة أو مسح أنفه به، لا يجد سكان الدول الحديثة غضاضة في التواطؤ مع العديد من حوادث العنف الجماعي: سواء أكانت تفجير قنابلَ ذرية، أم ارتكاب «اغتيالات مستهدفة»، أم إطلاق ضربات «وقائية» و«جراحية». ثم تُلمَّع الحقيقة الفعلية الكامنة وراء مثل هذه الأفعال لاحقا بِلغة «الأضرار الجانبيّة».

ثالثاً، لا يمكن لنظرية سيرورة التمدُّن أن تفسر استمرار الحرب وانتشارها تفسيراً كافياً. تقول التصورات عن مفهومَي العنف والحضارة إنهما متناسبان عكسياً، ولذلك فإن النتيجة المنطقية لهذا النموذج التفسيري ستكون الانحسار التدريجي للفعل العنيف بجميع أشكاله. وبهذه الطريقة تماماً يفسر إلياس (Elias, 2000: 318) المسار التاريخي للمجتمعات الأوروبية؛ فيربط حالة «العداء الخالص حتى الموت» بعالم ما قبل الحداثة ليضعها في مقابل بيئة اجتماعية سلمية في جوهرها تتميز بها «المجتمعاتُ عاليةُ التطور»، حيث يشيع السلم بين الأفراد بفِعل «تضارب المصالح». لكن العنف لم يشهد انحساراً مطرداً، بل اتسعت الحروب والثورات والإرهاب وأشكال أخرى من أعمال العنف وصارت أكثر فتكاً أيضاً؛ فيذكر تيلي (Tilly, 2003: 55) أن القرن العشرين وحده شهد أكثر من مئتين وخمسين حرباً جديدة مخلِّفاً أكثر من مليون حالة وفاة سنوياً. وهو القرن الذي حدثت فيه الحرب الشاملة، والهولوكوست، وغرف الغاز، ومعسكرات الجولاج[*]، والتفجيرات الانتحارية المنظمة، وإبادة مدن بأكملها بالقنابل الذرية. وعلى العكس من الأعراض التي شخَّصها إلياس، ليس «العداء الخالص» سمةً من سمات عالم ما قبل الحداثة حيث العنف الاستعراضي والمروع وغير الكفؤ؛ بل لقد انبثق للوجود زمنَ الحروب الشاملة. كانت الحربان العالميتان تجسيداً للحروب الصناعية الشاملة، حيث وُضعت جميع موارد الدولة والمجتمع تحت تصرف الدولة المحاربة، بما في ذلك جميع الرجال والنساء الأصحاء والنقل والتجارة والإنتاج

(*) معسكرات الاعتقال والسُّخرة التي أقامها ستالين في سيبيريا، لا سيما في كوليما، وأبعد إليها، مع الفلاحين البسطاء، سجناء الرأي، والمدانين بجرائم، وكل من رأى فيهم تهديداً لنظامه. بقيت المعسكرات طي النسيان حتى انهيار الاتحاد السوفياتي؛ واشتُهر أن أدباء روساً كانوا من ضحاياها أيضاً؛ مثل فارلام شامالاوف وغريغوري ديميدوف. (المترجم)

الصناعي ونظم الاتصالات. ولم تعُد الحرب مجرد نزاع بين جيشين، بل بين شعوب بأكملها؛ فجرت تعبئة الإنتاج الضخم والسياسة والاتصالات الجماهيرية لهدف الدمار الشامل؛ إذ ألغت الحرب الشاملة التميز بين الدولة والمجتمع، وبين المجال العسكري والمدني، وبين المجال العام والخاص. صمّم الأيديولوجيات والاستراتيجيات العسكرية الكامنةِ خلف هاتين الحربَين ونفّذها سادةٌ على قدر كبير من الكياسة والانضباط الذاتي وضعوا موضع التطبيق مقولة كلاوزفيتز (Clausewitz, 1997: 6) عن أنَّ الحرب المطلقة هي مجال «العنف الأكبر»، حيث كل طرف فيه عازمٌ على القضاء المبرم على الطرف الآخر. ولا تقدم نظرية سيرورة التمدُّن جواباً بخصوص هذا التطور؛ فالحرب في نظر إلياس هي مجرد ظاهرة جانبية لا بد لها من أن تختفي تدريجياً. كذلك رأى أن الفظائع المفرطة خلال الحرب العالمية الأولى إنْ هي إلا «مجرد ركود طفيف جداً، وأحد التقلبات التي تنشأ بصورة مستمرة من تعقُّد الحركة التاريخية داخل كل مرحلة من مراحل السيرورة الكلية» (Elias, 2000: 157). فلا يعتبر إلياس الحربَ جزءاً رئيساً في سيرورة التمدُّن؛ وأحد المكونات الأساسية للحداثة مثلما نعرف، بل يرى أنها «تقهقرٌ مؤقتٌ نحو البربرية» (Elias, 1996: 308).

أخيراً، يستخدم إلياس مفاهيم مثل «الاندفاعة خارج الحضارة» Decivilising spurt ليحافظ على نموذجه التفسيري حين تتعارض الحقائق مع نظريته. ومن الأمثلة على ذلك تفسيرُه الذي يقدمه للنازية وللهولوكوست؛ فيقول إن سيرورة التمدُّن قد تعكس اتجاهها أحياناً؛ ولذا فإن معسكرات الاعتقال وغرف الغاز والأنظمة الواسعة للتعذيب والإبادة الجماعية لا تُفهم إلا بوصفها «انحداراً عميقاً نحو البربرية»؛ حيث تزيل الحرب جميع القيود الداخلية والخارجية ويعود الأفراد إلى «ذواتهم الحيوانية». يشدِّد إلياس خاصةً، على دور فاعلين اجتماعيين محدَّدين يرتبطون بأنظمة معتقداتٍ غير عقلانية ذات «محتوًى خياليٍّ عالٍ» تمنحهم «درجةً عاليةً من الرضا الوجداني الفوري» (Elias, 1996: 311). أو بمعنى آخر، تزيح الاندفاعة خارج الحضارة جانباً الفوائدَ الداعيةَ للتمدُّن والمرتبطة بالتفكير المتجرد، لتعلن عن عودة الخيالات المجتمعية المشحونة عاطفياً. يقول إلياس: «لقد كانت الحركة الاشتراكية القومية في غالبيتها تحت قيادة رجال نصف متعلمين»، و«كان النظام العقدي النازي وبريقُه العلميُّ الزائفُ طبقة رقيقة تُخفي تحتها ميثولوجيا قومية بربرية وبدائية... لم تكن لتصمد أمام تقييمات أشخاصٍ أكثر تعليماً»

(Elias, 1996: 315). بيد أن دراساتٍ أحدث عن الحركة النازية (Mann, 2004; 2005; Burleigh, 2000; Jarausch, 1990) تُظهر أن الكثير من قياداتها وقواعدها الداعمة كانوا ممن تلقوا تعليماً جيداً. كذلك تعاطف مع الأفكار الاشتراكية القومية العديدُ من المفكرين الألمان وأساتذةُ الجامعات والنخبةُ الثقافيةُ الأوسع، وكانت قواعدها الأساسية أكثر تعليماً مقارنة ببقية المجتمع الألماني. فعلى سبيل المثال؛ «كان ٤١ بالمئة من جهاز المخابرات النازي (الـ SD) ممن تلقّوا تعليماً عالياً في الوقت الذي بلغ فيه المعدل الوطني ما بين ٢ و٣ في المئة» (Burleigh, 2000: 186)؛ وكان مجندو قوات الحماية (الـ SS) وضباطُها من ذوي التعليم العالي؛ وانتهى غالبية الأطباء والقضاة والمحامين إلى العضوية في الحزب القومي النازي. كذلك أثبت مولر هيل (Müller-Hill, 1998) أن غالبية القادة في وحدات القتل المتنقلة (الـ Einsatzkommandos)، الذين كانوا طرفاً في الإبادة الجماعية، كانوا ممن حصلوا على تعليم عالٍ من الاقتصاديين والمحامين والأكاديميين. وتخرَّج أكثر من ثلثي هؤلاء القادة في الدراسات العليا فيما كان ثلثهم من حملة الدكتوراه. على المنوال نفسه، «تعاطف مع النازية نصف الطلاب الألمان بحلول عام ١٩٣٠م»؛ وكان ثمة «تمثيل وافٍ للمهنيين المدربين بالجامعة (أي «المتخصصين الأكاديميين») في الحزب القومي النازي ووسط ضباط قوات الحماية وفي فوج الصاعقة؛ الـ SA» (Mann, 2004: 165-166; Jarausch, 1990: 78). واجتذبت الأيديولوجيا الاشتراكية القومية العديد من الطبقات الاجتماعية التي امتلك بعضُ أفرادها القليلَ من التعليم أو كانوا غير متعلمين، لكن قاعدة الدعم الأيديولوجي الأساسية تشكلت من الذكور الشباب المتعلمين: فقد «جذبت الفاشية الشباب المتعلمين من الذكور لأنها عُدَّت الحكمة المتبقية في نصف القارة برمتها، فكان صداها الأيديولوجي الذي تردّد في عصرها... السببَ الرئيسَ في تحوُّلها إلى حركة جيلية» (Mann, 2004: 167).

وجملة القول، يقدم إلياس نظرية متفردة عن العنف المنظم ذات مزايا واضحة. إذ يبني على أفكار فيبر للتدليل على أهمية العنف في الحياة الاجتماعية، ويتتبَّع السياقات التاريخية التي تولَّد عنها احتكار الدولة للاستخدام المشروع للعنف. لكنه وعلى عكس فيبر الذي يبدو أكثر غموضاً بشأن العلاقة بين العنف والتمدُّن ومشككاً في فكرة انحسار العنف، يصر على أن العنف والحضارة متعارضان تماماً، وأنه مع تقدم الحضارة لا بدّ للعنف من أنْ ينحسر. بيد أن رأياً

يتجذَّر عميقاً في الأنطولوجيا الهوبزية على هذا النحو، لا يمكنه تفسير الصعود المذهل للعنف المنظم في الحداثة.

العنف وسلطة السجن *Carceral Power*

وإذا كان نوربرت إلياس يرى أن العنف هو الآخرُ بالنسبة إلى الحضارة وأنه يقوم على سمةٍ بيولوجيةٍ قوية، إنْ لم تكن بدائيةً قديمة؛ تقول المقاربات الفوكوية، على النقيض منه. إن أفعال العنف عرَضيةٌ وترتبط بتشكيلاتٍ تاريخيةٍ خاصة. وعلى عكس ماكس فيبر أو كارل شميت، اللذين يعدَّان العنف جزءاً من الحياة السياسية لا يمكن الاستغناء عنه، فإن السياسة والعنف في المقاربة الفوكوية هما مجالان مستقلان تماماً في الفعل الاجتماعي. الأهم من ذلك أن أنصار تراث فوكو يقاربون السياسة بمفاهيمَ صراعية، لكنهم يحاجُّون بالمقابل أن الصراعات السياسية تختلف اختلافاً جوهرياً عن الفعل العنيف. وتقول وجهة نظرهم إن السلطة السياسية قادرة على السيطرة على الأنظمة الاجتماعية الحديثة بفضل قدرتها على الاستغناء عن العنف على وجه التحديد. يحاجّ فوكو (Foucault, 1982: 219-220) في كتاب **الرعية والسلطة** *The Subject and Power* أن السلطة السياسية لا تكون عنيفة بطبيعتها؛ بل تتوقف متى ساد العنف. وعلى عكس السلطة التي تُفهم على أنها علاقة دينامية، و«لا وجود لها إلا حين تمارَس»، يُعدُّ العنف أكثر ثباتاً حيث نقيضُه المباشر «لا يمكن أن يكون إلا السلبية». وإذ يعترف فوكو أن العنف يمكنه أن يكون جزءاً من بعض علاقات السلطة، إلا أنه يصر على أنّ «ممارسة السلطة ليست عنفاً في حد ذاتها».

ووفقاً لهذا المنظور، يجري التمييز بين أشكال الحكم الحديث وما قبل الحديث. فقد ركزت الأنظمة السابقة للحداثة، في نظر فوكو، على التمكين لسلطاتها السيادية وتوسيعها؛ واعتمدت في هذه العملية على العنف. ففي عصر الحكم المطلق، كانت سلطة الملك فوق المساءلة، واستُخدم العنف ليسِم سيادةَ الملك على أعناق من قاوموها. لقد كان بعض هذا العنف استعراضياً؛ مثلما يظهر في الشنق العلنيّ وتقنيات التعذيب المعقَّدة التي كانت تجري بوصفها جزءاً من عرضٍ عامّ؛ يقول فوكو: «كان الاحتفال المصاحب لإنزال العقاب بالمُدان، في فعاليته؛ أشبهَ بالإقرار Confession العلنيّ والممتد»؛ إذ «يدل الإعدامُ العلنيُّ الناجحُ على تحقُّق العدالة؛ لأنه يكشف علناً، عن حقيقة الجريمة عبر جسد الرجل الذي

يجري إعدامه ذاته» (Foucault, 1975: 44). وحتى بعد أنْ خُلعت السلطة الملكية، لم يزل الثوار في حاجة لاستخدام العنف ليرسموا الحدود لِما يُعرَف اليوم بالسلطة الشعبية السيّدة للدولة. لكن، وفي مقابل ذلك، يقول فوكو إن السلطة السيّدة أفسحت الطريق تدريجياً للسلطة الانضباطية على مدى الأعوام الثلاثمئة الماضية؛ أي إن الأنظمة الاجتماعية الحديثة تتحكم في رعاياها تحكُّماً غير مباشر فتستخدم المعرفة المتخصصة، واللوائح الإدارية، والتكنولوجيا بدلاً من العنف الصريح. وببساطة أكبر، تتحول السلطة المرئية والجسدية والشخصية لصاحب السيادة إلى سلطة غير مرئية وغير معرَّفة تسِم الممارسات الانضباطية.

هذا النوع الجديد من الهيمنة، الذي يسميه فوكو «السلطة الانضباطية»، ثم «السلطة الحيوية» في أعماله اللاحقة، يستغني عن استخدام العنف، ويحافظ على سيطرته، معتمداً بدلاً منه على المراقبة، والقواعد البيروقراطية، والترميز الإحصائي والتقنيات العلمية. في هذا السياق الجديد، تُنزع الشرعية عن استخدام العنف ما دامت الحكومات قادرة على ضبط الأنظمة الاجتماعية وترويضها بالتأكيد عليها لا بالحرمان من الحياة. فينصب التركيز على إنشاء «تقنيات تنميط» خاصة تشجع الرقابة الذاتية وتنزع الشرعية علناً عمن لا يمتثلون. هكذا لن يُصنَّف من يشككون في سلطة الدولة إلى خونة أو جناة؛ بل تُنتج على يدها فئاتٌ جديدةٌ من الانحراف الاجتماعي وتخضع للمراقبة في آنٍ واحد؛ مثل المضطربين والمنحرفين والإرهابيين وغيرهم. ويتخذ فوكو من التصميم الذي صاغه جيرمي بنثام للپانوپتيكون Panopticon ليكون النموذج - المثال عن السجن، صورةً مصغَّرة ترمز إلى فكرته عن السلطة الانضباطية. يصوِّر الپانوپتيكون زنزانات سجنٍ ذوات نوافذَ في الخلف، مرتَّبة في شكلٍ دائريٍّ حول برجٍ للمراقبة يقع في المركز؛ وبذا يكون كل سجين مرئياً على الدوام بالنسبة إلى حرّاس السجن. هذا الترتيب المعماري فعّال جداً بالنظر إلى أن عدداً قليلاً من الحراس يمكنهم مراقبةُ عددٍ كبيرٍ من السجناء. الأهم من ذلك هو أن السجناء مضطرون للتصرف كما لو كانوا تحت المراقبة الدائمة بما أنهم لا يعرفون إذا ما كانوا مراقَبين ومتى تجري مراقبتهم. يعتبر فوكو أن الپانوپتيكون استعارة ترمز للسلطة الانضباطية الحديثة؛ حيث يذوِّت الأفراد التقنيات التي تعمل على التطبيع مع الانضباط، فينتهون بذلك إلى مراقبة أنفسهم والأفراد من حولهم بالنتيجة. صُمم مخطط بنثام ليلائم السجون، لكن فوكو يرى أن المبادئ نفسها (الپانوپتية) تحكم المؤسسات الحديثة الأخرى في معظمها؛ بدءاً

من مصحات «المجانين» والمدارس والمصانع والجيوش وصولاً إلى بيروقراطيات الدولة. وبهذه الطريقة، فإن الپانوپتية هي «آليةٌ مهمةٌ لأنها تجعل السلطة أوتوماتيكيةً وتخلع عنها السمةَ الفردية؛ فلا يكمن مبدأ السلطة في الشخص بقدر ما هو في توزيعٍ منسَّقٍ للأجساد والمساحات والأضواء والنظرات؛ داخل ترتيبٍ تُنتج آلياتُه الداخليةُ العلاقةَ التي يُطَّلع على الأفراد بوساطتها» (Foucault, 1975: 202). هكذا، وعلى عكس عالم ما قبل الحداثة، الذي يسِمه العقابُ الجسديُّ، والعنفُ فيه مختومٌ على الأجساد البشرية الفعلية في عروض عامة وعلنية مليئة بالقسوة، يُستخدم فيها التعذيب وتقطيع الأوصال والقتل المفرط، يحدث العنف في العصر الحديث من خلال ممارسات التنميط والانضباط الذاتي والمراقبة وتذويت قواعد السلوك المهيمِنة. باختصار، ينمُّ الأمر عن تحوُّل تاريخيٍّ من «ثقافة الاستعراض» إلى «ثقافة سجنية»؛ حيث ترمز كلمة «سجنية» Carceral إلى مجموعة من الآليات الانضباطية العقابية التي يتولَّد عنها ما يسميه فوكو «الأجساد الطيِّعة».

وتكمن فكرة فوكو الأساسية في القول إنَّ اختفاء العنف زمن الحداثة لا يعني أن الأفراد المعاصرين يعيشون في بيئات اجتماعية أقل قمعاً؛ بل الفكرة مثلما يصوغها فوكو هي على النحو التالي: «لا تُعاقب أقل، بل عاقِب العقاب الأفضل» (Foucault, 1975: 82)، حيث وعلى عكس السلطة السيِّدة التي لا يمكنها الوصول إلى أبعدَ من عقاب الجسد، تقدر سلطة السجن على اختراق عقول الأفراد وأرواحهم ومن ثمّ بلوغُ التحكم المزدوج؛ في الأجساد المادية لأفراد العصر الحديث، وفي أفكارهم الخاصة.

يشكل الانضباط آلية مهمة لعلاقات القوة في العصر الحديث، لكنَّ اختلافاً جوهرياً يميّز فكرة فوكو عن السلطة الانضباطية مقارنة بأفكار إلياس أو فيبر. فإذا كان فيبر وإلياس يحللان الانضباط عبر منظور التحولات التاريخية واسعة النطاق حيث تتولّد عن القوى البنيوية ظروفٌ مؤسسيةٌ تعزز الفعل الانضباطي، فإن الانضباط بالنسبة إلى فوكو لا يرتبط بمؤسسات محدَّدة بل بتقنيةٍ معينةٍ للسلطة؛ فيرى أنه «لا يمكن تعريف «الانضباط» لا بمؤسسة ولا بجهاز؛ بل بنوع من السلطة وطريقةٍ لممارستها تتألف من مجموعة كاملة من الأدوات والتقنيات والإجراءات ومستويات التطبيق والأهداف؛ يتعلق الأمر هنا بـ «فيزيقا» أو «تشريحٍ» للسلطة: إنها تقنية» (Foucault, 1975: 215). وأعني القول أن فوكو لا يربطُ الانضباط

بالمؤسسات الملموسة التي يقودها عقلانيون؛ كالأديرة ذوات الأنشطة النسُكية والكنائس البروتستانتية الصغيرة (فيبر)، ولا بالمؤسسات التي تقود سيرورة التمدُّن كالدولة الحديثة أو المحاكم الأرستقراطية (إلياس)؛ بل فهمُه للسلطة الانضباطية غيرُ تنظيميٍّ إلى حدٍّ بعيد. من اللافت أنه وعلى عكس إلياس الذي يعتبر أنّ العنف هو نقيض العقلانية الناتجة عن الحضارة، ترتبط العقلانية التي يقول بها فوكو ارتباطاً وثيقاً بالعنف:

> يخضع كل سلوكٍ بشريٍ للجدولة والبرمجة بوساطة العقلانية. ثَمّ منطقٌ يسود المؤسسات والسلوك والعلاقات السياسية، حتى أكثرها عنفاً تنطوي على عقلانية؛ وإنّ أخطر ما في العنف هو عقلانيتُه. صحيح أن العنف بشع بطبيعة الحال، لكنَّ مصدره العميق والأصل في دوامه يتأتّى من العقلانية التي نستخدمها. لقد اعتقدنا أنه يمكننا التخلص من العنف إذا ما عشنا في عالم يسوده العقل؛ وكانت تلك فكرة غير صحيحة لأن العنف والعقلانية ليسا بأيٍّ حالٍ متعارضَين (Foucault, 1980: 299).

يقدم فوكو نظرية أصيلة ومقنعة عن القوة القسرية من دون شك. فمثل هذا التحليل قادر على التقاط أشكال الهيمنة القسرية وتحديدها، والتي قد لا يكون لها بالضرورة نتائجُ عنيفة. وبصورةٍ ما، نجح فوكو حيث أخفق إلياس؛ فما يراه إلياس علامة على التقدم الحضاري وضبط النفس المستبطن الذي يخمد جذوة العنف، يراه فوكو تجسُّداً للقمع القسري: من تقنيات المراقبة الحديثة، والرقابة الذاتية، إلى السيطرة الخفية والمنتشرة على أجساد الأفراد وأرواحهم. بهذا المعنى، يمكن أن نقول إن تحليل فوكو يتضمن تشذيباً مهماً للتشخيص الذي قدَّمه إلياس. ومع ذلك، لا يزال غائباً عن منظوره التفسيرُ الجامعُ المانعُ للعنف المنظم. وفي موقفه الذي فصلنا فيه أربعة مواطنَ ضعفٍ صريحة.

أولاً، لا يصمد التمييز الفوكوي الحاد بين العنف والسلطة طويلاً من الناحية التحليلية. فالقول إن الصراع الاجتماعي والسياسي ممكنان من دون عنف وإن الغالبية العظمى من التفاعلات البشرية خاليةٌ منه، لا يعني أن السلطة السياسية يمكن فصلها تماماً عن العنف. على سبيل المثال، يصعب، إن لم يكن يستحيل، تصور اشتغال البانوبتيكون من دون اللجوء المؤسسي إلى العنف: فالسجون تعتمد على التهديد بالعقوبات العنيفة، وكذلك المستشفياتُ العقليةُ والجيوشُ

وحتى المصانع. فإذا لم يتصرف السجناء أو الجنود أو المرضى أو الموظفون على نحو المنصوص عليه في قواعد منظماتهم، فسيتعرضون للعقاب، وقد تكون عقوباتٍ عنيفةً ومعدّةً بعنايةٍ أحياناً: فالجنود الذين يهربون من ساحة المعركة سيحاكَمون عسكرياً مع احتمالات قوية بتعرضهم لسجن طويل الأمد تصحبه طقوس فضحٍ قاسيةٍ أو حتى الإعدام؛ والمرضى النفسيون الذين يخالفون القواعد ويُعَدُّون خطَراً يتعرضون للوحشية الجسدية؛ والسجناء الذين يسيئون التصرف سينتهي بهم الأمر في الحبس الانفرادي أو يتعرضون للضرب من قبل الحراس؛ وحتى موظفو المصنع المحتجُّون قد لا يتعرضون للفصل الفوري وفقدان الأرباح والحماية الاجتماعية فحسب، بل أيضاً للتهديدات الجسدية والضرب على يد أفراد الأمن التابعين للشركة. تتجلى الفكرة الأساسية هنا في أنه ما مِن قوةٍ سياسيةٍ دائمةٍ لا تعتمد على التهديد بالعنف في النهاية، وهذا ما أدركه فيبر جيداً (Weber, 1968). ويوضح جيانفرانكو بوغي ذلك (Poggi, 2001: 30) بقوله: «إنّ ما يميز السلطة... باعتبارها سياسيةً هي أنها تستند في النهاية، وجوهرياً... إلى قدرة الرئيس على معاقبة المرؤوس قسراً إذا لم يمتثل للأوامر». أعني ببساطة أكبر أن سيطرة الفرد أو المنظمة على الأفراد أو على المنظمات الأخرى تعتمد على القدرة على إحداث الآلام العقلية أو الجسدية أو العاطفية أو الكرب أو حتى الموت. يواجه أنصار التحليل الفوكوي صعوبةً في تحليل أشكال العنف غير الجسدية لأنهم يقصرون تعريفَ العنف على القوة البدنية التي تؤدي إلى إصابات في الجسد (Foucault, 1975; Oksala, 2012). ففي هذا المنظور، ومثلما يقول فوكو نفسه (Foucault, 1982)، يُنظر للعنف على أنه ظاهرةٌ سلبيةٌ ونمطيةٌ وفارغةٌ من المحتوى تقريباً، وأنه نقيض السلطة التي هي فعالةٌ وديناميةٌ تاريخياً وخلاقةٌ ومدمرةٌ... إلخ. لكننا إذا ما أمعنّا النظر، فقد نكتشف أن العنف مَثَله مَثَلُ السلطة السياسية، ليس وعاءً فارغاً وسلبياً؛ بل ظاهرةٌ تنبض بالحياة، تتبدّى في مجموعة متنوعة من الأشكال، وتدفع باتجاه تغيير اجتماعي عميق (Malešević, 2013b; 2010، يُراجع الفصل الثاني من هذا الكتاب).

ثانياً، يبدو أيضاً أن إحدى الثنائيات الرئيسة الأخرى عند فوكو تشكو من توتر. فقد يكون وضع السلطة السيّدة في مقابل السلطة الانضباطية تمريناً مفهومياً

مفيداً، لكنه لا يصمد أمام التدقيق الإمبريقي[٣]. لقد زادت القدرات التقنية والعلمية والإدارية للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين مع مقدم الحداثة من دون شك، لكن الأمر ليس مؤشراً موثوقاً على أن طابع السلطة قد تغيّر بالكلية. ويصحُّ القول إن الأنظمة الاجتماعية الحديثة هي الآن أفضل تجهيزاً من الناحية التنظيمية لمراقبة مواطنيها والسيطرة عليهم مقارنة بأسلافها عبر التاريخ. يوضح توماس مان (Mann, 1993; 2013) وريتشارد لاكمان (Lachmann, 2010) أنَّ الدول، وخلال مئة وخمسين عاماً فقط، تمكَّنت من اكتساب مثل هذه القدرة البنيوية على السيطرة الكاملة على أراضيها، ومراقبة حدودها، وفرض ضرائب الدخل على المنبع، وجمع كمية هائلة من البيانات الشخصية عن جميع مواطنيها والعودة إليها كلما دعت الحاجة، وتنفيذ برامج المتطلبات العامة في أوقات الحرب بنجاح، وتأميم الملكية الخاصة حين تصير ضرورية لأهداف الدولة، وجعل استخدام الأوراق الثبوتية الشخصية إلزامياً، إلى غير ذلك كله. ومع ذلك، فإن هذه الآليات الانضباطية المعززة لم تظهر في مواجهة السلطات السيادية؛ بل هي، وعلى العكس من ذلك؛ المكوناتُ التنظيميةُ الرئيسةُ للسيادة السياسية؛ ما دام أن سلطة الدولة تتعرّف بوساطة قدرة الدول على احتكار الاستخدام المشروع للعنف، وفرض الضرائب، والتعليم والاختصاص القضائي على الأراضي الواقعة تحت سلطانها. ولم تخضع الدول المعاصرة للتجاوز بفِعل أشكال السلطة السجنية/الانضباطية وغير العنيفة، بل لقد استخدمت هذه الضوابط التنظيمية لتعزيز جوهر سلطاتها السيادية (Malešević, 2013a; Mann, 2013; 2012). يتجلى ذلك خاصةً في ما يسمَّى حقبة العولمة؛ حيث لم تحصل دول العالم في معظمها، وعلى عكس أسلافها في بواكير العصر الحديث، على السيادة الكاملة إلا في زمن قريب؛ وأعني بها السيطرةَ على مجالات مثل وسائل الإعلام، والتعليم العام، والصحة والرعاية الاجتماعية، والهجرة، والعمالة، والتوظيف، والسياسة الضريبية، والمراقبة الحضرية، والتخطيط البيئي، وغيرها (Malešević, 2013a: 183; Meyer [et al.], 1997). هذه السلطة السيادية التي تجسّدها الدولة القومية، والتي تظلّ الشكل المهيمن للسياسة اليوم،

---

(٣) يُستخدم مصطلح «إمبريقي» هنا استخداماً عاماً. لن أركز على الانتقادات التاريخية التقليدية التي وُجِّهت لفوكو، ومنها تأريخه التعسفي للأحداث والعمليات. فعلى سبيل المثال، يؤرخ فوكو التحول إلى السلطة الانضباطية بالعودة إلى الفترة ما بين ١٧٦٠ - ١٨٤٠، لكن البيانات التي يقدمها سبيرنبرغ (Spierenburg, 2004) تشير إلى أن التغيرات في الممارسات العقابية سبقت هذه الفترة واستمرت بعدها أيضاً.

إنما هي فكرةٌ تضر بحجة فوكو؛ بل الأكثر ضرراً من ذلك هو أن هذه الهيمنة لا تزال متجذرة في قدرة الدولة على إلحاق العنف بالرعايا الخاضعين لسيطرتها. فلا تعارُض بين السلطة الانضباطية والسلطة السيادية؛ بل تعزز إحداهما الأخرى.

ثالثاً، يحلل فوكو التحولَ التاريخي نحو السلطة الانضباطية في صلته بالتزايد الذي شهده القمع، وذلك على عكس إلياس الذي يرى أن سيرورة التمدُّن تقود نحو عالم أقل عنفاً. لكن تشخيص فوكو للماضي يشترك في الكثير مما يقوله إلياس في تحليله حين يؤكد كلاهما على القطيعة بين الدور الذي يؤديه العنف في المجتمع بالمقارنة بين زمن الحداثة وما قبلها. فهُما يتفقان على أن عالم ما قبل الحداثة وعلى عكس العالم المعاصر، كان مفرطاً في عنفه؛ ويتشاركان في فكرة أن زيادة ضبط النفس عززت انحسار الفعل العنيف، على الرغم من أن إلياس يرى ذلك آيةً على التقدم الحضاري، فيما يسمّيه فوكو، متشائماً، «تقنيات الذات». بيد أنه لا أسانيد لكلا النوعين من الحجج من الناحية الإمبريقية. وقد أوضحنا آنفاً كيف أن إلياس يقدم تشخيصاً غير صحيح للعنف زمن الحداثة. ويقدم فوكو فكرةً مهمةً عن أن أشكال القسر في الحداثة المتأخرة أقل مرئية، حيث طورت الأنظمة الاجتماعية الحديثة آليات معقدة للسيطرة الاجتماعية تنجح في حجبها؛ لكنه أمر لا يشير إلى أن العنف في الحداثة يشهد انحساراً مطرداً. بل على النقيض من ذلك، يظهر في الأزمنة المعاصرة عنفٌ أكثر من أي وقت مضى. إنما تكمن مشكلة التحليل لدى فوكو في أن تركيزه يكاد ينحصر في العنف بين الأفراد والجماعات المضمَّن في سياقات بنيوية محدَّدة، متجاهلاً المستوى الذي حدثت فيه غالبية أعمال العنف الصريحة زمن الحداثة؛ وهو مستوى بين الدول. وهكذا، بدلاً من النظر في الأفعال العنيفة التي تحدث في الحروب، أو الإبادة الجماعية، أو التطهير العرقي، أو الإرهاب، أو حتى الثورات، تركز عين فوكو على السجون والمدارس والمشافي العقلية. ولو أننا أمعنَّا النظر في أن السنوات المئتين والخمسين الماضية شهدت زيادةً غير مسبوقة في عدد الخسائر البشرية؛ بلغت ذروتها خلال الحربين العظميَين في القرن العشرين، ومشروعات الإبادة الجماعية واسعة النطاق التي يمثلها الهولوكوست، إضافة إلى تلك التي مسَّت الناميبيين والأرمن والشركس والكمبوديين والروانديين والعديد من حوادث القتل الجماعي الأخرى، لَبدت لنا فكرة انحسار العنف الجسدي هذه غير معقولة. يمكن الاتفاق على أن سلطة السجن آخذة في الزيادة، لكن ذلك لا يشير إلى أن علاقتها بالسلطة

السيادية/العنيفة تقوم على تعارُض؛ بل لقد كان لصعود القوة الانضباطية الدورُ الأكبرُ في توفير وسائلَ تنظيمية جديدة ومحسَّنة لانتشار أعمال القتل الجماعي. وكانت النتيجة النهائية لهذا التآزر التنظيمي بين السلطتَين؛ السجنية والسيادية، ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون وفاة ناجمة عن الحروب، والإبادة الجماعية، والثورات، وحركات التمرد التي حدثت على مدى الأعوام المئتين والخمسين الماضية، وهي أقل من حجم الخسائر البشرية الناجمة عن العنف المنظم في عصر ما قبل الحداثة (White, 2012; Malešević, 2010; Eckhard, 1992؛ ويُراجع الفصلان التاليان).

تتصل الفكرة الأخيرة بتركيز فوكو المفرط وغير الاعتيادي تقريباً على دور الخطاب في التحوّل الذي عرفته القوة القسرية. حاول فوكو جاهداً النأي بنفسه عن نظريات الهيمنة ذات المنحى الماركسيّ التي تركز على دور الاقتصاد السياسي والأيديولوجيا في توسّع العنف زمن الحداثة الرأسمالية، لذلك قلَّص صراحة من أهميتهما. وهكذا وجَّه نظره نحو «سياسة الحقيقة» Politics Of Truth(*) بدلاً من «اقتصاد الكذب» Economic of Untruth، وفي هذه العملية وجد في مفهوم الخطاب بديلاً تحليلياً عن الأيديولوجيا والاقتصاد السياسي أفضلَ بكثير. ويُفهم الخطاب من وجهة النظر هذه على أنه يصوغ ذواتاً، أو مثلما يقول فوكو بدقة: «الذوات ليست هي من يُنتج الخطاب بل هي ‹مواقعُ› داخل الخطاب يمكن أن يشغلها أيُّ فرد» (Foucault, 1975: 115). وعلى الرغم من أن هذا المفهوم يدمج الأفكار والسمة المادية للفاعلين الاجتماعيين وللبنى التاريخية التي تعزز التغير

(*) في نظر فوكو، لكل مجتمعٍ "نظامُ حقيقة" خاص به لا ينفصل عن عالم السلطة وممارستها بسبب المعرفة/المعارف التي تنتجها. لذلك فهو نظامٌ يشمل على سبيل المثال: نمط الخطابات التي يُقبل بأنها تشكل الحقيقة؛ الآليات/الهيئات التي تسمح للفرد بتمييز ما هو حقيقة وما ليس كذلك؛ وسائل العقاب والمكافأة؛ التقنيات والإجراءات التي تُعد ذات قيمة في بلوغ الحقيقة؛ المكانة التي يحظى بها من يخول لهم قول ما يُعد أنه يشكل الحقيقة. أما الاقتصاد السياسي للحقيقة فيتميز بخمس سمات: محور الحقيقة هو الخطابات العلمية والمؤسسات التي تنتج هذا الخطاب؛ أنها تخضع لدوافع سياسية واقتصادية مستمرة (كالمطالبة بالحقيقة في مجال الاستهلاك او الحصول على السلطة في مجال السياسة)؛ هي موضوع للنشر والاستهلاك الواسع(الهيئات التعليمية والمنوطة بنشر المعلومة)؛ أن نشرها تهيمن عليه أجهزة معينة (جامعات، جيش، وسائل إعلام)؛ وأنها محل نقاش سياسي وصراعات اجتماعية. يُراجع خاصةً الحوار المركز الذي أُجري مع فوكو عن الحقيقة والسلطة عام ١٩٧٧ وصدر في: Michel Foucault, “Two Lectures” and “Truth and Power,” in: Colin Gordon, ed., *Power/Knowledge-Selected Interviews and Other Writings 1972-1977* (New York: Pantheon Books, 1980). (المترجم)

الاجتماعي، إلا أننا لا نعرف كيف تحدث التحولات الخطابية بالضبط: أو بصورة أكثر تحديداً، لا نعرف كيف ولماذا تحلّ السلطة السجنية مكان السلطة السيادية، وكيف ولماذا تجري شرعنة هذا التحول التاريخي شعبياً. ومثلما حاججتُ آنفاً، فإن مفهوم الخطاب عند فوكو فضفاض وعامٌّ جداً بحيث لا يساعدنا في تفسير الدقائق الغامضة والتعقُّدات المرتبطة بالتغير التاريخي. أكثر من ذلك، وعلى الرغم من نقده الظاهر للأفكار البنيوية والماركسية، لا يزال مفهومه يحتفظ بالكثير من الفخاخ التحليلية نفسها التي تكبّل هذه النظريات القائمة على القوة (Malešević, 2006: 58-80). فمفهوم الخطاب غير ملائم خاصة لِفهم ديناميات الفعل العنيف لأنه يطمس مستويات الفعل الاجتماعي: الديناميات الكلية (الماكرو) ذات الطابع التنظيمي والأيديولوجي، والجزئية (المايكرو) ذات الصلة بالتضامن الجزئي. ذلك أن العنف لَهو أكثرُ من محض نتاجٍ لتقنيات تنميطيةٍ غير مرئيةٍ وخفية؛ بل يتولّد في المقام الأول عن منظمات فعلية، وتُضفي عليه الشرعيةَ مذاهبُ أيديولوجية، ومناشداتٌ تحاول جذب شبكات تضامنٍ محدَّدة (يُراجع الفصل التالي).

يقدم فوكو عن العنف نظريةً أكثر إقناعاً مقارنة بإلياس من دون شك، ويوسّع، بصورة ما، من تحليل فيبر (بالاستعانة بـ نيتشه) ليحيط بالديناميات المعقدة المرتبطة بالسلطة والعنف في العالم الحديث. بيد أن مقاربته تبتعد أيضاً عن فيبر في تمييزه الحاد بين السلطة والعنف وبين السلطتين الانضباطية والسيادية، إضافة إلى نسبيتها الإبستمولوجية. أخيراً، يعدُّ التشخيص الفوكوي للعنف المنظم غير كافٍ بسبب اهتمامه الضئيل بدراسة خطوط الاستمرارية التنظيمية والأيديولوجية عبر الزمان والمكان.

خلاصة

يعَدُّ العنف مفهوماً غير مستقر وتتناوله تفسيراتٌ متعددة؛ إذ ثمة اتفاقٌ على حالات متطرفة منه، كالقتل، لكن لا إجماعَ على الطرف الآخر من هذه السلسلة. ففي حين ينظر البعض إلى العنف على أنه جسديٌّ ومتعمدٌ في المقام الأول، يرى البعض الآخر أن أشكال التفاوت بين البشر هي أفعالٌ عنيفةٌ أيضاً. ولذلك حاولتُ في هذا الفصل أن أرسم طريقاً وسطاً؛ فنأيتُ بنفسي عن التعريفات التي

تفرط في السمة الجسدية للعنف وتلك التي تفرط في القصدية على حدٍّ سواء، وحافظتُ في الوقت نفسه على تمييزٍ واضحٍ ما بين العنف واللامساواة. ومن ثم عرَّفتُ العنفَ أنه عمليةٌ اجتماعيةٌ سُلَّمية تَشمل الفعل المقصود وغير المقصود الذي تتولد عنه تغيرات سلوكية مفروضة بالقسر، ويؤدي إلى إصاباتٍ جسديةٍ أو عقليةٍ أو عاطفيةٍ أو إلى الوفاة. وركز الفصل، بصورة أكثر تحديداً، على العنف المنظم الذي أعتبره عمليةً تاريخيةً تُنتج من خلالها المنظماتُ الاجتماعيةُ نتائجَ مفروضةً بوساطة القسر. وحتى أضع هذا النقاش في إطار جدلٍ أوسع، ناقشتُ في عجالةِ النظريات السوسيولوجية الرئيسة الثلاث للعنف المنظم: وهي مقاربات كل من ماكس فيبر ونوربرت إلياس وميشيل فوكو. وبتحديد مواطن القوة والضعف الرئيسة في كل مقاربةٍ منها، وضعتُ أساساً نظرياً لمقاربةٍ سوسيولوجيةٍ بديلةٍ تُعنى بدراسة العنف المنظم سأعرض تفاصيلَها في الفصل التالي.



الفصل الثاني

العنف في المدى الطويل

مقدمة

يتطلب فعل العنف في الغالب، وعلى خلاف عمليات اجتماعية أخرى، استجابةً فورية. فما أسرع ما يحتجُّ الطرف المتضرر أو يطلب القصاص أو الانتقام أو العقوبة القانونية، أو على الأقل تبريراً لمثل هذا الهجوم عليه. ولأن العنف الذي يصيب البشر لا يتعلق بالأحوال العادية، فإن أفعال العنف تليها المفاجأةُ أو التوترُ أو الصدمةُ في الغالب، ما يستدعي بالنتيجة محاولةَ إصلاحٍ فوريٍّ لهذا الوضع غير الاعتيادي. نجد هذا التأكيد على الفورية أيضاً في جزءٍ كَبيرٍ من تفسيرات العلوم الاجتماعية التي تركز على الأسباب المباشرة والفورية مثل الإحباط، والغضب، وغياب الاحترام أو التعاطف أو ضبط النفس، والشعور بالظلم، والتعصب الديني، والاضطرابات المرَضية، وهلم جرّاً. وقد تحفز هذه العوامل بعض حالات العنف بين الأشخاص، بيد أنها لا تفسر تحوّل العنف المنظم على طول فترات طويلة من الزمن. فالإحباط أو الغضب أو الشعور بالظلم يمكن أن تؤدي جميعها دوراً في الدوافع الفردية للمشاركة في العمل الثوري أو الحرب أو الإبادة الجماعية؛ بيد أنَّ مثل هذه الحالات النفسية لا يمكنها أن تفسر لنا كيف ولماذا تحدث الثورات والحروب والإبادة الجماعية، أو لماذا تتجسد هذه المشاعر في بعض الحالات وليس في معظمها. يقتضي قياس اتجاه الفعل العنيف على مر القرون إذاً؛ استكشاف السياقات البنيوية الأوسع وكيفية تأثيرها على ديناميات العنف بمرور الزمن. في هذا الفصل، أصوغ طبعةً من مقاربة زمن الآماد Longue Durée تهدف إلى فهم الديناميات التاريخية للعنف المنظم عبر فحص الدور الذي تؤديه القوى التنظيمية والأيديولوجية في هذه العملية، كما أحلل الكيفية التي

يرتبط بها نمو القدرة التنظيمية والتغلغل الأيديولوجي بالتحول الذي يحدث في التضامن الجماعي.

سوسيولوجيا الأمد الطويل

في هذا الكتاب، أستكشف أصول العنف وتحولاته بالاعتماد على منظور زمن الآماد؛ وهو اتجاهٌ نظريٌّ يؤكد أهميةَ التغيرات البنيوية التي تتطور ببطء. يرتبط مفهوم زمن الآماد بالجيل الثاني من مدرسة الحوليات التاريخية الفرنسية؛ ومنهم فرنان بروديل و«جورج ديبي» Georges Duby و«پيار غوبار» Pierre Goubert و«روبير ماندرو» Robert Mandrou و«پيار شونو» Pierre Chaunu و«جاك لو غوف» Jacques Le Goff و«إرنست لابروس» Ernest Labrousse. رفض هؤلاء العلماء ما يسمى تاريخ الحدث Event History الذي يرتبط بالأطر الزمنية قصيرة المدى ومحاولات توليد تفسيرات سببية استناداً إلى العوامل المحددة والفورية. في المقابل، صاغت مدرسة الحوليات مقاربةً تركز على البنى الراسخة التي تتغير بوتيرة بطيئة. بالنتيجة، إذا كان التأريخ التقليدي، المتمحور حول الحدث، ينشغل بتأريخ الحوادث التاريخية الخاصة والشخصيات المهيمنة، فإن مقاربة زمن الآماد تركز على العمليات واسعة النطاق. وفيما يدرس تاريخ الحدث السير الذاتية للنخبة، يمنح تاريخ زمن الآماد الأولويةَ لإعادة البناء التاريخي للأنماط البنيوية والفعل الجماعي طويل الأمد. وبدلاً من البيوغرافيا، ينصب التركيز على البروسپوغرافيا Prosopography؛ التي تعني دراسةَ السمات المشتركة التي تجمع مجموعاتٍ وبنى تاريخية محددة (Stone, 1971). يحاج كولينز (Collins, 1999: 1) أن هذا النوع من التحليل التاريخي الطولي ليس بحاجة للمجهر الاجتماعي Microscope المرتبط بالتأريخ، بل للرؤية الماكرو للاجتماعي Macroscope القادرةِ على اقتفاء الأنماط المحددة التي تنبثق عن العمليات طويلة الأمد. وكان لعمل فرنان بروديل، من داخل مدرسة الحوليات، تأثيرٌ عابر للتخصصات. فقد ابتعدت كتبه الضخمة، مثل **البحر المتوسط في زمن فيليب الثاني** *The Mediterranean in the Time of Philip II* (Braudel, 1973 [1949]) و**الحضارة والرأسمالية** *Civilization and Capitalism* (Braudel, 1979)، عن الفهم التقليدي للتغير التاريخي المتمحور حول الأمة والزمان؛ لتؤكد على التحولات البنيوية طويلة الأمد. وعلى الرغم من أن تركيز بروديل كان على دور الاقتصاد الكلي والعوامل الاجتماعية، إلا أن

دراساته حددت أيضاً التعقيداتِ طويلة المدى والظروفَ العرَضيةَ Contingencies التي صاغت قروناً من التاريخ الأوروبي.

وبعد سنوات من العمل، انتقلت مقاربة زمن الآماد من استراتيجيةٍ منهجيةٍ لتصير إطاراً نظرياً متميزاً للتحليل أيضاً. تبنّى السوسيولوجيون التاريخيون فكرة زمن الآماد بهدف تتبُّع التغير الاجتماعي واسع النطاق على وجه خاص. وقد تطوّر هذا الشكل من التحليل السوسيولوجي في اتجاهات مختلفة؛ فعمد بعض العلماء إلى توسيع مقاربة بروديل السوسيواقتصادية الأصلية لتشمل التغيرات التاريخية العالمية، مثل نظرية النظام-العالم (Wallerstein, 1989; Arrighi 1994; Chase-Dunn 1989). ومدّ آخرون فكرة زمن الآماد على استقامتها ليطوروا تحليلات متمحورة حول الثقافة عن تشكُّل الأمة (Smith, 2009a, 1986; Hutchinson, 2005; Armstrong, 1982). أهم من ذلك كله، كان لمنظور زمن الآماد في السوسيولوجيا التاريخية المقارِنة التأثيرُ الأكبرُ في دراسة أصول الدولة وتطورها (Mann, 2013; 2012; 1993; 1986; Tilly, 2003; 1992; 1985; Hall, 1985; Collins, 1999). فعلى عكس السرديات التقليدية التي اعتبرت الدول كيانات معطاة وغير إشكالية، حاول علماء السوسيولوجيا التاريخية المقارِنة تحديد العمليات التاريخية المتناقضة طويلة الأمد التي ينطوي عليها تشكُّل السمة الدولتية statehood. ركزت هذه الدراسات خاصةً على الدور الذي أدته الجغرافيا السياسية والصراعات العسكرية في صعود سلطة الدولة وأفولها في أوروبا والقارات الأخرى. وهكذا يستكشف تيلي (Tilly, 1992) كيف كان للثورات العسكرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر تأثيرات مختلفة على تشكُّل الدولة في جميع أنحاء أوروبا؛ فاستخرج بعض الحكام الأموالَ من التجار الحضريين، في حين اختار آخرون غزو الأراضي الزراعية. وكان لهذه الاختلافات الأولية تأثيرٌ طويلُ الأمد على قدرة الدول في كل حالة، وهي التي حددت في النهاية منَعتَها العسكرية. وعلى المنوال نفسه، يحلل مان (Mann, 1993) كيف أدت الحرب الأوروبية الممتدة والزيادة المستمرة في الإنفاق العسكري إلى تغلغل الدولة التدرُّجي في المجتمع المدني. فمن أجل تأمين التمويل والمجندين والموارد الضرورية لكسب الحروب، اضطر الحكام الأوروبيون إلى التعاون مع مجتمعاتهم المدنية واستيعاب المطالب الشعبية الخاصة بتوسيع حقوق المواطنة. وتحتل الحرب وأشكال أخرى من العنف المنظم دوراً مهماً في هذه الدراسات، لكنها لا تزال ثانوية مقارنة مع الهدف الرئيس في

هذه الأبحاث ألا وهو تشكُّل الدولة. إن هدفي في هذا الكتاب هو البناء على هذا التراث البحثي للدفع بتحليلات زمن الآماد باتجاه دراسة العنف المنظم بصورة أشد وضوحاً وتركيزاً. وللقيام بذلك، يقتضي الأمر تطويرَ إطارٍ نظريٍ ملائمٍ يركز على أصول العنف المنظم وتحولاته على طول فترات طويلة جداً من الزمن.

أبعد من ذلك، أزعم أنه يمكن القبض على الديناميات الاجتماعية للعنف المنظم بصورة أفضل حين يجري التركيز على ثلاث عملياتٍ تاريخيةٍ ممتدةٍ شكلت تطورَه وهي؛ البقرطةُ التراكميةُ للقسر، والأدلجةُ المركزيةُ الطاردة، وتطويقُ التضامن الجزئي (Malešević, 2013a, 2010). إن التأكيد على هذه العمليات الثلاث لا يعني ضمناً أنها تغطي جوانب التغير الاجتماعي برمته أو أشكال الفعل العنيف عبر التاريخ جميعها. وبهذا المعنى، لا يُنظر إلى الإطار النظري المستخدَم بوصفه نموذجاً سببياً قادراً على شرح جميع الحالات المهمة للعنف المنظم عبر الزمان والمكان أو معظمها؛ بل تبدو أهدافي أكثر تواضعاً من ذلك. فطموحي يكمن في صياغة جهازٍ مفاهيميٍّ وتحليليٍّ واستخدامه لتقييم اتجاه التغيُّر الاجتماعي في صلته بالعنف على مدى فترات طويلة من الزمن. وأعني أني أحاول النظر إلى أنماط الفعل العنيف بوساطة عدسةٍ تنظر عبر هذه العمليات التاريخية الثلاث، وذلك بدلاً من محاولة تحديد التعميمات الشبيهة بالقانون أو الاحتمالات الإحصائية عن أصول العنف ومساراته. ومثلما ذكرتُ في عملٍ سابق (Malešević, 2004: 178-181)، فإن الطموح الوضعي للتعامل مع العالمين الاجتماعي والطبيعي كما لو أنهما متماثلان ليس فقط مستحيلاً تحقيقُه في العلوم الاجتماعية، بل الأهم من ذلك أن مثل هذه المحاولات تؤدي عادة إلى سبلٍ تفسيريةٍ مسدودة. لكن رفض النزعة الوضعية لا يعني قَبول الذاتية النسبية؛ بل الهدف هو طبعةٌ من الموضوعية تتسم بأنها أكثر ليونة، وتأملية، تُلقي رواسيها في التاريخ، وتعتمد وجهةَ النظر القائلةَ إن التعميمات التفسيرية ممكنةٌ ومرغوبةٌ متى أخذت في اعتبارها أن عالم البشر تسوده الظروف العرَضية، ومفعمٌ بالمعاني الاجتماعية، والنتائج غير المقصودة التي يخلفها الفعل الفردي والجماعي. ومن ثم، فإن هذه هي مقاربةٌ تاريخيةٌ تفسيريةٌ تركز على أصول كلٍّ من المنظمات الاجتماعية، والأيديولوجيات وأنماط التضامن، وتأثيرها في العنف. وعلى الرغم من وجود اعتمادٍ متبادلٍ عميقٍ بين هذه العمليات الثلاث وأنّ بعضها يشكل بعضاً؛ فإن من المهم أيضاً التمييز بعناية بين السمات الرئيسة لكلٍّ منها.

نعثر في الخطاب العام على نزعةٍ سائدة، وراسخةٍ كذلك في الأوساط الأكاديمية، تتعامل مع الجماعات بوصفها مولِّدات للفعل الاجتماعي. على سبيل المثال، تتحدث الصحف والتقارير التلفزيونية والمواقع الإلكترونية المهمة والعديد من المنشورات الأكاديمية بانتظام عن النزاعات العرقية والدينية العنيفة بين السنة والشيعة في العراق، والنزاع بين الروس والأوكرانيين في أوكرانيا، أو بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الشرق الأوسط. وبالمثل، يُشار كثيراً إلى أمثلة الصدام بين الحضارات (الغرب في مقابل الصين)، والطبقات (الفلاحون البوليفيون الأصليون في مقابل ملاك الأراضي البيض)، والأعراق (قتل المراهقين الأمريكيين من أصل أفريقي على يد ضباط الشرطة البيض)، أو بين الجماعات ذوات الانتماءات الأيديولوجية المتعارضة (الليبراليون في مقابل المحافظين في بولندا). بيد أن علماء الاجتماع يعتمدون، بدءاً الأعمال المبكرة التي أنجزها فيبر (Weber, 1968; 1946)، على فهمٍ أكثرَ دقة للفعل المتأتّي من المجموعة يهدف إلى التمييز بين مقولات الانتماء (أي السنة، والروس، والفلاحين الأصليين) والفعل الاجتماعي الخاضع للتعبئة (أي منظمات محددة تدَّعي التحدث باسم السنة والروس والفلاحين من السكان الأصليين). وقد توسّعت هذه الحجة في الآونة الأخيرة لتتحدَّى الفكرة القائلة إنَّ المجموعات قادرة على الفعل الجماعي الممتد، وتؤكد بدلاً من ذلك على أن المنظمات الاجتماعية، لا المجموعات أو الأفراد، هي ما يشكل الفاعلين الأساسيين في الصراع[1] (Malešević, 2006; 2010; Sinno, 2008). والسبب في ذلك هو أنه من النادر جداً رؤية مجموعاتٍ كاملةٍ من الأفراد وهي تشارك في صراعٍ يواجه فيه بعضُهم بعضاً. بل حتى في الحروب الشاملة مثل الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال، حين جرت تعبئة نسبةٍ كبيرةٍ من السكان في الصراع، لم تُستخدم في ساحات القتال غيرُ أقليةٍ من المواطنين الفرنسيين والإنكليز والألمان. شهدت إنكلترا، على سبيل المثال، أعلى نسبة تعبئةٍ بين جميع الدول المتورطة

---

(١) يذهب روجر بروبايكر أبعد من ذلك (Brubaker, 2004: 186)، فيقول إن الأمر يحتاج إلى تفكيكٍ لفكرة السمة المجموعاتية Groupness تماماً، واستبدال الفئة التحليلية التي تمثلها المجموعةُ بمفاهيمَ أكثر دينامية؛ مثل الخرائط الإدراكية، والفئات العملية، والاصطلاحات الثقافية، والروتين التنظيمي، والأطر الخطابية، والمشروعات السياسية، إلخ.

في الحرب، حيث وصلت النسبة إلى ٢٢ بالمئة من إجمالي سكانها خلال مرحلةٍ ما (Axelrod and Kingston, 2007). ومع ذلك، وحتى في هذه الحالة، لم ينتهِ المطاف بجميع الجنود في ساحات القتال، بل إن ما يقرب من ٨٠ بالمئة من السكان لم تجرِ تعبئتهم على الإطلاق.

في سياقٍ أهم، يتبنّى الأفراد اهتماماتٍ وقيماً وإدراكاتٍ وعواطفَ مختلفةً، وقد يرون المواقف نفسَها بصورة مختلفة، لذلك يصعب، إن لم يكن يستحيل، أن يتولّد فعلٌ جماعيٌّ واسعُ النطاق من دون شكلٍ ما من أشكال التنظيم. ويوضح علماء الثورات (يُراجع الفصل السادس من هذا الكتاب) أنه ما مِن شيء يُدعى انتفاضةً شعبيةً عفويةً تقدر على الإطاحة بحكومة معينة؛ إذ لا يمكن للثورات ولا لأشكال التمرد والانتفاضات أن تنجح إلا إذا قادتْها منظماتٌ اجتماعيةٌ فعالة. أود القول ببساطة أكبر إنه لِفهم ديناميات الفعل الاجتماعي فهماً كاملاً، لا ينبغي التركيز على المجموعات التي لمّا تتبلور بعدُ، أو الأفراد الذين يسعون لمصالحهم الخاصة، بل على المنظمات الاجتماعية الفعلية.

ما هي إذاً المنظمات الاجتماعية؟ يعرِّف ريتشارد جنكينز (Jenkins, 2014: 170) المنظمات أنها نوعٌ معينٌ من المؤسسات حيث «هناك دوماً أعضاء... يتَّحدون في السعي لتحقيق أهدافٍ واضحةٍ تعمل على تعريف المنظمة؛ وأيضاً معاييرُ لتعريف الأعضاء وعملياتٌ لتجنيدهم؛ وتقسيمٌ للعمل يحدد المهمّات والوظائف المتخصصة التي يؤديها الأفراد الأعضاء؛ ونمطٌ معترفٌ به لاتخاذ القرار وتخصيص المهمات». جدير بالتأكيد هنا أن أعضاء المنظمات الاجتماعية ليسوا مضطرين لأنْ يكونوا مشاركين متطوِّعين أو ناشطين. على سبيل المثال، السجن أو معسكر الاعتقال منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يُجبرون جميعاً على أن يكونوا أعضاء فيها، ما خلا الحراس والموظفين التقنيين (Sofsky 1997). والعنصرُ القسريُّ القويُّ حاضرٌ أيضاً في عضويتنا في الدول القومية: فقد وُلدنا في دولٍ قوميةٍ ولذلك فنحن ملزمون بدفع الضرائب، والامتثالِ لأنظمتها القانونية، وإرسالِ أطفالنا إلى مؤسساتها التعليمية، وتقديم مجموعةٍ متنوعةٍ من المعلومات الشخصية إلى سلطات الدولة حين يُطلب منا ذَلك، والمشاركةِ في الانتخابات (وهي إجباريةٌ في بعض الدول)، والامتثالِ لأوامر التجنيد العسكريّ، والحصولِ على وثائقَ معتمدةٍ من الدولة بغاية السفر أو بناءِ منزل أو بدءِ عملٍ تجاريٍّ، وهلمَّ جراً. وهكذا

تُنشئ المنظمات الاجتماعية أنماطاً خاصة وطويلة الأمد من العلاقات بين الأفراد، حيث يكون كل فرد جزءاً من شبكةٍ تنظيميةٍ كبرى. والبشر أعضاءٌ في العديد من المنظمات الاجتماعية في العالم المعاصر اليوم، ويعتمد جزءٌ كبيرٌ من حياتهم اليومية على هذه الشبكات التنظيمية (يُراجع الفصل الثالث من هذا الكتاب). بيد أنَّ البشر لم يعيشوا على الدوام في مؤسساتٍ اجتماعيةٍ دائمة؛ بل كانت الحياة الاجتماعية في معظم فترات وجودنا على هذا الكوكب غير منظمةٍ وغيرَ مستقرة؛ حيث كافح الإنسان العاقل Homo sapiens sapiens(*) للبقاء على قيد الحياة وسط الحيوانات المفترسة في السافانا الإفريقية. لقد تطلَّب البقاء في هذه البيئة المهدِّدة للحياة التنقلَ المستمرَّ والمرونة، مما حفز على تطوير وشائجَ اجتماعيةٍ هشةٍ تركز على مجموعاتٍ مرنةٍ وصغيرةٍ من البشر بُنيت حول الأم وعددٍ ثنائيٍّ أو ثلاثيٍّ من الأبناء(٢) (Turner, 2007: 23). ثمّ تجمَّع البشر في وحدات اجتماعية كبرى بمجرد أن طوّروا تقنياتٍ للبقاء وتركوا السافانا البدائية. لكنها لم تزل وحداتٍ مرنة جداً ومتحركة، على نحو مجموعات البحث عن الغذاء Foraging Bands. ولم تتطلَّب الحياة الاجتماعية من الصيادين جامعي الطعام البسطاء Simple Hunter-Gatherers الكثير من التنظيم؛ لذا تميزت هذه التجمعات من الرحَّل بعلاقاتٍ اجتماعيةٍ قائمةٍ على المساواة ومتمحورةٍ حول القرابة، وغياب التقسيم الصريح للعمل، وضعف

(*) الهوموسابيان هو سلفنا المُعتمد من وجهة نظرٍ علمية وحفريَّة، هو الذي بدأت معه عملية التأريخ المبكر، ويسمى أيضاً الإنسان المعاصر؛ وسلفه المباشر هو الإنسان الأول وقد انقرض. ومن دون الدخول فيَ تفصيلاتٍ علمية أو تاريخية أو معيارية، وجدلٍ عن أصل الإنسان، تعتمد التسمية هنا وفي هذا الكتاب، على أحدث الحفريات عن الإنسان الذي ينتسب له البشر الحاليون؛ مع الاعتراف بأن له أسلافاً هم البشر الأوائل Hominides. لذلك، وكما يظهر في ثنايا هذا الكتاب، تمتد أقدم حفريات عن هذا الإنسان العاقل إلى ثلاثمئة ألف سنة خلت؛ ارتدى اللباس، وسكن الكهوف، واستخدم خامات العظام من الحيوانات، وعرف النار والسهام، والعلاقات الأسرية وإنْ كانت محدودة، وربما استأنس الحيوانات، وقد عاش هو وأسلافه في إفريقيا ابتداءً قبل أن ينتشر في باقي العالم القديم. (المترجم)

(٢) تُظهر الأدلة الاستقصائية من الأركيولوجيا وعلم الحفريات والبيولوجيا (Turner, 2007: 23) أنه، وعلى عكس النظرة التطورية المنتشرة في الفهم السائد التي تقول بتفوُّق القردة العليا على القرود، «ينحدر البشر من سلالة خسرت المنافسة مع القرود»، ثم اضطروا بعد ذلك لمغادرة الأشجار والبدء بالاستقرار على الأرض؛ حيث تعرَّضوا لخطر الحيوانات المفترسة. واعتمد بقاؤهم، في هذا السياق، على قدرتهم على الحفاظ على وشائجَ اجتماعية ضعيفة؛ يقول جوناثان تيرنر: «للحد من حجم تجمعات القردة العليا تحت مظلة الغابة، اقتضى الحل الذي قدمه الانتقاء الطبيعي لهذه المشكلة المحتملة أنْ تتبع القردة العليا نمطَ انتقال الأنثى؛ وهو ما يتيح تفكك الوشائج عند البلوغ، وإضعافها بين جميع البالغين حتى يتمكنوا من التحرك في أديم الغابة بمفردهم أو في مجموعات بحث عن الغذاء كانت قد اتسمت بأنها مؤقتة وصغيرة».

الانضباط، ولم تكن لها بنيةٌ هرميةٌ خاصة. من المهم التأكيد على أن الإنسان العاقل عاش في مثل هذه الكيانات الصغيرة القائمة على الترحال والمتنقّلة والمرنة لما يقرب من ١,٨ مليون سنة من وجوده على سطح الكوكب. يمكن المحاجّة أن هذه المجموعات، وكذا الوحدات القبلية الأكبر حجماً التي أعقبتْها في وقت لاحق، امتلكت أشكالاً بدائية من التنظيم الاجتماعي (ارتبطت غالباً بالفروق الطفيفة نسبياً في العمر والجندر)، لكنْ لا تماثلَ بينها وبين الأنظمة الاجتماعية الممأسسة والمنضبطة والهرمية التي أُنشئت منذ أوائل العصر الحجريّ الحديث (يُراجع الفصل الثالث من هذا الكتاب).

حين أستخدم مصطلح «التنظيم الاجتماعي» إذاً؛ أشير بذلك إلى الكيانات الهرمية المعقدة التي تتعرّف بوساطة التقسيم المنظم للعمل، والعملِ الاجتماعيِّ المنسَّقِ والمنضبط الذي ينطوي على تعبئة ومراقبةِ أعدادٍ كبيرةٍ من الأفراد والموارد. وتُنشِئ المنظمات الاجتماعية أيضاً وسائلَ دائمةً للاتصال والنقل وتوليد المعرفة ودرجةٍ من الممارسات الثقافية المتشارَك فيها. ومثلُ هذه الكيانات تطوّرت في وقت متأخر جداً من تاريخ البشرية، أي منذ اثني عشر ألف عام تقريباً، لكنها وبمجرد ظهورها تمكّنت من ترسيخ نفسها بوصفها الشكلَ المهيمنَ للحياة الاجتماعية. وتُظهر الأرشيفات الأركيولوجية أن هذه لم تكن عمليةً تطوريةً سلسة، وكيف أن محاولاتٍ عدة لإنشاء منظماتٍ معقدةٍ انتهت إلى الفشل، فانهارت بعض المنظمات الممتدة أو دمرها/استوعبها منافسون أقوياء، فيما انحدرت بعض الكيانات المنظمة المعقدة القهقرى لتعود إلى مجموعات البحث عن الغذاء السابقة على ظهور التنظيم. وعلى الرغم من الأمثلة المتفرقة العديدة عن التفكك التنظيمي الذي حصل عبر التاريخ، لم يتكرر (حتى اليوم) مثل هذا التراجع عن الشكل التنظيمي المعقد.

إضافة إلى ذلك، بمجرد تأسيس المنظمات الاجتماعية الأولى، مثل المشيخات والإمبراطوريات القديمة الأولى والدول -المدن ورابطات المدن، توسَّعت القدرة والسلطة التنظيمية لهذه الكيانات. وأعني بذلك أن السلطة التنظيمية شهدت بمجرد إنشائها نمواً مستمراً وتراكمياً على طول الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية. وتَظهر السلطة التنظيمية في أشكالٍ متنوعةٍ منها أساليب الإدارة الپاتريمونالية، والمشيخية، والسلطانية، والبيروقراطية. وقد أثبتت جميعها أنها

كانت أكثر فاعلية في تنسيق الأعداد الكبيرة من البشر مقارنة بتلك التي سبقتْها خلال مرحلة ما قبل التنظيم. بيد أنَّ ولادةَ النموذج البيروقراطي وتوسّعه كان له دورٌ محوري في ظهور أكثر المنظمات الاجتماعية نجاحاً مثلما يحاجّ فيبر بكثير من الإقناع (Weber, 1968). إذ يوضح الأرشيف التاريخي أن التنظيم البيروقراطي هو أكثر الآليات الاجتماعية فاعليةً وعمليةً للحفاظ على النظام وإدارة التكوينات الاجتماعية المعقدة. ويفضل الحكم البيروقراطي، وعلى النقيض من بدائله الأخرى، استخدامَ المعرفة، وتقسيمَ العمل على أساس الجدارة، والتجنيدَ وسط المتخصصين، ونظامَ القواعد واللوائح الشفاف والمتسق، والتسلسلات الهرمية غير الشخصية. وتُعرَّف البيروقراطية في كثير من الأحيان على أنها نوعٌ حديث من الحكم الإداري، لكنّ وجودَها يمكن اقتفاؤه بوضوح في الحضارات القديمة، مثل سومر ومصر وروما والصين. لقد كانت الأنظمة البيروقراطية الأولى بدائيةً وفقاً لمعاييرنا الحالية من دون شك، حيث لم تمتلك القدراتِ التكنولوجية والبنيةَ التحتية للتغلغل بعمق في المجتمعات الخاضعة لسيطرتها (Burbank and Cooper, 2010; Mann, 1986). ومع ذلك، كانت الكفاءة التنظيمية للإمبراطوريات الأولى هائلة جداً عند مقارنتها بجيرانها من مجموعات الصيد وجمع الثمار، بحيث تمكَّنت من توسيع نفوذها بسرعة على مساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي، وابتلعت، بصورة منتظمةٍ، مجموعات البحث عن الغذاء والقبائل المجاورة لها. وليس من قبيل المصادفة أن يتزامن ظهور أولى المنظمات الاجتماعية البيروقراطية، ثمّ الحضارات بعد ذلك، مع نشوء مؤسسة الحرب وأشكال أخرى من العنف المنظم.

ومثلما أسلفتُ، يقتضي فهم هذا التطور التاريخي دراسةَ البيروقراطيات من منظور القوة القسرية (Malešević, 2010). وتتمايز المنظمات الاجتماعية الفعالة عن أسلافها الأقل منها تنظيماً من خلال مبدأ الانضباط. إذ يصر فيبر (Weber, 1968: 1152) على أن الانضباط هو المكون الرئيس للعقلانية البيروقراطية. لكن الانضباط لا يتطور تلقائياً وبحسب الرغبة؛ بل ينتج هو وضبط النفس كلاهُما عن ضغطٍ اجتماعيٍّ مكثف. ففي عالم الصيادين جامعي الثمار، تحقق الأمر تحققاً مؤقتاً وظرفياً عبر ممارسات ثقافية خاصة (كالتابوهات المحرمة، والشعوذة، والسحر وغيرها) بحيث عززت درجةً من ضبط النفس سمحت بالفعل الجماعي الممتد. ومع تطوُّر المنظمات البيروقراطية وتوسُّعها، صار الفعل الانضباطي أكثر ديمومة وانتشاراً؛ ذلك أن وجود المنظمات الاجتماعية يعتمد على قدرتها على

فرض النظام المنضبط والحفاظ عليه. وبما أن البشر لا يميلون إلى ضبط النفس والانضباط بحكم الطبيعة، فقد اعتُمد على الآليات القسرية (والأيديولوجية) لتنفيذ مثل هذا الفعل. ومن ثمّ، يكون الجانب الآخر من الانضباط هو الطاعة وقبول السيطرة من الخارج بحيث ينطوي الأمر هنا على تهديد قسري. وحتى تكون المنظمات الاجتماعية فعالة، يجب أن يكون لديها تسلسلٌ قياديٌّ واضح، وتراتبيةٌ هرميةٌ راسخة، وتقسيمٌ دقيقٌ ومنظمٌ للعمل، وامتثالٌ صارمٌ للقواعد واللوائح، إلى غير ذلك كله. وتوظِّف المنظمات الاجتماعية في معظمها استراتيجيات شرعنةٍ فعالةٍ للترتيب التنظيمي القائم (يُراجع الفصول التالية من هذا الكتاب)، لكن الرادع النهائي لعدم الامتثال للقواعد هو القسر؛ بدءاً من العقوبات المالية وخفض الرتبة، مروراً بفقدان الموقع في المنظمة، ووصولاً إلى السجن والموت، وذلك اعتماداً على الطابع الذي يميز كل مؤسسة بيروقراطية. تقول الفكرة الأساسية هنا إن النجاح الحقيقي للنموذج البيروقراطي للحكم يقوم على قدرته القسرية الفعالة[٣]. تعدُّ أشكال التنظيم الپارتريمونيالي أو السلطاني أكثر عدوانية من الناحية الظاهرية؛ حيث يحتفظ الحكام المركزيون بالحق النهائي في منح الحياة والموت لرعاياهم (مثل جنكيز خان أو أتيلا الهوني[*])، لكن التكوين الداخلي لمنظماتهم هو ما يقلص من إمكانية تعزيز القوة التنظيمية (والأيديولوجية) التي تسمح بالاستخدام الفعال للقسر. وأعني أن البارتريمونيالية والسلطانية وغيرهما من أشكال الهيمنة غير البيروقراطية، ولأنها تتمحور حول الحكام الأفراد، تظل ضعيفة من الناحية التنظيمية وغيرَ قادرةٍ على اختراق النظام الاجتماعي الخاضع لسيطرتها الظاهرية. وإحدى الدلائل على ذلك هو أنه بمجرد وفاة الحاكم الباتريمونيالي/السلطاني عادة ما

---

(٣) عدَّ تشابمان (Chapman 1970: 82) قبل زمن طويل أن المنطق القسري في المراقبة يعني ضمناً أن الأفراد جميعهم منتهكون للقانون؛ يقول: «تتميز الإدارةُ في المجتمعات الحديثة بالتعقُّد إلى الحد الذي سيُعدُّ فيه جميع المواطنين مجرمين إذا ما طُبقت القوانين ومراسيم الشرطة على المستوى العالمي».

(*) حكم أتيلا الهوني شعوباً بدوية قديمة جداً تُسمى الهون يُقال إن أصولها المكانية هي أوكرانيا الحالية. والهون شعوب آسيوية أوروبية وعرق تركيٌّ قديم انتقل من آسيا الوسطى إلى أوروبا. ربما عُرف أتيلا بوحشيته وقسوته وأنه من الشخصيات التاريخية سيئة السمعة بحيث أقضّ مضاجع أعدائه. لكن روما من نقلت تاريخه بطبيعة الحال؛ إذ عاصر أتيلا عهد الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي حتى صار تهديداً لها، بعد توسُّعه في غرب روسيا وشرق أوروبا الحالية. لكن إمبراطوريته التي قامت على تصيُّد الغنائم والأتاوات وائتلافات القبائل، سرعان ما انهارت بعد وفاته، بسبب طابعها القبليّ -العسكري غير المنظم. (المترجم)

ينهار النظام بأكمله. ثم إنه نادراً ما يحدث ذلك في حالة الأنظمة البيروقراطية، بل يستحيل؛ إذ يمكنها أن تصمد أمام تغيُّر القيادة من دون الكثير من الاضطرابات.

تطمح المنظمات الاجتماعية البيروقراطية عموماً، إضافة إلى امتلاكها هذه الخاصية القسرية المتأصِّلة، إلى مراكمة المزيد من القوة التنظيمية، وتنجح في ذلك في كثير من الأحيان. وفي هذه العملية، تقع بعض المنظمات الاجتماعية فريسة لنظيراتها الأقوى منها أو الأكثر فاعلية، والبعض الآخر يتخطى إمكاناته من القدرة فينهار، فيما يسعى البعض طوعاً للاندماج الكامل في المنظمات الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، استمرت القدرة التنظيمية القسرية في الزيادة منذ نشوئها قبل اثني عشر ألف عام. يُنظر إلى الإمبراطوريتَين الرومانية أو الصينية في الغالب، على أنها نموذجٌ للآلات التنظيمية القوية بفضل سيطرتها على ملايين الأفراد والأقاليم الشاسعة، لكن قدراتها الأساسية كانت ضعيفة مقارنة بأي دولة أوروبية صغيرة في وقتنا الحاضر. على سبيل المثال، تألّفت الإدارة المدنية بأكملها في الإمبراطورية الرومانية من ثلاثمئة إلى أربعمئة موظف مدني فحسب حين كانت في ذروة سلطانها وسيطرتها على أكثر من ثلاثة ملايين كيلومتر مربع وأكثر من ٧٠ مليون شخص (Mann, 1986: 266, 274). وبالمثل، اضطلع بإدارة الإمبراطورية الصينية الهائلة في عهد الإمبراطور الأول في سلالة مينغ (١٣٧١م)، أقل من ٥٥٠٠ من الماندرين (Hall, 1988: 21). أما اليوم، فأصغر الدول، وكذلك الشركات الخاصة متوسطة الحجم، لديها أجهزةٌ بيروقراطيةٌ هائلة. وهكذا ضمّت دولة الجبل الأسود الصغيرة، في عام ٢٠٠٩، التي يبلغ عدد سكانها ستمئة ألف، أكثر من خمسين ألف موظفٍ حكوميّ (Cohen, 2010: 47). إضافة إلى ذلك، تعتمد القدرة التنظيمية على التكنولوجيا والعلم ومستويات معرفة القراءة والكتابة وشبكات الاتصالات والمعلومات وغيرها، لذلك لا يمكن لأي دولة في فترة ما قبل الحداثة أنْ تتقن مثل هذه القوة التنظيمية التي تميز البيروقراطيات المعاصرة. أي إن ثمة مسوغات موضوعية وبنيوية تقف خلف زيادة القوة التنظيمية عبر التاريخ، وخلف هذه الزيادة التي توسّعت توسعاً مهولاً في العصر الحديث على وجه خاص. وهذا الأساس المنطقي البنيوي هو ما جعل هذه العملية تراكمية (حتى الآن). ومن ثَمَّ فإني أسمي هذه الظاهرة طويلة الأمد بـ البقرطة التراكمية للقسر؛ وهي عمليةٌ تاريخيةٌ ذات نهاية مفتوحة تتعرّف حتى الآن من خلال الزيادة المستمرة في القدرة التنظيمية والقوة القسرية (وكذلك الأيديولوجية)، استُخدمت لتدجين البيئة الاجتماعية الواقعة تحت

سيطرتها. ولم يكن هذا النمو للقوة البيروقراطية أوضح مما هو في ظاهرة تشكّل الدولة؛ حيث حلّت الإمبراطوريات الأولى الإمبراطورياتُ التحديثية والدولُ -المدن والممالكُ المركبة والكونفدرالياتُ القبلية، والتي حلت محلها هي الأخرى الدولُ القومية. لكنّ مراكمةَ القوة التنظيمية والقسرية هي أيضاً سمة من سمات الكيانات من غير الدول؛ بدءاً من الشركات التجارية الخاصة والحركات الاجتماعية الراسخة والجمعيات السياسية والإرهابية السرية والمنظمات الدينية المؤسسية، وصولاً إلى المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة. وينعكس جزءٌ من هذه القوة في قدرة الدول القومية على احتكار استخدام القوة على أراضيها، بينما تستخدم المنظماتُ من غير الدول هذه القوة للسيطرة على أعضائها وإلحاق ضرر رمزي أو حقيقي بالاحتكارات القسرية والأيديولوجية التي تملكها الدول القومية. وفي معظم هذه الحالات، كانت مراكمة القوة القسرية/التنظيمية في حالتَي الدول وغير الدول تراكميةً لأن هذه القوة استمرت في الزيادة على مدار الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية، قبل أن تتكثَّف خلال الأعوام الثلاثمئة الأخيرة. إضافة إلى ذلك، تتطور القدرة التنظيمية باستمرار في نطاق بنيتها التحتية، وتغلغلها الاجتماعي العميق، ومداها الإقليمي المتَّسع (Malešević, 2013a, 2013b, 2011).

وما دام عماد المنظمات الاجتماعية هو القوة القسرية، فهي إذاً تُعدُّ القنوات الرئيسة للعنف. ترى الآراء الشائعة، التي عززتْها هيمنة النموذج الهوبزي(*) في العلوم الاجتماعية، أن البشر كائناتٌ عنيفةٌ في جوهرها (Fukuyama, 2011; Pinker, 2011, Elias, 2000). في هذا الفهم، خضع ميلُنا الجوهري إلى العنف للضبط وجرى التغلب عليه تدريجياً عبر إنشاء مؤسسات قوية وممتدة في الزمن؛ مثل الدولة أو المجتمع المدني أو الرأسمالية أو الحضارة. وتقول الحجة هنا إنه كلما زادت قوة هذه المؤسسات، تراجعت الصراعات، وزال العنف من التفاعلات البشرية اليومية، وجرى تأمين السلام والنظام الدائمَين. على النقيض من وجهة النظر هذه، أجادل أن البشر ليس لديهم استعدادٌ مسبقٌ لا للعنف ولا للسلام: فنحن نفتقر إلى متطلباتٍ بيولوجيةٍ تميزنا لنستخدمها للقتال، ولا نملك ميلاً طبيعياً

(*) نسبة إلى توماس هوبز؛ مؤلف كتاب اللوفياثان الشهير في نظرية العقد الاجتماعي ونشوء الدولة، ومصدر الإلهام عن الواقعية السياسية في الفكر السياسي والعلاقات الدولية. (المترجم)

للعيش في تجمعاتٍ متناغمة (يُراجع الفصلين الثالث والتاسع من هذا الكتاب). في المقابل، أقول إن تطوير منظمات اجتماعية معقدة هو ما منح الزخم لانتشار أفعال العنف. ومن ثم، تخلق المنظمات الاجتماعية ظروفاً للصراع وتعزز انتشار العنف بين البشر بدلاً من كبح الدوافع العدوانية الجينية والمبرمجة مثلما يُشاع. لقد أثبتت القوة التنظيمية أنها ضرورية للنجاح في تعبئة مجموعات واسعة من الأفراد، وكذلك للحفاظ على بقاء هؤلاء الأفراد في أدوارهم المحددة. ومنه؛ لا حروبَ ولا ثورات أو إبادة جماعية أو حركات تمرد أو إرهاب من دون منظمات اجتماعية دائمة. فالكيانات البيروقراطية قائمة للتأكد من أن الأفراد يدفعون الضرائب والجبايات والرسوم التي ستمول النزاعات العنيفة، وأنهم جاهزون للتجنيد حين تحتاج المنظمات لمقاتلين، وينتجون أسلحة ومعدات وموارد لأجل الاشتباكات المستقبلية، ويقدّمون الدعم الشعبي لاستخدام العنف في القضايا التنظيمية، وأن البشر يمتثلون للعديد من المطالب التنظيمية الأخرى. لهذا كانت القوة القسرية للمنظمات تاريخياً هي الحاسمةُ في تحقيق الامتثال الشعبي.

ولا يعني الأمر أن المنظمات هي كيانات فوق البشر ذات إرادة خاصة. وهدفي ليس تشيئة القوة التنظيمية. يحاجّ عبد القادر سينو (Sinno, 2008: 25)؛ أن هذا المصطلح هو شكل من الاستعارة التي تُستخدم كـ«نموذج مبسط وشحيح» يصف «مجموعة [محددة] من العلاقات التي تعمل بصورة أقل تماسكاً وإقناعاً مما توحي به الاستعارة». بكلمات أخرى، هذا المصطلح هو محاولةٌ لفرض نظامٍ تحليليٍّ على الواقع التاريخي الفوضوي، تماماً كما في حالة أي مفهوم سوسيولوجيٍّ رئيسٍ آخر. ومثلما يقول البنائيون: مقولات اللغة التي نستخدمها لوصف العلاقات الاجتماعية وتفسيرها مؤقتة حتماً لأنها لا تستطيع بأيّ حال أن تعكس الوقائع الاجتماعية المعقدة والمتناقضة والدينامية بالكامل. لكن، وحتى لا ينتهي بنا الأمر إلى فخ النسبية الذاتية المدمر، لا مناص من ابتكار المفاهيم واستخدامها بغية فهم الاتجاهات التاريخية المتشابهة وتحديدها. وفي هذا الحالة، أرى أن المنظمات الاجتماعية هي المحلُّ الأساسي للعلاقات الاجتماعية العنيفة عبر التاريخ. إضافة إلى ذلك، أفترض في ثنايا هذا الكتاب أن ثمة علاقة عكسية بين صعود القدرة التنظيمية والسلام: فمع تطور المنظمات البيروقراطية وتوسُّعها واختراقها الأنظمةَ الاجتماعية الخاضعةَ لسيطرتها، تكتسب قدراتٍ قسريةً كبرى وتصير أكثر احتمالاً لتوليد العنف. كذلك أحاج في الفصل الرابع أن الأرشيف

التاريخي يشير إلى الزيادة الهائلة والمستمرة في البنية التنظيمية البيروقراطية لمثل هذه المنظمات وفي قوتها القسرية أيضاً. إضافة إلى ذلك، وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، كانت هذه القدرة التنظيمية الموسَّعة تُترجم عادةً إلى أفعال عنفٍ مكثفة أدت إلى تزايد هائل في الخسائر البشرية وتدمير البيئة. ربما لم يتكرر خلال العقود القليلة الفائتة ذلك المدى الهائل الذي بلغتْه التجاوزات العنيفة أوائلَ القرن العشرين، إلا أن التوسع المستمر للقوة القسرية والتنظيمية يشير إلى أن مثل هذا الاحتمال لا يزال قائماً.

الأيديولوجيا والعنف

غالباً ما يرتبط التوسّع التنظيمي المتزايد بمشهدٍ يصور آلةً بيروقراطيةً عقلانيةً وباردةً حيث البشر ليسوا أكثر من مجرد تروس في هذا النظام الميكانيكي العملاق والمتجرِّد. وتعبِّر الاستعارة التي استخدمها فيبر (Weber, 1930) عن «القفص الحديدي»، وكذلك مفهوم «القفص الاجتماعي» عند مان (Mann, 1986)، عن شيء من هذا الطابع الاستلابي للمنظمات البيروقراطية. إن المنظمات الفعالة والقائمة على مبادئ العقلانية الأداتية، والتقسيم المنظم للعمل وتحقيق الأهداف، تعزز التوحيد/التنميط Uniformity من دون شكّ. والطموح النهائي لأيّ نظام بيروقراطيٍ هو تلبية جميع المتطلبات المرتبطة بما أسماه فيبر (Weber, 1968) النموذج - المثال للسلطة القانونية العقلانية: وهو نظام يتبع نسقاً ثابتاً من القواعد واللوائح المجردة والمكتوبة، واحتراف الجدارة للموظفين الذين عليهم الخضوعَ لتدريبٍ مؤسسيٍّ طويل، ووجود أنظمة ترقيةٍ ثابتةٍ وشفافةٍ تقوم على المهارة والكفاءة والخبرة، وبنيةٍ غير شخصيةٍ للسلطة تنظمها القواعد المكتوبة حيث تُشتق السلطة من مكانة الفرد داخل النظام الهرمي الشفاف. وبما أنّ أيَّ منظمة اجتماعية في العالم، لم تتمكَّن على الإطلاق، من الاقتراب الكامل من هذا النموذج - المثال، فقد ظل الطموحُ العالميُّ العمل على تلبية هذه المتطلبات قدر الإمكان. بيد أنَّ المنظمات الاجتماعية الحديثة، في سعيها إلى محاكاة هذه المبادئ البيروقراطية، تنتهي لا محالة إلى أنْ يشبه بعضُها بعضاً؛ ذلك أن المثُل العليا للعقلانية الأداتية تسهم في تطوير بيئة تنظيمية متشابهة جداً إن لم تكن متطابقة. وقد أكد فيبر (Weber, 1968) أن الفعل الاجتماعي يولِّد درجة كبيرة من التشابه بمجرد أن يصير محورُه الحساباتُ العقلانيةُ والتحكم والفعالية الغائية وحدها. إذ تعمل البيروقراطية

على عقلنة العلاقات الاجتماعية وبذلك تعزز تفككَ الارتباطات الشخصية القوية وروابط القرابة والولاءات العصبوية وحتى الولاءات العائلية التي تُبنى عادة على مبادئَ اعتباطيةٍ مرتبطةٍ بالالتزامات العاطفية والشخصية الأخرى. وفي حين تفتخر الشركات الحديثة باستخدامها قواعد الجدارة الصارمة التي لا تميز بين موظفيها على أساس الجندر أو الإثنية، أو التوجه الديني أو الجنسي، فإنَّ أيَّ والد محبٍّ لن يرغب في أنْ تحكم هذه المعاييرُ معاملتَه لأبنائه ومقارنتِهم بأبناء غيره؛ إذ لم نزل نحب أبناءنا بصورة أكبر ونفضلهم على أيٍّ كان من دون أن يُرتهن ذلك مسبقاً بدرجة كفاءتهم أو إنتاجيتهم أو نجاحهم. وبهذا المعنى، فإن حكمة تولستوي التي تقول إنَّ كل العائلات السعيدة تتشابه في حين أن جميع الأسر غير السعيدة هي كذلك بطريقتها الخاصة، تنطبق إلى حدٍّ ما على المنظمات الاجتماعية أيضاً: فالبيروقراطيات التي تحاول الاقتراب من النموذج -المثال يشبه بعضُها بعضاً، أما الأنظمة غير البيروقراطية فكلٌّ منها إما سيئة أو جيدة بطريقتها الخاصة.

لكن البشر ليسوا آليين، بل مخلوقات معقدة تزدهر بناءً على الالتزامات العاطفية القوية، ولذلك فهم يستاؤون عموماً من هذا الانجذاب العالمي نحو التماثل في كل شيء. فلا يسعدون بالعمل أو العيش في بيئةٍ يبدو فيها كل شيء متماثلاً وحيث تُختزل العلاقات الاجتماعية في قواعدِ سلوكٍ مقننة؛ بل حتى في المنظمات التي تصرُّ على التوحيد الصارم، بدءاً بالسجون والثكنات العسكرية ووصولاً إلى فضاءات الشركات الضخمة، يجد الأفراد طرائق لمقاومة هذا التنميط بأنْ يجعلوا بيئاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ذات سمة شخصية (مثل تعليق الملصقات والصور العائلية في مكان العمل/السجن/المؤسسة العسكرية، وصولاً إلى المخالطة الاجتماعية مع زملاء العمل سواء أمام أعين المشرفين البيروقراطيين أو بمعزل عنها).

ويعدُّ القسر ونظام المكافأة الاقتصادية مهمَّين لتأسيس المنظمات الاجتماعية القوية وجعلها تعمل، لكنهما غير كافيَين على المدى الطويل؛ إذ تتطلب جميع البيروقراطيات الدائمة لحمةً اجتماعيةً تحفز أعضاءها وتجمع هذه الكيانات معاً. وعلى مر التاريخ، اعتمدت المنظمات الاجتماعية على آلياتٍ ثقافيةٍ مختلفةٍ قصد تأمين الشرعية التنظيمية إضافة إلى حشدها درجةً من الدعم الشعبي. على سبيل المثال، استخدمت الممالك المركبة والإمبراطوريات البِكر المبادئَ الدينية لتبرير

البنية الاجتماعية القائمة، ومنها فكرة الحقوق الإلهية للحكام. وعلى المنوال نفسه، أشاعت الشركات المتعاقدة مثل شركة الهند الشرقية البريطانية أو شركة الهند الشرقية المتحدة الهولندية (Verenigde Oostindische Compagnie) شعار المهمة الحضارية لإضفاء الشرعية على توسُّعها الاستعماري وتبرير وجودها هناك أمام موظفيها. كما تعتمد الدول القومية في أيامنا هذه على النزعة القومية للحفاظ على الدعم الشعبي وتعبئة الرأي العام كلما رامت القيام بفعلٍ معين.

لكن ذلك لا يعني أن عالم ما قبل الحداثة تطلَّب قدراً كبيراً من التبرير الشعبي كما هي الحال اليوم. فحين احتاج حكام الإمبراطوريات البِكر والممالك القديمة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الدعم عند شن الحروب أو الاضطهاد المحلي، كان جمهورهم المستهدَف عادةً صغيراً جداً ؛ هم زملاؤهم الأرستقراطيون وكبار رجال الدين. وكان ثمة القليل من الطلب التنظيمي لتبرير القرارات السياسية لأن غالبية السكان الفلاحين استُبعدوا من الشؤون السياسية والعسكرية واعتُبروا تقليدياً أقل شأناً ورعاعاً، ودون البشر تقريباً. والحال أن مبدأ الحق الإلهي والمذاهب الدينية الأخرى كانت في الحقيقة أيديولوجيات ابتدائية Proto-Ideologies لا مذاهبَ أيديولوجية مكتملة (Malešević, 2013a; 2010). في المقابل، تزامنت ولادة الحداثة وتوسُّعُها مع تغلغلٍ أيديولوجي أعمق؛ إذ صارت القوة الأيديولوجية أكثر أهمية بمجرد أن احتلت مُثُلُ الإنسانيةِ والمساواة والحرية والأخوة مركزَ الصدارة بوصفها المصدرَ المهيمنَ للشرعية التنظيمية وحلَّت محل السلطات الخارقة. ويستلزم التغلغل الأيديولوجي زيادة كبيرة في معدلات القراءة والكتابة، والطباعة الواسعة للكتب والنشرات والمجلات والصحف الشعبية الرخيصة وبأسعار معقولة، وتطوير المجال العام، والتجنيد العسكري، والتوسع الحضري، ووجود أنظمة تعليمية جماهيرية، إلى غير ذلك؛ ولقد أسهم كل ذلك في تسييس المواطنين العاديين (Breuilly, 1993; Gellner, 1983; Nairn, 1977).

انتشرت المذاهب الأيديولوجية الشعبية بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية بحيث ما عادت الإجابة عن سؤال النظام الاجتماعي العادل والمرغوب فيه من اختصاص النخب وحدَها. وفي هذا السياق المتغير تاريخياً، يرافق البقرطةَ التراكميةَ للقسر عادةً ما أسميه أدلجةً مركزيةً طاردة (Malešević, 2013; 2010). وهذه أيضاً ظاهرةٌ تاريخيةٌ وعمليةٌ واسعةُ النطاق تولّدت تنظيمياً، وتتسم بالتأثير المتزايد الذي

تؤديه مبادئُ أيديولوجية محددةٌ في الحياة اليومية للسكان. ولأن عصرَي الأنوار والرومانتيكية قد أنتجا مجموعة متنوعة من الرؤى العقائدية المتنوعة عن العالم، العلمانيةِ في الغالب، فقد تبنَّت هذه المبادئَ الأيديولوجية تدريجياً المنظماتُ الاجتماعية الجديدة ومعها السكان المسيّسون حديثاً. وعلى الرغم من أنّ الخطابات الأيديولوجية الناشئة جذبت الطبقات الاجتماعية المتنوعة بصورة مختلفة، فإنّ المنظمات الاجتماعية الناجحة هي التي تمكّنت من صياغة سرديات قادرة على جذب قطاعات أوسع من السكان. وهكذا تجذب طبعات النزعة المحافظة صغارَ المزارعين والجنود في الغالب، مثلهم مثل رجال الدين أو الأرستقراطيين السابقين أو كبار مالكي الأراضي؛ وتجذب الخطابات الليبرالية رجال الأعمال ومعهم طلاب الجامعات من الطبقة الوسطى أو المثقفين؛ وتجذب السرديات الاشتراكية العمالَ النقابيين والفلاحين الذين لا يملكون أرضاً والمثقفين الراديكاليين على حد سواء، في حين تجذب الأشكال المختلفة للقومية غالبيةَ السكان في الدول القومية. والمذاهب الأيديولوجية عادة ما تصوغها النخبُ وتنشرُها، لكنها في العصر الحديث تطورت تدريجياً لتصير ظاهرةً جماهيرية؛ إذ تحفز الحداثة التشعبَ الأيديولوجي حيث يتعيَّن على المنظمات الاجتماعية المتنوعة أن تتنافس على «عقول» أتباعها المستقبليّين؛ ومنها الأحزابُ السياسية، والحركاتُ الاجتماعية، وشبكاتُ المجتمع المدني وجمعياتُه، والمنظماتُ السرية، والدولُ القومية، والكنائسُ، والشركاتُ التجارية، وكلُّها مطالَبةٌ بتقديم رؤًى وخططٍ معياريةٍ متميزةٍ لأجل مستقبل أفضل. وتشير هذه الميزة التنافسية للأدلجة إلى السبب الذي يجعل هذه العملية طاردةً بطبيعتها: إذ تعزز حتماً الاستقطابَ التنظيميَّ والأيديولوجي معاً بحكم أنها تعمل في عالم من المنظمات الاجتماعية شديدة التنافس، حتى وإنْ دفعت عادة بصُورٍ عن الوحدة الأيديولوجية والتناغم الاجتماعي. بالنتيجة، ما مِن شكلٍ وحيدٍ للمعروض الأيديولوجي؛ سواء أكان ليبرالية، أم اشتراكية، أم نزعة محافظة، أم قومية، أم أناركية، أم نزعة جمهورية، أم مذاهب بيئية، أم أصولية دينية أم أيديولوجيا متعلقة بالسوق؛ بل يصوغ كبار الأيديولوجيين في المنظمات الاجتماعية المختلفة نسخاً متنوعة عن هذه المذاهب الأيديولوجية وغيرها وينشرونها بهدف إقناع الجمهور أن تفسيراتهم هي الأفضل، والأقربُ للحقيقة وللتنفيذ، والأكثرُ أخلاقية، أو أنهم المنظمةُ الوحيدةُ القادرةُ على تحقيق هذه الأهداف الأيديولوجية. وهكذا تكون الأدلجة عمليةَ طردٍ مركزيٍ في معنيَين؛

فهي، من جهة أولى، تتطور وتعمل من مركز المنظمة المعنية باتجاه الخارج، فيشعّ الخطاب الأيديولوجي انطلاقاً من أعلى المنظمات الاجتماعية ذات الصلة (كالدولة القومية، والكنيسة، والحركة الاجتماعية، وغيرها) نحو قطاعات أوسع من السكان. إنّ الطريقة التي يعمل بها العنصر المركزي في الغسالة على تدوير الملابس الرطبة بسرعات عالية لإزالة المياه الزائدة، بحيث تسقط في هذه العملية الآلاف من قطرات الماء، هي الطريقة نفسها التي تعمل بها الدوامة التنظيمية على تدوير خطابها الأيديولوجي وتشتيته وسط جمهورٍ مستقبِل. ومن جهة ثانية، يتعلق الأمر بعملية تنافسية جداً تشارك فيها منظمتان أو أكثر من المنظمات الاجتماعية المتنافسة التي تكافح لنشر مذهبها باتجاه عدد أكبر من السكان، في الوقت نفسه الذي تحاول فيه نزع الشرعية عن خصومها أيضاً.

تعدُّ المشروعات الأيديولوجية حجر الزاوية في عالم الحداثة، مثلما يتضح من الصعود والسقوط المذهلَين للفاشية والنازية والستالينية والماوية والأناركية والليبرالية الكلاسيكية والعديد من مذاهب الحداثة الأخرى: لكن الأدلجة في سياق العنف تصير ذات أهمية خاصة. فأفعال العنف، ولأنها تُعد غير مشروعة وغير أخلاقية، فهي تتطلب تبريراً يفوق أشكال الفعل الاجتماعي الأخرى. فحتى أقوى الحكام وأكثرهم هيبةً على مر التاريخ، كان عليهم تقديم شكل ما من التبرير لتعذيبهم البشرَ الآخرين أو قتلهم إياهم. في سفر الخروج على سبيل المثال، أمر فرعون القابلات الإسرائيليات بقتل جميع الأطفال الذكور المولودين حديثاً وقتها، ولتوضيح ذلك قال إن معدل المواليد لدى الإسرائيليين زاد كثيراً لدرجة أن عددهم فاق عدد المصريين (الإصحاح الأول، الآية التاسعة). وعلى الرغم من أنها قصة وردت في التوراة وليست حدثاً تاريخياً حقيقياً، إلا أنها تُظهر أن تبرير استخدام العنف كان متوقعاً حتى من الحكام الأقوياء مثل الفراعنة. وينبع ذلك جزئياً من نزعة كونية تقريباً لدى البشر تحظر استخدام العنف المفرط في الحياة اليومية. ونرى أنه ليس من قبيل المصادفة أنْ تُدينَ التقاليدُ الدينيةُ الرئيسةُ جميعُها العنفَ وأن الكثيرَ منها يعتبر قتلَ إنسانٍ آخرَ خطيئةً مهلكة. ومن ثم يتعيَّن على جميع المنظمات الاجتماعية توفير آليات مبررة يمكن تصديقها حتى ينجح توظيف الإجراءات القسرية. وهو ما ينطبق بصورة أكبر على المنظمات المتخصصة في استخدام العنف؛ كالجيوش والشرطة وشركات الأمن الخاصة والميليشيات والقوات شبه العسكرية والوحدات المسلحة السرية وغيرها.

على الرغم من ذلك، ولأن الأنظمة الاجتماعية في فترة ما قبل الحداثة لم تتطلب قدراً كبيراً من التبرير مثلما هو متوقّع من نظيراتها اليوم، كان قتل أو تعذيب من يُوصفون أنهم يشكلون تهديداً لمنظمات اجتماعية معينة كالإمبراطوريات أو المدن الحرة أو المؤسسات الدينية أو النقابات التجارية، أكثر قبولاً. ففي العالم الذي لا يُنظر فيه إلى البشر على أنهم متساوون في القيمة الأخلاقية، غالباً ما يجري التغاضي عن استخدام العنف والموافقة عليه إذا كان وجودُه مهماً للبنية الاجتماعية القائمة. وفي أوروبا زمن العصور الوسطى، كان من حق الأرستقراطية أن تعذب أو تقتل الفلاحين الذين لا يمتثلون. سُحق تمرد الفلاحين في القرن الرابع عشر على سبيل المثال، بأقصى درجات الشدة لأن الأرستقراطيين اعتبروهم أقل من الحيوانات. وتشرح «**سجلات فرويسارت**» *Froissart Chronicles* الموقف السائد بالقول: «لم يكن على الفرسان معاملة أعدائهم وفقاً لقانون السلاح، فلم يكن الفلاحون بشراً؛ لقد خانهم سلوكهم ومظهرهم فبدَوا كالحيوانات» (Brown, 2011: 271). وعلى المنوال نفسه، غالباً ما تبرر العقائد الدينية استخدام العنف ضد من اعتُبروا وثنيين أو أتباع ديانات أخرى. وفي هذا السياق، قدمت الديانات التوحيدية الرئيسة الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام، حججاً لاهوتية لإضفاء الشرعية على العنف؛ بدءاً من الحروب التي فُرضت دينياً في التوراة (قصص العمالقة، والمديانيين، ومعركة أريحا)، مروراً بنظرية الحرب العادلة للقديس أوغسطين والحروب الصليبية ومحاكم التفتيش في المسيحية، وصولاً إلى الجهاد في الإسلام.

فقدت مثل هذه الأشكال من التبرير القائم على الأيديولوجيا الابتدائية الكثير من تأثيرها في البيئة التي أعقبت عصر الأنوار؛ إذ كانت المساواة الأخلاقية بين البشر أهم إرث خلّفته الثورتان الفرنسية والأمريكية. استغرق تبلور هذا المبدأ وقتاً طويلاً قبل أنْ ينال الاعتراف الشعبي ويترسّخ في النظم القانونية للدول القومية الحديثة، لكن آثاره العميقة مسّت شرعنةَ العنف؛ ذلك أنه حين يُعرَّف جميع البشر بوصفهم متساوين في القيمة الأخلاقية، وحين يجري تصوّر العنف على أنه بقايا بربرية من الماضي مثلما يرى مذهب الأنوار، فلا مجال لاستخدام الفعل العنيف اعتماداً على مبادئَ معياريةٍ تنتمي لزمن ما قبل الحداثة. في زمن الحداثة، استُخدم العنف وجرى تبريره بالإحالة على هدف إقامة عالم أفضل أو أكثر عدلاً. وفي غياب معايير مقبولة عالمياً تقرر ماهيةَ هذا الواقع الاجتماعي

المثالي ولا كيفية تحقيقه، حفزت الحداثة انتشار المذاهب الأيديولوجية المختلفة. فهذه البرامج الأيديولوجية تُبدي قدراً كبيراً من التشابه في حماستها العقائدية والتنظيمية، حتى وهي تعرض رؤًى مختلفة جداً، بل ومتعارضة، للمستقبل الأفضل. وبعبارات بسيطة، تتبنّى العديد من الخطابات الأيديولوجية الحديثة نماذجَ ذات طبيعة شمولية عن التغير الاجتماعي. ففيما كانت النظم العقدية التقليدية بيورتانيّةً في ظاهرها لكنها أقل تنظيماً ومن ثم أكثر ليونة في تفاعلها مع الواقع اليومي، شدَّدت الحركات الأيديولوجية الحديثة، المستوحاة من عصر الأنوار والعصر الرومانتيكي، على طابعٍ بيوريتانيّ. إضافة إلى ذلك، غالباً ما تُبنى الأيديولوجيات الحديثة، بما في ذلكَ الأصوليات الدينية التحديثية، حول مشروعات تهدف إلى هندسةٍ اجتماعيةٍ واسعةِ النطاق. فإذا ما اعتبر أنصار مذهب أيديولوجي ما أن مذهبهم يمتلك معرفة كونية ومشروعاً عن النظام الاجتماعي الأمثل، فقد ينتهي أتباعُه إلى تفسير كل معارضةٍ لتحقيق مثل هذه اليوتوبيا على أنها من نتاج الشر: والشر لا يُتفاوض معه بل يُسحق. وهكذا حوّلت الأيديولوجيات الحديثة تركيزها نحو معاقبة من ينكرون الحقوق المتساوية للجميع، بدلاً من استخدام العنف لقمع مطالب الفلاحين الأدنى منزلة أو غير المؤمنين، كما في الرؤى الكونية التي سادت فترة ما قبل الحداثة. وأعني أن العنف في عالم ما قبل الحداثة استُخدم لتأكيد النظام الاجتماعي القائم على التسلسل الهرمي العميق، أما في زمن الحداثة، فقد وُظِّف للدفع بالتغير الاجتماعي. ومع ذلك، فقد أثبتت الطموحات الشاملة لدى الأيديولوجيات الحديثة، المدعومة بالقوة التنظيمية الفائقة والمعرفة العلمية ونوعٍ معينٍ من الكونية الأخلاقية، قوتَها البالغةَ في تبرير الحجم غير المسبوق من العنف وتوليد الدعم الشعبي واسع النطاق تجاهه. ومثلما سيلي في الفصلين الرابع والسابع من هذا الكتاب؛ كان لهذا المزيج الغريب من القوة التنظيمية والأيديولوجية المتطورة دورٌ حاسمٌ في تصعيد العنف المنظم والعلاقات الاجتماعية القسرية زمن الحداثة.

يتميز العصر الحديث بدرجة عالية من التوافق بين القوة التنظيمية والأيديولوجية، لكنها صلة تنطوي على توترات بنيوية بارزة أيضاً. فالمنظمات الاجتماعية الحديثة تتبنى النموذج البيروقراطي للتطور، لذلك تنجذب نحو المبادئ التي تمنح العلمَ الأولويةَ على الأنواع البديلة من اكتساب المعرفة. أكد فيبر (Weber, 1968) أن الشكل القانوني العقلاني للسلطة في أساسه هيمنةٌ من

خلال المعرفة. ولذلك يتعيّن على المنظمات البيروقراطية التي تروم تحقيق النجاح أن تُنشئ وتستخدم أكثر المعلومات والبيانات موثوقيةً وحداثةً. فإذا عزمت شركة «إكسون موبل كوربوريشن» Exxon Mobil Corporation أو «تويوتا»، على سبيل المثال، توسيعَ إنتاجهما، فستحتاج كلُّ شركة منهما لكل المعلومات الموثوقة المتاحة عن قدرتها التنظيمية بما يسمح لها بمزيد من التوسُّع؛ مثل قابلية الأسواق المحتملة للاستمرار على المدى الطويل، وتكاليف الإنتاج والنقل والطاقة، والنقابات العاملة، وغيرها. كذلك تحتاج الشركتان، على التوالي، إلى بيانات محددة عن جودة النفط، أو عن المواد اللازمة لإنتاج السيارات ودرجة توفر ذلك في أجزاء مختلفة من العالم. ثم إنه يمكن تأمين الحصول على هذا النوع من المعلومات بعدة طرائق؛ نعدد منها على سبيل المثال: محض تخمينات تُدلي بها قيادة الشركة، أو استشارة العرّافين والمشعوذين، أو طلب مشورة الموظفين الأكبر سناً في كل شركة، أو انتظار إشارة أو آية من الآلهة، أو توظيف العلماء لإجراء دراسات إمبريقية تفصيلية بشأن كل هذه القضايا. وبطبيعة الحال، تتبع الشركات البيروقراطية جميعها الخيار الأخير، حيث يُعدُّ العلم أكثر الآليات موثوقيةً لتوليد معلوماتٍ جديرةٍ بالثقة. وإضافة إلى ذلك، يُبنى المشروع البيروقراطي برمته على منح الامتياز للحقيقة (العلمية) في مقابل قيم الإدراك السائد؛ ربما اعتمدت المنظمات في فترة ما قبل الحداثة على مجموعة متنوعة من المبادئ الغيبية، لكن البيروقراطيات الحديثة لا تعترف إلا بمبدأ واحد هو استخدام المعرفة العلمية، لِما لذلك من دورٍ حاسمٍ في إدارة المنظمة الاجتماعية الفعّالة والناجحة.

بيد أن المعرفة العلمية باردةٌ وعقلانيةٌ، لذلك لا يمكنها الربط بين أعضاء منظمات اجتماعية معينة. يحاجُّ إرنست غيلنر (Gellner, 1988: 272) باقتدار أنّ «التماسك الاجتماعي لا يمكن أن يقوم على الحقيقة، لأن الحقيقة لا تغير الواقع المرير، ولا تضفي الشرعية على أيّ ترتيبات اجتماعية». والمعرفة الخالصة تتسم بأنها جافةٌ وعقلانيةٌ وباردةٌ ولا تتعلق إلا بالوقائع، لذلك فهي لا تستطيع أن توثق الصلات بين البشر ولا أن توفر لهم الراحة. لا تجعلك الحقيقة حراً بالضرورة؛ لأن التفسيرات لا محالةَ باردةٌ، فظةٌ وبلا قلب. فإخبار طفلةٍ صغيرةٍ أنْ لا وجودَ لجنية أسنان أو سانتا كلوز سيجعلها أكثر دراية، لكنه سيؤذي مشاعرها حتماً. لقد عدَّ كل من ماركس ودوركهايم على التوالي، الاغتراب والأنوميا عمليتَين حديثتَين تقودان المرء بعيداً عن ذاته الحقيقية، في حين أن الحقيقة، لا الأوهام، هي ما

يسبب الاغتراب. فعلى عكس الدين أو الثقافة أو الأيديولوجيا التي تمنح البشر المعاني والدفء المجتمعي، تبدو الحقيقةُ العلميةُ غير عاطفية إلى حدٍّ مرعب. إنّ المؤمنين المخلصين الذين يحضرون احتفالاً دينياً، أو رجال القبائل الذين يشاركون في رقصة المطر، أو الوطنيين الذين ترتعش أوصالهم كلما عُزف النشيد الوطني، يصوغون شعوراً قوياً بالانتماء لا عن طريق الحقيقة بل عبر الحقيقة المصطنعة المتشاركة Shared Untruth. وإن المرءَ بمجرد أن يدرك أن الرقص لا يجلب المطر، أو أنه ما مِن إله، أو أن الطقوس القومية هي اختراعات حديثة، سيُحصِّل حينها المعرفةَ على حساب التضامن المجتمعي. إنما تجلب الحقيقةُ الباردةُ والعقلانيةُ استنارةً بالفعل، لكن بثمن باهظ جداً قوامه العزلةُ والحرمانُ العاطفيُّ وانعدامُ المعنى.

بالنتيجة، ولأن البشر مخلوقاتٌ عاطفيةٌ في المقام الأول، فإن جميع المنظمات الاجتماعية تتطلب لحمةً اجتماعيةً قويةً ومتماسكةً للحفاظ على ترابط أعضائها. وينشأ جزءٌ كبيرٌ من هذه اللحمة عبر الأدلجة المركزية الطاردة التي توفر مكوناتٍ فكريةً للتماسك التنظيمي العقدي. ومع ذلك، ليست هذه بأي حال عمليةً سلسةً لا لبس فيها، بل عادة ما تكون حبلى بالتوترات؛ حيث تتباين المبادئ البيروقراطية والأيديولوجية وتتعارض. ولحلّ هذه التوترات المتأصلة أو تجاوزها، سعت أكثر المنظمات الاجتماعية فاعليةً للربط ما بين العمليات التنظيمية والأيديولوجية وبين التضامن الجزئي.

التضامن والعنف

لقد ركزتُ حتى الآن على العمليات التي تتم على المستوى الماكرو (الكليّ). فالبقرطة التراكمية للقسر والأدلجة المركزية الطاردة تتواشجان مع بنًى واسعة النطاق: مثل الدول القومية، والإمبراطوريات، والشركات الخاصة، وشبكات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، والمنظمات السياسية السرية وغيرها. وقوةُ مثل هذه المنظمات الأيديولوجية واسعةٌ في عمومها، ويصل محتوى خطاباتها العقدية عادة إلى جمهور ضخم. بهذا المعنى، تعمل الأدلجة بوصفها لحمةً واسعةً تجمع بين مؤسسات ضخمة والعديد من الأفراد. قد يشير كل هذا إلى أن الفاعلية Agency ليست مهمة، وأن البشر ليسوا أكثر من بيادقَ

تحركها قوًى بنيويةٌ عملاقةٌ خارجةٌ عن سيطرتهم. وفوق ذلك، قد يعني التركيز على المنظمات والأيديولوجيات أيضاً أن استقبال الخطابات الأيديولوجية بسيط وتلقائي وأن البشر مهيؤون بصورة طبيعية للعيش في بنًى تنظيميةٍ ضخمة. وليس ذلك صحيحاً تماماً بطبيعة الحال؛ فإرادة الأفراد مهمةٌ إلى حدٍّ كبير، ولا يمكن للمنظمات والأيديولوجيات الاجتماعية أن تعمل بنجاح إلا حين تتم تلبية الاحتياجات والرغبات الإدراكية والعاطفية والإبداعية للفرد. بل يعج تاريخ العنف المنظم بالحوادث غير المتوقعة والنتائج العرَضية والعواقب غير المقصودة للفعل الاجتماعي بسبب الأهمية التي يمثلها سلوك الفاعلين الفرديين والجماعيين على العديد من المستويات. ولو لم يكن الأمر كذلك لاستحال علينا أن نفهم لِم توجد منظمات اجتماعية معقدة متشابهة، ومشبعة بمبادئَ أيديولوجية متطابقة تقريباً، لكنها تسلك مسارات مختلفة تماماً. على سبيل المثال، قد لا يتضح لنا لماذا سمحت الحكومات بانهيار بعض البنوك الاستثمارية أثناء أزمة عام ٢٠٠٨ بينما أنقذت بنوكاً أخرى. وعند المقارنة بين صعود وسقوط بنك «ليمان برادرز» Lehman Brothers المتزامن مع صعود بنك «غولدمان ساكس» Goldman Sachs، يتضح لنا أن قراراً سياسياً تعسُّفياً قد اتُّخذ لإنقاذ الثاني في مقابل تعرُّض الأول للانهيار. ومثلُ ذلك تُعدُّ الإرادةُ الفردية للحكام عاملاً محدداً في تاريخ الحرب غالبَ الأحيان؛ إذ قد يُبنى انهيار دولة بعينها على قرارات فردية عرَضية اتُّخذت بشأن أيّ الدول المجاورة يجب الهجوم عليها وأيّها ينبغي تجنُّبُها. خلال فترة الممالك المتحاربة في الصين القديمة (٦٥٦ - ٢٢١ قبل الميلاد)، شاركت أكثر من ثلاثين مملكة صغيرة في فترة الربيع والخريف آنذاك، في حروبٍ مكثفةٍ ودوريةٍ سبّبتْها قراراتٌ تعسفيةٌ اتخذها الحكام، فكانت تلك فترةً ميّزها اضطرابٌ كاملٌ في الولاءات وتغيرٌ متواترٌ في التحالفات (Tin-bor Hui, 2005).

إضافة إلى ذلك، يكشف الأرشيف التاريخي من عصور ما قبل التاريخ والتاريخ المبكر كيف أن البنى كبيرة الحجم ليست بالاعتيادية لدى البشر (يُراجع الفصل الثالث من هذا الكتاب)؛ بل ربما تمنَّع أسلافنا عن العيش في منظماتٍ اجتماعيةٍ معقدةٍ ودائمة حتى حين ثبتت لهم فائدةُ ذلك من ناحية الأمن والإمداد المنتظم بالغذاء والمأوى؛ وربما ارتبط تردُّدهم ذاك بفقدان الحريات الفردية والجماعية، والارتفاع الحاد في أشكال التفاوت وتدهور نوعية الحياة

بصورة عامة[٤]. إذ بخلاف التصورات الشائعة، التي عززها التفكير التطوري، حظي أسلافنا من العصر الحجري الحديث بصحة أفضل، وكانوا أطول، وعمقُ مدخل الحوض في أجسادهم كان أكبر حجماً، ويبلغ معدل حياتهم فترة أطول مقارنة بالأفراد البالغين الذين عاشوا بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر (Mann, 2014; Cohen and Armelagos, 1984). هذه المقاومة العامة تقريباً تجاه البنى التنظيمية توضحها بصورة جيدة مجموعاتُ البحث عن الغذاء الذين استوطنوا المناطق الممتدة من الأمازون إلى بابوا غينيا الجديدة، ورفضوا في عمومهم جميع المحاولات التي بذلتْها سلطات الدولة لضمّهم في حظيرة البنى التنظيمية القائمة. وقد تكون ردود الفعل هذه مفهومة إذا أخذنا في الاعتبار الاستعدادات البيولوجية والإدراكية والعاطفية لدى البشر الأوائل Hominids.

ومثلما ناقشتُ آنفاً، فالبشر في جوهرهم لا يميلون للعيش في تجمّعات كثيرة العدد، حيث إن أسلافنا ربما كانوا أقل ميلاً إلى ذلك من جميع القردة. وتوسّعت هذه المخالطة الاجتماعية «المينيمالية» إلى حدٍّ ما بمرور الزمن حين شرع البشر في العيش ضمن مجموعات البحث عن الغذاء. ومع ذلك، ولأن البشر الأوائل عاشوا في مجموعات صغيرة جداً ومرنة جداً تتغير عضويتُها باستمرار، فقد صار التعرفُ على من يستحق الثقة وكيفية تطوير شبكات آمنة من الأفراد أمراً بالغ الأهمية؛ إذ تشير الكثير من الأبحاث الحديثة إلى أن هذه البيئة الطبيعية شديدة الخطورة كان لها دورٌ حاسمٌ في تقدُّم القدرات الإدراكية والعاطفية للبشر (Damasio, 2003; Collins, 2004; Turner, 2007). ولم يسمح التناغم العاطفي والإدراكي مع الأعضاء الآخرين ضمن المجموعة الصغيرة، التي كانت تتغير على الدوام، بأنْ يصير البشر الأوائل قادرين على البقاء فحسب، بل أتاح الاستفادةَ أيضاً من هذه المهارات الجديدة على المدى الطويل واستخدامَها للسيطرة على هذا الكوكب نهايةَ المطاف. فقد سمحت المهارات الإدراكية والعاطفية والإبداعية للبشر الأوائل بتفسير معاني المشاعر المعبَّر عنها في التفاعل المباشر وجهاً لوجه

---

(٤) يقول مان (Mann, 2014: 12) إن التحول من الصيد وجمع الثمار إلى الزراعة كان له عدد من النتائج السلبية، منها تدهور الصحة؛ يقول: «لقد عانى المزارعون الأوائل من نقص في التغذية والأمراض التي تصيب الأسنان أكثر من الصيادين جامعي الثمار لأنهم اعتمدوا على نطاقات أضيق من أنواع المحاصيل الغذائية، كذلك ينتج عن الكثافة السكانية الكبرى المزيدُ من الأمراض المعدية بسبب القرب من الأمراض التي تصيب الحيوانات المستأنسة»..

وتذكُّرِها، وكلُّها حفزت في النهاية على تطوير أنظمة أفضل للتفاعل الجماعي والتواصل (ومنها اللغة). إضافة إلى ذلك، ولأن العواطف والإدراك مكوّنان حيويّان في التضامن الجماعي، فقد أدى التطورُ العاطفيُّ والإدراكيُّ المستمرُّ إلى ظهور مجموعات أقوى من الناحية العاطفية مقارنة مع تلك التي سادت وسط البشر الأوائل أو تلك الموجودة بين الحيوانات الأخرى. وأعني ها هنا أن البشر، ولكونهم لم يملكوا في سابق عهدهم، الاستعداد الطبيعي للحياة القائمة على المخالطة الاجتماعية، فقد طوروا بسبب ذلك مهاراتٍ إدراكيةٍ وعاطفيةٍ فريدةٍ أسهمت في الحفاظ على جنسنا وانتشاره الواسع. وفوق ذلك، عززت هذه الوظيفة التطورية على المدى الطويل الترابطَ العاطفي بحيث يزدهر البشر اليوم في مجموعات صغيرة جداً. في هذه الحالة، نعتبر التضامنَ الجزئي الأساسَ في كل مخالطةٍ اجتماعيةٍ بين البشر؛ إذ قد يغير البشر تفضيلاتهم الفردية بشأن من يحبون أو يكرهون بمرور الوقت، لكن الغالبية العظمى منهم يستمدون استقرارهم العاطفي وأمنهم الأنطولوجي من لدن شبكات صغيرة جداً من الأفراد المقربين قوامها أفرادُ العائلة، والأحباءُ، والأصدقاءُ المقربون، والجيرانُ الموثوق بهم، ومجموعاتُ الأقران، وغيرها.

ولقد أكدت عقود من البحث في سلوك المجموعات الصغيرة أن كل هذه التجمعات الصغيرة المعرّضة لظروف غير مواتية تطور روحَ تضامنٍ شديدة Espirit de Corps: بدءاً من كتائب الجنود في ميادين القتال، إلى المنظمات السرية من المتآمرين، والناشطين الثوريين، والخلايا الإرهابية، ومرتكبي مشروعات الإبادة الجماعية، وصولاً إلى أعضاء الحركات الاجتماعية المتماسكة (Della Porta, 2013, Collins, 2008a; 2004, Malešević, 2013a; 2013b; Mann, 2005, du Picq, 2006 [1880]). في كل هذه الحالات، فإن الالتزام العاطفي والواجب الأخلاقي وتشابه أنماط الحياة هو ما يحوِّل الوحدة ذات السمة الوظيفية/العملياتية إلى شيء أكبر: مجتمعٌ شبهُ مقدسٍ يكون فيه الأفراد على استعداد للتضحية بعضُهم لأجل بعض (يُراجع الفصل التاسع من هذا الكتاب).

هذه العمليات التي قد تكون أكثر وضوحاً بين المقاتلين الذين يتعرَّضون لمواقف الحياة والموت كل يوم، حاضرةٌ أيضاً لدى أغلب المجموعات البشرية الأخرى التي تنخرط في الفعل الاجتماعي الممتد والمنسّق؛ وغالباً ما يكون

الارتباط العاطفي الذي يشعر به المرء تجاه أبنائه ووالديه وإخوته وأحبائه وأصدقائه شديداً جداً مقارنةً بالعاطفة المتبادلة التي يعبّر عنها الجنود في ميدان المعركة. والحال أنه حين يحاول هؤلاء الجنود وصف مشاعرهم تجاه رفاقهم نراهم يستخدمون استعارات عن القرابة والصداقة، كقولهم على سبيل المثال: «كانوا مثل إخوتي أو أولادي»، «كانوا أفضل أصدقاء يمكن أن يحصل عليهم المرء»، إلخ. وقد أوردتُ في مكان آخر (Malešević, 2013a) أن سكان الأنظمة الاجتماعية الحديثة، وبخلاف ما يقوله دوركهايم، يحتاجون إلى وشائج تضامنٍ لا تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي ربطت بين أسلافنا. وببساطة أكبر، ثمة بعض الحدود الإدراكية والعاطفية التي تحدد المدى الذي يمكن أنْ تتسع إليه التفاعلات البشرية. فمنذ أوائل التسعينيات، ألقى العلماء الضوء على القيود الإدراكية للدماغ البشري في قدرته على الحفاظ على علاقات اجتماعية مستقرة. وهكذا أظهر روبن دنبار (Dunbar, 1998; 1992) وكريستوفر ماكارتي وآخرون (McCarty [et al.], 2000)، وغيرهم من العلماء؛ كيف أن الدماغ البشري العادي لا يستطيع الحفاظ على عدد كبير من التفاعلات الاجتماعية. ويرى دنبار، الذي أجرى دراسات تجريبية عن التنظيم الاجتماعي لدى قردة الغيلادا من فصيلة البابون Gelada Baboons، أن الحدَّ الأقصى لعدد العلاقات المستقرة لمتوسط الدماغ البشري هو مئة وخمسون. وتشير المزيد من الدراسات السيكولوجية والمايكروسوسيولوجية إلى أن ثمة قيوداً أكبر على إقامة صلات طويلة الأمد من المودة المتبادلة. على سبيل المثال، تُظهر دراستان حديثتان كيف أن معظم مستخدمي فيسبوك وتويتر يحافظون على اتصال وتفاعل منتظمَين مع عدد صغير جداً من الأفراد على الرغم من العدد الهائل من «الأصدقاء» في قوائمهم على الموقعَين المذكورَين: فمستخدمة فيسبوك التي تملك قائمةً تضم خمسمئة «صديق» لا تترك تعليقات إلا على صور ستة وعشرين منهم، وتتفاعل مع ستة عشر صديقاً فقط عبر تحديثات الحالة أو الحائط أو محادثات الدردشة، أما المعدل لدى المستخدمين من الذكور فأدنى من ذلك، بعددٍ يبلغ سبعة عشر وعشرة على التوالي[٥] (Smith, 2009b). بمعنى آخر، وحتى نعكس اتجاه أفكار دوركهايم، لا يزال ثَمَّ الكثير من التضامن الميكانيكي في

(٥) وتتميز شبكات تويتر بأنها أكبر، لكن معدلها منخفض أيضاً بحيث يبلغ ما بين مئة إلى مئتي عضو فقط (Goncalves [et al.], 2011).

العالم الحديث يفوق التضامن العضوي؛ حيث تتطلب وشائج التضامن الحقيقية التزاماً عاطفياً طويل الأمد وتفاعلاً مباشراً، وهو ما لا تستطيع الجماعات الكبيرة العدد توفيره. ومثلما فعل أسلافنا تماماً، نحن أيضاً بحاجة إلى التناغم العاطفي والإدراكي مع دائرة صغيرة جداً وحميمية من أولئك الذين يشبهوننا تماماً؛ وهم أفرادُ عائلاتنا وأصدقاؤنا.

هذه الألفة الإنسانية الراسخة تجاه الارتباطات الحميمة مع المجموعات الصغيرة تتعارض مباشرة مع العضوية في المنظمات الاجتماعية واسعة النطاق. فالبقرطة التراكمية للقسر تعزز التنميط، وتتأسس على العقلانية المنتِجة والتجرد التنظيمي والموضوعي، في حين تُبنى شبكات التضامن الجزئي بوصفها محاورَ للعاطفة الوثيقة، والترابط غير الرسمي، والصداقات القوية، والمحبة والرعاية الشخصية الموجهة للآخرين. ومن ثم فمن المرجح أن يجتذب هذان الشكلان من بنية المجموعة الأفرادَ في اتجاهَين متعاكسَين: إذ ليس من اليسير التوفيقُ بين محاباة القرابة وبين توزيع المكافآت والأدوار التنظيمية على أساس الجدارة، ولا بين التسلسلات الهرمية الرسمية والالتزامات العاطفية القوية. فالمنطق التنظيمي يتأسس على الأفكار التي تؤكد الفعالية الفردية والمنفعة التنظيمية، في حين يُبنى منطق التضامن الجزئي داخل المجموعات الصغيرة على المبادئ التي تمقت مثل هذه القيم. وأعني بذلك أن البقرطة التراكمية للقسر تحفز علاقات المعاملة بالمثل ذات الطابع الرسميّ والأداتيّ، في حين ترفض الشبكات الضيقة القائمةُ على التضامن الجزئي التبادلَ الأداتي، وتفضل الوشائج العاطفيةَ العميقة. فيصير السؤال المركزي إذاً هو: كيف يمكن للمنظمات الاجتماعية استيعاب مثل هذه المبادئ المتضاربة في عملها؟

في التحليل الفيبري الكلاسيكي، تعتمد فعالية البيروقراطيات على قدرتها على إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الاجتماعية وعقلنتِها. فكلما عملت مؤسسةٌ معينةٌ على إزاحة الترتيبات الشخصية وغيرها من الترتيبات التي لا تعتمد الجدارة، زاد احتمال تحقيقها لأهدافها التنظيمية بكفاءة. بكلمات أدق، كلما تحقق اقترابها من صورة «القفص الحديدي»، كانت مكافأتها التنظيمية النهائية أكبر. ولا يزال هذا النموذج المعياري يحكم الكثير من الأخلاقيات الإدارية التي تتأسس عليها غالبية الأنظمة البيروقراطية المعقدة في جميع أنحاء العالم بدءاً من الجيوش وإدارة

الدولة والمستشفيات إلى الجامعات وصولاً إلى الشركات الخاصة. لكن، ومثلما تُظهره عقودٌ من البحث في العلاقات الصناعية، فإن التطبيق الصارم لمثل هذه النماذج الأداتية للسلطة لا يحقق في عمومه إنتاجيةً أكبر. ومنذ أُجريت الدراسات الشهيرة عن هاوثورن Hawthorne[٦] التي أنجزها إلتون مايو (Elton Mayo, 1949) وغيرها من الأدبيات، اتضح أن المخرجات التنظيمية الناجحة تتطلّب درجة كبيرة من التفاعل العاطفي. فالبشر يستجيبون للتهديدات القسرية والمكافآت الاقتصادية بالفعل، لكنهم عادة ما يكونون أكثر تحفيزاً بفضل الارتباطات العاطفية. فالناس يعملون ويدرسون ويتنافسون ويشعرون بالراحة حين تكون هذه الأنشطة الجماعية مصحوبة بعلاقات عاطفية مع الآخرين المهمّين لهم. لقد تأكد لدينا منذ دراسات دوركهايم المبكرة (Durkheim, 1952 [1897]) أن الانتحار الإيثاري Altruistic Suicide أدى دوراً مهماً في الأنظمة التقليدية المعرّضة لأخطار خارجية شديدة. فالالتزامات العاطفية الشديدة تُلهم الاستعدادَ للتضحية بالنفس لأجل الغير. وإذ لن يقبل أيُّ فرد عاقل مكافأةً ماديةً مقابل الانتحار، ففي التاريخ أمثلةٌ كثيرةٌ عن أناس عاديين ماتوا طواعية لأجل الآخرين. ومن ثم، يعتمد النجاح النهائي لأي منظمة اجتماعية على قدرتها على توفير أو محاكاة بيئةٍ اجتماعيةٍ مشبعةٍ بوشائجَ عاطفيةٍ مميزة. ولتحقيق ذلك، توظّف الأنظمة البيروقراطية مجموعة متنوعة من الوسائل قصيرة المدى؛ كأنْ تصور مؤسساتها على أنها أكثر فعالية أو أكثر عدلاً من منافسيها، وتخلق ثقافة تنظيمية متميزة، وتوفر حوافز لولاء الفرد للمنظمة إلخ. على سبيل المثال، قد تؤكد شركةٌ خاصةٌ معينةٌ لموظفيها أن ممارسات عملها تصبّ في مصلحة الأسرة Family-Friendly، وأنها شركةٌ توفر بيئةَ عملٍ جماعية وودِّية. وقد تركز منظماتٌ أخرى على علاقات اجتماعية قوامها التكافؤ والترحاب، ورحلات منتظمة لبناء فريق العمل.. إلخ. وعلى المنوال نفسه، تشجع معظم الجيوش في العالم تطويرَ هويةٍ خاصة لدى وحداتها العسكرية؛ كأنْ تشدَّ المنظمات العسكرية

---

(٦) اضطلعت دراسات هاوثورن بتحليل مستويات الإنتاجية على خط التجميع في صلته بمستويات الإضاءة. وتوصّلت الدراسة إلى أن إنتاجية العمال زادت بقطع النظر عن نوع التغيير الذي أُجري (إضاءة أكثر أو إضاءة أقل على حد سواء)، في حين تراجعت الإنتاجية بمجرد أن أكمل الباحثون دراستهم. وقالت خلاصة الدراسة إن الزيادة في الإنتاجية لم ترتبط بالعوامل البيئية مثل الإضاءة؛ بل إنّ خضوع العمال للملاحظة هو ما رفع من دوافعهم للعمل.

الانتباهَ إلى الوضع المتفوق لفرقة أو كتيبة ما، لتدفع إلى إحساسٍ أقوى بالارتباط العاطفي مع هذه الوحدة من الجنود.

لكن تحقيق شعورٍ دائمٍ وأكثر تركيزاً بالانتماء إلى تنظيم اجتماعي ما يقتضي صياغةَ سرديةٍ أيديولوجية قوِية وما يقابلها من ممارسة، تقدر على جذب الجزء الأكبر من أعضاء المنظمة. وبعبارة أخرى، يصعب أن نتصور كيف يمكن ربط شبكات التضامن الجزئي بالوحدات البيروقراطية من دون الأدلجة المركزية الطاردة. بهذا المعنى، تستخدم جميع المنظمات الاجتماعية المعقّدة والممتدة خطابات أيديولوجية محددة لدمج أعداد كبيرة من الناس. وحين تنجح الأدلجة المركزية الطاردة، فإنها تساعد في تجسير هذه الفجوة الهائلة ما بين العقلانية المفرطة للبيروقراطية والحميمية التي تتميز بها علاقات الأسرة والصداقة. لكن إنجاز هذه المهمة الصعبة يتطلب أنْ تخترق الأدلجةُ محاورَ التضامن الجزئي وتثبِّتَها في الدعامة التنظيمية. وعادة ما يتم تحقيق ذلك على مدى فترات طويلة من الزمن وبعد سنوات عديدة من محاولة إسقاط صورة المنظمات على صورة عائلة المرء وأصدقائه. كما أنها تحاول في بعض الحالات تطوير سرديات أيديولوجية تستهدف استيعاب شبكات التضامن الجزئي مباشرة. على سبيل المثال، تتبنى القومية الإثنية وبعض الأصوليات الدينية استعارات القرابة وتحيل على الأعضاء الفعليين أو المحتملين لمنظماتها على أنهم «إخوة» أو «أخوات» أو «أبناء» أو «بنات»؛ فيخاطب تنظيما داعش والقاعدة جمهورهما بمثل هذه المصطلحات ذات الطابع العائليّ، ويصران على أن جميع المسلمين إخوة وأخوات وجزء من الأمة. وبالمثل، تحيل الصحف والمواقع الإلكترونية التابعة للمنظمات القومية الباسكية إلى سكان الباسك على أنهم «أبناء وبنات أرض الباسك». إنّ الطموح هنا هو تصوير منظمة اجتماعية بيروقراطية معينة (مثل إيتا أو داعش) على أنها تشبه الأسرة الممتدة. وحين تنجح المنظمات الاجتماعية في إبراز مشهد القرابة هذا، تكون في وضعٍ يمكّنها من جذب درجة من الارتباط العاطفي القوي الذي يخص به الأفرادُ عادةً أقربَ أصدقائهم وعائلاتهم. في هذا السياق، يُوضع الولاء للأهداف التنظيمية في قالب المسؤولية الأخلاقية تجاه أفراد الأسرة؛ فلسان حال المرء وقتها يقول: إذا لم أعمل لتحقيق هذه الأهداف، فسأخيّب ظن إخوتي وأخواتي أو أجلب العار لعائلتي.

في الحالات التي لا تستطيع فيها المنظمات الاجتماعية إنجاز مثل هذا التحول المباشر نحو روابط القرابة، يجري تحقيق هذا الانتقال الأيديولوجي بصورة غير مباشرة. على سبيل المثال، يصعب على شركة تجارية مثل غوغل أو بي پي BP توظيف هذه الصور العائلية بسهولة، حيث ليس من اليسير أن يتصورها موظفوها على أنها تشبه شبكاتهم القرابية[7]. ومن ثمَّ، ينصب التركيز بدلاً من ذلك على بناء تمثُّلٍ معيّن عن الثقافة التنظيمية يقدمها في صورة الثقافة المتناغمة مع الاحتياجات العاطفية وغيرها من الاحتياجات الأخرى لأعضائها. ويتحقق ذلك عادة بتعزيز رؤيةٍ تقول إن المنظمة تستجيب لمطالب عمالها (النقابيين أو غير النقابيين)، وتحترم حياتهم الأسرية وتعدد المعتقدات الفردية، وتدعم طموحاتهم المستقبلية. لكن النجاح في ربط موظفيها معاً يتطلب من هذه المنظمات أيضاً تطوير لحمة أيديولوجية محددة. وأعني بذلك أن شركة غوغل أو بي پي أو أي شركة معقدة أخرى لا يمكنها العملُ بسلاسة من خلال الاعتماد على القسر أو الحوافز المالية وحدها؛ بل جميع هذه المنظمات تستخدم خطاباتٍ أيديولوجية تحاول ربط جيوب التضامن الجزئي بِكُلٍّ تنظيميٍ ذي معنًى وشاملٍ للجميع. وها هنا يكمن السبب في أن الشركات القوية تبذل الكثير من الجهد في الترويج للعلامة التجارية وبناء «هوية» فريدة للشركة. وفي الغالب، يُنظر إلى هذه الممارسات على أنها شكل من أشكال الإعلان الذي يركز على المستهلكين المحتمَلين لمنتجاتها وخدماتها؛ لكنها أنشطةٌ إنما تتوجه أيضاً إلى موظفي هذه الشركات؛ والهدف هو تشجيعهم، وكذلك يُتوقع منهم في النهاية أن يكونوا على قلب رجل واحد في صلتهم بأهدافهم التنظيمية الأساسية. إضافة إلى ذلك، يستهدف الدفع بهذه الصورة عن المنظمات الاجتماعية -أي بوصفها مشروعات ناجحة أو تقدمية أو رائدة- الحالة الاجتماعية لكل فرد من عمالها ومن ثم جذبهم إليها، وغالباً ما تتمكّن بهذه الطريقة من دمج شبكات الأسرة والصداقة تحت المظلة التنظيمية. وهكذا يمكن لعمال شركة بي پي إضافة إلى عائلاتهم وأصدقائهم، الإحساس بكينونتهم حين تنجح الشركة التي يعملون فيها، وكذلك سيفعلون. وبالمثل، يمكن أن يطور المبرمجون الأفراد

---

(٧) في المقابل، حاولت شركات ضخمة، مثل الشركات اليابانية، أن تُجريَ هذا الإسقاط على القرابة المتخيلة وتتحدث عن شركاتها بوصفها عائلات كبيرة (Gerlach, 1992).

العاملون في شركة غوغل صداقات مكثّفة تجتمع حول أنشطة الشركة، ويمكن أن تصطبغ بها الخطاباتُ الأيديولوجية التي تشيعها مثل هذه المنظمة عن نفسها.

تتجلّى هذه الصلة بين الأدلجة والبقرطة والتضامن الجزئي أكثر ما تتجلّى في سياق المنظمات التي تُعدُّ الموردِّ الرئيس للعنف. حين يتورط الجنود وضباط الشرطة والجماعات شبه العسكرية والإرهابيون والثوار في المواجهات العنيفة، فإنهم في حاجة إلى ضمان أنْ تكون أفعالهم مشروعة ومقبولة أخلاقياً. وهذا يعني أنَّ على منظماتهم أنْ تبتكر وتنفذ آلياتٍ أيديولوجية فعّالةٍ وقابلة للتصديق قادرة على الجمع بين الأهداف التنظيمية والارتباطات على المستوى الجزئي. فالبشر العاديون، بوصفهم أفراداً، لا يشعرون بالراحة حيال استخدام العنف، لذلك لا بد من تفسير هذه الأحداث العنيفة حال وقوعها بوساطة منظور يعكس إطاراً أيديولوجياً محدَّداً. على سبيل المثال، اعتمدت الخبرة الميدانية للجنود الذين قاتلوا في خنادق الحرب العالمية الأولى على القدرة العسكرية للمنظمة على إجبار الأفراد ليطلقوا النار ويقتلوا غيرهم من البشر، لكنها برعت أيضاً في ابتكار سرديةٍ أيديولوجية تفسر هذه التجربة وتبررها وتنشرها بنجاح. إذ حالما أدرك الجنود أنهم يقاتلون في سبيل قضية نبيلة، أضحوا على استعداد للقتل والموت لأجل مثل هذا الهدف. ولكي تحقق المنظمات العسكرية هذا النوع من الإدراك الجماعي، كان لا بدّ من دمج الأيديولوجيا القومية مع إحساس بالمسؤولية الأخلاقية التي يشعر بها الجنود تجاه عائلاتهم وأصدقائهم وجيرانهم المقربين في الوطن. وفقط حين يُعبَّر عن هذه القضية النبيلة بِلغة الحفاظ على حياة من هم أعزّاء على قلوبنا، تندمج الأيديولوجيا والتنظيم والتضامن الجزئي معاً بنجاح.

خلاصة

ما مِن عنفٍ جماعيٍّ ممتدٍ من دون تنظيم اجتماعيٍّ ونوعٍ من السردية المقبولة التي تبرِّر مثل هذا الفعل. حاولتُ فيَ هذا الفصل أنَ أصوغ نظرياً الكيفيةَ التي يكون من خلالها للتنظيم والأيديولوجيا والتضامن الجزئي دورٌ في تحوّل العنف المنظم على مدى فترات طويلة من الزمن؛ فحاججتُ أنه حين تتوسع القوى التنظيمية والأيديولوجية وترتبط بجيوب التضامن الجزئي القائمة، تزيد احتمالية العنف المنظم أيضاً. ولا يعني ذلك أن هذه علاقةٌ سببيةٌ بسيطة

وأنّ الاندماج البيروقراطي والتغلغل الأيديولوجي يؤديان حتماً إلى الدمار الشامل. كذلك لا أزعم أنها عمليةٌ تطوريةٌ مباشِرة؛ ذلك أن البقرطة التراكمية للقسر والأدلجة المركزية الطاردة تطورتا في وقت متأخر جداً من تاريخ البشرية (في أقل من ٥ بالمئة من زمن وجود جنسنا البشري على هذا الكوكب)، وتستمران في الانتشار انتشاراً غير متكافئٍ في جميع أنحاء العالم.

بل أؤكد هنا أنها صلةٌ عرَضية، مرنةٌ، وهشةٌ، وناتجةٌ عن توتراتٍ داخليةٍ مستمرةٍ وأفعالٍ متنازَعٍ بشأنها. وهذه المرونة والهشاشة هي التي تحافظ على حياة المنظمات الاجتماعية فيما هي تتكيف وتتحول عبر الزمان والمكان؛ كذلك تسمح هذه المرونة أيضاً بتغيُّر العنف على مدى فترات طويلةٍ من الزمن. ونادراً ما يكون هذا التغير عشوائياً؛ بل يحدث وفقاً لما ترسمه المنظمات الاجتماعية القوية ولِما تخلِّفه من آثار. وفي هذا السياق، يسهم النمو المستمر للقوى التنظيمية والأيديولوجية في الصعود المطّرد للقدرة على الفعل العنيف. إنَّ القوقعة البيروقراطية ليست بيئة طبيعية لحياة الإنسان؛ ولأن البقرطة تستتبعُ درجةً من الدوام، فلا بد للمنظمات الاجتماعية من التوسُّع إذا ما أرادت البقاء. وينطبق هذا أيضاً على الأيديولوجيا؛ لأنه حين تتوسّع البقرطة، تزيد الحاجة إلى تبرير عملية التوسُّع هذه. ومن هنا فإن ديناميات العنف المنظم تتجذّر في عمل القوى التنظيمية والأيديولوجية وكذلك في قدرتها على التغلغل في عالم التفاعلات الجزئية. دعونا نرى كيف يشتغل ذلك كله في باب العمل.

الفصل الثالث

ما عمرُ وحشيةِ الإنسان؟

مقدمة

حتى نفهم الأمثلة المعاصرة عن الوحشية البشرية فهماً صحيحاً ينبغي استكشاف الديناميات التاريخية طويلة المدى للصلة الإنسانية مع العنف. سأقدِّم في هذا الفصل مراجعةً وتحليلاً نقديَين للبيانات المتاحة والتفسيرات الحالية لهذه الصلة. وبسبب ندرة الأدلة، لا تزال الكثير من البحوث الأكاديمية منقسمة انقساماً عميقاً حول السؤال المتعلق بعمر العنف البشري؛ إذ توجد اختلافاتٌ حادةٌ بين الباحثين الذين يرى بعضهم أن البشر عنيفون في جوهرهم، في حين يؤكد البعض الآخر على طبيعتهم غير العنيفة، لكن المنظورَين يجتمعان في اعتمادهما على الإبستمولوجيا الطبيعوية المبسَّطة. لذلك سأقدم في مقابل ذلك تفسيراً بديلاً يركز على الأسس البنيوية للفعل العنيف: فأربط أصول العنف بظهور المنظمات الاجتماعية المعقدة وانتشارها، بدلاً من أن يُعزى السلوك العنيف أو اللاعنيف لـ«الطبيعة البشرية».

ينقسم الفصل إلى أربعة أجزاء. يستكشف الجزء الأول بإيجاز ما إذا كان البشر أكثر عنفاً أو أقل، مقارنةً بالكائنات الحية الأخرى. ويقدم الجزء الثاني تحليلاً نقدياً للأدلة الأركيولوجية والأنثروبولوجية وللأدبيات الخاصة بأصول العنف وانتشاره في عصور ما قبل التاريخ والتاريخ المبكر. ويبحث القسم الثالث في المحددات الثقافية للفعل العنيف، فيما يطور الجزء الأخير موقفاً تفسيرياً بديلاً يشدد على الأصول التنظيمية للعنف.

هل البشر أشد عنفاً من الحيوانات الأخرى؟

يصعب أن نعارض الفكرة التي ترى أن البشر يتحملون مسؤولية الوفيات والدمار مقارنة بغيرهم من الكائنات. فالزيادة السكانية المستمرة، والتغيّر المناخي، وتدمير الموائل والتلوث هي عواملُ حاسمةٌ تتسبب في انقراض أنواع متنوعة من الحيوانات. يقدِّر الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة International Union for the Conservation of Nature أن انقراض الحيوانات الناجم عن عمل الإنسان يزيد بأكثر من ألف مرة عن معدل الانقراض الطبيعي (www.iucn.org). وعلى الرغم من أن هذه العملية صارت أكثر كثافة في السنوات الأخيرة، ينبغي أن نتذكر أن انقراض الحيوانات تسارع منذ ظهور الإنسان العاقل. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن ٨٠ بالمئة من جميع الحيوانات الكبيرة في الأمريكتَين انقرضت بمجرد أن بدأ البشر في الاستقرار في هذه القارة. وفي أستراليا تزامن انقراض الحيوانات أيضاً مع ظهور أوائل البشر وتوسُّعهم منذ ستين ألف عام تقريباً. ويحدث انقراض الحيوانات نتيجة الصيد المفرط لأغراض الطعام أو الترفيه في بعض الحالات (مثل طائر الدودو أو الذئب التسماني أو الغزال الأحمر)، لكن العديد من الأنواع تعرّضت للتدمير نتيجة لزيادة المساحات التي استوطنها الإنسان، بما أثّر سلباً على الموائل المحلية.

والحال هذه، جرى تدمير العديد من الحيوانات أو استخدامها، لأن البشر اعتمدوا دوماً على الأنواع الأخرى من الكائنات في الغذاء والملبس والعمل والحماية والرفقة والترفيه. على سبيل المثال، يزيد عدد الحيوانات المذبوحة المستخدمة للاستهلاك في الولايات المتحدة وحدها على ٢٥ مليار في السنة؛ فقد قُتل ٢٩ مليار حيوان من أجل الغذاء في عام ٢٠١١، منها ٢٣,١ مليون بطة، و٣٨ مليون من الماشية، و١٠٩ مليون خنزير، و٢٥٦ مليون ديك رومي، و٧,٨ مليون دجاجة، و٢,٤ مليون أرنب، و١٤ مليار سمكة، و٤٠ ملياراً من المحار (Mohr, 2012). لقد شهد الاستهلاك العالمي للأغذية الحيوانية زيادة مذهلة منذ ستينيات القرن التاسع عشر، ويصل الآن إلى أكثر من ٦٣ مليار حيوان يُقتل سنوياً (Mohr, 2012). وتقول إيريكا كودوورث: «يقتَل سنوياً ما لا يقل عن ٥٥ ملياراً من الكائنات الحيوانية البرية لأغراض الزراعة الصناعية» (Cudworth, 2015: 2). كذلك تصف جوانا بورك (Bourke, 2011: 276) الحجمَ الهائلَ لتدمير الحيوانات

بقولها[1]: «في مصانع قتل الخنازير، يمكن لـ ‹آلات ذبح الخنازير› أن تقطع أكثر من ألف رأس في الساعة. ويُذبح في إنكلترا ٢٨ حيواناً من أجل الطعام كل ثانية؛ أي ما مجموعه أكثر من ٨٨٣ مليون حيوان كل عام». أما عدد البشر الذين تقتلهم الحيوانات فيعدُّ ضئيلاً بالمقارنة. ودون البعوض الذي ينقل الملاريا والأمراض الأخرى التي تقتل ما يصل إلى ثلاثة ملايين إنسان سنوياً، لا يتسبب حيوان آخر على الأرجح في أكثر من بضع إصابات بشرية في العام الواحد[2]. على سبيل المثال، يموت سنوياً في الولايات المتحدة شخص واحد نتيجة هجوم القرش، وثلاثة نتيجة هجوم الثيران، وواحد وثلاثون نتيجة هجوم الكلاب، و٥٣ نتيجة هجوم النحل/الدبور (HL, 2008: 1). وتتشابه البيانات الإحصائية في الدول القومية المتقدمة الأخرى؛ وإذ يتعرّض باقي العالم للمزيد من هجمات الحيوانات، لكن عددها ضئيل أيضاً مقارنة بعدد الحيوانات التي قتلها البشر. كذلك تُستخدم الحيوانات كمواد للاستخدامات المنزلية، من الصابون والأصباغ ومواد التشحيم والبلاستيك والمطاط والخيوط والأسمدة، إلى مستحضرات التجميل والمواد اللاصقة ومنتجات التنظيف. وفيما يمكن للبشر في الغالب العيش من دون استخدام الحيوانات في الغذاء والمنتجات والعمل، بُنيت أسس الحضارات البشرية جميعها على إخضاع الحيوانات واستغلالها واستهلاكها.

توحي سيطرة البشر التامة اليوم على عالم الحيوان ومسؤوليتهم الكبيرة عن تدمير أنواع مختلفة من الكائنات وانقراضها، أنهم كائناتٌ عنيفةٌ بالطبيعة. وإضافة إلى ذلك، يعني اللاتماثلُ الهائلُ في نسب القتل ما بين الحيوانات والبشر أنه حتى أخطر الحيوانات المفترسة، كالنمور أو التماسيح، لا يمكنها أن تضاهي الدافعَ العدوانيَّ لدى الإنسان. يهيمن هذا التصور عن البشر، والقائل إنهم عنيفون

---

(١) تعدُّ صناعة الأغذية الساحةَ الرئيسةَ لتدمير الحيوانات، لكن الحيوانات تُقتل أيضاً لأغراض اللباس والعروض والصيد والمنتجات الصيدلانية والتجارب العلمية وغيرها. يُقتل أكثر من مليار حيوان على سبيل المثال لأغراض المنتجات الجلدية في جميع أنحاء العالم كل عام: «سجلت بوينس آيرس صادرات قُدّرت بـ ٢١,٥٣٤,٢٩٩ بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩، من جلود حيوانات البوما إلى السحالي.... واستوردت الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ ما بين ٢ و٤ ملايين من جلود الزواحف و١٢٥ مليوناً من أسماك الزينة الحية.... وتشير إحصاءات المكتب البريطاني حول التجارب على الحيوانات لعام ٢٠٠٢ إلى استخدام ما عدده ٢,٦٥٥,٨٧٦ من الحيوانات» (Baker [et al.], 2006: 2-3).

(٢) وحتى في هذه الحالة، فإن الأمراض (كالفيروسات والبكتيريا) هي المسؤولة عن القتل المباشر لا البعوض في حد ذاته.

بطبيعتهم، على المواقف الشعبية المعاصرة في جميع أنحاء العالم، يعززه أيضاً الكثيرون من علماء الاجتماع المهمّين. فالكتب الحديثة وذات الأهمية البالغة لمؤلفين مثل ستيفن پينكر (Pinker, 2011) وأزار غات (Gat, 2006) وغيرهم، تصوغ رؤيةً عن الإنسان تقول إنه مهيأٌ وراثياً للعنف. يجادل غات، على سبيل المثال، أن الدوافع العدوانية هي وسائلُ بيولوجيةٌ تُستخدم لاكتساب رفقاء محتملين لأجل التكاثر وللحصول على الطعام؛ ومن ثم فإن «الفعل العنيف هو تكتيكٌ فطريٌّ لكنه اختياري»، يستخدمه البشر لتعظيم إمكاناتهم الجينية بهدف الإنجاب. ويقول پينكر بدوره إن العنف نزعةٌ وراثية: «معظمنا؛ بما في ذلك أنت، عزيزي القارئ، متصلون بالعنف» (Pinker, 2011: 483). فالعدوانيةُ، لدى منظرين تطوريين مثل پينكر أو غات، هي شيءٌ نتشاركه مع بقية العالم الحيواني. والحال أن التطوُّر الذي عرفه البشر قد رفع أداءهم من الأفعال العنيفة والاستراتيجياتِ العدوانية.

لتقدير الأصول الجينية للسلوك البشري العنيف، يركز علماء الداروينية الجديدة على أقرب أقربائنا من الحيوانات؛ وهم القردة العليا. وتعتمد الكثير من الأبحاث السوسيوبيولوجية عن العنف، وبصورة أكثر تحديداً، على المقارنات بين البشر والشمبانزي. يُعدُّ الشمبانزي حيواناً مستبداً وعدوانياً ولديه استعداد للهجوم المنتظم على الحيوانات الأخرى، بما فيها المجموعات المنافِسة من نظرائه (van Hooff, 1990; Goodal, 1986)، ويجادل علماء التطور أن ذلك مؤشرٌ موثوقٌ على أن البشر الأوائل كانت لديهم سمات مماثلة؛ ويصرون إضافة إلى ذلك على أن السلوك العنيف كان استراتيجيةً ضروريةً لدى جميع القردة العليا وكذلك البشر، لبقاء النوع على المدى الطويل. وهكذا فإن الرأي هنا هو أن العنف عند جميع الحيوانات المفترسة والعديد من الأنواع الأخرى تصرفٌ فطريٌّ يسمح لأنواع معينة من الكائنات بالبقاء. وأعني هنا أن محض البقاء على قيد الحياة في مملكة الحيوان يعتمد على أحد اثنين من أكثر التكتيكات التطورية شيوعاً؛ هما الكرّ والفرّ fight or flight؛ والأنواع التي طورت قدراتٍ ناجحةً على القتال هي التي يُرجَّح أنها زادت من قدرتها على الإنجاب. ويرى علماء السوسيوبيولوجيا أن تحكُّم البشر في جميع الحيوانات الأخرى هو الدليل الإمبريقي النهائي على استعدادهم غير المسبوق للعنف.

لكنَّ أي محاولة لتقييم ما إذا كان البشر أشد أو أقل عنفاً من الحيوانات الأخرى ستواجَه بعقبتَين رئيستَين: أولاها هي هيمنة مفاهيم العنف المتمركزة حول الإنسان؛ أما الثانية فهي الطبيعةُ الإشكالية للتحليلات التي تستند إلى مماثلات بسيطة بين الإنسان والحيوان. بالنسبة للأولى؛ فالإنسان حين يرى سلوك النمر وهو يهاجم ظبياً فيقتله ويأكله، سيعتبره عنيفاً جداً؛ وهو رأيٌ يستند إلى فكرةٍ يتشاركها معظم البشر تقول إن القتل الذي ينهي الحياة هو الشكل النهائي للفعل العنيف. نحن نعترف أن النمور عليها أن تقتل لتعيش ونطبق المعيار ذاته على أنفسنا حين نختار أكل اللحوم، لكننا نميل دوماً إلى استخدام المفهوم نفسه عن العنف ونطبقه على البشر وعلى الحيوانات سواء بسواء؛ ثم نحكم بذلك على الأسود أنها أشد عنفاً من حلزون مخروطي على سبيل المثال. وهذا مثالٌ واضحٌ عن المنطق المتمركز حول الإنسان الذي يستند إلى المعيار الأخلاقي في تقييم سلوك الحيوان. وأعني هنا أننا حين نعرِّف فعلاً ما على أنه عنيف أو عدواني، فإننا نتعامل مع جميع العمليات التي تهدف إلى تدمير جسد آخر أو إلحاق الضرر به على أنها تنتج عن سلوك عنيف. ووجهة النظر هذه تخلط حتماً بين أشكال مختلفة من الفعل مثل قتل النمور فرائسَها لأجل الغذاء، وتعتبرها مختلفةً تماماً عن توظيفنا نحن للعنف. ولا يعني ذلك أن النمور ليست عنيفة -بالطبع نعم، فهي تستخدم قوة أجسادها لتفرض إرادتها داخل حدودها أو ضد الأنواع الأخرى التي تتعدى على منطقتها- إنما أعني أنه لا بد من التمييز بين الاستعداد البيولوجي؛ كقتل النمور للظباء لأجل الغذاء، وبين الاستخدامات الطوعية للقوة بهدف إثبات الهيمنة. في هذا السياق، إذا أُزيحت المحفزات البيولوجية للغذاء من المشهد، وإذا أُدرك العنف من منظور العلاقات الاجتماعية، فقد نلحظ أنه حتى النمور قد لا تكون كائنات عنيفة: فهي نادراً ما تؤذي أو تقتل النمور الأخرى (سواء داخل منطقتها أو خارجها)، ونادراً ما تقتل أو تؤذي الأنواعَ التي لا تأكلها. وإذا كانت النمور والعديد من الأنواع الأخرى تعتمد على السلوك والتهديدات القسرية في معظم الحالات، فإن أفعالها قد لا تكون عنيفة حتى وفق المصطلحات البشرية؛ إذ تقتل الحيوانات المفترسة لأجل البقاء ولذلك تختلف أفعال القتل والسيطرة الجسدية الخاصة بها اختلافاً كبيراً عنَّا نحن؛ لأننا أنواعٌ تستخدم العنف لأسباب استراتيجية ورمزية وأداتية وأيديولوجية واقتصادية وأسباب أخرى غيرها. فنحن لسنا مضطرين للقتل لنحيا؛ نحن نقتل لأسبابَ أخرى متنوعة.

ثانياً، الاتجاه الشائع بين علماء السوسيوبيولوجيا والعديد من العلماء الآخرين هو الاستدلالُ على البشر الأوائل باستخدام دراسات معمّقة عن القرود العليا، خاصة الشمبانزي. وعلى الرغم من صحة القول إن القردة العليا هي أقرب أقربائنا الأحياء -بناءً على أننا نتشارك أكثر من ٩٨ بالمئة من الحمض النووي مع الشمبانزي والغوريلا- فإن الأمر في حد ذاته ليس مؤشراً موثوقاً على ماهية البشر الأوائل، لسبب واحد هو أن أنماط التشابه في الحمض النووي لا ينبغي أن تكون مقياساً مطلقاً للميول السلوكية؛ إذ يتشارك البشر أكثر من ٩٠ بالمئة من الجينات مع القطط أيضاً، و٨٢ بالمئة مع الكلاب، و٨٠ بالمئة مع الأبقار، و٦٩ بالمئة مع الفئران. ويُظهر علماء الوراثة أن ٩٩ بالمئة من جينات الفئران لها نظائرها في البشر؛ بل وحتى الطماطم والإنسان يشتركان في أكثر من ٦٠ بالمئة من الجينات. الأهم من ذلك هو أن الاختلاف على مستوى الجينوم من إنسان إلى آخر يمكن أن يصل إلى ٠,٥ (أي إن ثمة تشابهاً يصل لنسبة ٩٩,٥ بالمئة). وإضافة إلى ذلك، لماذا نستدل على البشر الأوائل بالتحيز للأنواع «العدوانية» مثل الغوريلا والشمبانزي وليس قردة البونوبو Bonobos (الشامبازي القزم)، التي نتشارك معها هي الأخرى أكثر من ٩٨ بالمئة من الجينات، وهي تتميز عامةً بأنها لا تخضع للهرمية، سلالتها نقية، ومسالمة، وتميل إلى استخدام الجنس بدلاً من العنف لتسوية النزاعات داخل المجموعة؟ (Goldstein, 2001: 184-194). تؤثر الجينات الوراثية في سلوكنا من دون شك، لكنَّ أيَّ فرد منا لا يخضع لضبطٍ بيولوجي بحيث يتبع فعلاً محدداً مسبقاً وثابتاً. وهكذا، فإن استقراء الاستنتاجات الخاصةَ بالسلوك البشري بالاستناد إلى أيٍّ من الأنواع الحيوانية، أو نوع وحيد مثل الشمبانزي القزم أو الغوريلا، يمكن أنْ يقود إلى تحليلات معيبة. إضافة إلى ذلك، انتهت الدراسات الحديثة عن سلوك الحيوان إلى التشكيك في الافتراضات المتشاركة عن المخالطة الاجتماعية لديه؛ إذ يعترف الباحثون اليوم أننا نعرف القليل عن المجتمع الحيواني بعكس ما اعتُقد سابقاً (De Waal, 2013; Weiss and Buchanan, 2009). وفي بعض النواحي المهمة، يكون التشابه بين الحيوانات والبشر عكس المماثلات التي تقيمها السوسيوبيولوجيا تقريباً: فبدلاً من التشارك بينهما في «الدوافع الحيوانية»، يبدو أن الحياة الاجتماعية لدى الحيوانات معقدة جداً؛ وهي على هذا النحو تشبه تعقيدات المخالطة الاجتماعية بين البشر. أعني أنه وبدلاً من السعي لإثبات أن البشر هم حيوانات في نهاية المطاف، قد يكون

مثمراً أن نستكشف كيف تبدو الحياة الاجتماعية عند الحيوان أقرب في واقع الأمر إلى الحياة الاجتماعية للإنسان.

تشير الكثير من أبحاث العلوم الاجتماعية المعاصرة إلى أن أفعال العنف في معظمها ليس لها أسسٌ بيولوجيةٌ قويةٌ على الرغم من كل هذه الآراء الشائعة عن العنف المستمر لليوم وسط البشر والحيوانات. إضافة إلى ذلك، فإن البشر، بوصفهم أفراداً وأعضاء في أنواع محددة، ليسوا عنيفين بطبيعتهم مثلما يحاجّ كولينز ببراعة (Collins, 2008a). فإتيان الفعل العنيف يعدُّ أمراً صعباً ومتطلّباً من الناحية العاطفية، وعادة ما يتولَّد عن مثل هذه الأفعال التوترُ والخوفُ والشعورُ بعدم الأمان. وأيضاً، لدى معظم الثدييات الكبيرة، من الناحية البيولوجية، استعداداتٌ أفضل للعنف مقارنةً بالبشر. فبخلاف العديد من الحيوانات الضخمة الأخرى، لا يملك الإنسان العاقل هِبات بيولوجية جيدة للإتيان بالفعل العدواني؛ إذ ليس عند البشر ما يؤهلهم بالطبيعة للقيام بأعمال عنيفة، بخلاف الثدييات والزواحف والطيور التي إما لديها أسنان حادة وقوية قادرة على حمل فريسة وقتلها (كالأسود، والنمور، والذئاب وغيرها)، أو مخالبُ حادة (كالدببة، وطائر الشبنم، والكلاب، إلخ)، أو قرون قوية حادة ومدببة (كوحيد القرن، والفأر، والبيزون، إلخ)، أو فكوك قوية وصلبة قادرة على إحداث عضات قاتلة (كالقرش، والتمساح، والضبع، إلخ)، أو تمتلك سماً مميتاً (كتنين كومودو، واللوريس البطيء، والثعابين، والسمكة الحجرية، وقندس البحر، وغيرها). إضافة إلى ذلك، يفتقر جنسنا البشري أيضاً إلى حاسة شم قوية، وبصر استثنائيِّ الحدة، وقدرة على الطيران أو الجري بسرعةِ الحيوانات المفترسة. لذلك لا بد من القول إن البشر الأوائل لم يكونوا مجهزين للكرّ بسبب هذه القدرات البيولوجية المتدنية، وغير مؤهلين للفرّ أيضاً في مواجهة الحيوانات المفترسة. وعلى عكس الأنواع الأخرى من الحيوانات، كان الطفل البالغ من العمر خمس سنوات تقريباً، أعزل تماماً خارج مجموعة البشر التي ينتمي إليها؛ فقد كان البشر الأوائل ممن سكنوا السافانا الإفريقية تحت رحمة العديد من الحيوانات الخطرة، وكانوا على وشك الانقراض غالب الوقت[٣]. ويوضح تيرنر (Turner, 2007) كيف أن انعدام الأمن الوجودي المستمر

---

(٣) على عكس الإنسان العاقل، انقرضت معظم الأنواع الأخرى من القردة منتصبة القامة قبل وقت طويل من تَسَوُّد البشر للكوكب.

عزز تطور القدرات الإدراكية والعاطفية لدى الإنسان العاقل. وإنّ سببَ الصعود غير المسبوق للبشر حديثاً لَيكمن في ضعفنا البيولوجي لا في مواطن قوتنا. من المقبول عقلاً أن جنسنا لو امتلك يوماً، أيّاً من السمات البيولوجية الهجومية أو الدفاعية التي تمتلكها الحيوانات الأخرى لما كنا لنتطور أبداً إلى المستوى الذي بلغناه في الوقت الحالي؛ حيث لا يعتمد البشر على «دوافعهم العدوانية»، بل على منظماتهم الاجتماعية وأيديولوجياتهم المعقدة التي تهدف إلى الهيمنة على بقية العالم الحيواني وتبرير مثل هذه الهيمنة. أعني إنما جُبلت العديد من أنواع الحيوانات، من الناحية التطورية، على امتلاك واستخدام ما يسميه البشر صفاتٍ عدوانيةً وعنيفةً، في حين لا يملك البشر مثل هذه الإمكانات البيولوجية. بيد أن افتقار البشر إلى هذه السمات البيولوجية لم يحُل دون إحداث المزيد من الدمار والموت بصورة فاقت غيرهم من الكائنات. ومن هنا يصير السؤال الرئيس هو: إذا كانت صلة البشر بالعنف لا تتعلق بحتمية بيولوجية، وأنهم لا يميلون إلى السلوك العنيف بصفتهم أفراداً، فلماذا وكيف صار هذا النوع مسؤولاً عن القتل الجماعي وتدمير الأنواع الأخرى من الكائنات على هذا الكوكب (بما في ذلك أقرانه من النوع نفسه)؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد من النظر في أصول العنف البشري، وخاصة في التطور الذي عرفه الفعل العنيف المنظم وسط البشر الأوائل.

ما عمرُ العنف البشري؟

بسبب الندرة في الأدلة المادية على سلوك البشر الأوائل، اعتمد العلماء بصورة عامة على ثلاثة مصادر للبيانات بهدف تقديم تعميمات عن أصول العنف البشري. يتمثل الخيار الأول، وقد ناقشناه آنفاً، في رسم مماثلات ما بين البشر الأوائل والقردة العليا. وأسفرت هذه الاستراتيجية عن نتائجَ مثيرة للاهتمام ومهمة عن بعض الصفات البيولوجية المتشابهة والتركيب الجيني المشترك بين القرود والبشر، لكنها بدت تقنية بسيطة جداً وغير موثوقة لتحديد أنماط السلوك البشري المبكر. إذ قد يتشارك البشر قدراً كبيراً من التشابه مع القردة الكبيرة الأخرى؛ لكنَّ أنواعاً مختلفةً من القردة طورت ممارسات اجتماعية مختلفة، ومنها مقاربات متنوعة جداً تجاه العنف، ما يعني أنَّ مثل هذه الاكتشافات لا يمكن أن تخبرنا بالكثير عن أصول العنف البشري.

يُعدُّ الخيار الثاني أكثر شيوعاً من سابقه، ويقضي بفحص القطع الأثرية المادية المتاحة من الماضي؛ كالسجلات الوثائقية والأدلة الأركيولوجية والحفرية. تعتمد الكثير من عمليات إعادة البناء التاريخية للماضي على البيانات المستقاة عن المواد المكتوبة (كالشهادات الموثقة، وسجلات المحاكم، والسجلات الطبية، وغيرها)، لكنها أدلة تنطوي على إشكالية لعدة أسباب منها أنه لا يمكن الركون إلى ما تقوله السجلات المكتوبة من دون تمحيص لأنها قد تعكس التحيزات أو التفسيرات الخاطئة المتعمَّدة لمن يجمعونها. والأهم من ذلك هو أنه لا وجود لمثل هذه الأرشيفات المكتوبة عن الماضي البشري في معظمه؛ إذ يؤكد جون كارمان (Carman, 1997: 2) أنه «لا روايات للناجين، ولا تقارير رسمية، ولا أرشيف شفهي، ولا نصوص مكتوبة».

وأكثر ما قد توفره الحفريات الأركيولوجية هو القطعُ الأثريةُ المادية، لكن البقايا البشرية ليست غنية عن الشرح؛ بل تحتاج لأنْ يفسرها العلماء، وما مِن تفسير محصَّن من التحيزات. يضاف إلى ذلك أنه يندر أنْ تكون الأدلة المهمة في الأركيولوجيا وعلم الحفريات غيرَ قابلةٍ للطعن؛ إذ يصعب في كثير من الحالات التفريق بين الإصابات التي يسببها الإنسان وتلك الناتجة عن الأمراض أو التغيرات في الشروط الحفرية Taphonomic (مثل تحلل العظام والأنسجة وغير ذلك). يجادل ريتشارد ليكي (Leakey, 1981)، على سبيل المثال، أن الآراء الشائعة التي يتشاركها بعض الأكاديميين مثل روبرت أندراي (Ardrey, 1976) وسيريل كورفيل (Courville, 1967)، والتي تعزو اختفاء إنسان نياندرتال Neanderthals[*] من أوروبا إلى ممارسات الإبادة الجماعية التي طاولت البشر الأوائل، مثلما يتضح من كسور الجمجمة، تنطوي على إشكالية عميقة؛ ذلك أنّ مثل هذه التغيرات في الجمجمة يمكنها أن تنتج أيضاً من نبش الحيوانات للجثث، وتلف التربة، وعن المياه وأشكال أخرى من التفاعل البيئي مع العظام المتحجِّرة.

لا يوجد دليل يتميز بأنه قاطع وغير قابل للدحض يمكن الدفع به لإثبات حصول الفعل العنيف؛ بل حتى القضايا المعاصرة الخاصة بالسلوك العنيف تواجه صعوبة كبيرة في تخطِّي العتبات المتدنية نسبياً التي حددتها الأنظمة القانونية في

(*) الاسم الذي يُطلق على الإنسان البدائي الذي استوطن أوراسيا ومن ثمّ أوروبا قبل أربعمئة ألف سنة. (المترجم)

الدول القومية الحديثة؛ لأن القضاة والمحلَّفين يطالبون دوماً بدليل مقنع لا يمكن دحضه. ويعدُّ الزمن مهماً عند محاولة القبض على مثل هذه الأدلة؛ إذ إنَّ معظم الإصابات والارتجاجات والكسور والكدمات والتورُّمات والعلامات المخلَّفة على الجسد والأورام الدموية والحروق والرضوض تلتئم جميعها وتُشفى. لذلك يكاد يكون من المستحيل العثور على دليل موثوق به على السلوك العنيف إذا لم يجرِ التحرك في الوقت المناسب لدراستها. إضافة إلى ذلك، لا تترك العديد من أعمال العنف أضراراً جسدية دائمة، كما وليست كل الإصابات الجسدية ناجمة عن عنف. على سبيل المثال، يوضح التحليل الشامل لإصابات الجمجمة البشرية في عصور ما قبل التاريخ الذي أنجزته وايكلي (Wakely, 1997) أن هذا الضرر الجسدي نتج، في كثير من الحالات، عن مجموعة متنوعة من السياقات غير القتالية؛ ومنها الإصابات العرَضية، والأذى الذاتي المصاحب لطقوس الحداد، والأضرار التي تسببها الحيوانات، والفتح المتعمَّد للجمجمة وكشف الدماغ بهدف مداواة شخص مريض (ويُسمى الـ Trephination؛ ويعني إحداث ثقب داخل الجمجمة). وتؤكد وايكلي أنّ البشر الأوائل الذين عاشوا في الكهوف والغابات كانوا في كثير من الأحيان عرضة للإصابات العرَضية في الرأس، وأن طقوس الرأس المتعمّدة، مثل إحداث ثقب في الجمجمة، كانت ممارسات شائعة في العصر الحجري الحديث والعصر البرونزي والعصر الحديدي، في أوروبا وفي إفريقيا وجزر المحيط الهادئ والأنديز في أمريكا (Wakely, 1997: 37-40). وينجلي هنا كيف أنه لا يمكن استخدام الأدلة الأركيولوجية للتحقق من أشكال العنف غير الجسدية؛ مثل الإيذاء النفسي أو الأذى العاطفي أو التغيير السلوكي القسري.

الطريقة الثالثة وربما الأكثر شيوعاً لجمع البيانات هي دراسات الحالة الإثنوغرافية والأنثروبولوجية للصيادين جامعي الثمار المعاصرين. على الرغم من وجود إدراك عام أن مجموعات الصيد والقبائل المتبقية قد «لوثّها» العالم الحديث، يعتقد العديد من العلماء أن حياتهم الاجتماعية تشبه في بعض النواحي الحاسمة الحياة والممارسات اليومية لأسلافنا من العصر الحجري الحديث. وهكذا فإن كل ما نعرفه تقريباً عن عالم ما قبل التاريخ الاجتماعي، حيث عاشت مجموعات البحث عن الغذاء، يدين بالفضل للدراسات الأنثروبولوجية والإثنوغرافية الخاصة بالصيادين جامعي الثمار المعاصرين، التي أُنجزت في القرون التاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين. ثمة بالتأكيد بعض المزايا الرئيسة لهذا النوع من

جمع البيانات: فقضاء شهور أو في بعض الحالات سنوات من الانغماس في الحياة اليومية لمثل هذه المجتمعات المنعزلة، يمكن أن يكون مفيداً في توليد المعرفة الضرورية بشأن البنية الاجتماعية والممارسات الاجتماعية للصيادين جامعي الثمار. إذ تشترك معظم مجموعات البحث عن الغذاء في بعض السمات البنيوية المشتركة؛ كالعلاقات الاجتماعية غير الهرمية، وروابط اجتماعية سائلة، متحركة ومرنة جداً، ونمط حياة يقوم على الترحال، وبنية قوية قائمةٍ على المساواة (Malešević, 2013: 21-27; Fry, 2007; Service, 1978). بيد أنَّ العديد من هذه العصب والقبائل طورت ترتيباتٍ اجتماعية مختلفة جداً كونها تأثَّرت إلى حدٍّ ما بجيرانها الحديثين أو السائرين في طريق التحديث؛ ومن ذلك مواقفُها تجاه العنف وممارساته. ولذلك يمكننا أنْ نصادف بعض مجموعات الصيد والجمع التي تتجنّب أي تعبير عن السلوك العنيف، فلا تتورط أبداً في صراعات عنيفة بين المجموعات أو داخلها (مثل سماي Semai، مبوتي Mbuti، سيريونو Siriono، پاليان Paliyan)، وتلك التي وُصفت بأنها شديدة العنف والاحتراب (أنقو Angu، يانو-مامو Yano-mamo). إنما تكمن المشكلة في معرفة مدى كون هذا السلوك الاجتماعي نتاجاً للتواصل مع العالم الحديث[٤]، ومدى تشابهه مع السمات «الأصلية» للحياة الاجتماعية البشرية المبكرة. ويصر بعض العلماء على أن هذا التأثير الحديث عميقٌ جداً لدرجة أن استخدامَ الصيادين جامعي الثمار، في الوقت الحاضر، بوصفهم نماذجَ تسمح بإطلاق تعميمات بشأن أسلافنا القدامى، هو أمر لا طائل منه، هذا إن لم يسفر عن نتائج عكسية. ذلك أن الصيادين المعاصرين ليسوا بقايا أركيولوجية للمجتمعات السابقة؛ بل مجموعات اجتماعية مختلفة جداً، ولأنه لا وجود لمجتمع لم يتغير عبر الزمن (Scott, 2012).

لننظرْ إذاً في ما تراكم لدينا من معرفة عن العنف بين البشر الأوائل ونحن نضع في اعتبارنا كل هذه المحاذير المنهجية. وبالنظر لندرة البيانات الموثوقة مثلما أسلفنا، فلا عجب أن تميل الآراء العلمية إلى الاستقطاب؛ إذ يصرّ بعض المحللين على أن البيانات المتاحة تشير إلى أنَّ الإنسان العاقل كان مخلوقاً

(٤) يجب أن يُفهم التواصل بعبارات أوسع؛ إذ تأثرت جميع هذه المجموعات تقريباً، بما فيها تلك التي تعيش في الأدغال النائية في الأمازون أو بابوا غينيا الجديدة، بالتغير في الظروف البيئية وغيرها من الظروف الأخرى، الناجم عن أنماط الحياة الحديثة.

عنيفاً منذ البداية، في حين يشكك آخرون في مثل هذه الاكتشافات ويؤكدون الطابعَ المسالمَ نسبياً لأسلافنا في عصور ما قبل التاريخ. يجادل لاورونس كيلي (Keeley, 1996: 37)، على سبيل المثال، أن عصور ما قبل التاريخ البشرية مليئة بالعنف فيقول: «كلما قفز بشرٌ عصر التاريخ إلى المشهد، صار الدليل الدامغ على شيوع العنف المميت أكبر.... ففي وسط أوروبا وغربها يمتد أثر العديدِ من المدافن النادرة للبشر الأوائل في التاريخ إلى ما بين ٣٤٠٠٠ إلى ٢٤٠٠٠ سنة مضت؛ وهي بذلك تدفع بالدليل القاطع على حدوث موت عنيف بينهم». على النقيض من ذلك، يصر ليسلي سپونسال (Sponsel, 2015: 1) على أن «الأدلة العلمية المتراكمة تكشف بما لا يدع مجالاً للشك عن وجود المجتمعات المسالمة وغير العنيفة؛ ليس هذا فقط، بل وأنّ هذه المجموعات المسالمة شكلت القاعدةَ على طول عصور ما قبل التاريخ والتاريخ البشري».

من الواضح أن الاعتماد على الأدلة الوثائقية للتأكد من حجم العنف في عصور ما قبل التاريخ والتاريخ المبكر لا طائل منه؛ إذ لم يخلِّف جامعو الغذاء الأميون وراءهم أرشيفاً مكتوباً، ولذلك فالكثير من الأرشيف الوثائقي المتاح عن التاريخ المبكر الذي يصور ماضيهم ليس موثوقاً. ويعتمد بعض العلماء على اللوحات المرسومة في الكهوف لإثبات أن العنف كان سائداً في العصر الحجري القديم الأعلى إن لم يكن قبل ذلك؛ إذ تُظهر اللوحات المرسومة في كهف جبال أكاكوس(*)، على سبيل المثال، رسومات عن عنفٍ بين الجماعات(٥). لكن المثير للاهتمام حقاً في لوحات الكهوف التي تعود للعصر الحجري القديم والعصر الحجري، هو الغيابُ الواضحُ للرسومات العنيفة، وحين تظهر مثلُها فهي صورٌ للحيوانات لا البشر (مثل كهف ألتميرا في إسبانيا، وكهفَي لاسكو وشوفيه في فرنسا). يصل عمر لوحات الكهوف المحفوظة هذه إلى أربعين ألف سنة، لكننا لا نعثر على صور العنف بين البشر في فن العصر الحجري القديم إلا في الأعوام الاثني عشر ألفاً الأخيرة فقط. ويشير راسل غوثري (Guthrie, 2005) إلى أنَّ «فن

(*) أو جبال تدرارت أكاكوس؛ وهي مواقع أثرية تقع في جنوب غرب ليبيا وتشتهر بكهوفها ومنحوتاتها ورسومها ونقوشها القديمة. صنفتْها اليونسكو ضمن التراث العالمي. (المترجم)

(٥) ومع ذلك، يبلغ عمر اللوحة المرسومة في هذا الكهف اثني عشر ألف عام فقط، ولذا فلا يمكن عدُّها دليلاً على وجود العنف قبل هذه الفترة.

العصر الحجري القديم لا يحتوي على أيِّ رسومات عن الصراع بين المجموعات، ولا تُبدي الهياكل العظمية في أواخر هذا العصر أيَّ دليل على العنف المميت».

ومع اختراع الكتابة في سومر في بلاد الرافدين، عام ٣٢٠٠ قبل الميلاد تقريباً، وفي أمريكا الوسطى عام ٦٠٠ قبل الميلاد، صار لدى المؤرخين أرشيفٌ وثائقيٌّ يؤرخ أحداث ما قبل التاريخ. بالنتيجة، اعتمد بعض العلماء المختصين في دراسات العنف، مثل پينكر (Pinker, 2011) ووايت (White, 2012)، على الوثائق المبكرة المتاحة للقول إن عصور ما قبل التاريخ والتاريخ المبكر تميزت بالعنف المفرط. يستدعي پينكر على سبيل المثال مقاطعَ مختلفة من ملحمة هوميروس والإلياذة ومن التوراة والعهد الجديد ليثبت أن التعذيب والمجازر والحرب سادت العالم القديم. وأما المثال النموذجي لمنطق پينكر (Pinker, 2011: 6)، وفيه يعتمد على الكمّ البسيط؛ فهو القصة التوراتية عن قابيل وهابيل حيث يقول: «... كلَّم قابيل أخاه هابيل: وحدث أنْ كانا في الحقل فقام قابيل على أخيه هابيل فقتله. ما يعني أنّ معدل القتل في العالم الذي بلغ عدد سكانه أربعة [أي آدم وحواء وابنيهما]، وصل إلى ٢٥ بالمئة؛ وهو أعلى بنحو ألف مرة من المعدلات المماثلة في الدول الغربية اليوم». بالمثل، تُفسَّر الاقتباسات من الإلياذة؛ كقول أغاممنون إن جميع أحصنة طروادة «يجب أن تُمحى من الوجود»، أو وصف أخيل لحياته بأنها مليئة بـ«ليالٍ مؤرقة وأيام المعارك الدامية» على أنها دليل على أنّ عقلية الإغريق والإسرائيليين والشعوب الأخرى كانت تقوم على الإبادة الجماعية. وفيما يدرك پينكر أن الجزء الأكبر من الأحداث المصوّرة في مثل هذه الكتب خيالية إلى حدٍّ بعيد، إلا أنه يزعم «أنها توفر نافذة على حياة حضارات الشرق الأدنى وقيمها في النصف الأول من الألفية قبل الميلاد. وسواء أشارَكَ بنو إسرائيل بالفعل في الإبادة الجماعية أم لم يفعلوا، فمن المقطوع به أنهم استحسنوها» (Pinker, 2011: 11).

على الرغم من ذلك كله، ثمة شبه إجماع بين المؤرخين على أن مثل هذه الوثائق الأدبية والدينية، والأرشيفات المبكرة العائدة للمحاكم والكنيسة، تبالغ في أعداد الجرحى والقتلى في فترات زمنية مختلفة. على سبيل المثال، عُدَّ كتاب **حرب اليهود** War of the Jews لصاحبه «فلاڤيوس يوسيفيوس»(*) Flavius Josephus

(*) مؤرخ روماني يهودي عاش في القرن الأول الميلادي. يوصف بأنه أهم نص كُتب عن التاريخ الغربي؛ لا سيما التمرد اليهودي على الإمبراطورية الرومانية وظهور المسيحية. (المترجم)

(٧٥م)، بوصفه دليلاً وثائقياً وتاريخياً موثوقاً عن حجم الحرب في الشرق الأوسط القديم. في هذا الكتاب، يدَّعي يوسيفيوس أن حصار أورشليم تسبّب في أكثر من مليون ومئة ألف وفاة، بيد أن الأدلة الأركيولوجية الحديثة تشير إلى أن هذا الرقم مبالَغ فيه لأن «التقدير الحذر يشير إلى أن عدد سكان أورشليم في ذلك الوقت قد لا يكون بلغ [أكثر من] ستين ألفاً إلى سبعين ألف نسمة» (Sand, 2008: 13). وبالمثل، وصفت عدة مصادر قديمة معركة مجيدو Megiddo(*) (١٤٥٧ قبل الميلاد) بين «المصريين» و«الكنعانيين»، على أنها ضمّت ملايين المحاربين وأسفرت عن مئات الآلاف من القتلى، لكن الحفريات الأركيولوجية تُظهر أن ثلاثة وثمانين جندياً فقط قُتلوا في هذه المعركة (Eckhardt, 1992: 30). إضافة إلى ذلك، تستخدم العديد من الوثائق القديمة لغةً مجازيةً هدفها التشديد على أهمية حدثٍ ما أو تقديم خطابٍ تعليميٍّ معين؛ كأنْ تبثَّ الرعب في قلوب الجمهور المستهدف، أو تثير الشعور بالرهبة، أو تُضفي الطابع الدرامي على الماضي دعماً لسياسات معينة، إلخ. وينجلي ها هنا كيف أنه لا ينبغي أن تُؤخذ مثل هذه المستندات على عواهنها، تماماً مثلما لا ينبغي أن نحكم على سلوك البشر المعاصرين من خلال ألعاب الفيديو والكتب ومواقع الإنترنت العنيفة ذات الشعبية. فما الذي ستخبر به لعبةُ «غراند ثفت أوتو ٣» Grand Theft Auto III عالمَ الأنثروبولوجيا الذي يعيش في القرن الثامن والعشرين عن الحياة اليومية في الولايات المتحدة أوائل القرن الحادي والعشرين؟ ربما بالقدر الذي يمكن أن تخبرنا به الإلياذة عن الحياة اليومية في اليونان قبل هوميروس!

وحتى مع القول بموثوقية الأرشيف الأركيولوجي، تحول ندرتُه وحجمُ التسوس الكبير الذي طاول العظام دون بلوغ الباحثين لاستنتاجات غير قابلة للطعن. ويتضمن المعيار العام للتدليل على وقوع الفعل العنيف أنْ تجتمع أداة استقرّت داخل العظم البشري يقابلها تلفٌ في الهيكل العظمي أو آفات عظمية مميتة. وهو الذي يُؤخذ به عادةً بوصفه المؤشر الموثوق على العنف بين البشر. في هذا السياق، يعود أقرب دليلٍ ممكنٍ على عنف أسلاف البشر، في صورة تلف الهيكل العظمي، إلى كهف «سيما دي لوس هويسوس» Sima de los Huesos في أتابويركا Atapuerca في إسبانيا، ويعود تاريخه إلى ما بين ستمئة ألف إلى ثلاثمئة

(*) مدينة قديمة تقع شمالي فلسطين في منطقة مرج ابن عامر. صنفتها اليونسكو ضمن التراث العالمي بسبب مواقعها الأثرية. (المترجم)

ألف سنة مضت. واحتوى هذا الموقع على ثمانية وعشرين هيكلاً عظمياً لإنسان هايدلبرغ ينسيس Heidelbergensis(*)، والعديد من الجماجم المكسورة وإشاراتٍ على احتمالات أكل لحوم البشر. ومع ذلك، ليس واضحاً إنْ كانت إصابات الهيكل العظمي نجمت عن تفاعلٍ عنيفٍ بين أسلاف البشر، وربما ارتبط أكل لحوم البشر بالجوع وأن الأمر كان يتعلق بجثث ميتة مسبقاً على الأرجح (Wakely, 1997; Ferguson, 2013). أما معظم الاكتشافات المبكرة الأخرى مثل نهر كاسيس Kasies River (جنوب إفريقيا) منذ تسعين ألف عام، وبريدموستي Predmosti (جمهورية التشيك) منذ خمسين ألف عام، والحفريات التي تعود لأواخر العصر الحجري القديم في إيطاليا (كهف سان تيودورو San Teodoro Cave، وكهف دي فانتشيللي Grotta dei Fanciulli، وكهف بالزي روسي Balzi-Rossi)، فتضم ضحايا فرادى من البشر؛ وهما امرأة ربما أُصيبت بما يمكن أن يكون سهماً، وطفلٌ أصيب بصخرة في عموده الفقري.

وعُثر على دلائل أفضل في جبل الصحابة، أو المقبرة رقم ١١٧ (في مصر الحالية)، حيث اكتشف علماء الآثار مقبرة تعود لأواخر العصر الحجري القديم (بعمر بلغ ١٣,١٤٠ إلى ١٤,٣٤٠ عاماً تقريباً) تحتوي على تسعة وخمسين مدفناً، فيها أربعة وعشرون من الهياكل العظمية التي احتوت على صخور مدببة استقرت في العظام أو داخل القبر. كان الرأي العام هو أن ما يربو على ٤٠ بالمئة من الأفراد الذين عُثر عليهم في مواقع الدفن هذه تعرّضوا لموت عنيف. لكن بعض علماء الآثار وعلماء الحفريات شكّكوا في مثل هذا التفسير. فيؤكد كل من روبرت جورمان (Jurmain, 2001) وفراد وندورف (Wendorf, 1968) أن بعض القطع الحجرية التي وُصفت أنها «رؤوس سهام» هي في الواقع رقائق رفيعة، وقطع خشبية، وأنقاض، وأدوات للكشط، عُثر على بعضها داخل الجماجم لكن من دون جروحٍ داخلية. وبحسب جيرمان (Jurmain, 2001: 20)، يشير كل ذلك إلى أن نسبة الوَفيات العنيفة في جبل الصحابة هي أقل من ١٠ بالمئة (أي أربعة من أصل واحد وأربعين هيكلاً عظمياً كاملاً). ويرى معظم العلماء أن حجم الوفيات العنيفة في هذا الموقع الأثري غير اعتيادي إلى حدٍّ ما بالنظر لزمانها؛

(*) يُعتقد أنه سلف أو الأصل المباشر لإنسان نياندرتال الذي استوطن أوروبا. وسُمي باسم جامعة هايدلبرغ الألمانية حين اكتُشفت بقايا حفرياته في العقد الأول من القرن العشرين. (المترجم)

حيث لم يُعثر في المواقع المماثلة العائدة للعصر الحجري القديم، والتي تحتوي على أدلة عن أعمال عنف بين البشر، على أكثر من ضحيتَين أو ثلاث. ويجادل بعض علماء الآثار أن هذه الوفيات ارتبطت بشُحٍّ في الموارد والضغط البيئي واسع النطاق، ومن ثمّ فقد تكون استثناءً أكثر من كونها قاعدة عن وجود العنف المنظم في أواخر العصر الحجري القديم (Ferguson, 2013: 117; Wendorf, 1968). وفي هذا يقول بريان فيرغسون (Ferguson, 2013: 117): «إذا كان التاريخ السابق [أي ١٢٠٠٠ - ١٠٠٠٠ قبل الميلاد] صحيحاً، فذلك يضع مقبرة جبل الصحابة ضمن أزمة إيكولوجية كبرى؛ حيث حفر النيل مضيقاً أجهز على المساحة السابقة التي كانت تحوي موارد واسعة ومنها موارد المستنقعات. ثم تخلّى البشر عن المنطقة بالكامل في وقت لاحق».

أما أقدم دليل أوروبي على صراع عنيف يُعتدّ به فيقع في منطقة شلالات «دنيپر» Dneiper في أوكرانيا (موقعان في ڤولوشكو Voloshkoe وڤاسيليڤكا Vasilyevka) التي يمتدّ تاريخها إلى ما بين عشرة آلاف وتسعة آلاف عام قبل الميلاد. تحتوي المواقع والمقابر العديدة في هذه المنطقة على رفات بشرية يُظهر بعضها علامات واضحة على حدوث صدمة: «في ڤولوشكو، عُثر في خمس حالات من أصل تسع عشرة على توليفة مزدوجة من أدوات ملحقة أو مغروزة، وزوائد ضائعة (٢٦,٣ بالمئة)»، في حين بلغ عددها واحداً (أو اثنتن) من أصل تسع عشرة في موقعَي ڤاسيليڤكا I. أما ڤاسيليڤكا III فيحتوي خمسٌ من أصل أربعة وأربعين هيكلاً عظمياً على أدوات مغروزة (موقعان يمثلان مجتمعَين ما معدله ١١,١ بالمئة من الوفيات العنيفة) (Ferguson, 2013: 118; Lillie, 2004: 87-91). وهذه المواقع التي تعود للعصر الحجري الوسيط لا تمثل عصرها على الرغم من أنها تُظهر نسبة عالية جداً من العنف، بل هي، ومثلما يؤكد فيرغسون (Ferguson, 2013: 118)، «استثناءٌ بارزٌ بالنسبة إلى الأرشيف العام».

ومن المواقع المهمة الأخرى كهف أوفنات Ofnet في بافاريا (منذ ٨٥٠٠ عام)، والذي احتوى على جماجم وفقرات تالفة لثمانية وثلاثين شخصاً. غالبية الأفراد في الموقعَين الحفريَين الذين عُثر عليهم كانوا من الأطفال والنساء، مما يشير إلى أنه قد يكون هجوماً تعرّضت له المجموعة في غياب الذكور البالغين. ثمّ أظهر التحليل اللاحق أن نصف الأفراد أُصيبوا قبل الموت بأسلحة غير حادة

وأن الجماجم دُفنت بطريقة احتفالية. وحتى لو جزمنا عقلاً أن هذه المواقع دليل على حدوث عنف، إلا أن أيّاً منها لم يُثبت قطعاً أنه كان عنفاً منظماً وممنهجاً. اللافت في مجال الأدلة الأركيولوجية هو أن ثمة القليل جداً من الأدلة الموثوقة على أن البشر شاركوا في عنف بين الجماعات قبل اثني عشر ألف عام، بل إنه لا وجود للكثير من الأدلة الإمبريقية على انتشار العنف بين الأشخاص أيضاً.

توفر الدراسات الأنثروبولوجية معلومات أكثر عن البنية والتنظيم اللذَين عرفهما الباحثون عن الغذاء. بيد أنَّ قدراً ضئيلاً من الإجماع يسود بين علماء الأنثروبولوجيا بشأن مسألة أصول العنف. بحسب ما يقوله بعض العلماء، يعيش معظم الصيادين جامعي الثمار في عالم ينتشر فيه العنف في كل مكان. على سبيل المثال، يجادل صموئيل بوولز (Bowles, 2009) وستيڤن لوبلون (Le Blanc, 2007) وكيلي (Keeley, 1996) وغيرهم أن مجموعات الصيد وجمع الثمار تتورط في أفعال عنف تفوق في المتوسط ما يحصل في المجتمعات التي تفوقها تعقيداً، ونتيجة لذلك تكون معدلات الوفيات بينها عالية جداً. يقدر البعض أن ما يصل إلى ٣٠ بالمئة من وفيات الذكور البالغين في مجموعات البحث عن الغذاء سببُها القتل (Wine gard and Deaner, 2010: 434; Van Vugt and Park, 2008: 5). وتصر كيلي (Keeley, 1996: I) على أن النزاعات بين الصيادين جامعي الثمار هي «أشد فتكاً وتكراراً وقسوةً من الحروب الحديثة». يشترك ممثلو هذه المقاربة في الرأي القائل إن «ثلثي الصيادين جامعي الثمار المعاصرين هم في حالة حرب قبلية شبه دائمة، بدءاً من قبائل الـ كونغ في كالاهاري إلى الـ إينويت في القطب الشمالي والسكان الأصليين في أستراليا، وأن ما يقرب من ٩٠ بالمئة يدخلون في حرب مرة واحدة على الأقل في السنة» (Economist 2007). تُستخلص هذه الاستنتاجات وغيرها بالاستناد إلى الدراسات الإثنوغرافية التي أُجريت وسط العديد من مجموعات الصيد وجمع الثمار. وهاهنا تُقتبس الأمثلة النموذجية الكثيرة بالإحالة على قبائل يانومامو في غابات الأمازون المطيرة، والـ داني Dani في غرب غينيا الجديدة أو السكان الأصليين في السهول العظمى في الولايات المتحدة وكندا. وقد وُصِفت هذه التجمعات القبلية بأنها تعيش حياةً اجتماعيةً شديدة العنف. وصف نابوليون شاغنون (Chagnon, 1992; 1967) الـ يانومامو بأنهم يعيشون «في حالة حرب مزمنة»، مؤكداً أن السلوك العدواني جزء لا يتجزأ من بنية النظام الاجتماعي الذي يمنح امتيازاً للرجال الذين يشاركون في النزاعات المسلحة ضد القبائل الأخرى.

إضافة إلى ذلك، يزعم شاغنون أن عدد رجال اليانومامو ممن كانوا أشد عنفاً وشاركوا في عمليات القتل فاق عدد الأقل عنفاً منهم، كذلك قدَّر أن ما يصل إلى نصف وفيات الذكور نتجت عن مواجهات عنيفة مع القبائل المجاورة على الموارد الشحيحة، كما وثّق انتشارَ العنف المنزلي، حيث تتعرض النساء للإيذاء الجسدي عادةً. وعلى المنوال نفسه، تحدَّث كلٌّ من رونالد بيرندت (Berndt, 1962) وجارد دايموند (Diamond, 2012) عن الميل إلى العنف بين العديد من قبائل الصيد وجمع الثمار في غرب غينيا الجديدة. على سبيل المثال، يُنظر إلى ثقافة الـ داني على أنها تتشكل حول دورات الحرب؛ من تجهيز الأسلحة، وعلاج الإصابات، ومراقبة تحركات الأعداء المحتملين، وغيرها. ويقول دايموند (Diamond, 2012: 120) إن حروبهم متكررة، وتتضمن الكمائن، والمعارك المفتوحة، والمذابح العرضية «التي تقضي على جميع السكان أو تقتل جزءاً كبيراً منهم». ووفقاً لما قاله دايموند، تعمل قبائل داني والقبائل المجاورة على شيطنة أعدائها بانتظام وتدريب أولادها على النزاعات المسلحة منذ الطفولة المبكرة. كذلك وُصفت قبائل السهول العظمى عادةً بأنها شديدة العنف (Keeley, 1996; Pinker, 2011). على سبيل المثال، تشير التحليلات التي أجرتْها كيلي (Keeley,1996: 194-198) وفقاً لحسابات تناسبية، إلى أن النزاعات العنيفة بين قبائل السهول العظمى أسفرت عن خسائر بشرية فاقت الحربين العالميتَين مجتمعتَين. وهكذا، يُفهم في كل هذه التحليلات أن الصيادين جامعي الثمار لديهم ميل مفرط نحو العنف.

وفي تناقض حاد مع هذا الرأي، يؤكد علماء أنثروبولوجيا آخرون أن مجموعات البحث عن الغذاء نادراً ما انخرطت في أفعال عنف وأنها في العموم لا تشن حروباً أو غيرها من النزاعات المسلحة واسعة النطاق. لذلك يؤكد دوغلاس فراي (Fry, 2013b; 2007) وفيرغسون (Ferguson, 2013) وسبونسال (Sponsel, 2015) وغيرهم، أن الصيادين جامعي الثمار البسطاء يتجنبون المواجهات العنيفة عموماً، ولأنهم يعيشون في مجموعات صغيرة ومعزولة ومتنقلة تتعيّش على اقتيات الطعام، فليس لديهم لا وسائلُ تنظيمية بدائية ولا مصالحُ تدفعهم للمشاركة في أفعال عنف. وعادة ما تكون مجموعات البحث عن الغذاء في حركة دائمة بحثاً عن الطعام وتحاول في الوقت نفسه تجنّب الحيوانات المفترسة الكبيرة والفرار منها. إن بنى المجموعة فضفاضة ومرنة جداً، وعادة ما ينتقل الأفراد بين مجموعات مختلفة. وبهذا فهم لا يرتبطون بمنطقة محددة، وليس لديهم ارتباطات

جماعية قوية، وهم غير مجهزين للعنف بحيث لا يمتلكون أيّ نوع من الأسلحة. وقد لُحظ أن هذه المجموعات تقوم على قاعدة المساواة، بمعنى أنها تفتقر إلى بنيةٍ هرميةٍ وتنتظم حول فئات القرابة. ومع اعتبار أن البشر عاشوا في مثل هذه المجموعات لفترة تبلغ ٩٨ بالمئة من زمن وجودهم على الكوكب، يحاج علماء الأنثروبولوجيا مثل فراي (Fry, 2007) وفيرغسون (Ferguson, 2013) أن الفعل العنيف الممتد ظاهرة تطورت في وقت متأخر جداً من التطور البشري. ومثلما يحاجّ فراي (Fry, 2007)، لا يعني ذلك أننا ننكر وجود السلوك العنيف عند بعض الصيادين جامعي الثمار المعاصرين؛ لكنّ فهمَ الديناميات الحالية يقتضي أن نضع في اعتبارنا أن جميع المجتمعات الحالية قد تأثرت بمجموعة متنوعة من التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت جميع أنحاء العالم. وأعني بذلك أن الصيادين جامعي الثمار الحاليين لا يمثلون أسلافنا في عصور ما قبل التاريخ على الرغم من أنهم يماثلونهم في البنية الاجتماعية وأنظمة المعتقدات ووسائل العيش؛ إذ لا وجود لمجتمعاتٍ ثابتةٍ تاريخياً. وقد وُجد أن بعض الصيادين جامعي الثمار المعاصرين هم «بقايا» منظمات اجتماعية أكثر تعقيداً من الناحية التاريخية عادت إلى الصيد وجمع الثمار لأسباب إما بيئية أو ديموغرافية أو أسباب بنيوية أخرى. وفوق ذلك، فإن العديد من مجتمعات الصيد وجمع الثمار في القرن الأول من التاريخ تختلف أيضاً عن مجتمعات الباحثين عن الغذاء في عصور ما قبل التاريخ؛ بمعنى أنهم صيادون جامعو ثمار تتسم مجموعاتهم بالتعقد والاستقرار، على عكس الصيادين جامعي الثمار الرحّل الذين هيمنوا على ماضينا في فترة ما قبل التاريخ وجمعوا بين سمات البساطة والترحال.

وهكذا يُصنَّف الصيادون جامعو الثمار الذين يتميزون بالتعقد والاستقرار، في رأي فراي (Fry, 2007: 71)، بأنهم مجتمعات هرمية اجتماعياً يحكمها زعماء أقوياء؛ تُسمى مشيخات. تتمتع هذه المشيخات بكثافة سكانية أعلى من مجموعات البحث عن الغذاء البسيطة وعادة ما تظهر في مناطقَ جغرافية غنية بالموارد الطبيعية الوفيرة (مثل الـ نوتكا Nootka في كولومبيا البريطانية، الذين يعيشون في مناطق هجرة أسماك السلمون على ساحل الشمال الغربي الكندي). يتميز الصيادون جامعو الثمار، ممن تتسم مجموعاتهم بالتعقد، بالاستخدام المفرط للعنف على عكس نظرائهم من المجموعات البسيطة. فقد اشتهرت مشيخة نوتكا، على سبيل المثال، بأنها كانت تنصب الكمائن للقبائل المجاورة وتشن غارات ومذابح عنيفة وتأخذ

رؤوس أعدائها غنائم (Service, 1978: 238). في المقابل، تبدو المشيخات ظاهرة نادرة جداً في التاريخ، لذلك لا يمكنها أن تخبرنا الكثير عن انتشار الأفعال العنيفة بين البشر الأوائل. يحاج فيرغسون (Ferguson, 2013) وسپونسال (Sponsel, 2015) وفراي (Fry, 2007) أن جميع الأمثلة تقريباً عن الصيادين جامعي الثمار العنيفين الذين كتب عنهم بوولز وكيلي ولو بلان وغيرهم من أنصار مقاربة «الماضي العنيف»، هم في الواقع نماذج معقدة معاصرة ومستقرة عن هذه المجموعات، تتسم بأنها كانت على اتصال بالعالم الخارجي لفترات طويلة من الزمن. يرى فيرغسون (Ferguson, 1995: 6) على سبيل المثال أنه:

بعض اليانومامو قد تورّطوا بالفعل في حرب مكثفة وأنواع أخرى من الصراع الدموي، لكنه ليس عنفاً قد نعدُّه تعبيراً عن ثقافتهم الخاصة؛ بل نتج عن أوضاع تاريخية محددة: فهم لا يتورطون في الحرب لأن الثقافة الغربية غائبة؛ بل لأنها موجودةٌ وقائمةٌ في أشكال خاصة ومحددة. فكل حروب الـ يانومامو التي نعرفها تحدث داخل ما نسميه أنا ونيل وايتهيد «منطقةً قبلية»؛ وهي منطقة واسعة خارج السيطرة الإدارية للدولة، يسكنها أشخاص من غير الدول ممن لابد لهم من التفاعل مع الآثار بعيدة المدى المترتبة عن وجود الدولة.

وتوضيحاً لهذه الحجة -عن الافتقار العام للميل إلى العنف بين الباحثين عن الغذاء البسطاء- عمل قسم كبير من علماء الأنثروبولوجيا على تحليل الحياة الاجتماعية لمجموعة متنوعة من الصيادين جامعي الثمار البسطاء الذين يتجنبون النزاعات العنيفة كقاعدة عامة. وثمة ما لا يقل عن سبعين حالة معروفة لمثل هذه المجموعات، وبعضها مستقر أيضاً، ولا يمارسون العنف بينهم أو مع باقي الجماعات إلا فيما ندر. على سبيل المثال، غالباً ما يجري عدُّ الـ مبوتي في جنوب إفريقيا، والـ سيماي في ماليزيا، والـ سيرونو في بوليفيا، أو الـ پاليان في الهند، ممثلين نموذجيين عن المجموعات التي تتجنب العنف ولديها آليات اجتماعية لحل النزاعات بالوسائل السلمية (Holmberg, 1968 Service, 1978; Gardner, 2000; Fry, 2007). إذ يعتمد الـ سيماي على الخزي العام لتنظيم الخلافات داخل المجموعة، وهم مجموعةٌ شبه مستقرة وليس لديهم زعامة. فتجري تسوية معظم النزاعات في اجتماعٍ عام دوريٍّ (يُسمَّى becharaa) يمكن أن يستمر لعدة أيام حتى يحصل اتفاق. وتتضمن مثل هذه التجمُّعات مناقشةً

مستفيضةً للدوافع والأسباب والحلول الممكنة للنزاعات والخلافات، حيث يمكن لجميع أعضاء المجموعة المشاركة فيها، بمن فيهم المتنازعون. أما القرار النهائي فنتاج المداولات العامة التي يجريها رئيس (مؤقت) حيث يُعنِّف أحد المتنازعين أو كليهما ويطلب عدم تكرار أفعال مماثلة في المستقبل. وفي عالم الـ سيماي، يُنظر إلى النزاعات على أنها تهديدات تطاول المجموعة بأسرها، وهو أمر يرِد بوضوح في حكمةٍ لديهم تقول: «نخشى النزاع أكثر مما نخشى النمر»(*) (De Waal, 2005: 166). إضافة إلى ذلك، تعدُّ التنشئة الاجتماعية المبكرة للأطفال إحدى الأدوات الاجتماعية الرئيسة التي تعزز المواقف والسلوك اللاعنيف: فلا عقوبات بدنية، ولا يُجبر الأطفال على فعل شيء ضد إرادتهم، ويتعلمون منذ سن مبكرة ألا يكونوا عنيدين؛ بل «أن يفسحوا الطريق» للآخرين (أو: mengalah) حتى يحافظوا على علاقات سلمية مع الجماعة. وعلى الرغم من أن الآباء ينشئون أبناءهم على خشية الغرباء والأرواح الشريرة والطبيعة (كالبرق والعواصف الرعدية وغيرها) بغية تأديبهم، لكن ما مِن طفل يُجبر على اتباع رغبات والديه. إضافة إلى ذلك، تُعدُّ ألعاب الأطفال غير تنافسية؛ فيُركَّز فيها على التمرين والمرح والتكامل الجماعي. وحين تُمارس الرياضات المعاصرة مثل كرة الريشة أو كرة القدم، يكون ذلك بطريقة غير تنافسية (فليس ثمة نتائج ولا شباك مرمى) (Bonta, 1996). وإضافة إلى أن معدلات القتل ضئيلة، يندر الانتحار أيضاً بين الـ سيماي (Dentan, 1968; Robarchek and Robarchek, 1998).

وإذا كان علماء الأنثروبولوجيا يقرُّون أن الـ سيماي والـ سيرونو وغيرهما من الصيادين جامعي الثمار المسالمين قد تأثروا بالتواصل مع العالم الحديث تأثراً شديداً على منوال الـ يانومامو أو الـ داني، فربما يشكّل عدم اعتناقهم التلقائي للعنف مؤشراً جيداً على أن السلوك العدوانيّ ليس ضرورة تطورية مطلقة بالنسبة إلى تكاثر جنسنا البشري؛ مثلما يزعم علماء السوسيوبيولوجيا. إذ يؤكد عدد من الدراسات الحديثة أن الباحثين عن الغذاء البسطاء كانوا يخشون معظم أشكال العنف، وأنهم حين كانوا يتورطون في أفعال عنف فعادة ما يتعلق الأمر بنزاعات متفرقة، وغير منظمة، وذات سمة شخصية تحدث بين الأفراد لا بين الجماعات (Fry, 2013b; Fry and Soderberg, 2013; Ferguson, 2013; Kelly, 2000). يوضح

(*) There are more reasons to fear a dispute than a tiger (المترجم).

رايموند كيلي (Kelly, 2000: 51) على سبيل المثال، أن «ثمة ارتباطاً قوياً جداً بين نمط التنظيم غير المقسّم والتواتر الضئيل للحرب وسط مجموعات الباحثين عن الغذاء». فالقتل في هذه المجموعات ذات الحياة البسيطة لا يُفهم من منظور متمحور حول المجموعة؛ ما يعني أن العنف قد لا يكون مرشّحاً للتصعيد بأيّ حال: «... القتل هو حدث عرَضي لا تبعات له. فمعايشةُ الموت العنيف لفردٍ ما تعدُّ خسارة علائقية؛ كفقدان الأب أو الأم أو الأخت أو الأخ أو ابن العم وغيرهم، لا انتقاصاً من القرابة بوصفها مجموعةً تخضع لمفهوم معين أو مفهوماً يحيل على مجموعة مجردة» (Kelly, 2000: 56-57). بالمثل، حلل فراي وسودربيرغ (Fry and Soderberg, 2013) أنماط العدوان المميت باستخدام عينةٍ معياريةٍ عابرةٍ للثقافات اشتملت على واحد وعشرين باحثاً متنقلاً عن الغذاء، وكشفا أن الغالبية العظمى من الأحداث المميتة في مثل هذه المجتمعات تنبع من نزاعات شخصية لا من صراعات داخل المجموعات أو فيما بينها؛ إذ «أكثر من نصف حوادث العدوان المميت ارتكبها أفراد منفردون، ونجم ثلثاها تقريباً عن حوادث، أو نزاعاتٍ عائلية، أو عمليات إعدامٍ داخل المجموعة، أو دوافع شخصية مثل التنافس على امرأة معينة» (Fry and Soderberg, 2013: 270). لذلك، إذا ما جرى التمييز بين الباحثين عن الغذاء الذين يعيشون حياة الترحال والبساطة، والصيادين جامعي الثمار حيث التعقد والاستقرار، فسيتضح أن الدلائل الأنثروبولوجية والأركيولوجية المتاحة، وعلى الرغم من ندرتها، تدعم الحجةَ القائلةَ إن البشر الأوائل كانوا في عمومهم أكثر حذراً حيال ارتكاب العنف.

هل بعض الجماعات البشرية أشد عنفاً من غيرها؟

تقدم البحوث الأنثروبولوجية والأركيولوجية أدلةً على وجود اختلافاتٍ مناطقيةٍ واضحةٍ في نطاق الفعل العنيف وتوقيته وأشكاله. وإذا كنا نلحظ توحُّداً جغرافياً وقارياً في أنماط السلوك العنيف قبل العصر الحجري الوسيط؛ ترافقها أمثلة متفرقة عن الفعل الجماعي العنيف في جميع أنحاء العالم؛ فإنَّ تلك الأدلة زادت وصارت أكثر تنوعاً بدءاً من العصر الحجري الحديث. وهكذا صرنا نعرف أن العنف انتشر في المناطق التي حلّت فيها تدريجياً أنماطُ الحياة المستقرة محلَّ مجموعات البحث عن الغذاء من الرحّل. ينجلي ذلك عبر العديد من المواقع الأركيولوجية في جميع أنحاء العالم، حيث تظهر بوضوحِ الوفرةُ النسبيةُ

للقطع الأثرية ذات الصلة بالعنف (كالأسلحة، والتحصينات، وإصابات الهيكل العظمي، وغيرها) في أطلال الحضارات الأولى المعروفة؛ مثل الشرق الأوسط (سومر)، ومصر القديمة، ووادي السند (هارابان)، والصين القديمة، وغيرها. وظهر للفعل العنيف الممتد النمطُ والنطاقُ نفسهما في الأمريكتَين (كما في «زاپوتيك» Zapotec، و«أولمك» Olmec، والمايا، والأزتك، و«پيورپيتشا» Purepecha، وغيرها) وأجزاء أخرى من العالم في وقت لاحق. وأنْ تكون مناطق في العالم شهدت أنماطاً مختلفةً من انتشار العنف ربما يفترض أنَّ بعض الثقافات أو الحضارات أو مجموعات الأفراد أشدُّ ميلاً للعنف من غيرها. يضاف إلى ذلك أن الدراسات الأنثروبولوجية التي أُجريت على من تبقَّى من الصيادين جامعي الثمار أظهرت تبايناً كبيراً أيضاً في مواقفهم تجاه العنف وممارساته. وقد يعني ذلك أيضاً أن بعض الجماعات مهيأة بطبيعتها للسلوك العدواني في حين يفتقر بعضها الآخر إلى مثل هذه السمات الجوهرية. على سبيل المثال، يُعَدُّ جون كيغان (Keegan, 1993) أحد الدعاة الرئيسين لفكرة أن الصراعات العنيفة هي نتاج تقاليد ثقافية متنوعة؛ إذ يرى أن الحرب وأشكال الكفاح المسلح الأخرى ليس لها علاقة بالسياسة (ولْننسَ هنا تراث كلاوزفيتش)؛ بل صلتُها بالثقافة كبيرة؛ يقول: «تتضمن الحرب ما هو أكبر من السياسة... إنها تعبير عن الثقافة، وغالباً ما تكون محدِّداً للأشكال الثقافية، وللثقافة بحد ذاتها في بعض المجتمعات» (Keegan, 1993: 12). يحلل كيغان في هذا السياق العديد من «الثقافات العنيفة» عبر مستويات مختلفة من التعقد التنظيمي، بدءاً من الجزر الشرقية، والزولو، والمماليك، وصولاً إلى الساموراي، ليُظهر كيف أن للعنف الجماعي جذوراً ثقافيةً عميقةً وصلةً بالخصوصية الثقافية. بالمثل، ومثلما ذكرنا آنفاً، يعتبر كل من كيلي وشاغنون ودايموند الأمريكيين الأصليين في السهول العظمى وال يانومامو وال داني أمثلة نموذجية عن التجمعات القبَلية التي تتشكل ممارساتُها الثقافية وأسلوبُ حياتها بالكامل حول دورات منتظمة من العنف المفرط. وإنما يُنظر إلى العنف في الجزء الأكبر من هذه التحليلات بوصفه خاصيةً متأصِّلةً في بعض الثقافات.

صحيح أن ثمة اختلافات واضحة بين الأنظمة الاجتماعية والجماعات المنظمة من حيث اعتمادها على العنف في الحياة اليومية، لكنَّ أصول هذا الاختلاف هي في الغالب بنيويةٌ وليست ثقافية أو بيولوجية. وقد شدَّدتُ في مكان آخر (Malešević, 2013; 2010) أننا لن نحقق الكثير إذا نظرنا إلى العنف من منظار

الاختلاف الثقافي أو الدوافع البيولوجية. فالتفسيرات البيولوجية والثقافية تستخدم منطقاً وظيفياً وتعميمياً يخلط بين الأسباب والاحتياجات؛ إذ توجد العديد من الجماعات المتشابهة ثقافياً (وبيولوجياً) في منطقة الأمازون وغرب غينيا الجديدة التي لا تتورط في أفعال عنف بصورة تشبه حالة الـ يانومامو أو الـ داني، أو لا تمارسه على الإطلاق. فإذا كانت الثقافة أو البيولوجيا هي المتغير التفسيري الرئيس، فلماذا هذا التنوع في الاستجابات الجماعية الملحوظة؟ كانت بعض الأنظمة الاجتماعية تمجِّد العنف وتُخضع شبابها لتنشئة اجتماعية تبث فيهم روح المحارب المثالي بالفعل، لكن هذه الممارسات الثقافية لا تشرح كيف ولماذا يتبنَّاها ويحافظ عليها أفرادُ قبيلة محددة دون غيرها؟ وفوق ذلك كله، لماذا يكبر الأطفال الذين خضعوا لتنشئة اجتماعية متماثلة، إن لم تكن متطابقة، بالغين مختلفين؟ إذ ليس كل سكان الـ داني أو الـ يانومامو قتلةً أشراراً. وكيف يمكن للأفراد الذين نشؤوا في مجتمعات شديدة العنف التكيفُ بسهولة مع حياةٍ بلا عنف؟ كما في حالة العديد من الصيادين جامعي الثمار المستقرين على مدى الخمسين عاماً الماضية.

إنَّ لجميع الخصوصيات الثقافية أصولاً بنيوية متمايزة. وأعني أن استدعاء الثقافة بوصفها شيئاً معطى وجوهرياً وثابتاً لا ينطوي على إشكالية فحسب؛ بل الأهم من ذلك أنه لا يساعدنا في تفسير المسارات التاريخية للفعل العنيف وسط المجموعات المتنوعة. فإذا كانت الغالبية العظمى من الصيادين جامعي الثمار ذوي الحياة البسيطة يتجنّبون العنف ونادراً ما يتورطون في مواجهات عنيفة طويلة الأمد، فإن السؤال الرئيس هو: لماذا طوّر غيرهم ممن تتسم حياتهم بالتعقد «ثقافات عنفٍ» في ردٍّ فعل على بيئاتهم الاجتماعية المتغيرة؟ تقتضي الإجابة الكافيةُ عن هذا السؤال استكشافَ التعقيدات البنيوية في هذا التغير الاجتماعي.

ربما يجدر البدء من الحالات الثلاث التي تُعتبر مثالاً عن الثقافة العنيفة. توصف التجمعات القبَلية المستقرة في السهول العظمى، مثل «بلاكفوت» Blackfoot، و«أراباهو» Arapaho، و«شيان» Cheyenne، و«كومانش» Comanche، و«كرو» Crow، و«كيوا أباتشي» Kiowa Apache، وغيرها، بأنها تميل للحرب ولديها ثقافاتٌ احترابيةٌ قوية. وترتبط بالعديد من هذه القبائل الصورُ الشعبيةُ عن رؤوس الأعداء المقطوعة، والنساء المغتصبات، والقرى المنهوبة، وسجناء الحرب المعذبين. لكن بيتر فارب (Farb 1991 [1968]) يوضح لنا أن هذه القبائل كانت

في معظمها نتاجاً تاريخياً للاستعمار الأوروبي بحيث لم يكن للغالبية العظمى من هذه الجماعات وجود قبل الغزو الأوروبي؛ ولذلك فهي لم تمتلك نزعة جوهرية من غابر الأزمان تدفعها لارتكاب العنف. وأعني بذلك أن هنود السهول العظمى انحدروا من اللاجئين من القبائل المتنوعة السابقة للاستعمار؛ إذ ومع تقدُّم الاستعمار الأوروبي، قُضي على معظم السكان الأصليين بسبب المرض والتوسُّع الكولونيالي، في الوقت الذي أنشأ فيه من تبقّى من هؤلاء السكان أنظمةً وثقافاتٍ اجتماعيةً جديدة قوامها الخيول والبنادق والخمر؛ وجميعها ممارساتٌ أقحمها الغزو الأوروبي. بالنتيجة، ما مِن شيء عنيف بطبيعته فيما يتصل بالصيادين جامعي الثمار في السهول العظمى: فممارساتهم الثقافية العنيفة ليس لها وجود مطلق؛ بل نتجت عن تحوُّل بنيوي محدد.

في الاتجاه نفسه، خضعت تحليلات شاغنون شديدة التأثير، التي وصف فيها قبائل الـ يانومامو أنهم «شعب شرس»، و«قبيلة خطرة»، وأنهم يتورطون في غارات عنيفة منتظمة وعداءات وحروب مع القبائل المجاورة (Chagnon, 2013; 1992)، لنقاش كثيف بفضل الكثير من الأبحاث الحديثة. فأظهر فيرغسون (Ferguson, 1995) وسپونسال (Sponsel, 1998) ومارڤن هاريس (Harris, 1984) وجاك ليزوت (Lizot, 1985) وغيرهم أن ممارسات الـ يانومامو العنيفة هي تطوُّرٌ حديثٌ نسبياً، حدث تحت تأثير الظروف الاجتماعية والبيئية والديموغرافية المتغيرة. فيرى بعضهم، مثل هاريس، أن العنف تطوَّر كرد فعل على نقص الموارد الغذائية في أراضي القبيلة. أما بالنسبة إلى الآخرين، فقد كان التحول إلى العنف تطوراً تدريجياً سببُه التوسع الاستعماري في أمريكا الجنوبية. وهكذا يقول فيرغسون (Ferguson, 1995) إن أسلوب حياة الـ يانومامو تأثر بصورة مباشرة بالاقتصاد السياسي، الإقليمي والوطني والعالمي المتغير؛ منها التفاوتُ في الوصول إلى سلع تجارة المعادن. وأخضع ليزوت (Lizot, 1985) وسپونسال (Sponsel, 1998) نتائجَ شاغنون عن انتشار العنف في الحياة اليومية للنقاش[٦]. فيصر سپونسال على أن الغارات الدورية لليانومامو لا يمكن وصفها بالحرب؛ بل هي بالأحرى نزاعاتُ ثأرٍ

---

(٦) ويبدو أن شاغنون يتحمل مسؤولية جزئية في عنف بعض الـ يانومامو: إذ كان قد يسَّر وقوعَ غارةٍ عنيفةٍ حين «اصطحب منهم في زورقه الآلي مجموعةَ مداهمةٍ مؤلفة من عشرة رجال» (Chagnon, 1992: 201-202; Fry 2013a: 531).

تشيع بين الصيادين جامعي الثمار غير الرحّل. ويحاج ليزوت (Lizot, 1985: 16) أن عنف الـ يانومامو ليس متكرراً في واقع الأمر مثلما يريدنا شاغنون أن نعتقد؛ «بل كان العنف لديهم متقطعاً؛ فلم يهيمن على الحياة الاجتماعية أبداً في أيِّ فترة زمنية، وأمكن لفترات من السِّلم الطويل أن تفصل بين انفجار مواجهتَين. وحالما نتعرّف على مجتمعات سهول أمريكا الشمالية أو مجتمعات «تشاكو» Chaco في أمريكا الجنوبية بشكل جيد؛ فلن يستقيم القول إن ثقافة الـ يانومامو تنتظم حول الحرب مثلما يفعل شاغنون».

ويبدو أن المثال الثالث عن الثقافة التي يُفترض أنها شديدة العنف يعدُّ أيضاً مبالغة، ألا وهو قبائل الـ داني؛ إذ تؤكد الكثير من الأبحاث الأنثروبولوجية أن معظم النزاعات المسلحة بين الـ داني وجيرانهم أسفرت عن عدد ضئيل من الضحايا (Centeno and Enriquez, 2016). وما يسميه البعض، مثل دايموند، حروباً بدائيةً هي في واقع الأمر مناوشات طقوسية صغيرة الحجم لا تركز كثيراً على قتل العدو أو إصابته بقدر ما يكون التركيز على التقليل من شأن الخصم وإهانة طقوسه؛ إذ تهدف مثل هذه المواجهات المسلحة إلى التمكين لشعور بالسيطرة الطقوسية بدلاً من الاستيلاء على الأراضي أو السلع المادية. بالنتيجة، تنطوي مثل هذه النزاعات عادة على عدد ضئيل من الإصابات وآخر ضئيل جداً من الوفيات. صحيح أن هذه الصراعات اشتدت خلال القرن العشرين وصارت أشد تدميراً، لكنه أمر ناتج، في هذا المثال أيضاً، عن التحولات الخارجية التي سبَّبها التوسُّع الاستعماري الأوروبي.

يبدو في كل هذه الحالات إذاً، كيف تتعثر التفسيرات البيولوجية والثقافية؛ إذ يتبنَّى الصيادون جامعو الثمار غير الرحّل العنفَ في سياقِ تغيُّرٍ بنيويٍّ عميق. تكون هذه التغيُّرات في بعض الأحيان مباشرة، كما هي الحال حين تغزو قوةٌ استعماريةٌ منطقةً معينةً من العالم وتؤسس قواعدَ جديدة للعبة (القسرية) (كمثال سكان السهول العظمى). لكن هذا التأثير يكون أقل مباشرة في كثير من الحالات الأخرى لأن التحولات العالمية تحدث بطريقة غير مباشرة (كما في حالتي الـ يانومامو والـ داني). ويشير ذلك كله إلى أن فهمَ أصول العنف وديناميًاته على المدى الطويل فهماً صحيحاً ومكتملاً يقتضي تحويلَ نظرتنا من البيولوجيا والثقافة إلى الأسس التنظيمية للفعل العنيف.

الأسس التنظيمية للعنف

على الرغم من ندرة الأدلة على سلوك البشر الأوائل، تؤكد الدراسات الأنثروبولوجية والأركيولوجية والحفرية ودراسات أخرى أنه ما مِن برهان على ميل هؤلاء للعنف. ولا يعني ذلك أن العنف كان غائباً عن الحياة اليومية، ولا أن أسلافنا كانوا كائنات محبة للسلام وغير مؤذية؛ إذ ما مِن دليل أيضاً على مثل هذه الادعاءات. لذلك تنطوي الصور الرومانسية التي تصور الإنسان العاقل المبكر بوصفه مسالماً بطبيعته؛ وهي فكرة تهيمن على بعض اتجاهات البحث الأنثروبولوجي، على إشكاليةٍ أسوة بالتحليلات الاجتماعية والبيولوجية المتمحورة حول العنف. ولقد ذكرتُ في أعمال سابقة لي (Malešević, 2010; 2008) أنه لا يمكن لنموذج هوبز ولا لنموذج روسو شرح ديناميات الفعل العنيف شرحاً كافياً. فمثلما ينتمي هوبز وروسو في بعض النواحي المهمة إلى التقليد الفلسفي ذاته (هو نظرية العقد الاجتماعي)، يشترك أنصارهما المعاصرون من علماء أنثروبولوجيا العنف بدورهم في تقليد واحد؛ إذ يعتنق جميعهم فهماً ماهوياً للعلاقات الاجتماعية على الرغم من وجهات نظرهم المتناقضة بشأن العلاقات الإنسانية وصلتها بالعنف. أود القول إنّ هؤلاء العلماء لا يحللون التفاعل العنيف من منظار العلاقات الاجتماعية والبنيوية المتغيرة، بل يركزون عوضاً عن ذلك على سؤالٍ زائفٍ وغير ذي معنى من الناحية السوسيولوجية هو هل البشر عنيفون بطبيعتهم أم مسالمون؟ وهكذا يرى سپونسال (Sponsel, 2015: 2) أن «اللاعنف والسلم هما أمران طبيعيان موجودان في كل مكان، واعتياديان في الجنس البشري على طول مسيرة تطوُّره وتكيُّفه. والحال أنَّ التطور، ولأكثر من مليون سنة، أسفر عن طبيعةٍ بشريةٍ تميل بطبيعتها نحو اللاعنف، والسلم، والتعاون، والمعاملة بالمثل، والتعاطف، والعاطفة». بينما يرى كل من پينكر (Pinker, 2011) وشو وونغ (Shaw and Wong)، وفي تناقض صارخ مع ذلك، أن البشر مرتبطون بالعنف وراثياً.

في المقابل، يقتضي فهْم العلاقات الاجتماعية بوصفها معقدة ومتغيرة ومرنة ألّا تكون نقطةُ البداية لأيِّ تحليلٍ تاريخيٍّ للفعل العنيف هي الميولُ المتأصلةُ فيه؛ بل دينامياتُه الاجتماعية. فالبشر مخلوقات تحكمها العملية Processual، وهم بذلك يخضعون لأشكالٍ متنوعةٍ جداً من السلوك الاجتماعي. فما مِن أحد يولد قاتلاً أو قديساً، ويمكن للجميع أن يواجهوا مواقفَ اجتماعية تحفز نمطَي الفعل

العنيف أو غير العنيف. فالعنف علاقةٌ اجتماعيةٌ بين كائنَين أو أكثر في المقام الأول؛ لا صفةً بيولوجية. كما أنه شكلٌ معينٌ من الفعل الاجتماعي وحدهم البشر من يصنفونه على أنه عنيف؛ وهو ليس سمة ثابتة، بل يتولد تاريخياً، ويتشكل بنيوياً، ويصاغ أيديولوجياً. وليس كل شكلٍ من أشكال الأذى الجسدي عنفاً. فحين يضرب أحد الملاكمين وجه الآخر فتنزف منه الدماء على سبيل المثال، نسمي هذا اللقاء رياضياً، وحين يلمس أحد المارة العشوائيين صدر امرأة لا يعرفها، يُعتبر ذلك فعلاً عنيفاً من الناحية القانونية والأخلاقية (انتهاك السلامة الجسدية)، وقد ينتهي إلى عقوبة السجن إذا جرت متابعة التهم. ولقد يعاني الملاكمون من آلام جسدية تفوق أذى المرأة التي تعرضت للمداعبة، لكن التعريفات المعاصرة تعتبر الحالة الأولى أقل عنفاً من الثانية. من المقطوع به هنا أن هذين مثالان خاصّان من الناحية التاريخية والثقافية قد يحدث مثلهما في فترات تاريخية أخرى، كما وقد يُنظر لمثل هذه الأفعال الاجتماعية بصورة مختلفة تماماً في سياقات ثقافية أخرى. إنما أؤكد هنا أن جميع الافتراضات التي تقول بوجود ميلٍ متأصلٍ لدى البشر إما إلى السلم أو إلى العنف تُبنى على أسس طبيعوية وتثير إشكالية كبيرة؛ إذ ما مِن شيء يسمى الطبيعة البشرية، والبشر ليسوا كائنات ثابتة لا يتغيّرون. تؤدي تركيبتنا البيولوجية والجينية دوراً مهماً في أفعالنا من دون شك؛ لكن البشر كائنات مرنةٌ أيضاً ومتكيفةٌ جداً ويدخلون في مجموعة متنوعة من الأفعال الاجتماعية. فلا قتلةَ وُلدوا قتلةً بالفطرة، ويمكن للأفراد أنفسهم أن يتصرفوا كجلادين متعطشين للدماء في وقتٍ ما، ويحفظوا الحياة ويعطفوا على أصحابها في أوقات أخرى. فإذا أردنا فهمَ ديناميات العنف لا بدّ من النظر في السياقات الاجتماعية التي تتولّد عنها نتائجُ عنيفة؛ أي إن شرح أصول العنف وانتشاره يقتضي منا تحويل تركيزنا من البيولوجيا والمنطق التطوري البسيط نحو السوسيولوجيا التاريخية.

وبمجرد أن نركز في تحليلنا على السياق الاجتماعي والتاريخي بدلاً من السمات البيولوجية، ينجلي أن العنف ينتشر في ظروفٍ بنيويةٍ خاصة. بصورة أكثر تحديداً، يستلزم الفعل العنيف واسع النطاق تطوير منظمات اجتماعية دائمة، لأن العنف إذا لم يكن منظماً فلا يمكنه أن يدوم وقد لا يخلّف آثاراً طويلة المدى. لذلك، وعلى عكس بعض العلماء الذين ينسبون أفعال العنف إلى دوافعَ فردية

أو جماعية ويرون العنفَ متأصلاً في مجموعات محددة[7]، يُفضَّل النظر إلى المنظمات الاجتماعية وغيرها بوصفها المُورِّد الأكبر للفعل العنيف وليس الجماعات أو الأفراد. ولا يعني ذلك أنْ لا أهميةَ للأفراد والجماعات، بل هم كذلك بطبيعة الحال؛ حيث إن دوافعهم واستعدادهم للمشاركة في المنظمات الاجتماعية هو ما يجعل منها ممكنةَ التحقق وذات مغزى: فلا يمكن للمنظمات أن توجد إلا إذا دعمها أو عمل فيها أفراد ومجموعات محددة. لكن المنظمات الاجتماعية الضخمة التي تعتمد على مئات الآلاف من الأفراد ويمكنها أن تستمر لمئات السنين، تصير أهم من الفرد ومن المجموعة، وجميع الأفراد فيها قابلون للاستبدال في النهاية. فالكنيسة الكاثوليكية على سبيل المثال، هي منظمةٌ اجتماعيةٌ قويةٌ وقائمةٌ منذ ألفي عام، يتغير أعضاؤها باستمرار ويحل محلهم باباواتٌ وكاردينالاتٌ وكهنةٌ ومتدينون عاديون جدد، لكن بنيتها التنظيمية لم تزل من دون تغيير في العديد من الجوانب المهمة.

ويمكن للمنظمات الاجتماعية بمجرد إنشائها أنْ تصير فعالة جداً، ثم إذا ما أُديرت بفعالية فيمكنها أنْ تتوسّع وتتمدّد. ويُترجم الكثير من التطور الاجتماعي البشري من خلال التعقد المتزايد الذي تعرفه هذه المنظمات، بل إنَّ إحدى السمات الرئيسة لتعريف الحداثة هو اعتماد البشر على البيروقراطية، مثلما لاحظ فيبر قبل فترة طويلة. وإننا اليوم نعيش في عالم تتغلغل فيه القوة التنظيمية بالكامل: فالمنظمات موجودة حيث نولد (مستشفيات)، وننشأ ونتعلم (دور حضانة، مدارس، كليات)، ونعمل (شركات خاصة أو مؤسسات القطاع العام)، وهي التي تتكفل بحمايتنا (الشرطة، الجيش، وكالات الأمن الخاصة)، وإدارة وسائل النقل والاتصالات التي نستخدمها (الشركات العامة والخاصة)، وبناء طرقنا ومرافقنا ومنازلنا، وحقوقُ المواطنة التي نحظى بها أقرتْها وأصدرتْها منظماتٌ اجتماعية (الدول القومية).

ويُنظر للمنظمات الاجتماعية عادةً على أنها أكثر الأجهزة فاعليةً للقيام بمجموعة متنوعة من المهمّات في المجتمعات المعقدة، وكذلك تملك أيضاً ميزة قسرية واضحة. وتُعدُّ المنظمات ضروريةً لإدارة الأعداد الكبيرة من الأفراد بلا

(٧) للاطلاع على نقد لهذه الرؤى الإبستيمية الخاصة بالمجموعة يُراجع: (Brubaker, 2004).

أدنى ريب؛ ذلك أن العائلات الصغيرة والجيران ومجموعات الأصدقاء يمكن لكلٍّ منهم إنجاز المهمّات اليومية من دون الحاجة إلى الكثير من التسلسل الهرمي أو تقسيم العمل أو التخصص، أما الكيانات الضخمة، كالأعمال التجارية الخاصة والطوائف الدينية والحركات الاجتماعية، فغيرُ قادرةٍ على الوجود بلا وعاءٍ تنظيميٍّ راسخ. ولقد ميّز ماكس فيبر بين البيروقراطية والپاتريمونيالية في أحد أهم إسهاماته التصنيفية: حيث تعتمد أشكال السلطة الپاتريمونيالية على التقاليد والولاءات القائمة على الأقارب واتخاذ القرارات التعسفية وعلاقات الراعي -الزبون، بينما تتجذر السلطة البيروقراطية في الاحتراف، والتسلسل الهرمي غير الشخصي، والتقسيم الصارم للعمل، واتخاذ القرار القائم على المعرفة والقواعد المتسقة والشفافة. وبطبيعة الحال، يرى فيبر أن الأسلوب البيروقراطي القانوني العقلاني للإدارة يتفوّق عادةً على نظائره الپاتريمونيالية، حيث ثبت على المدى الطويل أنه الأكفأ؛ لكننا أمام تحليلٍ يفتقد أمرَين: أولاً، التحليلُ التاريخيُّ للقوة التنظيمية الذي يساعدنا على فهم المنطق الذي يجري وفقه التحول من نمط حكم وسلطةٍ إلى آخر؛ وثانياً، استكشافُ الأسس القسرية لجميع المنظمات الاجتماعيةً. ولا بدّ لنا من معالجة هاتين المسألتَين إذا أردنا أنْ نفهم الديناميات التاريخية للعنف.

المسار التاريخي للقوة التنظيمية

يعدُّ التمييز الذي قدّمه فيبر، بين البيروقراطية والپاتريمونيالية صالحاً وكاشفاً، لكنه لا يخبرنا الكثير عن العالم الاجتماعي ما قبل الپاتريمونيالي. فهل ثمة مِن سنة صفر في تطور المنظمات الاجتماعية، أو أن السلطة الپاتريمونيالية وغيرها من أشكال السلطة التقليدية كانت موجودة على الدوام؟ من جهة أولى، سبقت القوة التنظيمية في وجودها الإنسانَ العاقل؛ فقد تصرَّف أسلافنا من البشر الأوائل وفق مجموعةٍ متنوعةٍ من الأفعال المنسّقة التي اكتسب بعضُها شكلاً تنظيمياً واضحاً. إضافة إلى ذلك، لم يكن البشر الأوائل وحدهم من طوروا بعض البنى التنظيمية؛ إذ لدى النمل والدبابير والقرود والقردة العليا والعديد من الحيوانات والحشرات الأخرى التسلسلُ الهرميُّ وتقسيمُ العمل والتخصصُ وغيرها من السمات الرئيسة الأخرى التي تميّز القوة التنظيمية. ومن جهة ثانية أكثر مركزية، لم تتطور المنظمات الاجتماعية الواسعة التي تتسم بالدوام، والفعالية، والتعقُّد والقدرة التغييرية، إلا في وقت متأخر جداً من تاريخ البشرية. إذ ربما خلق الصيادون جامعو الثمار

آلياتٍ تنظيميةٍ واعتمدوا عليها بكثافة؛ كالتقسيم الجندري للعمل، والسن، والتراتبية القائمة على المكانة في بعض الحالات، لكن أيّاً من ممارسات الحياة هذه لم تؤدِّ إلى تطوّر منظماتٍ اجتماعيةٍ دائمةٍ وتغييرية، وفعالةٍ وواسعةِ النطاق. ولا نعني بذلك أن مجتمعات الصيد وجمع الثمار أشكالٌ اجتماعيةٌ ثابتةٌ لا تتغير، لا بل هي عرضةٌ للتغيير؛ بل القصدُ أنَّ بنًى تنظيميةً قويةً لا يمكنها أن تتولّد عن مثل أنماط الحياة غير المستقرة هذه.

ولم تظهر أصول المنظمات الاجتماعية الحديثة إلا في الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية من الوجود البشري على هذا الكوكب. إذ كانت ثورة العصر الحجري الحديث/التحول الديموغرافي لحظة فارقة في تاريخ العالم؛ فقد وُلدت معها التجمعات المستقرة الأولى التي حلَّت تدريجياً محلَّ الصيد وجمع الثمار؛ حيث اعتُمدت الزراعة وسيلةً رئيسةً للمعيش اليومي. كانت هذه أيضاً فترة تمكّن فيها البشر من تدجين العديد من أنواع الحيوانات وغرس النباتات، وشهد الكوكب انفجاراً ديموغرافياً بفِعل توفُّر الغذاء بكميات كبيرة. ومع ثورة العصر الحجري الحديث، حلّ محلّ عالم الباحثين عن الغذاء الرحّل بالتدريج نظمٌ اجتماعيةٌ مستقرةٌ حيث يسكن الأفرادُ التجمعات الحضرية والريفية ويتخصصون في الإنتاج الزراعي (أي تقنيات الري وإزالة الغابات وزراعة المحاصيل وتخزين الطعام وغيرها). ثم شهدت السنوات الاثنتا عشرة ألفاً الأخيرة من التطور البشري تطوراً متزامناً لأنماط الحياة المستقرة ترافقه مراكز مكتظةٌ بالسكان نسبياً، وتقسيمٌ دقيقٌ للعمل، وتخصصٌ مهنيٌّ، وتطويرُ بنًى سياسية ممركزة نسبياً، وملكيةٌ خاصةٌ منظمةٌ، وتراتبياتٌ هرميةٌ اجتماعية راسخةٌ وشرعية. باختصار، كانت السمة المميزة الرئيسة لعالمَي ما قبل العصر الحجري الحديث وما بعده هي ظهور منظماتٍ اجتماعيةٍ دائمةٍ وراسخة. وفيما يسود إجماعٌ عامٌ على أنّ العصر الحجري الحديث جلب معه شكلاً مختلفاً تماماً من الحياة الاجتماعية البشرية، يغيب الإجماع عن سؤال كيف ولماذا حدث هذا التحول الاجتماعي غير المسبوق وواسعُ النطاق.

فالعلماء الذين يستوحون تحليلاتهم من الماركسية يصرون على أن مثل هذا التحول كان متجذراً في أنماط الإنتاج التي طاولها التغيّر؛ حيث سمحت الزراعة بخلق فائضٍ من الغذاء سرعان ما احتكرتْه الطبقات الحاكمة غير المنتجة (Mandel, 1968). ويرى سالينز (Sahlins, 1972) أن القدرة على تخزين فائض

الغذاء كانت أمراً بالغ الأهمية: إذ حفز ذلك على تطوير الكفاءة التنظيمية (أي التنسيق بين مجموعات كبيرة من الأشخاص، الضروريّ لبناء مخازنَ غذاء كبيرة.. إلخ)، كما أنه أتاح السيطرةَ على الموارد الاقتصادية الدائمة (أي الغذاء)، التي أمكن استخدامها لغايات اقتصادية وسياسية. بيد أنَّ مثل هذه التفسيرات تبالغ، مثلما جادلتُ في مكان آخر (Malešević, 2010: 253-259)، في التأكيد على العوامل الاقتصادية مثل إنتاج الفوائض الغذائية، وتقلص من دور القسر في هذه العملية التاريخية؛ إذ من الواضح أنَّ من يخلقون الفوائض هم أيضاً من يعايشون تعرُّض عملهم للاستغلال. وقد لا ننكر أنّ مثل هذه العلاقات القائمة على الاستغلال عرفت تطوراً بمرور الزمن، لكن الأمر لا ينطبق على فجر العصر الحجري الحديث بالضرورة. بل يبدو أقرب للمنطق الافتراضُ أن هؤلاء الأفراد والمجموعات الصغيرة الذين أظهروا في البداية المهارةَ والكفاءةَ التنظيميةَ والسيطرةَ القسريةَ لإنتاج المزيد من الغذاء أكثر من غيرهم، نجحوا في الاعتماد على هذه الميزات لحماية فوائضهم الغذائية. يشير عدد من الدراسات الأنثروبولوجية (Waiko, 1993; Strathern, 1971; Sahlins, 1972) أن التراتبيات الهرمية الوليدة في العالم ما قبل الپاتريمونيالي بُنيت على توزيع السلع لا على حيازتها. فهؤلاء الذين حظوا بلقب كبار القبيلة كانوا يوزعون فوائض الغذاء والحماية ليحصلوا على الدعم الجماعي والحفاظ على مكانتهم بوصفهم كذلك. وهو أمر لا يزال جلياً حتى اليوم بين الصيادين جامعي الثمار الحاليين، خاصة في المجموعات المعقدة منهم (المشيخات). إنّ ما يفوق تراكمَ السلع الاقتصادية أو توزيعها لَهو الآلياتُ الاجتماعيةُ التي تجري من خلالها مثلُ هذه العمليات؛ أي نشوء التنظيم الاجتماعي نفسه. فقد دفع الربط بين الأفراد بعضهم ببعض حول مشروع مشترك وطويل الأمد، باتجاه تطوير القوة التنظيمية. لذا، فإن القدرة التنظيمية المتزايدة التي تتولد عن مثل هذه المشروعات المشتركة هي ما يحظى بالأهمية بقطع النظر عن طبيعة العمل المقصود (صيد وتخزين رماد الحيوانات، زراعة الأرض، التوزيع المنسق، أو حيازة الموارد، إلخ). ولقد أومأ ميشيلز (Michels, 1939 [1911]) قبل زمن، أن المنظمات هي بؤر كل سلطة؛ حيث تنتهي الأقليات المنظمة عموماً إلى التغلب على الأغلبية غير المنظمة.

ويبدو معقولاً في هذا السياق، المجادلةُ أن التنظيم الاجتماعي صار تدريجياً حجر الزاوية في الفعل الاجتماعي بمجرد أنْ أدرك البشر فوائدَه. ولم يكن الأمر نمواً تطورياً مباشراً بطبيعة الحال، بل الأرجح أنه كان عرَضياً وعملية غير متوقعة

في كثير من النواحي. ويمكن المقارنة هنا بين اختراع التنظيم الاجتماعي واختراع النار: فكلاهما وُجد في العالم قبل أن يتبنّاه البشر الأوائل؛ وكلاهما كان اختراعاً بشرياً عرَضياً قام على اكتشافات وإعادة اكتشافات تزامن حدوثها في أجزاء مختلفة من العالم وفي أزمنة مختلفة؛ وكان لكليهما تأثيراتٌ عميقةٌ ودائمةٌ على تطور التاريخ البشري. لكن، وعلى عكس النار التي اعتُرف عموماً بفائدتها لأساليب الحياة التي تعتمد على الصيد وجمع الثمار، تعرّضت القوة التنظيمية عادةً للمقاومة. ومثلما توضحه الأرشيفات الأركيولوجية والأنثروبولوجية، لا يحب الباحثون عن الغذاء البنى المنظمة كقاعدة عامة (Mann, 2014). وتُظهر الأرشيفات التاريخية أمثلة عديدة دُمجت فيها مجموعات البحث عن الغذاء في بنًى إمبراطورية أو غيرها من البنى الدولتية، وكذا صراعاتها الطويلة للتحرر من هذه القوقعة التنظيمية (من قبائل سومر الأكادية المجاورة إلى السكان الأصليين في أستراليا وأمريكا الجنوبية والشمالية وغيرها). وحتى اليوم، ترفض معظم مجتمعات الصيد وجمع الثمار الموجودة جميع محاولات دمجها في حظيرة الدولة القومية الحديثة. بالنتيجة، كان التحول نحو المنظمات الاجتماعية بطيئاً ومضطرباً، وتخللتْه العديدُ من الانتكاسات وبداياتٌ جديدةٌ لا حصر لها. وليس واضحاً السببُ الذي دفع للانتقال من أنماط الحياة البدوية وشبه البدوية إلى منظمات اجتماعية مستقرة نسبياً ودائمة؛ كالمشيخات والدول -المدن والإمبراطوريات القديمة؛ إذ يجادل بعض العلماء أن اجتماعَ الضغوط البيئية والزيادات الديموغرافية ولّد صراعاً على الموارد الشحيحة أجبر مجموعات البحث عن الغذاء على الاستقرار وتبنّي المنظمات الاجتماعية سعياً خلف البقاء. وهنا يقول روبرت كارنيرو (Carneiro, 2012; 1970)، على سبيل المثال: إن محدودية الأراضي الصالحة للزراعة في أجزاء من العالم، نتج عنها صراعاتٌ عنيفةٌ على الأرض والغذاء بسبب الضغط السكاني؛ ما حفز على تطور الدولة في نهاية المطاف. وانتُقدت نظرية الحدود البيئية Circumscription Theory عن أصل الدولة بهذا التوصيف، لعدم قدرتها على تفسير العديد من الحالات التي لم يرتبط فيها تشكّل الدولة المبكر بـ «الفخ الإيكولوجي» أو الضغط الديموغرافي؛ كما في سيريلانكا وشرق إفريقيا وبولينيزيا وأمثلة أخرى غيرها (Claessen, 2000). وعدَّد باحثون آخرون مزيجاً من عواملَ مختلفة، منها التغير الديموغرافي، وقضايا الاقتصاد الكلي، والتحولات الثقافية، والأسباب البيئية. ومع ذلك، تبالغ معظم هذه النظريات في التأكيد على الدوافع النفعية للأفراد من دون تكريس اهتمامٍ

كافٍ للسياقات البنيوية التي تجعل مثل هذا التغير التاريخي واسع النطاق وغيرِ المسبوق ممكناً. أود القول إنه، وبدلاً من التركيز على قائمةٍ طويلةٍ من الأسباب المحتملة التي يُراد لها أنْ تفسر الانتقال من مجموعات البحث عن الغذاء إلى الحياة الاجتماعية المستقرة، يجدر بنا النظرُ في التطور الذي عرفته القوة التنظيمية البحتة؛ ذلك أن هذه القوة إنما تقع في القلب من هذا التحول المذهل.

الأسس القسرية للمنظمات الاجتماعية

يتفوق لا محالةَ الفعلُ الاجتماعيُّ المنسّق، القائم على التخطيط، والأهداف الواضحة، وتقسيم العمل، وشفافية التسلسل الهرمي، والشرعية الداخلية، على الفعل الجماعي الفوضوي وغير المنسّق الذي يفتقر إلى كل ذلك. ويصحُّ الأمر خاصة في وجود مجموعات كبيرة جداً من الناس؛ إذ يمكن الاعتمادُ على ترتيبات مؤقتة وعفوية بين الأقارب أو الجيران في بناء خيمة أو كوخ، لكن بناء جسر ضخم أو مبنًى متعدد الطوابق أو قناة مائية تضم آلاف العمال والمنشآت، يحتاج بنيةً تنظيميةً متطورة. أعني أنه يكاد يستحيل إدارة المهمّات التي تتضمن أعداداً ضخمةً من الأفراد من دون أجهزة تنظيمية راسخة. وفي هذه الحالة، فإن التنظيم الاجتماعي هو عمادُ كلِّ تطورٍ تاريخيّ.

عند مقارنة مجموعات البحث عن الغذاء البسطاء ومجموعات الصيادين جامعي الثمار ذوي الحياة المعقدة (المشيخات)، نلحظ أن الفرق الرئيس في التعريف بين الاثنين هو قدرتهما التنظيمية. ففيما تتكوّن الأولى من مجموعات صغيرة جداً، مرنة وغير هرمية، ومتنقلة وغير منظمة، تشكّل المشيخات كياناتٍ أكثر اكتظاظاً، وأفضل تنظيماً، تُبنى حول قيادة مركزية، وتمتلك تراتبياتٍ اجتماعية محددة تستند إلى العمر، والجندر، والمصاهرة والدور العسكري. إضافة إلى ذلك -وعلى عكس الباحثين عن الغذاء غير المنظمين الذين يتعيَّشون على اقتيات الطعام والهرب من الهجمات الخارجية (سواء من الحيوانات المفترسة أو الجماعات البشرية المنظمة)، وغير القادرين عموماً على المقاومة الجماعية - تتميز المشيخات ببراعتها السياسية والعسكرية وقدرتها على استخدام الفعل الجماعي المنظم في الهجوم والدفاع. بيد أن المشيخات القادرة على تعبئة أعداد كبيرة نسبياً من الأفراد وإجبارهم من ثمّ على التصرف ضد إرادتهم، هي على العكس من مجموعات البحث عن الغذاء التي تحظى بحرية فردية غير محدودة تقريباً.

يجادل مان (Mann, 1986: 12-14) أن القوة التنظيمية المتزايدة في سياق تشكُّل الدولة هي مقايضة؛ يكتسب فيها الفرد المزيد من الأمن والغذاء مقابل الانتقاص من حريته. بهذا المعنى، يصف مان الدول البِكر أنها «أقفاص اجتماعية» توفر الحماية العسكرية والموارد الاقتصادية وبعض الحقوق السياسية في مقابل الحد من الحريات الفردية التي توفرها الحياة الاجتماعية قبل ظهور الدولة. وتبدو وجهة نظر مان هذه مقنعة لذلك لا بد من مدّها على استقامتها لتشمل جميع المنظمات الاجتماعية، لا الدولة فحسب؛ فربما لم يكن للمشيخات بنية دولتية بطبيعة الحال؛ لكنها أسست علاقة عكسية مشابهة جداً بين الأمن والموارد من جهة والحرية من جهة أخرى. وينطبق الأمر على العديد من المنظمات الأخرى من غير الدول عبر التاريخ (بدءاً من الدول -المدن، ورابطات المدن، والنقابات، والمدن الحرة، والشركات التجارية، وصولاً إلى الشركات الخاصة وغيرها). فموظف مايكروسوفت يحصل على راتبٍ منتظم ومعاشٍ تقاعديٍّ وتأمينٍ صحيٍّ وحمايةٍ اجتماعيةٍ ما دام يلتزم بالقواعد الصارمة للمنظمة ويخصص ثماني ساعات أو أكثر يومياً للشركة. هذه المقايضة التاريخية بين الحرية الفردية والأمن التنظيمي هي في صميم التطور الاجتماعي والقوة التنظيمية. وعند المقارنة بين مجموعات البحث عن الغذاء والمشيخات البسيطة، يمكن أن ندرك على الفور أن الثانية تعدُّ أكثر فاعلية وإنتاجيةً للموارد وتماسكاً من الأولى. وتكون النتيجة المباشرة لقدرات التنظيم الأفضل أن الفرد الذي يعيش في المشيخة أقلُّ عرضة للموت بسبب الجوع أو هجوم حيوان مقارنة بنظيره الباحث عن الغذاء. وفي المقابل، يحظى سكان المشيخات بحرية فردية أقل من التي يحظى بها الأفراد في مجموعات البحث عن الغذاء الفضفاضة. لكن الأهم من ذلك كله هو أن الباحثين عن الغذاء البسطاء الذين يفتقرون إلى الأمن وغالباً ما يعانون من الجوع المستمر، يندر تورطهم في أعمال عنف طويلة الأمد، بينما يتعرض الصيادون جامعو الثمار الذين تتميز حياتهم بالتعقد لانفجارات من العنف المنظم والمكثف؛ من الثأر وصولاً إلى الحرب. ولفهم هذا التحول الجوهري نحو العنف، لا بد من التركيز على السمة التعريفية الرئيسة التي تجمع هذين النوعَين من الأنظمة الاجتماعية؛ وأعني به التنظيم الاجتماعي المعقد.

يكتسب الفعل البشري سمةً فريدةً بمجرد أن يخضع للمأسسة في منظمات محددة. وبعبارة أخرى، حين ينقل البشر، نقلاً شرعياً، درجةً من قوتهم الفردية إلى بنًى تنظيمية مجردة نسبياً؛ كالمشيخات أو الدول -المدن أو الإمبراطوريات

أو الدول القومية أو الشركات الخاصة، تكتسب هذه الكيانات، من فورها، قوةً فريدةً وحياةً خاصةً بها. وبما أن المنظمات الاجتماعية هي عماد الفعل البشري المنسّق حالَ حدوثه، فهي تحقق القوةَ التنظيمية التي لا يمكن للأفراد امتلاكها فرادى، وستكون حينها قادرة على الحفاظ عليها وزيادتها. ومثلُ هذه القدرة التنظيمية شرطٌ أساسيٌّ لأي تطورِ اجتماعيّ: فلولا ظهور منظماتٍ اجتماعيةٍ معقدةٍ لما ابتكر البشر الحضارات يوماً، وكذلك الزراعةَ والتكنولوجيا والعلومَ والصناعةَ والفنَّ والفلسفة وغيرها. لكن القوة التنظيمية سيفٌ ذو حدين: فهي آليةٌ فعالةٌ للإنتاج بقدر ما هي آليةُ تدمير. لقد اعتمد الصيادون جامعو الثمار الأوائل على القوة التنظيمية المتطورة لحيازة المزيد من الطعام وأماكنَ للإقامة وألبسة أفضل؛ لكن هذه القوة التنظيمية نفسها استُخدمت أيضاً للسيطرة على الجيران واستعبادهم وقتلهم حين اندفعوا من جديد نحو حيازة الأرض والموارد والمكانة والمقتنيات الأخرى. ونلحظ ميلاً للإبقاء على هاتين المجموعتَين من العمليات منفصلتَين باعتبار أن الإنتاج المنظم يتعارض عادةً مع التدمير المنظم؛ لكن الحقيقة هي أنهما نتاجٌ للظاهرة نفسها التي هي القوةُ التنظيمية. إذ يمكن توظيف هذه القوة بمجرد أنْ تتولَّد بطرائق متنوعة؛ منها أنَّ من يستخدمون هذه القوة ومن يصيرون موضوعاً لها، يدركونها بصورة مختلفة. فعلى سبيل المثال، تستخدم أساطيل الصيد المعروفة؛ مثل «أميركان سيفدز» American Seafoods أو «ترايدنت سيفدز» Trident Seafoods، قوتها التنظيمية الفائقة لاصطياد مئات الأطنان من الأسماك سنوياً يأكل منها ملايين البشر؛ لكن مثل هذه الأفعال تؤدي أيضاً إلى تدمير أنظمةٍ بيئيةٍ معينةٍ وحياة الملايين من حيوانات قاع البحر، وتؤثر سلباً على سبل عيش المجتمعات المحلية التي تتعيَّش على الصيد. لا يحدث التطور الاجتماعيُّ من دون تكاليفَ قسرية. بل حتى أكثر المنظمات الاجتماعية الودودة في ظاهرها لديها جوفٌ قسريٌّ لأن التعقّد التنظيمي متجذرٌ في القوة. فقد تفخر شركة غوغل، على سبيل المثال، بامتلاكها أكثرَ ممارساتِ العمل تقدماً في مراعاتها لموظفيها، وأنها في طليعة الشركات التي تسعى لتمكين العاملين لديها، وأنها تدعم أهدافاً إنسانية متميزة[٨]؛ لكنها ومثل جميع الشركات المعقدة،

---

(٨) تقوم فلسفة غوغل الرسمية على فكرة أنه «يمكنك كسب المال من دون أذى»، وتصورها الذاتي عن نفسها أنها «شركةٌ تفيد العالم» (Jarvis, 2009: 99).

يتعيّن عليها أيضاً الاعتمادُ على ممارسات قسرية متطورة. يوضح كريستيان فوش (Fuchs, 2012: 46) كيف أنه، ولكي تقدم غوغل خدماتها، «يتعين عليها بالضرورة إخضاع المستخدِمين للاستغلال حين تُورطهم في مراقبة البيانات الموجَّهة للمستخدِم وتحويلها إلى سلعة». إذ تُمكّن قدرات المراقبة وجمع البيانات غير المسبوقة الشركةَ من إنشاء واستخدام كميةٍ مذهلةٍ من المعلومات الشخصية، التي يمكن توظيفها في مجموعةٍ متنوعةٍ من الأغراض؛ كثير منها ليست أهدافاً حميدة. ولا حاجة ليكون المرء فوكوياً [أي متأثراً بميشيل فوكو - المترجم] ليكتشف الروابط القائمة بين المعرفة والقوة في هذا المثال؛ ويعدُّ استخدام الحكومة الأمريكية بيانات غوغل لأغراض أمنية في الآونة الأخيرة، مؤشراً مهماً على هذا الرابط الوثيق. إضافة إلى ذلك، يتعيّن على موظفي غوغل أيضاً مراعاة اللوائح الصارمة للشركة، والالتزام بأهدافها، وطاعة المشرفين، واحترام البنية الهرمية للمنظمة والمشاركة في العديد من الأنشطة الأخرى؛ حيث يُعاقب التقصير بعدة طرائق: من فقدان الأرباح والحرمان من أيام الإجازة السنوية، وصولاً إلى الفقدان الفوري للوظيفة[٩].

ولذلك كله، ليس العنف زائدةً غير ضرورية أو نتيجة جانبية للسلطة التنظيمية بحيث يمكن تجنُّبه؛ بل هو جوهر كل فعلٍ اجتماعيٍ تنظيمي. ولهذا الارتباط بين التنظيم والعنف منطقُه البنيوي؛ إذ أصولُ العنف وتطورُه منشؤهما دينامياتُ القوة التنظيمية. وقد أوضحتُ في أعمال سابقة (Malešević, 2013a; 2010) أن القوة التنظيمية وُلدت داخل العمليات القسرية ومن خلالها ولذلك يمكن تلطيف قوتها وجعلها أقل مرئية - كما في حالة غوغل أو الدول القومية الحديثة التي تحتكر استخدام العنف على أراضيها - دون أن يعني ذلك إمكانية القضاء عليها. وفي نواحٍ مهمة، تشبه

---

(٩) يتضح هذا الطابع القسري لسياسة غوغل في الرسائل الإلكترونية المتبادلة بين مسؤول التوظيف في الشركة وأحد المالكين (إريك شميت). إذ حاول أحد التقنيين توظيفَ شخص كان يعمل في شركة آبل، فجاء الرد من مسؤول التوظيف في غوغل كما يلي: «لم يكن ينبغي لهذا المورِّد التقني الذي اتصل بموظف آبل أن يفعل ذلك وسيتم إنهاء [عقد العمل] في غضون ساعة». أما رد شميت فكان: «الرجاء الإعلان عن هذا الفسخ داخل المجموعة وفي ذلك عبرة للجميع، يُرجى أيضاً أن يصير ذلك جزءاً رئيساً من التدريب الذي يخضع له الموظفون الجدد فيها. وليكنْ واضحاً أنَّ سياستنا لا تتسامح على الإطلاق مع أيّ انتهاك لمعاييرنا» .(Malkin and Miano, 2016: 327)

القوة التنظيمية القسرية التي يتولد عنها العنفُ الطاقةَ النوويةَ المتراكمة: فكلاهما يُمكِّن البشر من تحقيق إنجاز يفوق قوتهم العضلية، ويمكن التحكم في كليهما أو احتواؤهما أو تحويلهما أو تطويرهما أو نقلهما من وجهة إلى أخرى. لكن الاستغناء عن هذه القوة سيكون صعباً إن لم يكن مستحيلاً حالَ قدومها إلى الوجود؛ ذلك أن الطاقة النووية يمكن تخزينها ونقلها من مكان إلى آخر لكن القضاء المبرم عليها غير وارد بأيِّ حال. وبالمثل، يمكن احتواء القوة التنظيمية القسرية حال نشوئها بفضل الدولة الدستورية الحديثة التي تحتكر استخدام العنف: ولو توقفت هذه الدولة عن العمل لانهار هذا الاحتكار؛ وحينها يصير العنف مرئياً في الحياة اليومية. وهو ما ينجلي بوضوح في مثالَي الصومال وسوريا المعاصرَتين؛ حيث انهارت الدولتان بسبب الحروب الأهلية الممتدة؛ وقد حظيت كلتاهما بالاستقرار قبلاً، وبُنيتا على القسر الشديد.

بمعنى آخر، كان المسار التاريخي للقوة التنظيمية في معظمه تراكمياً؛ إذ شهدت المنظمات الاجتماعية صعوداً وأفولاً واختفى العديد منها بسرعة، لكن القوة التنظيمية استمرت في التوسع بصورة تراكمية على طول الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية. ربما لم تشهد المجتمعات البشرية تغيّراً تنظيمياً ضخماً خلال ٩٨ بالمئة من زمن وجودها على الكوكب، لكن ظهور أولى المنظمات الاجتماعية المعقدة انتهى إلى صعودٍ مهولٍ للقوة التنظيمية. وهكذا تتفوق المشيخات في قدرتها التنظيمية على مجموعات البحث عن الغذاء البسيطة؛ وتتفوق الإمبراطوريات على المشيخات والدول-المدن؛ وتحظى الدول القومية الحديثة ببراعة تنظيمية وبنية تحتية تفوق أسلافها كلها. ولا عجب أنْ تتبع هذه الزيادة في القدرة التنظيمية زيادةٌ في القدرة التدميرية؛ إذ تورّطت الدول القومية الحديثة في عمليات قتلٍ أكثر مما فعل أسلافها. ويكشف النظر في عدد قتلى الحروب على مدى القرونَ السبعة الماضية عن ارتفاع أُسِّيٍّ: ففي القرنين الرابع عشر والخامس عشر، كان إجمالي عدد قتلى الحرب أقل من مليون وأربعة ملايين على التوالي، ثم قفز العدد إلى سبعة وثمانية ملايين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم إلى ١٩ مليوناً في القرن التاسع عشر وحده. لكن القرن العشرين يفوق كل التاريخ المسجّل مع مقتل ١٣٥ مليون شخص بسبب الحرب (Leitenberg, 2006: 9; Eckhardt, 1992: 272-273). ويرتبط هذا الارتفاع في عدد القتلى بزيادة القدرة

التنظيمية للأنظمة السياسية: إذ ربما كان بعض حكام الإمبراطوريات في فترة ما قبل الحداثة أشد ميلاً للقتل من نظرائهم في العصر الحديث، لكنهم افتقروا إلى الوسائل التنظيمية للوصول إلى مثل هذه العواقب الدموية (كالتكنولوجيا، والبنية التحتية، والاتصالات، والنقل، وغير ذلك).

ولذلك كله، يقتضي فهم أصول العنف وانتشاره تحويلَ بؤرة التحليل من الفاعلين الفرديين والجماعيين باتجاه السياقات التنظيمية. وبدلاً من النظر في أصول العنف من منظور التنافس البيولوجي، أو الاقتصادي، أو عدسات الاختلاف الثقافي، يبدو من المناسب استكشافُ ديناميات القوة التنظيمية في توسّعها عبر الزمن. فما مِن عنف منظم وطويل الأمد يحدث من دون قدرة قسرية ضخمة؛ ومثلُ هذه القدرة متجذرةٌ بإحكام وعلى الدوام في القوة التنظيمية. يعدُّ وجود المنظمة إذاً شرطاً مسبقاً للفعل العنيف. وبطبيعة الحال، لا يعني ذلك أن كل شكلٍ من أشكال القوة المنظمة سيؤدي إلى حمام دم، ولا مجرد امتلاك التنظيم الاجتماعي المطلوب بكافٍ وحده ليتولّد عنه نشاط عنيف مستدام؛ بل ومثلما ذكرتُ في أعمال سابقة (Malešević, 2013a; 2013b; 2010)، فإن القدرة التنظيمية هي إحدى العناصر البنيوية الأساسية المتنوّعة التي تيسِّر التحول التاريخي للعنف. وهذه العملية التنظيمية توصف بأنها قسريةٌ، وتراكميةٌ، وبيروقراطية؛ لذا أطلقتُ عليها اسم البقرطة التراكمية للقسر؛ وأعني بها قدرة المنظمات الاجتماعية على التدجين القسري وفرض الانضباط في المجال الخاضع لسيطرتها باستخدام مجموعةٍ متنوعةٍ من الوسائل، منها العقوباتُ الجسدية، والمراقبةُ المباشرة، والتشريعاتُ الصارمة، والرقابةُ المعيارية، وغيرها. ولا يحول القول إنَّ المنظمات تشهد دورات متواترة من الصعود والأفول أنَّ هذه العملية التاريخية المفتوحة انتهت إلى حدوث زيادةٍ مستمرةٍ وتراكميةٍ في القوة التنظيمية في جميع أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك، ولأن النمط البيروقراطي للتنظيم أثبت أنه أكثر نجاحاً من كل البدائل الأخرى، فقد تبنّت المنظمات الاجتماعية واسعة النطاق والدائمة مبادئَ الإدارة البيروقراطية تدريجياً. وهذا يعني أنه لا بدَّ من دراسة التحولات طويلة الأمد التي تستند على البقرطة التراكمية للقسر إذا ما أردنا أن نفهم الديناميات التاريخية للعنف فهماً كاملاً.

خلاصة

ليست لدى البشر نزعةٌ طبيعيةٌ تدفعهم نحو السلوك العنيف أو اللاعنيف. يوضح الأرشيف التاريخي أن الجماعات البشرية تقدر على التعاطف وعلى القسوة؛ مع افتقارها لاستعدادات جسدية خاصة في كل حالة منهما. لقد منح أسلافنا في عصور ما قبل التاريخ الأولويةَ للدفاع على الهجوم بسبب ضعفهم البيولوجي، وافتقادهم للاستعدادات الجوهرية للكر والفرّ؛ فعلى مدى الجزء الأكبر من تاريخ وجود الإنسان العاقل على هذا الكوكب، كان عليه البحث عن سبل الفرار من الحيوانات المفترسة؛ فلم يملك لا الوقت ولا المصلحة للتفكير في صراعات عنيفة ضد أعضاء آخرين من جنسه. لذلك لا يشير البحث الأركيولوجي والحفري إلى أن العنف بين البشر ساد عصور ما قبل التاريخ. وبالمثل، تُظهر العديد من الدراسات الأنثروبولوجية أن الصيادين جامعي الثمار البسطاء كانوا يحذرون من التفاعلات العنيفة طويلة الأمد. لكن العنف اتسع وامتدّ بمجرد أنْ تمكّن السكان المستقرون والمنظمون، والمتراتبون في طبقات، من الحلول مكان الباحثين الرحّل القائمةِ مجموعاتُهم على المساواة. بمعنى آخر، ثمة علاقة تاريخية لا تقبل الشكّ بين صعود الحضارات وانتشار الوحشية: فبرز التطور الاجتماعي والدمار الشامل متزامنَين على مسرح التاريخ. تكمن أصول العنف البشري إذاً، في زيادة القدرة التنظيمية لأنماط الحياة المستقرة. والتنظيمُ الاجتماعي هو عمادُ الإنتاجية والدمار معاً؛ فينبع العنف من القدرة القسرية التي تتولد بدورها عن التقدم التنظيمي. إنه لا مجال لعنفٍ مستدامٍ من دون تنظيمٍ اجتماعيٍّ فعال.

الفصل الرابع

صعود العنف المنظم وتصاعده



مقدمة

صاغ العلماء بدءاً من دي سانت پيار وكانط إلى ليبنتز ومِل وسبنسر حجةً تقول إن الحداثة والعنف متناسبان عكسياً. إذ ارتبطت فكرة السلام الدائم بالنسبة إلى مفكري عصر الأنوار الكلاسيكيين مثل دي سان پيار وكانط وليبنتز بتطوُّر العقل والتقدم، وهما عنصران أساسيّان في العالم الحديث. أما الليبراليون مثل مِل وسبنسر، فيرون أن العنف ليس أكثر من مجرد بقايا من الماضي العنيد المحكوم عليه بالزوال في المستقبل القريب. وظلت هذه الأفكار بلا إثبات إمبريقيٍّ على الرغم من شيوعها في ذلك الوقت (وإلى اليوم)، ولم تُبذل محاولاتٌ للتأسيس لهذه الحجج إلا في العقود القليلة الماضية. وفي هذا السياق، طرح عدد من الباحثين المعروفين فكرة أن جميع أشكال العنف آخذة في التضاؤل وأن العنف المنظم، على وجه خاص، شهد انحساراً مستمراً على مدى القرون الماضية (Morris, 2014; Pinker, 2011; Horgan, 2012; Goldstein, 2011). ولأن هذا الكتاب يناقش أطروحة الانحسار، فإن الهدف الرئيس من هذا الفصل هو أن نمهد الطريقَ لتفسيرٍ بديل. يستعرض الفصل، بصورة أكثر تحديداً، البيانات التاريخية عن العنف المنظم بهدف التعرف على مساراته العامة بإيجاز. وفيما تحتوي الفصول اللاحقة على تشريحٍ دقيقٍ وواسع للأشكال السائدة من العنف المنظم، وهي الحروب والثورات والإبادة الجماعية والإرهاب، يهدف هذا الفصل إلى إثبات أنه لا دليلَ على الادعاء القائل إن العنف المنظم شهد انحساراً طويل المدى؛ بل تقول حجتي، على العكس من ذلك: إن العنف المنظم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنى

التنظيمية والأيديولوجية: إذ كلما استمرت هذه البنى في النمو زاد احتمال حدوث عنفٍ واسع النطاق.

كيف نقيس العنف المنظم عبر التاريخ؟

العنف مفهومٌ فضفاض. ولأن العلماء يختلفون بشأن أنواع النشاط التي تشكل فعلاً عنيفاً، فلا إجماعَ بينهم أيضاً على الكيفية التي يمكن بها قياس مداه. ومثلما ورد في نقاشنا في الفصل الأول من هذا الكتاب، فإن المحللين الذين يستخدمون تعريفاً ضيقاً يحدد العنف بالقصدية والسمة المادية Materiality، يقيسون العنف بمعاييرَ مثل وفيات المعارك، ومعدلات القتل، وعمليات الاغتصاب، وجرائم القتل بدافع الكراهية، ومعدلات الإعدام، وحوادث الإعدام خارج القانون، والحالات الموثقة من الاعتداء الجسدي على الأطفال، وغيرها. على النقيض من ذلك، يستخدم العلماء الذين يفهمون العنف بمصطلحات واسعة؛ أي باعتباره يتضمن ظروفاً بنيويةً تتولد عنها نتائجُ عنيفة مقاييسَ مختلفة، بدءاً من الحالات الموثقة للإيذاء النفسي[1]، والتفاوت الاقتصادي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، والممارسات التعليمية الضمنية التي ينتج عنها عنفٌ رمزي، وصولاً إلى الاختلافات في متوسط العمر المتوقّع بين المجتمعات المختلفة. على سبيل المثال، يركز ماثيو وايت (White, 2012) وآيزنر (Eisner, 2003) ونيلز غلاديتش وآخرون (Gleditsch [et al.], 2002) على معدلات الوفيات البشرية بصورة حصرية تقريباً؛ فيقيس كوهلر وألكوك (Kohler and Alcock, 1976) وغالتونغ وهويفيتش (Galtung and Hoivik, 1971) العنفَ البنيوي من خلال الفرق بين متوسط العمر المتوقّع الأمثل ومتوسط العمر المتوقّع الفعلي. وفيما تُعدُّ هاتان المجموعتان من المقاييس مفيدتَين في تقييم أنماط العنف المتغيرة عبر الزمان والمكان بتركيزهما على ظواهر شديدة الاختلاف، إلا أنهما تسفران عن نتائجَ متناقضة: فمن يحللون الوفيات البشرية فقط، يعتبرون أن العالم برمته شهد انحساراً جوهرياً ومستمراً في العنف على طول القرون العديدة الماضية (Pinker, 2011; Gat, 2013). وفي

---

(١) تؤكد ليزا حجار (Hajjar, 2013: 26) أن التعذيب النفسي غالباً ما «يدمج تكتيكات الحرمان الحسي وإلحاق الألم بالذات»، وأن «هذا المزيج يستهدف العقل على عكس الضرب والتكتيكات الأخرى التي تهاجم الجسم بعنف»، وهو من ثَمَّ يتسبب في «شعور الضحايا بالمسؤولية عن معاناتهم»، وجعلهم أكثر عرضة للاستسلام لمن يعذبونهم.

معدلات جرائم القتل، يوثق آيزنر (Eisner, 2003)، بصورة أكثر تحديداً كيف انخفض العنف في الجزء الأكبر من أوروبا الغربية بدءاً من القرن السادس عشر إلى أوائل القرن العشرين. وبالمثل، تشير بيانات پينكر (Pinker, 2011) إلى أن جميع مناطق العالم اتبعت نمطاً مشابهاً من الانحسار في العنف مع انخفاضٍ كبيرٍ في عدد ضحايا الحرب والقتل وأعمال العنف الثوري والإرهاب وما إلى ذلك. وفي المقابل، تقول الدراسات التي تحلل أنماط العنف البنيوي إمبريقياً: إن ثمة زيادة مستمرة في حجم العنف البنيوي والرمزي في أجزاء مختلفة من العالم. يستخدم لاديوكولا وشوپ (Iadicola and Shupe, 2012)، على سبيل المثال، مؤشر التنمية البشرية مقياساً مقارِناً للعنف البنيوي، ليثبتا أن العديد من المناطق المتخلفة في العالم شهدت ارتفاعاً في أشكالٍ مختلفةٍ من العنف: بدءاً من انخفاض متوسط العمر المتوقَّع (في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال بمعدل أربعة وأربعين عاماً فقط)، إلى زيادة عدد حالات توقف نمو الأطفال بسبب سوء التغذية (٥٨ بالمائة في اليمن و٥٤ بالمائة في غواتيمالا)، وصولاً إلى الارتفاع الكبير في الأمراض الخطيرة والوفيات الناجمة عن التلوثٍ (حيث تعاني البلدان المتخلفة من وفيات أكثر بثلاث وثلاثين مرة من تلك الموجودة في العالم المتقدم).

لا تكمن المشكلة الرئيسة في هذه المنظورات في البيانات الكثيرة التي تعمل على جمعها وتفسيرها[٢]، بل في قدرة هذه الإحصائيات على القبض على ديناميات العنف على المدى الطويل بالصورة الكافية. ناقشنا في الفصل الأول أن الفهم الجيد للتحول الذي يخضع له العنف عبر الزمان والمكان يقتضي الابتعاد عن التعريفات الضيقة جداً والواسعة جداً للعنف معاً؛ وهو ما يعني أن العنف لا يمكن اختزاله إلى أشكال متعمَّدة وبدنية من الإصابات الفردية وعدد القتلى، كما أنه أيضاً ليس مجرد مرادفٍ لغياب المساواة؛ إذ قد يتولّد العنف عن هذه الأخيرة بالفعل، لكن أشكال انعدام المساواة لا تنبع جميعها من أفعال عنف، كما قد يشارك في العديد من أشكال العنف أفرادٌ متساوون من الناحية الاجتماعية. يتعيّن إذاً الالتفاف على هذه النماذج المفهومية والمنهجية وتركيز الاهتمام التحليلي على الأشكال المختلفة التي يتجسّد فيها العنف. ولأن هدف هذه الدراسة استكشاف

(٢) وستيڤن پينكر يمثل استثناءً هنا؛ حيث تعرَّض استخدامه للبيانات لانتقادات واسعة في: (Herman and Petterson, 2014; Epstein, 2011; Corry, 2013; Malešević, 2013a; Cirillo and Taleb, 2016).

طبيعة العنف المنظم، سأحاول قياس تشكيلات العنف من خلال تحديد الأشكال المادية للفعل العنيف بطبيعة الحال، لكن أيضاً، وحيثما أمكن، عبر إلقاء الضوء على التغيرات السلوكية المدفوعة بالقسر، والأشكال الجسدية وغير المقصودة الأخرى للعنف[٣].

ثم إنه قبل إجراء مثل هذا التحليل لا بدّ أيضاً من تحديد نطاقه ومداه. يُجمع الجزء الأكبر من البيانات المقارنة المتاحة عن العنف المنظم ويُرتَّب في فئات تنظيمية مثل الدولة القومية، أو الإمبراطورية، أو الدولة -المدينة، أو الشركة الخاصة، أو المؤسسة الدينية. وإذا ما تركنا جانباً مسألة مصداقية مثل هذه البيانات التي تصطبغ حتماً بالمطالب التنظيمية لمثل هذه الكيانات الواسعة[٤]، فإن الأهم من ذلك كله هو أن استراتيجية جمع البيانات هذه لا يمكنها القبض على البيانات الخاصة بالعنف المنظم بالصورة الكافية. فمن جهة أولى، تجمع أغلب المؤسسات البيانات ذات الصلة بها والمفيدة لأنشطتها الخاصة فقط. ولذلك لم تنشغل معظم القوى الإمبريالية بجمع المعلومات عن ضحايا سياساتها الاستعمارية أو عن العنف الذي لم يشكل تهديداً لحكمها هناك. وبالنتيجة، ليس لدينا أرشيف يخص البيانات التاريخية الخاصة بالعديد من النزاعات المحلية والانتفاضات والمجاعات التي أحدثتْها الدولة وأنواع أخرى من العنف. يوضح مان (Mann, 2012: 37-38) كيف أن معظم النزاعات الاستعمارية لم تبلغ العتبةَ المتعارَف عليها، وهي ألف ضحية في السنة، ولذلك لم يجر تسجيلها على أنها حروب بأيّ حال. من جهة أخرى، لم يكن لدى معظم المنظمات، وحتى وقت قريب جداً، اهتمامٌ بجمع المعلومات عن الخسائر غير المباشرة للحروب أو الثورات أو أشكال التمرد أو الانتفاضات، ولم يكن لديها وسيلة منتظمة لجمع مثل هذه المعلومات عن الإصابات المباشرة. بهذا المعنى، تنطوي الكثير من المعلومات التي نمتلكها عن عصر ما قبل الحداثة وأوائل العصر الحديث على مشكلات؛ حيث تؤطرها منهجياً، الممارساتُ القومية التي تعيد تفسير الماضي بمنظور المقولات (القومية) الحالية. على سبيل المثال،

---

(٣) تندر، لسوء الحظ، مثل هذه البيانات بالنظر لصعوبة توثيق أشكال العنف غير الجسدية. ومن ثم، يعتمد الجزء الأكبر من تحليلاتي على الأدلة ذات الطابع «البدنيّ» حتماً.

(٤) ثمة أدبيات كثيرة تتحدث عن تلاعب الدولة بالتعدادات وممارسات أخرى متعلقة بجمع البيانات. يُراجع: (Thompson, 2010; Kertzer and Arel, 2002).

شُيِّدت البيانات المطولة عن الحروب بين فرنسا وألمانيا حول فكرة خاطئة مفادها أن هاتين الدولتَين القوميتَين المعاصرتَين وُجدتا منذ الألفية الماضية أو نحو ذلك. لكن الكيانات السياسية والثقافية التي كانت تشغل أراضي ألمانيا وفرنسا الحاليتَين لا تشبه الدولَ المعاصرة (Geary, 2002; 1988). والأهم من ذلك أن مثل هذه الكيانات لم يكن لديها القدرة على السيطرة الدائمة على مناطق واسعة وفي وجود حكام محليين لهم مطالب متعارضة ومتقاطعة على المساحات ذاتها من الأراضي (شملت في بعض الأحيان ما يصل إلى عشرة حكام محليين). لم يكن لدى هذه الأنظمة السياسية أيضاً إدارةٌ تجمع بيانات موثوقة عن العنف، ولا شبكات نقل أو اتصالات لتنظيم جمعها، ولا سكان متعلمون لتجميع مثل هذه المعلومات (Mann, 1986; Malešević, 2013a). وتُمثل هذه الإحصائيات المهيكلة على مستويات تنظيمية مصدراً للبيانات العالمية عن العنف أيضاً؛ فتستخدم قواعد البيانات الشهيرة عالمياً، مثل «مشروع ارتباطات الحرب» Correlates of War (جامعة ميتشغان) أو «برنامج بيانات الصراع في أپسالا» Uppsala Conflict Data Programme، المعلوماتِ التي تُجمع على مستوى الدول القومية في الغالب. لذلك فحين يُجرى تحليل كليٌّ على المستوى العالمي، فإن الأمر يتعلق بمجموع الأجزاء الفردية (المُهيكَلة تنظيمياً).

مع أخذ هذه المحاذير في الاعتبار، دعونا نؤسس لوحدة التحليل المناسبة للعنف. يستخدم بعض العلماء مثل پينكر (Pinker, 2011) ووايت (White, 2012) العالمَ كله وحدةَ تحليلٍ بهدف قياس الاتجاه التاريخي للعنف المنظم. إضافة إلى ذلك، يقلل پينكر من أهمية الأرقام المطلقة ويفضل استخدام المعدلات النسبية للوفيات حين يقيس حجم العنف عبر الزمن. وهذا يعني حساب ضحايا العنف نسبةً إلى سكان العالم. وباستخدام هذا المقياس، يصنف پينكر ثورة «آن لوشان»(*) An Lushan في القرن الثامن على أنها أكثر الأحداث عنفاً في تاريخ البشرية، يليها الغزو المغولي في القرن الثالث عشر، وتجارة الرقيق في الشرق الأوسط بين

(*) كان آن لوشان قائداً عسكرياً تمرّد على الإمبراطور في عهد سلالة تانغ في الصين في عام ٧٥٥ م وأعلن نفسه إمبراطوراً على قسمها الشمالي الشرقي. تقول موسوعة بريتانيكا، على سبيل المثال: إن أصوله إيرانية وتركية وإن التمرد الذي أعلنه استمرت آثارُه الاقتصادية والاجتماعية بعد سحقه. وكانت خاقانية الإيغور قد ساعدت الإمبراطوريةَ الصينية وقتها في سحق هذا التمرد، بل ولقد تحالفت الإمبراطوريتان بالمصاهرة. (المترجم)

القرنين السابع والتاسع عشر. وفي هذا الجدول يصنف ضحايا الحرب العالمية الثانية البالغ عددهم ٥٥ مليوناً في مكان ما يقع في الوسط بين أسوأ فظائع العالم (المرتبة التاسعة)، في حين يصنِّف قتل ١٥ مليون شخص في الحرب العالمية الأولى في مكان ما أسفل المقياس (المرتبة السادسة عشرة). لو تركنا جانباً أرقام پينكر المُبالغ فيها والخاصة بالعديد من أمثلة فترة ما قبل التاريخ مثل ثورة لوشان أو الغزو المغولي[٥]، لوجدنا أن هذا النوع من التحليل فيه من الإشكالات الكثير. **أولاً**، لا يفرق مثل هذا الاستخدام الفج للإحصاءات بين المدى الزمني المتضمن في كل حالة؛ إذ ثمة فرق كبير بين الخسائر المرتبطة بتجارة الرقيق في الشرق الأوسط والتي استمرت اثني عشر قرناً، وتلك الناتجة عن عدة أشهر من القتل كمعارك ڤردان وستالينغراد وكورسك على سبيل المثال لا الحصر. ومن ثم فإن معدلات القتل السنوية أو حتى بعض المعدلات الشهرية في هذين المثالَين تشكو من عدم التناسب؛ بالنظر إلى أن عدد القتلى في القرن العشرين يعدُّ الأعلى بين كلّ ما سبقه.

ثانياً، لا يفرق حساب النسبة البسيطة في إجمالي عدد الضحايا إلى إجمالي سكان العالم، بين أماكن أو مدن أو مناطق أو أنظمة أو سكان أو قارات محددة حدث فيها هذا العنف؛ فحتى تتضح الفكرة عن انخفاض مستويات العنف أو تزايدها، لا بد من التركيز على أماكن محددة، لا أنْ يجري تضمين تعداد السكان الموجودين في أماكن لم تحدث فيها أحداث عنيفة. على سبيل المثال، عند تقييم حجم العنف في الحرب العالمية الأولى أو الحرب العالمية الثانية، ليس من المنطقي تضمين السكان الذين لم يشاركوا بنشاط في هذه الحروب؛ لأن تزايد/ تناقص نطاق العنف لا يتعلق بأيِّ حال بمعدلات الوفاة بينهم. إذ ما مِن صلةٍ بين انخفاض العنف الإجمالي الذي يرتبط بتسجيل معدلات أقل من الوفيات النسبية، وبين سكان العالم الذين لم يشاركوا بنشاط في الحربَين العالميتَين. فإذا كان هؤلاء

(٥) للاطلاع على انتقادات لهذه الأرقام المبالغ فيها يُراجع: (Mann, 2016; Weatherford, 2004; Fairbank, 1992 and Fitzgerald, 1985. ويستند الادعاء أن ثورة آن لوشان أسفرت عن مقتل ٣٦ مليون شخص إلى مقارنة نتائج التعداد المسجلة قبل الأحداث وبعدها؛ لا إلى معدلات الوفيات الفعلية الخاصة بها حصراً. وهي تعدادات غير موثوق بها إلى حد كبير؛ حيث تلا التمردَ فيضاناتٌ وأمراضٌ ومجاعاتٌ. لذلك يعتبر مان (Mann, 2016: 8) وويذرفورد (Weatherford, 2004: 118) أن مزاعم پينكر عن ضحايا ثورة آن لوشان والغزوات المنغولية «غير معقولة».

السكان شهدوا طفرة ديموغرافية خلال الحربين العظميَين، فالأمر ذاك مفصولٌ عن الحقائق الدموية للحرب التي دارت في أماكن أخرى من العالم: فما علاقة الزيادة السكانية الكبيرة في البرازيل أو الهند بين سنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٥، بالمذابح الجماعية في ميادين القتال في ستالينغراد وڤردان وكورسك؟ وإنما تُستخدم هذه الزيادات السكانية غير المرتبطة بالحرب، في نظام الحسابات الغريب والمضلل الذي يعتمد عليه پينكر، لتعويض الخسائر التي حدثت في أماكنَ أخرى[٦]. وقد يكون أفضل من الناحية المنهجية لو جرى التركيز على مناطق من العالم مختارة عشوائياً؛ ومن ثم تقدير حجم العنف على طول التاريخ.

ثالثاً، يصعب، إن لم يكن يستحيل، الفصل بوضوح بين أحداث عنفٍ تاريخيةٍ محددة، لأنها عادةً ما ترتبط بالعديد من العمليات الأخرى. فلم تكن تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي أو الشرق الأوسط، على سبيل المثال، أحداثاً معزولة؛ بل عملياتٍ تاريخيةً طويلةَ الأمد حدثت على مدى قرون تخللتْها مجموعةٌ متنوعةٌ من الحروب والثورات والانتفاضات والعديد من أشكال العنف الأخرى التي لا يمكن فصلها بدقة بعضُها عن بعض. بالمثل، يشير مان (Mann, 2016: 27) أن حالات القتل الجماعي في أوائل القرن العشرين، مثل الحربَين العالميتَين والثورات والحروب الأهلية والمجاعات في روسيا والصين، كانت جميعها أحداثاً ترابطت عميقاً، وحدثت في فترة قصيرة نسبياً من الزمن (من عشرين إلى ثلاثين عاماً)، بحيث نتج منها أكبر عدد من القتلى شهده التاريخ.

رابعاً، ما دام العنف المنظم يشمل أيضاً إصاباتٍ غير جسديةٍ وغير مقصودة وتغيراتٍ سلوكيةً ناجمةً عن القسر، فمن الضروري الانتباه إلى البيانات التي يمكنها القبض على هذه الأنواع من العنف: مثل تراخي القبضة التنظيمية التي تحول دون توقُّع العواقب العنيفة، ونموّ معدلات السجن، ومعدلات الانتحار، وتوسُّع الأجهزة الأمنية (كالشرطة، والجيش، والأجهزة الأمنية الخاصة، إلخ)، والإنفاق على الجيش

---

(٦) أشار هيرمان وپيترسون (Herman and Peterson, 2014) إلى فكرة مماثلة؛ إذ «ما أهمية العدد الهائل من سكان آسيا خلال النصف الأول من القرن العشرين (بما يمثل نسبة شخص إلى اثنين مقارنة بسكان العالم) حين نقول إنَّ آلة الموت في الحرب العالمية الثانية حصدت أرقاماً قياسية أكبر في أعمال العنف الجماعي، وحيث أكثر الدول تحضّراً هي من قادت عملية القتل؟ فهل ينبغي التقليل من أهمية الهولوكوست في العهد النازي فقط لأن عدد سكان الصين والهند كان كبيراً جداً؟».

والشرطة، وعدد القضايا المتعلقة بأحداث العنف المعروضة على المحاكم(٧)، وغير ذلك(٨). وحالما نأخذ هذه القضايا المنهجية بعين الاعتبار، سنتمكن من تقييم الاتجاه الذي سلكه العنف المنظم على طول الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية.

التاريخ المبكر

في عالم البحث عن الغذاء، يجري العنف في فترات متقطعة ويتأتّى الجزء الأكبر منه من الخارج: كالتهديد المستمر الذي تمثله الحيوانات المفترسة، وتغيّرات الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها، والكوارث الطبيعية، والأمراض المعدية التي تهدد الحياة والمجاعة الدائمة (انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب). في المقابل، يتسم العنف المرتبط بالحياة الاجتماعية المستقرة بأنه ينتج من الداخل: وهو العنف الناجم عن الفعل البشري؛ كالحروب والانتفاضات والنزاعات والاغتيالات والمجازر الجماعية والتعذيب وغيرها. لذلك لم يتورط الصيادون جامعو الثمار البسطاء في معظمهم في أفعال عنف طويلة الأمد، لكنّ الصيادين جامعي الثمار ذوي الحياة المعقدة عرفوا أفعال العنف المفرطة، لا سيما أولئك الذين أسسوا المشيخات (Fry, 2013b; Ferguson, 2013). ومثلما فصّلنا في الفصل السابق، فإن هذا الانتقال التدرُّجي من حياة الترحال والبحث عن الغذاء إلى نمط الحياة المستقرة كان له دورٌ حاسمٌ في انتشار العنف في جميع أنحاء العالم. ولا تزال المشيخات في معظمها تعبيراً عن نقطة تحوّلٍ تنظيميةٍ عرفها تاريخ البشرية على الرغم من أنها أشكالٌ غير مستقرة من الأنظمة (Fry, 2013b; Malešević 2010: 255; Kradin, 2004, Service, 1978: 6). تملك المشيخات تراتبياتٍ هرميةً راسخةً تُبنى على قيادة تقع في المركز، وهي في ذلك تختلف عن مجموعات الباحثين عن الغذاء الذين لا يملكون بنيةً تنظيميةً دائمةً وحياتهم بسيطة. وهي

---

(٧) يوضح بنيامين غينسبرغ (Ginsberg, 2013: 140) في سياق الولايات المتحدة، أنَّ عدد قضايا المحاكم الجنائية استمر في التوسّع: «فقد أسهم توسُّع القانون الجنائي الفيدرالي في زيادةٍ قُدِّرت بنسبة ٣٠٠ بالمئة في الملاحقات الجنائية الفيدرالية بعدد قدره ٢٠,٠٠٠ تقريباً في عام ١٩٨٠، وصولاً إلى ٨٠,٠٠٠ في عام ٢٠٠٩م، وزيادةٍ بلغت ثمانية أضعاف في عدد نزلاء السجون الفيدرالية خلال الفترة نفسها».

(٨) إن تتبُّع هذه المجموعة الهائلة من المعلومات التي يصعب الوصول إليها لَهو مشروع بحد ذاته؛ لذلك، ولتوضيح أفكاري الرئيسة، سأكتفي بإلقاء الضوء على جزء صغير جداً من هذه البيانات واستخدامها. ويبدو أن بلوغ المعلومات عن أشكال العنف غير الجسدية يصير أكثر سهولة مع مرور الزمن.

تراتبياتٌ تقوم على اللامساواة حيث تتألف من طبقتَين اجتماعيتَين أو أكثر. بيد أنَّ أنظمة الطبقات هذه مائعة بحيث يمكن للمحارب الاستثنائي أن يرتقي في السُّلم الاجتماعي ويصيرَ عضواً في رتبة النخبة. دُعمت المشيخات في معظمها بنظام القرابة الذي يحافظ فيه الرؤساء على سلطتهم من خلال الوشائج العائلية. وطوّر بعضُها بنيةً تنظيميةً معقدةً استندت إلى روافد قبلية وعدد أقل من الزعماء. فمنها ما يسمى الكنفدراليات القبلية على سبيل المثال، ومنها التجمعات المختلفة من الجرمانيين وغيرهم من السكان الذين غزوا الإمبراطورية الرومانية بعدهم (مثل القوط الغربيين، والقوط الشرقيين، والوندال، والهون، والسوويون Suevi[*]، إلخ)، أو الكنفدراليات الهندية في القرن الثالث الميلادي، كلها كانت في الواقع تكتلات من المشيخات (Geary, 2002 1988; Chatterjee, 1993). ومن المثير للاهتمام أن أكبر غزو إقليمي متاخم في تاريخ العالم لم ينتج من تنظيم دولتي مكتمل؛ بل من مشيخةٍ غير مستقرةٍ نسبياً؛ هي إمبراطورية جنكيز خان المغولية التي امتدت في ذروة سلطانها على مساحة ثلاثة وثلاثين مليون كيلومتر مربع (Taagepera, 1997). وبما أن المشيخات تنطوي على بنيةٍ تنظيميةٍ معقدةٍ نسبياً، فقد تطورت في زمنٍ متأخرٍ جداً من تاريخ البشرية؛ أي في أخريات الأعوام الثلاثة عشر ألفاً أو نحو ذلك (Kelly, 2000: 302; Fry, 2007: 71). واللافت هنا هو أن التوسّع التاريخي للعنف يتبع توسُّع البنية التنظيمية. فمجموعات الباحثين عن الغذاء البسطاء افتقرت إلى التنظيم واستندت عموماً إلى المساواة وكانت أقل عنفاً. أما المشيخات فلَها ملمحُ المنظمات المعقدة وهي ذاتُ تسلسلٍ هرمي عميق وتميل للعنف. على سبيل المثال، تُعدّ غزوات جنكيز خان (١٢٠٦م - ١٢٢٧م)، في الغالب، من بين أكثر الأحداث عنفاً في تاريخ البشرية، حيث أسفرت عن أربعين مليون ضحية[٩] (White, 2012; MacFarlane, 2003). وها هنا يتضح أن الأمر ليس مصادفة؛ بل أحد المبادئ الرئيسة التي يمكن العثور عليها عبر التاريخ: إذ تحظى المنظمات

(*) قبائل جرمانية قديمة أخضعت بهجراتها شمالي أوروبا حتى إسبانيا في القرن الرابع الميلادي. والمنحدرون من هذه الشعوب يستوطنون ألمانيا اليوم. (المترجم)

(٩) ومع ذلك، لا بدّ من الحذر من مثل هذه التوقّعات الضخمة لأنها تستند إلى تعدادات غير مباشرة تركز على الانخفاض العام في عدد السكان خلال إطار زمني معين. وبالنظر لأن مثل هذا الانخفاض عادة ما يحدث نتيجةً للمجاعة والأمراض المعدية، يصعب إذاً التميز بين الخسائر المباشرة للحرب والنتائج طويلة المدى للتغير الاجتماعي.

الاجتماعية الأفضل والأكثر تعقيداً واستمراريةً بقدرات قسرية أكبر يتولّد عنها المزيد من العنف في الغالب. والمشيخات هي تطوّرٌ تنظيميٌ حاسمٌ في التاريخ. نعم، لكنَّ عدم الاستقرار المتأصّل فيها يشير إلى أنَّ وجودها ذاته ارتُهن بقدرتها على التحوّل إلى شكل تنظيمي أكثر ديمومة؛ هو الدولة البِكر The Pristine State. انهار الجزء الأكبر من المشيخات إذاً، لكن بعضها تطوّر إلى بنًى إمبراطورية دائمة وغيرها من البنى الأخرى[١٠].

وعلى عكس المشيخات التي تقدر على شنِّ الحروب واحتلال الأراضي المجاورة لكنها تعجز عن الحفاظ عليها، تملك الإمبراطوريات قدراتٍ بنيويةً أكبر لتنسيق الحياة اليومية الخاصة بعددٍ كبيرٍ من السكان. كذلك تفتقر البنى العسكرية في عالم الرحَّل وشبه الرحَّل إلى آليات فعالة لتزويد جنودها بالطعام والملبس والأسلحة والموارد الأخرى بصورة منتظمة، ولذلك تضطر هذه الجيوش إما إلى التورط في عمليات نهبٍ منتظمة، أو وقف الأعمال العسكرية حين تنفد مواردُها. في المقابل، تطوِّر الإمبراطوريات البِكر أنظمةً دائمةً للإمداد العسكري، تدمج المهمّات العسكرية الفردية داخل بنية الدولة بأكملها. وهكذا كان لظهور حضارات السهول النهرية الأولى، مثل سومر الأكادية(*)، ومصر القديمة، والصين القديمة، وهارابان(**) الهندية، دورٌ حاسمٌ في جعل القوة التنظيمية القسرية حجرَ الأساس في التطور الاجتماعي (Mann, 1986, Malešević, 2010). فكانت النتيجة طويلة المدى لهذه التطورات التنظيمية هي زيادة نطاق العنف. وعلى النحو الذي أكدتُه في

---

(١٠) يشكل الانتقال من المشيخة إلى الإمبراطوريات مثالاً واحداً فقط من العديد من الاحتمالات التاريخية لنشوء الدولة. من المهم أن ندرك أن مؤسسة الدولة قد تطورت أيضاً بفعل اتحاد دول - مدن مختلفة ومراكز دينية ومنظمات «قبلية» واتحادات مدن وغيرها، أو من خلال الغزو الناتج عن أشكال متنوعة من التنظيم الاجتماعي (Mann, 1986; Malešević, 2010).

(*) تشير سومر، بطبيعة الحال، إلى أقدم حضارة عرفها التاريخ؛ أما الأكاديون؛ ولغتهم الأكادية وأصولهم تعود لمنطقة أكاد التي صارت عاصمة الإمبراطورية، فهُم سلالة خلفت السومريين. أسس الأكاديون إحدى أوائل الإمبراطوريات القديمة المعروفة اليوم، حيث توسّعوا إلى الجنوب من بلاد الرافدين ووصلوا إلى سوريا وحدود الأناضول. (المترجم)

(**) أو حضارة وادي السند مثلما تُسمى، والتي يُقال إنها ازدهرت حول نهر ساراسواتي الأسطوري. وهي إلى جانب مصر القديمة وبلاد الرافدين والصين، إحدى أربع حضارات نهرية مزدهرة عرفها التاريخ القديم. وفيما أغفلها تاريخ الحداثة بطبيعة الحال، تحاول الأنثروبيولوجيا اليوم إعادة بعث تاريخ هذه الحضارة سحيقة القدم. (المترجم)

الفصل الثالث من هذا الكتاب، فإن الأدلة الوثائقية الخاصة بجزءٍ كبيرٍ من التاريخ المبكر هي إما شحيحةٌ أو لا يُعتمد عليها غالب الأحيان. ويُجمع الدارسون على أنّ القسم الأكبر من الوثائق الرسمية التي تصف الحروب والانتفاضات وغيرها من أمثلة العنف المنظم، تبالغ في عدد الضحايا. إذ تضخِّم الروايات عن انتصارات الإسكندر المقدوني من عدد جنود العدو والخسائر في صفوفه على سبيل المثال. وبالمثل، يرِد عدد القتلى في الحروب الصينية القديمة بالملايين عادةً، على الرغم من أنهم كانوا أقل بكثير (Cioffi-Revilla and Lai 1995). وفي الهند، يذكر فرمان غزو كالينغا في عهد الإمبراطور أشوكا (٢٦١ قبل الميلاد)؛ أن الغزو انطوى على خسائر فادحة حيث: «ذُبح مئة ألف ومات أضعاف أضعاف هذا العدد» (Sewell 1987: 10). بيد أن المؤرخين المعاصرين يصرون على أن هذه الأرقام خضعت للتضخيم. وتفي المبالغة المألوفة في قتلى الحرب بعدة أغراض مثل: التأكيد على حجم الانتصار ضد الصعاب المستحيلة لتعزيز المكانة الشخصية اجتماعياً، وإخافة العدو، وتأمين سردية تعليمية للأجيال اللاحقة، إلخ. وإضافة إلى تعمُّد التضخيم في أعداد القتلى، كان القدامى أيضاً أقل اهتماماً بتسجيل الأرقام الدقيقة. وفي غياب أنظمة الأوزان والمقاييس الموحَّدة، استخدمت معظم السجلات تقديراتٍ مؤقتةً تعتمد على حساباتٍ غير دقيقة. على سبيل المثال، استخدم الإداريون الصينيون واليونانيون الرقم ١٠,٠٠٠ (أو Myriad؛ أي عدداً يفوق الحصر) مكافئاً لعددٍ كبيرٍ غير محدود؛ وعنَوا به خاصة «عدداً ضخماً جداً» (كأنْ نقول مثلاً: «ثمة مليون مشكلة مع هذه السياسات»). لذلك فقد جرى تعداد الوحدات العسكرية وعدد القتلى بمثل هذه الطريقة الفضفاضة في الغالب. لكن وحتى حين تُؤخذ الإحصاءات المتاحة بحذر، لا يزال ممكناً الاستنتاجُ أن التحولَ من نمط الحياة غير المستقرة إلى نمط الحياة المستقرة، الذي يميزه تشكّلُ الدول الإمبراطورية الأولى، قد أدى إلى زيادةٍ كبيرةٍ في العنف المنظم. وإذا كان يستحيل تقدير العدد الإجمالي للضحايا في العالم بأسره، إلا أن النظر في الأحداث العنيفة المسجلة في مصر القديمة أو الصين أو العالم الهيليني، يثبت أن ثمة صلةً قويةً ما بين صعود الحضارة والزيادة في نطاق العنف. وهكذا، خلَّفت المعارك الشهيرة التي شاركت فيها الجيوش المصرية القديمة مثل قادش (١٤٥٧ قبل الميلاد ضد الإمبراطورية الحيثية) أو مجيدو (١٤٧٩ قبل الميلاد ضد الكنعانيين) عدداً كبيراً نسبياً من القتلى الجنود (يصل إلى خمسين ألفاً من كلا الجانبين)، وعدداً كبيراً

من الضحايا أيضاً في حالة قادش. وتضمّنت الحروب اليونانية القديمة حسنةُ التوثيق عشرات الآلاف من الجنود وآلاف الإصابات. يقول پيتيريم سوروكين على سبيل المثال: إن الحرب الكورنثية Corinthian[*] (٣٩٤ - ٣٨٧ قبل الميلاد) وحرب أسبرطة-طيبة (٣٧٩ - ٣٦٢ قبل الميلاد) تسببتا في وقوع ما يصل إلى ٣٤,٠٠٠ ضحية لكلٍّ منهما. وأسفرت الحرب البيلوبونيزية المدمرة (٤٣١ - ٤٠٤ قبل الميلاد)، عن مقتل ١٨,٨٠٠ شخص. ووفقاً لإحدى التقديرات العامة، شهد العالم الهيليني بين أعوام ٥٠٠ و١٤٦ قبل الميلاد، سقوطَ ٣٠٠,٠٠٠ ضحية تقريباً (Sorokin, 1957).

ويصعب التقدير في حالة الحروب والانتفاضات الصينية القديمة، حيث تشكو التقديرات من تقلُّبٍ كبيرٍ اعتماداً على المصادر، وعادة ما تذكر أن أعداد الضحايا بلغت الملايين. وهكذا سُجّل أن حروب الممالك الثلاث[**] (١٨٩م - ٢٨٠م) خلّفت ٣٤ مليون قتيل (de Crespigny, 1991)، فيما تراوحت الأرقام الواردة عن ثورة آن لوشان (٧٥٦م - ٧٦٣م) بين عدة ملايين و١٣ مليوناً وصولاً إلى ٣٦ مليون قتيل (White, 2012; Pinker, 2011). وتستند معظم هذه التوقّعات إلى مصادرَ غير موثوقة، فلا يمكن أخذها على عواهنها. يرفض مارك لويس (Mark Lewis, 1999: 625-626) هذه الأرقام ويصفها بالمبالغات الجامحة؛ ويقول إن الوثائق الصينية القديمة تشير عادةً إلى أن جيوشها ضمّت ملايين الجنود، لكن مثل هذا الاستخدام للأرقام هو «محضُ نظرية ويشبه مصطلحات خطابية هدفها التضخيم». لذلك لا مناص من التشكيك في مثل هذه التقديرات الهائلة للخسائر. لكن التفكير المنطقي قد يدفعنا أيضاً إلى الاستنتاج أن حجم العنف المنظّم عرف تصاعداً حالما نقارنه بعدد السكان الذين عاشوا في المنطقة نفسها قبل ظهور الإمبراطورية الصينية. يُحاجّ كيوفي ريفيللا ولاي (Cioffi-Revilla and Lai, 1995: 469) على سبيل المثال، أن الصين شهدت «زيادة

(*) نسبة إلى كورنث؛ المدينة الإغريقية القديمة والغنية. والحرب الكورنثية أعقبت الحروب البيلوبونيزية وجرت بين عامَي ٣٩٥ و٣٨٧ قبل الميلاد، والتأمت فيها أربع مدن يونانية ضد إسبرطة بهدف التوسع غرباً. (المترجم)

(**) أعقبت فترةُ الممالك الثلاث، وهي فترة حرب أهلية شرسة، انهيارَ الإمبراطورية الصينية في عهد سلالة الهان؛ وهي ممالك وي wei في الشمال، وو wu في الجنوب الشرقي، وشو Shu في الجنوب الغربي. وتُعرف هذه الحقبة بأنها الأشد دموية في تاريخ الصين كلها قبل أن تنجح سلالة جين Jin في إخضاع الممالك وتوحيدها. (المترجم)

في الحروب على طول الحقب التاريخية، لا سيما خلال حقبة تشو، بحيث كانت تنفجر بتواتر بلغ ١٠ بالمئة تقريباً مقارنةً بالعالم الحديث (١٨١٦ - ١٩٨٠) بالنسبة للحروب الدولية والأهلية مجتمعة».

وامتلكت الإمبراطورية الرومانية نظاماً منتظماً لتسجيل البيانات عن سكانها، ما يجعل حروبها والخسائر الأخرى أفضل مقياس للتغير طويل المدى في هذا الجزء من العالم. وهكذا تشير الأدلة إلى أن معدل الوفيات المرتبطة بالقتال، في روما خلال الفترة ٢٠٠ - ١٦٨ قبل الميلاد، بلغ نسبة ٥,٦ بالمئة من عدد الجنود سنوياً (Rosenstein, 2004: 124). وتشير التقديرات التقريبية إلى أنه بدءاً من عام ٤٠٠ إلى عام ٥٠٠ قبل الميلاد، خسرت الجيوش الرومانية ما بين ٥٠٠,٠٠٠ و٨٨٥,٠٠٠ ضحية (Sorokin, 1957; Hanson, 2001; White, 2012). لكن الخسائر في الحروب والمعارك الكبرى تبدو مبالغاً فيها جداً حتى في هذا المثال؛ فيُشار إلى أن الحروب البونيقية تسببت في مئات الآلاف من الضحايا: ٤٠٠,٠٠٠ قتيل في الحرب البونيقية الأولى (٢٦٤ - ٢٤١ قبل الميلاد)، و٧٧٠,٠٠٠ في الحرب البونيقية الثانية (٢١٨ - ٢٠٢ قبل الميلاد)، والحرب البونيقية الثالثة (١٤٩ - ١٤٦ قبل الميلاد) بـ ٢٥٠,٠٠٠ (Gabriel, 1990; White, 2012). وعلى المنوال نفسه، ورد أن تدمير قرطاج (١٤٦ قبل الميلاد) تسبّب في مقتل ما يصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ شخص. ذلك فيما يقدم العلماء المتخصصون في تاريخ هذه الصراعات نتائج أقل بكثير. على سبيل المثال، يقدر أدريان غولدسوورثي (Goldsworthy, 2007) أنه في الحرب البونيقية الأولى لم تخسر الإمبراطورية الرومانية ٢٠٠,٠٠٠ جندي مثلما يُقال؛ بل كان العدد أقل من ٥٠,٠٠٠. وبطريقة مماثلة، يبدو أن ضحايا الحرب البونيقية الثانية وتدمير قرطاج قد بولغ في تعدادهم، بحيث لم يزل العدد أقل مما قدَّره المؤرخون الأوائل على الرغم من أنها كانت إحدى أكثر الحروب تدميراً في التاريخ المبكر، وأنها أوقعت عدداً مذهلاً من الضحايا وقتها؛ إذ يُقدَّر اليوم أنّ عدد قتلى تدمير قرطاج برمتها في نهاية الحرب البونيقية الثالثة قد بلغ زهاء ١٥٠,٠٠٠ قتيل (Kiernan, 2009)، إن لم يكن أقل من ذلك.

ويكشف صعود الدولة في العالم الإسلامي عن نمطٍ مشابه. تتحدث المصادر عن عدد كبير من قتلى الحروب وأشكال أخرى من العنف المنظم، على الرغم من ميل هذه المصادر بدورها إلى المبالغة في هذه الأعداد. إذ توصف

الفتوحات الإسلامية المبكرة التي امتدت من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر بأنها خلّفت عدداً كبيراً من الضحايا. تمتد هذه الصراعات من الحروب البيزنطية العربية (٦٣٤م - ٧٥٠م)، إلى الفتوحات التي جرت في العهد الراشدي لكل من سوريا وأرمينيا ومصر وشمال إفريقيا وقبرص، وصولاً إلى الفتوحات الأموية لإسبانيا وجورجيا وشمال إفريقيا وحصار القسطنطينية. ولأنها فترة احتوت على العديد من النزاعات العنيفة غير الموثقة، يبدو من المستحيل تقديم صورة دقيقة عن عدد الضحايا. استند وايت (White 2012) إلى تقديرات إدوارد غيبون (Gibbon, 2003 [1776]) التي وردت في كتابه **تاريخ تراجع الإمبراطورية الرومانية وسقوطها** *History of Decline and Fall of the Roman Empire*، ليحدد عدد الضحايا بما يقترب من ٧٠,٠٠٠ من قتلى الحروب. لكنها فكرة تخمينية يصعب اعتبارها معلومات موثوقة بالكامل لأنها تستند إلى التقديرات القصصية لهذا المؤرخ الذي عاش في القرن الثامن عشر. لكن التركيز على المعارك وحالات الحصار جيدة التوثيق مثل معارك اليرموك (٦٣٦م)، والإسكندرية (٦٤٢م)، والقسطنطينية (٧١٧ - ٧١٨م)، أو عمورية (٨٣٨م)، يسمح بالوصول إلى توضيح الاتجاه الذي سلكه نطاق العنف فيها. تُعدُّ معركة اليرموك انتصاراً حاسماً تحقَّق خلال العهد الراشدي، قاده خالد بن الوليد على جيوش بيزنطة التي فاقت جنود المسلمين عدداً، وأدّت إلى سقوط ٦٠,٠٠٠ ضحية، بينما تشير أفضل التقديرات في واقع الأمر إلى وقوع ما بين ٥٠٠٠ و١٥,٠٠٠ على التوالي. وبالمثل، جرى توثيق حصار عمورية واحتلالها على يد الخليفة العباسي المعتصم بالله (على البيزنطيين) على أنه أوقع أكثر من ٧٠,٠٠٠ محارب؛ فيما تميل الأبحاث الحديثة إلى توثيق عددٍ يقل عن ٣٠,٠٠٠ (Tucker, 2010).

والغرض الأساس من سرد أعداد القتلى في هذه الأشكال من الحرب والحصار والانتفاضة ليس الوصول إلى تحديد دقيق لعدد الضحايا في العالم برمته في فترة التاريخ المبكر، وهي مَهمة مستحيلة. بدلاً من ذلك، تُقدّم هذه الأعداد توضيحاً تقريبياً للاتجاهات التي انبثقت وقت صعود الدولة وتوسُّعِها في أنحاء العالم. إذ لم تتورط جميع المؤسسات الدولتية الناشئة في أعمال عنف واسعة النطاق من دون شك، لكن المتورِّطة منها تكشف عن نمط متشابه جداً؛ حيث تسجل زيادة كبيرة في معدل الضحايا مقارنةً بأسلافها من غير الدول. ولا يعني ذلك أن بعض الصيادين جامعي الثمار الذين تتميز حياتهم بالتعقّد وأولئك الذين

شكّلوا المشيخات تورّطوا في نزاعات أقل عنفاً مقارنة ببعض الدول البِكر. إذ لم يسِرْ الأمر على هذا النحو مثلما توضحه الغزواتُ المغوليةُ أو غزوات الرحّل الأوروبيين المبكرة. لكن وعلى عكس المشيخات، التي كانت كيانات غير مستقرة ومرنة وليس لديها وسائلُ تنظيمية للحفاظ على سيطرةٍ طويلةِ الأمد على السكان والأراضي التي استولت عليها، استطاعت الدول البِكر ترجمة غزوها العنيف إلى قوة قسرية طويلة الأمد. فإذا كانت بعض المشيخات قد حظيت بقوة نسبية مقارنة بالدول المبكرة، فإن النمط التنظيمي (والأيديولوجي) في الدولة الإمبراطورية أثبت أنه أكثر فاعلية في توليد العنف المنظم واستخدامه. قد نشكك، محقّين، في هذه المبالغة الاعتيادية في أعداد القتلى خلال التاريخ المبكر، لكننا لن نستطيع التشكيك في أن هذه الفترة شهدت زيادة كبيرة في حجم العنف بجميع أشكاله، مقارنة مع عالم الباحثين عن الغذاء الرحّل.

العالم في حقبة ما قبل العصر الحديث

يتفق معظم الباحثين المختصين في التاريخ المبكر على أن ظهور الحضارات تزامَن مع الزيادة الكبيرة في حجم العنف ونطاقه (للاطلاع على خلاصة يراجع: Bowden, 2013; Malešević 2010; Mann, 1986). فالأدلة وافرةٌ على أن نزعة الاحتراب لدى الإمبراطوريات المبكرة والدول-المدن والأشكال الأخرى من النظم الدولتية فاقت تلك التي تميز بها أسلافها من مجموعات الباحثين عن الغذاء الرحَّل. لقد كان لنشوء أنظمة هرمية معقدة ترافقها مستوطناتٌ حضريةٌ دائمةٌ مكتظة بالسكان في العادة، وتقسيمٌ دقيقٌ للعمل، وأنماطٌ راسخةٌ من الطبقات الاجتماعية ومركزةٌ للسلطة، دورٌ حاسمٌ باتجاه زيادة القدرة القسرية للحضارات المبكرة (Osborne, 2006; Mann, 1986; Malešević, 2010; 2014). ونمت هذه التطورات التنظيمية، في الغالب، جنباً إلى جنب مع أنظمة معتقدات متطورة قائمة على أيديولوجيات ابتدائية Proto-Ideologies(*)، ومراكزَ للاحتفالات الدينية، وأساليب الكتابة النخبوية التي أسهمت في تبرير استخدام العنف على نطاق واسع. ولا يعني الأمر أن الانتقال من نمط حياةٍ قائمٍ على الترحال إلى

(*) الإشارة هنا إلى أنها كانت غير مكتملة (وغير عقائدية) مثلما نعرفها اليوم، أو كانت في بداية تبلورها؛ فكانت محصورة في جزء من السكان، أو في مجموعة محددة من المعتقدات والأفكار التي تقابلها ممارسات تعكس هيمنتها. (المترجم)

آخرَ مستقر كان سلساً وتطورياً. على العكس من ذلك، كانت مثل هذه التطورات البنيوية المفاجئة نادرةً ومتفاوتةً؛ إذ تمكَّن عددٌ قليلٌ فقط من الأنظمة السياسية من تحقيق هذا الشكل التنظيمي والحفاظ عليه. يحفل التاريخ المبكر بأمثلة الفشل في بناء الدولة، وعادت العديد من الدول المحتملة إلى الأشكال غير الدولتية أو ابتلعها جيرانُها الأقوياء. لكن، وبمجرد أنْ نشأت المنظمات الاجتماعية المعقّدة والدائمة، تصاعدت سلطاتها القسرية والأيديولوجية وزادت، فحلّت أقوى الإمبراطوريات والمنظمات الدينية والشبكات التجارية محلّ خصومها وأسلافها الأضعف. ولا يعني ذلك أن البقرطة التراكمية للقسر والأدلجة المركزية الطاردة عملياتٌ تطوريةٌ أحاديةُ الاتجاه؛ بل التغيرُ الاجتماعيُّ متعدد الاتجاهات وقابلٌ للانعكاس. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك انهيارُ الإمبراطورية الرومانية الغربية (٤٧٦م) والانحدارُ التدرُّجي لسلالة هان الصينية (١٨٩م - ٢٢٠م)، وكلاهما شهد انعكاساً تنظيمياً وتشعّبات أيديولوجية واضحة. وعن انهيار هاتين الإمبراطوريتَين نشأت العديد من الأنظمة السياسية الجديدة والضعيفة في البداية، وأدى ذلك إلى تضعضعٍ أيديولوجي حالَ دون الحفاظ على التقدم التنظيمي في الغالب. ولم تؤدِّ العواقبُ طويلة المدى لهذه الانهيارات والتحولات التنظيمية إلى انخفاض حجم العنف تلقائياً؛ بل يشير الأرشيف التاريخي، على العكس من ذلك، إلى أنّ انهيار الهيمنة الإقليمية والعالمية أعقبتْه زيادةٌ في مستويات العنف. في الحالتين الرومانية والصينية، كانت الهيمنة الإمبراطورية مسؤولة عن فترات السلام المطوّلة بالمعنى الإمبراطوري (پاكس رومانا وپاكس سينيكا)، التي حالت بالفعل دون ظهور العنف على نطاق واسع حتى عام ٢٠٠م (Pollard, 2015). ثم وبعد انهيارهما التنظيمي، ظهرت أنظمة سياسية جديدة حاولت ارتداء عباءة الهيمنة؛ لتبدأ من ثمّ فتراتٌ طويلةٌ من الاضطرابات العنيفة. في أوروبا، اتخذ هذا الانتشار للعنف أشكالاً متنوعة مثل الحروب، والانتفاضات، والحروب الدينية، وانتشار التعذيب، والعداوات، والمذابح القائمة على الدين والمكانة، إلى غير ذلك. ولا يعني القول إنّ القسم الأكبر من الحروب في فترة ما قبل الحداثة لم يتّسم بخسائر بشرية مباشرة وضخمة، وأنَّ العنف انحسر؛ بل الضعف التنظيمي النسبيُّ للأنظمة السياسية المبكرة هو ما أدى إلى تغيّرٍ في طبيعة الحرب ودينامياتها. ففيما اعتمد النمط الروماني من القتال على وحدات من المشاة الثقيلة ذات الانتشار الواسع والمدرّبة تدريباً جيداً (كالفيالق)،

تدعمها الأنظمةُ التنظيميةُ والبنيةُ التحتيةُ القويةُ للإمبراطورية الرومانية، منحت الأنظمةُ الصغيرةُ والضعيفةُ الأولويةَ لسلاح الفرسان، وأسلوب القتال الدفاعي.

وشهدت العصور المظلمة في أوروبا الغربية بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، عنفاً أقل من الناحية الكمية مقارنة بحقبة الإمبراطورية، وذلك على الرغم من الصور الشائعة عن هذه الحقبة التي تصفها بزمن الوحشية الاستثنائية في التاريخ الأوروبي. إذ تزامن انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية مع زيادةٍ في عدد الصراعات العنيفة، لكن الغالبية العظمى منها كانت ضيقة النطاق وانطوت على عدد ضئيل من الخسائر البشرية. استغرقت بعض أهم الحروب في هذا العصر على سبيل المثال، مثل الغزو النورماندي لإنكلترا (١٠٦٦م - ١٠٨٨م)(*)، أو حرب صلاة الغروب الصقلية Sicilian Vespers (١٢٨٢م - ١٣٠٢م)(**)، أو حرب المئة عام (١٣٣٧م - ١٤٥٣م)(***)، فترات طويلة جداً من الزمن لكنها أسفرت عن عدد قليل نسبياً من الضحايا. وهكذا أسفرت معركة «هاستينغز» Hastings، التي يُشار إليها غالباً بأنها أحد أكثر الأحداث تدميراً في تاريخ أوروبا في العصور الوسطى المبكرة، عن أقل من خمسة آلاف ضحية. وبالمثل، فإن عقدين دامتْهما حرب صلاة الغروب الصقلية أسفرا عن سقوط أقل من أربعة آلاف ضحية، في حين لم تسفر المعارك الكبرى في حرب المئة عام، مثل «أجينكور» Agincourt أو «كريسي» Crecy، إلا عن بضعة آلافٍ من الضحايا (سبعة آلاف وألفين على التوالي) (France, 2010; Green, 2010). وكانت الميزة الرئيسة لأوروبا الغربية عقب انهيار الإمبراطورية الرومانية هي الافتقار إلى البنية التنظيمية ذات النطاق الواسع. لذلك حين انهار تنظيم هذه الأخيرة، كان العنف الذي تلا ذلك، في الغالب، متقطعاً وغيرَ منظّم وغيرَ فعالٍ. وفي هذا السياق، فاقت الخسائر البشرية غير المباشرة تلك الناجمةَ عَن القتال الفعلي. ويحاجّ جون فرانس (France, 2010: 348) إن القسم

(*) طالب ملك النورمان؛ وليام الثاني أو وليام الفاتح مثلما يُسمى، وبمساعدة من الفرنسيين والفلمنكيين (في بلجيكا الحالية وجزء من فرنسا) بعرش انكلترا بعد وفاة قريبه إدوارد الذي لم يخلّف وريثاً، وليتمكن من طرد النرويجيين منها. (المترجم)

(**) سُميت بهذا الاسم لأنها اشتعلت في عيد الفصح ولحظة انطلقت الأجراس معلنة وقت صلاة الغروب؛ ولهذا تسمى أيضاً حرب النواقيس. وقد أشعلها سكانٌ صقليون ثاروا ضد حكم شارل الأول ملك فرنسا المدعوم من روما والبابوية. (المترجم)

(***) سلسلة الحروب والمعارك التي نشبت بين انكلترا وفرنسا ودامت ١١٦ سنة. كانت حروباً تنوعت أسبابها؛ لكنها حين انتهت، كانت أوروبا تلج عصر النهضة (المترجم)

الأكبر من الضحايا قضوا نتيجة المرض لا نتيجة العمل العسكري، وحتى خلال المعارك الضارية التي كانت نادرة الحدوث في هذه الفترة: «في عام ١١٦٦م، سيَّر الإمبراطور فريدريك بربروسا جيشاً عظيماً إلى إيطاليا وسحق الجيشَ الروماني في «توسكولوم» Tusculum؛ ثم استمر محاصِراً روما قبل أنْ يدمّر الطاعونُ جيشَه بالكامل... وفي عام ١٤١٥م، نزل هنري الخامس ملك إنكلترا بجيشٍ قوامه اثنا عشر ألفاً في «آرفلو» Harfleuer. وصمدت المدينة حتى الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر مع وقوع بعض الضحايا، لكن المرض هو ما تسبّب في تضاؤل تعداد الجيش الإنكليزي إلى سبعة آلاف وقتَ سار باتجاه فرنسا».

اتّسمت حروب العصور الوسطى في معظمها بطقوس خاصة ترافقها أنماط واضحة من الحصار والمبارزة التي تستند إلى آلياتٍ متعارف عليها في الهجوم والدفاع. في هذا السياق، كانت غالبيةُ المعارك اشتباكاتٍ بين الأرستقراطيين؛ التركيزُ فيها على الحرب الدفاعية لا الهجومية. ترتبط بهذه الفترة من التاريخ الأوروبي أيضاً العديدُ من تمرّدات الفلاحين وانتفاضاتهم، وبعضُها سُحق بأقصى درجات العنف. وخلال الجزء الأكبر من الفترة الوسيطة المبكرة، كانت مثل هذه الانتفاضات محليةً في معظمها، واقتصرت على احتجاجات ضد اللوردات المستبدين في مِلكيات عائلية محدَّدة. وبدءاً من القرن الرابع عشر، تطورت هذه الثورات إلى حركات أفضل تنظيماً وأوسع انتشاراً. فعلى سبيل المثال، كانت أراضي الولايات الألمانية بين عامي ١٣٣٦م و١٥٢٥م مركز تمردات الفلاحين المحتجين التي بلغت أكثر من ستين تمرداً (Blickle, 1981). وحدثت ظاهرةٌ مماثلةٌ في جميع أنحاء أوروبا، من إنكلترا والفلاندرز وصولاً إلى فرنسا ودول البلطيق والبلقان (مثل ثورة فلاندرز ١٣٢٣م - ١٣٢٨م، والانتفاضة الإنكليزية الكبرى لعام ١٣٨١م، وثورة الجاكيين في فرنسا ١٣٥٦م - ١٣٥٨م، وانتفاضة ليلة القديس جورج ١٣٤٣م - ١٣٤٥م في إستونيا، وغيرها). وترتبط الصورة الشائعة عن كون هذه الفترة شديدةَ العنف بردّ فعل الأرستقراطيين إلى حدٍّ ما. إن تطوير تقنيات التعذيب المتقنة (مثل الإخصاء، وبتر الأطراف، وفقأ العيون، أو لولب الإبهام، وغيرها)، والعرض العام للضحايا الذين عُذّبوا وقُتلوا (ومنهم الأشخاص المشنوقون والرؤوس المقطوعة التي تزيّن ساحات المدينة ومداخل الملكيات الأرستقراطية)، تشكّل كلها ما اعتُبر أنه السمات المميزة لأوروبا العصور الوسطى. وإذا كان صحيحاً أنّ استخدام هذه

الأشكال المروّعة من العنف عرف زيادةً كبيرةً خلال هذه الفترة[11]، فالأمر قد لا يُعدّ مؤشراً موثوقاً على زيادةٍ عامةٍ في العنف؛ بل يمكن تفسير انتشار التعذيب، وعلى النقيض من ذلك، بوصفه علامة على الضعف التنظيمي؛ ذلك أن المنظمات الاجتماعية التي تتحكم تحكماً كاملاً في قواعدها لن يتعيّن عليها استخدام القسوة الشديدة. وإن المنظمات غير القادرة على التحكم في التغيّر الاجتماعي هي التي تضطر لاستخدام تقنيات الخوف هذه.

يقول كولينز (Collins, 1974) محقاً: إن حجم التشويه والتعذيب الذي يطاول الجسد يتناسب في الغالب مع مستويات التفاوت الاجتماعي. ولذلك تتورط الأنظمة الاجتماعية شديدةُ الطبقية في مثل هذه الممارسات بصورة تفوق نظيرتها القائمة على المساواة. ومع ذلك، لا تمارس جميع الأنظمة المستندة على التراتبية العميقة التعذيبَ واسع النطاق؛ وهو ما يتجلى خاصة في الأنظمة الاجتماعية التي تخضع لتغيير جوهري أو، بصورة أدق، تتعرض لضغط جوهري من أسفل إلى أعلى. في أواخر العصور الوسطى، اعتبر الأرستقراطيون في أوروبا أن انتفاضات الفلاحين تشكل تهديداً وجودياً للنظام الاجتماعي القائم بالفعل. وفي مثل هذا السياق لم يكن التعذيب مدفوعاً بـ«سادية ممأسسة» أو «تعطشٍ للقسوة» أو «دوافعَ حيوانية»؛ على النحو الذي افترضه كل من بينكر (Pinker, 2011: 130-133) وإلياس (Elias, 2000: 107-116)؛ بل كان لهذه الأفعال أساسٌ منطقيٌ سوسيولوجيٌّ واضح: إذ استُخدم التعذيب بوصفه وسيلة للتواصل تهدف لتمتين العلاقات الاجتماعية القائمة. فحرْق السحرة، وتحطيم أجساد الفلاحين المتمردين على العجلة، وتقطيع أوصال الهراطقة، وُظفت كلها لإرسال رسالة مفادها أنْ لا تجرؤوا على تحدّي النظام الديني والاجتماعي والسياسي القائم. وهكذا لم يكن استخدام التعذيب في أوروبا أواخر العصور الوسطى عشوائياً أو غير عقلاني؛ بل كان استجابةً لوجستيةً لنقاط الضعف التنظيمية في النظام الاجتماعي؛ إذ إن افتقار الكنيسة والأرستقراطيين إلى القدرة التنظيمية التي تكفل السيطرة على مئات الآلاف من الفلاحين المتمردين، اضطرهم للاعتماد على بثِّ الخوف عبر أمثلة منفردة من الوحشية المروّعة. وها هنا كانت القسوة بديلاً من النقص في القوة البنيوية. لقد أُسيء فهم هذه الشناعة

(١١) مع العلم أن تقنيات التعذيب هذه كانت في معظمها معروفة ومستخدمة في عصور ما قبل الرومان أيضاً.

فبَدا وجودُها شائعاً مطلقاً في الحقبة كلها. يجادل پينكر (Pinker, 2011: 130-131) على سبيل المثال أن «العالم المسيحي في العصور الوسطى كان ثقافةً للقسوة»، حيث «كان التعذيب جزءاً من نسيج الحياة العامة»؛ فيما يرى إلياس (Elias, 2000) أن هذه الفترة من التاريخ الأوروبي امتلأت عنفاً شديدَ البأس. لكن عروض القسوة هذه لا ينبغي أن تُؤخذ على عواهنها: إذ إنّ مصلحة النخب في القرون الوسطى اقتضت منهم استخدام صور الرعب لإثبات قوتهم. فكان القصد من هذا الوجود المطلق للوحشية هو إخفاء الضعف التنظيمي المتأصل للنخبة التي افتقدت الوسيلةَ للسيطرة على قطاعات كبيرة من السكان. وهكذا يندر في هذه الفترة استخدامُ العديد من أدوات التعذيب شديدة القسوة، وحين استُخدمت فعلى حفنةٍ من الأفراد. إن العذراء الحديدية المعروفة -وهي تابوت به مسامير من الداخل يمكن إغلاقه ببطء بحيث يؤدي إلى ثقب الشخص الحي بداخله- لم تُستخدم أبداً في أوروبا القروسطية. كذلك لم تُستخدم أجهزة التعذيب المتقنة الأخرى إلا فيما ندر؛ وكان الهدف منها تخويف المخالفين للقانون والهراطقة المحتملين لا إلحاق الألم الفعلي. ربما صارت محاكم التفتيش الإسبانية، التي أدارها الراهب المرعب؛ «توماس دي توركيمادا» Tomás de Torquemada، رمزاً للقتل والقسوة؛ لكن نسبة القتل هذه كانت ضئيلة جداً مقارنةً بعمليات القتل والتعذيب اليومية في النزاعات المعاصرة المنتشرة من سوريا إلى المكسيك. إذ أسفرت، على الرغم من خطابها الشرير ومشاهدها المروّعة، عن عدد ضئيل جداً من الوفيات؛ فقُتل في أكثر فتراتها عنفاً، حين أدارها دي توركيمادا، ألفا شخص فقط بين أعوام ١٤٥٠ و١٥٠٠ (Perez, 2006: 34). واتّسم الجزء الأكبر من هذا العنف بطابعٍ طقوسيٍّ هدَف إلى شرعنة الوضع القائم، ولهذا كان التركيز فيه على مشهد المعاناة لا على فعالية نسب القتل. كذلك شكّك بعض الباحثين أيضاً في الرأي السائد عن أن الحياة العادية في عالم القرون الوسطى المتأخرة امتلأت عنفاً؛ حيث تُظهر دراسة فيليپا مادرن (Maddern, 1992) التي أجرتْها عن القرن الخامس عشر أن إنكلترا لم تكن عنيفة، وأن معظم مناطقها الحضرية، مثل إيست أنجليا، سادتها مستويات متدنية من الجريمة.

لكن القول إن أوروبا العصور الوسطى شهدت انخفاضاً كبيراً في العنف المنظم مقارنة بأسلافها لا ينبغي عدُّه مؤشراً على أن العنف المنظم في جميع أنحاء العالم كان في انحسار؛ بل لقد شهدت الأجزاء الأخرى من العالم ارتفاعاً كبيراً في

حجم هذا الأخير، وخاصة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي كانت أهم آيات التوسع التنظيمي والأيديولوجي في الجزء الأكبر من هذه الفترة. يُنظر إلى ما يسمى العصر الذهبي الإسلامي بصورة عامة (ويبدأ من القرن الثامن إلى القرن الثالث عشر الميلاديين، ويمدّه بعض العلماء إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر) على أنه فترة تقدمت فيها الإمبراطوريات الإسلامية المختلفة على أوروبا في ميادين العلم والثقافة والاقتصاد. وفترة حارب فيها العديد من الخلفاء المسلمين لتحقيق التفوق الجيوسياسي فأسّسوا في هذه العملية منظمات عسكرية قوية. عرفت هذه الفترة قوًى رائدة؛ مثل الخلافة الراشدة (٦٣٢م - ٦٦١م)، والأمويين (٦٦١م - ٧٥٠م)، والعباسيين (٧٨٦م - ١٢٥٨م)، والفاطميين (٩٠٩م - ١١٧١م)، والأيوبيين (١١٧١م - ١٢٦٠م)، والمماليك (١٢٥٠م - ١٥١٧م)، ثم الصعود الحديث للإمبراطورية العثمانية (١٥١٧م - ١٩٢٣م). ووُلدت في هذه الفترة أيضاً العديد من القوى الإقليمية؛ مثل خلافة قرطبة في إسبانيا خلال العصر الإسلاميّ (٩٢٩م - ١٠٣١م)، ونهر الفولغا في بلغاريا الحالية (٩٢٢م - ١٢٣٦م)، وخانية القبيلة الذهبية (١٢٥١م - ١٥٠٢م)(*)، وخانية القرم (١٤٤١م - ١٧٨٣م)، وإمبراطورية مالي (١٢٣٠م - ١٦٠٠م)، وإمبراطورية السنغاي Songhai (١٣٤٠م - ١٥٩١م)(**)، والعديد من الخانيات والسلطنات والإمارات. تورّطت هذه الأنظمة السياسية جميعها في حروب طويلة، وشهدت انتفاضات واسعة، وحركات تمرد وأشكالاً أخرى من العنف المنظم. كان التوسُّع المذهل للخلافة العباسية على سبيل المثال، والتي امتدت في ذروة سلطانها عام ٨٥٠م إلى الجزء الأكبر من شمال إفريقيا وصولاً إلى الهند، مدفوعاً بقوتها العسكرية. خاض العباسيون حروباً عديدة، بعضها أوقع عشرات الآلاف من الضحايا (مثل تمرد الزنج عام ٨٧١م، ومعركة الزاب عام ٧٥٠م ضد الأمويين، ومعركة طلاس ضد أسرة تانغ الصينية، ومعركة «لالاكاون» في عام ٨٦٣م ضد البيزنطيين، والفتح العباسي لآسيا الصغرى

(*) إحدى خانيات الإمبراطورية المغولية وعاصمتها ساراي. حكمت الشمال منها وأسسها حفيد جنكيز خان، فكانت دولة إسلامية قوية أسست لعلاقات ممتدة مع المماليك في مصر وبلاد الشام بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر الميلاديين. كانت تسمى أيضاً خانية القفجاق نسبة إلى المنطقة الشاسعة التي امتدت فيها. حيث وصلت حدودها إلى أوراسيا، خاصة نهر الفولغا، وبلغاريا والمجر الحاليتين. سقطت آخر بقايا الخانية، ومنها خانية القرم، منتصف القرن السابع عشر على يد الروس. (المترجم)

(**) مملكة عرفها غرب الساحل الإفريقي في القرن الخامس عشر. والسنغاي هو اسم الشعب الذي سكن المنطقة واعتنق الإسلام القادم على يد التجار المسلمين إلى نهر النيجر. (المترجم)

عام ٧٨٢م، وغيرها). وبالمثل، شارك الأمويون والمماليك في حروب متكررة، وفي سحْق أشكال التمرد والانتفاضات، مما أدى إلى دمار واسع انتهى في الغالب إلى ظواهر جوع ومجاعات عانى منها مئات الآلاف من الناس. ثمة أدلة وثائقية قليلة تتحدث عن حجم مثل هذه الأحداث المدمرة، لكن مما لا شك فيه أن هذه الحروب وحركات التمرد، وكقاعدة عامة، فاقت الصراعات العنيفة التي شهدتْها أوروبا في ذلك الوقت(*).

ومع ذلك، يبدو أن حجم العنف المنظم في وسط وشرق آسيا في القرن الثالث عشر فاق هذه الخسائر الضخمة ذاتها؛ فيُقال إن الغزوات المغولية تحت حكم جنكيز خان كانت استثنائية في عنفها. ويستخدم پينكر (Pinker, 2011) عدداً ضخماً للخسائر البشرية يصل إلى ٤٠ مليون وفاة، لكن معظم الخبراء في الغزو المغولي يرفضون هذا الرقم المبالغ فيه ويقترحون ما بين ١٠ و١٤ مليون ضحية (Mann, 2016; Clarke, 2012). ولم يكن الجزء الأكبر من هذه الوفيات نتاج عنف مباشر، أو قتلى في ساحة المعركة، أو مذابح للمدنيين على النحو الذي يقول به پينكر؛ بل حدثت أغلبها بطريقة غير مباشرة. يقول فيليبس وأكسيلرود (Phillips and Axelrod, 2005) إن ملايين الأفراد قضوا بسبب الفيضانات الهائلة التي شهدها النهر الأصفر، وندرة الغذاء والمجاعات غير المسبوقة التي تلت ذلك. ولا يزال جلياً على الرغم من كل هذه التوضيحات، أن الإمبراطورية المغولية امتلكت جهازاً تنظيمياً فعالاً استطاعت بفضله احتلال وإدارةَ مساحةٍ إقليميةٍ متصلةٍ هي الكبرى في تاريخ العالم. ومن الواضح أيضاً أن هذه المنظمة أحدثت دماراً غير مسبوق ونطاقاً من العنف لا مثيل له. فقد كان لجنكيز خان دور فعّال في تأسيس هذه الإمبراطورية القوية بالفعل، لكن قوتها التنظيمية استمرت بعد وفاته لمئة عام أخرى (١٢٥٠ - ١٣٥٠). وفيما كانت غزواته استثنائية في مستوى الدمار الذي خلّفته، استخدم أباطرة المغول في أواخر عهد الإمبراطورية أيضاً،

(*) يطرح اعتماد المؤلف على مصادر غربية لتعداد الأرقام والبيانات والأعلام في الحالة الاسلامية وغير الغربية عموماً، تساؤلات جمة عن درجة موثوقية المصادر المستخدمة في حالة حروب الدولة الاسلامية والمغولية مثلاً، خاصة مع إصراره على مقارنة ذلك بانخفاض العنف في أوروبا العصور الوسطى. يمكن الالتفات إلى هذه الملحوظة أيضاً حال الاطلاع على التحليل الذي يورده حين يتطرق لضحايا الهولوكوست على سبيل المثال؛ حيث يصر بصورة «غريبة» على مصداقية الأعداد التي يشار إليها في المصادر التي استخدمها، فضلاً عن دحضه تحليلات سيجموند باومان وهي الأشهر على الإطلاق من بين تفسيرات وتحليلات الهولوكوست. لذلك وجب التنويه. (المترجم)

مثل كوبلاي خان أو تيمور خان، آلةً تنظيميةً مماثلةً اعتمدا فيها على المحاربين الفرسان المنضبطين والمخلصين، وقادا جيوشاً قويةً دمّرت العديد من المدن وقتلت مئات الآلاف من الناس.

وهكذا، فإن السمة الرئيسة للعنف المنظم في عالم ما قبل الحداثة هي تذبذبه الجغرافي. ثمة ندرةٌ واضحةٌ في الأدلة لكن الجليّ أن بعض أجزاء العالم مثل أوروبا في العصور الوسطى، وفي الصين ما بعد عهد سلالة هان، عرفت انخفاضاً كبيراً في نطاق العنف في حين استمر العنف المنظم في التصاعد في مناطقَ أخرى؛ مثل آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا الوسطى. بيد أنَّ القدرة التنظيمية والأيديولوجية التي يستند إليها العنف استمرَّت في منحًى تصاعديٍّ عامٍّ على الرغم من هذا التنوّع والاختلافات الإقليمية الواضحة. وبعبارة أخرى، حافظت البقرطة التراكمية للقسر على اتجاهها الصاعد حتى في وجود هذا التدهور التنظيمي الكبير الذي شهدته بعض أجزاء العالم.

العنف المنظم زمن الحداثة

بواكير الحداثة

تتبع بواكير حقبة الحداثة في التاريخ البشري نمطاً مشابهاً من حيث التذبذبات الجغرافية والزيادة المستمرة والشاملة في حجم العنف المنظم. إذ شهدت هذه الفترة صعوداً تدريجياً لأوروبا بصفتها مركز العنف المنظم، بعد أنْ كان لآسيا وشمال إفريقيا وإلى حد ما أمريكا الوسطى السبق في التوسّع التنظيمي والأيديولوجي المبكر. وبدءاً من القرن السابع عشر، شاركت الإمبراطوريات الأوروبية، ثم الدول القومية في وقت لاحق، في نموٍ غير مسبوق ومستمرٍ في القدرة التنظيمية والأيديولوجية معاً. فقد أدى صعود العلم والتكنولوجيا والصناعة إلى جانب زيادة المركزية وإعادة هيكلة تنظيم الدولة، إلى خلق الظروف للتطور التنظيمي المكثف. وبدءاً من هذا التاريخ ستتسارع بقرطة القسر على نطاق واسع وبسرعة غير مسبوقة بعد أنْ كانت عمليةً تراكميةً في جزء كبير منها حتى ذلك الوقت، وإنْ بطيئةً وغير متكافئة. ويوضح كل من تيلي (Tilly, 1992) وهال (Hall, 1988; 1985) ومان (Mann, 1986; 1993) أن أصول هذا التغير الاجتماعي المذهل تكمن في زيادة الاعتماد المتبادل بين الدولة والمجتمع وصناعة الحرب.

وقتها، أسهم النظام متعدد الأقطاب في أوروبا، الفريد نسبياً والمُؤلَّف من أنظمة صغيرة وضعيفة، في النمو التنظيمي على المدى الطويل. فالضعفُ اضطر الحكامَ الأوروبيين الأوائل للاعتماد على مجتمعاتهم، على عكس الإمبراطوريات الواسعة في أجزاء أخرى من العالم، التي كانت قوية بما يكفي لاحتواء جيرانها العدوانيين ومستقلة عن رعاياها. وبالنتيجة، اضطر الحكام الراغبون في زيادة قوتهم العسكرية ودرء جيرانهم من الأعداء، إلى تطوير أنظمة ضريبية أكثر فاعلية وقدرة على إدارة الحروب المكلِفة، ما أجبرهم على العمل مع مجتمعاتهم المدنية واستيعابها. وكان عليهم الاعتماد على موظفين مدنيين منضبطين على دراية نسبياً لأجل الاستخراج الفعال للضرائب النظامية، وهو أمر تطلَّب أجهزةً بيروقراطيةً مناسبة. ولمَّا أُقيمت هذه الأنظمة البيروقراطية الجديدة، أمكن للدخل المنتظم المتأتّي من الضرائب تمويلُ الحروب الممتدة، والرفع من ثمّ من قدرة الدولة. وفي مثل هذا السياق كانت صناعة الحرب حافزاً لبناء الدولة؛ إذ تطلّبت استعداداتُ الحرب بناء شبكات نقل واتصالات أفضل وقدرات صناعية أكبر، واكتشافات علمية جديدة، وتكنولوجيات عسكرية أكثر تطوراً ومنهجية، إلى غير ذلك من التقنيات. لذلك حين كان حكام الإمبراطورية العثمانية والصين قد اختبروا ما يسميه مارك ألفين (Elvin, 1972) وجون داروين (Darwin, 2008: 201)، «مصيدة التوازن عالية المستوى» High-Level-Equilibrium Trap؛ حيث يعزز الاستقرار الاقتصادي والسياسي النزعةَ المحافِظة ورفضَ التقنيات الجديدة والأنماطَ الجديدة من التنظيم، لم يكن أمام الحكام الأوروبيين مِنْ خيار سوى تبنِّي مسار التغيير الاجتماعي. وهنا، ارتبط انتشار العنف المنظم ارتباطاً مباشراً بتوسُّع البراعة التنظيمية. وإضافة إلى التحولات المادية، استند هذا التقدم التنظيمي إلى النمو الأيديولوجي (ومَنَحه زخماً). وليس من قبيل المصادفة أنْ تشرع الدول في هذه الفترة في وضع الخطط لتثقيف بعض مواطنيها (مثل الموظفين البيروقراطيين والجنود والمصرفيين المستقبليين وغيرهم)، وزيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والسماح بوجود إنتاج مستقل للكتب وبنشوء وسائل الإعلام الخاصة، والتنازل في النهاية عن بعض الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية لشعوبها.

هذا الاعتماد المتبادل ما بين الدولة وصناعة الحرب كان له الدور الحاسم في النمو الاجتماعي لأوروبا معزِّزاً الهيمنةَ التنظيمية والأيديولوجية طويلة المدى للقوى الأوروبية في العالم. بيد أنَّ النتيجة النهائية لهذا التطور كانت ارتفاعاً غيرَ

عاديٍّ في حجم الدمار بعد أنْ بُنيت هذه الهيمنةُ على القدرة القسرية المتزايدة للدول والمنظمات الاجتماعية الأخرى. تجلّى هذا النمط بدءاً من أوائل القرن السابع عشر حتى الخمسينيات من القرن العشرين؛ وما مِن شك في أن الأعوام الثلاثمئة والخمسين هذه كانت أشدَّ الحِقب دمويةً وتدميراً في تاريخ البشرية. وبدءاً من حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨م - ١٦٤٨م) حتى نهاية الحرب الكورية (١٩٥٠م - ١٩٥٣م)، تغيّرت ديناميات الصراعات العنيفة، بحيث انجذب المزيد من البشر نحو دوامة العنف المنظم. توصف حرب الثلاثين عاماً(*) عادةً بأنها أحد أكثر الصراعات تدميراً في القرن السابع عشر بسبب حجم الخسائر البشرية والدمار غير المسبوق في ذلك الوقت، حيث أسفرت عن ثمانية ملايين ضحية (Davis, 1996: 568). وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من هؤلاء الضحايا ماتوا نتيجة المجاعة والجوع والمرض والنهب، إلا أن المواجهات العسكرية المباشرة تسبّبت أيضاً في إراقة دماء فاق حجمها ما شهدتْه الأراضي الأوروبية في الحروب السابقة. يوثق ستيفان لي (Lee, 1991: 53)، على سبيل المثال، أن القوات السويدية فقدت ما يقرب من نصف جنودها في معركة «نوردلينغن» Nordlingen عام ١٦٣٤م، في حين فقدت الإمبراطورية الرومانية المقدسة في معركة «ويتسوك» Wittstock عام ١٦٣٦م أكثر من ٦٠ بالمئة من قواتها. بيد أنَّ هذه الحرب لم تزل بعيدةً عن نموذج الحرب الحديثة المكتملة على الرغم من هذه الخسائر الهائلة. إذ حارب الأرستقراطيون في مثل هذا النمط من الصراعات باسم المبادئ الملَكية والدينية وغيرها من المبادئ التقليدية؛ فكان هذا الصراع، مثله مثل حرب المئة عام، أشبه بسلسلة من النزاعات الفردية المرتبطة بعضها ببعض بفِعل الظروف الجيوسياسية المتحولة والتحالفات المتغيرة للملوك. وهو صراع كان له دورٌ فعالٌ في تحفيز التطور التنظيمي والتغيّرات الأيديولوجية على المدى الطويل، لكنه ظل

(*) وتُسمى أيضاً الحروب الدينية لأنها اشتعلت بين الممالك "الإقليمية" الأوروبية وقتها؛ الكاثوليكية من جهة والبروتستانتية من جهة أخرى. فقد نشبت في سياقٍ أوروبيٍّ تلا تغيُّرات كبرى طاولت البنية الدينية للقارة بعد حركة الإصلاح الديني، وبداية تضعضع الكنيسة الكاثوليكية في روما وما تبقّى من الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وحالات عدم التطابق التي نتجت؛ بين الحدود الإقليمية والانتماءات الدينية، وكذا الموارد الاقتصادية بالنتيجة. لهذا تُعتبر حرب الثلاثين عاماً نقطة تحول يستخدمها علماء السياسة والاجتماع السياسي تأريخاً لنشأة الدولة القومية الحديثة ذات السيادة على شعبٍ محددٍ وحدودٍ إقليميةٍ محددة. كذلك يعدّ علماء العلاقات الدولية والقانون الدولي صلحَ وستفاليا الذي أنهى هذه الحرب بداية النظام الدولي "الحديث"، أو نظام الدول القومية ذات الشخصية القانونية والاعتبارية. (المترجم)

محصوراً في الإطار التقليدي، حيث الحربُ ذات السمة الطقسية. فكانت السمة المميزة لهذه السلسلة من الصراعات هو أن الأطراف الرئيسين فيها ظلوا على فهمهم التقليدي للحرب واتبعوا منطقَها في وقتٍ كانت التطورات التنظيمية للدولة تدفع باتجاه الحرب الشاملة. وأعني بذلك أن القدرات التنظيمية القسرية المتزايدة التي امتلكتْها الدول أفسحت الطريقَ باتجاه صراع أكثر تدميراً بقطع النظر عن الإرادة الفردية للجنرالات والحكام.

وحدث ارتفاع تراكميٌّ مماثل في الخسائر البشرية خارج أوروبا أيضاً؛ في المناطق التي كانت فيها القدرة التنظيمية والأيديولوجية في صعودٍ، مثل الهند والصين قبل وقوعهما في «مصيدة التوازن عالي المستوى». غالباً ما يُعرَّف غزو تشينغ لسلالة مينگ (١٦١٨م - ١٦٨٣م) في الصين بوصفه أحد أكثر الأحداث تدميراً في تاريخ البشرية بخسائره الهائلة من الوفيات. بدأ الصراع بتمرد إثنية مانشو في أقصى الشمال الغربي، قبل أن ينتشر على مدى سنوات في جميع أنحاء الصين حتى بلغ بكين. وبعد استيلاء تشينغ المنحدر من مانشو على بكين في عام ١٦٤٤م، نشبت الحرب الأهلية بين الشمال الذي يسيطر عليه تشينغ وبين الموالين لمينگ في الجنوب (وتايوان). وقدَّرت بعض المصادر العدد الإجمالي للضحايا بأربعة وثلاثين مليوناً (White, 2012). لكنه يبدو مثالاً آخر عن الخسائر المبالَغ فيها استنُد فيه إلى التفسيرات المتأخرة ذات الطابع القومي للتاريخ الصيني. إذ يشكك الخبراء في دراسات الصين في هذا العدد (Purdue, 2005; Cioffi-Revilla and Lai, 1995; Lewis, 1999) ويؤكدون أن الخسائر، وكما في صراعات ما قبل العصر الحديث والحداثة المبكرة، كانت في معظمها نتاج الظروف المناخية والفيضانات والجوع والمجاعات والأمراض المعدية، وغيرها. ومع ذلك، وحتى حين تؤخذ كل هذه العوامل في الاعتبار، من الواضح أن حرب تشينغ وصنع الدولة أسهما في زيادةٍ كبيرةٍ في مستوى العنف المنظم. ولا يقل أهمية هنا، وعلى منوال حرب الثلاثين عاماً تقريباً، أن الصراع زاد من القدرة التنظيمية للجانبين؛ لكنه انتهى أيضاً إلى عنفٍ طويل الأمد وتدميرٍ تنظيميٍّ لطرفَي الصراع. وعلى الرغم من انتصار تشينغ وإمبراطورية مانشو في النهاية، إلا أن ثمن انتصارهما كان ارتفاعاً هائلاً في أعداد الخسائر البشرية.

والفتح الإسلامي للهند هو مثالٌ آخر عن الصناعة المكثفة للدولة والحرب اللتين أسفرتا عن عدد هائل من الخسائر البشرية. ما مِن دليلٍ موثوقٍ بشأن العدد الإجمالي للوفيات الناتجة عن الحروب والانتفاضات والاستعمار التي امتدت لعدة قرون، لكن بعض العلماء يصرّون على أنها تبلغ الملايين (White, 2012). وفيما لم يجرِ توثيق الفترات المبكرة من الفتوحات أو أنها وُثقت بصور غير كافية على يد السكان المحليين المتحيزين، ثمة بعض الأدلة الخارجية التي تتصل بالحكم المغولي. على سبيل المثال، عمل «نيكولاو مانوتشي» Nicolao Manucci في البلاط المغولي في خدمة «دارا شيكوه» Dara Shikoh، وكان كاتباً ورحالة ينحدر من البندقية، وهناك كتب عن ضحايا الحرب في الهند المغولية. تقول تقديراته إن حروب «الدكن» Deccan الممتدة (١٦٨٠ - ١٧٠٧) أوقعت عدداً كبيراً جداً من الضحايا. كما قدّر أن مئة ألف جندي مات كل عام خلال حكم «أورنغزيب» Aurangzeb، فيما مات مليونا مدني آخرون بسبب الجوع والمرض (Wolpert, 2004; Clodfelter, 1992: 56). ويبدو أن الأمر هنا يتعلق أيضاً برقم مبالَغ فيه، حيث يعتقد علماء آخرون أن الصراع الذي دام سبعة وعشرين عاماً بين إمبراطوريتي المراثا Maratha والمغول، لم يخلّف أكثر من ٦٥٠,٠٠٠ جندي في الجانبين (٥٠٠,٠٠٠ مغولي و١٥٠,٠٠٠ من المراثا). ونشير هنا إلى أهمية التعقّد التنظيمي الذي اتسمت به إمبراطورية المغول؛ حيث كانت قادرة على تجميع آلة عسكرية ومدنية هائلة يمكن نشرها بسرعة نسبية في أجزاء مختلفة من الهند. يقول ستانلي وولپرت (Wolpert, 1977: 56) وهو يسرد الكثير من المشاهد كيف «كان معسكر أورنغزيب أشبه بعاصمة متحركة؛ مدينةً من الخيام بمحيطٍ قدرُه ثلاثون ميلاً، وفيها مئتان وخمسون بازاراً، ونصف مليون من الأتباع، وخمسون ألفاً من الجمال وثلاثون ألف فيل؛ تعيَّن إطعامُهم جميعاً. وقد أدى كل ذلك إلى تجريد الدكن من فائض الحبوب والثروات برمته». وامتلك أورنغزيب قوة لا يُستهان بها لكنه واجه جنود المراثا الذين كانوا أشد تنظيماً وانضباطاً، وقاوموا لعقود على الرغم من أعدادهم الصغيرة، ما أدى إلى تآكل القوة العسكرية المغولية. أما نتيجة هذا الصراع المطول والمستنزِف تنظيمياً فكان انتصار المغول بثمن باهظ تحقق بكُلفة بشرية هائلة. لكن، وفي هذا المثال أيضاً، مات الجنود والمدنيون في معظمهم من المجاعة والطاعون الأسود لا من المواجهات المباشرة في ساحات القتال.

تتمايز هذه الصراعات الحديثة الثلاثة المبكرة، التي خيضت في ثلاثة أجزاء مختلفة من العالم، من نواحٍ كثيرة، لكن جميعها يُظهر تشابهاً مهماً؛ إنَّ الزيادة المستمرة في حجم العنف هي جزء لا يتجزأ من تنامي القدرات التنظيمية والأيديولوجية التي عرفتْها الأنظمة السياسية المتورطة في الصراعات. لقد خلَّفت حرب الثلاثين عاماً وغزو تشينغ لسلالة مينگ وحروب الدكن عنفاً واسع النطاق ناتجاً عن الصراعات بين منظمتَين إمبراطوريتَين صاعدتَين أو أكثر. وعلى الرغم من أن الحرب في كل حالة من الحالات الثلاث لم تزل تتبع الطرائق التقليدية، إلا أن التوسّع والتعقّد التنظيمي أدى إلى عواقبَ غير مقصودة؛ صراعاتٌ طويلةٌ، وممتدةٌ، ومميتةٌ جداً استنفدت جميع الأطراف المتورطة في الحروب. وهو النمط الذي كان له أنْ يستمر على طول عصر الحداثة.

العصر الحديث

خضعت الصراعات في بواكير الحداثة للقواعد التقليدية للقتال والمبادئ الأرستقراطية وأيديولوجيتها الابتدائية التي لا مكان فيها للأفراد العاديين. في المقابل، صارت الفترة الحديثة عنواناً لرؤًى أيديولوجية وتطوراتٍ تنظيميةٍ جديدة. وربما قادت الثورتان الفرنسية والأمريكية هذه التغيرات الاجتماعية شديدة الأهمية من الناحية الرمزية، لكن الحداثة ظاهرةٌ بنيويةٌ وتاريخيةٌ معقدة لا يمكن حصرها في هذين الحدثَين الكبيرَين فقط. ذلك أن التجربة التاريخية في أوروبا وأمريكا الشمالية هي التي صاغت الديناميات الجديدة التي عرفها العنف المنظم، لكنها دينامياتٌ سرعان ما زحفت باتجاه أجزاء أخرى من العالم بمجرد إطلاقها من عقالها. يجادل پينكر (Pinker, 2011) أن «الثورة الإنسانوية» في أوروبا وأمريكا الشمالية كانت حافزاً رئيساً لانحسار العنف؛ حيث انتشرت مبادئ عصر الأنوار في أنحاء العالم كله بالتدرّج، ومنها الحقوقُ الفردية والشعورُ المتزايدُ بالتعاطف، ما ساعد على تدجين العلاقات الاجتماعية وتهدئتها. وهذه وجهة نظر مثالية من الناحية الإبستمولوجية تخلط بين الأسباب والنتائج؛ إذ نادراً ما تحدث تغيّرات فكرية عميقة عبر الإعلانات الإنسانوية للمثقفين والناشطين الملتزمين، إنْ لم يكن ذلك مستحيلاً؛ بل عادةً ما تظهر نتيجةً للسياقات البنيوية مثل الجغرافيا السياسية المتغيرة، والأزمات الاقتصادية، والاضطرابات السياسية، أو حتى الكوارث البيئية وغيرها. تكمن المسألة الرئيسة إذاً في تعددية الأقطاب الفريدة نسبياً التي عرفتْها أوروبا؛ حيث جرت ترجمة الضعف

العسكري والسياسي ابتداءً إلى قوة تنظيمية في نهاية المطاف. ومثلما يوضح تيلي (Tilly, 1985; 1992) ومان (Mann, 1986; 1993)، وُلدت المجتمعات المدنية القوية في أوروبا من رحم الاعتماد المتبادل بين الحرب وصنع الدولة. وبدلاً من أنْ تكون «الثورة الإنسانوية» هي التي غيرت الترتيب السياسي والعسكري، كان العكس هو الصحيح: فكان القبول بمبادئ عصر الأنوار وتطبيقها نتاجاً جانبياً للتغير الجيوسياسي والاقتصادي. إذ جرى التعبير عن أفكار الاستقلالية الذاتية الفردية والسيادة الشعبية والقيمة الأخلاقية المتساوية لجميع البشر قبل وقت طويل سبَق عصر الأنوار، لكنها لم تحظَ بالقبول لدى الغالبية إلا بعد حدوث تلك التحولات البنيوية الملموسة، ومنها الثورتان المشهورتان.

إضافة إلى ذلك، وعلى النقيض مما يقول به پينكر، لم تعمل هذه الأفكار على تدجين النظام الاجتماعي بصفة تلقائية؛ بل ترافق انطلاقُها مع أكثر الأحداث عنفاً في تاريخ البشرية؛ إذ لم يَلِ تحقُّقَ الثورتَين الأمريكية والفرنسية قدرٌ بالغٌ من أعمال العنف التي أعقبت الثورة فحسب[١٢]، بل سرعان ما تحوّلت هذه الأفكار والممارسات الثورية مع تقدُّمها إلى حرب شاملة. إذ شاركت الجمهورية الفرنسية الجديدة بعد نجاح الثورة في الكثير من الحروب وسحق الثورات الداخلية والخارجية. فركزت في البداية على القضاء على المعارضة الدينية والملكية في ڤيندي Vendée وبريتاني (١٧٩٣م - ١٧٩٦م)، حيث أُبيد الكثير من السكان المدنيين المحليين بوصفهم «أعداء الجمهورية الحرة». يُصوَّر هذا الصراع في بعض الأحيان على أنه كان أيديولوجياً فقط؛ لكن الدافع في الانتفاضة الأولى كان رفض الفلاحين للتجنيد الجماعي الذي فرضتْه الجمهورية الجديدة. ثم لقد كان للأيديولوجيا دور مهم في الجانب الجمهوري بطبيعة الحال؛ الذي عدَّ الانتفاضة ثورة مضادة تهدف إلى تدمير الجمهورية الجديدة. بالنتيجة، اتخذت لجنة السلامة العامة(*) قراراً واعياً في الأول من آب/أغسطس عام ١٧٩٣م يقضي بـ«تسكين»

---

(١٢) كانت الخسائر المباشرة للحدثَين ضئيلةً نسبياً مثلما سأوضحه في الفصل الثامن من هذا الكتاب، في مقابل فترة ما بعد الثورة التي اتسمت بالوحشية في الحالتَين، بل وبصورة غير اعتيادية.

(*) لجنة السلامة العامة (باللغة الفرنسية: Comité de salut public)؛ هي الحكومة الثورية الأولى، والتنفيذية بحكم الواقع، التي تولّت مهمّات الدفاع عن الجمهورية الفرنسية الجديدة وحمايتها من أعدائها في الخارج والداخل. أُنشئت عام ١٧٩٣م. وعهد الإرهاب الذي أعقب الثورة الفرنسية، بين سنوات ١٧٩٣م و١٧٩٤م، هو إحدى أعنف مراحل الثورة الفرنسية. (المترجم)

المنطقة بأكملها وقتل جميع سكانها. وحين تساءل الجنرال المسؤول عن «مصير النساء والأطفال»، كان أمر اللجنة له «أنِ اقضِ على قطاع الطرق حتى آخر رجل، فهذا واجبك» (Sutherland, 2003: 222). وكانت نتيجةُ سياسة التطهير السياسي المتعمَّدة هذه مقتل أكثر من ١٦٠,٠٠٠ من أصل ٨٠٠,٠٠٠ من السكان المحليين (Townshend, 2005: 179).

اتسمت الصراعات الخارجية التي خاضتْها الجمهورية الجديدة بأنها أشدّ فتكاً، فكانت العشرون عاماً التي تلت الثورة فترة من الحرب المستمرة. شُنّت هذه الصراعات العنيفة بِفعل الغزوات الخارجية القادمة من الجيران المعادين للجمهورية ابتداءً، لكنها حدثت أيضاً بسبب حماس الجمهورية نحو الثورة العالمية؛ أو مثلما قال جاك بيار بريسوت؛ النائب البرلماني في الجمهورية الفرنسية الجديدة: «لن نهدأ حتى تشتعل أوروبا، كل أوروبا» (Doyle, 2001: 52). وما مِن مجال للاعتدال في مثل هذا الخطاب الحداثي في جوهره؛ إذ ظنَّ الثوار أنهم يحوزون الحقيقة النهائية والعدالة المطلقة، وانطلقوا بهذا الفهم «العلمي» عن الحماسة للحقّ. أصدر المؤتمر الوطني الجديد على سبيل المثال، وهو البرلمان الجمهوري في باريس وقتها؛ مرسوم الأخوة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٧٩٢م، أعلن فيه أن هدفهم هو «تصدير الثورة الفرنسية» ومعها الوعدُ بـ«الأخوة والعون لجميع الشعوب التي ترغب في استعادة حريتها» (Rapport, 2013: 25).

نتج عن هذه السياسة أنْ تحولت الحرب الدفاعية هذه تدريجياً إلى غزو توسُّعي مثَّلتْه الحروب النابليونية (١٨٠٣م - ١٨١٥م). ولهذه الحروب ميزةٌ تاريخيةٌ جمعت بين التنظيم العسكري المتقدم والتعبئة الأيديولوجية على مستوى المجتمع. إذ كان الفارق بين الجيوش النابليونية وبين خصومها هو قدرتُها على الجمعِ بين المشاركة الجماهيرية والمرونة التنظيمية وإنْ لم تمتلك تكنولوجيا أكثر تقدماً. فقد أحدث إدراج التجنيد الجماعي (باللغة الفرنسية: Levée en masse) وأنماط الترقية القائمة على الجدارة ثورةً في طابع الحرب. وفيما تصوّر الأدبيات التقليدية العبقريةَ العسكرية التي امتلكها نابليون على أنها العامل الحاسم في الانتصارات غير المسبوقة التي حققتها الجيوش الثورية، تؤكد التحليلات الحديثة على الأبعاد التنظيمية والأيديولوجية: كقدرة الدولة على تجنيد وتدريب أعداد كبيرة من المجندين العاديين وتأمين تسليحهم وإطعامهم وملبسهم والتنسيق بينهم.

وهؤلاء كان بعضهم قد تحمّس للقتال فعلاً، لكن الجزء الأكبر منهم جرت تعبئتهم بالجمع بين القسر والأيديولوجيا. وكان العنصر الأيديولوجي مهماً لأن الجنود اعتبروا أنفسهم أعضاء متساوين في الأمة الفرنسية المجردة. ولا يعني ذلك أنهم التحقوا بالجيش بسبب حسٍّ قويٍّ بالهوية الفرنسية؛ بل لقد كانت القومية في معظم الحالات نتاجاً جانبياً للتنشئة الاجتماعية العسكرية (Posen, 1993). بيد أنّ المهم حقاً هنا هو القدرةُ الأيديولوجية (والتنظيمية) للدولة الفرنسية واستعدادُها لتحويل «الفلاحين إلى فرنسيين» بوساطة آلتها العسكرية. ودشّنت الحروب النابليونية الشكلَ الجديد من القتال واسع النطاق، ما أسفر عن عدد هائل من الضحايا. فصارت ميادين المعركة ساحةً للموت والتدمير الجماعي، بعد أن كان عدد القتلى المباشرين في ميدان المعركة أقل خلال الصراعات الأوروبية السابقة، بل وقضى العدد الأكبر من الجنود بفِعل المرض أو الجوع. في معركة لايبزيغ Leipzig (١٨١٣م) على سبيل المثال، شارك ٥٠٠,٠٠٠ جندي، سقط منهم ١٥٠,٠٠٠ من القتلى (Rapport, 2013). وبحسب ويليام دويل (Doyle, 2001: 96)، فإنّ هذه «الحروب التي جرت بين أعوام ١٧٩٢م و١٨١٥م ضد النظام القديم في أوروبا، تسبّبت في خسارة أكثر من خمسة ملايين أوروبي».

خلّفت فترة أوائل القرن التاسع عشر، في أوروبا وأمريكا الشمالية دماراً استثنائياً. فأسفرت السنوات الاثنتا عشرة من الحروب النابليونية عن خسائر مدنية وعسكرية هائلة تراوحت بين أربعة إلى ستة ملايين وفاة (Gates, 2011; Esdaile, 2008; Bell, 2007)، في حين ولجت الجمهورية الجديدة في أمريكا، من جانبها، سلسلةً من الصراعات العنيفة. وشملت هذه الحروب إضافة إلى حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٥م - ١٧٨٣م)؛ الحروبَ المبكرة واللاحقة مع الهنود، وحربَي الساحل الإفريقي الأولى والثانية ضد المغرب وليبيا والجزائر، وحرب عام ١٨١٢م ضد الإمبراطورية البريطانية، والحرب المكسيكية الأمريكية (١٨٤٦م - ١٨٤٨م)، وحرب الفليبستر Filibuster في نيكاراغوا (١٨٥٥م - ١٨٥٧م)، وحربَي كورتينا Cortina الأولى والثانية (١٨٥٩م - ١٨٦١م) ضد المكسيك، والحملات القصيرة المتنوعة التي شملت فيجي وسومطرة وأمريكا الوسطى والصين (حرب الأفيون الثانية ١٨٥٦م - ١٨٥٩م). ومثلها مثل الحالة الفرنسية، وُجِّه العنف المنظم نحو الداخل ونحو الخارج. فكان الضحايا الرئيسون للعنف الداخلي هم السكان الأصليون الأمريكيون الذين قضت على الغالبية منهم

الدولةُ الجديدة والمستوطنون الذين تصرّفوا بمفردهم في الغالب. لقد أدى التوسع الاستعماريُّ والصراعُ على الأراضي في الأمريكتَين إلى القضاء تماماً على السكان الأصليين فيهما. تشير التقديرات إلى أنه في الفترة من تسعينيات القرن الخامس عشر حين «اكتشف» كولومبوس هذه القارة وحتى نهاية القرن التاسع عشر، أُبيد ٩٦ بالمئة من سكانها الأصليين: حيث تناقص العدد من خمسين مليوناً إلى ١,٨ مليون (Taylor, 2002: 40). وفيما تسبّبت في الجزء الأكبر من الوفيات أمراضٌ أوروبيةٌ كالجدري، بل والأنفلونزا أيضاً، اتُّبعت سياسات متعمَّدة في حالات عديدة، قُتل فيها السكان الأصليون إما عمداً أو بعدم التدخل للحؤول دون انتشار الأمراض بينهم رغم العلم بآثارها المميتة عليهم (Anderson and Cayton 2005; Stannard, 1993). يقدر وايت (White, 2012) أنه بين عامي ١٧٧٥م و١٨٩٠م قُتل ما لا يقل عن ٣٥٠,٠٠٠ من الأمريكيين الأصليين في الحروب والفظائع التي ارتكبها المستوطنون وحدهم. ثم وبعد القضاء على السكان الأصليين بسبب الغزو والمرض، استُجلبت اليد العاملة الجديدة في حملة استعبادٍ واسعة النطاق للأفارقة. وبلغت عبودية الرقيق ذروتها بين أعوام ١٨٠١م و١٨٢٥م؛ حيث جُلب ما مجموعه ١٠٩,٥٤٥ إفريقياً إلى الأراضي الأمريكية. وفي المجموع، نُقل أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ من العبيد الأحياء إلى الولايات المتحدة، بعد أنْ مات مئات الآلاف على متن سفُن العبيد[١٣]. ويبلغ إجمالي عدد ضحايا تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي زهاء ٢,٥ مليون، وجُلب ١,٦ مليون من العبيد إلى أجزاء مختلفة من العالم (White, 2012).

تورّطت جمهورية الولايات المتحدة الجديدة في العديد من حروب الغزو في أمريكا الشمالية وخارجها أيضاً، لكن الجزء الأكبر من الخسائر البشرية ارتبط بسياق الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥). توصف هذه الحرب بالحرب الصناعية الأولى، لأنها نجحت في تعبئة قطاعات كبيرة من المجتمع جنباً إلى جنب مع الصناعة والتكنولوجيا العسكرية الحديثة وأنظمة النقل والاتصالات المعقدة على جانبي خط المواجهة. هذا الصراع خاضه نظامان سياسيان متقدمان تنظيمياً وأيديولوجياً كانا قادرَين على تجنيد ملايين الجنود وتسليحهم، فكانت النتيجة المباشرة للحرب تكاليفَ بشرية هائلة. وتشير التقديرات التقليدية إلى أن

(١٣) <http://www.slavevoyages.org/assessment/estimates>.

النزاع شارك فيه أكثر من ثلاثة ملايين جندي، وأدى إلى مقتل أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ منهم (Clodfelter, 1992: 528)، لكن التقديرات الحديثة أظهرت أن الخسائر الفعلية تبدو أعلى من ذلك؛ حيث بلغت ٧٥٠,٠٠٠ (Hacker, 2011). نعود ونقول إن حجم التعبئة والدمار في هذه الحرب يوضح كيف أن القيادة العسكرية والسياسية غالباً ما تكون غير متناغمة مع التغيرات التنظيمية والأيديولوجية التي تُنتجها قوّى بنيوية غير متوقعة. فقد كان لهذا الصراع جميع السمات المميزة للحرب التي تتواجه فيها تكتيكات تنتمي لعصر ما قبل الحداثة مع التكنولوجيا الحديثة؛ فنتجت معظم الإصابات عن هجمات المشاة الجماعية التقليدية التي أردتْها الأسلحةُ الصناعية كالمدافع الرشاشة والأسلحة السريعة طويلة المدى.

وكان القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أيضاً فترةً من الاستعمار الأوروبي المكثف للعالم اعتمد فيه الأوروبيون على استخدام العنف. امتلكت القوى الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر آليةً تنظيميةً وأيديولوجية أكثر تقدماً، ولذلك فقد تمكّنت بسهولة نسبية من السيطرة عسكرياً على جزء كبير من العالم. لكن التوسع الاستعماري أدى إلى ظهور العديد من الحروب وحركات التمرد والانتفاضات والإبادة الجماعية وكثير من أشكال العنف المنظم الأخرى. وإضافة إلى ذلك، تعرَّض السكان الأصليون أيضاً لأشكال أخرى من أفعال العنف، منها المجاعة، والتجويع المتعمّد، والأمراض، وتدمير الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والموارد الطبيعية الأخرى. يجادل مايك دايفس (Davis, 2001) على سبيل المثال، أن المسؤولين الإمبراطوريين ورجال الأعمال ومالكي الأراضي طبقوا الاقتصاد السياسي المالتوسي وشعار «دعْه يعمل» بصورة تسببت في موجات المجاعة في جميع أنحاء العالم المستعمَر. وألقى الضوءَ خاصة على ثلاث فترات مجاعة واسعة النطاق أصابت مناطق عديدة من العالم بين أعوام ١٨٧٦م - ١٨٧٨م، و١٨٩٦م - ١٨٩٧م، و١٨٩٩م - ١٩٠٢م؛ منها الصين والهند وكوريا وفييتنام والفلبين وكاليدونيا الجديدة والبرازيل وغيرها. ووفقاً لدايفس، نجمت هذه المجاعات عن سياساتٍ اقتصاديةٍ مالتوسيةٍ محددة أدت في النهاية إلى تجويعٍ وإفقارٍ للأرياف وإلى الموت. كما خلص إلى أن ما بين ٣٢ و٦١ مليون شخص لَقوا حتفهم نتيجة لهذه السياسات، حيث استأثرت الصين والهند والبرازيل بالعدد الأكبر من الضحايا. وصارت إفريقيا في القرن التاسع عشر تحت وطأة العنف الاستعماري الأوروبي. **أولاً**، شكّل السكان الأفارقة ولعدة قرون الضحية الكبرى لتجارة الرقيق. ويختلف

العلماء بشأن العدد الدقيق للقتلى الناتج عن مختلف أشكال العبودية، إلا أن جميع التقديرات تشير باتجاه الملايين. يقول رودولف رومل (Rummel, 2005) على سبيل المثال: إن أكثر من ١٧ مليون شخص قضوا نتيجة العبودية في الحقبة بين أعوام ١٤٥١م و١٨٧٠م، حيث مات غالبيتهم إما على متن السفن المتجهة إلى الأمريكتَين، أو بمجرد استقرارهم في مزارع العالم الجديد (١٣,٧ مليون تقريباً). ويعتقد البعض الآخر أن الرقم يفوق ذلك: إذ تتراوح تقديرات وايت (White, 2012) بين ستة ملايين و٥٨ مليوناً بمدى متوسط يبلغ ١٧,٨ مليون؛ ويعتقد فريديريك ويرثام (Wertham, 1966) أن إجمالي عدد القتلى يقترب من ١٥٠ مليوناً. **ثانياً**، إضافة إلى هذه الوفيات الهائلة التي تولّدت عن قرونٍ من تجارة الرقيق، تعرّض السكان الأفارقة للتدمير أيضاً بسبب الحروب الاستعمارية والمذابح والاستغلال الاقتصادي. أما أكثر مثالَين شهيرَين ها هنا فهُما الاستعمار البلجيكي للكونغو تحت حكم الملك ليوبولد، وأسفر عن مقتل ما بين ثمانية وعشرة ملايين شخص، والإبادة الجماعية التي طاولت شعبَي هيريرو وناما(*) Herero and Nama في جنوب غرب إفريقيا إبّان الاستعمار الألماني، وقضت على أكثر من ٨٠ بالمئة من سكانها (أي مئة ألف ضحية).

ودولة الكونغو الحرة (١٨٨٦م - ١٩٠٨م) هي مثال مناسبٌ جداً في هذا السياق؛ إذ اجتمعت فيها أشكال مختلفة من العنف المنظم نتج عنها عددٌ هائلٌ من الخسائر البشرية. وقُتل عددٌ كبيرٌ من الناس بصورة مباشرة على يد الإدارة الاستعمارية، ومات الكثيرون أيضاً نتيجة نظام العمل القسري والمجاعة والمرض. ففي عام ١٩١٩، أقرّت لجنةٌ حكوميةٌ بلجيكيةٌ أن إجمالي الحالات بلغ ما لا يقل عن نصف سكان الكونغو في فترة ما قبل الدولة الحرة. وقد تحقق علماء آخرون من ذلك لاحقاً (Hochschild, 1999; Vansina, 1966). وحين نأخذ في الحسبان أنّ القارة الإفريقية بأكملها ضمّت في مطلع القرن ما بين تسعين إلى مئة مليون شخص (Meredith, 2005)، تكون الإبادة الجماعية في الكونغو قد أدّت إلى القضاء على ما يقرب من ١٠ بالمئة من سكان إفريقيا برمتها. وهذا مجرد مثال واحد عن العديد من المذابح الاستعمارية. وفيما كانت الأجهزة الإدارية الاستعمارية على

(*) السكان الأصليون في دولة ناميبيا الحالية. في توصيف تضمّنه تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٥م عُدّت الجرائم التي ارتُكبت في حق هذه القبائل أول إبادة جماعية بهذا التوصيف في القرن العشرين. مات أغلب الضحايا من الجفاف والعطش بعد أنْ اقتيدوا إلى الصحراء وتُركوا ليموتوا هناك. (المترجم)

رأس عمليات القتل الجماعي، تورّط الحكام الأصليون أيضاً في حروبٍ ومذابحَ مدمرة. على سبيل المثال، أدت مملكة الزولو تحت حكم «شاكا كاسينزانغاخونا» Shaka kaSenzangakhona (١٨١٦م - ١٨٢٨م)، دوراً حاسماً في تصعيد العنف الواسع في جنوب شرق إفريقيا، وكانت مملكةً شديدة العسكرة. وربما يغيب الاتفاق بين المؤرخين بشأن الأسباب التي تقف وراء الهجرات المكثفة والقسرية والحروب والصراع الفوضوي على الأراضي والموارد الصالحة للزراعة جنوبي شرق إفريقيا أوائل القرن التاسع عشر، وهي التي يشار إليها غالباً باسم «مجزرة» مفكان Mfecane (١٨١٨م - ١٨٤٠م)، لكن الاتفاق يسود بشأن الدور الذي اضطلع به صعود مملكة الزولو في حدوث كل ذلك[١٤]. وحتى مع غياب الاتفاق العالمي على حجم الخسائر، تقول التقديرات إن هذه الأحداث العنيفة أسفرت عن وفاة من مليون إلى مليونَي شخص (Walter, 1969; Hanson, 2001).

يتجذَّر صعود شاكا المذهل ونجاحه العسكري -وسأفصِّل في ذلك في الفصل التاسع من هذا الكتاب- في القوة التنظيمية لمملكة الزولو. كذلك برزت في أجزاء أخرى من العالم عملياتٌ مماثلةٌ؛ حيث نتج عن الزيادة في القدرة التنظيمية المقترِنة بالتغلغل الأيديولوجي الكبير عددٌ هائلٌ من الوفيات بين البشر. وقد تكون أكثر المنظمات المقاتلة شدّاً للانتباه في هذا النمط هي الحركة الألفية المسيحية الصينية المسمّاة «مملكة السلام السماوية» Heavenly Kingdom of Peace، التي شاركت بين عامي ١٨٥٠م و١٨٦٤م في أعنف انتفاضة شهدها تاريخ البشرية على الأرجح؛ تُسمّى تمرد «تاپيين» Taiping. ولهذا الصراع الذي نشب بين سلالة تشينغ (التي يهيمن عليها المانشو) والمتمردين المسيحيين الألفيين جذورٌ تاريخيةٌ معقدة؛ منها هزائم تشينغ العسكرية السابقة أمام القوى الغربية (مثل حرب الأفيون الأولى)، والمشكلات الاقتصادية التي سببتْها سلسلةُ الكوارث الطبيعية، ولاشرعيةُ حكومة مانشو في عيون النخبة الهان (Han elite) والطبقات الوسطى. في هذا السياق، ومع إضعاف سلطة الدولة المركزية، طورت المناطق الصينية منظمات عسكرية بديلة تحدّت البلاط في المركز. وهكذا عانت الحكومة من انتفاضات دورية؛ منها تمرد

(١٤) يتحدث بعض العلماء أيضاً عن دور تجار الرقيق البرتغاليين الذين نشطوا في ما يعرف اليوم بدولة موزمبيق، والذين كان لهم دور في نقص العمالة ونضوب الموارد، إضافة إلى دور المستعمرين البريطانيين الذين أسهموا أيضاً في الضغوط البيئية التي تولدت عنها المجاعة والهجرات (Cobbing, 1988).

«نيان» Nian (١٨٥٣م - ١٨٦٨م)، وتمرد «بانثي» Panthay (١٨٥٥م - ١٨٧٣م)، وتمرد «دونغان» Dungan (١٨٦٢م - ١٨٧٧م)، وغيرها. لكن حركة مملكة السلام السماوية شكّلت تحدّياً عسكرياً خطيراً بفضل التنظيم الشديد والانضباط والوضوح الأيديولوجي الذي اتّسمت به. إذ عُرفت الحركة بصرامتها اللاهوتية، وقيامها على أخلاقيات المساواة، وتنظيمها شديد العسكرة، كما طورت نظاماً إدارياً فعالاً (حيث قُسم الإقليم بين خمسةٍ من حكام المقاطعات)، استند إلى قواعد الجدارة التي سمحت للمرأة، ولأول مرة في تاريخ الصين، باجتياز امتحانات الخدمة في النظام الإداري وبالانضمام إلى الجيش. اعتمدت الحركة على الدولة والمؤسسات العسكرية والتعليمية القائمة، وسعت بصرامة لتحقيق مبادئها الأيديولوجية؛ منها تعاليم الإنجيل، والفصل الصارم بين الجنسين، وإلغاء الملكية الخاصة. كما عُرفت بصرامتها في مسألة الانضباط العسكري خاصة، ونجحت بفضل ذلك في الاستيلاء على العديد من المدن الكبيرة، منها «هانغتشو» Hangzhou و«سوتشو» Suzhou في عام ١٨٦٠م. ولأن الغالبية من مؤيدي الحركة انتموا إلى الجماعات الفقيرة والطبقات «الدنيا»، فقد كانت قوتها العسكرية نتاج تعبئةٍ واسعة النطاق وسط هذه المجموعات؛ حيث امتلك الجيش في ذروة قوته ما يزيد على ٥٠٠,٠٠٠ جندي. ولم يُهزم التمرد إلا بعد مساعدةٍ عسكريةٍ أوروبية (من القوات البريطانية والفرنسية). وأسهمت القوى التنظيمية والأيديولوجية المتصاعدة بين طرفي الصراع في فداحة عدد القتلى الذي وسم هذا التمرد؛ حيث سقط ما بين عشرين وثلاثين مليون قتيل (MacFarlane, 2003). وربما مات معظم هؤلاء نتيجة المجاعة والطاعون وأمراض أخرى، لكن هذا الصراع اختلف عن الصراعات الصينية السابقة؛ إذ عرف أيضاً معارك واسعة أسفرت عن عدد كبير من الوفيات. تسببت معركة نانكين الثالثة (١٨٦٤م)، على سبيل المثال، في سقوط مئة ألف ضحية خلال ثلاثة أيام فقط من القتال.

القرن العشرون وما بعده

جليٌّ أنَّ العنف المنظم تصاعد في أنحاء العالم مع انتشار الحداثة على الرغم من التذبذبات التاريخية والتغيرات الجغرافية. تُظهر القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر زيادة كبيرة في عدد القتلى بفِعل الحروب والثورات وقمع الدولة والتجويع المتعمَّد والأمراض والتغيّرات السلوكية المفروضة بالقسر

وأشكال أخرى من العنف المنظم، لكن القرن العشرين سيكون، على الرغم من ذلك كله، ذروةَ الدمار الشامل. ويؤكد رومل (Rummel, 2005: 3) أن هذا القرن «كان الأكثر دموية في التاريخ بسبب إجمالي القتلى ونسبتهم إلى عدد سكان العالم»، ويقدِّر أن الحروب والثورات والانتفاضات والعديد من أشكال العنف الأخرى تسبّبت في أكثر من ١٠٠ مليون ضحية (منهم ٣٤ مليون ضحية حرب مباشرة، و٥٤ مليون حالة وفاة مرتبطة بالمجاعة، وما لا يقل عن ١٢ مليون حالة وفاة لأسبابٍ عنيفةٍ أخرى). لكنه يصر أيضاً على أن غالبية الضحايا قُتلوا خارج ساحات القتال على يد سلطة الدولة. كذلك صاغ رومل (Rummel, 2005) مصطلح «الإبادة الديمغرافية» Democide ليصف قتل الأشخاص من خلال أعمال العنف الدولتية؛ ومنها الإبادةُ الجماعية Genocide، والإبادةُ السياسية Politicide، والقتلُ الجماعي Mass Murder. وبعد أن فحص أكثر من ثمانية آلاف تقريرٍ حكوميّ، خلص إلى أن القرن العشرين أسفر عما لا يقل عن ١٧٠ مليون وفاة بالإبادة الديمغرافية، وإذا ما جُمعت مع المئة مليون المذكورة آنفاً يصل العدد إلى ما مجموعه ٢٧٠ مليون قتيل. ويعمل علماء آخرون بطرائق مختلفة نوعاً ما؛ فيقدر زبيغينو بريجنسكي (Brzezinski, 1993) أن القرن العشرين شهد مقتل ما بين ١٦٧ و١٧٥ مليون شخص، ويقدر إريك هوبزباوم (Hobsbawm, 2002) عدد الضحايا بـ ١٨٧ مليون وفاة، ويميز ميلتون لايتنبرغ (Leitenberg, 2006) بين ١٣٠ و١٤٢ مليون ضحية حرب، وما بين ٢١٤ و٢٢٦ قتيلاً سياسياً، فيما يقدر وايت (White, 2012) مقتل ٢٠٣ مليون شخص بفِعل مختلف أشكال العنف المنظم، ومنها الحربُ والإبادةُ الجماعيةُ وقمعُ الدولة والتجويعُ والمجاعةُ المتعمّدة. لكن وقبل تحليل أنماط العنف المنظم في هذه الفترة، ينبغي التمييز بين النصف الأول من القرن العشرين ونصفِه الثاني؛ إذ يُعدُّ القرن العشرون فترةً غير اعتيادية في تاريخ البشرية؛ فيُصنَّف نصفه الأول بوصفه أكثر حقبة دموية في تاريخ الوجود البشري على هذا الكوكب، في حين أن النصف الثاني منه (جنباً إلى جنب مع بداية القرن الحادي والعشرين) يعدُّ استثنائياً من حيث المستويات المنخفضة من ضحايا الحرب. بهذا المعنى، يجدر استكشاف هاتَين الفترتَين بصورة منفصلة؛ إذ بلغت الفترة الأولى ذروتها بنهاية الحرب الكورية (١٩٥٠م - ١٩٥٣م)، وتمتد الفترة الثانية إلى الوقت الحاضر.مكتبة سُر مَن قرأ

أحلك حقبة على وجه الأرض إلى الآن

دُشّن النصف الأول من القرن العشرين عبر سلسلة من الحروب الاستعمارية والمذابح، منها جرائم القتل في دولة الكونغو الحرة، والإبادة الجماعية لقبيلتَي هيريرو وناما، وتمرد الملاكمين Boxer Rebellion (١٨٩٨م - ١٩٠١م)(*) في الصين، والحرب الأهلية الكولومبية (١٨٩٩م - ١٩٠٣م)، واحتلال الولايات المتحدة للفلبين (١٨٩٩م - ١٩٠٢م)، وحرب البوير Boer (١٨٩٩م - ١٩٠٢م)(**)، والحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤م - ١٩٠٥م)، والثورة المكسيكية (١٩١٠م - ١٩٢٠م)، وكثير غيرها. لكن أوروبا بعد فترة «السلام الطويل» (١٨٧١م - ١٩١٢م)(***)، كانت قد تحولت إلى بؤرةٍ للعنف. وانطلق القرن العشرون الأوروبي العنيف بحروب البلقان الوحشية (١٩١٢م - ١٩١٣م). وهي حروب خضعت لسوء التفسير؛ فاعتُبرت ردةً نحو الماضي غير المستنير بدلاً مما كانت عليه واقعاً؛ أي آيةَ ما ستشهده بقيةُ القارة لاحقاً. إذ كانت دول البلقان متخلفة مقارنة بجيرانها في أوروبا الغربية بالفعل، لكن ذلك لم يمنع حكامها التحديثيين، أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، من أنْ يمنحوا الأولوية للاستثمار في بناء الدولة والجيش، وخلقوا الظروف لتشكُّلٍ سريعٍ نسبياً لجيوشٍ ضخمةٍ وقوية استطاعت تعبئةَ زهاء مليون جنديّ (Malešević, 2012). وانتهت التطورات التنظيمية والأيديولوجية المكثّفة التي عززت الصعود الجغرافي السياسي لصربيا وبلغاريا واليونان إلى مذابحَ بشرية واسعة النطاق، اتخذت صورة

(*) أو حركة يهيتوان؛ وسُميت بثورة الملاكمين في اللغة الإنكليزية لأن أعضاء الميليشيا التي أطلقتها أتقنوا الفنون القتالية التي تسميها الدول الغربية بالملاكمة الصينية. ودعت الحركة إلى تحرير الصين من الإمبريالية الغربية والتدخل الأجنبي الذي عانته الصين أواخر عهد أسرة تشينغ. (المترجم)

(**) البويريون هم الأفارقة من أصول هولندية في جنوب إفريقيا ممن رفضوا محاولات بريطانيا لتوحيد مستوطنات البيض هناك؛ وهي الكاب وناتال والبوير. (المترجم)

(***) مرحلة التوازن الاوروبي الحذر الذي أعقب الحرب البروسية الفرنسية عام ١٨٧١. كانت حالة الاستقطاب الكامنة في صلب هذا التوازن بين مجموعتين من الدول هي ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية من جهة، وروسيا وفرنسا وبريطانيا وصربيا من جهة ثانية، والتفاعلات بين الدول داخل كل مجموعة وفيما بين المجموعتين، تحاول الحفاظ على درجة من التحالف الذي يهدف إما إلى عزل أحد الأطراف (فرنسا)، أو ضمان حيادية بعضها (روسيا). وبحلول عام ١٩١٢، انتهى التقارب الألماني - البريطاني والألماني - الروسي لصالح تقارب بريطاني - فرنسي، وروسي - صربي، وانحازت ألمانيا إلى النمسا - المجر، ومع تصاعد التسابق في عدد الجنود وفي أعالي البحار، والأطماع الاستعمارية خارج أوروبا، والتقلب الذي عرفه نظام التحالفات والاتفاقات السرية، وصلت أوروبا، في سياقات بنيوية معقدة، إلى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤. (المترجم)

قتلٍ ممنهجٍ للمدنيين وعددٍ هائل من القتلى في ساحات القتال. أسفرت حربا البلقان عما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ ضحية (Hall, 2000).

وعلى النحو الذي شهدته الحرب الأهلية الأمريكية وحروب البلقان، حدث انفصالٌ مماثلٌ أيضاً ما بين الاستراتيجية التقليدية والتنظيم، وبين الأيديولوجيا والتكنولوجيا الحديثة، وذلك في أحد أشد الصراعات تدميراً في تاريخ البشرية هو الحرب العالمية الأولى. احتفظت الحرب الكبرى هذه بالعديد من السمات المميزة للصراعات السابقة، ومنها تورطُ الحكام الإمبراطوريين في سلسلةٍ شديدةِ الترابط من العواقب غير المقصودة التي أشعلت في النهاية حرباً لم يُرِدْها أحد (Clark, 2012; Mann, 1993; 2012)؛ لكنها أحدثت تغيّرات اجتماعية غير مسبوقة كلما كانت وقائع الحرب تتطور. من **جهة أولى،** حفز النطاق الهائل للحرب التطورَ المكثف للعلوم والتكنولوجيا والقدرة التنظيمية لدى الجزء الأكبر من الدول الأوروبية وبعض الدول غير الأوروبية. ولِنقل عدد كبير من الجنود بسرعة والحفاظ على الاتصال في ساحات الحرب، كان من الضروري تطوير البنية التحتية الخاصة بكل دولة. وإضافة إلى ذلك، استثمرت الأطراف المتحاربة في التكنولوجيا العسكرية الجديدة، فكانت الحرب العالمية الأولى مسؤولة عن العديد من الاختراعات العسكرية، التي وُظّف بعضها بنجاح في المجال المدني لاحقاً: من المناديل الصحية والتحكم في حركة المرور الجوي، إلى الهيدروفونات، وحاملات الطائرات، ونماذج أولية من الطائرات المسيَّرة، والدبابات، وقاذفات اللهب. ومن **جهة ثانية،** عزز الشلل الذي عرفته حرب الخنادق والعدد غير المسبوق للقتلى التعبئةَ الجماهيريةَ وسط الطبقات الاجتماعية المختلفة التي شاركت في الحرب بعد الوعد بأنّ أوضاعها الاجتماعية ستتحسّن بعد انتهائها. وهنا، حفّزت تجربة الحرب المشتركة اختراقَ الأيديولوجيات القومية للمجتمع، وفرضت التضحياتُ في زمن الحرب التزاماً أخلاقياً على الحكام يقضي بتوسيع حقوق المواطنة (Mann, 1993; 2012; Tilly, 1992). أسهمت القدرات التنظيمية والأيديولوجية المتزايدة لدى الدول في ارتفاع حجم القتل بين البشر؛ إذ تراوح إجمالي ضحايا الحرب من خمسة إلى عشرين مليون قتيل وأكثر من عشرين مليون جريح (Herwig [et al.], 2003: 511: White, 2012). وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من الضحايا كانوا من المدنيين (٦,٦ مليون)، إلا أن الجزء الأكبر من القتلى كانوا من الجنود (٨,٥ مليون) (White, 2012: 345).

هنا أيضاً يمكننا أن نلحظ خطوط الاستمرارية في النطاق الزمني القصير جداً لعمليات القتل الجماعي. لقد استغرق قتل عدد كبير من الناس في صراعات ما قبل الحداثة وحتى أوائل العصر الحديث عقوداً من الزمن، أما في صراعٍ حديثٍ مثل الحرب العالمية الأولى فقد قُتل الجنود على نطاق واسع في غضون أيام وساعات. على سبيل المثال، استغرقت المعركتان الشهيرتان في السوم وفِردان عدة أشهر وأسفرت عن مقتل أكثر من ٣٠٦,٠٠٠ و٣٠٥,٠٠٠ على التوالي (White, 2012: 350). وفي اليوم الأول من معركة السوم، فقد البريطانيون ٥٨,٠٠٠ جندي (Rapport, 2013: 83). ولم تتجاوز السرعةَ المذهلةَ للقتل التي سُجلت في هذه المعركة إلا معسكراتُ الموت النازية بعد سبعة وعشرين عاماً من ذلك التاريخ: فـ«خلال ‹الأربعاء الدامي› في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣م... أُطلقت النيران في مايدانيك Majdanek على زهاء ثمانية عشر ألف يهودي في غضون ساعات قليلة». وبحلول صيف عام ١٩٤٤م، زادت غرف الغاز ومحارق الجثث في أوشفيتز من سرعة تدميرها بحيث «قُتل وحُرق» ٢٤,٠٠٠ شخص يومياً» (Sofsky, 1997: 262).

كانت النتيجة المباشرة لهذه الحرب الشاملة أيضاً عدداً من الحروب الأهلية والإبادة الجماعية المدمرة، تتصدر قائمتَها الحرب الأهلية الروسية (١٩١٧م - ١٩٢٢م) والإبادة الجماعية للأرمن (١٩١٥م - ١٩١٧م) بسبب عدد القتلى غير المسبوق بين المدنيين المسجَّل فيهما. وكان للأيديولوجيا والتنظيم دور حاسم في هذين الصراعَين؛ إذ تسببت الحرب الأهلية الروسية، التي دارت رحاها بين عدة حركاتٍ متعارضةٍ أيديولوجياً، هيمن عليها طرفان هما البلاشفة وأنصار الملَكية، في قضاء ما يقرب من تسعة ملايين إنسان، بلغ تعداد المدنيين منهم ثمانية ملايين (White, 2012: 359). وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من الوفيات نتج عن المجاعة والمرض، إلا أن الطرفَين المتحاربَين استخدما أيضاً الوسائل التنظيمية والأيديولوجية لممارسة القمع الشديد ضد من عدُّوهم أعداءَ أيديولوجيين. وهكذا نفّذت التشيكا البلشفية ما بين ٢٥٠ ألفاً ومليون إعدامٍ سريعٍ بين منْ أسمتْهم «أعداء الشعب» (Overy, 2004: 180; 1997). وكذلك خضعت بعض الجماعات الإثنية للترحيل القسري إلى أجزاء أخرى من الدولة الجديدة أو قُتلت على نطاق واسع. فقُتل أو جرى ترحيل ما يصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ من القوزاق، فيما قُتل ما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ يهودي على يد القوات البيضاء في أوكرانيا

(Allworth, 1967: 232-233). إنّ أيّاً من نُظم ما قبل الحداثة لم يسبق لها امتلاكُ الوسائل أو الأيديولوجيا المتقنة لممارسة مثل هذا النوع من القتل الممنهج.

وبالمثل، انتهت الإبادة الجماعية للأرمن التي ارتكبتْها سلطات الدولة العثمانية في عهد تركيا الفتاة إلى مقتل زهاء ١,٥ مليون مدني. كما نُفذت هذه الإبادة الجماعية بطريقة ممنهجة نسبياً استُخدمت فيها الأجهزة القسرية والأيديولوجية للدولة. وكانت تلك عملية تكوّنت من مرحلتين؛ إذ تضّمنت في البداية قرار قتل جميع الذكور في سن التجنيد، إما من خلال مذابح بالجملة أو عن طريق العمل القسري في الجيش؛ وتضّمنت المرحلة الثانية مسيرات الموت التي جرى فيها ترحيل النساء والأطفال وكبار السن والمرضى إلى الصحراء السورية (Walker, 1980; Mann, 2005).

وفيما أسفرت الحرب العالمية الأولى عن عددٍ هائلٍ من القتلى وتسبّبت أيضاً في العديد من الصراعات واسعة النطاق وحوادث الإبادة الجماعية، تصدّرت الحرب العالمية الثانية جميع الأرقام القياسية في مستويات الدمار. وإذا كان پينكر (Pinker, 2011: 195) يدرج هذا الصراع في المنتصف من قائمته المكوّنة من واحد وعشرين حدثِ عنفٍ اعتبرها الأكثرَ دمويةً في تاريخ البشرية، فإن أيّ باحث آخر في مجال العنف سيعدُّ هذا الصراع أشدَّ الأحداث التي تسبَّب فيها الإنسان تدميراً على هذا الكوكب؛ بل حتى ماثيو وايت (White, 2012: 560)، الذي يعتمد پينكر على بياناته، يقول إن «الحرب العالمية الثانية كانت أشد الأحداث التي صنعها الإنسان تدميراً في التاريخ». فقد أسفرت السنوات الستُّ من الصراع عن تعدادٍ هائلٍ بلغ ٦٦ مليون قتيل، وزيادة كبيرة في نسبة الضحايا المدنيين بينهم (قُتل زهاء ٤٦ مليون مدني و٢٠ مليون جندي). لقد كانت الحرب العالمية الثانية، في بعض النواحي، ذروة التطورات التنظيمية والأيديولوجية التي انطلقت أوائل الحداثة. وما أمكن لمثل هذا الصراع المدمر أنْ يحدث لولا القدرةُ التنظيميةُ المتقدمةُ للدول والجيوش المتورطة فيه. إن القدرة على التعبئة، والتدريب، والإطعام، والملبس، والتسليح، والنقل، والتواصل مع ملايين الجنود بسرعة مذهلة لا تتطلب بنية تحتية قوية ومتطورة فحسب، بل تغلغلاً تنظيمياً في المجتمعات يستطيع أنْ يوفر المساندةَ الكاملةَ لسنوات من الحرب الواسعة وتوفير الدعم الاقتصادي لها. في هذا السياق، «حشدت الأطراف المتحاربة الرئيسة لشن الحرب ما بين نصف

وثلثي قوتها العاملة الصناعية، وخصصت ما يصل إلى ثلاثة أرباع ناتجها القومي» (Overy, 2005: 154). وحفّز الاستثمارُ الضخم في الصناعة العسكرية الاكتشافاتِ العلمية والتكنولوجية الجديدة التي ركزت على المجال العسكري في البداية، لكن سرعان ما انتهت إلى التطبيق الشامل في الحياة المدنية أيضاً؛ بدءاً من الوجبات السريعة ومصابيحِ الإنارة اليدوية والمطاط والزيت الصناعيين والبنسلين وأجهزة الكمبيوتر، وصولاً إلى مقصورات الهواء المضغوط والرادارات والمحركات النفاثة والطاقة النووية. وما كانت أيُّ دولة بقادرةٍ على شنّ هذا النوع من الحرب الشاملة لولا الأنظمةُ التنظيميةُ المعقدةُ والهرمية.

وإضافة إلى تطبيق مثل هذا التعقد التنظيمي، تمايزت هذه الحرب أيضاً من خلال التغلغل الأيديولوجي والتعبئة الجماهيرية على مستوى المجتمع: فالطموحات الطوباوية النازية والفاشية شكّلت تحدياً مباشراً؛ سواء للمخططات الأيديولوجية في الشيوعية السوفياتية، أو للرؤى الليبرالية المحافظة لدى العديد من دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. دعم هذا النقاءُ الأيديولوجي أهدافَ الحرب الرئيسة، وكان له تأثير واسع على مستويات المذابح البشرية. فكان الهولوكوست والعديد من عمليات القتل الجماعي الأخرى للمدنيين جزءاً لا يتجزأ من السرديات الأيديولوجية الخاصة والدقيقة التي بررت إبادةَ مجموعاتٍ كاملةٍ من الناس ووفرت وسائلَ تنظيمية لإنجاز مثل هذه المشروعات العملاقة. يجادل پينكر (Pinker, 2011: 320) أنْ «لا شيء يشير إلى وجود من اعتقدوا أن إبادة اليهود هي فكرةٌ جيدةٌ غير هتلر وبعض أتباعه المتعصبين»، هذا في وقت يشير البحث التاريخي إلى وجود «٤٢,٥٠٠ مؤسسة أُنشئت بهدف ارتكاب الهولوكوست» (Corry, 2013). وفوق ذلك، استُخدمت الخطابات الأيديولوجية لإضفاء الشرعية على القصف المكثف لمدنٍ بأكملها وإلقاء القنابل الذرية على المدنيين «الأعداء». قد لا يقتصر هذا القتل الجماعي للمدنيين على زمن الحداثة فقط، لكن ما يميزه في هذه الفترة هو أن المنظمات المتطورة والخطابات الأيديولوجية المتقنة تمتزج معاً لتحقيق مثل هذه النتائج المدمرة. وتبرز الحرب العالمية الثانية أيضاً من خلال نطاق التدمير وسرعته. ففيما أسفرت ساحات الحرب الرئيسة في الحرب العالمية الأولى عن عدد هائل من الضحايا، كان تعداد الضحايا في ميادين المعارك في الحرب العالمية الثانية غير مسبوق: حصار لينينغراد (ما يقرب من ٤,٥ مليون شخص)، ومعركة ستالينغراد (١,٨ مليون قتيل)، ومعركة برلين (١,٣

مليون)، ومعركة موسكو (مليون)، وعملية بربروسا (وصلت إلى ٥ ملايين)، وحملة دنيبر (بلغت ٢,٥ مليون)، ومعركة نارڤا Narva (٥٥٠,٠٠٠)، وكورسك (بلغت ٤٠٠,٠٠٠)، وغيرها. هذه القدرات التنظيمية المتزايدةُ السرعة، والتي اتسمت باستخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة، جعلت عملياتِ القتل الجماعي فورية، في وقت وفّرت التعبئةُ الأيديولوجية واسعةُ النطاق الوسائلَ لتبرير أعمال العنف غير المسبوقة هذه.

وكان النصف الأول من القرن العشرين أيضاً زمناً قُتل فيه الناس وتضوّروا جوعاً بصورة جماعية خارج مناطق الحروب. كانت دول الاتحاد السوڤياتي، والصين في وقت لاحق، مسؤولة بصورة مباشرة عن التدمير الممنهج لسكانها، إما عبر القتل المباشر أو التجويع المتعمَّد والمرض والمجاعة. وتسببت هذه السياسات في وفاة ٢٠ مليون شخص في الاتحاد السوڤياتي خلال عهد ستالين، وما يصل إلى ٤٠ مليون وفاة في جمهورية الصين الشعبية تحت حكم ماو (Hochschild, 1999; Rosenburg, 1995). وربما شكّلت هذه الظواهر أسباب الوفاة الرئيسة على طول الجزء الأكبر من التاريخ، لكن هاتين الدولتين تقدمان مثالَين يختلفان اختلافاً جوهرياً عن أنماط ما قبل الحداثة. فالمجاعات والأمراض في عالم ما قبل الحداثة كانت تنتج في العادة، عن انهيار البنية التنظيمية بعد وقوع حرب مدمرة، لكن هذه المآسي في الحالتَين السوڤياتية والصينية كانت نتاجاً للتنظيم والأيديولوجيا الحديثة. أعني أن التجويع في عالم ما قبل الحداثة نتج عن الضعف التنظيمي والتفكك الأيديولوجي، لكن المجاعة والمرض في هذين المثالَين إنما نتجا عن قرار واعٍ صُنع وتجذرٍ في رؤًى أيديولوجية واضحة، ونُفِّذ بوساطة أنساقٍ تنظيميةٍ هرميةٍ فعالة. فكانت إبادة ستالين للجولاج مشروعاً مدفوعاً بالأيديولوجيا يهدف إلى تقليص دور القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج الصناعي بصورة تتطابق مع النظرية الماركسية للتاريخ؛ حيث لا مكان تقريباً للفلاحين. وقد قُتل من قاوم منهم أو أُرسلوا إلى معسكرات السخرة. وتولّد عن هذا الاضطراب التنظيمي مجاعةٌ واسعة النطاق تفاقمت بسبب الهوس البيروقراطي لدى المفوّضين السوفيات الذين كانوا يستولون على ما تبقّى من الحبوب (التي لا غنى عنها لأغراض الزراعة في العام التالي) حتى يتمكّنوا من الإيفاء بحصص المركز.

إضافة إلى ذلك، نفّذ النظام الستاليني عملية التطهير الكبرى التي طاولت «المخربين والجواسيس المعادين للثورة»، ما أدى إلى وفاة مليون شخص على الأقل (Conquest, 1992; Elmann, 2007). في هذا المثال أيضاً، يمكننا أنْ نلحظ كيف تولَّد عن القوى التنظيمية والأيديولوجية المتقدمة مجتمعةً مذابحُ جماعية يومية[١٥]. يقول ريتشارد پايپس (Pipes, 2001: 67) إن المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية أعدمت بين عامي ١٩٣٧م و١٩٣٨م، ما يقرب من ٧٠٠,٠٠٠ شخص، بمتوسط ألف إعدام يومياً. يتناقض الأمر هنا بصورةٍ حادة مع النظام القيصري، الذي كان تسلطياً أيضاً لكنه قتل أقل من أربعة آلاف شخص لارتكابهم جرائم سياسية طوال الفترة ما بين ١٨٢٥م و١٩١٠م. وهكذا أنجز السوفيات في أقلّ من أربعة أيام ما فعله أنصار الملَكية في خمسة وثمانين عاماً. وفي الحالة الصينية نمطٌ مماثلٌ من الفعل يرافقه تسجيل خسائر بشرية كبيرة أيضاً. فقد استلهم الحكام الماويون مبادئ العقيدة الماركسية بقوة، وحاولوا الدفع بعملية سريعة للتصنيع والتمدّن في الصين اقتضت نقل تسعين مليون فلاح من مزارعهم. فكانت نتيجة هذه السياسة مجاعة واسعة أسفرت عن مقتل ما يقرب من ٣٠ مليون شخص. وعلى الرغم من أن الوفيات والمعاناة الناجمة عن القفزة العظيمة للأمام لم تكن مقصودة، إلا أن جذور هذه النتيجة المأساوية كانت في المنطق الأيديولوجي والتنظيمي الذي قام عليه هذا المشروع التحديثي. وها هنا أيضاً يمكننا التقاط العواقب العنيفة للقوة التنظيمية والأيديولوجية المتزايدة التي يمكنها أن تعمل وفقاً لديناميّاتها الخاصة. وإذ تمتلئ فترة أوائل القرن العشرين حتى منتصفه بعدد هائل من الفظائع والحروب والإبادة الجماعية الواسعة، يرى بعض العلماء أنه لا ينبغي التعامل مع هذه الأحداث العنيفة بصورة منفصلة؛ بل بوصفها سلسلةً شديدةَ الترابط من الأحداث والعمليات (Mann, 2016; Levy and Thompson, 2012). ويتضح في هذا السياق كيف أن هذه الفترة هي بالفعل أكثر الأزمنة دمويةً في تاريخ البشرية أياً كان المقياس المستخدَم. واعترافنا أن حجم الدمار الذي شهدته يفوق كل ما سبقها لن يحول دون القول إن مساره العام لم يكن فريداً، بل كان

---

(١٥) لإنجاز مثل هذه المهمّات العظيمة، كان على الدولة السوفياتية أن تبني آلية بيروقراطية هائلة من الجواسيس الموثوق بهم، لذلك كان لدى التشيكا ٣٧,٠٠٠ موظف بحلول عام ١٩١٩، وفي غضون عامين توسَّع العدد بصورة هائلة ليبلغ ٢٦٠,٠٠٠ موظف (Giustozzi, 2011: 117).

جزءاً من سلسلة متصلة؛ لأن الصعود التراكمي للعنف المنظم الذي بدأ منذ اثنتي عشر ألف عام إنما بلغ ذروته في منتصف القرن العشرين. وأما الفريد في كل ذلك فهو الوضع المشهود في الخمسين عاماً الأخيرة.

الأعوام الخمسون الأخيرة

أطلق الكتاب الشهير الذي نشره پينكر (Pinker, 2011) الجدل المعروف عن أطروحة انحسار العنف من دون شك، لكن حجته ليست بأيّ حال جديدة. من جهة أولى، صاغ علماء الاجتماع المتأثرون بأطروحة إلياس وعلماء الجريمة طبعة أكثر تطوراً من هذه الحجة منذ نشر إلياس كتابه **سيرورة التمدُّن** (Elias, [2000] 1939)، وكذا الدراسات الإمبريقية الأحدث التي أجراها كل من آيزنر (Eisner, 2003) وسپيرنبرغ (Spierenburg, 2008) ومانال (Mennell, 2007) وغيرهم. حيث تؤكد كل هذه الدراسات أن العنف شهد انخفاضاً كبيراً، وأنّ وفرةً من الأدلة تثبت أن معدلات جرائم القتل انخفضت بصورة كبيرة في أوروبا بين القرن السادس عشر وأوائل القرن العشرين (Eisner, 2003)، وأن العديد من أشكال العنف الخطير بين الأشخاص انخفض أيضاً خلال الفترة نفسها. وكذلك تأكّدت نتائجُ مماثلة في أجزاء أخرى من العالم. ومن **جهة ثانية**، قدم علماء السياسة وعلماء دراسات الحرب أدلةً وفيرةً على أن عدد القتلى في الحروب في جميع أنحاء العالم آخذٌ في الانخفاض منذ عدة عقود (Cederman [et al.] 2013; Lacina, Gleditsch and Russett, 2006). ومثلما سنوضحه في الفصل الخامس من هذا الكتاب، ثمة اتفاقٌ واسعٌ على الانخفاض الكبير في عدد الحروب وفترات النزاعات العنيفة وإجمالي خسائر الحرب على مدى السنوات الخمسين الماضية[١٦]. يمكن أيضاً قبول الفكرة التي مفادها أن أشكال العنف الجسدي في الجزء الأكبر من المجتمعات المعاصرة نُزعت الشرعية عنها في جميع أنحاء المجتمع وجرى تجريمها بصرامة. على سبيل المثال، قبل بضعة عقود فقط، كان استخدام العقاب البدني لتأديب الأطفال مقبولاً بل ومرغوباً فيه كجزء من التنشئة الأبوية، أما اليوم فلا يمكن أنْ يعترف والد بضرب

---

(١٦) هذا في وقت تشير دراسات حديثة (Neill and Wardenaer, 2015; SIPRI, 2016: 6) إلى أن حجم العنف المنظم، خاصة الحرب، ارتفع مرة أخرى منذ عام ٢٠١٢. على سبيل المثال، من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ حدثت زيادة بنسبة ٣٥ بالمئة في ضحايا الحرب، و«زاد عدد الصراعات المسلحة النشيطة من ٤١ في عام ٢٠١٤ إلى ٥٠ في عام ٢٠١٥».

أطفاله. وبالمثل، صارت الإساءة المعتادة أو السخرية من الأقلية غير مسموح بها عموماً. ونُزعت الشرعية عن مجموعة متنوعة من الممارسات، بدءاً من ضَرب الزوجة والقتال في الأماكن العامة، وصولاً إلى إساءة معاملة الحيوانات؛ وجميعُها حُظرت قانوناً بوصفها سلوكاً إجرامياً. بل حتى موقفنا من استخدام الحيوانات في التجارب العلمية والترفيهية تغيّر بصورة جذرية بسبب التراجع الواضح في شعبية السيرك الذي يستخدم الحيوانات المدربة، وكذا الاحتجاجات المتكررة ضد استخدام الحيوانات في المختبرات. وكلها تشكل مؤشرات موثوقة لدى بعض المؤلفين مثل پينكر (Pinker, 2011) وغات (Gat, 2013; 2006)، على أن جميع أشكال العنف آخذة في الانحسار وأننا نعيش، مثلما يردد پينكر عادةً، «أكثر حقبة سلمية عرفها جنسنا البشري».

لكن مثل هذا الرأي يثير مشكلات لعدة أسباب. **أولاً**، إنّ إصدار حكم بشأن الاتجاه طويل الأمد للعنف بالاعتماد على فترة زمنية قصيرة جداً هو استراتيجية معيبة. والكثير من علماء الاجتماع التاريخيين يهابون مثل هذه التصريحات الواسعة عن اتجاه التغير الاجتماعي خلال فترةٍ زمنيةٍ قصيرة كهذه. وهنا يوضّح إلياس (Elias, 1987: 223) ومان (Mann, 2006: 489-495) كيف أن الكثير من العلم الاجتماعي يقع خارج التاريخ ويميل إلى التعميم على أساسٍ من الخبرة المعاصرة؛ وهو ما يسمّيه إلياس «تراجع علماء الاجتماع إلى الحاضر»، ويصفه مان أنه الهوس بـ «الدقائق الخمس الأخيرة من تاريخ البشرية». يدّعي كل من پينكر وغات أنهما يقتفيان أثر اتجاهِ طويل المدى، غير أن بؤرة اهتمامهما (وأدلتهما) إنما تركز في معظمها على فترة الأربعين إلى الخمسين عاماً الماضية. وهذه تُعدُّ من الناحية التاريخية فترة قصيرة جداً بالنسبة إلى هدفٍ يروم تحديدَ اتجاهِ طويل الأمد. فالتجربة التاريخية مليئة بمثل هذه الفترات من السلم قصيرة المدى التي تليها حروبٌ مدمرة وأشكالٌ أخرى من العنف المنظم. وتشمل الأمثلة النماذجية هنا پاكس أوغوستا/رومانا الذي استمر لأكثر من ٢٠٠ عام (٢٧ ق.م إلى ١٩٢ م)؛ وفترة إيدو/توكوغاوا Edo/Tokugawa اليابانية التي كانت أطول من ذلك حيث بلغت أكثر من ٢٥٠ عاماً (بين عامي ١٦٠٣م و١٨٦٨م)؛ أو السلام الأوروبي الطويل الذي استمر ثلاثة وأربعين عاماً (١٨٧١م - ١٩١٤م). في كل هذه الأمثلة، تلت فترات السلام المستمر حربٌ كانت شديدة التدمير. ومثلما أسلفنا في الفصل السابق، يشبه العصر الحالي العديدَ من الأمثلة التاريخية السابقة؛ حيث يستند السلام

إلى شروط المنتصر: يشترك پاكس أميريكاما اليوم في الكثير من القواسم مع پاكس رومانا وپاكس بريتانيكا في الأزمنة السابقة (Mann, 2003; Malešević, 2015). إضافة إلى ذلك، أشار النقّاد إلى أن فكرة پينكر عن «سلام طويل الأمد» هي وهم إحصائي. كذلك يوضح سيريللو وطالب (Cirillo and Taleb, 2016: 1-13) أن الحروب التي تتكرر بصورة أقل لا تعني تلقائياً مزيداً من الاعتدال. على العكس من ذلك، قد تكون تعبيراً عن «ارتحال أقلَّ بعيداً عن المعدل لكنه أعمق. فالقنابل النووية التي تنفجر بمعدل أقل من القذائف العادية لا تعني أنها صارت أكثر أماناً».

ثانياً، تستند وجهة نظر پينكر وغات إلى فكرة أن العنف ظاهرةٌ مستقرةٌ وعالميةٌ وعابرةٌ للتاريخ ومتعددةُ الثقافات. وترتكز هذه الحجج على وجهة النظر القائلة إنّ الوحشية والتمدن سمتان متعارضتان وتتميزان بحدودٍ ثابتة: أنْ يكون المرء كيّساً متمدناً يعني ضمناً فكَّ ارتباطٍ كاملٍ عن الأعمال الوحشية وعدم الموافقة عليها. يُضاف إلى ذلك أن الخط الفاصل الرئيس في هذا الرأي هو استخدامُ القوة البدنية، لا سيما نِسب القتل. لكننا لن نستطيع قراءة المدى الذي يبلغه العنف من دون تمحيص كافٍ: إذ إن قتل إنسان قد يكون الشكلَ النهائيَّ لأفعال العنف الشديد، لكنه ليس الشكلَ السائدَ منه. يستخدم علماء الإجرام التاريخيون معدلات جرائم القتل مؤشراً على حجم العنف في فترات زمنية مختلفة وفي أماكن مختلفة. وتُظهر مثل هذه البيانات أن معدلات جرائم القتل في الغرب كانت في انخفاض لعدة قرون ثم شهدت زيادة طفيفة بدءاً من ستينيات القرن العشرين (Eisner, 2003). وتتيح هذه البيانات لهؤلاء القولَ إن العنف بين الأشخاص آخذٌ في الانحسار. لكن التحقيق في مجموعات البيانات هذه يكشف أن ارتفاع معدلات القتل في القرون السابقة قد لا يكون بهذه الصورة حين نقارنها بأشكال أخرى من الفعل العنيف. ثمة، على سبيل المثال، فرق جوهري بين معدلات جرائم القتل في سويسرا في القرن الرابع عشر وأوائل القرن العشرين (٣٧ و١,٤ على التوالي بالنسبة إلى كل ١٠٠,٠٠٠ شخص خلال السنة الواحدة) (Eisner, 2003: 99)، لكن النسبة المرتفعة البالغة ٣٧ تشير إلى أن ٠,٠٣٧ من الأفراد فقط فقدوا حياتهم بسبب العنف بين الأشخاص خلال عام كامل في سويسرا خلال القرن الرابع عشر. ومن هنا، فإن مسألة ما إذا كانت معدلات جرائم القتل تزيد أو تنقص ينبغي وضعها في السياق الأوسع الذي يمثل فيه نتاج هذا النمط من العنف عدداً ضئيلاً إلى حدٍّ ما وسط أشكال الفعل العنيف القائمة.

ويمكن للتركيز على انخفاض معدلات جرائم القتل أن يقارَن أيضاً بارتفاع معدلات الانتحار التي عادة ما تمثل عدداً أكبر من الوفيات العنيفة المسجّلة في زمن الحداثة المتأخرة. وفقاً للإحصاءات المتاحة على سبيل المثال، زادت معدلات الانتحار العالمية بنسبة ٦٠ بالمئة خلال الأعوام الخمسة والأربعين الماضية: حيث يموت أكثر من مليون شخص كل عام نتيجة الانتحار. ومعدلات الانتحار في غالبية البلدان أعلى بكثير من معدلات القتل، حيث يبلغ معدل الانتحار العالمي ١٦ لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص[١٧]. وتُعدُّ معدلات انتحار الذكور، في معظم المجتمعات، أعلى بخمس مرات أو أكثر من معدلات قتلهم: ليتوانيا ٧٠,١ مقابل ٧ (في ٢٠٠٤)، غيانا ٧٠,٨ مقابل ١٧ (عام ٢٠١٢)، كوريا الجنوبية ٤١,٧ مقابل ٠,٩ (في ٢٠١٢)، والولايات المتحدة ٢٠,٧ في مقابل ٤ (٢٠١٣)[١٨]. وعلى الرغم من أن الانتحار يُستبعد تقليدياً من إحصاءات الوفيات العنيفة، فإن هذا الشكل المتطرف من إيذاء الذات يُعدُّ نتاجاً للتغير في الظروف الاجتماعية من دون شكّ. فقد أدرك علماء الاجتماع، منذ دراسات دوركهايم المبكرة (Durkheim, 1952) عن الانتحار الإيثاري والأناني ودور الأنوميا في ذلك، أن الضغط التنظيمي والأيديولوجي المرتبط بالشعور بالمسؤولية العاطفية والأخلاقية تجاه الأسرة والأصدقاء له تأثيرٌ كبيرٌ على معدلات الانتحار. ولأن الانتحار ظاهرةٌ اجتماعيةٌ في المقام الأول، مثله مثل جرائم القتل وضحايا الحرب، يمكن تفسير الارتفاع المستمر في معدلات الانتحار على أنه نتاج التطور التنظيمي والأيديولوجي، حيث يزيد هذا النوع من العنف مقارنةً بجرائم القتل والأشكال الأخرى من أفعال العنف.

لذلك، لا يمكننا أن نعدَّ انخفاض معدلات جرائم القتل مؤشراً مباشراً على حجة «انحسار العنف»؛ بل لا بدَّ من الموازنة بين هذه النتيجة وبين ارتفاع معدلات الانتحار وأشكال أخرى من الأفعال القسرية. إضافة إلى ذلك، لا بدَّ من الانتباه أيضاً إلى أن مثل هذا الانخفاض يحدث انطلاقاً من قاعدةٍ منخفضةٍ جداً سلفاً؛ ذلك أنَّ جرائم القتل والانتحار ليست سوى جزءٍ بسيطٍ من الأفعال العنيفة التي تحدث عبر العالم. وهنا يمكننا القبول بفكرة أن السنوات الخمسين الماضية شهدت انخفاضاً في عدد عمليات القتل العمد للبشر، من دون القبول بالحجة

---

(١٧) <http://www.suicide.org/international-suicide-statistics.html>.

(١٨) <http://data.worldbank.org/indicator/VC.IHR.PSRC.P5; <http://www.who.int/en/>.

التي مفادها أن العنف عامةً قد انخفض. فالتركيز حصراً على القتل العمد وحده يحول دون قدرتنا على استكشاف أشكال العنف الأخرى التي لم تنخفض والتي هي أكثرُ انتشاراً.

من جهة أخرى، لا يسمح التركيز الحصريّ على الإصابات المباشرة بالقبض على المدى الكامل للدمار في مناطقَ معينةٍ من العالم. يُوضح بيل كيساين (Kissane, 2016) كيف أن المزيد من الناس يموتون ويعانون اليوم في أعقاب الحروب الأهلية بصورة تفوق القتال الفعلي. يشمل ذلك الأمراض المعدية، والعجز عن الوصول إلى الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، والاضطرابات النفسية، والانتحار، وغيرها. فالضرباتُ الأمريكيةُ التي استهدفت شبكات الكهرباء العراقية في التسعينيات على سبيل المثال: «كان القصد أن يكون لها تأثيرٌ نفسيٌّ غير دموي على المواطنين العراقيين»، لكن منشآت تنقية المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي لا يمكنها العمل من دون كهرباء، وهو مما أسهم في حدوث تسمّم جماعيٍّ من المياه الملوثة وعددٍ لا يحصى من الأمراض الأخرى؛ وهكذا مات أكثرَ من ١١١,٠٠٠ شخص (Downes, 2008: 226). يضاف إلى ذلك أنه غالباً ما يتولّد عن مثل هذه البيئات علاقاتٌ اجتماعيةٌ قائمة على العداء وغير صحية؛ فأكثر من ٩٠ بالمئة من إمدادات المخدرات في العالم مثلاً، يجري إنتاجُها داخل المناطق المتأثرة بالحرب الأهلية (Kissane, 2016: 145-146).

ثالثاً، وجهةُ النظر التي ترى أن الزيادة في تجريم العنف ومراقبته وأمننته قد تؤدي إلى اختفائه تعكس رؤيةً شديدةَ التبسيط وغير صائبة عن الفعل الاجتماعي. يدرك بينكر وغات وغيرهم العنفَ عبر المنظور الضيق الذي يستند إلى السمة القصدية والبدنية، ولذلك فلن يقدرا على التقاط سمته الدينامية تحليلياً. ومثلما يتضح من نقاشنا في الفصل الأول من هذا الكتاب، ليس العنف حدثاً ثابتاً ومستقراً، بل ظاهرة مرنة ومتغيرة تاريخياً. ويمكن للتركيز الحصري على الإيذاء المتعمّد للجسد أن يزيل السياق عن الفعل العنيف ويخرجه من التاريخ. ولأن العنف غالباً ما يتولّد في عملية إرساءٍ للسيطرة والهيمنة وعلاقاتِ قوةٍ محددة، فلا يمكننا أن نفصله عن السلطة هكذا ببساطة. لقد أوضح ماكس فيبر (١٩٦٨) أنه ليس من الضروري أن يؤدي الفعل القسري إلى إصاباتٍ مرئيةٍ أو وفياتٍ متعمدة؛ بل يمكن تحقيق الهيمنة من خلال فرض الانضباط القسري والانضباط

الذاتي أيضاً. وتتصل الفكرة الأساس هنا بالتهديد الموثوق به والقدرة على توظيف العنف في أي وقت. تحافظ العصابات الراسخة والدول القومية الحديثة على هذه القدرة ولا تستخدمها إلا بصورة دورية؛ لتتأكد كل منهما من أنَّ تهديداتهما تُؤخذ على محمل الجِدّ. ولذلك يرسل قادة العصابات تحذيرات إلى من لا يرغبون في دفع أموال الابتزاز ويمكنهم أيضاً ضرب بعض الأفراد الذين يرفضون الامتثال أو قتلهم؛ لكن الجزء الأكبر من نشاط العصابة لن ينطوي على عمليات قتلٍ ليس لها داعٍ. بطريقة مماثلة، يمكن لممثلي الدولة القومية سجن مواطنيهم وحتى قتلهم في بعض الحالات لارتكابهم أفعالَ عنفٍ أو خيانةٍ أو تهرُّبهم من الخدمة العسكرية؛ لكن المواطنين العاديين يحترمون القواعد الراسخة للدولة معظم الوقت ولا يتصرفون بصورة غير قانونية. وفي مثل هذا السياق قد يعوق التركيزُ الحصريُّ على معدلات القتل وقتلى الحرب سبلاً مثمرة أخرى للبحث؛ منها الكيفيةُ التي تتغيّر بها الأفعال العنيفة عبر الزمن.

ولهذا أهمية خاصة عند دراسة الأشكال الجماعية للعنف. فلا يمكن الاستغناء عن القسر بأيِّ حال ما دام هذا النوع من الفعل العنيف يفترض درجةً مسبقةً من التنظيم. أعني بذلك أن جميع المنظمات الاجتماعية المعقدة وواسعة النطاق تحافظ على عنفٍ كامنٍ لأنّ لها نواةً قسرية. فأنْ تنطوي الحروب الحديثة على عدد أقل من الضحايا لا يُعدّ علامة على تراجع العنف؛ بل على أن الدول الحديثة والمنظمات العسكرية لديها قدرات تنظيميةٌ وأيديولوجية أكبر لتحقيق أهداف سياسية محددة من دون اللجوء إلى التعبئة الجماهيرية للمجندين والهجوم الجماعي. ففيما اعتمد الجنرالات أوائل القرن العشرين ومنتصفه على ملايين الجنود لتحقيق أهدافهم العسكرية والسياسية، يمكن تحقيق مثل هذه الأهداف اليوم بعدد أقل من الجنود المحترفين المجهزين والمدربين. وأنْ تؤدي مثل هذه الحروب والتدخلات العسكرية إلى عدد أقل من القتلى عادةً ليس مؤشراً على انخفاض العنف؛ بل على أن الفعل العنيف صار أكثر فاعلية. وبإعادة صياغةٍ لما يخبرنا به فوكو (Foucault, 1975): لا يتعلق الأمر في الحداثة المتأخرة بالعقاب الأفضل بدلاً من عقاب أقل، بل بالقتل الأفضل بدلاً من قتل المزيد. فالعصابة المهيمنة والراسخة لا تحتاج إلى التورّط في عمليات قتلٍ عشوائيةٍ لتحقيق أهدافها والدفع بسمعتها، مثَلها مثَل الآلات العسكرية الحديثة في القرن الحادي والعشرين التي لا تعتمد على القصف بالقنابل وحرق القرى؛ بل تفضل الاستهدافَ

الانتقائيَّ والعروضَ الدوريةَ لقوتها العسكرية بدلاً عن ذلك. أثناء النزاع في إيرلندا الشمالية على سبيل المثال، تسبّبت القوات الإنكليزية في عدد قليل فقط من الضحايا المباشرين (أقل من ٥٠٠ قتيل)، لكن قوتها القسرية كانت واضحة في العديد من الطرائق غير المميتة الأخرى؛ فقد بلغت الحصيلة: ٢٠,٠٠٠ سجين و٣٠٠,٠٠٠ عملية تفتيش قسرية للمنازل، واعتقال ألفَي شخص من دون تهمة (O'Dochartaigh, 2016: 152). فالمنظمات الاجتماعية الحديثة لا تستغني عن العنف، بل تواصل مراكمةَ القوة القسرية التي يمكن إطلاقها في أيِّ وقت. وأفضل الأمثلة التي تحاكي هذه القدرة التدميرية هي الرؤوس الحربية النووية: فهي غير مرئية في الحياة اليومية لكنها تنطوي على إمكاناتٍ مدمرةٍ لدرجة أن حفنة فقط من هذه القنابل قد تقضي على الكوكب بأكمله في غضون دقائق معدودات. وتشير التقديرات إلى وجود ما لا يقل عن ١٥ ألف سلاح نووي في العالم، بحيث تحتفظ الولايات المتحدة وروسيا بنحو ١٨٠٠ قطعة من هذا النوع في حالة التأهب القصوى(١٩).

وهكذا نرى كيف أن العنفَ متغيرٌ تاريخياً: إذ إنه ما مِن حاجة لقتل الأشخاص حرقاً حين يمكنك تحقيق المزيد عبر التهديد بمعركة نووية أو الاستهداف الانتقائي بالطائرات المسيَّرة والصواريخ الباليستية. فالعنفُ لا يختفي؛ بل يتحول وفقاً لطبيعة المنظمات الاجتماعية التي تستخدم القوة القسرية. والانخفاضُ في معدلات القتل وقتلى الحرب ليس دليلاً على تراجعها؛ بل يعني أن القوة العنيفة صارت أكثر تجسُّداً داخل المنظمات الاجتماعية. لم يكن لدى الحكام في العصر ما قبل الحديث وسائل تنظيمية ولا قدرة أيديولوجية ليفرضوا إرادتهم على عدد كبير من السكان وعلى الأراضي الشاسعة التي يحكمونها، لذلك اضطروا لاستخدام العنف المروع وغير الفعال لتوليد الخوف. في المقابل، تملك الدول الحديثة في القرن الحادي والعشرين والعديدُ من المنظمات غير الدولتية، أجهزةً بيروقراطيةً وأيديولوجية معقدة تسمح لها بإنجاز الكثير باستخدام أشكالٍ أكثر فاعلية من الفعل العنيف. والتقاطُ هذا التغيُّر التقاطاً كاملاً يعني عدم الاكتفاء بتحليل معدلات القتل وقتلى الحرب فحسب، بل ومعها وسائلُ أقل وضوحاً لكنها تحفز التغير القسري في السلوك: كالعدد المتزايد من السجناء، وتوسُّع سلطات

---

(١٩) <http://www.icanw.org/the-facts/nuclear-arsenals/>.

المراقبة، والعدد المتزايد للأوامر القسرية التي تفرضها المحاكم، والتغلغل المتزايد لسلطة الدولة في الحياة اليومية (مثل ضبط العلاقات بين الزوجين، وبين الآباء والأبناء، ومراقبة النشاط الجنسي، وغيرها)، وتوسيع المراقبة الدولتية والخاصة، واستراتيجيات الرقابة الصارمة، وسيطرة أكبر على التجاوزات في الحياة اليومية (مثل شرب الخمر، واستخدام العقاقير الترويحية، والسلوك المعادي للمجتمع... إلخ)، إلى غير ذلك كله.

على سبيل المثال، زاد عدد السجناء الأمريكيين البالغين خلال الأعوام المئة الماضية من ١٥٠,٠٠٠ تقريباً في عشرينيات القرن الماضي إلى ٢,٣ مليون في عام ٢٠١٥. وتسجل الولايات المتحدة أعلى معدل لعدد السجناء في العالم بعدد ٧١٦ سجيناً لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان في عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل ٢٢ بالمئة من جميع سجناء العالم (Walmsley, 2013). ويوجد في روسيا أيضاً عددٌ كبيرٌ جداً من الأفراد وراء القضبان بمعدل ٤٥٥ سجيناً لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان. كذلك تسجل العديد من الدول الأخرى عدداً كبيراً من السجناء: كازاخستان (٢٧٥)، وسنغافورة (٢٢٠)، والمملكة العربية السعودية (١٦١)، والصين (١١٩)[٢٠]. ويضيف آيزنر (Eisener, 2014: 121-124) أن صلةً قويةً تكمن بين الانخفاض في عدد جرائم القتل والتوسّع المستمر في السياسات القسرية لدى الدول. أجرى آيزنر فحصاً دقيقاً للبيانات من خلال برنامج ن-غرام *Ngram Viewer*، باستخدام عبارة «العالم الغربي ١٩٥٠ - ٢٠٠٨»، وخلص إلى وجود «علاقةٍ سببيةٍ قويةٍ بين بداية التراجع في الجريمة خلال التسعينيات، وبين انتشار المؤشرات الثلاثة لثقافة التحكم الجديدة، وهي: أنظمة المراقبة بالفيديو، وسياسات عدم التسامح لدى الشرطة وفي المدارس، والتركيز على إدارة الغضب بوصفها استراتيجيةً علاجيةً قائمةً على ضبط النفس». ويبدو أن هذه الأدلة تدعم الدراسات المبكرة عن زيادة الأمننة وثقافة التحكم الجديدة (Farrell [et al.] 2011; Garland, 2001).

ما مِن شكٍّ في أن القوة القسرية والأيديولوجية للمنظمات الاجتماعية الحديثة مستمرةٌ في النمو والتوسّع. ويكشف عن ذلك أن أكبر أرباب العمل في العالم هم المنظمات العسكرية: وزارة الدفاع الأمريكية (٣,١ مليون موظف)،

---

(٢٠) <http://www.prisonstudies.org>.

وجيش التحرير الشعبي الصيني (٢,٣ مليون موظف)[٢١]. وفيما تحتفظ الدول الحديثة بسلطة الضبط السريع لكل من يتحدّى احتكارها للقسر (أي إنه لا يمكن لأحد استخدام العنف باستثناء الدولة)، تستمر المنظمات الاجتماعية الأخرى في زيادة قدرتها القسرية داخل مجالها الخاص (يمكن للمنظمات الخاصة على سبيل المثال، أن تطرد الموظفين غير الممتثلين بصورة فورية، كما تنزع المنظمات الدينية الشرعيةَ عن الأعضاء غير الطيِّعين على الفور وتحرمهم من عضويتها). وهكذا يخضع العنف لعملية تحولٍ بدلاً من الاختفاء: من أفرادٍ ومجموعاتٍ صغيرةٍ إلى منظماتٍ اجتماعيةٍ واسعة النطاق.

أخيراً، ينبني التصور القائل إن العنف يتناقص أو يختفي أيضاً على مجموعةٍ خاصةٍ من المعتقدات والممارسات التي تقيم تمييزاً حاداً بين الأشكال المشروعة وغير المشروعة من الفعل العنيف. كانت مثل هذه الفروق على مر التاريخ إما غير موجودة أو أقل وضوحاً، لكن المنظمات الاجتماعية الحديثة أنشأت وفرضت معايير معينة تنزع الشرعية عن أشكال معينة فقط من العنف. وهكذا نعثر على تمايز لا لبس فيه بين العنف الداخلي والخارجي في الدول القومية الحديثة: فيكون قتل مواطن جريمة شنيعة يعاقَب عليها بالإعدام في بعض الدول، في حين يُعدُّ قتل المئات من جنود العدو الشباب في الحرب عملاً شجاعاً تُنال عليه الميداليات. ويؤكد مان (Mann, 1986) وغيدنز (Giddens, 1985) أن هذا التمييز الحاد لم يكن موجوداً في العصور التاريخية السابقة، لأن حكام قبل الحداثة لم يملكوا سلطةً تنظيميةً تسمح بفرض إرادتهم على مناطق شاسعة وعدد كبير من السكان. يضاف إلى ذلك غياب سردياتٍ أيديولوجية ثابتةٍ ومتطورةٍ تنزع الشرعيةَ عن أشكال العنف المختلفة وقتها، وذلك بسبب التحالفات المتغيرة بين النبلاء من جهة أولى، والأنماط المختلفة من الانتفاضات الشعبية من جهة ثانية (مثل تمرد الفلاحين والنهب واللصوصية والقرصنة والإقطاع والهرطقة وغيرها). في المقابل، حملت الحداثة معها قوًى تنظيميةً وأيديولوجية أكبر سمحت للحكام والقادة الآخرين بإقامة أشكال للاحتكار والقسر في مواجهة الأفراد الخاضعين لسيطرتهم. ومن ثم، تحتكر الدول استخدامَها الشرعي للعنف على إقليم معين،

---

(٢١) <http://www.forbes.com/sites/niallmccarthy/2015/06/23/the-worlds-biggest-employers-infographic/#78b1289551d0>.

وتكتسب المنظمات غير الدولتية قدرةً قسريةً متزايدةً للسيطرة على أعضائها أو موظفيها. ثم حدث هذا التحوّل البنيوي الكبير؛ بأنْ صار العنف أقل وضوحاً حين تمكّنت المنظمات الاجتماعية من تدجين محيطها. وهكذا انتقلت سلطة الدولة من «الاستخدام الواضح للعنف إلى الاستخدام الواسع للسلطة الإدارية بهدف الحفاظ على حكمها» (Giddens, 1985: 188)، وينطبق الشيء نفسه على الشركات الخاصة والمؤسسات الدينية والعديد من المنظمات الاجتماعية الحديثة المعقدة الأخرى. وقد تحقّق هذا الانتقال من السمة البدنية للعنف إلى قوةٍ قسريةٍ أقل وضوحاً بوساطة التحول الأيديولوجي أيضاً. ومثلما أسلفنا في الفصل الأول، يفترض التمييز بين العنف الداخلي/الخاص والعنف الخارجي/العام قبولاً جماهيرياً لمثل هذا الانقسام. وقد خلق ظهور الأدلجة المركزية الطاردة وتوسُّعها ظروفاً جعلت مثل هذا التفكير الثنائي شرعياً تماماً. وفي مثل هذا السياق، سارت الزيادة المستمرة في القدرة القسرية للدول والمنظمات الأخرى جنباً إلى جنب مع التغلغل الأيديولوجي الواسع الذي قدّم تبريراً لهذه الزيادة المستمرة. ثم اتضح أن هذه العملية تقوم على علاقة تناسبٍ عكسية: فتوسُّع الشرعية التنظيمية يحدث من خلال نزع الشرعية عن الآخرين.

وهكذا لا يمكن لأيِّ منظمةٍ اجتماعيةٍ أخرى توظيف القوة القسرية بصورةٍ شرعية أو التعدي على المساحة التي يشغلها منافسها، وينطبق ذلك على الدول وعلى المنظمات من غير الدول على حدّ سواء. إضافة إلى ذلك، لا يمكن لأيّ فردٍ أو مجموعة، سواء أكانوا أعضاء شرعيين في تلك المنظمة أم جهاتٍ خارجية، استخدام القوة القسرية داخل منظمتهم. فمع نمو القوة التنظيمية، تصير قوتها القسرية مهيمنة، وتصير المنظمات قادرة على إشاعة انعدام الأمن والخوف للحفاظ على قبضتها الأيديولوجية على أعضائها. ومن ثم تنطوي الحداثة المتأخرة على تناقضٍ يعكسه وجود طلبٍ تنظيميٍّ ثابتٍ على زيادة القوة القسرية على الرغم من القولِ بانحسار السمة البدنية للعنف. على سبيل المثال، امتدّت القدرة القسرية للدولة عميقاً داخل الحياة اليومية العادية لمعظم الأفراد على مدى العقود الثلاثة الماضية: فثمة قدر أكبر من الرقابة على الجنس، والعلاقات الشخصية والعائلية، والجوار والصداقات (Mann 2013). وطوّرت الدول والمنظمات الاجتماعية الأخرى سلطاتٍ بنيويةً واسعةَ النطاق وقادرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة لمراقبة المعاملات التجارية، والتبادلات الهاتفية، والإنترنت الشخصي، والمعابر

الحدودية، والسلوك غير الاجتماعي، ومجموعة متنوعة من الأفعال الاجتماعية التي توصف أنها منحرفةٌ أو إجرامية. بيد أن هذا القسر التنظيمي الواسع لا يتطور بصورة تعاكس المواقف الشعبية؛ بل على العكس من ذلك، ينبلج مع انتشار الأدلجة المركزية الطاردة طلبٌ شعبيٌ مستمرٌ على تدخُلٍ أكبر للأجهزة البيروقراطية في الحياة اليومية. والكثير من هذا الفعل له ما يبرره في إطار شبكات التضامن على المستوى الجزئي. فالدول حين تتدخّل في العلاقات الشخصية والعائلية، تستخدم مناشداتٍ مثل: «لحماية أطفالنا»، «لمساعدة إخواننا المواطنين المحرومين»، «لحماية حياتنا الأسرية»، «للحفاظ على أسلوب حياتنا»، وغير ذلك. ولأن الأدلجة ترتكز على إشاعة التضامن الجزئي، فإن التوسّعَ المشروع للقوة القسرية لا يمكن تحقيقُه إلا من خلال مناشداتٍ أيديولوجية ذات سمة شخصية. ونتيجة كل ذلك هي أن العنف لا يختفي، بل يخضع والتصوراتُ المختلفةُ عنه لتغيرات تاريخية. وإنَّ أيَّ أطروحة تقول بانحسار العنف لَتفشل في استيعاب هذا التحول.

خلاصة

تقول التصورات الشعبية، التي عززتها المساهمات العلمية الحديثة: إن العنف المنظم يشهد انحساراً حاداً منذ قرون؛ لكن العكس هو الصحيح واقعاً. فقد نما العنف المنظم على مدى الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية على الرغم من الاختلافات الجغرافية والتاريخية الواضحة في حجم العنف ومداه. وتشير المراجعة الموجزة للبيانات التاريخية المتاحة أن بؤر العنف التي تتغير وتتحرك عبر الزمان والمكان يقابلها ثباتٌ واضحٌ في اتجاهها الصاعد والمستمر. وبما أن العنف ينشأ عن القدرة التنظيمية والتغلغل الأيديولوجي ولم يزل معتمداً عليهما، يصعب أن نتصور كيف يمكنه الانحسار، بينما تستمر القوى التنظيمية والأيديولوجية في التوسع. وصحيح أن السنوات الخمسين الماضية شهدت انخفاضاً في عدد الوفيات من البشر، لكن ذلك ليس علامة موثوقة على انحسار العنف المنظم؛ بل يعدُّ ذلك مؤشراً قوياً على أن العنف الجماعي آخذٌ في التحول؛ حيث زادت القدرات القسرية للدول والمنظمات الاجتماعية الأخرى إلى درجةٍ أتاحت استبدالَ القتل الجماعي بأشكال بديلة من الفعل العنيف. وحتى نستكشف الكيفية التي تحدث بها هذه العملية على طول فترات زمنية أطول، لا بد من التركيز على الأشكال الأربعة الرئيسة للعنف المنظم، وهي: الحرب، والإبادة الجماعية، والثورة، والإرهاب.

الفصل الخامس

الحــرب



مقدمة

قال باراك أوباما في خطابه وهو يستلم جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٩: «ظهرت الحرب، أيّاً كانت صورتها، منذ ظهر الإنسان الأول. وفي فجر التاريخ لم تكن أخلاقها موضع تساؤل؛ إذ كانت الحرب محض حدثٍ يشبه الجفاف أو المرض، والطريقةَ التي سعت بها القبائل ثم الحضارات إلى السلطة وسوَّت خلافاتها»[1]. يوجز هذا التصريح، وبصورة جيدة، النظرةَ التقليدية شديدة الشيوع عن أن الحرب سحيقة القدم، وأن عالمنا لا بدّ من أن يصير أقل عنفاً مع تقدم التطور الإنساني. لكنه رأيٌ بُني على افتراضاتٍ خاطئةٍ من الناحية الإمبريقية. إذ الحرب ليست حقيقةً طبيعيةً، بل نتاجٌ للتطور الاجتماعي، إنها ظاهرةٌ اجتماعيةٌ في المقام الأول على عكس الجفاف أو الأمراض، وهما ظاهرتان بيئية وبيولوجية على التوالي. كما أنّ مؤسسة الحرب تطورت في وقت متأخر جداً من تاريخ البشرية مثلما ذكرنا في الفصل الثالث، واعتمدت في وجودها على العلاقات الاجتماعية المعقدة بين البشر وعلى المنظمات التي ينشئونها لا على طبيعتهم الخاصة. في هذا الفصل، أحلل هذه العلاقة شديدة الترابط بين الحرب والتغير الاجتماعي، وأستكشف على وجه خاص، الدورَ الذي تؤديه البقرطة والأدلجة والتضامن الجزئي في انتشار الحروب في جميع أنحاء العالم. أحاجّ هنا أن الحرب كانت حافزاً مهماً باتجاه التحول الاجتماعي على طول جزء كبير من تاريخنا على الأرض. لقد تسبّبت الحروب في دمار هائل وسفكٍ للدماء، لكنها أدت أيضاً

(١) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-acceptance-nobel-peace-prize>.

إلى الدفع بالعلاقات الاجتماعية نحو التغيير؛ إذ تولّدت عنها الاختراعاتُ العلمية والتكنولوجية الجديدة، وعززت التحديثَ الاقتصادي والتغيرَ السياسي والتطورَ الثقافي. لقد شكلت الحرب منذ نشأتها قبل اثني عشر ألف عام الجزءَ الأكبرَ من جوانب الحياة الاجتماعية، ولا تزال القوةَ الاجتماعيةَ والسياسيةَ الأهم في العالم. وأنْ تكون السنوات الخمسون الماضية شهدت انخفاضاً في عدد الحروب بين الدول وعدد القتلى في ساحات المعارك ليس مؤشِّراً على أن الحرب صارت عتيقة؛ بل قد يشير هذا التغير إلى أن مؤسسة الحرب صارت أكثر تقدماً؛ حيث أضحت اليوم جزءاً من الحياة اليومية، إنْ من الناحية التنظيمية أو الأيديولوجية.

الحرب والتغيّر الاجتماعي

ما مِن تعريف مقبول عالمياً لظاهرة الحرب على الرغم من أن دراستها قديمة قدم الحرب نفسها. لكن الأبحاث الإمبريقية الخاصة بها، لا سيما ذات التوجه الكمي، تلتئم في معظمها، وبدءاً من سبعينيات القرن الماضي، حول الافتراض الذي قدمه سنغر وسمول (Singer and Small, 1972)، وفيه أن الحرب هي كلّ صراعٍ مسلحٍ ينتج عنه ما لا يقل عن ألفٍ من قتلى المعارك سنوياً. وقد أفاد هذا التركيزُ الحصري على حجم الخسائر البشرية بوصفه السمةَ الحاسمةَ للحرب، في تطوير مجموعات بياناتٍ واسعة استُخدمت في تحليلات الحروب المقارِنة. بيد أن التحديد الكمي المفرط كان له أيضاً تأثيرٌ شديدٌ على فهم تعقيدات التغيرات الاجتماعية ودقتها وما يقابلها من مساراتٍ تاريخيةٍ متنوعةٍ للحرب عبر الزمان والمكان؛ فقد تكون الوفيات في المعارك مؤشراً مفيداً لتقييم حجم حروب معينة ومداها، لكنها لن تكون شاملة بما يكفي لالتقاط الديناميات الكاملة للتغير الاجتماعي الذي تحفزه حروبٌ معينةٌ. فالعديد من الصراعات العنيفة ذات الأهمية الكبرى تاريخياً لم تخلّف أعداداً كبيرةً من الضحايا ولا دماراً شاملاً. على سبيل المثال، رسمت الحروب مع الهنود الحمر بين أعوام ١٨٦٥م و١٨٩٨م، والحرب المكسيكية الأمريكية ١٨٤٦م - ١٨٤٨م، شكل القوة العظمى العالمية المستقبلية وشخصيتها، لكنها لم تسفر سوى عن عدد ضئيل من الضحايا بلغ ٩١٩ و١٧٣٣ جندياً أمريكياً على التوالي (Clodfelter, 1992). وبالمثل، أسفرت حرب الناتو - يوغوسلافيا عام ١٩٩٩ عن مقتل شخصين فقط من جانب الناتو (قُتل طياران) و٩٥٦ ضحية يوغوسلافية (Krieger, 2001).

إضافة إلى ذلك، اتسمت معظم الحروب قبل العصر الحديث، من الناحية المقارِنة، بخسائر بشرية ضئيلة، وكان العديد منها أشبه بمبارياتٍ لاستعراض القوة (كما في العالم اليوناني القديم) أو المناوشات الطقوسية بين النبلاء؛ حيث كان لعدد القتلى من الجنود أو المدنيين دور ثانوي في تحديد نتيجة الحرب، بل ودورٌ أقل في التغير الاجتماعي الذي يعقب أحداثَ عنفٍ محددة (Mann, 1993; Collins, 2008a; Malešević, 2010). في هذا السياق، يمكننا تعريف الحرب تعريفاً كافياً إذا حوّلنا تركيزنا من عدد الضحايا، نحو طابع الصراع وعلاقته بالدول والمجتمعات المتورطة في مثل هذه العمليات العنيفة. وبذلك يمكن أن توصف الحرب أنها صراعٌ مسلحٌ طويلُ الأمد وواسعُ النطاق بين المنظمات الاجتماعية يؤدي إلى تغيّرٍ اجتماعيٍّ هائل، مع ما يتضمنه ذلك من الاستخدام المنظم للعنف الجسدي الهادف إلى إكراه منظمة اجتماعية ما على الامتثال لمطالب المنظمات الاجتماعية الأخرى. وتُعد الحروب في معظمها أحداثاً معقدة تحدث في شروط تاريخية تتطلّب تعبئةَ البشر والموارد الاقتصادية والوسائل القسرية والإنتاج ونظم الاتصالات.

كذلك تُبنى التعريفات التقليدية للحرب، التي تبالغ في التأكيد على عدد الضحايا من البشر، حول تصور خاطئ يقول إن الحرب ظاهرةٌ تاريخيةٌ ثابتةٌ وموحدةٌ شكّلتْها عملياتٌ اجتماعيةٌ عابرةٌ للتاريخ ومتشابهة إن لم تكن متطابقة. لكن هذا الافتراض ينطوي على إشكالية مهمة؛ ذلك أن الفكرة الأساس هنا هي أن مؤسسة الحرب، ومثلها مثل مجتمعات العالم، ظلت في حالة تطور مستمر على مدى الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية. فالحديث عن المجتمع والدولة اليوم وعن الأنظمة السياسية والاجتماعية التي شغلت العالم منذ ألفين أو منذ أربعمئة عام، يعني أننا نتحدث عن أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي[٢]. فالأشكال الأولى للأنظمة السياسية كالمشيخات والإمبراطوريات المبكرة أو الدول - المدن هي كيانات اختلفت اختلافاً عميقاً عن الدول القومية المعاصرة. وعلى النقيض من الدول القومية التي تستمد علة وجودها من فكرة السيادة الشعبية والمساواة الأخلاقية ودرجة كبيرة من التوحيد الثقافي، استخدمت الأنظمة السياسية ما قبل الحديثة مصادرَ للشرعية مختلفةً تماماً؛ مثل أساطير الأصل غير البشري، والأصول

---

(٢) يقتبس هذا الفصل في جزء كبير منه من كتابنا: Malešević, 2015.

الإلهية للملوك، والمهمات الحضارية التي حملتها الإمبراطوريات على عاتقها... إلخ. إضافة إلى ذلك، صُممت الدول القومية على أساسٍ من المبادئ البيروقراطية التي تشدد على الكفاءة وتقسيم العمل والمعرفة والمهنية والنظام الهرمي غير الشخصي والشفاف، بعكس نظيراتها في عصور قبل الحداثة التي تبنَّت طبعات متنوعة من القواعد الپاتريمونيالية الخاصة بالتنظيم الاجتماعي (Malešević, 2013a: 8-11, 20-54; Meyer [et al.] 1997; Weber 1968). وخضعت مؤسسة الحرب أيضاً لتحولٍ اجتماعي مماثل؛ منها مجموعات الباحثين عن الغذاء الذين لا يحبون القتال وحياتُهم بسيطة، ومباريات القتال في العصور القديمة، والصراعات الطقوسية في عالم القرون الوسطى، والنزاعات العنيفة المحدودة التي يقودها مرتزقة، والحروب الوحشية التي يشنها الثوريون والقوميون، والحرب الجماهيرية في حربَين عالميتَين شاملتَين، وفي النهاية حروبٌ أهليةٌ معاصرةٌ يشنها أمراء الحرب في مقابل حروب التدخل عالية التقنية التي يقودها المحترفون في الدول الغربية (Centeno and Enriques, 2016; Malešević, 2010; Howard, 1976). إن استخدام مصطلح «حرب» لوصف مجموعةٍ متنوعةٍ من أشكال العنف المنظم شديدة التمايز وذات الخصوصية من الناحية التاريخية، يؤدي في الغالب إلى استراتيجية مضلِّلة تتعامل مع كل هذه النزاعات المسلحة كما لو كانت الظاهرةَ نفسها. ولذا، يقتضي منا الإلمام بهذه التغيرات الجوهرية استكشافاً سريعاً للأسس التنظيمية للحرب.

تعدُّ الحرب من الناحية التاريخية ابتكاراً جديداً نسبياً، وذلك بعكس التصورات الشائعة التي يتشاركها علماء السوسيوبيولوجيا أمثال پينكر (Pinker, 2011) وڤان دير دينان (van der Dennen, 1995). شرحنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب كيف أن الكثير من الأدلة الأركيولوجية والأنثروبولوجية المتاحة تشير إلى أن الصيادين جامعي الثمار البسطاء وغيرهم من تجمعات الباحثين عن الغذاء الرحَّل، يتجنبون العنف المطول بين الجماعات وليس لديهم وسائلُ تنظيمية أو تقنية أو أيديولوجية أو بيئية لِشنّ الحروب (Fry and Soderberg, 2013; Sponsel, 2015; Fry, 2007; Kelly, 2000). فمجموعات البحث عن الغذاء صغيرةُ العدد، وغيرُ مستقرة، وقائمةٌ على المساواة، ومرنة، لذلك فهي لا تمتلك الشرط التنظيمي المسبق لِشنّ الحروب. ظهرت الحرب على مسرح التاريخ إذاً، جنباً إلى جنب مع التطور الاجتماعي؛ مثل ظهور البنى الجماعية القائمة على الطبقة، وأنماط الحياة المستقرة، والزراعة، والتراتبيات الاجتماعية، وتقسيم العمل، وغيرها. الأهم

من ذلك كله أن انتشار الحرب ارتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور أولى الأنظمة السياسية المستقرة والمتمركزة إقليمياً؛ كالمشيخات والدول - المدن ثم الإمبراطوريات البِكر في النهاية (Mann, 1993; Malešević, 2010: 92-101). وكلها ترسَّخت جذورُها خلال الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية. إضافة إلى ذلك، خضعت الحرب والدولة والمجتمع ثلاثتها معاً، للتطور والتغير منذ نشأتها الأولى. وحين ننظر إلى الحرب بوصفها أداة للقوة الاجتماعية والسياسية، عندئذ تتغير طبيعة الحرب بتغيُّر الأنظمة الاجتماعية. ليس مصادفة أن المشيخات وأولى الإمبراطوريات المبكرة اعتمدت على أعمال الغزو العنيفة للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم (وتوسيعه). كانت المشيخات القديمة في الماضي، مثل تلك التي حكمها أرمينيوس(*) أو جنكيز خان، أنظمةً استبداديةً وهرمية لكنها غير مستقرة، واستند وجودُها إلى التوسّع الإقليمي المستمر والغزوات الحربية. وبالمثل، اعتمدت الإمبراطوريات المبكرة، بدءاً من الرومان والصينيين والعهد الراشدي وسرفيجايا Srivijayas(**) وصولاً إلى العثمانيين، على الموارد والعبيد والأقنان والأقاليم للحفاظ على تماسكها الاجتماعي الداخلي وازدهارها (Burbank and Cooper, 2010). في المقابل، كانت الدول - المدن في معظمها أكثر استقراراً وأقل هرمية، وأقل ميلاً للغزو مع استثناءات قليلة مثل إسبرطة أو البندقية. وفي كل هذه الأمثلة، كان لتشكُّل النظام السياسي والديناميات الاجتماعية الداخلية والحرب تأثير عميق ودائم. وكان لطبيعة الحرب في الغالب، تأثيرٌ كبيرٌ على نظام الطبقات الاجتماعية في الداخل، والعكس أيضاً. فالحروب المطولة والتماثلية والشاملة كانت الحافز لتطوير حقوق المواطنة والمؤسسات الديمقراطية، في حين كانت حروب الغزو غير التماثلية التي تستخدم

(*) أو جاكوب أرمينيوس؛ قائد الحرب الجرماني الذي تربى في روما، رهينةً بعد مقتل والده في معركة ضد الإمبراطورية الرومانية. وحين عاد إلى بلاده شاباً؛ قاد حرباً شرسة ضدها وألحق بها هزيمة شهيرة في معركة تويتوبورغ، كان لها أثر بالغ في توقُّف زحف الإمبراطورية الرومانية داخل الأراضي الجرمانية. وُلد في القرن الثامن عشر قبل الميلاد وتعدّه ألمانيا اليوم إحدى الشخصيات الأسطورية وأول قائد حربي في تاريخ القومية الجرمانية، وأقامت له منحوتة مخلدة شمال وستفاليا. (المترجم).

(**) إمبراطورية بوذية أندونيسية اختفت من الوجود ويرجح أن موقعها قرب جزيرة سومطرة، عرفت أوج قوتها بين القرنين الثامن والثاني عشر الميلاديين. هذه الإمبراطورية التي سيطرت على جزء كبير من جنوب شرق آسيا، قامت على التجارة والقوة العسكرية البحرية وأسهمت في انتشار البوذية في المنطقة إلى جانب سيطرتها على طريق الحرير البحري حيث يجري تداول السلع العربية والصينية والمحلية؛ وهي بذلك الدليل على أن العولمة ليست وليدة الحاضر الذي نعيشه، وعلى أن مناطق أخرى من العالم شكلت قديماً حضارة كبرى قائمة على العلاقات التجارية والمكونات الثقافية. (المترجم)

جيوشاً من المحاربين من ذوي المهارات العالية، والأسلحةَ الباهظة، أكثر ميلاً لتعزيز الأنظمة الاجتماعية الطبقية عالية الهرمية (Andreski, 1968; Mann, 1993; Malešević, 2010). يُحتفى باليونان القديمة وسويسرا خلال العصور الوسطى بوصفهما المثال الأول للمواطنة التشاركية والمؤسسات الديمقراطية المتقدمة على سبيل المثال، بما في ذلك مجالسهما الشعبية التمثيلية مثل الـ «إكليزيا» ekklêsia في اليونان ومجالس المحليات landsgemeinde في سويسرا (Sinclair, 1988; Kobach, 1993). فيما يُنسى في الغالب أيضاً أن هذه الدرجة الفريدة من الحرية الاجتماعية واتخاذ القرارات الشعبية إنما بُنيت على تورطٍ واسعٍ في الحروب. فقد كانت مجتمعاتٍ قوامها مجموعاتٌ من المزارعين الجنود، المسلحين والمستعدّين لاستخدام أسلحتهم ومهاراتهم العسكرية للحفاظ على حقوقهم.

وأدّت الحرب دوراً حاسماً في ظهور الحداثة أيضاً. أوضح تيلي (Tilly, 1985) ومان (Mann, 1993) وغيدنز (Giddens, 1985) وهيرست (Hirst, 2001) كيف أن الاستعدادات المكثفة للحرب وتصعيد الحروب الأوروبية بدءاً من أواخر القرن السادس عشر وما بعده، وفرت حافزاً غير مسبوق لتطور الدولة وللتغير الاجتماعي؛ إذ أجبرت المنافسة الجيوسياسية المتزايدة الحكامَ على إعادة تنظيمٍ ضريبيٍّ واسع، وتوسيع البنى الإدارية، ونمو القطاع المصرفي، والاستثمار في تطوير العلوم والتكنولوجيا والجيش. وكانت النتيجة المباشرة لهذه التحولات هي توسيع البرلمانية وحقوق المواطنة وإجراءات أوسع في نظم الرفاهة؛ حيث أُجبر الحكام على مقايضة الحقوق السياسية والاجتماعية للحصول على المزيد من الدعم الشعبي وزيادة الضرائب العامة واستعداد المواطنين للمشاركة في الحروب. اعتمد التصنيع في بدايته وبكثافة، على التكنولوجيا الرائدة في المجال العسكري، وبدءاً من منتصف القرن التاسع عشر سار التطور الاجتماعي في القطاع المدني جنباً إلى جنب مع التصنيع الحربي (McNeill, 1982; Giddens, 1985). ثم كانت الحربان العظميان في القرن العشرين تتويجاً لهذه الصلة التي اتسعت ما بين الدولة والحرب والمجتمع: فقد جرت تعبئة الإنتاج الضخم والسياسة الجماهيرية والاتصال واسع النطاق في طريق الدمار الشامل. وفيهما أُعيدت صياغة المواجهة العسكرية التقليدية تدريجياً لتصير صراعاً شرساً حتى الموت بين جميع السكان. وكانت النتيجة طويلة المدى لهذَين الصراعَين المدمرَين، من جهة ثانية، هي التوسّع الإضافي في حقوق المواطنة، وزيادة المساواة بين الجنسين، ونزع الشرعية

عن العنصرية، ونشوء دول الرفاهة (Mann, 2013). نلحظ إذاً كيف أن الزيادة المستمرة في الدمار الذي سببته الحرب خلال القرون العديدة الماضية، سبقتْها أو تلتْها في الغالب، تغيراتٌ اجتماعيةٌ هائلة.

المنظمات الاجتماعية والعلاقة بين الحرب والدولة والمجتمع

ثم نلحظ إذا فحصنا العلاقة بين الحرب والدولة والمجتمع تاريخياً أن هذه الدينامية الاجتماعية تشكلت من خلال عملياتٍ متشابهة امتدت على مدى فترات طويلة جداً من الزمن، ولمّا يشهد ذلك تغيُّراً جوهريّاً اليوم. عاش البشر خلال فترة امتدت لـ ٩٨ بالمئة من وجودهم على هذا الكوكب في مجموعات الباحثين عن الغذاء الرحّل الذين يتّسمون بوشائجَ اجتماعية ضعيفة ومرنة، ولذلك استغرق ظهور المنظمات الاجتماعية البدائية الأولى ملايين السنين. لكن هذه الأخيرة عرفت هي والحربُ تصاعداً متزامناً مع تطوُّر العناصر الأولى للدولة والنظام الاجتماعي. وهكذا فإن ما يميز حقاً الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية هو المدى الذي بلغتْه قوة العلاقة ما بين الحرب والدولة والمجتمع وسرعتها في تغيير وجه هذا الكوكب. وإحدى العمليات الرئيسة المتولّدة عن التفاعل بين الثلاثة كانت التوسعَ المستمرَ في القوة التنظيمية. لقد أدرك المحللون منذ أعمال فيبر المبكرة (Weber, 1968; 1994) أن أيَّ فعلٍ اجتماعيٍّ فعال يستتبع وجودَ منظمات. وتنشأ المنظمات الاجتماعية ثم سرعان ما تنمو وتتوسع وتسيطر على موظفيها وتدخل في مواجهات مع المنظمات الاجتماعية المنافسة. وهكذا فإنّ لجميع المنظمات الاجتماعية المهمة تقريباً أساساً قسرياً (Malešević, 2013a; 2010). وأسهم انتشار الحروب على مدى القرون الماضية في توسيع القدرة القسرية للأنظمة السياسية وزيادتها. برزت هذه العملية أولاً مع ولادة الإمبراطوريات الأولى حين اعتمدت قوة الدولة المتوسِّعة على انتشار «القفص الاجتماعي»، وأُجبر الأفراد على مقايضة الحرية الشخصية بالأمن الذي توفره الدولة (Mann, 1993). وجرى على مر السنين الجمعُ بين القفص الاجتماعي و«الابتزاز السياسي»؛ أي مطالبة السكان بدفع الضرائب وتمويل الحروب المكلفة مقابل بعض حقوق المواطنة والحماية من الدول الأخرى ومن التهديدات الداخلية (Tilly, 1985). لكن البقرطة التراكمية للقسر لم تتسارع بصورة أكبر إلا في الأعوام المئتين الماضية. إذ تزامن تحوّل

الإمبراطوريات والممالك المركبة والدول -المدن إلى دول قومية ذات سيادة مع تغيرات تكنولوجية وعلمية وإنتاجية كان لها تأثيرٌ هائلٌ على العلاقة بين الحرب والدولة والمجتمع. فنمت القوة التنظيمية للدول وقدرتُها على السيطرة على شعوبها مع اتساع نطاق الحروب التي صارت أكثر تدميراً وتكلفة. ذلك أن الدول الحديثة لم تكتفِ بتوسيع نطاق بنيتها التحتية وقدرِتها فحسب، بل تمكنت أيضاً، ولأول مرة في التاريخ، من شرعنة احتكارها لاستخدام العنف والضرائب والتشريع والتعليم (Weber, 1968; Elias, 2000 [1939]; Gellner, 1983; Malešević, 2013a). وكانت الحربان العالميتان ذروة هذه العملية. إذ اضطر خوضُ مثل هذه الحروب الطويلة والمكلفة الدولَ إلى زيادة سلطاتها التنظيمية، ومنها قدرتُها على تعبئة ملايين الأفراد للقتال أو للعمل في المجهود الحربي. فكان للتعبئة الشعبية الكثيفة آثارٌ طويلة الأمد حفزت تغيّرات اجتماعية مكثفة. شجّع النقص في القوة البشرية في ميادين القتال على سبيل المثال إدراجَ التجنيد الشامل، الذي أدى من بين ما أدى، إلى توسيع المواطنة وبعض حقوق الرفاهة لفقراء الحضر والفلاحين، وهي آثار لم يتسنَّ إلغاؤها بسهولة بعد انتهاء الحرب. وعلى المنوال نفسه، تسبّب التوظيف الواسع للرجال في الجبهات وتوسُّع الصناعات الحربية في نقص العمالة الصناعية، ما أجبر سلطات الدولة على فتح المصانع والصناعات الأخرى للعاملات من النساء، ثم سنِّ سياسات قوّضت العلاقات الأبوية التقليدية[٣]؛ إذ انتهى حصول المرأة على الاستقلال الاقتصادي إلى استحالة عودة الوضع الجندري القائم إلى أساسه السابق. إضافة إلى ذلك، حفزت خسائر الحرب الكبيرة والمثل العليا للتضامن الوطني في زمن الحرب على نزع الشرعية التدرّجي عن الانقسامات الطبقية الحادة، وأجبرت سلطات الدولة على توسيع سياسات الرعاية الاجتماعية وحماية الصحة في العديد من الدول الأوروبية، وبدرجة أقل في أمريكا الشمالية. وكان لكل هذه التحولات الاجتماعية الجوهرية تأثيرٌ عميقٌ على دول ومجتمعات ما بعد الحرب. فقد صارت المنظمات الاجتماعية بعد الحرب أقوى من أي وقت مضى على الرغم من الخسائر البشرية الهائلة والدمار المادي. وصار التوسع الكبير في المعرفة العلمية والتكنولوجيا والصناعة والنمو المستمر للقطاع الإداري حافزاً

---

(٣) لمزيد من الاطلاع على العلاقة بين الجندر والحرب، انظر: (Malešević, 2010: 275-307 and Goldstein, 2001).

لمضاعفة القوة التنظيمية في مجموعةٍ متنوعةٍ من المجالات. وهكذا شهد النصف الثاني من القرن العشرين تسارعاً هائلاً في قدرة الدولة على جمع المعلومات عن جميع سكانها، وفرض ضرائب على مواطنيها، ومراقبة حدودها، والسيطرة على سياسات التعليم العام والرعاية الصحية وسياسات التوظيف والهجرة، والتدخل في شؤون الأسرة والحياة الجنسية، وإقحام برامج المراقبة الجماعية بنجاح (مثل جوازات السفر البيومترية، وبطاقات الهوية، وشهادات الميلاد، وبيانات التعدادات السكانية، وكاميرات المراقبة بالفيديو وغيرها) (Lyon 2001; Dandeker, 1990; Mann, 2013). لقد كانت الحرب الحافزَ الرئيسَ الذي دفع باتجاه هذه التغيرات.

ربما لم يشهد الجزء الأكبر من أوروبا وأمريكا الشمالية وبقية العالم المتقدم الكثير من الحروب، بل ولم تشهد هذه المناطق حرباً على مدى العقود السبعة الماضية، لكن ذلك لا يعني أن العلاقة بين الحرب والدولة والمجتمع كُسرت أو استُبدلت بآليات بنيويةٍ للنمو أقلَّ قسراً. إذ لم تكن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية سلاماً دائماً، بل حرباً باردة طويلة الأمد شديدة الكثافة، تصاعدت أحياناً بسبب حروب الوكالة الوحشية والمدمرة[٤] التي دعمتْها القوتان العظمَيان (كما في كوريا وفييتنام وأفغانستان وأنغولا ونيكاراغوا وغيرها). واتسمت الفترة الممتدة بين ١٩٤٦م - ١٩٩١م بالتحضير المستمر للحرب والتعبئة السياسية للمواطنين، ما أسهم في تحفيز المزيد من السلطات التنظيمية للدول. ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بل جميع المنضوين في الحلفَين العسكريَين استخدموا التقدم العسكري والتهديد الدائم بالثأر لزيادة قوتهم التنظيمية. فكانت المنافسة السياسية والعسكرية بين الكتلتين القوةَ التي أعطت زخماً للتطور التكنولوجي والعلمي والصناعي وتطوّرِ الدولة. وكما في الفترات التاريخية السابقة، كانت معظم الاختراعات العلمية والتكنولوجية ذات أهمية رائدة في القطاع العسكري قبل أن تجد طريقها تدريجياً إلى الاستخدام المدني (Giddens, 1985). ومع ضآلة الخسائر البشرية في أوروبا وأمريكا الشمالية واقعاً، كانت الحروب بالوكالة والتهديد الدائم بكارثة هرمجدون النووية أدواتٍ تنظيمية رئيسة للتغير الاجتماعي الواسع في جميع أنحاء العالم. لقد شكلت الحرب الباردة من دون شك العصرَ الذهبي للازدهار الاقتصادي، والاستقرار السياسي، وإجراءات

(٤) يقول مان: إن حروب الوكالة هذه خلَّفت عشرين مليون ضحية على الأقل (Mann, 2013: 33).

الرفاهة والحراك الاجتماعي لقطاعات كبيرة من السكان على جانبي الانقسام السياسي (Hobsbawm, 1994; Mann, 2012). وتماماً كما في القرون الثلاثة الماضية، حصل تقدُّمٌ في التطور الاجتماعي وتعزيز الدولة والتوسع العسكري معاً. والحال أن العلاقة بين الحرب والدولة والمجتمع لم تنكسر، بل تكيّفت مع التشكيلات التاريخية المختلفة.

وشهدت أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين بعض التغيرات المهمة في العلاقة بين الحرب والدولة والمجتمع، لكنها تغيراتٌ لم تشكّل بأيّ حال تحولاتٍ راديكالية. في واقع الأمر، تدل هذه التغيرات على التعزيز المستمر للعلاقة بين الحرب والدولة والمجتمع وعلى زيادةٍ أكبر في البقرطة التراكمية للقوة القسرية (Malešević, 2013b; 2010). إن النظرة الشعبية للعولمة على أنها تقوّض قوة الدول القومية وتحوّل العلاقات الاجتماعية بين الدول، هي مبالغة تفتقر إلى التحقيق الإمبريقي (Mann, 2013; 2012; Hirst [et al.], 2009; Hall, 2000). وتستند الحجة القائلة إن العولمة تُضعف حتماً من سلطة الدولة إلى فكرة أن الدول القومية كانت قوية وحظيت بالسيادة قبل الموجة الحالية من العولمة؛ لكن التحليلات التاريخية الدقيقة تُظهر كيف أن سمات السيادة الكاملة والاستقلال السياسي كانت مُثلاً لمّا تتحقق خلال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وأن الحكام في معظمهم سعوا إليها من دون أن يتمكّنوا من بلوغها. وحدها القوى العظمى من استطاعت بلوغ السيادة الكاملة والسيطرة على أراضيها دون غيرها من الدول التي لم تملك قدرة كافية لتحقيق ذلك أو لم يُسمح لها بذلك (Smith, 2010). لذلك فأنْ تحظى بعض الدول اليوم بقوة سياسية واستقلال يفوقان غيرها ليست فكرة جديدة بأيّ حال. والحقيقة هي أن الدول لم تكتسب قوة تنظيمية تفوق ما تحقق لأقوى أسلافها في القرن التاسع عشر إلا خلال العقود القليلة الماضية. وبالمثل، لم تختلف اللبرلة الاقتصادية قبل عام ٢٠٠٨ عن سابقتها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فسار انفتاح الأسواق العالمية في الحالتين جنباً إلى جنب مع زيادة الفاعلية التنظيمية والقسرية للدول (Mann, 1993; 2013; Conrad, 2006; Lachmann, 2010). لذلك فالرأسمالية النيوليبرالية والبقرطة ليستا قوتين متعارضَتين، بل غالباً ما تدعم إحداهما الأخرى (Fligstein, 2001; Vogel, 1996). ولما يتغير هذا التوازن بصورة جوهرية بفعل ظهور التكنولوجيا الجديدة؛ لأن التطورات والاختراعات التكنولوجية

الجديدة؛ بدءاً من الأقمار الصناعية، والإنترنت، والهواتف المحمولة، والروبوتات، وأنظمة أسلحة الليزر، وصولاً إلى تكنولوجيا النانو وغيرها، أسهمت جميعها في تعزيز القوة التنظيمية للدول؛ والتي صارت اليوم أكثر قدرة وفاعلية وعلى استعداد للسيطرة والرقابة على حدودها وسكانها وعلى الاقتطاعات الضريبية ومخالفات القانون والهجرة والتعليم والجنس، والعديد من جوانب الحياة اليومية الأخرى.

ويستتبع التوسّع المستمر لسلطة الدولة أيضاً امتدادَ قدرتها القسرية داخلياً (الحفاظ على أمن السكان) وخارجياً (استخدام القوة العسكرية في صياغة السياسة الخارجية). ويتيح هذا النمو في القوة التنظيمية لأكثر الدول قوةً التورّطَ في تدخلاتٍ عسكريةٍ دوريةٍ ومنتظمةٍ في جميع أنحاء العالم. فمنذ انتهاء الحرب الباردة، شاركت الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا وروسيا وإسرائيل، ودول أخرى غيرها، في حروبٍ وتدخلاتٍ عسكريةٍ في العراق وسوريا وأفغانستان ومالي وجورجيا ولبنان وفلسطين وليبيا وسيراليون وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وأوكرانيا، وغيرها. صحيح أن هذه المهمّات العسكرية تولّد عنها عددٌ أقل من الخسائر البشرية مقارنة بتدخلاتٍ مماثلةٍ حدثت قبل الحرب الباردة وأثناءها، لكن الفكرة الأساس هنا هي أن تركيز المحللين يجب أن يتحول من مثل هذا المعيار الفج المتعلق بالخسائر العسكرية حصراً، باتجاه التأثير الاجتماعي والسياسي لهذه الحروب وحجمه. فالحروب المعاصرة تُعدُّ مهمة من الناحية السوسيولوجية بالنظر إلى نوع التغير الاجتماعي والسياسي الذي يتولّد عنها.

وتندلع الحرب الأهلية في المناطق التي تكون فيها بنى الدولة القائمة ضعيفة سلفاً وتواجهها تحدياتٌ من قبل المنظمات الاجتماعية المنافِسة. في الغالب، لا تشمل هذه المنظمات الدول المجاورة فحسب، بل المنافسين المحليين غير الراضين عن الوضع والقادرين على تحدّي الدولة الضعيفة أيضاً، فضلاً عن القوى العالمية التي تسعى لتحقيق طموحاتها الجيوسياسية. ويبدو أن ذلك ليس وضعاً جديداً من الناحية التاريخية؛ إذ يُوضح تيلي (Tilly, 1985: 15) أن تشكّل نظام الدولة الأوروبية مر بعمليةٍ مشابهةٍ جداً؛ فقد بدأ مع ألف دولة في القرن الرابع عشر، ليتقلص بحلول القرن السادس عشر إلى خمسمئة، وفي أوائل القرن العشرين كان للحرب الممتدة دور فعال في تقليص هذا العدد إلى خمسٍ وعشرين دولة فقط؛ وذلك حين صارت إدارة المنظمات الاجتماعية الحديثة أكثر تكلفة من

أي وقت مضى؛ بحيث تفقد بنى الدولة التي لا تستطيع مواكبة متطلبات البقرطة التراكمية للقسر احتكارَها للاستخدام المشروع للعنف. وأعني بذلك أن الانتشار الملحوظ للحروب الأهلية اليوم لا يُعدُّ ظاهرة جديدة (Kalyvas, 2001)؛ إنما صار هذا النمط منها أشد وضوحاً بسبب تقلُّص الحروب بين الدول القوية. والحروب الأهلية المعاصرة تتمايز عن الحروب الأهلية الأوروبية في القرون الخامس عشر والسادس عشر والثامن عشر في أن معظمها «لا يبلغ» نهايته المنطقية؛ بحيث تنتج عنها دول أقل لكن أكثر قوة (Herbst, 2000; Centeno, 2002). والسبب الرئيس وراء تسمية مثل هذه الصراعات «بالحروب الأهلية»، واحتوائها داخل حدود الدولة الحالية، هو الهيمنةُ القسريةُ للأنظمة الدولية التي تحظر صراحة أي تغييرٍ عنيفٍ للحدود بين الدول. فخلال الفترات التاريخية السابقة، كانت الحروب تبدأ بوصفها نزاعات داخل الدول، وما إنْ تنتصر فيها حركات التمرد حتى تتحول إلى حروب بين الدول. لكن السياق الجيوسياسي المعاصر يحول دون حدوث مثل هذا الانتقال من الحرب الأهلية إلى الحرب بين الدول. وعلى النقيض مما يقوله جون مويلر (Mueller, 2009) وبينكر (Pinker, 2011)؛ من أن المعايير الحالية المتعلقة بقدسية الحدود بين الدول هي مجرد انعكاسٍ لمبادئ عصر الأنوار المشتركة عالمياً، يجدر منطقياً النظر إلى هذه القواعد على أنها تنبثق وتُفرض وتتحكم بها الدول التي خرجت منتصرةً في الحرب العالمية الثانية. نعتبر إذاً، أن هذه الضوابط هي التعبير الأيديولوجي عن التشكيلات الجيوسياسية المعاصرة، ما دامت تعزز الوضع الجيوسياسي الراهن[٥].

وشهدت السنوات العشرون الماضية حروباً عالية التقنية وتدخلات عسكرية شنّتْها الدول القوية، لكنها كانت صراعات عنيفة لم تتولد عن معظمِها تحولاتٌ اجتماعيةٌ راديكالية. فقد أدى الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والعلوم والصناعة إلى تقليص الحاجة إلى استخدام الجيوش الضخمة وإلى إلغاء التجنيد الإجباري في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي حين كان إدراج التجنيد الجماعي هو ما أدى إلى ولادة دولة الرفاهة، لا نعرف بوضوح إذا كان الاحتراف المتزايد للجيوش سيؤدي إلى تقلّص مخصصات الرعاية الاجتماعية (Lachmann, 2013a; 2010).

(٥) شكَّل غزو صدام حسين للكويت علامةً مميَّزة في انتهاك هذا المعيار، حيث انتهى الأمر من فوره إلى عقاب مسلح؛ أمريكي وأوروبي؛ هو حرب الخليج عام ١٩٩١م.

كذلك قلصت التطورات التكنولوجية الجديدة في الجيش والطب من عدد الخسائر البشرية بين العسكريين في الدول القوية، ما يتضح خاصة من خلال نسبة الجرحى إلى العدد الكلي للقتلى. فعلى سبيل المثال، كانت نسب الوفيات إلى الجرحى بالنسبة إلى الجنود الأمريكيين ١ إلى ١,٧٥ في الحرب العالمية الأولى، و١ إلى ١,٦٥ في الحرب العالمية الثانية على التوالي. وارتفع عدد الجرحى في مقابل قتيل واحد إلى ٢,٦ خلال حرب فييتنام، و٨,٣٨ و٧,١٧ خلال حربي أفغانستان والعراق على التوالي (Centeno and Enriquez, 2016: 34).

بيد أن هذه التغيرات لا صلة لها بالأخلاقيات الإنسانوية وسيرورات التمدّن؛ بل بالقدرة التنظيمية للدول القوية على استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تهدف إلى تقليص المخاطر السياسية والعسكرية. يوضح مارتن شاو (Shaw, 2005) كيف أن الجزء الأكبر من هذه الحروب استند إلى التقليص من المخاطر المهدِّدة لحياة العسكريين في الغرب في الوقت الذي نُقلت هذه المخاطر إلى العدو الأضعف. وبدءاً من حرب فوكلاند عام ١٩٨٢م، إلى حرب الخليج عام ١٩٩١م، وحرب كوسوفو عام ١٩٩٩م، ثم حروب الآونة الأخيرة في سوريا وأفغانستان والعراق وليبيا ومالي، أسهم الاعتماد على الأسلحة المتطورة تقنياً في النقل المنهجيّ للمخاطر من السياسيين المنتخبين إلى العسكريين، ومن الجيوش الغربية إلى مقاتلي العدو ومدنييه. لكن استخدام التكنولوجيا والعلوم الجديدة لم يغير من السياق الاجتماعي والسياسي للحرب. فأهداف الحرب التي جرى السعي إليها في حربَي كوريا وفييتنام والحرب السوڤياتية في أفغانستان، من خلال استخدام الملايين من المجندين والتعبئة الجماهيرية لمجتمعات بأكملها، تتحقق اليوم بالقصف من على ارتفاعات عالية، وإطلاق الصواريخ عن بُعد ولمسافات طويلة، واستخدام الطائرات المسيَّرة في القتال، ومركبات الهدم والأجهزة الروبوتية الأخرى. ببساطة كبرى، يخطئ پينكر (Pinker, 2011) وغولدشتاين (Goldstein, 2011) وغيرهم في قراءة الوضع الحالي حين يقولون إننا نعيش في أقل فترات التاريخ البشري عنفاً، معتمدين في ذلك على الإحصائيات الخاصة بالانخفاض الذي شهدتْه الخسائر البشرية في الحرب المعاصرة. فأنْ تسفر الحروب الأخيرة عن خسائر أقل، ليس من أعراض تراجع القسر، بل هو مؤشِّرٌ على قوته المتزايدة. يُوضح كل من أنطونيو غويستوزي (Giustozzi, 2011) وستاتيس كاليڤاس (Kalyvas, 2006) أن المنظمات الاجتماعية تبتعد عن عمليات القتل العشوائي باتجاه عمليات استهدافٍ أكثر فعالية

كلما تطورت احتكاراتها للعنف وتعززت. يقول غويستوزي (Giustozzi, 2011: 14): «... هذه العمليات المتعددة من التخصص وترويض العنف هي في جوهرها محاولةٌ لجعل القسر (ومن ثمّ العنف) أكثر استهدافاً وانتقائية، بدلاً من العنف العشوائي والأعمى الذي يشبه التأسيس الأول لاحتكار العنف». ومنذ أن زادت البقرطة التراكمية للقسر على مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، أدركت السلطات الحكومية والعسكرية أنّ جيوش المجنّدين ذات العدد الكبير لا تحقق الكثير، وتنتج عنها أعداد هائلة من الخسائر البشرية. كما أدركت بالنتيجة أنه لا داعي لنشر الملايين من المجندين عديمي الخبرة الذين ينتهي بهم الأمر قتلى تحت ضربات المدافع، مع ما يستتبعه ذلك من معاناة وطنية طويلة الأمد وتكاليفَ مالية هائلة. لقد تحولت المنظمات الاجتماعية الحالية إلى الاعتماد على أعداد أصغر من ممولي الحرب المحترفين، جيّدي التدريب والتنظيم (King, 2013).

وحين ننقل مفهوم الحرب من محض أداة سياسية في يد الحكام، إلى عدِّها نتاجاً لعملياتٍ تاريخيةٍ معقدةٍ ومترابطة تنطوي على تنافسٍ بين المنظمات الاجتماعية، سنلحظ حينئذ أنّ انتشارها يعتمد على القوة القسرية التي تملكها منظماتٌ اجتماعيةٌ محددة[٦]. إذ يُثبت الأرشيف التاريخي أن انتشار الحرب واتساعها ارتبطا بالقدرة المتزايدة للمنظمات الاجتماعية. وهكذا، عيَّن العلماء عدة فترات من التسارع الثوري للحرب: بدءاً من جنوب بلاد ما بين النهرين أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الثالث قبل الميلاد، وشرق البحر المتوسط والصين في نهاية الألفية الأولى قبل الميلاد، والتوسع الحربي الذي قادتْه أوروبا من القرن الخامس عشر حتى عام ١٩٤٥م (Levy and Thompson, 2012; Gabriel, 2002; Gray, 2002). في هذه الأمثلة الثلاثة، يمكن أن نلحظ تفاعلاً مهماً حدث بين الحرب وتطور الدولة والتحول الاجتماعي؛ إذ نتج عن العلاقة بين الحرب والدولة والمجتمع تغيّرات اجتماعية غير مسبوقة في الجيش (تعداد الجيش، وإنتاج

---

(٦) لا تزال الدولة القومية أقوى فاعلٍ سياسيٍ في العالم المعاصر، لكن ثمة منظمات أخرى غير حكومية زادت من قوتها البيروقراطية القسرية؛ تشمل شركات خاصة (مثل شل، وماكدونالدز، وتويوتا وغيرها)، ومؤسسات دينية (الكنيسة الكاثوليكية، ومذهب السيانتولوجي [أو الكنيسة العلموية - المترجم]، والكنيسة الأرثوذكسية الروسية، إلخ)، وشبكات إرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية، والقاعدة، وحزب الله، والجيش الجمهوري الإيرلندي المستمر، إلخ)، وحركات اجتماعية راسخة (حركة زاباتيستا، وجبهة تحرير الحيوان، وجيش تحرير الأرض، وغيرها). وقد استكشفتُ كل ذلك بإيجاز في مقال سابق (Malešević, 2016).

الأسلحة، إلخ)، والمجتمع (تمدُّن أكبر، واختراعاتٌ تكنولوجية، وتحولٌ إلى الإنتاج واسع النطاق في الزراعة ثم في الصناعة لاحقاً، إلخ)، وتشكُّل الدولة (مزيد من المركزية السياسية، وتوسيع البنية التحتية، إلخ). وكانت النتيجة المباشرة لهذه التغيرات تصعيداً في الحروب كلما حاولت الدول الراغبة في التوسع إقامةَ هيمنة إقليمية و/أو منعَ الدول الأخرى من أن تصير قوًى سياسية مهيمِنة (Levy and Thompson, 2012). وفي هذا السياق لا تشكّل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نهايةً لتاريخ (الحرب)؛ بل محض نهايةٍ للعملية طويلة الأمد التي بدأت مع الثورة العسكرية أوائلَ القرن الخامس عشر.

ويستند السلام النسبي الذي نشأ في أوروبا وأمريكا الشمالية في العقود الماضية إلى عمليات تاريخية مشابهة لتلك التي شكلت الحياة الاجتماعية والسياسية خلال القرون السابقة؛ أي القوة التنظيمية وقدرة المنظمات الاجتماعية واسعة النطاق، مثل الدول القومية الحديثة، على ترسيخ هيمنتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية والعسكرية. فخلال حقبة الحرب الباردة، حال الاستقرار الثنائي القطب، والهيمنة الإقليمية، وخطر التدمير النووي، جميعها دون تصعيد العنف في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية.

يرتبط استمرار التراجع في الحرب بين الدول بعد الحرب الباردة ارتباطاً وثيقاً بالتفوق العسكري غير المسبوق للولايات المتحدة، وبمزيجٍ من عدم قدرة المنظمات الاجتماعية القوية الأخرى وعدم رغبتها في تحدي الهيمنة العسكرية والسياسية الأمريكية (كالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان وغيرها). فعلى طول الأعوام الستين الماضية، كانت القوة العسكرية الأمريكية هائلةً، بحيث لم تتمكن أيُّ دولة أخرى، ولا حتى الاتحاد السوفياتي في ذروة قوته العسكرية، من شنّ حربٍ ضدها؛ إذ القوةُ العسكرية المطلقة لهذه الدولة غير مسبوقة في التاريخ: فهي الدولةُ الوحيدة التي تحظى بوجودٍ عسكريٍ واسع بفضل قواعدها العسكرية التي تنتشر في أكثر من مئة وخمسين دولة في جميع أنحاء العالم؛ وتفوق ميزانيتُها العسكرية إجمالي الإنفاق العسكري لمنافسيها العشرة التالين مجتمعين وهم الصين وروسيا وإنكلترا وفرنسا واليابان والهند والمملكة العربية السعودية(*) والبرازيل وألمانيا وإيطاليا

(*) الإشارة هنا بطبيعة الحال هي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية وترتيب الدولة بناءً على هذه النسبة عالمياً؛ وليس إلى منافسة القوة الأمريكية. (المترجم)

(SIPRI, 2016)؛ أما القوة الجوية الأمريكية فهائلةٌ لدرجة أنه ما مِن دولة أخرى في أي مكان تقترب من تفوُّقها التكنولوجي، إذ تتقدم التكنولوجيا العسكرية الأمريكية في مجال الصواريخ الموجهة بالليزر، وسفن حاملات الطائرات، ومنشآت التزود بالوقود، والروبوتات العسكرية والعديد من المجالات الأخرى، وهي بذلك تفوق أيّ جيش آخر في العالم (Collins, 2013; Mann, 2003). هذه الهيمنة العسكرية غير المسبوقة هي حجر الزاوية للاستقرار الجيوسياسي المعاصر في العالم. إذ يقوم التفوق العسكري الأمريكي على تجنُّب محاولات التورط في حرب بين الدول في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، والحؤول دون اندلاع حربٍ محتملةٍ بين الدول داخل منطقة المصالح الواسعة للولايات المتحدة. ويضم الدرع العسكري الأمريكي (من خلال الناتو أو ترتيبات أخرى) اليابان والقسمَ الأكبر من أوروبا؛ وكل ذلك يعني أن هذا السلام الأمريكي كابحٌ لتصعيد أي صراعات محتملة في نطاقه بالغ الاتساع. وفي هذا المعنى يخبرنا بوربانك وكوپر (Burbank and Cooper, 2010)، وهرفيريد مانكلر (Munkler, 2007)، ومان (Mann, 2003)، أن الولايات المتحدة، في هيمنتها العسكرية، تشبه في كثير من النواحي المهمة أسلافها الإمبرياليين؛ حيث كان للتفوق العسكري للإمبراطوريات الرومانية والمغولية والبريطانية دورٌ حاسمٌ في شيوع فتراتٍ طويلةٍ من السلام لا تختلف كثيراً عن الفترة التي نعيشها حالياً. بالنتيجة، تولّد السلام الروماني والمغولي والبريطاني، والسلام الأمريكي اليوم، عن التشكيل الجيوسياسي القائم لا عن الثورة الإنسانوية أو التقدم الحضاري مثلما يصر پينكر ومويلر.

لكن العالم المعاصر يتمايز عن سابقيه بالزيادة الكبيرة في القدرة التنظيمية للقسم الأكبر من الدول الحديثة والمنظمات الاجتماعية الأخرى. ففيما كانت الإمبراطوريات الرومانية والمغولية والإمبراطوريات الأخرى تشنّ حروبها ضد الدول ذات القوة التنظيمية الضعيفة، تملك كل الدول المعاصرة اليوم قدرةً وبنيةً تحتيةً عاليةً تجعل أيَّ حرب محتملة بينها صعبة التنفيذ ومكلفة جداً. إذ تستند الدول الحالية في معظمها إلى مبادئ بيروقراطية تعزز التوسعَ المستمرَّ لقدراتها القسرية ومداها، على العكس من نظيراتها الپاتريمونيالية التي اتسمت بالضعف من نواحٍ عدة (Malešević, 2013a; 2010). أخضعت الإمبراطورية الرومانية، على سبيل المَثال، المشيخات والممالك المركبة مثل «سابين» Sabines، و«إتروسكان» Etruscans، و«قوط» Goths، و«إليريا» Illyrians، و«غول» Gauls، بسرعة نسبية

وبتكلفة زهيدة؛ في حين تبدو الحروب بين الدول أواخر القرن العشرين وفي القرن الحادي والعشرين، مدمّرة ومكلفة ويصعب تحقيق النصر فيها، كما في الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠م - ١٩٨٨م). ويجدر التأكيد فوق ذلك أنَّ امتلاكَ القوة التنظيمية المتزايدة لا يقتصر على الدول، بل تملكها أيضاً المنظماتُ الاجتماعيةُ القسرية، العلنيةُ منها والسرية (كالشبكات الإرهابية والشركات الخاصة والحركات الاجتماعية وغيرها). ويشكل تمرد طالبان أفضل مثال على ذلك لأنه حافظ على قدرته على شنّ حرب عصاباتٍ ناجحة لأكثر من عقد من الزمان في واحدة من أفقر البلدان في العالم وأقلها نمواً من حيث البنية التحتية، على الرغم من الوجود العسكري الهائل للولايات المتحدة وإنكلترا وسبعة وأربعين جيشاً آخر عالي التطور. ويبدو ذلك في الظاهر كما لو أنّ أقوى دولة في العالم أعجزها أحد أضعف الأنظمة السياسية. لكن الفكرة المهمّة هنا هي أنّ الولايات المتحدة وحلفاءها لا يقاتلون الدولة الأفغانية التي تعاني الضعفَ الشديدَ في البنية التحتية والتنظيمية؛ بل يخوضون صراعاً قوياً مع شبكة تمردٍ شديدةِ التنظيم، فعالةٍ وهرميةٍ وقسرية تمثلها حركة طالبان. وفي هذا المعنى فإن طالبان، مثلها مثل حركات التمرد الأخرى كتنظيم الدولة الإسلامية أو حماس أو حزب الله أو القوات المسلحة الثورية لكولومبيا: زادت جميعها من قوتها التنظيمية القسرية على حساب الدولة القومية التي تتوطّن فيها (Malešević, 2014, 2013a; Giustozzi, 2011).

وتكمن ها هنا مفارقة؛ كان للتوسع المستمر في القوة التنظيمية دورٌ حاسمٌ في تصعيد الحروب الشاملة التي ميزت القرن العشرين، ثم هو العملية ذاتُها التي أدت إلى احتواء الحرب بين الدول اليوم. ببساطة أكبر، صارت الحروب بين الدول أكثر ندرة وأقل فتكاً لأن القوة التنظيمية للعديد من الدول المعاصرة، وقوة الولايات المتحدة خاصة، زادت كثيراً بحيث بات شنّ حربٍ بين الدول أمراً بالغ الصعوبة والكلفة، خاصة مع احتمال الدمار الشامل الذي قد تُحدثه، إنْ لم ينتهِ إلى تدمير ذاتي كامل، باستثناء بعض الدول القوية.

ولا يعني أيٌّ من هذا أن البقرطة التراكمية للقسر ستؤدي في النهاية إلى زوال الحرب. على العكس من ذلك، فمع تغيُّر التشكيلات الجيوسياسية والبيئية، يُرجَّح أن يعرف المستقبل على المدى الطويل صراعات أكثر عنفاً بين المنظمات الاجتماعية ذات البنى السلطوية غير المتكافئة. فحين يضعف السلام الأمريكي

وتكتسب الدول الأخرى والجمعيات والشبكات غير الدولتية المزيدَ من القدرات التنظيمية، قد نشهد تحولاً جيوسياسياً هائلاً في جميع أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك، قد تصير طبيعة العلاقة بين الحرب والدولة والمجتمع أكثر دراماتيكية مع اشتداد تغيّر المناخ والتغيرات البيئية الأخرى، ومنها الاحتباس الحراري والتوسع السكاني المستمر والاستهلاك المفرط للموارد غير المتجددة. فالكثير من التوقعات والأدلة القائمة تُظهر أن التغيرات المناخية ترتبط بزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويُحتمل أن تؤدي في النهاية إلى كوكب أقلّ ملاءمة للحياة؛ يميزه النقص الحاد في المياه في أجزاء كبيرة من العالم، وارتفاعٌ كبيرٌ في المد والجزر في المحيطات والبحار وموجات تسونامي الدورية، والاختفاء التدرجي للوقود الأحفوري، وندرة المعادن، ونقص الأراضي الصالحة للزراعة، وهلم جراً (Klare, 2002; Dyer, 2011; Mann, 2013). هذه التغيرات الرئيسة لن تسفر عن جعل النظام البيئي العالمي غير مستدام فحسب، بل قد تتسبب أيضاً في انهيارٍ تنظيميٍّ واحتمال تفكّك بنى الدولة في بعض مناطق العالم. وحين تفشل هذه الدول في إطعام مواطنيها وحمايتهم، قد تحدث هجراتٌ واسعةٌ لأشخاصٍ سينتقلون من أجزاء غير صالحة للتوطّن إلى أخرى صالحة. وقد تؤدي مثل هذه الحركة السكانية غير المسبوقة إلى ردود فعل عنيفة: «سيجبر الاحتباس الحراري الناس على هجرات جماعية على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. ستفتقر الحكومات إلى القدرة التنظيمية ومن شبه المؤكد أنها لن ترغب في استيعاب هؤلاء اللاجئين، وسيكون لدى العديد منها الوسائلُ العسكرية والدعمُ الشعبي لصد المهاجرين المحتاجين» (Lachmann, 2013b: 3). وهكذا، يمكن أن تؤدي التحولات الجيوسياسية والبيئية المستقبلية إلى عالم مختلفٍ تماماً، حيث ستستمر بعض الدول في زيادة قواها التنظيمية وتوجيهها لبناء جيوش ضخمة وقوات شرطة، في حين سيكافح ما تبقّى من الدول الفاشلة للبقاء. ما يعني أننا قد نرى عالماً أكثر بؤساً في المستقبل. فمن جهة أولى، يُرجَّح أن تُوظف البقرطة التراكمية الموسَّعة للقسر قصد الدخول في حروب غزوٍ جديدة خلف الموارد الشحيحة، وتُنشَأ في الوقت نفسه حدود شبيهة بالحصون لاستبعاد اللاجئين المحتملين. ومن جهة ثانية، يمكن أن نتوقع ظهور أراضٍ على النمط الهوبزي؛ قاحلةٍ بالوصف التنظيمي، تستوطنها مجموعاتٌ ومنظماتٌ بلا دولة تسعى للبقاء. وعلى الرغم من أن هذه المشاهد التنبؤية قد تبدو غير واقعية ومستبعَدة، إلا

أن إمكانية تجسُّدها على نطاق مصغر تحققت في الواقع الاجتماعي للعديد من الحروب الأهلية المعاصرة. فمن الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وصولاً إلى سوريا والعراق وتشاد والسودان واليمن، يمكن أن نصادف مساحات واسعة من المناطق المهدمة والمدمَّرةِ بيئاتُها حيث يكافح الناس إما لتحمُّل نواتج الحرب أو للإفلات منها؛ كالنقص المستمر في المياه والطاقة والمجاعة الدورية والأمراض المعدية والمستعصية والتشرد المزمن والبطالة (Hendrix and Salenyan, 2012; Hironaka, 2005). وعلى النقيض من مناطق اليأس هذه، تخلق القدرة التنظيمية المتزايدة للدول الأقوى ظروفاً للتحول الحقيقي والجوهري للحروب المستقبلية: حيث تحدث الإزاحة التدريجية للجيش والقوى العاملة البشرية لفائدة نظيرتها من الروبوتات. ويمكن أنْ يكون الاعتماد الشامل على استخدام الطائرات المسيرة عن بُعد التي يقودها «موظفون» انطلاقاً من نيفادا وينفذون بها عمليات في أفغانستان واليمن، مؤشراً موثوقاً للكيفية التي ستُشن بها بعض الحروب في المستقبل. بل ويمكننا أن نتصور بالفعل أن الحروب البشرية قد تفسح المجال للنزاعات المسلحة بين جنود آليين (Kreps, 2016; Coker, 2013). وفي سياقٍ يتسم بغياب البشر عن ميادين القتال يرافقه تصاعدٌ مستمرٌ في مستويات الدمار والهدم، يتضح سريعاً عدم جدوى الاعتماد على الخسائر البشرية وحدها مقياساً للتدمير الذي تسببه الحرب.

العلاقة بين الحرب والدولة والمجتمع والأيديولوجيا

لا تُشنُّ الحروب من دون منظمات اجتماعية فعالة. ومع ذلك، يُظهر الأرشيف التاريخي أن القوة التنظيمية نادراً ما تكون كافية وحدها للنجاح في ميدان المعركة؛ ذلك أنّ قدرة من يشنّون الحروب على تبرير أعمالهم العنيفة، وعلى حشد أكبر قدر من الدعم لقضيتهم مهمة بالقدر نفسه أيضاً. ومن ثم فإن الحرب الناجحة تتطلب عقائدَ أيديولوجية مقنعة في كثير من الأحيان. فحتى تُعتبر الحروب مبررة، لا بد من خوضها باسم شيء مهم؛ كالدفاع عن الأمة، أو دعم السلالة المالكة، أو إنجاز مهمة حضارية، أو الحفاظ على وجود جماعة معينة، أو فرض العدالة الاجتماعية، أو ضمان النقاء العرقي، أو توسيع عقيدة دينية خاصة، أو الدفاع عن الأراضي الوطنية، وهلم جراً.

لكن الحكام على طول الجزء الأكبر من التاريخ البشري لم يساورهم الشعور أنهم مضطرون لتبرير حروبهم أمام جميع السكان الخاضعين لسيطرتهم؛ بل انصب اهتمامهم على نظرائهم من حكام الأنظمة الأخرى وعلى الأرستقراطيين المحليين في الداخل. وهكذا كانت القضية المركزية في حروب السلالات الملَكية الأوروبية هي من يكفل له نسبُه حقَّ المطالبة بالعرش، وعلى الرغم من كونها مسألة تخص رعايا المملكة جميعهم، إلا أن تأمين الشرعية كان يتحقق بموافقة الحكام الأوروبيين الآخرين والأرستقراطيين المحليين وكبار رجال الدين على الملك الجديد. على سبيل المثال، دارت حرب الوردتين (١٤٥٥م - ١٤٨٧م) حول قضايا استحقاقات الأسر الحاكمة لاحتلال عرش إنكلترا. نشأ الصراع داخل سلالة بلانتاجنيت الملَكية بين فرعَين متنافسَين هما يورك ولانكستر، حيث طالب كل جانب منهما بالعرش. كانت أسباب هذه الحروب معقدة، منها الظروف الاقتصادية الصعبة التي نتجت عن حرب المئة عام، لكن الدافع الأكبر فيها هو أن هنري السادس من لانكستر شكا من مرضٍ عقلي، فزاحمه المطالبةَ بالعرش ريتشارد دوق يورك (Pollard, 2001). وعلى الرغم من أنّ فترة الصراع كانت طويلة جداً(بلغت اثنين وثلاثين عاماً)، لم تتضمن الحرب الفعلية غير عدد من الحوادث العنيفة والمعارك الحاسمة، مثل معركة بوسورث فيلد الشهيرة، عام ١٤٨٥م. ينبغي التأكيد هنا أن هذه الحروب خاضتْها حصراً الطبقةُ الأرستقراطيةُ المالكةُ للأراضي، والجيوش الإقطاعية وبعض المرتزقة من خارج المملكة، ولم يشارك فيها غالبية السكان من الفلاحين. أهم من ذلك هو أن الخلافات توقفت حين هَزم هنري تيودور؛ أحد المطالبين بالعرش، خصمَه الرئيس ريتشارد الثالث من يورك واعترف بهذا الانتصار أرستقراطيون آخرون. نتيجة لذلك، تولى هنري تيودور العرش وسمّى نفسه هنري السابع. ولتعزيز شرعية ادعائه، تزوج إليزابيث من يورك، ابنة إدوارد الرابع، وهي الخطوة التي سمحت له بتوحيد البيتَين الملَكيين وتعزيز شرعية الأسرة الملكية. ونلحظ هنا أن القوة لم تكن بكافيةٍ وحدَها لتأمين مطالبةٍ دائمةٍ بالسلطة الملكية على الرغم من أن القوة التنظيمية القسرية كانت حاسمة لكسب الحرب.

كان على الحكام في فترة ما قبل الحداثة أن يبرروا لنظرائهم استخدامَهم العنف الواسع، ويثبتوا أن أعمال حربٍ محددة إنما كانت تسير في خط أنظمة المعتقدات السائدة. وهكذا جرى تبرير الحروب في كثير من الأحيان بالإحالة على روايات ميثولوجية خاصة، أو تعاليم دينية (مثل تراث الحرب العادلة في

المسيحية أو الجهاد في الإسلام)، أو المذاهب الإمبراطورية أو مبادئ تحيل على أيديولوجيا ابتدائية. لكن مثل هذا التبرير لم يُمدَّ ليشمل القطاعات الواسعة من السكان إلا خلال العصر الحديث. وقراراتُ خوض الحرب في الدول - المدن وغيرها من الأنظمة الصغرى في فترة ما قبل الحداثة، التي كانت تتطلّب شكلاً من أشكال الشرعنة الشعبية، هي أمثلةٌ متفرقةٌ واستثناءٌ على القاعدة السائدة. على النقيض من ذلك، بُنيت الأنظمة الاجتماعية الحديثة على مبادئَ تتطلّب درجةً كبيرةً من الإجماع المعياريّ على مستوى المجتمع كله حين يتعلق الأمر بخوض الحرب. وقد انبثق هذا التحول العقائدي بفضل ثورة عام ١٦٨٨م في إنكلترا؛ وهي التي أسّست لمبدأ سيادة البرلمان على النظام الملكي. لكن التجارب المضطربة التي رافقت الثورتين الفرنسية والأمريكية قادت التحول الفعلي؛ حيث استُبدل منطق الحق الإلهي في الملك بفكرة السيادة الشعبية. ولم يكن هذا التغير التاريخي فورياً، بل استغرق الأمر قرنَين آخرَين قبل أنْ ينضم له الجزء الأكبر من العالم الذي هيمنت فيه حتى ذلك الوقت طبعات مختلفة من عقيدة الحق الإلهي (بدءاً من ولاية الجنة في الصين وشرق آسيا، إلى السلطانية في جنوب شرق آسيا، وصولاً إلى فكرة الخليفة الشرعي للنبي صلى الله عليه وسلم في العالم الإسلامي(*)).

ينقل مفهوم السيادة الشعبية السلطة العليا في دولةٍ ما من السلالات الموروثة إلى السكان الذين يعيشون في هذه الدول، وهنا ترتدي مسألة شرعية الحاكم منطقاً مختلفاً. كانت القرارات المتعلقة بالحرب والسلام في العالم التقليدي من صلاحيات الملك أو الإمبراطور أو الزعيم، ولم تتطلب في العادة دعماً شعبياً واسعاً؛ فقد وضع الحكام مغامراتهم العسكرية في إطار مبادئ دينية أو ميثولوجية معينة. نعم، لكنه إجراء انحصر في جمهور صغير جدّاً قوامه نظراؤهم من الأرستقراطيين وكبار رجال الدين. ويقول مبدأ السيادة الشعبية في المقابل، أنْ تُؤخذ بعين الاعتبار وجهاتُ النظر السائدة لدى السكان في جميع القرارات المهمة، ومنها تلك المتعلقةُ بالحرب والسلام. لكن ذلك لا يعني أن مثل هذه القرارات هي في أيدي الجمهور بأيِّ حال: بل حتى في الديمقراطيات الراسخة

(*) لا بد من الانتباه إلى سياق الفكرة هنا: فكل نموذج حكم يستمد شرعية وجوده أو تعاليمه أو قوانينه من مصادر غير "أرضية"، أي غير وضعية، ويحيل في ذلك على مصادر "سماوية"، أو يسبغ على الحاكم صفات أو نسباً أو إلهاماً خارقاً، هو بحكم التعريف الذي تسبغه عليه "الحداثة"، أو وفق النظرية؛ مرتكز على الحق الإلهي في الحكم؛ لا على السيادة الشعبية - لذلك وجب التنويه. (المترجم)

تُصدِر مثلَ هذه الأحكام حفنةٌ من الأفراد. يوضح مان (Mann, 2012; 1993)، على سبيل المثال، كيف أن صنع القرار الجيوسياسي ظل امتيازاً للحكام الأوروبيين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بقطع النظر عما إذا كانوا قد رأسوا دولاً ديمقراطية أو أوتوقراطية. وإذا كان إصدار مثل هذه القرارات يجري بعد مشاورات في البرلمانات بالنسبة إلى القسم الأكبر من الديمقراطيات، إلا أن الحكومات لا تتعامل مع البرلمانات عادة إلا كختم على القرارات التي اتُّخذت سلفاً. وإنَّ التجارب الأخيرة لكونغرس الولايات المتحدة والبرلمانات الإنكليزية والفرنسية في سياق الحروب في العراق وسوريا وأفغانستان وليبيا ومالي لَهي أمثلةٌ إرشاديةٌ عن الكيفية التي تُتخذ بها مثل هذه القرارات.

وأوجه التشابه هذه مع الأنظمة السياسية التقليدية لا تنفي أن ثمة فرقاً جوهرياً بين العالم الحديث وعالم ما قبل الحداثة؛ وهو اختلاف ينبع من الدور الذي تؤديه الأيديولوجيا في الأنظمة الحديثة. ومثلما ذكرتُ في مكان آخر (Malešević, 2013a; 2010; 2006)، تكمن خلف الزيادة الكبيرة التي تعرفها القوة الأيديولوجية في العالم الحديث مسوغاتٌ تنظيمية. من جهة أولى، تتوسّع الأيديولوجيا بوصفها نتاجاً جانبياً للتغير البنيوي الذي ينطوي على الانتشار الواسع للمنظمات الاجتماعية المعقدة في الأعوام الثلاثمئة الأخيرة من تاريخ البشرية. تتطلب مثل هذه المنظمات وسائل اتصال فعالة كلما توسعت ودمجت عدداً أكبر من الأفراد؛ إذ تلوح الحاجة إلى جمع كميات كبيرة من المعلومات وتبادلها، كما يحتاج أعضاء منظمات اجتماعية محددة إلى الدراية الكافية بدورهم داخل مثل هذه الكيانات المعقدة. هكذا تستتبع الزيادة في البقرطة التراكمية للقسر استخدامَ هذه الأخيرة للتواصل المتجرد والموضوعي. أقصد بذلك أنّ على الأفراد أن يكتسبوا مهارات أساسية كمعرفة القراءة والكتابة، والقدرة على اتباع القواعد التنظيمية، والكفاءات الخطابية اليومية التي تسمح لهم بتحقيق المهمات التنظيمية في الوقت المناسب وفي المكان المطلوب، ودرجة من الانضباط الذاتي وغيرها. ويقول غيلنر (Gellner, 1983) إن تلك المهارات العامة تُكتسب في المؤسسات المتخصصة التي تنشئها الدولة وتحتكرها في الغالب، كالمدارس الابتدائية والثانوية والكليات، وجميعها أضحت لا غنى عنها في العصر الحديث. إضافة إلى ذلك، تسمح معدلات معرفة القراءة والكتابة المتزايدة والقدرات الخطابية المتقدمة بالإنتاج الكثيف والاستقبال الجماعيّ للكلمة المطبوعة؛ منها الوسائطُ الجماهيرية

والأعمالُ الأدبية وأنماطُ الاتصال الرقمية الحديثة. تحدث هذه التغيرات الاجتماعية جميعها في سياق أنماط التحول المهم الذي عرفته الشرعنة السياسية، بدءاً بمبادئ السلطة الإلهية للملوك إلى أفكار السيادة الشعبية، وهو ما يعزز وعياً أيديولوجياً أكبر. يضاف إلى ذلك أن هذه التغيرات البنيوية، وإلى جانب التوسع الحضري الكبير، حفزت تطورَ المجال العام. بعبارة أخرى، حين انهار النظام القديم تفكّكت أيضاً سردية الشرعية السائدة التي كانت ترفع مكانة بعض البشر وتجعلهم أفضل بالماهية من غيرهم. لأنه في البيئة الجديدة التي يتساوى فيها الجميع في القيمة الأخلاقية، يصعب بناء سردية موحَّدة للشرعنة على مستوى المجتمع تكون قادرة على جذب غالبية الأفراد. لذلك تنتشر المذاهب الأيديولوجية التي تقدم تفسيرات متعارضة للواقع الاجتماعي وتحتل مكان الحقائق الدينية المحدودة نسبياً.

وإذا كانت التحولات التاريخية السابقة، مثل عصر النهضة في القرن الثاني عشر في أوروبا الغربية أو النهضة «الإيطالية» في القرن الخامس عشر، قد كثّفت من الخلافات الأيديولوجية المبكرة، فإن السمة الغالبة في حقبة ما بعد الثورة الفرنسية هي أن الأدلجة صارت ظاهرةً جماهيريةً في العديد من الجوانب المهمة؛ إذ اعتبر بعض الأفراد العاديين خلال عصر النهضة البيئةَ الثقافيةَ التحررية الجديدة جذّابة من دون أن يسفر ذلك عن نزع الشرعية عن النظام القائم، على العكس من المرحلة التي تلت الثورتين الفرنسية والأمريكية. ففي العالم الجديد الذي دفع باتجاهه عصر الأنوار حيث لا عقيدةَ موحَّدة، تعرَّض الفرد لمجموعة متنوعة من الخطابات الأيديولوجية المتنافسة. لجأت هذه الأيديولوجيات الحديثة في معظِمها إلى مجموعة متماثلة من المبادئ المجردة؛ كالمساواة أو العدالة أو الحرية أو الأخوة أو الجنسية المشتركة، لكنها ظلت أفكاراً مَصوغة بطرائق تختلف بعضها عن بعض تماماً. ويحاج مايكل فريدن (Freeden, 1996) هنا أن الأيديولوجيات معيارية؛ بمعنى أنها تجمع مبادئ مجردة متماثلة في مجموعات مختلفة من التسلسلات الهرمية، بحيث تسبق الحريةُ المساواة في حالة الليبرالية على سبيل المثال، فيما يكون العكس في حالة الاشتراكية. وأدى ظهور هذه البرامج الأيديولوجية المتنافسة تصاحبها التغيراتُ البنيويةُ الهائلة إلى تحول أيديولوجي مهم، حيث اعتبر الأفراد العاديون للمرة الأولى أنفسهم متساوين في القيمة الأخلاقية مع من كانوا يفوقونهم مكانةً في السابق؛ ذلك أن الخطابات الأيديولوجية في هذه البيئة الجديدة تتوسّع كلما اكتسبت قاعدةً شعبية أوسع: بدلاً من النظام الاجتماعي الثابت نسبياً، والذي يكون فيه الحق الإلهي للملوك عقيدة

لا تقبل الجدل، تولّد الحداثة صخباً أيديولوجياً يتزاحم فيه الأيديولوجيون والمنظمات الاجتماعية للاستحواذ على عقول الأفراد. وحين تتغير المبادئ العامة للشرعية السياسية ويصير الرأي العام مهماً، يتعيّن على الحكام الاعتماد على الخطابات الأيديولوجية بصورة أكبر. وهنا تصير الأيديولوجيات مهمة لتعبئة قاعدة دعم أوسع، وأيضاً لشرعنة إجراءات معينة داخل الإطار الأيديولوجي الملموس الذي تتبنّاه المنظمات الاجتماعية. فحتى لو كانت الأيديولوجيات الحديثة جميعها تقريباً تُبنى على مبادئ عالمية مثل الحرية والمساواة والأخوة والسلطة والنظام وغيرها، فإن خطابها العملي يقوم حتماً على خصوصية ما دامت تُصاغ حول منظمات اجتماعية محددة وضمن حدود جغرافية خاصة (Malešević, 2013a). على سبيل المثال، كانت الخطابات المتأثرة بعصر الأنوار -التي شكلت أساس الثورتين الفرنسية والروسية- ذات سمة عالمية، لكنها فسحت المجالَ لخطابات أكثر خصوصية حالما سيطر الثوار على الدولة؛ إذ تحوّل التركيز فيها من **المواطنين** الأوروبيين والبروليتاريا العالمية نحو المواطنين الفرنسيين والطبقة العاملة السوڤياتية. لذلك، يؤدي التوسّع الذي تعرفه الأدلجة واسعة النطاق إلى تبني الميول الطاردة المركزية: فيُصاغ الخطاب الأيديولوجي السائد من داخل مركز تنظيميٍّ اجتماعيٍّ معين، ثم يمضي ليتغلغل في بنيته التنظيمية حتى يتمكن من حشد الدعم الشعبي وتحقيق الشرعية الداخلية، لكنه يحاول في الوقت نفسه نزعَ الشرعية عن المنظمات الاجتماعية المنافسة. وهذه العملية التاريخية هي ما أسميها أدلجةً مركزيةً طاردة.

لماذا يُعدُّ هذا التحول الأيديولوجي مهماً جداً بالنسبة للحرب؟ هذا التغير مهم جداً لأن حروب العصر الحديث اكتسبت أنماطاً مختلفة من الشرعنة التي سمحت بالمزيد من القبول الشعبي للقوة القسرية. فإذا كانت شرعية الحرب في فترة ما قبل الحداثة قد اعتمدت على الموافقة الجزئية للأرستقراطيين، فإن قرارات الحرب في العصر الحديث ترتكز على عقائدَ أيديولوجية معينة تحظى بدعم جماهيري في الغالب. يُضاف إلى ذلك أن التبرير المستند إلى المبادئ المجردة لا إلى نزوة الحاكم الشخصية، ينتج عنه تصميمٌ أكبر على تحقيق أهداف الحرب أكثر مما كانت عليه الحال في حروب ما قبل الحداثة. وتُظهر تجربة الحرب في القرن العشرين كيف يمكن، في الحداثة، التوفيقُ بين القتل الجماعي وبين مُثل الاستقلالية والعدالة والحرية والأصالة والسيادة الشعبية المستوحاة من عصر الأنوار. في القلب من المشروع الحديث ثمة مفارقة وشكل من أشكال التنافر الأنطولوجي؛

إذ تحدث أنماط من الإبادة الممنهجة للحياة البشرية هي الأشد تدميراً، في الوقت الذي يعُدُّ فيه العالمُ هذه الحياةَ مقدسةً وثمينة (Malešević, 2010: 141-144).

لكن، وكما في الفترات التاريخية السابقة، تتجذر هذه المفارقة أيضاً في العلاقة ما بين الحرب والدولة والمجتمع. إن انتشار المساواة المعنوية والعالميةَ الأخلاقية يخلق الظروف البنيوية لانتشار القتل الجماعي والتبرير النهائي له. لم يسْعَ الأرستقراطيون في أوروبا الإقطاعية إلى إبادة الفلاحين المتمردين لأنهم كانوا في حاجة إلى قوة عملهم، بل وعدُّوهم (وغالباً ما عدَّ الفلاحون أنفسهم) أدنى مكانة من النبلاء[٧]. فلما ثبت أن الطبقتَين الرئيستَين تحتلان مواقعَ مختلفةً على السُّلم الاجتماعي وتسكنان عالمَين أخلاقيَين مختلفَين، انتفت الحاجة لنزع الشرعية عن تمرد الفلاحين. ففي النهاية، اعتُبر أن هؤلاء ليسوا أفضل من الحيوانات، وتبيّن أن تعذيب عدد قليل من المتمردين وإحراق قراهم كان أفضل للردع من قتل مئات الآلاف منهم. وعلى النقيض من ذلك، جلبت الحداثة أخلاقاً جديدة ومختلفةً: فالبشر الآن متساوون في القيمة الأخلاقية، ولذلك فالطريقة الوحيدة الموثوقة لنزع الشرعية عن الخصم السياسي هي إنكار انتمائه للجنس البشري (Malešević, 2010: 114-119). وهذه السمة العالمية ذات الطابع الأخلاقي بالتحديد هي التي تُسهم بالنتيجة، في جعل حروب العصر الحديث متفشيةً وعشوائية. إذ تسيطر الدول القومية الحديثة والحركات الاجتماعية المختلفة على قوى تنظيمية ضخمة يمكنها إحداث دمار شامل لم يعرفه التاريخ من قبل، وهي في ذلك تسترشد عادةً برؤًى أيديولوجية صارمة ومصمِّمة على تحقيق نظامٍ اجتماعيٍّ محكم. وتظهر هذه المخططات الأيديولوجية في صورة مشروعاتٍ تدفعَ بالحقيقة النهائية التي تدعمها إما السلطةُ العلمية أو الاستبداد الإنسانوي الأخلاقي أو كلاهما، ولذلك فإن أيَّ محاولة للوقوف في طريق مثل هذا المسعى الذي يبدو نبيلاً لا يمكن تفسيرها إلا بكونها شراً متعمَّداً. ونذكر هنا مثال الإرهاب الذي مارسه اليعاقبة[*] حين حوّلوه إلى «ضرورةٍ قاسية»؛ إذ رأى سانت جوست

---

(٧) يقتبس هذا القسم من كتابنا، ينظر: (Malešević, 2013b).

(*) اليعقوبية jacobinisme هي العقيدة السياسية التي ارتبطت بالثورة الفرنسية، والتي كانت تقول بسيادة الشعب، ووحدة الجمهورية (واحدة لا تتجزأ)، ومركزية قوية للدولة. اشتُق اسمها من نادٍ جمع رجالاً مؤثرين وفصائل خلال الثورة الفرنسية كان يسمى نادي اليعاقبة، وأشهرهم كان ماكسيميليان روبسبير وصديقه سانت جوست. (المترجم)

أن تأسيس جمهوريةٍ صالحةٍ وقائمةٍ على المساواة كان فكرةً نبيلةً لا بد لتحقيقها من «عدالةٍ سريعةٍ وحادةٍ وصارمة»، وأنّ المثل الأعلى الحقيقي للجمهورية «لا يمكنه أن يستند إلا إلى الصرامة» (Weber, 2003: 85). أما امتلاك الحقيقة النهائية والعدالة المطلقة فيتطلّب الحماسة الحقّة والتجرّد الكامل. وبالمثل، فإن إقامة عالمٍ لاطبقيٍّ قائمٍ على العدالة البروليتارية لا يطالب بـ «مصادرة أملاك المصادِرين» فحسب؛ بل تدميرهم لأنهم عملاء برجوازيون يعملون لفائدة الأمم الرأسمالية المعادية. وتحقيق النسخة التحديثية البديلة التي تقوم على عالمٍ جديدٍ أفضل ونقيٍّ عرقياً، يحتاج إلى تنفيذ سياسات الإبادة الجماعية ضد المتآمرين «اليهود البلاشفة» الذين اعتُبروا أشراراً.

وهكذا يتحول كل من يعارض نشوء مثل هذا النظام الاجتماعي الكامل أو وجوده إلى «طفيليات» و«علق» و«جرذان» و«وحوش»، لذلك فهم لا يستحقون أن يُعاملوا كبشر، بل لا بدّ من تدميرهم. إن الإشراك والعالمية والمساواة الأخلاقية للجميع هي التي تخلق، وللمفارقة، الظروفَ نحو المزيد من نزع الصفة الإنسانية عن العدو الأيديولوجي. فحين يوجد تسلسل هرمي صريح ومعترَف به بين المجموعات الاجتماعية، لا حاجة لنزع الصفة الإنسانية عن الآخر (الأقل شأناً سلفاً). أما حين يُعتبر جميع البشر، وبصورة عالمية، متساوين في القيمة الأخلاقية، تبرز الحاجة إلى جهاز أيديولوجي متطور يمكنه حرمانُ مجموعة معينة من الانتماء للمجتمع البشري. وما يميز الحداثة هو نزع الصفة الإنسانية باعتباره ضرورياً لتبرير العنف المنظم والعنف بين الدول، وللتعبئة الشعبية قصد المشاركة في مثل هذا العنف، في الوقت نفسه. وإلا فكيف يمكن التوفيق بين فكرة بناء عالم أكثر ليبرالية وديمقراطية يحترم حقوق الإنسان وكرامة جميع البشر، والقبول في الوقت نفسه باستخدام القنابل الذرية لقتل مئات الآلاف من المدنيين؟ لا عجب أن التبرير الذي استُخدم في تدمير هيروشيما وناغازاكي استند إلى تجريد الضحايا من السمة الإنسانية[٨]. إذ نُقل عن الرئيس ترومان قوله: «حين تواجه وحشاً، عليك معاملته

---

(٨) حدث موقف مشابه جداً تجاه المدنيين الأعداء في مستويات السلطة في إنكلترا: جادل اللورد شيرويل -وكان المستشارَ العلمي لرئيس الوزراء وينستون تشرشل- أن قصفاً بلا هوادة للمدن من شأنه أن يدمر الروح المعنوية الألمانية حين يصير السكان بلا مأوى. اقترح البريطانيون بالطبع القيام بأكثر من مجرد تدمير المنازل الألمانية: إذ كانت الأهداف الحقيقية هي سكان هذه المنازل (Downes, 2008: 30).

كوحش» (Alperovitz, 1995: 563)، معبراً بذلك عن التصور السائد عن اليابانيين الذي تشاركتْه قطاعات كبيرة من الجمهور الأمريكي. إذ أظهرت استطلاعات الرأي المختلفة التي أُجريت في نهاية الحرب أن معظم المستجوبين أيّدوا التفجيرات بحماس، وأن عدداً كبيراً منهم دعوا إلى إلقاء المزيد من القنابل الذرية وإبادة جميع اليابانيين (Hixson, 2003: 239). أضفْ إلى ذلك أن الكثير من الأفعال العنيفة في العصر الحديث تُمارَس وتبرَّر بصورة أفقية، على العكس من ممارسة العنف وشرعنَته في عالم ما قبل الحداثة التي هي ظواهر قائمة على المكانة وذات اتجاه رأسي. ما يعني أنّ المعاملة الوحشية لمن هم أدنى مستوًى داخل الدولة، في أوروبا العصور الوسطى عُدَّت شرعيةً، فيما اعتُبر قتل الزملاء الأرستقراطيين جريمة شنيعةً؛ ثم صار الأمر في العصر الحديث معاكساً: فقتل مواطنك يثير غضباً أخلاقياً وعقاباً شديداً، أما قتلُ مقاتل العدو فهو عمل بطوليّ. وها هنا صارت ممارسة الوحشية وإضفاء الشرعية عليها، مع صعود الحداثة وتوسُّعِها، موجَّهة نحو الخارج وأكثر تنظيماً.

هذه السمة غير المرئية وغير العلنية للعنف التي تميز الحداثة، يقابلها انتشاره الأوسع واقعاً. يختلف العصر الحديث عن سابقه ما قبل الحديث لأنه يخفي الموت والقتل بإبعادهما عن أعين الناس: فالحيوانات التي نأكلها تُقتل في المسالخ المغلقة والبعيدة، ويموت كبار السن والمرضى في دور العجزة والمستشفيات، ومشرحاتنا بعيدة عن الأنظار، ولا ننظم الشنق علناً، ولا نعذب أو نحرق الناس في ساحات المدينة. لكن وفي أوقات الحرب، يمنح مواطنو الدول الحديثة في عمومهم موافقة ضمنية أو صريحة على القتل الجماعي لمن يسكنون الدول الأخرى. يُضاف إلى ذلك أن أقل الأشخاص تضرراً من مصائب الحرب، هم في الغالب، من يدعمون الأشكال المتطرفة من الانتقام العنيف. أظهرت استطلاعاتٌ أُجريت في صفوف الجمهور الإنكليزي خلال الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال، أن الدعم الأكبر لعمليات القصف الانتقامي للمدن الألمانية كان بين الأفراد الذين عاشوا في مناطقَ لم تتأثر بالقصف الجوي للقوات الجوية الألمانية مقارنة بمن عاشوا في المدن التي تعرّضت للقصف المفرط (Garrett, 1993). وبالمثل، في الحرب الانفصالية اليوغوسلافية، كان المدنيون (الأكاديميون والصحفيون وطلاب الجامعات والمدرسون) هم من عبّروا عادة

عن أكثر المواقف المتطرفة تجاه العدو المحتقَر، لا الجنودُ في الخط الأمامي (Popov 2000; Malešević and Uzelac, 1997).

يؤكد كولينز (Collins, 1974) وسيغموند باومان (Bauman, 1989)، محقّين، أن الإلحاق المرئي والوحشي للأذى استُبدل في العصر الحديث بقسوة غير مرئية ومتجرِّدة. إذ تستخدم المنظمات الاجتماعية الحديثة التفويض البيروقراطي للمهمّات بهدف تجنُّب المسؤولية الأخلاقية، ولأنها تتطلب أخلاقيات غير شخصية ومنضبطة وقاسية. وفي هذا السياق يصير قتل عدد كبير من جنود «العدو» ومدنيّيه على أسس أيديولوجية مسألة كفاءة أداتية بحتة. وقد بلغ هذا المنطق النفعي والعقلاني للقتل الجماعي ذروته في حرب فيتنام: حيث لم يكن النجاح العسكري يُقاس بالأراضي التي احتلها الجنود أو الانتصارات التي تحقَّقت في المعارك؛ بل بعدد الجثث؛ أي عدد جنود العدو الذين قُتلوا و«النسبة بين هذا العدد وبين القتلى من جنود الطرف الآخر (وتُسمى نسبة القتل)» (Caputo, 1977: 160)[٩]. لقد صارت الخسائر البشرية في الحروب الحديثة مجردة من السمة الشخصية واختُزلت اليوم إلى محض «أضرار جانبية». ومن ثم، يعمل التغلغل الأيديولوجي، الذي تتيحه القدرةُ التنظيميةُ المتزايدةُ للدول الحديثة، على جعل المواطنين المعاصرين أكثر تقبلاً لنزع الصفة الإنسانية عن العدو. وما دامت الشرعية الشعبية تتشكل اليوم حول مبادئَ مجردة، فإن نزع الطابع الإنساني يتشابك عادة مع سردية أيديولوجية أوسع؛ حيث يُصاغ تدمير العدو اللاإنساني بوصفه شرطاً مسبقاً للتحقق الكامل لمخطط أيديولوجي خاص. ولذلك كان على اليوتوبيا الاشتراكية السوڤياتية أن تتحقق بالقضاء على «الجولاج» و«الجواسيس البرجوازيين». وبالمثل، كان تحقيق ألف عام جديد من الرايخ والنقاء العرقي للألمان يمر عبر القضاء على الأجناس الدنيا و«المُعدية»؛ كاليهود والسلاف والغجر وغيرهم. وفيما اتّبعت كلٌّ من النازية واشتراكية الدولة القسوةَ لتنفيذ رؤاهما الأيديولوجية، أدت الأيديولوجيا دوراً أيضاً في تبرير أهداف الحرب في غالبية الدول الحديثة؛ إذ تورطت المنظمات

---

(٩) وُجد هذا التركيز على نسب القتل خلال الحرب العالمية الثانية، حين كانت لجنة المسح الاستراتيجي المشتركة الأمريكية Joint Strategic Survey Committee تحضر خطط غزو اليابان وتقدِّر العدد المحتمل للخسائر، حيث قالت: «بافتراض أن اليابانيين سيكون لديهم ما يقرب من ٣,٥ مليون جندي متاح، تقدم المخططون بطلب ما صار يُعرف باسم ‹نسبة سايبان Saipan› أي ‹قتيل أمريكي واحد وعدة جرحى في مقابل إبادة سبعة جنود يابانيين›» (Downes, 2008: 122).

العسكرية في الدول الديمقراطية الليبرالية أيضاً، على الرغم من أنها تعمل تحت بعض القيود، في العديد من حالات القتل الجماعي التي شُرعنت بالإحالة على مبادئَ أيديولوجية خاصة. على سبيل المثال، كان الجنود الأمريكيون أثناء الحرب العالمية الثانية، يقتلون الجنود اليابانيين الأسرى ولا يحتفظون بهم كأسرى حرب بخلاف الجنود الألمان. وكانت تلك سياسة تقوم على اقتناعٍ أيديولوجي قوي بأن اليابانيين «أقل من البشر» و«حيوانات» بحيث لا يستحقونَ المعاملة الإنسانية (Ferguson, 2004; Weingartner, 1992). ويؤكد فيرغسون (Ferguson, 2004: 172) ذلك بالقول: «نظرت قوات الحلفاء إلى اليابانيين بالطريقة عينها التي نظر بها الألمان إلى الروس في الغالب؛ حيث اعتبروهم أدنى من الناحية العرقية Untermenschen». كانت العنصرية ثابتاً أيديولوجياً مهمّاً لدى كل الأطراف خلال الحرب العالمية الثانية والعديد من الصراعات الحديثة الأخرى، لكن القومية كانت الأيديولوجيا ذات التأثير الأكبر. فعمليات القتل الجماعي للمدنيين في درسدن وميونيخ على يد القوات الجوية الإنكليزية والأمريكية جرى تفسيرها في الغالب بالمصطلحات الاستراتيجية (كتدمير أنظمة الاتصالات بين المدن الألمانية الرئيسة بغية شلّ حركة القوات والإمدادات العسكرية)، لكن يبدو أن الدوافع القومية كان لها دورٌ أكثر أهمية؛ إذ يعتقد قسم كبير من المؤرخين العسكريين أن تدمير مدينة درسدن الجميلة ذات السمة الباروكية لم يعكس أيَّ أهمية عسكرية وقتها (McKee, 1983). وقد برر العميد الجوي البريطاني غريرسون قتل زهاء ٣٥,٠٠٠ شخص فيها بأنه محاولة لتدمير «ما تبقّى من الروح المعنوية الألمانية» (Taylor, 2005: 413). لكن هاتين المدينتين كانتا من مراكز الثقافة الألمانية العليا وربما أدى ذلك دوراً في اتخاذ القرار؛ ما يجعل منه أقرب لانتقامٍ تحرّكه القومية أكثر من كونه استراتيجية عسكرية.

ويربط العديد من العلماء بين القومية والحرب بصورة مباشرة؛ فيعتبر البعض منهم أن الأيديولوجيا القومية هي مشتق رئيس ينسِل من العنف المنظم (Wimmer, 2013; van der Dennen, 1995; Snyder, 1968)، فيما يرى آخرون أنها نتيجة مباشرة لتجربة الحرب (Mann, 2012: Laitin, 2007). بيد أن الصلةَ بين الاثنين، ومثلما ذكرتُ في أعمال سابقة (Malešević, 2013a; 2011)، لَهي أكثر غموضاً وأقل مباشرة. يستند الرأي القائل إن الارتباطات القومية القوية تسبّب حتماً صراعات عنيفة على فكرتين ماهويتَين معيبتَين: **أولاً**، إن الاختلافات

الثقافية معطاة وغير قابلة للتغيير، بمعنى أن العلامات الثقافية المشتركة تولِّد حتماً فعلاً اجتماعياً منظماً؛ وثانياً، إن الاختلاف الثقافي في حدّ ذاته هو مصدر خلاف عنيف. بيد أنَّ تشارُك عدد من الأفراد في التصنيف القومي نفسه (ألمان وبرتغاليون وزيمبابويون على سبيل المثال)، لا يشير بأيّ حال إلى أن هذه الفئة من الانتماء ستتحول على الفور إلى فعل اجتماعي وجماعي واعٍ. وإذا كانت القومية تستتبع تعبئةً سياسيةً ناجحةً وطويلةَ الأمد، فإن محاولات تعبِئة عدد كبير من السكان انتهت في معظمها إلى الفشل. وعلى المنوال نفسه، تُعدُّ الصلة بين العنف والتنوع الثقافي زائفة: فالأفراد لا يؤذون أو يقتل بعضهم بعضاً فقط لأنهم يتحدثون لغات مختلفة أو يشتركون في ممارسات ثقافية متباعدة؛ بل يحدث ذلك لأنهم يربطون هذه الاختلافات بالتفاوت الاقتصادي أو السياسي أو ذلك المتعلق بالمكانة (Cohen, 1969: 199: Brubaker and Laitin, 1998). ولا ينبغي أن تُؤخذ التصريحات العدوانية للمنظّرين الأيديولوجيين القوميين على عواهنها وأن نفترض أن الخطاب الحاد قد يترجَم إلى عنف حقيقي بالفعل؛ إذ ما مِن شيء في القومية ثابتٌ بالطبيعة: فالقومية مثلها مثل المشروعات الأيديولوجية الأخرى تماماً، تتطلب الكثير من العمل التنظيمي والمهارة. بل لم تتولّد الحرب عن القومية من تلقاء نفسها حتى في أكثر أمثلتها المصنَّفة عدوانية؛ مثل ألمانيا النازية والإمبراطورية اليابانية والنمسا ورومانيا في أواخر الثلاثينيات. يوضح مان (Mann, 2012, 2004) أن الارتباط بين الحرب والقومية لم يظهر إلا حين اتصلت الأفكار القومية بانعدام الاستقرار الجيوسياسي، وضعف النظام القديم، والاستقطاب الطبقي، والدولة الكوربوراتية، وتفشي المنظمات شبه العسكرية. فهما لا تترابطان بالطبيعة؛ بل هما نتاج الصعود التاريخي للقوى التنظيمية والأيديولوجية. كذلك لا يمكن للحرب أن تثير ردود فعلٍ قوميةٍ إلا في وجود رؤيةٍ كونيةٍ قومية weltanschauung في المقام الأول. فلا يمكن لتجربة الحرب أن تخلق إحساساً بالتضامن الوطني إذا لم تكن هذه الظاهرة موجودة قبل اندلاع الأعمال العدائية. ويمكن أن يؤدي اندلاع الحروب إلى تكثيف المشاعر القومية وبلورتها في كثير من الأحيان، لكنها لا تُخلق من العدم. والصلة القوية بين القومية وحروب القرن الحادي والعشرين لا تتعلق بالصراع في حد ذاته، بل ترتبط بالعمليات الأيديولوجية التي تجعل مثل هذه الصلات ممكنة وذات مغزًى اجتماعي. وبما أنه لا القومية ولا الحرب تحدثان بالطبيعة، تظل البقرطة التراكمية للقسر والأدلجة المركزية الطاردة جوهريةً في تعزيز

القومية والحرب وإعادة إنتاجهما، وفي خلق الظروف التي تعزز فيها إحداهما الأخرى أيضاً.

التضامن الجزئي وتجربة الحرب

إذا كانت القدرة التنظيمية والتغلغل الأيديولوجي هي الآليات الرئيسة التي تصوغ اللحمة بين القومية والحرب، فإن هاتين العمليتَين البنيويتَين تتطلبان أيضاً بُعداً تفاعلياً مصغراً حتى يتحقق لهما النجاح؛ هو التضامن الجزئي. فإذا كان يستحيل شنّ حرب من دون تنظيمٍ اجتماعيٍ ونمطٍ من السردية الأيديولوجية، فإن المهم أيضاً هو الكيفيةُ التي يستَجيب بها الأفراد للمطالب التنظيمية ويقررون المشاركة في القتال. تتعارض الآراء التقليدية حول الدافع الشخصي لدى الجنود للمشاركة في الحروب؛ فهل هو «التوق الذاتي»؛ أي المصلحة الشخصية للفرد، أم «المظالم»؛ أي الدوافع غير الاقتصادية كالهوية أو الدين أو عوامل ثقافية أخرى؟ (Collier, 2010; Collier [et al.], 2009). وهكذا، يحلل كولير وآخرون (Collier [et al.], 2009) الحروب الأهلية الحديثة من منظور الفوائد المادية التي يحققها الفاعل، بحجة أن «ثمة دليلاً... على أنه حين يكون التمرد ممكناً من الناحية المالية والعسكرية فلا محالةَ سيحدث» (Collier [et al.], 2009: 1). في المقابل، يصر سيديرمان وآخرون (Cederman [et al.], 2013: 1) على أن البيانات المتاحة تشير إلى أن الدافع الفردي الأساسي في معظم الحروب الأهلية ينبع من المظالم الاجتماعية؛ فـ«اللامساواة السياسية والاقتصادية التي تتبع خطوط المجموعة تتولّد عنها مظالم يمكنها أن تحفز على الحرب الأهلية». يؤدي هذان العاملان من دون شك دوراً مهماً في الدافع الفردي، إلا أن ثمة حاجة إلى فهم سوسيولوجي دقيقٍ يأخذ في الاعتبار تعقّد عملية اتخاذ القرار الجماعي، والديناميات التاريخية المتغيرة للصراعات والتنوع الجغرافي. على سبيل المثال، حدد مايكل مان خمسة أسباب رئيسة تفسر استعداد ملايين الجنود الإنكليز والفرنسيين والألمان للقتال والموت في الحرب العالمية الأولى: هيمنة الثقافة العسكرتارية في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى؛ وتعطُّش الشباب للمغامرة ومحاولة الهروب من الحياة المملة التي تعيشها الطبقة الوسطى أو العاملة؛ والاعتقاد الشائع الذي عززته وسائل الإعلام والخطابات الحكومية بأنها حرب دفاع عن النفس وحرب «حضارة ضد الهمجية»؛ وضغوط المجتمع المحلي ومنها نظام التجنيد؛ ثم الأجور والعمالة الكاملة

المرتبطة بالحرب (Mann, 2012: 145-146). جميع هذه العوامل وُجدت أيضاً في الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن مان يجادل أن الالتزام الأيديولوجي كان له دور أكبر مقارنة بدوره في الحرب العالمية الأولى؛ بل ويعتبر أنه حتى في هذه الحالة كان للأيديولوجيا أهمية بالغة بالنسبة إلى البعض من الأنظمة مقارنة بالبعض الآخر، فنراه يميز تمييزاً حاداً بين الأنظمة الفاشية وغيرها من الأنظمة. كما يقبل، بصورة أكثر تحديداً، بوجهة نظر بارتوف (Bartov, 1991; 1985) وغيره ممن يرون أن جنود الڤرماخت(*) كانوا مدفوعين بالأيديولوجيا النازية أكثر من شعور رفاق الفصيلة المتشارَك على المستوى المصغر الموجود في الجيوش الأخرى (Mann, 2012: 147; 2005: 273). وتقول وجهة النظر هذه إن الدول الفاشية تميزت بدرجة كبيرة من الوحدة الأيديولوجية بين جنود الخطوط الأمامية وبين النخب السياسية. يوضح مان ذلك من خلال الأبحاث المتاحة التي تحلل مذكرات ورسائل جنود الڤرماخت الذين فُتنوا بهتلر وظلوا مخلصين له حتى نهاية الحرب (Fritz, 1995; Bartov, 1991). ويمثل هذا النوع من التحليل تحسُّناً كبيراً في نقاشات دوافع التوق الذاتي مقابل المظالم التي تُعدُّ ضيقة جداً: حيث يشدد على التعقد التاريخي في دوافع الأفراد والجماعات حين يقررون دعم الحروب أو القتال فيها. لكن تمييز مان الحاد بين قتال الجنود في الجيوش الفاشية وقتالهم في الجيوش غير الفاشية يتسم بدوره بالصرامة. وما مِن شك في أن ثمة اختلافات كبيرة بين الجيوش الإيديوقراطية(**) Ideocratic التي تتبع الدول الفاشية والنازية والشيوعية، لكننا نستطيع المحاجة بأن السلوك والدوافع الفعلية للجنود العاديين في ساحات القتال تُظهر تشابهاً أكثر مما يتصوره مان وغيره. وفهمُ الديناميات الجزئية في ميادين القتال والدوافع المعقدة عند جنود الخطوط الأمامية يقتضي منا أن نعيِّن الخطوط العريضة للمصادر الاجتماعية الجزئية المشكِّلة للدوافع الفردية.

يعتمد نجاح العمليات التاريخية واسعة النطاق مثل البقرطة التراكمية للإكراه والأدلجة المركزية الطاردة، وعلى النحو الذي ناقشناه في الفصل الثاني، على اختراقها أنماطَ التضامن الجزئي واندماجها فيها. وأعني بذلك أن القسم الأكبر من الفعل الاجتماعي يتجذّر داخل ميكانيزمات التضامن لدى المجموعات

(*) اسم القوات المسلحة الألمانية بين ١٩٣٥ و١٩٤٥. (المترجم)

(**) يقصد بها الجيوش في الأنظمة التي تتبع جهازاً فكرياً أو أيديولوجياً معيّناً؛ مثل التوتاليتارية والشعبوية على سبيل المثال. (المترجم)

المصغرة. فالبشر يزدهرون من خلال تفاعل صغير الحجم ومباشر، وينبع قدر كبير من الدوافع الفردية من الإحساس بالارتباط والمسؤولية والاندماج العاطفي في التجمعات على المستوى الجزئي: كالعائلات، والصداقات، والجوار، ومجموعات الأقران وغيرها. تُظهر الكثير من الأبحاث المايكروسوسيولوجية الحديثة عن السلوك داخل المجموعة أن معظم البشر تحفزهم سلاسل من التفاعل بين الأشخاص أكثر مما تحفزهم المبادئ العقائدية المتشددة أو المصالح الاقتصادية الضيقة (Turner, 2007; Collins, 2004; 2008a; White, 2000). ويتضح بدءاً من الدراسات المبكرة التي أُجريت خلال الحرب العالمية الثانية ووصولاً إلى التحليلات الحديثة عن سلوك الجنود في خط المواجهة، أن الوشائج العاطفية التي تُشكَّل مع أفراد الفصيلة أو الفوج أو حتى الوحدة العسكرية الصغرى، تتفوق على دوافع الفعل الفردي والاجتماعي الأخرى (Stouffer [et al.], 1949; Holmes, 1985; Collins, 2008a; King, 2013)[10]. وحتى نبتعد عن السرديات العقلانية والنفعية المفرطة، مثلما يتضح من جدل التوق الشخصي في مقابل المظالم، لا بدّ من التركيز على الديناميات العاطفية الذي ينطوي عليها تضامن المجموعة الصغيرة. ولا يعني ذلك أن المصلحة الذاتية أو اللامساواة ليست مهمة: بل تغذي هذه العواملُ الدينامياتِ العاطفية في ساحات القتال في كثير من الأحيان. إنما ينبغي أن تكون نقطة البداية في التحليل هي الاعتراف أن البشر مخلوقات أكثر تعقداً ومرونة؛ بدلاً من النظرة الضيقة حول ما إذا كان سلوك الجنود مدفوعاً بالشواغل النفعية أم المعيارية.

في هذا السياق، يكون الطابع غير الاعتيادي لتجربة الحرب هو ما يدفع بالارتباطات العاطفية نحو الصدارة. إذ تولِّد الحروب أوضاعاً طويلة الأمد تهدد الحياة حيث المشقة والظروف القاسية التي تجعل أسئلة الحياة والموت يومية إن لم تكن كل ساعة، وحينها يمكن أن يتغلّب الفعل العاطفي مؤقتاً على أشكال الفعل الاجتماعي ذوات القيمة العقلانية والنفعية والاعتيادية. وذلك ما أدركه ماكس فيبر وجورج سيمّيل جيداً. فيرى فيبر (Weber, 2004: 225) أن بيئة الحرب أدت دوراً في خلق مشاعر قوية تولّدت عنها مجتمعات التضحية؛ يقول: «الحرب... قادرة على أن تخلق في المجتمع السياسي الحديث عاطفةً شديدةً وشعوراً بالمجتمع؛ إذ ينبثق عنها بالنتيجة مجتمعٌ غير مشروط قوامه التضحيةُ بين المحاربين... [إنها] تطلق بين

---

(١٠) للاطلاع على بتفصيل أكبر لهذه الفكرة، يراجع الفصل التاسع من هذا الكتاب.

المحتاجين أعمال الرحمة والمحبة التي تخترق كل الحواجز المعطاة بالطبيعة داخل الجماعات». وعلى المنوال نفسه، تشكل الحرب بالنسبة إلى سيمّيل (Simmel, 1917: 20) «وضعاً مطلقاً» يتعارض مع جميع التجارب البشرية التي سبقتْها، وهي من ثمّ تولِّد ردود فعلٍ عاطفية مختلفة: وبذلك وصف هذه الظاهرة في خضم الحرب العالمية الأولى قائلاً: «يعيش معظمنا اليوم في ما يمكن أن نسميه الوضعَ المطلق. إذ وفيما احتوت كل المواقف والظروف التي عايشناها في الماضي على شيءٍ ما نسبيّ... لا شيء منها يمثل مشكلة اليوم لأننا أمام قرار قطعيّ. لم نعد نواجه المعضلة الكمية عما إذا كان يتعيّن علينا تقديم تضحية أم تسوية أو متى ذلك». وهكذا، تعتمد كثافة تضامن المجموعة الصغيرة على الوشائج العاطفية. ففي دوامة الصراعات المسلحة العنيفة، تشكل الطاقة العاطفية العنصرَ الأساسي للفعل الفردي والاجتماعي. ويجادل كولينز (Collins, 2008a, 2004) أن العواطف تحفز الجزء الأكبر من الحياة الاجتماعية، وأن الطاقة العاطفية هي العمود الفقري لجميع اللقاءات الاجتماعية الهادفة الناجحة، وهي التي يسميها سلاسل طقوس التفاعل Interaction Ritual Chains: بدءاً من الركاب الذين يتبادلون الحديث في القطارات وصولاً إلى الانتفاضات الثورية على حد سواء. في هذا السياق، يمثل التضامن في ساحات القتال أكثر أشكال التناغم الجماعي كثافةً: فهو رابطةٌ عاطفيةٌ متكاملةٌ ومتزامنة. وما يميز تجربة الخطوط الأمامية هو أن مثل هذه الارتباطات العاطفية القوية هي التي تعزز الفعل غير النفعي وغير العقائدي. كذلك تُظهر عدد من الدراسات عن بيئة ميدان المعركة خلال القرن العشرين، وجودَ استعدادٍ أكبر، خلال الظروف القاسية، للموت من أجل الآخرين في مقابل الرغبة في قتل الخصم (Collins, 2008a; Holmes, 1985; Bourke, 2000).

يمكن المحاجّة في هذا السياق أن وشائج التضامن الجزئي تعدّ عالمية الطابع على الرغم من الاختلافات السياسية أو الأيديولوجية أو الثقافية الواضحة بين الجيوش المشاركة في حروب القرنَين الماضيَين. وأنْ يميل جنود الڤرماخت أو الجنود اليابانيون في الحرب العالمية الثانية للتأكيد على عقائدهم الأيديولوجية قد لا يكون دليلاً موثوقاً للقول إن التزامهم الأيديولوجي كان أقوى من شعورهم بالتضامن الجزئي. إذ تعرّضت دراسات بارتوف للانتقاد لأنها اعتمدت على رسائل جنود الفيرماخت من دون تمحيص وتجاهلت أن التعبيرات العاطفية الصادقة أو الانتقادات الموجّهة للنظام النازي لا يمكنها تجاوز الرقابة؛ وربما عرّضت أصحابها

للمحاكمات العسكرية. أطلقت السلطات العسكرية النازية واليابانية النار على عشرين ألف جندي من جنودها عقاباً لهم على الفرار من الخدمة أو إظهارهم الجبنَ على خط المواجهة، لكنها في المقابل، حكمت بالإعدام على مئة وستة وأربعين جندياً أمريكياً فقط (Mann, 2012)، ما يعدُّ مؤشراً أقوى على أن القسر كان أكثر أهمية من التفاني الأيديولوجي.

ولقد شكّكت الكثير من الأبحاث الحديثة في مثل هذه الصورة عن الجنود في الحالتين الألمانية واليابانية ووصفِهم بالفاشيين شديدي الأدلجة وبالتصلب العقائدي. على سبيل المثال، توضح التحليلات التي أنجزها ناووكو شيمازو (Shimazu, 2009) وبيتر هيل (Hill, 2006) عن مذكرات الجنود والمقابلات مع الطيارين الانتحاريين الناجين، أن رغبتهم في القتال تتبع مجموعةً متنوعة من المصادر، منها الغرور، والشعور الشخصي بالفخر أو محاولات تجاوز المهانة. لكن البارز في هذه الأبحاث هو أن الالتزامات الأيديولوجية أدت دوراً أقل، فيما هيمن الشعور بالولاء والتعلق تجاه الأسرة والأصدقاء على العديد من السرديات الشخصية. على المنوال نفسه، يشير نيتزل ويلزر (Neitzel and Welzer, 2012: 237 and 319) في تحليلٍ حديثٍ[11] لنصوص التسجيلات السرية لأسرى الحرب الألمان (POWs)، إلى أن التضامن الجزئي كان مصدراً للدافع الفردي فاق أي مبادئَ عقائدية. على سبيل المثال، نادراً ما كانت تظهر الأفكار النازية الرئيسة في محادثات أسرى الحرب؛ مثل مجتمع الفولك (folksgemeinschaft) و«المؤامرة اليهودية العالمية» و«الدعاية البلشفية عن الدونية الجينية». ويوضح المؤلفان بصورة جيدة أنه و«كقاعدة عامة، لم يكن الجنود الألمان ‹محاربين أيديولوجيين›؛ بل كانوا في معظمهم غير سياسيين» (Neitzel and Welzer, 2012: 319). أهم من ذلك كله كان الشعورَ بالمسؤولية والواجب تجاه الرفاق؛ إذ «شعر جنود الخطوط الأمامية بإحساس حصريٍّ بالواجب تجاه رفاقهم ورؤسائهم الذين شكّلوا وحداتهم الاجتماعية». إضافة إلى ذلك، اتُّخذت قرارات الاستمرار في مقاومة العدو بعد الهزيمة العسكرية الواضحة بناءً على ردود الفعل التي توقّعها الجنود من العائلة والأصدقاء. فيشرح قائدٌ في سلاح الدبابات على سبيل

---

(١١) يوفر نايتزل ويلزر (Neitzel and Welzer, 2012) بيانات ممتازة، بيد أن القسم الأكبر من تحليلاتهما ينطوي على مشكلات، وهي تحليلات تتجذر بعمق في الأنطولوجيا الهوبزية.

المثال، كيف أنه أحجم عن المشاركة في الدعاية لصالح الحلفاء في نهاية الحرب، متذرعاً بالالتزام العاطفي تجاه عائلته لا بأسباب أيديولوجية؛ فيقول: «اعتبرتُ ذلك أمراً قذراً لا يمكنني القيام به أيّاً كانت الطريقة.... وبسبب زوجتي وأولادي لن أفكر في فعل ذلك، لا بل سأخجل من مواجهة زوجتي لو فعلت» (Neitzel and Welzer, 2012: 21). بل حتى آراء جنود قوات الأمن الخاصة تميزت بتنوعها وعدم تجانسها، ولم يكن استعداد الجنود في هذه القوات للموت لأجل هتلر أو ألمانيا أشد من استعداد الجنود العاديين، تقوله التفسيرات التقليدية (Neitzel and Welzer, 2012: 301). في كل هذه الحالات، كانت ديناميات المجموعات الصغيرة مشابهة تماماً لما لحظه الباحثون في الجيوش الأخرى. فقد يعمل التضامن الجزئي بصورة مختلفة في سياقات اجتماعية متنوعة، لكنه يظل ظاهرة عالمية حاضرة في جميع الحروب.

يقودنا ذلك إلى العنصر الأخير في هذا الفصل؛ وهي العلاقةُ بين القوة الأيديولوجية والتضامن الجزئي. فأنْ تتفوق وشائج التضامن الجزئي على المذاهب الأيديولوجية المعلنة والرسمية لا يعني أن الأيديولوجيا غير مهمة. لأنه إضافةً إلى القوة التنظيمية القسرية، تُعدّ القوة الأيديولوجية حجر الزاوية لقسم كبيرٍ من الفعل الاجتماعي. ما أود التأكيد عليه هنا هو أن قدراً كبيراً من القوة الأيديولوجية لا ينبع من مجموعة مبادئ ومعتقدات لا تقبل المساومة؛ بل تعمل العمليات الأيديولوجية بصورة أفضل حين تكون في حركة دائمة وقادرة على الاندماج مع أشكال أخرى من الفعل الاجتماعي؛ أي إننا لا بدّ أنّ نعدَّ الأدلجَة عمليةً متعددةَ الأوجه تمتزج مع أشكال مختلفة من الفعل الاجتماعي وتُفيد من العلاقات الاجتماعية القائمة، بدلاً من أن نعتبر الأيديولوجيا ظاهرة متفردة/غير متفردة تتعارض مباشرة إما مع المصالح المادية، أو مع الفعل العقلاني، أو الاعتيادي، أو العاطفي. فغالبية الأفراد لا يتشربون المذاهب الأيديولوجية دفعة واحدة (per saltum)، بوصفها مجموعةً مغلقةً ومتماسكةً من الأفكار؛ بل يغرفون من المبادئ الأيديولوجية ويتصرفون بطريقة لاتماثلية ومجزأة ومتناقضة ومتجردة (Billig [et al.], 1988). ومثلما سأحاجّ في الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب، تعمل الأدلجة المركزية الطاردة بفعالية أكبر حين تتغلغل بعمق في العالم المصغر للحياة الأسرية وشبكات القرابة ومجموعات الأقران والصداقات. ومن ثم فإن القوة الأيديولوجية تعتمد على القدرة على ربط الجيوب المتنوعة من التضامن الجزئي بسرديةٍ أيديولوجية مشتركةٍ أوسع.

وكانت القومية في هذا السياق أقوى لحمة اجتماعية استطاعت أن تجمع معاً مساحات من التضامن الجزئي في سردية مشتركة على مستوى المجتمع، بحيث تتطابق معها التجاربُ الشخصية للأفراد والمجموعات غير المتجانسة. لذلك، قد تسهم الوشائج العاطفية القائمة على التضامن الجزئي في توليد قدر كبير من الفعل الاجتماعي ودعمه، إلا أن الأدلجة طويلة المدى، التي تطلقها المنظماتُ الاجتماعيةُ القوية وتدعمها، هي التي تندمج في كثير من الأحيان مع الطاقات العاطفية المشتركة وتوجهها بنجاح لأجل تلبية مطالبَ تنظيميةٍ محددة. من الواضح أن هذه ليست عملية بسيطة ومباشرة، بل تواجه مقاومة وتتطلب دفعات دورية من التعبئة. بالنتيجة، وعند محاولة الإجابة عن سبب قتال الجنود في الحروب، لا بد من استكشاف العلاقات المعقدة بين المنظمات القسرية المتنافسة التي توظف ممارساتٍ أيديولوجية متعارضة، بهدف توليد أشكالٍ متنوعةٍ من التضامن الجزئي والإفادة من هذا التضامن لأغراض تنظيميةٍ محددة. ولا يعني الأمر أن الأدلجة المركزية الطاردة وظاهرة التضامن الجزئي تعملان بالطريقة نفسها في جميع أنحاء العالم؛ إذ تعتمد هذه العمليات على تطورات البنية التحتية، ومستويات كبيرة من معرفة القراءة والكتابة والتطور التنظيمي، فضلاً عن تقاليد ثقافيةٍ خاصة، ولذلك فمن المحتمل أن يكون لبعض السياقات التنظيمية تغلغلٌ أيديولوجي أكبر في العالم الجزئي مقارنة بغيرها. ببساطة أكبر، لم يكن الخطاب القومي المتطرف في رسائل الجنود النازيين أو التصريحات الرسمية لطياري «الرياح الإلهية»(*) اليابانيين تعبيراً عن أشكال معينة من التضامن الجزئي المرتبط بكل جندي على حدة؛ بل كان أيضاً انعكاساً أوسع للقدرة التنظيمية والأيديولوجية للدولة والمنظمات العسكرية المشاركة في شن الحرب العالمية الثانية. أعني بذلك أن الأيديولوجيا يجب أن تُفهم بوصفها عملية متكاملة تميز الفعل التنظيمي لا شكلاً من الباثولوجيا الاجتماعية؛ وحينها فقط يمكننا أن نثبت أن جميع الجيوش والجنود أيديولوجيون إلى حدٍّ ما.

(*) أُطلق هذا الاسم على الطيارين الانتحاريين اليابانيين أو الكاميكازي Kamikaze. وكانوا قنابل بشرية فعلية؛ فهاجموا الناقلات الأمريكية وكبّدوا الولايات المتحدة خسائر بحرية معتبرة مع قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

خلاصة

الحرب ليست ظاهرة بيولوجية، بل نتاج علاقات اجتماعية. وبوصفها كذلك، ظهرت الحروب في وقت متأخر جداً ثم توسّعت وازدهرت حالَ ظهورها على مسرح التاريخ. ولفهم هذا المسار الخاص الذي اتخذته الحرب، لا بدّ من أنْ ندرك أنّ وجودها يستدعي الوجود المستمر للمنظمات الاجتماعية، والأيديولوجيات المعقدة والدائمة، وشعوراً بتضامن المجموعة. وفي حين شهدت الحروب فترات زيادة وتراجع دورية، استمرت القدرة التنظيمية القسرية التي تسهم في دوام الحرب في التوسع على مدى الأعوام الإثني عشر ألفاً الماضية. ومن ثم فإن الانخفاض الحالي في عدد قتلى الحرب أو الحروب بين الدول لا ينبغي أن يُقرأ تلقائياً على أنه قطيعةٌ جذريةٌ مع الماضي؛ بل يبدو الأمر أشبه بظاهرة مؤقتة تتجذر في المنطق التنظيمي نفسه الذي شكّل عالمنا على مدى الأعوام الإثني عشر ألفاً الماضية. وينبغي القول إن هذا الوضع نتاج تشكيلات جيوسياسية وتنظيمية محددة بدلاً من اعتباره تحولاً ثابتاً يسِم التطور التاريخي. وتنشأ هذه التشكيلات عبر العمليات التاريخية طويلة المدى نفسها؛ مثل البقرطة التراكمية للإكراه، والأدلجة المركزية الطاردة، وتطويق جيوب التضامن الجزئي. وقد لا تختفي مؤسسة الحرب ما دامت هذه العمليات قيد الحركة والاشتغال؛ بل على العكس من ذلك، توفر الأجهزة القسرية والتنظيمية والأيديولوجية الآخذة في التوسع، الركن الركين للصراعات العنيفة في المستقبل.

الفصل السادس

الـثـورة

مقدمة

ما مِن شك في أن الثورات الاجتماعية والسياسية اقترنت عبر التاريخ بالعنف المفرط. فعادة ما ترتبط التمثّلات النمطية للحدث الثوري بصورٍ مثل اقتحام المواطنين الفرنسيين لقصر الباستيل، أو الاعتداء الجماعي على قصر الشتاء في سانت بطرسبرغ. وقد اكتسب الحدثان تدريجياً سماتٍ أسطوريةً بعد أن جُسِّدا فنياً في وقت لاحق. ففي اللوحة الشهيرة «اقتحام الباستيل» The Storming of the Bastille، رسم «جان بيار هوال» (عام ١٧٨٩م) عدداً كبيراً من المواطنين والجنود المسلحين بعضهم في مواجهة بعض وسط نيران البنادق والدخان والدمار التام. وعلى المنوال نفسه، شارك أكثر من ألفَين وخمسمئة مشارك (بما في ذلك العديد من راقصي الباليه وأفراد السيرك) في استعادةٍ فنية لهجوم القصر الشتوي قدمها المخرج نيكولاي إيڤرينوف عام ١٩٢٠م، استُخدمت فيها الأسلحة المقلَّدة والدبابات والسيارات المدرَّعة، ليحيل بذلك على النطاق الهائل والعنف المفرط الذي طبع هذا الحدث. في هذين المثالَين، وكما في حالة العديد من الطرائق التي يجري بها تمثيل التجربة الثورية في الأزمنة الحديثة، ينصب التركيز على الفعل الطوعي للأفراد العاديين الذين يحملون السلاح لمقاومة الظلم، ويُضحّون بأرواحهم في هذا النضال البطولي في سبيل المثُل الثورية. بيد أن هذه المشاهد الأسطورية لا تكاد تتشابه مع الوقائع التي تحدث في الثورات الفعلية والتي تشكل، بصورة عامة، أحداثاً أقل مهابة وأكثر فوضوية وأقل تخطيطاً وأضأل نطاقاً، وفي بداياتها عنفٌ أقل وإرادةٌ شعبيةٌ ضئيلةٌ جداً لتقديم التضحيات. يهدف هذا الفصل إلى إلقاء بعض الضوء على الديناميات الاجتماعية المعقدة التي تنطوي

عليها الثورات. في القسم الأول، سأقدم نقداً للتحليلات السوسيولوجية الرئيسة عن التجربة الثورية، وفي القسم الثاني أعرض تفسيراً بديلاً يحلل الثورات بوصفها الأشكال المميزة للعنف المنظم. وكما في الفصول السابقة، تركز حجتي على الدور الذي تؤديه القدرات التنظيمية والتغلغل الأيديولوجي والتضامن الجزئي في صعود الثورات وتوسُّعها.

تعريف الثورات

يرتبط الفهم السائد للثورة حتماً بمشهد فرنسا بين أعوام ١٧٨٩م - ١٧٩٩م. في هذه الرؤية، يُنظر إلى الثورة على أنها الإطاحةُ الشعبيةُ العنيفةُ بنظامٍ قمعيٍّ قديم، وببنيةِ الحكم التي تتغير في عمقها لتصير أكثر إشراكاً، والتحولات الاجتماعية العميقة التي تؤدي إلى تنظيم النظام الاجتماعي وتحويله إلى نظام أكثر عدلاً وعقلانية. إضافة إلى ذلك، ترتبط نتيجة مثل هذه التجربة الثورية بتقدُّم لا رجعة عنه، واستنارةٍ كبرى، وبالمساواة الاجتماعية والاستقلالية الفردية. ولقد كان لهذا النموذج عن الأحداث الثورية تأثيرٌ على أجيال من العلماء، الذين استخدموه معياراً تحليليّاً لتقييم أشكال التمرد والانتفاضة ومدى تطابقها مع الثورة الأصيلة. وعُدَّت الثورة، بدءاً من التحليلات الكلاسيكية التي قدمها كل من كارل ماركس (Marx, 1968 [1871]) وليون تروتسكي (Trotsky, 1931) وصولاً إلى الأعمال اللاحقة لـ كراين برينتون (Brinton, 1965) وتد غور (Gurr, 1970) وباريغنتون مور (Moore, 1966)، أكثر من محض وسيلةٍ قويةٍ للتغيير الاجتماعي؛ بل اعتبرها هؤلاء، ضمناً أو صراحة، تجسيداً لنقطة انطلاقٍ نحو عالم أفضل. اشتهر كارل ماركس، وعلى النحو الوارد في **البيان الشيوعي** *Communist Manifesto* (Marx and Engels, 1998 [1848])، بوجهة نظره التي تبيح التغيير الثوري وتتنبأ بأن الثورة البروليتارية ستستحوذ على الدولة الرأسمالية وتُفكِّكُها. لكنه قدَّم أيضاً المزيد من السرديات التحليلية عن الأوضاع الثورية كما في الثورات الأوروبية عام ١٨٤٨م أو كومونة باريس ١٨٧١م (Marx, 1968 [1871]). وبالمثل، دعا تروتسكي، بصفته محرّضاً شيوعياً، إلى ثورة دائمة في جميع أنحاء العالم، كما كان محللاً رصيناً بذل جهده لدراسة نتائج ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧م. وركز العلماء اللاحقون أمثال برينتون وغور ومور وغيرهم على التحليل على حساب الفعل الحركي Activism، لكنهم أصروا بدورهم على نظرة متفائلة وغائية إلى حدٍّ ما عن التغيير الثوري.

لكن وبدءاً من الثورة المكسيكية ١٩١٠م - ١٩٢٠م والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وثورات ما بعد الشيوعية في عام ١٩٨٩م، والثورات الملونة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى الربيع العربي ٢٠١٠م - ٢٠١١م والعديد من الأمثلة الأخرى، يتضح كيف أن تجربة فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر لم تعد النموذج. بل وبعد أكثر من مئتي عام من الاضطرابات الثورية التي سادت جميع أنحاء العالم، تبدو الحالة الفرنسية اليوم أكثر تفرُّداً من أي وقت مضى. فالصورة البطولية القديمة لفرنسا عام ١٧٨٩م بصفتها منارةً للتغيير الاجتماعي التقدّمي، ألقت بظلالها على الحكم التحليلي المتعلق بالسمات الرئيسة للثورات بصورة عامة والحالة الفرنسية خاصة. وبعد مضي الزمان، يتضح اليوم أن الثورات الفعلية لا تشبه كثيراً تلك التي جرى تصويرها في السرديات الغائية التي تتحدث عن قفزة مفاجئة، وشبه تلقائية، ولا رجعة فيها نحو نظامٍ أكثر إنسانية؛ بل لقد انتهت الثورات إلى عوالمَ اجتماعيةٍ لا تختلف عن سابقاتها في مرحلة ما قبل الثورة من حيث المساواة أو الاستقلالية الفردية، أو أنها أنشأت أنظمة اجتماعية أشد مركزية أو تسلطية أو بيروقراطية أو أيديولوجية. إضافة إلى ذلك، يبدو أن النتائج الثورية يمكن أن تكون معكوسة، وغالباً ما تكون كذلك: إذ قد يوظَّف الخطاب الثوري للحفاظ على الوضع الراهن، أو لإعادة تأسيس السمات الرئيسة لنظامٍ قديم تحت ستارٍ جديد. إذ أدرك ألكسيس دي توكفيل (De Tocqueville, 1955 [1856])، منذ البداية، أن الثورة الفرنسية لم تخلق المساواة الاجتماعية التي وعدت بها؛ بل عززت الاستبدالَ الأسرعَ لطبقة اجتماعية مهيمنة (النبلاء) بأخرى (البرجوازية)، جاعلةً جهاز الدولة في هذه العملية أكثر مركزية وقوة. وعلى الرغم من أنّ الثورة الأمريكية ١٧٦٥م - ١٧٨٣م كانت أكثر منها شمولاً من الناحية الاجتماعية في بدايتها؛ إذ تمردت طبقات المستوطنين ضد قوة استعمارية، إلا أنّ نتائجها الاجتماعية كانت متشابهة؛ إذ «أنتجت القليل من توزيع الثروة أو الوضع الاجتماعي أو لم تفعل بالمرة» (Goldstone, 2014: 4). بل لم تؤدِّ حتى أكثر الثورات راديكالية في أوائل القرن العشرين إلى مجتمع متساوٍ اجتماعياً؛ فقد أنتجت ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧م الروسية بتوقعاتها الهائلة، ديكتاتوريةَ العاملين في الحزب الشيوعي لا ديكتاتورية البروليتاريا الموعودة. وكان ماكس فيبر (Weber, 1995) أحد العلماء القلائل الذين توقّعوا هذه النتيجة؛ فقد حاجّ في كتاباته عن الثورتين الروسيَّتين في ١٩٠٥م و١٩١٧م أن الخطابات الأيديولوجية

البلشفية التي تعِد بتدمير البيروقراطية القيصرية وتحرير الطبقات، لا تشكل سوى ضمانات ضعيفة جداً في وجه بقرطةٍ كبرى ستطاول النظام الاجتماعي الموعود. ولقد صدقت نبوءة فيبر؛ إذ أدّت الثورة إلى الاحتكار التنظيمي الذي مارسه الحزب الشيوعي، ومن ثمّ إلى خلق دولة أكثر بيروقراطية.

يضاف إلى خطأ هذه القراءة المعيارية المتفائلة للثورات، مثلما يتجلّى في نمذجة المثال الفرنسي، مشكلة أخرى لا تقل أهمية؛ هي غياب اتفاق علمي عن ماهية العملية الثورية. يحاجّ رود آية (Aya, 2015: 627-628) أن ثمة ارتباكاً واسعاً بشأن ما يشكل بالضبط تجربةً ثوريةً، وكيف تختلف الثورات عن الانتفاضات والانقلابات والحروب الأهلية وأشكال التمرد وشق عصا الطاعة وغيرها من أنماط الاستيلاء العنيف على سلطة الدولة. من جهة أولى، تركز بعض التحليلات على الحركات الثورية في محاولتها تغييرَ النظام السياسي أو المجتمع برمته، بقطع النظر عن نجاحها في تحقيق هذه الطموحات الثورية (Palmer, 2005; Zagorin, 1982). ويركز البعض الآخر على الأوضاع الثورية، و«التنافس على سلطة الدولة باستخدام العنف» (Aya, 2015: 627). تُفهم الثورات هنا، وبصورة أكثر تحديداً، بوصفها شكلاً من أشكال انهيار الدولة أو الأزمة السياسية العميقة التي تنطوي على مطالباتٍ متعددة بالسيادة بوسائلَ عنيفة (Goldstone, 1991; Tilly, 1978). على النقيض من هاتين الرؤيتَين، حيث لا ينصبّ الاهتمام على تداعيات الأحداث الثورية بل على الحركات والعمليات الاجتماعية، يرى بعض العلماء أن الثورات تتعلق حصراً بالنتائج النهائية؛ أي إن الثورة لا تعد ثورة ما لم يحدث فيها انتقالٌ واضحٌ للسلطة وتغيرٌ اجتماعيٌّ واسع النطاق (Gouldner, 1979; Skocpol, 1979)، أو كما يقول پايپس (Pipes, 1991: xxi)، يجب أن تتضمن النتيجةُ الثوريةُ «إعادةَ تصميم كاملة للدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة». وفي المحصلة، تميل هذه الآراءُ الثلاثة المختلفة إلى التأكيد على جوانب مختلفة من الأحداث الثورية، وهي: الحركات الثورية، والأوضاع الثورية، والنتائج الثورية. ويرى آية أن هذا الاختلاف في التركيز بالغُ الأهمية؛ حيث تهدف النظريات السائدة للثورة إلى تفسير جانب واحد بدلاً من هذه الظواهر الثلاث مجتمعة: فبعضها أفضل في تتبُّع أصول الحركات الثورية من دون مراعاة الأوضاع أو النتائج الثورية، فيما يقدم البعض الآخر تفسيرات للنتائج أو الأوضاع الثورية مع إيلاء اهتمام أقل للديناميات التاريخية التي عرفتْها حركاتٌ معينة.

وتشترك غالبية المقاربات الرئيسة، على الرغم من اختلافاتها الواضحة، في أن الثورات تنطوي على درجة كبيرة من العنف (Aya, 2015: 628). ثم تصير القضايا التعريفية أكثر تعقداً حين يقتصر تعريف العنف على الإصابات الجسدية الشديدة والوفاة، وهي الطريقة التي تتفق بشأنها معظم وجهات النظر السائدة. لذلك، فإن المشكلة البيّنة ها هنا هي سؤال متى يتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود من العنف. فإذا ما دعت الحركات الثورية إلى استخدام العنف الجسديّ من دون أنْ تمارسه فهل يستبعدها ذلك من تحليلنا للحركات الثورية؟ وإذا ظهر العنف في المراحل الأخيرة من الثورة ولم تقُده حركة ثورية محددة بل أفرادٌ أو جماهيرُ غير منظمة، فهل يعدّ ذلك ثورة؟ بكلمات أخرى، إذا كانت النتائج الثورية تعقب حوادثَ بنيوية طارئة بدلاً من كونها نتاجاً للحركات الاجتماعية المنظمة، فهل يعني ذلك أن الحركة الاجتماعية التي دعت إلى هذه التغيرات المجتمعية وأطلقتْها ابتداءً لا تعدُّ ثورية؟ وبالمثل، إذا تحول وضعٌ ثوريٌّ ما إلى ميدانٍ خصبٍ للعنف دون أن تطاول حوادثُ العنف جميع الفاعلين الاجتماعيين المتورطين في هذا الوضع، فهل يشكّل ذلك تلقائياً وضعاً غير ثوريّ (كأنْ تستخدم سلطات الدولة العنف ضد من تراهم ثواراً فيما هم شديدو الضعف أو غير مستعدين للرد عليها)؟

ثمة مشكلة أخرى هي المدى الذي قد يبلغه العنف الجسدي المستخدَم. فهل خسارةٌ بشريةٌ واحدةٌ كافية لتكون انتفاضةٌ اجتماعيةٌ ما ثورة؟ وإذا شهد مجتمعان تغيراً اجتماعياً هائلاً ومتشابهاً جداً مصحوباً بانتقال مفاجئ نسبياً للسلطة السياسية، لكن أحدهما شهد عنفاً متقطعاً فيما لم يحدث عنف في الحالة الأخرى، فهل ينطبق مسمّى الثورة على ما حدث في أحدهما دون الآخر؟ على سبيل المثال، انهارت الشيوعية بين سنوات ١٩٨٩م - ١٩٩١م في أنحاء أوروبا الشرقية كلها لتسفر عن تغيير غير دمويّ للنظام، باستثناء رومانيا وليتوانيا بدرجةٍ أقل، تبعه تحولٌ اجتماعيٌّ راديكاليٌّ في السياسة والاقتصاد والثقافة ومجالات أخرى من الحياة الاجتماعية. وتطرح تجربة أوروبا الشرقية سؤالاً فورياً: هل تعتبر رومانيا وليتوانيا وحدهما انتفاضتَين ثوريتَين، أم يمكننا إطلاق هذه التسمية على أمثلة «الثورات المخملية» الأخرى، كما في تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا؟ إضافة إلى ذلك، أسفرت الحالة الرومانية عن أكثر من ألف ضحية بينما قُتل في ثورة الغناء الليتوانية أربعة عشر متظاهراً فقط، فهل تعدّ الأولى ثورة حقيقية مقارنة بالثانية؟

تثبت كل هذه الأسئلة أن التقاط الديناميات الاجتماعية للتجربة الثورية بالصورة الملائمة لن يكون يسيراً إذا اعتمدنا على المفهوم الضيق للعنف. يُعدُّ الحد الأقصى التعسّفي المحدد بألف ضحية سنوياً غير مفيد في تحليل تأثير الحرب على المجتمع بمرور الزمن (يراجع الفصل الخامس من هذا الكتاب)، وهو غير مفيد بالدرجة نفسها في حالة العنف الثوري. إذ قد تنطوي الثورات في معظمها على العنف دون أن يعنِ ذلك أنْ ترتبط الأحداث الثورية بالتدمير المادي للأجساد البشرية في كل الحالات: بل المهم هو أن يوظَّف العمل القسري بنجاح لإحداث تغييرٍ سياسيٍّ أو اجتماعي عميق. وفي مثل هذا السياق يمكن أن يكون العنف الجسدي نتيجةً جانبية للأفعال القسرية؛ وليس من الضروري أن يتولد عن هذه الأفعال إصابات جسدية أو تدميرٍ لأجساد البشر. بدءاً من مثال اقتحام الباستيل في عام ١٧٨٩ وصولاً إلى التدمير الجزئي للبرلمان اليوغوسلافي في عام ٢٠٠٠م، أُنفق الكثير من الطاقة الثورية لغرض الاستيلاء على المؤسسات التي تمثل معاقلَ رمزية أو فعلية للسلطة السياسية: كالقصور الملكية والبرلمانات والمكاتب الرئاسية أو رئاسة الوزراء ومقار الشرطة والجيش والسجون الشهيرة وغيرها. وفي أغلب الأحيان، استخدم الثوار والأجهزةُ القمعية للنظام القائم على حد سواء، القسرَ لتأمين السيطرة على هذه المؤسسات. وفي هذه العملية، قد يُصاب البشر أو يُقتلون، ومن دون أن يعني غياب الإصابات المباشرة غياباً للعمل القسري؛ فربما تحقق حرق مقارّ السلطة أو هدمها من دون قتل البشر. ويمكن تنظيم المظاهرات الضخمة، والاعتصامات، والإضرابات، والمسيرات، وحركات المقاطعة، وإيقاف العمل، واحتلال الأماكن العامة، وغيرها، واستخدامها كلها لفرض التغيير الثوري. ومع ذلك، تنطوي جميع عمليات اغتصاب السلطة حتماً على بُعد قسري حيث يضطر الحكام إلى الامتثال لإرادة الثوار. وها هنا تبدو لنا أهمية أن نتحوّل في تعريفنا للثورات، باتجاه الأشكال الأوسع من السلوك القسري المسؤولة عن حدوث نتائج ثورية، بدلاً من الاعتماد حصراً على التدمير المادي للأجساد البشرية. وأهمية القسر مقارنةً بالعنف الجسدي لا تخص الثورات «المخملية» التي حدثت مؤخراً فحسب، بل وُجدت في تجارب الماضي أيضاً. على سبيل المثال، صارت الثورة الفرنسية مثالاً عن حدثٍ تاريخيٍّ شديد العنف بسبب تداعياتها التي أدت، خلال حقبة الإرهاب، إلى مقتل ما يصل إلى أربعين ألف شخص. لكن اقتحام قصر الباستيل، وهو الحدث الفعلي الذي أطلق الثورة،

لم يكن حدثاً عنيفاً؛ حيث أسفر عن مقتل شخص واحد فقط وستة آخرين قُتلوا بعد تجاوز سجن القلعة (Lusebrink and Reichardt, 1997). ولأن الإطار الزمني الدقيق للثورة لم يتضح يوماً، فيمكن المحاجّة أن حقبة الإرهاب هي مرحلة ما بعد الثورة الجديدة التي بدت معها الثورة الفرنسية لعام ١٨٧٩م، حدثاً تاريخياً أقل فتكاً؛ من دون أن ينفي عنها ذلك السمةَ القسرية. بطريقة مماثلة تماماً، لم تسفر ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧م الروسية في البداية عن أي خسائر مباشرة باستثناء عددٍ قليلٍ من جنود الحرس الأحمر الجرحى. وهذا الحدث الذي أسفر عن تغيّرٍ تاريخيٍّ عميقٍ كان في ذلك الوقت غيرَ واضح، لدرجة أنه لم يحظَ باهتمامٍ إعلاميٍّ كافٍ في البداية؛ بل ويُزعم أن الصحفي الأمريكي جون ريد، الذي صار بعدها أهم مراسل غربي عن الثورة بفضل كتابه «**عشرة أيام هزت العالم**» *Ten Days that Shook the World* (Reed, 1919)، كان في واقع الأمر نائماً خلال هذه الأحداث (Moore, 1966; Pipes, 1991). وفي هذا المثال أيضاً، ظهر عنف واسع النطاق بعد الثورة؛ حيث انتشرت الحرب الأهلية والرعب الأحمر والمجاعة.

ويسمح استبدال المفهوم الضيق للعنف، المستخدَم في التعريفات السائدة، بحلّ مسألة المدى الذي ينبغي أن يبلغه العنف الضروري حتى يُعتبرَ حدثٌ ما ثورة. فبدلاً من الحديث عن عدد الخسائر البشرية التي تميز الثورات عن الانتفاضات أو التمرد، يجب الالتفات إلى العمليات القسرية التي تؤدي إلى تغيّرٍ كبيرٍ ومفروضٍ بالقوة في البنى الحكومية. ويعترف غولدستون بذلك بصورةٍ غير مباشرة في تعريفه للثورة (Goldstone, 2014: 4)، فيصفها أنها: «الإطاحةُ بحكومةٍ بالقوة، بحيث تُستخدم في ذلك التعبئةُ الجماهيرية (سواء أكانت عسكرية أم مدنية أم كليهما) باسم العدالة الاجتماعية، وبهدف بناء مؤسسات سياسية جديدة». ويخطو غولدستون بهذا التعريف خطوةً مهمةً في الاتجاه الصحيح، إلا أنّ تعريفه لا يزال يتجاهل مركزيةَ المنظمات الاجتماعية ومفهوماً أوسع عن الدوافع الأيديولوجية، وكلاهما لا غنى عنه في الأحداث الثورية. تستند الثورات في المقام الأول، وعلى النحو الذي سأفصّله في الصفحات التالية، على الاستيلاء والهجوم على المنظمات الاجتماعية القائمة؛ كما تقوم بها المنظماتُ الاجتماعية ومنها الحركاتُ الاجتماعية المنظمة. وتحتاج هذه الجماعات المنظمة أيديولوجيات فعالة لتعبئة دعم أوسعَ وتبرير الإطاحة غير القانونية بالحكومة. تكرّرت فكرة العدالة الاجتماعيةُ في العديد من الثورات لكنها لم تكن السردية الأيديولوجية الوحيدة

التي هيمنت تاريخياً على الحركات الثورية. فكانت العدالة الاجتماعية أحد الموضوعات في السردية الأيديولوجية السائدة خلال الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م على سبيل المثال، لكنها ارتبطت بفكرة إنشاء نظام اجتماعي إسلامي أصيل تحكمه المبادئ الإلهية. وبالمثل، اندفعت الانتفاضات الثورية القومية، بدءاً بثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م، والثورة الوطنية الإندونيسية ١٩٤٥م - ١٩٤٩م، والثورة الجزائرية عام ١٩٥٤م، وصولاً إلى الثورات الغنائية في دول البلطيق الثلاث في ١٩٨٩م - ١٩٩١م، خلف مبادئ السيادة الوطنية أكثر مما ارتبطت بأفكار العدالة المجتمعية. وإذا ما أخذنا كل هذه الانتقادات في الاعتبار، فيمكننا تعريف الثورة أنها: عمليةٌ اجتماعيةٌ تاريخيةٌ سُلّمية، تُطيح من خلالها المنظمات الاجتماعية المجهزةُ بخطابات أيديولوجية تعبوية، بالنظام القائم بالقوة، بهدف إقامة نظامٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ جديد.

نظريات الثورة

يتفق العلماء في معظمهم على أن الثورات هي تحوّلٌ مهمٌ ومفاجئٌ في البنى السياسية والاجتماعية، لكن زمن حدوثها وسببه هو ما يظل غير واضح بالقدر نفسه. وتوجد ثلاثة تقاليد بحثية متمايزة تقدم تفسيرات مختلفة للثورات هي: المقاربة التي تتمحور حول الفاعلية، والمقاربة البنيوية، والمقاربة الثقافية.

هيمنت التحليلات التي تركز على الفاعلية Agency تقليدياً على التفسيرات التي يقدمها عن الثورات علماءُ التاريخ والسوسيولوجيا. ركزت الدراسات المبكرة المكتوبة في هذا السياق عادةً على التصميم والقدرات الفردية والدوافع التي تدفع ثواراً ما، مثل روبسبير أو لينين، باتجاه الرغبة في تحقيق نتيجة ثورية. وحاول العلماء تطوير نماذج أكثر قابلية للتعميم بدءاً من الستينيات، مركزين على دور الفاعلين الجماعيين (مثل الطبقات الوسطى، والبروليتاريا، والفلاحين، والثوريين المحترفين، ومجموعات المكانة، إلخ). وهكذا جادل برينتون (Brinton, 1965) وليفورد إدواردز (Edwards, 1970) أن التوقعات المتزايدة لدى المجموعات المختلفة تؤدي إلى توترات واضحة بين الطبقات الاجتماعية. وبالمثل، اعتبر نيل سملسر (Smelser, 1962) وجايمس دايفس (Davies, 1971) أن السخط الاجتماعي المتزايد المؤدي إلى المواقف الثورية ناتجٌ عن الإحباطات الفردية والضغط الاجتماعي والأدوار

الاجتماعية المعيبة. كانت أكثر النظريات تأثيراً في هذا التقليد هي مقاربة غور (Gurr, 1970) التي طورها في كتابه **لماذا يتمرد الناس؟** *Why Men Rebel?*. ويحاجّ غور في هذا الكتاب أن الثورات تنبع من الحرمان النسبي. وتقول حجته بصورة أكثر تحديداً إنه حين يُحرم الأفراد من الموارد والمرافق التي اعتادوا امتلاكَها أو التي يعدّونها استحقاقاً شرعياً لهم، فسيكون تمردهم على السلطة محتملاً. ويرى أن الظروف الاجتماعية المتغيرة من المرجح أن تؤدي إلى حدوث اضطراب، مما يؤدي إلى المزيد من الإحباطات الفردية حيث يعاني الناس التناقضَ بين توقعاتهم وبين الواقع الفعلي (Gurr, 1970). يقول غور: «يسارع الناس إلى التطلع إلى ما هو أبعد من مواردهم الاجتماعية، وهم سريعو الغضب حين تكون هذه الموارد غير كافية، لكنهم لا يقبلون بسهولة ما يحدّ من تطلعاتهم» (Gurr, 1970: 58). ويجري التخلّص من الإحباطات المتزايدة في الغالب عبر العدوان على من يُنظر إليهم على أنهم مسؤولون عن الحرمان. في هذا السياق، يؤدي تفاقم الأوضاع إلى انتظام الأفراد الساخطين في حركات اجتماعية تهدف إلى الإطاحة العنيفة بالنظام القائم الذي يعتبرونه غير عادل. وينصب التركيز هنا بوضوح على ردود الفعل السيكولوجية للأفراد: حيث تُفهم الثورات من منظور الإحباطات المتزايدة التي تؤدي إلى السلوك العدواني.

انتُقدت النماذج التي تركز على الفاعلية على نطاق واسع لعدم قدرتها على التمييز بين العمليات الفردية والبنيوية المتدخّلة. فلا يمكن تطبيق أطروحة العدوان والإحباط، التي يقوم عليها هذا النموذج، على مستويات المنظمات الاجتماعية والمجموعات الواسعة بسهولة. فالمنظمات والجماعات لا تمتلك سمات شخصية أو إرادة فردية أو استجابات عاطفية دقيقة على طريقة البشر. ذلك أن المقاربات السيكولوجية تميل في الغالب إلى إضفاء طابع جوهرانيٍّ ومتجسّد على العلاقات الاجتماعية المعقدة. يضاف إلى ذلك أن أطروحة الإحباط - العدوان تفتقر إلى الكثير من الأدلة حتى في المحاولات التجريبية التي أجريت في مختبرات علم النفس (Whitley and Kite, 2010)، كما وتُفتقد مثل هذه الأدلة في العالم الماكرواجتماعي الذي تنتمي له الثورات الاجتماعية (Aya, 2015). إذ يتعارض الافتراض الأساسي القائل إن الاضطرابات الثورية ناجمةٌ عن الأفراد الغاضبين والمحبطين مع الأدلة الإمبريقية الراسخة التي تشير إلى أهمية التنظيم العقلاني وتقسيم العمل والتخطيط والتجنيد والعديد من العمليات الأخرى التي تجعل

الثورات ممكنة. إضافة إلى ذلك، يؤدي التركيز على دور القادة الثوريين والفاعلين الاجتماعيين الآخرين إلى إغفال السياقات البنيوية المسؤولة عن إنتاج الظروف الثورية في المقام الأول. وثمة العديد من المواقف التاريخية التي استاءت فيها قطاعات واسعة من السكان من النظام القائم استياءً شديداً، حيث تفشّى الحرمان النسبي، لكن الأمر لم يسفر عن ثورة. وفي واقع الأمر، بما أن الثورات هي حوادث تاريخية نادرة جداً، تعجز أطروحة غور عن تفسير لِمَ لا يؤدي الحرمان النسبي إلى حدوث الثورات في أغلبية الحالات.

تقدم النظريات البنيوية إجابات أكثر إقناعاً للعديد من هذه الأسئلة. وبدءاً من الأعمال المبكرة التي أنجزها مور (Moore, 1966; 1978) وسكوكپول (Skocpol, 1979)، إلى الدراسات اللاحقة لكل من غولدستون (Goldstone, 2014; 1991)، وغودوين (Goodwin, 2001; 1997)، وتيلي (Tilly 1995; 1992)، وكولينز (Collins, 1999)، ومان (Mann, 2012)، تحقق إجماعٌ على أن الثورات يندر أن تكون نتاجاً للإرادة الفردية أو الجماعية للفاعلين. بدلاً من ذلك، تشير الدراسات التاريخية المقارِنة إلى أن الثورات غالباً ما تكون نتاجاً جانبياً للتغير البنيوي. طور كل من مور (Moore, 1978; 1966) وتيدا سكوكپول (Skocpol, 1979) حججهما البنيوية عبر تحليلات مقارِنة شملت العديد من الثورات الناجحة في القرن العشرين. فاستكشف مور (Moore, 1966) ثلاث طرائقَ تاريخية مختلفة للحداثة ليحاجّ أن الطابع البنيوي لكل ثورة دمغ مسارَها نحو الحداثة (كالمسارات الليبرالية أو الفاشية أو الشيوعية إلى الحداثة). وعند تحليل النتائج الثورية للثورات الفرنسية والروسية والصينية، عثرت سكوكپول (Skocpol, 1979) على عاملَين رئيسَين موجودَين في الثورات الثلاث: **أولاً**، الأزمات المزمنة للدولة الناتجة عن سوء الإدارة الاقتصادية والكوارث الطبيعية والقضايا الأمنية ونقص الغذاء وعمليات مماثلة؛ **وثانياً**، الاضطرابات الاجتماعية المتفاقمة من أسفل. انصب تركيز سكوكپول، على الرغم من اعترافها بالدور الذي يؤديه الفاعلون الاجتماعيون في الثورات[1]، على القيود البنيوية؛ مثل عجز الدولة الضعيفة عن زيادة الضرائب والموارد الحاسمة الأخرى،

---

(١) لا ترفض سكوكپول التحليلات التاريخية المستوحاة من الماركسية بالجملة، لكنها تعتبر أن الفلاحين، لا العمال الحضريين، هم من شكلوا القوة الثورية المهيمنة في الثورات الثلاث التي أخضعتْها للدراسة.

أو عجز الحكومة عن تسكين النظام الاجتماعي. تميز سكوكپول في هذا السياق بين الثورات الاجتماعية والسياسية: فالثورة السياسية تنطوي على الإطاحة بالنظام السياسي، في حين تحيل الثورة الاجتماعية على تغير اجتماعي أكثر شمولاً؛ تقول: «الثورات الاجتماعية هي تحولات أساسية سريعة للمجتمع في دولةٍ ما ولبُناه الطبقية... و[هي] تتمايز عن أنماط الصراعات والعمليات الأخرى بتزامُن التغير البنيوي المجتمعي مع الاضطرابات الطبقية، وتزامُن التحول السياسي مع التحول الاجتماعي» (Skocpol, 1979: 4).

وتحدد المقاربات الحديثة التي تركز على البنية مجموعة متنوعة من العوامل التنظيمية التي تسهم في النتائج الثورية. فتميز نظرية غولدستون (Goldstone, 1991) المهمة ثلاث عمليات بنيوية مترابطة تسبق الثورات عادةً: **أولاً**، استنزافٌ ماليٌّ للدولة مع عجزها عن تحصيل المداخيل والموارد الأخرى؛ **ثانياً**، وجودُ مجموعاتٍ حاكمةٍ شديدة الانقسام سياسياً؛ **ثالثاً**، شيوعُ عدم الرضا في عموم المجتمع. وبحسب غولدستون، تحدث الثورات في أعقاب الكوارث الطبيعية الكبرى أو الهزيمة المدوية في الحرب غالباً، وكلاهما يزيد من إضعاف الدولة واستقطاب النخب السياسية وتعميق السخط الاجتماعي. ويرى بصورة أكثر تحديداً أن الثورات هي أحداثٌ تظهر حين يتجمّع عدد من الأسباب البنيوية: **أولاً**، تغيرٌ ديموغرافيٌّ يتسم بزيادة كبيرة في عدد السكان ينجم عنه ضغطٌ على موارد الدولة؛ **ثانياً**، تغيراتٌ جيوسياسيةٌ مهمةٌ يمكنها أن تُضعف من سلطات الدولة (حيث تظهر العديد من الثورات في شكل موجات تعقب الحروبَ واسعة النطاق والأزمات الاقتصادية)؛ **ثالثاً**، التنميةُ الاقتصادية غير المتكافئة التي تثير الاستياء الشعبي؛ **رابعاً**، زيادةُ التمييز ضد مجموعات معينة على أساس الدين والعرق والإثنية وغيرها؛ **خامساً**، ترسيخُ الأنظمة الشخصية شديدة الفساد التي يمكن أن تعزز الاستياء الشعبي (Goldstone, 2014: 20-25).

ويظهر العديد من هذه العوامل في تحليلات بنيوية أخرى عن الثورة؛ فيُلقي كلٌّ من تيلي (Tilly, 1995; 1978) وغودوين (Goodwin, 2001; 1997) الضوء على السياقات الجيوسياسية، وقدرة الدولة، ومكامن الضعف الاقتصادي، وانقسام النخبة، بوصفها تشكل شرطاً مسبقاً مهماً للثورات. وبقطع النظر عن ذلك، يولي تيلي أيضاً قدراً كبيراً من الاهتمام للعلاقة بين المؤسسات القائمة والحركات الاجتماعية التي

تتحدى هذه المؤسسات. وتركز نظريته عن السياسة التنازعية Contentious Politics (Tilly, 2008; 2004) على الاستراتيجيات المتنوعة التي تتبناها الحركات الاجتماعية في تحدّيها للدولة. ويعرّف تيلي (Tilly, 2008: 5) مثل هذه السياسة التنازعية أنها: «التفاعلاتُ التي يقدم فيها الفاعلون مطالبات، لها صلة بمصالح آخرين، حيث تظهر فيها الحكومات إما بوصفها أهدافاً، أو مبادِرةً بالمطالبات، أو أطرافاً ثالثة». في هذا السياق، تُعتبر الثورات أحد الردود الجماعية المحتملة العديدة على حدوث تغيرات في سياسات الدولة، وهي تغرف من «سجل أداءات التنازع» Repertoire of Contention. وسجلات الأداء هذه هي أشكال من الفعل الجماعي تهدف إلى تعطيل الوضع القائم وتعكيره، وتمتد من المظاهرات والإضرابات والوقفات الاحتجاجية والتجمعات والعرائض والمنشورات، وصولاً إلى العصيان المدني والإرهاب والتمرد والثورة. وعلى الرغم من أن السياسة التنازعية وُجدت في الجزء الأكبر من التاريخ البشري، إلا أن طابعها وقوتها شهدا تغيُّراً مع ظهور الحركات الاجتماعية في القرن الثامن عشر. وحين ازدهرت الحركات الاجتماعية واكتسبت القدرةَ التنظيميةَ لتحدّي الدولة، صارت السياسة التنازعية أكثرَ تكراراً في العصر الحديث وأحياناً أكثر حدة. وتخلق الكثافة المتزايدة للصراع الاجتماعي ظروفاً لمجموعة متنوعة من النزاعات غير المؤسسية التي يتطور بعضها إلى وضع ثوري. بيد أن الأوضاع الثورية في معظمها لا تؤدي تلقائياً إلى نتائجَ ثورية. فالوضع الثوري قد يتضمن فعلاً جماعياً منظماً ضد الحكومة، ويمكن أن يمتد من أعمال الشغب والعصيان المدني والاعتصامات إلى حركات التمرد وحتى الحروب الأهلية من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى انتقال السلطة السياسية. وبحسب تيلي (Tilly, 1995)، لا يمكن لهذا أن يحدث إلا حين تتمكن الحركات الاجتماعية من تعبئة موارد قسرية ومادية وتنظيمية وغيرها من الموارد، تفوق ما تملكه الحكومة القائمة. لكن الأوضاع الثورية تتطلب أن تعاني نخب الدولة حالةَ انقسام سياسي ووجود بنًى حكومية مستقطَبة، ولذلك يكون دور قطاعات جهاز الدولة حاسماً في تحويل الوضع الثوري إلى نتيجة ثورية في كثير من الأحيان: وذلك حين توفر دعماً غير مباشر لحركات اجتماعية بعينها. بالنتيجة، الأوضاع الثورية هي السمات الأكثر شيوعاً في العالم الحديث، أما النتائج الثورية فنادرةٌ جداً.

هذا التمييز بين الواقعي والمحتمل في الحركات الثورية كامن أيضاً في نموذج غودوين عن الثورة (Goodwin, 2001). أجرى غودوين دراسة إمبريقية

مقارِنة للثورات الناجحة ولنظيراتها الفاشلة بهدف تحديد الآليات السببية الرئيسة في التجارب الثورية، وخلص إلى أنْ لا ثورات من دون دول: إذ يتحدّد الفعل الثوري من خلال قدرة الحركة على توليد انهيار الدولة أو التحول الراديكالي في بنيتها. إضافة إلى ذلك، يعتمد الدعم الشعبي للحركات الثورية في كثير من الأحيان على وعدها بإحداث شكلٍ مختلفٍ من حكم الدولة. ويعتمد النجاح النهائي للحركات الثورية من وجهة نظره على طبيعة الدولة المعنية. وعلى النقيض من المنظورات التي تركز على الفاعلية، والتي تؤكد على المتغيرات السيكولوجية والاقتصادية مثل الإحباط أو الحرمان النسبي أو الاستغلال الاقتصادي، يجادل غودوين أن الحركات الثورية تنبثق في الغالب «استجابةً للقمع السياسي والعنف، والذي عادةً ما يكون وحشياً وفجّاً». في هذا التفسير، تكون طبيعة الدولة هنا هي الأهم حيث تنجم الثورات عن سياسات بعض الدول في حين لا يحدث ذلك في البعض الآخر. وتشمل الدول التي يُرجَّح أن تُنتج وضعاً ثورياً تلك التي تتورط في سياسات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لا تحظى بالتأييد الشعبي؛ أو تقمع وتستبعد الشرائح السكانية القابلة للتعبئة من سلطة الدولة أو الموارد الاقتصادية؛ أو تُخضع المعارضةَ المنظمةَ للتمييز أو تستخدم العنف ضدها؛ أو لا تملك بنية تحتية وقدرات شُرطية قوية؛ أو توجد فيها أنظمةٌ شخصية شديدةُ الفساد (Goodwin, 2001:49).

تؤكد معظم المنظورات البنيوية أيضاً على حداثة الثورات[٢]. فأشكال التمرد العنيفة والانتفاضات وحركات العصيان وقلب الحكومات المفاجئ حدثت عبر التاريخ وفي كل قارة، لكن الثورات الكاملة لم تظهر إلا في أواخر القرن السادس عشر. أما السمة المميزة الرئيسة هنا فهي مستوى الدولتية. تعرِّف المقاربات البنيوية الثورات في علاقتها بسلطة الدولة (كأنْ تكون الثورة هي الاستيلاء على جهاز الدولة أو الإطاحة به)، لذلك لا تحدث الثورات إلا في وجود الأجهزة الدولتية المتطورة. وحتى لو أمكن العودةُ بزمن الدولتية البدائية إلى بلاد ما بين النهرين قبل اثني عشر ألف عام، ثمة اختلافات جوهرية بين الدول البِكر والدول في زمن الحداثة. يجادل غودوين، وعلى خطى مان (Mann, 1986)، أنه «ما مِن مؤسسة

(٢) يشكل غولدستون استثناءً هنا، حيث يتتبع الثورات حتى مصر القديمة واليونان وروما بحجة أن «الثورات قديمة قدم التاريخ نفسه» (Goldstone, 2014: 41).

قبل العصر الحديث حظيت بسلطةٍ بنيويةٍ كافيةٍ لإعادة تشكيل ترتيباتٍ اجتماعيةٍ واسعة النطاق وبطرائقَ تأسيسية: وهو ما لم يتحقق/يُفكَّر في تحقُّقه إلا حين ترسّخت الدولة القومية» (Goodwin, 1997). وببساطة أكبر، لم يكن لأشكال التمرد العنيفة أو الانتفاضات أو حركات العصيان قبل الحداثة المبكرة وسائلُ بنيوية أو أيديولوجية لتحقيق نتيجة ثورية يمكنها أن تسفر عن تحولات حقيقية. فقُطعت رؤوس ملوك وطواغيت في مثل هذه الانتفاضات من دون أن ينتهي الأمر إلى تحول غير مسبوق في النظام الاجتماعي برمته. بالنتيجة، أدى ظهور النظم بين الدول وتوسُّعُها على طول الأعوام الثلاثمئة الماضية إلى انتشار الثورات.

هيمنت المقاربات البنيوية على دراسة الثورات في الأعوام الأربعين الماضية. لكن وعلى مدى العقدين الماضيَين، جرى التشكيك في بعض المقترحات المركزية في التحليل البنيوي. فاتضح بدءاً من الثورة في إيران ونيكاراغوا عام ١٩٧٩م، وثورات ما بعد الشيوعية ١٩٨٩م - ١٩٩١م، والثورات الملونة، ووصولاً إلى أكثرها حداثة خلال الربيع العربي ٢٠١٠م - ٢٠١١م، أن التجربة الثورية ليست محض عملية سياسية فقط. كذلك انتُقدت لإصرارها المفرط على دور الدولة والجغرافيا السياسية، وإهمالها الدورَ الذي يؤديه المجتمع المدني في اختمار الأوضاع الثورية، وفصلها الاقتصادَ عن المصادر السياسية للثورة. كذلك أشارت أكثر الانتقادات صرامةً إلى عدم اهتمام البنيويين بالدور المركزي للثقافة والأيديولوجيا في الاضطرابات الثورية. فكانت نتيجة ذلك أنِ اعتنقت الدراسات الأحدث عن الثورات انعطافةً ثقافية، بحجة أن الثورات تتحدد وتتشكل من خلال العمليات الثقافية في المقام الأول.

ما مِن شك في أن الثورة الناجحة تتطلب تظافرَ عواملَ بنيويةٍ مختلفة، مثل التحولات الجيوسياسية الجوهرية، والضغوط الديموغرافية، والضعف المالي للدولة، والهزائم العسكرية، والركود الاقتصادي الممتد. لكن الثورات تنطوي على فعل اجتماعي يشارك فيه العديد من الفاعلين من غير الدول، ولذلك قد لا تؤدي التغيرات البنيوية بالضرورة إلى أحداث ثورية. ومثلما يبدو من الأرشيف التاريخي، لا تزال الثورات أحداثاً نادرة جداً، وحتى حين تتحد العديد من العوامل البنيوية، فلا يقينَ في أن يؤدي ذلك تلقائياً إلى نتيجة ثورية. يُضاف إلى ذلك أن الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م أثبتت أن الثورات يمكن أن تحدث حتى في حالة عدم توفر

العديد من الظروف البنيوية. ولفهم هذه الجوانب من التجربة الثورية، حوّل عدد من العلماء انتباههم إلى الميكانيزمات الثقافية؛ كالرموز والسرديات والخطابات والأيديولوجيات، ودرسوا الدور الذي تؤديه في توليد الفعل الثوري وفي شرعنة محاولات الاستيلاء على الدولة.

وهكذا يجادل إريك سيلبين (Selbin, 2010)، أن جميع الثورات تتطلب قصصاً قابلة للتصديق وقادرة على جذب جمهور واسع. أكثر من ذلك، لكي تحدث التعبئة الجماهيرية في مجتمع معين، من الأهمية أن يعتز المجتمع بثقافة المقاومة، ويكون لديه تراث طويل من التمرد والانتفاض والاحتفاء بالمقاومة في الاصطلاحات الشعبية. يقول: «في المجتمعات التي تُعتبر فيها الثورة رداً على الاضطهاد قابلاً للتطبيق على الأرض؛ بفضل تاريخ من الأنشطة المتمردة التي يتم الاحتفاء بها في الثقافة الشعبية، أو بسبب توظيف القادة الثوريين لمثل هذه التقاليد في الثقافة المحلية؛ يُرجّح أن تحدث الأنشطة الثورية، وأنْ تحصل على دعم شعبي واسع، وأنْ تُختتم بنجاح» (Selbin, 2010: 81). وتتطلّب الثورات جميعها سرديات متماسكة تغرف من الماضي البطولي والمأسوي، لكن سيلبين يميز بين أربع قصص ثورية مهيمنة: **أولاً**، الأساطير المؤسسة للديمقراطيات الليبرالية الحديثة التي تركز على سرديات الحضارة والدمقرطة (كالثورة الإنكليزية المجيدة، والثورة الفرنسية ١٧٨٩م، والثورة الأمريكية ١٧٧٦م، وغيرها)؛ **ثانياً**، سردية الثورة الاجتماعية التي تشدد على معالجة الظلم الاجتماعي وانعدام المساواة والفقر والجوع (كالثورة الفرنسية ١٧٨٩م، وثورة تشرين الأول/أكتوبر الروسية عام ١٩١٧م، والثورة الكوبية ١٩٥٨م، وغيرها)؛ **ثالثاً**، قصص التحرر الوطني التي تؤكد على التضحيات المقدمة في سبيل الاستقلال والحرية والمساواة، وتمتد من سرديات ثورات العبيد إلى النضالات المناهضة للاستعمار (مثل ثورات عام ١٩٥٨م في كوبا وهايتي وغيرها)؛ **ورابعاً**، السرديات المأسوية عن الثورات الفاشلة التي لا يزال يتردد صداها في صفوف العديد من المجموعات الغاضبة (مثل كومونة باريس عام ١٨٧١م، إلخ). ويمكن أن تعتمد بعض الحركات الثورية على إحدى هذه السرديات كما تنطوي الثورات في معظمها على أكثر من قصة ثورية. فترتبط الثورة الفرنسية اليوم على سبيل المثال بهذه السرديات الأربع كلها. ويقول سيلبين إنه ما مِن ثورة من دون قصة؛ ف «القصص هي سبب قيام الثورات... ومن دونها فلا مقاومةَ ولا تمرد ولا ثورة» (Selbin, 2010: 78).

في سياق مماثل، يصر جون فوران (Foran, 2005) ولاين وفوران وزيوكوفيتش (Foran, Lane and Živković, 2008) على أن الثورات يجب ألا تُفهم على أنها عواقب غير مقصودة للقوى البنيوية بقدر ما هي أفعال مقصودة لمجموعات وُهبت معانيَ اجتماعية. يستند هؤلاء الباحثون إلى أمثلة الثورات غير العنيفة التي أطاحت بالحكومات الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق وكذلك الثورات الملونة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويضعون أيديهم على افتقارها إلى الشروط البنيوية المسبقة. فقد ظهرت هاتان الموجتان الثوريتان في سياق بنًى دولتيةٍ مستقرة نسبياً وسيطرة الحكومات الكاملة على الشرطة والجيش واستخراج المداخيل، ومن دون صراعات معلنة بين النخب الحاكمة. إضافة إلى ذلك، لم تكن هذه الاضطرابات الثورية، وعلى عكس سابقاتها من الثورات الكلاسيكية، مدفوعة بمشروعات طوباوية خاصة تروم تحويل العالم، كتلك التي كانت في قلب الثورات الكبرى بدءاً من فرنسا عام ١٧٨٩م وروسيا عام ١٩١٧م وصولاً إلى إيران عام ١٩٧٩م. ففي كلتا الموجتين الثوريتين، أدت الحركات الاجتماعية وجماعات المجتمع المدني دوراً واضحاً، وبدا فيها دور أجهزة الدولة أقل وضوحاً. ويركز فوران (Foran, 2005) على أهمية بعض العوامل البنيوية والمادية لتحفيز السخط الشعبي (مثل الحكم الإقصائي، والسيطرة الاستعمارية، والتنمية التابعة، والتدهور الاقتصادي)، ليحاجّ أن الثورات تعتمد على الثقافات السياسية لدى المعارضة؛ منها المذاهبُ الأيديولوجية المتماسكة، والاصطلاحاتُ الثقافيةُ، والتجاربُ والخطاباتُ التاريخيةُ الذاتية ذات الجاذبية العاطفية القوية. يشدّ الباحثون العاملون في هذا التقليد الانتباهَ إلى الدور الذي تؤديه الأساطير والرموز والذكريات والشخصيات التاريخية المشتركة في تعبئة المجتمع المدني وقطاعات أوسع من السكان. وتحول التركيز نحو دراسة الدوافع الذاتية لمختلف الفاعلين المشاركين في العمليات الثورية: كالنخب والفلاحين والطبقات الوسطى والعمال والطلاب والأقليات وغيرهم (Foran, Lane and Živković, 2008). وشكلت ثورات الربيع العربي، على الرغم من عودة الدول التي شهدتها جميعها إلى الحكم التسلطي باستثناء تونس(*)، موجةً ثوريةً خاصةً ومهمة ألقت الضوء على تعقّد التجربة الثورية. فقد تحدّى الربيع العربي

(*) النص الإنكليزي الأصل لهذا الكتاب عام ٢٠١٧، أي قبل التطورات التي عرفتها التجربة التونسية منذ ذلك الوقت بطبيعة الحال. (المترجم)

الأنماط التقليدية من الاضطرابات الثورية؛ إذ انتشر في بيئة تميزت باستقرار نسبي، وسيطرة الحكومات على أجهزتها العسكرية والشرطية. إضافة إلى ذلك، لم تعانِ أيٌّ من الدول التي انتشر فيها هزيمةً عسكريةً أو انهياراً اقتصادياً أو كارثةً طبيعيةً كبرى، وكانت النخب الحاكمة في معظمها متحدة. وأدت التغيرات الديموغرافية دوراً بفِعل النمو السكاني السريع وظهور الشباب الحضري المتعلم العاطل عن العمل الذي قاد الاضطرابات (Goldstone, 2014; 2011)[٣]، لكنها لم تكن العامل الحاسم: إذ كان هذا التغير الديموغرافي موجوداً حتى في دول الشرق الأوسط التي لم تحدث فيها ثورات. أما ما يبدو أنه أدى دوراً أكثر أهمية في الربيع العربي فهو الفرصُ الجديدة للتعبير عن عدم الرضا وتشارُكه مع الآخرين الذي يعانون الوضعَ نفسه. وأعني أن توافر وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب وغيرها من التقنيات الجديدة كان له دورٌ حاسمٌ في توصيل المعلومات الخاصة بالأحداث الثورية. لا عجب أن الربيع العربي بدأ في تونس، حيث توجد طبقة وسطى كبيرة نسبياً، و«نسبة مستخدمي فيسبوك بين الشباب هي الأعلى في شمال إفريقيا» (Goldstone, 2014: 119). كانت وسائل التواصل الاجتماعي مهمة في تعبئة المتظاهرين ضد الحكومات في كل دولة وأيضاً في إبقاء الآخرين على اطلاع بالتطورات المماثلة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي المقاربات الثقافية، يشير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنقل أفكار المقاومة ورموزها وسردياتها، إلى أن الثورات ظاهرةٌ ثقافيةٌ في المقام الأول.

أفادت المنظورات الثقافية في إلقاء الضوء على أن الثورات تنطوي على معانٍ اجتماعية، وأنه ما مِن عمل ثوري ممكنٍ من دون رموز وسرديات قابلةٍ للتصديق. لكن المثالية الإبستمولوجية التي ينطوي عليها الجزء الأكبر من المقاربات الثقافية تشكو جموداً، مثلها مثل التفسيرات البنيوية التقليدية الجامدة بسبب تفسيراتها المشحونة بالمادية. فالثورات تحتاج إلى القصص والاصطلاحات الشعبية نعم؛ لكن الأفكار من دون تنظيم لا يمكنها أن تُحدث تغيراً اجتماعياً عميقاً. كذلك تتجاهل وجهات النظر الثقافية الفجوة التاريخية الواضحة بين وفرة

---

(٣) تحدث غولدستون (Goldstone, 2014: 118) عن عامل بنيوي آخر، هو أن تونس تشكل «أعلى مستورد للحبوب في العالم»؛ حيث دفع الارتفاع الكبير في أسعار الحبوب إلى تراجع الدعم الحكومي. ومع ذلك، كانت هذه أيضاً سياسة مشتركة أثرت على القسم الأكبر من الشرق الأوسط لا تونس وحدها.

السرديات الثورية والرمزية من جهة والنتائج الثورية الناجحة من جهة أخرى. قد تكون الأفكار مهمةً فعلاً، لكنها غير كافية لإحداث الفعل الثوري. لا بدّ إذاً من تجاوز هذه التفسيرات التقليدية الثلاثة إذا أردنا فهم الديناميات المعقدة للثورات.

وجهة نظر بديلة: الثورات من منظار زمن الآماد

الثورات أحداث عرَضية في التاريخ ونادرة، لذلك يصعب تحديد أنماطها الشائعة. وحتى أواخر القرن العشرين، حدثت درجة من الإجماع على أن الثورات تنطوي على الإطاحة المفاجئة والعنيفة بالحكومة، والتعبئة الجماهيرية والتغير المؤسسي. لكن استخدام العنف في الثورة تعرَّض للتشكيك حين بدا أن العديد من ثورات أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين لم تكن عنيفة بالمعنى التقليدي، على النحو الذي ناقشناه آنفاً. حيث يبدو أن المهم في الثورات هو تلك المحاولة الجماعية للاستيلاء القسري على المنظمات الاجتماعية القائمة. وأعني هنا أن جميع الثورات تنطوي على القسر بفِعل سعيِ الثوار إلى السيطرة على أجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية الرئيسة الأخرى. وقد يتحقق ذلك في بعض الأحيان بالكثير من سفك الدماء حين تكون مقاومة الحكومة قوية. كما يمكن أنْ يحدث الاستيلاء الثوري على السلطة مِن دون خسائر بشرية حين تكون قيادة الدولة شديدة الانقسام أو شرعيتُها محل شكٍّ عميق. إنّ أحد الشروط الأساسية للنجاح في هذه المحاولة هو التحفيز على أكبر درجة ممكنة من الدعم الشعبي. وبما أن الثورة هي استيلاءٌ غير قانوني على سلطة الدولة، فمن الأهمية أن يخلق الثوار ويوظفوا سرديةً أيديولوجية قابلةً للتصديق وقادرةً على تبرير مثل هذا الفعل. أخيراً، ولربط الفعل الثوري المنظم بالرسالة الأيديولوجية بنجاح، لا بد من دمج التجربة الثورية في الواقع اليومي الجزئي للأفراد العاديين. على هذا النحو، يقتضي الفهم الجيد للاشتغال المعقد للثورات التركيزَ على العمليات الثلاث التي قلتُ إنها كانت حاسمة في تشكيل العالم الاجتماعي على مدى الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية: البقرطة التراكمية للقسر، والأدلجة المركزية الطاردة، وتطويق التضامن الجزئي. ولا يعني ذلك أن التفسيرات السائدة للثورات لا تتعامل مع بعض هذه العمليات، كما هي الحال مع الثقافيين حين يؤكدون على دور الأفكار والمعتقدات، والبنيويين الذين يكشفون عن البنى المؤسسية، ومنظورات الفاعلية الفردية التي تركز على القادة الأفراد والفعل الجماعي. إنما أقصد هنا أن تحليل

هذه العمليات الثلاث من منظور الأمد الطويل يعدُّها عمليات شديدة الترابط، أما في التفسيرات التي تقدمها المنظورات السائدة فتُلغي المنظماتُ والأيديولوجياتُ وديناميات المجموعات الصغيرة بعضُها بعضاً. ولا ينبع هذا الربط القوي بينها من طموحٍ مفهوميٍ مجردٍ يحاول التأسيسَ لنظرية كبرى انتقائية تقدم توليفةً بعدية Metasynthesis؛ على غرار ما فعلته العديد من الجهود السوسيولوجية التي بُذلت للوصول إلى توليفة البنية - الفاعل (وهي الجهود التي أنجزها علماء أمثال: Giddens, 1985; Archer, 2000; Elias, 1978)[٤]؛ بل تنبثق هذه الصلة من المسار التاريخي المشترك للعمليات الثلاث المذكورة. ومثلما نوقش في ثنايا هذا الكتاب، كانت هذه العمليات التاريخية الثلاث طويلة المدى نتاجاً عرَضياً ومترابطاً للتغير الاجتماعي على مدى فترات طويلة من الزمن. بالنتيجة، وبدلاً من الاعتماد على تحديد الفاعلين أو البنى أو الثقافة في بناء الآليات السببية للثورات، أهدف لما هو أكثر تواضعاً من ذلك؛ وأعني به تقديم توصيفات يُعتدُّ بها عن مسارات تاريخية خاصة اتسم بها التطور الاجتماعي المفضي إلى الاضطرابات الثورية. في هذا السياق، فإن منظور زمن الآماد لا ينظر للمنظمات والأيديولوجيات وديناميات المجموعات الصغيرة بوصفها مفاهيم ثابتة وموحَّدة عن الفاعلين أو البنى؛ بل يعدُّها مقولات تتعلق بالسيرورة Processual، وعلائقية Relational، وعرضة لتحولات هائلة. ولا يعني ذلك أن مثل هذه الأشكال من العلاقات الاجتماعية ليست مستقرة؛ بل إحدى الحجج الرئيسة الواردة في هذا الكتاب هي أن الاستمرارية التنظيمية مهمة جداً، وأن الأمثلة الحديثة للعنف المنظم تتجذر عادة في الديناميات التنظيمية التي تشكلت على مدى فترات طويلة جداً من الزمن. ومن ثم، من المهم ونحن نتعامل مع التغير الثوري أن نعيد تأريخ البنى والفاعلين والثقافات ومفهمتها.

الثورات والمنظمات الاجتماعية

البقرطة التراكمية للقسر هي عمليةٌ تنطبق على بنى الدولة والتشكّلات الجيوسياسية المتغيرة، لكنها تسبق تشكُّل الدولة وتشمل الأشكال الأخرى من

---

(٤) أشكك في أن مثل هذه المحاولات التركيبية الكبرى قد تكون ناجحة نظرياً أو مفيدة إمبريقياً. وللاطلاع على النقد الذي قدمته للفكرة، انظر: (Malešević, 2004: 168-181).

التنظيم الاجتماعي (مثل الحركات الاجتماعية، والشركات التجارية، والمؤسسات الدينية، وغيرها)، ولذلك فهي يمكنها أن تفسر الديناميات البنيوية الأوسع في التجربة الثورية. وبكلمات أدق، فيما تكون الدول في المقاربات البنيوية هي العامل البارز في الاضطرابات الثورية، يقول منظور الأمد الممتد أنه يمكن لمجموعة متنوعة من المنظمات الاجتماعية أن تؤدي مثل هذا الدور، وأنها غالباً ما تفعل. ولا يعني ذلك أن ننكر أن الثورات هي ظواهر حديثة تنطوي على انتفاضات منظمة تستهدف السلطة السياسية في الدول المتقدمة بنيوياً. وإنّ غودوين (Goodwin, 2001; 1997) لَمحق تماماً في أنه من أجل الإطاحة بجهاز الدولة فلا بدّ أنْ يكون مثل هذا الجهاز موجوداً في المقام الأول. لقد افتقرت الأنظمة الاجتماعية في فترة ما قبل الحداثة في الغالب إلى ما نعتبره اليوم العناصر الأساسية للدولتية؛ منها الاحتكار الشرعي للعنف والضرائب والتشريع والتعليم. بيد أنّ الثورات لا تنشأ من فراغ تاريخي ولا البنى الاجتماعيةُ أيضاً؛ بل كلاهما منتَجٌ جانبيٌّ للتطور التنظيمي طويل الأمد. وإذا كانت الثورات الكاملة لم تنتشر إلا في العصر الحديث، إلا أن جذورها التنظيمية لَهيَ في الماضي أعمق؛ فمثلما نشأت الدولة القومية المعاصرة انطلاقاً من الأشكال السابقة للتنظيم السياسي، كذلك فعلت الثورات الحالية؛ إذ منحت الخبرة التنظيمية الناتجة عن المشيخات، والدول-المدن، ورابطات المدن، والممالك المركبة، والأنظمة الإمبراطورية الكبرى إضافة إلى الإمبراطوريات التحديثية، اللبناتِ التنظيمية للدول القومية المعاصرة (Malešević, 2013a). وبالمثل، مهّدت أشكال الانتفاضات والمظاهرات والاحتجاجات والتمرد والعصيان وشق عصا الطاعة في فترة ما قبل الحداثة الطريقَ التنظيمي للأحداث الثورية على طول القرون الثلاثة الماضية. ولا يحول عدُّ الثورات ظواهر حديثة دون القول إنَّ حدوثها ارتبط بالتعزيز التنظيمي الذي تبلور على مدى آلاف من السنين. يجادل ريتشارد لاكمان (Lachmann, 1997: 76) أن الثورات لا ينبغي ربطها حصراً بالدول. فحُكام ما قبل الحداثة لم يسيطروا إلا على أجزاء فقط من أجهزة الدولة (الصغيرة جداً)، ولم يمارسوا عناصر السيادة إلا على بعض الأراضي (ومنها المطالبات المتعارضة والمتنافسة على البقع نفسها من الأرض)، لذلك لم تشكِّل الثورة بالضرورة هجوماً على الدولة. بل إنه وقبل عام ١٧٨٩م، «كان للثورات نتائج حين تنجح في إعادة ترتيب العلاقات السيادية بين النخب وأجهزتها التنظيمية، لا لأنها/إذا أطاحت برأس ‹رأس الدولة› واستبدلتْه

بآخر». على سبيل المثال، كانت الثورة الإنكليزية ١٦٤٠م - ١٦٤٩م والثورة المجيدة ١٦٨٨م - ١٦٨٩م، صراعات انصبّت أهدافها على «السيطرة الداخلية على منظمات الهيمنة والاستخراج. لقد أدت الثورتان... إلى تغيير الحكام، لكنهما كانتا بلا تأثير فعليٍّ على بنية الحكومة الوطنية التي رسمتْها صراعاتُ النخبة في المرحلة السابقة للثورة» (Lachmann, 1997: 95).

ومن ثمّ فإن الدولة القومية ليست هي الشكل التنظيمي الوحيد الذي يُفضي إلى الإطاحة بالحكم على الطريقة الثورية؛ إذ يشمل التقدمُ التنظيميُّ المنظماتِ من غير الدول أيضاً. فقد كانت الثورات الأولى المعترف بها من الناحية السوسيولوجية؛ كالثورة الإنكليزية ١٦٤٠م - ١٦٤٩م، والثورة المجيدة ١٦٨٨م - ١٦٨٩م، والثورة الأمريكية ١٧٧٥م - ١٧٨٣م، والثورة الفرنسية ١٧٨٩م - ١٧٩٥م، أحداثاً لم تتكشّف في عالم الدول القومية؛ بل في زمن الإمبراطوريات. وفيما كان الثوار في الحالتَين، الإنكليزية والفرنسية، عازمين على تغيير البنية الداخلية لنظاميهما السياسيَين، شدّد الطموح في الحالة الأمريكية على الانفصال عن البنية الإمبراطورية القائمة. على الرغم من ذلك، وفي الحالات الثلاث، كان التحول من الإمبراطورية إلى الدولة القومية عمليةً مطولةً وغيرَ تماثلية تولّدت عنها في البداية أنظمةٌ سياسيةٌ جمعت سماتٍ من كليهما؛ أي من الدولة القومية الناشئة ومن الإمبراطورية في الخارج. وفي هذا الشأن أثبت كريشن كومار (Kumar, 2010) وبوربانك وكوپر (Burbank and Cooper, 2010) أن التمييز التقليدي بين هذين الشكلَين من النظام السياسي يبالغ في التأكيد أن اللحظات الثورية جلبت أشكالاً جديدة تماماً من بنية الدولة، في حين أن القسم الأكبر من الدول -الأمة، إنما حافظ في واقع الأمر على العديد من السمات الإمبراطورية ولعقود عديدة، إن لم يكن لقرون. إذ استغرق الانتقال نحو دولة قومية مكتملة وقتاً طويلاً اتسم في الغالب باضطراب تنظيمي غير مسبوق، وحروب وموجات من الثورات طوال القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين (Wimmer, 2013). كذلك وقعت الثورات في المدن - الدول التحديثية، وفي رابطات المدن والممالك المركبة، وأشكال أخرى من التنظيم السياسي. على سبيل المثال، انطوت الثورات الفاشلة عام ١٨٤٨م في إيطاليا على تأسيس حكومات ثورية قصيرة في المدن - الدول ورابطات المدن التالية: ميلان، جمهورية سان ماركو (دامت سبعة عشر شهراً)، الجمهورية الرومانية، المقاطعات المتحدة لوسط إيطاليا أو كنفدرالية وسط إيطاليا.

وعلى المنوال نفسه، شهد القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين العديد من الثورات الفاشلة والناجحة في الممالك والإمارات والسلطنات النامية منها: ثورات دوقية شلسڤيغ Schleswig(*) عام ١٨٤٨م، وإمارة ڤالاشيا Wallachia(**)، وثورة ١٩١٨م - ١٩١٩م في مصر، وثورة عام ١٩٦٤م في سلطنة زنجبار. أعني ببساطة أكبر أن الثورات هي في أساسها هجماتٌ على البنى السائرة في طريق التحديث، غير أن هذه البنى لا تمثل نموذج الدولة القومية وحده.

إضافة إلى ذلك، تعتمد الثورات في الغالب على النزاعات الداخلية التي تستهدف رأس أجهزة الدولة. ونجاح الثورة مرتهنٌ بوجود منظمات اجتماعية متنافسة من غير الدول. فترى التصورات الشائعة أن الثورات هي انتفاضات عفوية يقودها أناس ساخطون، لكن سنوات من البحث المكثف تثبت أن الفعل الثوري يتطلب تنظيماً دقيقاً، وتخطيطاً، وموارِدَ، وتعبئةً، ودعماً خارجياً. إنّ الثورات التي تحدث في شكل موجات تعني أن المنظمات المشاركة في النشاط الثوري تتفاعل مع منظمات مماثلة من خارج الدول التي تنتمي إليها. وفي بعض الحالات، يتضمن الأمر تنسيقاً مباشراً وتعاوناً بين الحركات والجمعيات التي تتوافق من الناحية الأيديولوجية؛ كالحركات القومية الليبرالية في ثورات عام ١٨٤٨م، أو الحركات اليسارية الراديكالية في الموجة الثورية بين أعوام ١٩١٧م - ١٩٢٣م التي ضمت ثورة تشرين الأول/أكتوبر البلشفية، وجمهورية بافاريا السوڤياتية، والثورة المجرية، وثورة بينيو روسو Biennio Rosso(***) في إيطاليا، أو ثورات ما بعد الشيوعية ١٩٨٩م - ١٩٩١م في أوروبا الشرقية. وفي حالات أخرى، تستعير المنظمات الثورية المحلية وتقتبس من الحركات الثورية الناجحة، كما في حالة بعض الثورات الملونة أوائل عام ٢٠٠٠م والربيع العربي في ٢٠١٠م - ٢٠١١م. وفي الحالتين الأخيرتَين على سبيل المثال، قدمت الحركة الشبابية أوتپور صربيا!

(*) بين ألمانيا والدانمارك الحالية. (المترجم)

(**) في رومانيا الحالية. (المترجم)

(***) وتعني Biennio Rosso في الإيطالية؛ «سنتان باللون الأحمر»، وتحيل هذه الفترة بين ١٩١٩ و١٩٢٠ إلى فترة اضطرابات انتشرت في شمال ايطاليا خاصة، غداة انتهاء الحرب العالمية الاولى. وشملت انتفاضات فلاحية وإضرابات عمالية واعتصامات واحتلال للمصانع حتى أوشكت أن تتحول إلى ثورة. وطبعاً هذه الاضطرابات على الرغم من قصر زمانها، لم تخمد بسهولة وظلت تعمل حتى مقدم موسيليني وما تلا ذلك من تطورات. (المترجم)

(Serbia’s Otpor! باللغة العربية: المقاومة!)، التي كانت فاعلاً أساسياً في الإطاحة بميلوشيفيتش العام ٢٠٠٠م، تدريباً مكثفاً للمنظمات الثورية في مصر وجورجيا وأوكرانيا ولبنان وأوزبكستان (Goldstone, 2014: 122; Traynor, 2005).

في هذا السياق، يقول غودوين (Goodwin, 2001) إن القدرة البنيوية للدول تنطبق أيضاً على المنظمات من غير الدول، حيث لن يمكنها هي الأخرى تحقيقُ نتيجة ثورية إلا بامتلاكها مثل هذه القدرة التنظيمية لشنّ هجوم على بنية الدولة. أعني بذلك أن الوضع الثوري يتطلَّب وجود أوعيةٍ تنظيميةٍ معقدةٍ نسبياً تضم بنى الدولة والبنى من غير الدول على حدّ سواء. إضافة إلى ذلك، ومثلما أزعم في ثنايا هذا الكتاب، فإن هذه القدرة التنظيمية المتزايدة متجذرةٌ عميقاً في القوة القسرية التي تميز جميع المنظمات الاجتماعية الدائمة والفعالة. وهكذا يمكن للبقرطة التراكمية للقسر أنْ توجد في المنظمات من غير الدول تماماً كما في أجهزة الدولة: إذ تنعكس الخصائص البيروقراطية المفرطة داخل الدول التحديثية أيضاً، على الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات السرية والكنائس والمنظمات الاجتماعية الأخرى المتورطة بدورها في الفعل الثوري. وكلما زادت القدرة التنظيمية لدى هذه المنظمات زادت قوتُها القسرية. وهو أمرٌ مهمٌ لأنه يسمح لنا بفهم ديناميات الفعل الثوري. ويمكن أن تختلف الثورات بعضها عن بعض في حجم العنف الناتج منها، لكن الأفعال القسرية التي رافقتها زادت بصورة تراكمية على مدى الأعوام الثلاثمئة الماضية أو نحو ذلك. فالثورات تنشأ وتحظى بالدعم وتنجح نتاجاً للتطور التنظيمي القسري. وفي واقع الأمر، الثورةُ انهيارٌ تنظيميٌ في المقام الأول، ينتج عن مزيج من الضعف التنظيمي الداخلي والضغط القسري الذي تمارسه المنظمات الاجتماعية المتنافسة (بدءاً من الحركات الاجتماعية المنظمة إلى الأنظمة السياسية المجاورة والمعادية والشركات الخاصة والمنظمات الدينية، وصولاً إلى التجمعات الإرهابية المتمردة وغيرها). ويُرجَّح أنْ تكون الدولة المهزومة والضعيفة -غيرُ القادرة على تحصيل المداخيل أو توفير الحماية الاجتماعية لمواطنيها أو تأمين القانون والنظام العام- هدفاً سهلاً أمام الحركة الثورية والمنظمات الاجتماعية المنافسة الأخرى. والدولة التي تفقد احتكارها للاستخدام المشروع للعنف أو فرض الضرائب وتعجز عن دفع رواتب موظفيها الحكوميين وشرطتها وجنودها وقضاتها، وعن توفير فرص العمل والحماية الصحية والنقل والاتصالات والتعليم لمواطنيها، تخلق الشروطَ البنيويةَ للثورات.

ومن الواضح أن هذه الفجوات البنيوية لن تؤدي في معظمها نحو الوضع الثوري بصفة تلقائية، لكن بعضها سيفعل. ربما لا تزال الثورات في الغالب ظواهرَ نادرة، لكن حدوثها زاد أواخرَ الحداثة؛ وأحد الأسباب الرئيسة لهذه الزيادة هو الارتفاع التراكمي المستمر للقوة البيروقراطية القسرية التي تسِم معظم المنظمات الاجتماعية. لذلك حين تفقد المنظمات الاجتماعية مثل الدول قبضتها التنظيمية (والأيديولوجية)، فإن قدرتها البيروقراطية القسرية لا تختفي؛ بل تمتصها المنظمات المنافِسة. أقصد بذلك أنه، وبقطع النظر عن مدى راديكالية الخطاب الثوري، لن تستغني أي حركة ثورية عن القدرة التنظيمية القسرية التي أوجدها النظام السابق؛ بل لن تستطيع حتى لو أرادت. قبل الثورة الإيرانية على سبيل المثال، شنّ الإمام الخميني هجمات خطابية حادة على بنية الدولة البهلوية ووعد بهدم أُسسِها، لكن إيران ما بعد الثورة احتفظت بجزء كبير من جهاز الموظفين المدنيين والدولة التي أوجدها الشاه. بل لقد احتفظ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بغالبية الموظفين الحكوميين السوريين شرط تعهدهم بالولاء لحكامهم الجدد. وفي حالات نادرة، حين حاول الراديكاليون الثوريون القيام بعملية تطهير وتدمير للبنى التنظيمية القائمة، كما في حالة كمبوديا تحت حكم الخمير الحمر أو أفغانستان تحت حكم طالبان، ثبت سريعاً الضرر الشديد الذي لحق بوجود التنظيم ذاته. وتتجذر المنظمات في القوة القسرية كلما نمت وتطورت، وكذلك يفعل مداها وقدرتُها القسرية أيضاً؛ وبهذا المعنى، لا تدمر الثورات الدولَ أو المنظمات الاجتماعية الأخرى، بل تبدو كما لو أنها محاولات منظمة لتحقيق المزيد من القوة التنظيمية القسرية. وسيراً مع الحجة العامة لهذا الكتاب، أرى أنه كلما توسّعت السلطة التنظيمية عبر الزمن، توسّعت كذلك الإمكانات القسرية للأحداث الثورية. وعلى الرغم من أن عدد الضحايا يزيد أو ينقص من ثورة إلى أخرى، فإن بقرطة القوة القسرية حافظت على طابعٍ تراكميٍّ استمرّ على طول الأعوام الثلاثمئة الماضية.

لتوضيح هذه الفكرة، يمكن أن نقارن ونقابل بين السياقات التنظيمية التي عرفتْها ثورتا تشرين الأول/أكتوبر البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م والثورة في رومانيا عام ١٩٨٩م. يُنظر إلى الأولى غالباً، رفقة الثورة الفرنسية، على أنها منارة التغير الاجتماعي العالمي الذي تولّد عنه نظام الدولة الاشتراكية، وعادة ما تعدُّ الثانية حدثاً هامشياً نسبياً وعنيفاً يشذُّ عن فترة الانتقال السلمي ما بعد الشيوعي. إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الحجم والتأثير الجيوسياسي والقوة الاقتصادية للدولتَين،

يُفترض عموماً أن الثورة الروسية تنطوي على اختراقٍ مجتمعي أكبر وقبضةٍ تنظيميةٍ أكثر تعقيداً مقارنة بنظيرتها الرومانية التي كانت أقل تأثيراً منها. إذ ترتبط الصورة الشائعة للثورة الرومانية بالانتفاضة الفوضوية والعفوية للناس الساخطين، فيما تتطابق ثورة تشرين الأول/أكتوبر مع الاستيلاء البلشفي، حسن التخطيط والمنضبط والمنظم على السلطة.

بيد أن النظر في الأساس البنيوي للحدثَين، على النحو الذي تكشّفا فيه خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً[٥]، يوضح كيف تتفوّق الثورة الرومانية بسهولة على نظيرتها الروسية من الناحية التنظيمية القسرية. فالثورة الروسية كانت مشروعاً براغماتياً نخبوياً اختطفتْه قيادةٌ بلشفيةٌ لم تحظَ بدعم كبير بين الفلاحين الذين شكلوا الأغلبية الساحقة من السكان في روسيا، بينما ضمّت الانتفاضة الرومانية قطاعات واسعة وعابرة للطبقات من المواطنين الرومانيين، على رأسهم القادةُ المنشقون وأعضاءُ الحزب الشيوعي الروماني. وحدثت ثورة تشرين الأول/أكتوبر في سياق الخسائر العسكرية غير المسبوقة التي شهدتها الحرب العالمية الأولى والنقص الحاد في الغذاء، وكلاهما أثار استياءً شعبياً عميقاً ضد النظام القديم. يقول مور (Moore, 1978) إن الحزب البلشفي الذي كان يشكو الضعفَ في بدايته، وبدلاً من التخطيط وقيادة التغيير الثوري للحكومة، ارتضى التريثَ والانتظارَ في الخفاء حتى تحين لحظةٌ تاريخيةٌ أكثر ملاءمة لبدء الثورة، أما قيادتُه، بما في ذلك لينين، فقد كانت في منفاها في سويسرا. وهكذا شرع النظام في الانهيار حين بدأت حالات الفرار من الحامية وانتشرت أعمال الشغب بسبب نقص الغذاء. واستغل البلاشفة هذه الفرصة التنظيمية بنجاح لتجميع قوة عسكرية صغيرة (هي منظمة الحرس الأحمر السوڤياتي في بتروغراد التي سيطرت عليها اللجنة الثورية العسكرية)، والاستيلاء على الرموز الرئيسة لسلطة الدولة؛ مثل قصر الشتاء. على الرغم من ذلك، لم يكن لدى البلاشفة الوسائلُ التنظيمية للسيطرة على مدينة بتروغراد بأكملها فضلاً عن الريف الروسي الشاسع. لذلك لم ينتصر البلاشفة

---

(٥) كانت الثورتان مثالاً عن حدثَين مفاجئَين: فقد استغرقت الثورة الروسية يومين فقط (السابع والثامن تشرين الثاني/نوفمبر)، فيما اشتعلت الثورة الرومانية على مدى أحد عشر يوماً (١٦ - ٢٧ كانون الأول/ديسمبر). والواضح أن التأثير طويل المدى للحدثين كان غير متماثل إلى حد كبير؛ حيث لم تغير الثورة الروسية المجتمعَ الروسي وحده، بل الجزء الأكبر من العالم أيضاً؛ أما نظيرتها الرومانية فكان لها تأثير هائل على المجتمع الروماني من دون أنْ يمتد إلى خارج حدودها.

بسبب تفوّقهم التنظيمي بقدر ما انتصروا لانعدام التنظيم من جانب الدولة القيصرية ونزع الشرعية عنها. وكانت الحرب الأهلية التي جرت بين سنوات ١٩١٧م - ١٩٢٢م هي ما وفّر للبلاشفة الفرصةَ لإقامة الجهاز العسكري والبيروقراطي القوي الذي استُخدم للسيطرة التامة على النظام السياسي السوڤياتي برمته.

في المقابل، كانت الدولة الرومانية في الثمانينيات أقوى من الناحية البنيوية وأكثر استبداداً من نظيرتها القيصرية في عام ١٩١٧م، إذا ما استخدمنا مصطلحات مان (Mann, 1993). فقد طور نظام تشاوشيسكو دولةً بوليسيةً كانت الأكثر قمعاً في العالم الشيوعي، وشرطةً سريةً هي الـ سكيورتايت Securitate، التي كانت تراقب جميع جوانب الحياة اليومية على نحو ما. وكانت الشرطة السرية الرومانية أكثر فاعلية من جهاز ستاسي Stasi التابع لجمهورية ألمانيا الديمقراطية؛ بحيث قُدر أن واحداً من كل ثلاثين مواطناً رومانياً عمل مُخبراً في الـ سكيورتايت خلال سنوات الثمانينيات (Deletant, 1995). امتلكت الدولة الشيوعية الرومانية أيضاً بيروقراطيةً مدنيةً وسياسيةً ضخمة، منها شبكةٌ واسعةٌ من خلايا الحزب الشيوعي، وقوةُ شرطة ضخمة، وقواتُ أوسلا USLA (وهي فرقٌ خاصة لمكافحة الإرهاب)، وجهازٌ عسكريّ. جرى تنسيق العمل الثوري على يد جماعات منظمة من داخل الحزب الشيوعيّ الرومانيّ القويّ، إذ لم يكن مسموحاً بوجود جمعيات بديلة. وعلى الرغم من أنه لا يزال غير واضح ما إذا كانت جبهة الإنقاذ الوطني قد بدأت عملها قبل ستة أشهر من الثورة، مثلما ادعى بعض قادتها[٦]، أو أنها تشكلت رسمياً في خضم الثورة، إلا أن تنظيمها كان حاسماً أثناء الثورة وبعدها (Siani-Davies, 2007). اندلعت الثورة بسبب الاحتجاجات في «تيميشوارا» Timisoara والمدن الريفية الأخرى، لكن المُركَّبات الرئيسة للنجاح الثوري كانت المنظمات الاجتماعية القسرية الخاصة بالدولة الشيوعية الرومانية؛ وهي الحزب الشيوعيّ والجيش. ولأن المواطنين المحتجّين العاديين لم يكونوا مسلّحين أو منظّمين بصورة جيدة، فقد كان الخيار الحاسم هو أنْ تتغير مواقف قطاعات رئيسة في الجيش وقيادة الحزب، وهو ما سمح بتوفير الوسائل التنظيمية والقسرية للثورة. وكما في معظم الأحداث

---

(٦) يقول پيتر سياني دايفس (Siani-Davies, 2007: 167) إن بعض الأعضاء البارزين في جبهة الإنقاذ الوطني صرحوا بأن تاريخ وجودها يمكن توثيقه من خلال الرسائل المرسلة إلى إذاعة أوروبا الحرة قبل ستة أشهر من بدء الثورة.

الثورية الأخرى، استند نجاح الثورة في رومانيا أيضاً إلى الانقسامات العميقة داخل القيادة السياسية والعسكرية. وحين قرر وزيرا الدفاع اللذان عينهما تشاوشيسكو عصيانَ أوامره المباشرة التي وجهها للجيش بإطلاق النار على المتظاهرين، بدت تلك لحظةً مهمةً دفعت الأحداث الثورية باتجاه النصر(٧). وحدث الأمر نفسه داخل الحزب الشيوعي الروماني؛ حين سيطر فصيل منه على الثورة وأعاد تسمية نفسه **جبهة الإنقاذ الوطني**. لقد كان هذا التنظيم السياسي، يساعده الجيش؛ وهما الأجهزةُ القسرية والبيروقراطية للنظام، من أزاح تشاوشيسكو وزوجته عن السلطة وأشرف على تنظيم اعتقالهما ومحاكمتهما وإعدامهما، ثم تولى مقاليد السلطة بعد الثورة. وظهر هذا الانقسام التنظيمي أيضاً في وسائل الإعلام، التي باتت آليةً مهمةً للتعبئة الشعبية الاحتجاجية حالما استولى أنصار جبهة الإنقاذ الوطني على المحطات التلفزيونية والإذاعية الرئيسة. لذلك كله، اتسمت الثورة الروسية، على الرغم من أهميتها العالمية المستمرة، بانخفاض مستوى القدرة القسرية والبيروقراطية مقارنةً بالحالة الرومانية. وقد انعكس ذلك أيضاً، وجزئياً، في عدد الخسائر المسجلة في الثورتَين؛ حيث أسفرت ثورة تشرين الأول/أكتوبر البلشفية عن عددٍ من الجرحى، في حين أسفرت الثورة الرومانية عن ١١٠٤ من القتلى وأكثر من ٣٣٥٠ جريحاً (Roper, 2000). أبعد من ذلك، وبالنظر إلى أن الجهاز البيروقراطي القسري في رومانيا كان له نفوذ وتغلغل أعمق داخل مجتمعه مقارنة بنظيره الروسي، فقد حدث التغيير الثوري في معظمه بالاعتماد على البنى التنظيمية القائمة، وهو ما تحقق بدرجة أقل في ثورة تشرين الأول/أكتوبر.

الثورات والتغلغل الأيديولوجي

حتى وقت قريب، ركزت معظم النظريات السوسيولوجية على الأسباب المادية والبنيوية للثورة؛ فلم يُعترف للأفكار والمعتقدات والخطابات والتقاليد الثقافية بأنها تؤدي دوراً حاسماً في اختمار العمل الثوري إلا خلال العقدين الماضيين. يصر سيلبين (Selbin, 2010; 1997) وفوران (Foran, 2005; 1997) على وجه خاص، على أن الأفكار الثورية تولّد نتائجَ ثورية، ويصفها سيلبين

---

(٧) انتحر وزير الدفاع الأول بعد أن رفض إطاعة أوامر تشاوشيسكو باستخدام قوة الجيش ضد المتظاهرين.

(Selbin, 1997: 123) بعبارات صريحة قائلاً: «الأفكار والفاعلون، لا البنى والمدى الواسع للتاريخ، هي القوى الأساسية في العمليات الثورية». ويرى فوران (Foran, 1997: 214) بالمثل، أنه لا يمكن تفسير الثورات من دون النظر في أسسها الثقافية؛ حيث «يعمل الثوار من داخل رؤاهم الأيديولوجية الموجودة سلفاً» ويخلقون «ثقافات جديدة ومراجِعة للمعارَضة، في محاولتهم الحفاظَ على التئام التحالف الثوري». قد تبدو هذه التفسيرات المتمحورة حول الأفكار حتمية تماماً مثلها مثل بعض نظيراتها البنيوية الأقدم، لكن الفعل الثوري يستلزم من دون شك سرديات أيديولوجية قابلة للتصديق ومحفزة. إذ يصعب تصور الثورة الفرنسية عارية من مبادئها العقائدية الرئيسة التي تركز على المساواة الأخلاقية لجميع المواطنين الفرنسيين على النحو المنصوص عليه في إعلان حقوق الإنسان والمواطن، تماماً مثلما يستحيل تجريد الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩م من التأثير الذي يمارسه المذهب الشيعي في صفوف الشعب. ومع ذلك، لا يمكن للأفكار والرموز والمدلولات الثقافية أن تولِّد فعلاً ثورياً. إن الأطر الخطابية والرمزية البديلة موجودةٌ على الدوام وفي جميع المجتمعات تقريباً، لكنَّ هذه الفهوم الأيديولوجية البديلة للواقع الاجتماعي لا تكتسب صدًى شعبياً إلا تحت ظروفٍ اجتماعيةٍ خاصة وفي حالات نادرة جداً. بدقة أكبر، الأيديولوجيا مهمة، لكن فقط حين يجري دمجها في الآلية التنظيمية الفعالة.

إضافة إلى ذلك، ومثلما ذكرتُ في مكان آخر (Malešević, 2010; 2006; 2002)، قد يُلقي التركيز على الملمح الخاص بنزعةٍ معينة بظلاله على الدلالة التي تحملها عملية الأدلجة. وأعني هنا أن الحصول على التأثير الشعبي يقتضي أنْ تعمل الأيديولوجيا لا كمجموعة ثابتة وجامدة من المبادئ، بل بوصفها عمليةً ديناميةً ومتعددةَ الجوانب؛ فتتضمنَ الأفكار وكذلك الممارسات. وها هنا يجادل فريدن (Freeden, 1996: 71-72) أن الأيديولوجيا هي «شكل من أشكال السلوك الفكري الذي يتغلغل في جميع الممارسات [الاجتماعية] والسياسية». لإدراك هذه العملية إذاً، لا بد من تحويل الانتباه من المبادئ والأفكار العامة، إلى الأدلجة بوصفها عملية تاريخية طويلة المدى تتضمن المعتقداتِ والأفعال. وبصورة أكثر تحديداً، فإنني أستخدم مفهوم الأدلجة المركزية الطاردة للإحالة على عملية واسعة النطاق تنشأ تنظيمياً، ومن خلالها تبدأ المبادئُ والممارساتُ الأيديولوجية المحددةُ في الاختراق التدرّجي لطبقاتِ اجتماعيةٍ متنوعةٍ في نظامِ اجتماعيٍّ معطى. قبل عصر

الحداثة، ظلّ الجزء الأكبر من هذه العملية على مستوى النخب السياسية والدينية والاقتصادية حيث وُظِّفت السرديات الأيديولوجية الابتدائية لتأمين درجة من الوحدة على مستوى القمة، أما في زمن الحداثة فالأدلجة تُلقي بشبكة أكثر امتداداً تهدف بها إلى صياغة إجماعٍ أيديولوجي بين أفراد متباينين يسكنون النظامَ الاجتماعيَّ والسياسيَّ نفسه. وحينَ تنجح الأدلجة المركزية الطاردة فإنها تخلق ظروفاً توفر في الوقت نفسه وسائلَ لشرعنة أشكال معينة من الفعل الاجتماعي، والدافعَ للتعبئة الشعبية باتجاه هذا الفعل. من المؤكد أن للنخب السياسية أو الثقافية أو الدينية أو الاقتصادية أو العسكرية دوراً حاسماً في إطلاق الاضطرابات الثورية، لكن نجاح أي ثورة يتوقف على قدرة هذه النخبة على بلوغ درجةٍ من الدعم الشعبي. ولم يكن التغلغل الأيديولوجي في الأنظمة الاجتماعية التقليدية عميقاً جداً لكونه يعتمد عموماً على الخطابات الأيديولوجية الابتدائية (كالأساطير، والعقائد الدينية، ومهمات إشاعة الحضارة، وغيرها)؛ لكنه ظلّ آلية حاسمة في الحفاظ على مستوًى من الوحدة العقائدية بين التجمعات النخبوية المشاركة في الأنشطة الثورية. أما في السياقات الحديثة، فإن الزيادة في معدلات معرفة القراءة والكتابة والنمو الكبير للمجال العام واندماج المواطنين في النظم الاجتماعية والسياسية سمحت بأن يتردد صدى المبادئ الأيديولوجية عادةً في مجموعات أوسع بكثير. لقد لاحظ آلڤن غولدنر (Gouldner, 1976: 28-32) قبل زمن طويل؛ أن القوة الأيديولوجية لا بدّ لها من مواطنين حديثين ومتعلمين يرومون تحسين حياتهم الآن لا في العالم الآخر؛ وهؤلاء الأفراد «عليهم الاهتمام بأخبار هذا العالم لا بأخبار عالمٍ غيره. الأمية ألدّ أعداء الأيديولوجيا».

إنَّ إحدى السمات الحاسمة المميزة للحداثة هي الاعتراف المؤسسي والعقائدي أن جميع المواطنين في دولةٍ ما متساوون في القيمة الأخلاقية. وحتى لو لم تحقق النظم السياسية والاقتصادية الحديثة في معظمها المساواة الاقتصادية والسياسية، بل ولّدت استقطاباً اجتماعياً أوسع في كثير من الحالات، لكنها سعت جهدها لمأسسة القيم التي تقول بالمساواة الأخلاقية بين جميع البشر. دُشنت هذه المبادئ على يد حركات عصر الأنوار وحصلت على أول تأكيد تنظيميّ لها في الدساتير الفرنسية والأمريكية الجديدة التي أعقبت الاضطرابات الثورية في الدولتين. وفي هاتين الحالَتين أيضاً، كان التحول الأيديولوجي بطيئاً وغير مكتمل؛ فلم يُطبَّق إعلان حقوق الإنسان والمواطن على السكان الأصليين والعبيد في

المستعمرات الفرنسية، ولم تتحول وثيقة الحقوق الأمريكية إلى مفهوم يسع حقوق الأمريكيين الأصليين أو العبيد الجنوبيين ويحميها. لكنهما وثيقتان عقائديتان كان لهما دورٌ مهمٌّ في التعبئة على الأفعال الثورية وشرعنتها في جميع أنحاء العالم على الرغم من تطوراتهما البطيئة وغير المكتملة والتدرُّجية. فالثورة الهايتية (١٧٩١م - ١٨٠٤م) على سبيل المثال، استوحت المثل العليا التي دافع عنها الثوار الفرنسيون ونظراؤهم الأمريكيون. وقاد «توسان لوفرتير» تمرد السكان العبيد الذي انتهى إلى استقلال هايتي ونشوء أول مجتمع حرٍّ للعبيد السابقين في العالم الجديد. تأثر لوفرتير بأفكار عصر الأنوار وكان أول دستور صاغه لهايتي قد حمل هذه الروح. كذلك أحال القسم الأكبر من ثوار القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على الثورات الفرنسية أو الأمريكية بوصفها مصدر إلهام يدفع لتأسيس مجتمعٍ تحكمه مبادئ العدالة الأخلاقية والأخوة والحرية، والتخلص من النظام الفاسدِ والتسلطيّ السابق. وبهذه الطريقة، سار العديد من الثوار على خطى الثوار الفرنسيين والأمريكيين، من الكاثوليك المحافظين إلى الشيوعيين. فاستخدم قادة الثورة البلجيكية (١٨٣٠م - ١٨٣١م)، الذين كانوا كاثوليكاً ليبراليين ومحافظين في غالبيتهم، مُثُل الثورتين الفرنسية والأمريكية للحصول على الاستقلال عن المملكة المتحدة الهولندية وإقامة مملكة دستورية برلمانية. واعتنق العديد من الثوريين الشيوعيين مبادئَ أيديولوجية مختلفة: بدءاً من ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧م إلى ثورة ١٩١٨م - ١٩١٩م الألمانية، مروراً بالجمهوريات السوفياتية البافارية والمجرية القصيرة خلال العام ١٩١٩م، إلى الثورة المنغولية عام ١٩٢١م، وصولاً إلى الثورة الشيوعية الصينية عام ١٩١٩م، فعَدُّوا أنفسهم الورثةَ المباشرين للثورة الفرنسية وعزموا على استكمال المهمة التي لم ينهها من سبقهم من اليعاقبة.

تُظهر هذه الأمثلة المتنوعة كيف أن المحتوى الظاهر لكل عقيدة أيديولوجية لم يكن ذا أهمية مركزية في التجربة الثورية بقدر عملية الأدلجة نفسها؛ أي إننا إذا ركزنا فقط على الخطابات العقائدية للثوار السوفيات أو الهايتيين أو البلجيكيين كلٍّ على حدة، فسيصعب شرح جاذبيتها الشعبية المختلفة، والمقنعة بالقدر نفسه. فلا شك أن اختلافات كبيرة تكمن بين الرؤى التي حملها هؤلاء في نظرتهم لنظام ما بعد الثورة. فاجتهد الثوار السوفيات لإقامة مجتمع بروليتاري شيوعي يسهم فيه كل فرد حسب قدرته ويتلقّى وفقاً لاحتياجاته. أما في الحالة البلجيكية، فكان الطموح إنشاء نظامٍ جديدٍ لا يكون فيه الكاثوليك الناطقون بالفرنسية

مواطنين من الدرجة الثانية، بل يحافظون على خصوصيتهم الدينية واللغوية هم ونظراؤهم من الفلمنكيين. أخيراً، انخرط الثوار الهايتيون في النضال بهدف تشييد جمهوريةٍ مستقلةٍ خاليةٍ من العبودية لا يسكنها إلا المواطنون السود. لكن هذه الاختلافات العقائدية الخاصة، الداعيةِ إلى مبادئَ متعارضة؛ من الأحادية الشيوعية إلى الخصوصيات اللغوية والدينية والعرقية، لا تنتقص من فكرة أن هذه التجارب الثورية الثلاث ارتكزت على أنماطٍ وممارساتٍ أيديولوجية متشابهة. ولقد كانت هذه الأنماط والممارسات، التي أطلقتْها الثورتان الفرنسية والأمريكية، في مكان القلب من كل ثورة عرفها القرنان التاسع عشر والعشرون تقريباً.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الحماس الأيديولوجي والتصميم على خلق عالم جديدٍ تماماً يرتبط عادةً بالحركات الثورية الحديثة. فعالم ما بعد عصر الأنوارَ يختلف عن سابقيه، لأنه يقوم على إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة والازدهار والكمال في هذا العالم؛ بدلاً من الحياة الآخرة التي تقول بها تعاليم الأديان السماوية. يسعى الثوار المعاصرون لخلق عالم أفضل هنا والآن، لا في المستقبل المنظور أو في الآخرة. وفي هذا السياق، تعمَل المذاهب الأيديولوجية الخاصة بوصفها خرائطَ طوبوغرافية تشير إلى الهدف الذي ينبغي المسير إليه وكيف تبدو هذه الوجهة. لكن هذه المصائر العقائدية التي تختلف من الناحية الجوهرية قد لا تكون مختلفةً في وسائل تحقيقها عادةً. فبدءاً من الثورة الفرنسية، اعتُبرت المشروعات الثورية أكثرَ الطرائق عقلانيةً لتنظيم الحياة الاجتماعية، لا أكثرها أخلاقية فقط؛ إذ انطلق الثوار من فلسفة الأنوار (ومن الرومانتيكية أيضاً في وقت لاحق)، هدفُهم تشكيل العالم الجديد، وتبعوا مخططات علمية اعتبروا أنها توفر السبيل نحو مستقبل أفضل. فكان الطموح الرئيس لمشروع الحداثة تأسيسَ نظام اجتماعيٍّ أكثر عقلانية ومساواة وحرية وعدالة وصدقاً، لذلك اعتُبرت كل مقاومةً منظمة لهذا العالم المثالي محاولةً لوقف التقدم وعودة النظام الاستبدادي القديم. بالنتيجة، وفي مصطلحاتٍ مانويةٍ عميقة، اعتبر الثوار أنفسهم أصحاب الحقيقة المطلقة والعدالة، وأنهم يقاتلون ضد قوى الظلام التي تنوي قلب عجلة التاريخ (التقدمية). وفي مثل هذه البيئة، صار الحماس الأيديولوجي شرطاً مسبقاً للنصر النهائي. إضافة إلى ذلك، اقتضى النجاح في نزع الشرعية عن ممثلي النظام القديم وغيرهم ممن يتحدّون النظام الجديد، حرمانَهم من الانتماء للجنس البشري. أبعد من ذلك، لم يعد كافياً بعد اليوم التأكيدُ على الإخفاقات الأخلاقية للخصم

بعد أن جعلت الأيديولوجيات التحديثية الجديدة البشرَ متساوين في القيمة الأخلاقية، فصار نزع الشرعية عن أفعال العدو صنوَ حرمانِه من الإنسانية. ولم تكن مثل هذه التصنيفات ضرورية في عالم ما قبل الحداثة ذي التسلسل الهرمي العميق، لأن الفلاحين اعتُبروا في كل مكان من العالم أدنى مرتبة من سادتهم. أما في السياق الحديث، حيث لكل فرد القيمةُ الأخلاقيةُ نفسُها، فقد انصرف نزع الشرعية حتماً في اتجاه نزع الطابع الإنساني. وما دام البشر متساوين جميعهم، فإن العدو الحقير لا يمكنه إلا أن يكون أقل من الإنسان (Malešević, 2013b). وكانت نتيجة هذا التحول الأيديولوجي تبرير العنف بعبارات جديدة ذات صيغة عالمية. وبعبارات عالمية صرفة بُررت المذابح الجماعية الواسعة في المناطق التي لم تقبل بشرعية الحكومة الثورية الفرنسية، لا سيما في ڤيندي. على سبيل المثال، صرح أحد القادة المسؤولين عن العنف الجماعي الذي باشرتْه القوات الثورية في ليون قائلاً: «إني لَأطهِّر أرض الحرية من هؤلاء الوحوش اتباعاً لمبدأ الإنسانية» (Townshend, 2011: 39). وهكذا يصير ممثلو النظام القديم وأنصارهم وحوشاً، ينبغي تطهير العالم منهم باسم الإنسانية، لا خصوماً قد يحظون بالاحترام.

هذا النوع من التبرير استخدمه أيضاً الجنرال الثوري فرانسوا جوزيف ويسترمان، الذي وصف أفعاله في رسالة إلى لجنة السلامة العامة بقوله: «لقد محوتُ ڤيندي من الوجود... وتبعاً للأوامر التي أعطيتني إياها، سحقتُ الأطفال تحت أقدام الخيول، وذبحتُ النساء اللائي لن يلدن المزيد من اللصوص، ولم أُبقِ على سجين قد أُلام عليه. أبدتُّ الجميع.. لأن الرحمة ليست شعوراً ثورياً» (Miller, 2012: 334). وبطريقة متطابقة تقريباً، كان أصغر زعيم في الثورة الفرنسية، سانت جوست، مؤيداً بشدة لفكرة أنّ الثورة تتطلب «عدالةً صارمة» وأنّ «كل من شوّه كرامة الحكومة الثورية أو هاجمها لا بد أن يُحكم عليه بالإعدام» (Spethens, 1982: 470). فكانت النتيجة المباشرة لهذه الحملة الأيديولوجية التي لا تقبل المساومة ما يصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ ضحية أسفرت عنها هذه الحرب الأهلية الوحشية (Rapport, 2013: 27).

كذلك تكشّفت هذه الراديكالية الثورية خلال الثورة الهايتية حيث جُرّد العدو من إنسانيته أيضاً. إذ صرّح «بواسرون تونير» على سبيل المثال، وكان أحد القادة

الثوريين: «حتى نكتب إعلان استقلالنا سنحتاج جلدَ رجل أبيض برشماناً نكتب عليه، وجمجمتَه محبرةً ودمَه حبراً، وحربةً لتكون لنا القلم!» (Senauth, 2011: viii).

وتقوم الثورات على فكرة أنّ نظام ما بعد الثورة الجديد سيؤدي إلى مجتمع قادر على تجاوز الصراعات الاجتماعية القائمة، وهو ما يحيل على أن التعبئة الأيديولوجية فيها تحفز حتماً على الراديكالية العقائدية. أدرك كارل مانهايم (Mannheim, 1966) قبل زمن أنّ جميع المشروعات الأيديولوجية تحتوي على نواة من اليوتوبيا، لذلك يُشرعَن العنف الثوري عادةً بحجة تحقيق مثل هذه الرؤى الطوباوية. إضافة إلى ذلك، تنتشر الثورات في بيئة تتميز بفوضى مؤسسية يشكَّك فيها باستمرار في القيادة وفي الالتزام بالأهداف الثورية والولاء للمنظمة الثورية، ولذلك تفتح المواقف الثورية إمكانية نزع الشرعية الفورية عن الأفراد الذين يُعتبر أنهم انحرفوا عن المسار الصحيح. لا عجب أن جميع الثورات الكبرى صاحبتْها اتهامات بالخيانة والتغييب الجسدي لزعماء حُكم عليهم بالخيانة، أو اعتُبروا على استعداد للتنازل عن المثل الثورية، أو أنهم تساهلوا مع الأعداء. ومثل هذه الاتهامات هي دوماً جزء من اللعبة التي يمارسها بعض القادة؛ فيدينون منافسيهم المباشرين لأجل الحصول على مزيد من القوة، لكن المهم بالقدر نفسه في هذه الحالة هو الضغط الشعبي الناتج عن التجربة الثورية. فغالبية المشاركين في الأحداث الثورية الذين نادراً ما يملكون معرفةً كافيةً بالعقائد الأيديولوجية الكامنة في المطالب الثورية، يتجاوبون مع الرموز الأساسية المرتبطة بالثورة. وأحد هذه الرموز القوية هو فكرة «عدو الشعب»؛ وهو الوسم الذي يجري إلحاقه بالثوار الذين فقدوا مصداقيتهم حين قرروا عدم اتباع الخط الرسمي. على سبيل المثال، اتهم روبسبير قادةَ الثورة الفرنسية، جورج دانتون وكميل ديسمولين، أنهم أعداء الشعب، وأُعدموا بالمقصلة بتهم التورط في أنشطةٍ معاديةٍ للثورة، وتلقّي رُشًى، وإظهار التساهل مع أعضاء النظام القديم. وبطريقة تكاد تكون متطابقة تقريباً، انتهى روبسبير أيضاً إلى المقصلة باعتباره عدواً للشعب. كذلك أُعدم الثوار المشاركون في الثورة البلشفية الروسية على يد القيادات السابقة التي استخدمت التوليفة نفسها في الغالب. وهكذا اغتيل تروتسكي بأمر من ستالين باعتباره «عدو الشعب السوفياتي»، وكذلك غريغوري زينوفييف ونيكولاي بوخارين من قبله. وتكرر نمطٌ مماثلٌ تقريباً في العديد من الثورات الأخرى، من كوريا الشمالية وفييتنام إلى إيران وغيرها. وبهذا المعنى، تعتمد الثورات على الأطر الأيديولوجية التي تؤسس

لشرعيتها وتحافظ عليها، فضلاً عن توفير النقط العقدية الضرورية للتعبئة الدائمة الموجهة لمجموعات كبيرة من الناس. وفيما لم تكن الإطاحة بالحكومة، في عالم ما قبل الحداثة، تتطلّب الكثير من التعبئة الشعبية بسبب التغلغل الأيديولوجي الضئيل وغير الفعّال، يُرتهن نجاح المسعى الثوري في العالم الحديث بشرطٍ مسبقٍ وحاسمٍ هو الحصول على درجةٍ كبيرةٍ من الدعم العام.

ويمكننا أنْ نُجلي هذه الرؤية بِعقد مقارنةٍ موجزةٍ بين الثورة المجيدة في انكلترا عام ١٦٨٨م وثورة الياسمين التونسية في ربيع ٢٠١٠م- ٢٠١١م. حدثت الثورة الأولى في دولة اعتُبرت قائدةً في زمانها وإحدى أكثر القوى العالمية تقدماً، أما الثانية ففي دولة صغيرة في شمال إفريقيا اقتصادُها متواضع وتأثيرُها الدولي ضئيل. ظاهرياً، دارت الثورة المجيدة حول أيديولوجيا (دينية) كان هدفها استبدال ملكٍ كاثوليكيٍّ مكروهٍ بحاكم بروتستانتيٍّ شرعيٍّ جديد. في المقابل، لا يُفسَّر ربيعِ الياسمين عادةً من منظورٍ أيديولوجي؛ بل بوصفه ظاهرةً اقتصاديةً وديموقراطيةً رافقها تمرُّد شباب الطبقة الوسطى الناجم عن النمو السكاني السريع والبطالة المتفشية (Goldstone, 2014: 117-130). ومع ذلك، أودّ أن أزعم أن القدرة الأيديولوجية للثورة التونسية كانت أكبر، مقارنة بنظيرتها الإنكليزية في القرن السابع عشر.

كانت الثورة المجيدة مشروعاً نخبوياً صرفاً، ضمّ مجموعة صغيرة من الأرستقراطيين البروتستانت الذين تحالفوا مع عضو آخر من النبلاء البروتستانت -هو ويليام أوف أورانج وزوجته ماري، وكانت إنكليزية المولد- لغزو البلاد وإسقاط الملك جيمس الكاثوليكي. وعلى الرغم من أهمية السياق التاريخي الذي تزامن مع سنّ قانون التسامح ووثيقة الحقوق التي فرضت قيوداً صارمة على السلطة الملكية، تميّزت الأحداث الثورية الفعلية ببنية تنظيمية متواضعة نسبياً وتغلغلٍ أيديولوجي ضئيل. فلم تطلق الثورةَ حركةٌ اجتماعيةٌ جيدةُ التنظيم؛ بل سبعةُ أرستقراطيين كتبوا رسالة ضمَّنوها دعوةً رسميةً إلى ويليام وماري نيابة عن «النبلاء والأرستقراطيين غير الراضين». إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن التفسيرات الأقرب للحدث وقتها قالت بوجود الكثير من التماسك والحافز الأيديولوجي القوي في هذه المجموعة العرَضية من الأحداث التاريخية؛ لم يحظَ الجانبان المتورطان في هذا الصراع بالدعم الشعبي. إذ لم يشارك غالبية السكان،

وهم من الفلاحين خاصة، بأيّ طريقة ذات مغزى في هذه الأحداث، كما حرصت طبقة النبلاء والشرائح التجارية الصغيرة على الوقوف مع الفائز النهائي بقطع النظر عن الانتماءات الدينية (Jardine, 2008: 15). بل حتى الأوصياء على الحكم وحكام المقاطعات والبلدات في الأراضي الهولندية لم يؤيدوا مغامرة ويليام، وكان لابد من إقناعهم. بكلمات أخرى، كان التغلغل الأيديولوجي ضعيفاً جداً. وحدث القليل جداً من الاشتباك العسكري بين الجانبين المتعارضين حتى مع ضخامة القوة العسكرية الهولندية التي هبطت على الأراضي الإنكليزية. فتضمّن الحدث الثوري برمته معركتين فقط (في وينكانتون وريدينغ)، سقط فيهما خمسون ضحية. أما الإنزال العسكري والإطاحة بالحكومة فلم تموّله بنى الدولة المنشَأة أو الحركاتُ الثورية؛ بل القروضُ التي قدّمها مصرفيون مثل «فرانسيسكو سواسو»؛ حيث أقرضوا ويليام وماري مليوني جيلدر، لإنجاز مخططهما الخاص بالغزو (Cruickshanks, 2000). ووفر ويليام مواردَ هائلة لتجميع الأسطول الغازي، لكن أنظمة النقل والاتصال المتخلفة أبطأت العملية برمتها وجعلتها ممتدة ومربكة. ثم لقد شارك المِلكان جيمس وويليام، خلال النزاع، في مفاوضات مطولة مع مختلف الأرستقراطيين بهدف تأمين دعمهم، حيث كان للالتزامات الدينية دور ثانويّ مقارنة بالمصالح الشخصية الفردية. في النهاية، نجحت الثورة لأن جيمس فقد دعمه العسكري، ولأن القوى الخارجية ممثلة في الملك الفرنسي لم تتدخل. وفيما اعتُبر الحدث برمته عملاً هائلاً في زمنه، كانت الإنشاءات التنظيمية والأيديولوجية فيه بدائية جداً.

في المقابل، كان ربيع الياسمين ثورةً شملت قطاعات واسعة من السكان؛ من المعلمين والموظفين الحكوميين والمحامين والعمال والطلاب والنقابات العمالية وصولاً إلى العاطلين عن العمل. على سبيل المثال، أضرب ٩٥ بالمئة من المحامين التونسيين البالغ عددهم ثمانمئة محام في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م، ليُظهروا دعمهم للثورة. بدأت الأحداث عام ٢٠١١ بعد أنْ أحرق بائع خضارٍ متجولٍ نفسَه في الشارع، وهو الأمر الذي حفز الحركة الشعبية ضد النظام التسلطي تحت حكم زين العابدين بن علي. وقد تضمَّنت حملة المقاومة المدنية، التي كانت حسنةَ التنظيم، سلسلةً من المظاهرات في الشوارع انتهت إلى استقالة بن علي (الذي انتقل إلى المملكة العربية السعودية) وخلفائه. وقد تشاركت الحركة الثورية هدفاً مركزياً هو الإطاحةُ بالنظام القديم، لكن قاعدتها الداعمة كانت

متنوعة أيديولوجياً، بدءاً من الإسلاميين المحافظين والمعتدلين إلى التجمعات القومية والليبرالية والاشتراكية والإصلاحية. وخلال السنوات الثلاث والعشرين التي قضاها بن علي في السلطة، قمع نظامُه كلَّ أشكال المعارضة، التي تمركز الجزء الأكبر منها إما في الخارج أو عمل بطريقة سرية. وحتى مع الاختلافات الأيديولوجية الواضحة بينها، أظهرت كل هذه الجماعات توحُّداً في دعم المبادئ الأساسية للثورة: الإطاحة بالحكومة التسلطية، وصياغة الدستور الجديد وإقراره، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وحرية التعبير والتجمع، وغيرها من المبادئ المرتبطة بالنظم السياسية الديمقراطية. شكّل شباب الطبقة الوسطى من الليبراليين والعلمانيين طليعةَ الأحداث الثورية، ودعم الإسلاميون المعتدلون بدورهم الأهداف الثورية. بالنتيجة، وعلى الرغم من التصورات الخارجية التي اعتبرت أن القضايا الأيديولوجية لم تكن مهيمنة مقارنة بنظيرتها الاقتصادية، إلا أن الأدلة المتاحة تشير إلى أن انتشار الأفكار والصور عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب[٨]، كان آلية أساسية لتعبئة الجماهير. وأعني أن عملية الأدلجة، القائمة إبّان النظام القديم، أسهمت في تسييس قطاعات واسعة من السكان التونسيين. لقد افتقر الأفراد في فترة ما قبل العصر الحديث، للقدرة التنظيمية أو الأيديولوجية التي تدفعهم للمشاركة في العمل الثوري، لكنّ تعبئتهم للعمل الثوري في العالم المعاصر، صارت ممكنة بفضل معدلات القراءة والكتابة المتزايدة، والمعايير التعليمية العالية، وشبكات الاتصال المحسَّنة، وإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام الدولية عبر الإنترنت (من قناة الجزيرة إلى هيئة الإذاعة البريطانية). لقد عُرف المجتمع التونسي تقليدياً بأنه علماني ومعتدل ومتطور اقتصادياً، لينتج بذلك ظروفاً أسهمت في نجاح أهم ثورة في الربيع العربي. ثم برزت التيارات الأيديولوجية القوية في ربيع الياسمين واضحةً للعيان بعد الثورة؛ حيث سيطرت على المشهد الأيديولوجي لتونس أيديولوجيتان متنافستان: الإسلاميون المعتدلون ويمثلهم حزب النهضة، والقوميون العلمانيون ممثلين في نداء تونس. وفي المحصّلة، تسير القدرة التنظيمية المتزايدة جنباً إلى جنب مع تغلغلٍ أيديولوجي أعمق، مما يخلق ظروفاً يمكن فيها حتى لدول صغيرة في زمن الحداثة أن تتفوق على كيانات كبرى سادت

---

(٨) ويؤكد غولدستون (Goldstone, 2014: 119) أن تونس فيها طبقة وسطى كبيرة نسبياً ونسبة عالية إلى حدٍّ ما من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

فترة ما قبل الحداثة؛ إذ لا تزال الثورة المجيدة نقطةَ تحولٍ رمزيةٍ مهمةٍ في تاريخ العالم من دون شك، لكن التغلغل الأيديولوجي والقدرة التنظيمية فيها أضعف مقارنة بالثورات المعاصرة مثل ربيع الياسمين.

ما الذي يحفز على العمل الثوري؟

تنطوي الثورات جميعها على تغيّر جذريّ في البنية التنظيمية و/أو الشرعية الأيديولوجية للنظام؛ لذلك ما مِن ثورة ممكنة من دون أيديولوجيا أو تنظيم. لكن، وفيما يُعدُّ الانهيار التنظيمي ونزع الشرعية الأيديولوجية شرطان أساسيان في التجربة الثورية، فإن الثورات الناجحة تتطلب أيضاً القدرةَ على الاستفادة من العالم المصغر للفعل الاجتماعيّ اليوميّ؛ أي إن الثورات، مثلها مثل الأشكال الأخرى من العنف المنظم، تتطلَّب قدرةً على الدمج بين الرؤى الأيديولوجية الكبرى والتحولات التنظيمية واسعة النطاق وبين الديناميات الاجتماعية لدى القواعد الشعبية. وهكذا، تنجح الثورات أو تفشل اعتماداً على مدى تكامل الآليات التنظيمية والأيديولوجية مع العالم المصغر المكوّن من التفاعلات اليومية. ويتعلق الأمر هنا بشكلَين مختلفَين من الفعل الاجتماعي: أولاً، الديناميات الداخلية لمجموعات صغيرة من المتحمسين للثورة. وثانياً، القبول الشعبي بالطموحات الثورية. وبطبيعة الحال، يعتمد المشروع الثوري الناجح على قدرة المتحمسين الثوريين على نقل رسالتهم إلى قطاعات أوسع من السكان.

بصورة عامة، تتأجج الثورات في معظمها وتنفجر في قمة الهرم التنظيمي عوضاً عن كونها ناجمةً عن المؤامرات الخارجية التي ينسجها ثوريون محترفون. لكن الثورات لا تنجح من دون حركات ثورية تكرس نفسها للثورة. وهي إنْ كانت لا تخلق السياقات الثورية ولا تتسبب فيها عادةً، إلا أنها تزدهر في مثل هذه البيئات الاجتماعية غير الاعتيادية؛ ولذلك كانت إحدى سماتها الرئيسة هي طابعُها السريّ والتآمري. فالثوار يخططون للإطاحة بالحكومة ويوظفون العنف ضد ممثلي الدولة، لهذا عادة ما تكون أفعالهم محظورة؛ ما يجبرهم على العمل بطريقة سرية وخفية. وتدفع بيئة التهديد المستمر والتوتر والخوف من الاعتقال والترهيب الحكومي إلى تطوير خلايا ثورية صغيرة لكنها جيدة الاندماج. وتساعد هذه الحياة السرية في الخفاء على تعزيز وشائج التضامن بين أعضاء الخلايا الثورية، فتجعل الأفراد

متناغمين عاطفياً مع مجموعتهم الصغيرة. تتميز هذه المجموعات بالشعور بالولاء والثقة والارتباط العاطفي، وجميعُها سماتٌ تغذي التصورَ المتشارك عن استثنائية المجموعة. على سبيل المثال، كانت الجماعات الثورية في القرن التاسع عشر، مثل «كاربوناري»(*) الإيطالية أو «فيليك هيتريا»(**) اليونانية، وكلتاهما ناضلتا ضد الحكم الإمبراطوري، أخوياتٍ سرية من الشباب الذين طوروا مشاعر ارتباطٍ كثيفة بأهداف منظمتهم وببعضهم البعض أيضاً (della Porta, 2013; Billington, 1980). مثل هذه المجموعات السرية، التي انتشرت على طول أوروبا خلال القرن التاسع عشر، ابتكرت طقوسَ انضمامٍ وتلقينٍ متقنة وتعهّدت بتكريس حياتها لقضايا المنظمة. وربما أسهمت الأيديولوجيا والبنية التنظيمية الشبيهة بالخلية في تقوية التزام هذه الأخيرة بالنشاط الثوري، لكن الارتباطات على المستوى الجزئي هي التي حسمت الأحداث الثورية في نهاية المطاف. وإذا كان هؤلاء الثوريون استلهموا من الرؤية الرومانسية والطوباوية عالماً خالياً من الهيمنة الإمبراطورية، إلا أن التزامهم تعزز بفضل العمل المشترك المستمر و«عبر تجربة الصداقة الحميمة داخل مجموعاتهم الصغيرة» (Billington, 1980: 130).

يذكّرنا النشاط الثوري في كثير من الأحيان بالقادة الكاريزماتيين الفرديين مثل غاريبالدي وتشي جيفارا ولينين وماو والخميني، لكن الأشخاص لا يستطيعون تعبئة الدعم واسع النطاق الضروري للثورات وهم فرادى. بالنتيجة، يتشكّل الفعل الثوري عادةً من خلال شبكات أصغر مكوّنة من جماعات متفانية، بينها اعتماد متبادل؛ كاليعاقبة، والبلاشفة، والساندينيستا وغيرهم. بل وحتى هذه التجمّعات تُعدُّ أكبر من أن تطوّر وشائجَ تضامنٍ حقيقيةٍ ومكثفة. لذا يعتمد التماسك الكلي لحركة ثورية ما على تكاثر مجموعات صغيرة جداً وشديدة اللحمة داخلياً. وعادة ما تتشكل مثل هذه المجموعات إما من خلال الفعل الاجتماعي المشترك الممتد، أو من خلال روابط الصداقات والقرابة القائمةِ سلفاً. ويميل الناشطون الثوريون، مثلهم مثل الإرهابيين والمتمردين (يراجع الفصل الثامن)، إلى الانضمام إلى المنظمات الثورية

(*) Carbonari؛ وترجمتها مشعلو الفحم أو موقدو الفحم، حركة ثوريةٌ سرية ظهرت أوائل القرن التاسع عشر في إيطاليا أولاً ثم في فرنسا وإسبانيا والبرتغال. ناضلت ضد الوضع الأوروبي لعام ١٨١٥، الذي عدّته مسؤولاً عن تشظي إيطاليا إلى إمارات. أدت الحركة دوراً في الوحدة الإيطالية لاحقاً. (المترجم)

(**) Philike Hetairia وتعني مجتمع الأصدقاء؛ جماعة ثورية سرية يونانية تأسست عام ١٨١٤، وكان هدفها الرئيس العمل على استقلال اليونان عن السلطنة العثمانية وتأسيس دولة يونانية مستقلة. (المترجم)

لا كأفراد بل في مجموعات مكونة من فردين أو ثلاثة أو أكثر. وبهذه الطريقة، تسهم الطبيعة السرية التي تسِم النشاط الثوري في تعزيز الوشائج العاطفية، القوية في أصلها، بين الثوار الذين يسود بينهم تفاعل يوميٌّ مباشر. تحاجّ ديلا بورتا (della Porta, 2013: 243) وتوضح ذلك جيداً حين تقول: «يتكثّف التركيز العاطفي في الفعل الحركيّ السياسيّ عالي المخاطر بصورة خاصة، فتعزز الصداقة أهميةَ الالتزام السياسي بفضل شبكات الأصدقاء - الرفاق، ويعزز الالتزام السياسي بعض روابط الصداقة، ثم تتحول مجموعات الأصدقاء السياسيين إلى وحدات مقرّبة فيما بينها». والمعنى هنا هو أن التضامن الجزئي يشكل حجر الزاوية في الدافع الفردي والفعل الاجتماعي. فهذه الوشائج العاطفية هي التي تجعل الفعل الثوري ممكناً وذا مغزى بالنسبة إلى المشاركين في مثل هذه الأنشطة. ويتولّد عن هذه الكثافة العاطفية شعورٌ بالمسؤولية الفردية تجاه الرفاق. وبهذه الطريقة، تبرز الخلايا الثورية على المستوى الداخلي وفي عيون أعضائها، بوصفها بؤراً عُقدية تتكثّف فيها أخلاقيات المجموعة. وفي مثل هذه البيئة، يرتبط الولاء للقضية الأوسع بمشاعر التعلّق بالأصدقاء الذين تُستخدم في تعريفهم استعاراتُ القرابة الوثيقة؛ فهُم إخوتنا وأخواتنا، وعائلتنا، وأبناؤنا، وما إلى ذلك. كذلك تتعزز كثافة هذه الارتباطات ذات المستوى الجزئي بفِعل الأوقات العصيبة. وهنا يستدعي سقوط الرفيق التزاماً أخلاقياً بالاستمرار في النشاط الثوري بقطع النظر عن التكلفة الشخصية. فلا يؤدي سَجن الزميل الثوري إلا إلى مزيد من الالتزام بالقضية الثورية. يقول أحد أعضاء المجموعة اليسارية المتطرفة الثورية الإيطالية «پريما لينيا» Prima Linea: «إما أننا جميعاً خارج [السجن] أو نكون كلنا داخله، لأنه إذا كان بعضنا في الخارج ودخله البعض منا، فلن أتخلى عن رفقائي... وهذا يعني أنهم إذا غرقوا بسبب اعتقادٍ أتشاركه معهم، فلَسوف أقرر الغرق معهم... وإذا كانوا هناك ولا يمكنني مساعدتهم، أفضِّل إذاً أنْ أكون معهم» (della Porta, 2013: 245).

إنّ النتيجة الجانبية المباشرة لهذه الكثافة في الارتباطات العاطفية داخل المجموعات الصغيرة هي الإحساسُ المتزايد بالأخلاق. ثم يؤدي التضخيم من الالتزامات الأخلاقية لدى أعضاء المجموعة الصغيرة بعضهم تجاه بعض إلى التقليص من إحساسهم بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الغرباء. وبهذه الطريقة، تكتسب الخلايا الثورية السرية سمات مشابهة لتلك الخاصة بالطوائف الدينية المنعزلة: حيث ينمو في كليهما الشعورُ بالتفوق الأخلاقي والنخبوية. كذلك تعزز العزلة

الجغرافية والاجتماعية عن المجتمع السائد التكاملَ الداخليَّ والتصورَ المتشارَك عن العالم الخارجي على أنه فاسدٌ وملوثٌ أخلاقياً.

يعدُّ هذا التماسك الداخلي العميق لدى الخلايا الثورية شرطاً مسبقاً للنشاط الثوري الناجح. لكن، ولكي تكتمل فعالية هذه الخلايا، يجب أن تندمج اندماجاً جيداً في البنية التنظيمية والأيديولوجية للحركة الثورية. وتوضح الدراسات عن الثورات أن الحركات الناجحة تفضل بنية شبكية تنظيمية ممركَزة لكنها مرنة بحيث تربط الخلايا الفردية معاً وتحافظ على عملياتها السرية، وعليها أنْ تكون أيضاً قادرة على تعبئة جميع الخلايا للفعل الثوري حين يحين الوقت (Thomassen, 2012; Goodwin, 2001). على المنوال نفسه، يعتمد التغلغل الأيديولوجي الناجح في الخلايا الثورية على قدرة المنظمات الثورية على دمج السرديات الأيديولوجية الكلية الكبرى في جيوب التضامن الجزئي على مستوى الخلية. هذه العملية غامضةٌ وعرَضيةٌ ومتنازعٌ بشأنها في الغالب، لذلك تعمل المنظمات الثورية الفعالة عادةً على التوفيق بين العالمَين، المايكرو والماكرو، وتنشر سرديات المستوى الكلي داخل الارتباطات العاطفية في صفوف الخلايا الفردية. وهنا، تتجذر الأدلجة المركزية الطاردة في الخطاب الذي يحاول الربط بين أخلاق المجموعات الصغيرة والشعور بالاستثناء والتضامن العميق، وبين السرديات العقائدية الكبرى التي تحملها الخطابات الكونية عن الأخوة أو المساواة. وتعمل آليةٌ مماثلةٌ وسط الجمهور الأوسع أيضاً؛ ذلك أن نجاح الثورات لا بد له من «ترجمةٍ» للسرديات الأيديولوجية الكلية داخل القصص الصغيرة المحلية. فالمفاهيم المجردة الخاصة بالسيادة الشعبية أو معاداة الإمبريالية أو الليبرالية ينبغي أن تصاغ في عبارات بسيطة ومألوفة تتطابق مع التجربة اليومية لملايين الأفراد. على سبيل المثال، ظهرت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م في سياق استبعاد الشاه لرجال الدين من التعليم والمنافع والأنظمة القانونية، وهجومِه على الحياة التقليدية في البازار في الوقت نفسه. وحفز ذلك كله المقاومةَ الشعبية التي جرى التعبير عنها باستخدام الأطر السردية الشعبية في النظام العقدي الشيعي. وهكذا استلهم الثوار والجماهير الواسعة الثورةَ من داخل الميثولوجيا الشيعية التي بُنيت على فكرة المقابلة بين الحسين عليه السلام؛ الشهيد الزاهد، ويزيد بن معاوية؛ خليفةٌ مغتصبٌ للحكم عديم الضمير. وفي هذه السردية صار الشاه المعادلَ الحديثَ ليزيد وتطابقت هوية الثوار مع استشهاد الحسين (Skocpol, 1982: 271-274). أعني هنا أن السياق

المحلي الذي تمثله حياة البازار تناغم بصورة جيدة مع الخطاب الأيديولوجي الأوسع الكامن في الثورة الإيرانية. وفيما تتضح مركزية الأيديولوجيا والتنظيم جليةً في حالة الثورة الإيرانية، ليس الأمر بهذا الوضوح في الثورات الأخرى مثلما سنرى.

تُفسَّر الثورة الكوبية عام ١٩٥٩م، على سبيل المثال، بافتقارها إلى الأيديولوجيا، لأن حركة السادس والعشرين من تموز/يوليو التي قادها فيدال كاسترو، لم تعتنق الماركسيةَ اللينينيةَ إلا بعد وصولها إلى السلطة. يُضاف إلى ذلك أن الثورة بدأت على يد اثني عشر ثورياً عاشوا في المنفى، لذلك بدت القدرة التنظيمية لمثل هذه الحركة الاجتماعية الصغيرة موضع تساؤل أيضاً. تؤكد التفسيرات المادية للثورة الكوبية إذاً، على الصعوبات الاقتصادية التي عاناها الشعب الكوبي وعلى الطابع القمعي لنظام باتيستا. وبالفعل، أسهم هذان العاملان حتماً في عدم الرضا الشعبي وعزّزا في النهاية دعماً واسع النطاق للثورة، لكنهما لم يكونا السببَين اللذَين حددا مسار الأحداث الثورية. وإنما يتطلّب انفجار ثورة ما، توجيهَ الاستياء الشعبي بوساطة منظمة اجتماعية فعالة تمتلك عقيدةً أيديولوجية متماسكة. لقد كانت حركة السادس والعشرين من تموز/يوليو جيدة التنظيم ومنضبطة، وحافظت على بنية هرمية شديدة المركزية ومرنة. وحتى لو كان حدوث الثورة نتاجاً جانبياً للأزمات البنيوية؛ التي تضمنت نزع الشرعية عن نظام باتيستا، والتراجع التدريجي للدعم الأمريكي، والانهيار الاقتصادي والتوترات السياسية بين الجيش والحكومة، إلا أن وجود حركة ثورية جيدة التنظيم كان له دور مهم أيضاً. وُلدت حركة فيدال كاسترو قبل وقت طويل من بدء عملياتها العسكرية الأولى: فبحلول عام ١٩٥٢م، كانت تضم أكثر من ١٢٠٠ عضو، وامتلكت كميات كبيرة من الأسلحة (Leonard, 1999). وخضع أعضاء الحركة حالما جرى نفيهم إلى المكسيك، لتدريبٍ عسكريٍ وأيديولوجي صارمٍ تحت إشراف قدامى المحاربين في الحرب الأهليةِ الإسبانية. فشلت المحاولة الحَربية الأولى لكن الحركة تمكّنت من إعادة تجميع صفوفها والانتظام لقيادة حرب عصابات طويلة الأمد أدت في النهاية إلى إسقاط حكم باتيستا. وقد ظلت حركة كاسترو صغيرة العدد جداً، قوامها ثلاثمئة مقاتل لم يزيدوا عن ذلك؛ لكن تنظيمها المتطور هو ما كان حاسماً في الوصول إلى ثورة ناجحة. إذ استطاعت الحركة الثورية، إضافة إلى قدرتها التنظيمية المتطورة، التعبيرَ عن رسالةِ أيديولوجية متماسكة، معقولةِ وجذابةِ شعبياً.

ودمجت هذه العقيدة الجديدة بين الأفكار الثورية التي نادى بها خوسيه مارتي(*) عن القومية المناهضة للإمبريالية والمثل الإنسانوية في القرن التاسع عشر، وبين مفاهيم القرن العشرين عن التحرر والسيادة الشعبية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ومناهضة العنصرية والتقدم الاجتماعي. وكان لامتلاك الثوار المحطة الإذاعية المقرصنة -«رايو ريبيلدي» Radio Rebelde(**) (باللغة العربية: راديو التمرد) وصلت ببثها إلى أنحاء كوبا كلها- دورٌ بالغٌ في نشر هذه الأفكار وسط جمهور أوسع. وقد تجاوب الجمهور الكوبي بحماس مع هذه الأفكار بحيث بات من السهل وصم نظام باتيستا بالدمية الاستغلالية في يد قوة إمبريالية هي الولايات المتحدة. وهذه البنى التنظيمية والأيديولوجية واسعة النطاق إنما شكلتْها حركة السادس والعشرين من تموز/ يوليو التي نجحت في دمج تنظيمها وأيديولوجيتها مع القواعد الشعبية المحلية. ونعثر على دليل ذلك في كتيب تشي غيفارا الإرشادي **حرب الغوار** *Guerrilla Warfare* (١٩٦١)، الذي يوثق فيه تجاربه في الثورة الكوبية ويؤكد مركزيةَ التنظيم والأيديولوجيا الثورية. فكان المبدأ التنظيمي والأيديولوجي المركزي هو «النواة البؤرية» Focalism التي تقول إن طليعةً صغيرةً من الأفـراد المسلحين جيدي التنظيم والمطلعين أيديولوجياً وسريعي الحركة يجب أن يقودوا انتفاضةً ثوريةً انطلاقاً من المناطق الريفية. ويقول في هذا السياق: «فرقة حرب الغوار، بصفتها نواة مسلحة، هي طليعة الشعب المقاتلة» (Guevara, 2006: 16)، وأنه حتى تنجح هذه الطليعة عليها أن تكون شديدة الانضباط: «... على مقاتل حرب الغوار، بصفته العنصر الواعي في طليعة الشعب، أن يُبدي السلوك الأخلاقيَّ المنوط بالكاهن الحقيقي في الإصلاحِ المنشود. عليه أن يضيف إلى الزهد الذي تفرضه الظروف الصعبة للحرب، التنسكَ المتولدَ عن ضبط النفس الصارم الذي يمنع كل تجاوز وكل زلة وفي كل الظروف. على جندي حرب الغوار أن يكون ناسكاً» (Guevara, 2006: 49). وتكشف التجربة الكوبية فوق ذلك عن عمق الارتباط بين التنظيم والأيديولوجيا والتضامن الجزئي. يقدم تشي غيفارا (Guevara, 2006: 51)، على سبيل المثال، ملاحظات غير مباشرة ولكنها منتظمة عن

(*) José Julián Martí Pérez (١٨٥٣م - ١٨٩٥م)؛ سياسي وشاعر وصحافي وفيلسوف ومفكر كوبي. عُرف باستماتته في الدفاع عن استقلال كوبا عن إسبانيا، واعتبر لذلك بطلاً وطنياً. اشتهر بمحبته للعرب. (المترجم)

(**) أنشأها تشي غيفارا بداية العام ١٩٥٨م. وكانت تبث من وسط الغابات شرق كوبا، تقارير عن الثورة الكوبية وموسيقى وطنية وأخباراً دولية وغيرها. (المترجم)

أهمية الارتباطات القائمة في المجموعات الصغيرة؛ يقول: «في خضم حرارة الحرب؛ تلك اللحظات التي تصل فيها الأخوة البشرية إلى أقصى كثافتها، لابد من تحفيز جميع أنواع العمل التعاوني بالقدر الذي تسمح به ذهنية الناس المحليين». وبكلمات أدق، تظهر الثورات أيضاً، وكغيرها من أشكال العنف المنظم الأخرى، في سياقٍ تاريخيٍ محدَّدٍ يجمع بين الأيديولوجيا والتنظيم والتضامن الجزئي.

خلاصة

لا يعني القول إن الثورة هي شكل من أشكال العنف المنظم أن جميع الثورات تؤدي حتماً إلى عدد كبيرٍ من الخسائر البشرية. في واقع الأمر، لم تكن معظم الحوادث الثورية الأولى، بدءاً من عام ١٧٨٩م في فرنسا و١٩١٧م في روسيا وصولاً إلى ثورات ١٩٨٩م المخملية أو الثورات الملونة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والعديد من الأحداث الأخرى الشبيهة بها، أحداثاً دموية. ولا نقول إن هذه الأحداث لا صلة لها بأفعال العنف، أو إنها قد تحدث في غير سياق العنف المنظم؛ بل مثلما حاججتُ في هذا الفصل، لا يمكن للفهم التقليدي، والضيق، وغير التاريخي، وغير السياقيّ للعنف، أن يقبض على الديناميات المتغيرة طويلة المدى في التجربة الثورية. والحال أن التركيز على العلاقات السببية المباشرة بين العنف والثورة، وتصوُّرَ العنف من منظور السمتَين القصدية والجسدية، يحول دون تمكُّن هذه التحليلات من التقاط المسارات المتغيرة والمتفاوتة التي تعرفها التجارب الثورية. وهكذا يتطلب القبض على هذه التطورات من الناحية التحليلية، التركيزَ على القوى القسرية الأوسع التي تملكها المنظمات المشاركة في الأحداث الثورية؛ لأن النتائج العنيفة إنما تتولّد عن القدرات القسرية المتزايدة للمنظمات الثورية وللدول القائمة كذلك. وفي مثل هذا السياق، يُعدُّ العنف نتاجاً مباشراً للقوة التنظيمية، وكلما نمت القوى التنظيمية (والأيديولوجية)، زادت احتمالات العنف. هذا ما يتضح جليّاً في مثالَي الثورتين الفرنسية والروسية: إذ بدأت كلتاهما بضُعفٍ نسبيٍّ في المنظمات الثورية والدولتية، وخسائرَ بشرية ضئيلة إلى حد ما؛ لكنهما انتهتا إلى حالات من القتل الجماعي بفِعل تطور السياق الثوري والزيادة الكبيرة المستمرة في القوى التنظيمية والأيديولوجية القسرية. بالنتيجة، لا يمكن فهم هذا التغير الاجتماعي الهائل بالتركيز على النتائج المباشرة للعنف فقط، بل بالنظر أيضاً في ما ينطوي عليه هذا العنف من إمكانات تنظيمية وأيديولوجية طويلة المدى.

الفصل السابع

الإبادةُ الجماعيَّة



مقدمة

تعدُّ الإبادة الجماعية شكلاً متطرفاً جداً من العنف المنظم. وفيما ترتبط الحروب والثورات والإرهاب بمشاهد الدمار والمجازر والموت، ينتج عن القتل الجماعي الممنهَج للمدنيين، غير المقاومين في أغلبهم، انطباع مروّع بحيث يُنظر لفعل الإبادة الجماعية بهذا الوصف، على أنه جريمةٌ شنيعةٌ خاليةٌ من الشعور. لكن الإبادة الجماعية لا تُعدُّ جريمة فقط، بل شكلاً خاصاً من العلاقات الاجتماعية أيضاً، وإنْ كان متطرفاً. فإذا ما أردنا فهمَ كلِّ تجربة إبادة في أصلها واتجاهها؛ فلا بدّ من إعادة بناء السياقات البنيوية والعمليات الاجتماعية والممارسات التي تجعل الإبادة الجماعية ممكنة. لقد حظيت الجوانب القانونية والأخلاقية لبحوث هذه الظاهرة بقدرٍ كبيرٍ من الانتباه الأكاديمي والعام، في مقابل الدراسات السوسيولوجية التي لم يحالفها القدر ذاته من الاهتمام. إذ أنتج علماء الاجتماع العديد من النظريات الشاملة، لكن تأثيرها الاجتماعي ظل محدوداً؛ فلا تزال النظرة للإبادة الجماعية تحصرها في ركن الظاهرة القانونية لا السوسيولوجية. يتمثل أحد أهداف هذا الفصل في دفع النقاش القائم حالياً باتجاه علم الاجتماع: فيقدم القسم الأول من الفصل فهماً سوسيولوجياً للإبادة الجماعية، بما في ذلك أصولها الاجتماعية. ويفحص القسم الثاني فحصاً نقدياً المساهمات السوسيولوجية الرئيسة لدراسة هذا الشكل المتطرف من العنف المنظم. وفي القسم النهائي من الفصل أقدم مقاربةً سوسيولوجيةً تعتمد على زمن الآماد لشرح الديناميات التاريخية للإبادة الجماعية، من خلال تحليل العمليات التنظيمية والأيديولوجية وعمليات التضامن الجزئي.

ما الإبادة الجماعية؟

تُعدّ الإبادة الجماعية مفهوماً جديداً نسبياً مقارنة بأشكال العنف المنظم الأخرى مثل الحرب والإرهاب والثورة. وصاغ المحامي اليهودي البولندي رافائيل ليمكين(*) في عام ١٩٤٣م هذا المصطلح محاولةً منه لإيجاد توصيفٍ قانوني مناسبٍ للنطاق غير المسبوق لعمليات القتل الجماعي للمدنيين التي ارتُكبت خلال الحرب العالمية الثانية. كان هدفُ ليمكين التمييز بين المقولات القضائية القائمة وقتها لتوصيف جرائم الحرب وبين محاولة النازيين غير المسبوقة للقضاء على مجموعات كاملة من الناس، وهي التي وصفها تشرشل أنها «جريمة بلا اسم». وقال ليمكين، في كتابه **نظام المحور في أوروبا المحتلة** *Axis Rule in Occupied Europe* (Lemkin, 1944: 79-95) إن الإبادة الجماعية هي «تدميرُ أمة أو مجموعة إثنية». وشدّد على أن القصد كان «الإشارة إلى ممارسة قديمة في تطوُّرها الحديث». كما صقل هذا التعريف العام حين قال إن «الإبادة الجماعية لا تعني بالضرورة التدمير الفوري لأمة ما، ما خلا حين تتم بوساطة القتل الجماعي لجميع أفرادها»؛ بل إن هذا المفهوم «يهدف إلى الإحالة على خطة منسقة تتألف من أفعال مختلفة تروم تدميرَ الأساس الجوهري لحياة المجموعات الوطنية، بغية القضاء على المجموعات نفسها». ويؤكد شاو (Shaw, 2007: 18-36) أن مفهوم ليمكين الأصلي كان واسعاً جداً بحيث شمل ما هو أكثر من مجرد التدمير المادي للجماعات؛ إذ وبحسب ليمكين (Lemkin, 1944: 79)، أحالت الإبادة الجماعية على مجموعة متنوعة من العمليات الأخرى، منها «التفكيك المخطط له للمؤسسات السياسية والاجتماعية، والثقافة، واللغة، والمشاعر الوطنية، والدين، والوجود الاقتصادي للجماعات القومية، وكذا تدمير الأمن الشخصي والحرية والصحة والكرامة...».

وإضافة إلى صياغته للمصطلح، كان ليمكين ناشطاً فاعلاً، حيث نجح في إقناع دبلوماسيي الدول القائدة لمأسسة هذا المفهوم في اتفاقية الأمم المتحدة لعام

(*) Raphael Lemkin (١٩٠٠ - ١٩٥٩)؛ محام وقانوني بولندي. عُرف بنشاطه المبكر في إطار عصبة الأمم في جهودها لصياغة بنود القانون الدولي الإنساني، ثم واصل عمله الحقوقي في هذا الاتجاه بصياغة مصطلح الإبادة الجماعية الذي قامت على أساسه محاكمات نورنبرغ الشهيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قبل أن يعاد إحياء المصطلح غداة إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في يوغوسلافيا ورواندا بعد الجرائم المروعة التي ارتُكبت في الدولتين بداية عقد التسعينيات. توفي ليمكين في الولايات المتحدة. (المترجم)

١٩٤٨. وبعد مشاحنات مطولة بين ممثلي القوى الكبرى بشأن الصياغة الدقيقة لهذه الاتفاقية، جرى التوصُّل إلى اتفاق بحيث تعرِّف المادة الثانية من **اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها** الإبادةَ الجماعية أنها فعل «ارتُكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية». وتحدد الاتفاقية خمسة أشكال مختلفة من الأفعال التي تميز الإبادة الجماعية: (١) قتلُ أعضاء جماعة معينة؛ (٢) إلحاقُ ضرر جسديٍّ أو عقليٍّ جسيم بأعضاء الجماعة؛ (٣) إخضاعُ الجماعة عمداً لظروفٍ معيشيةٍ يُراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً؛ (٤) فرضُ تدابيرَ تهدف إلى الحؤول دون الإنجاب داخل الجماعة؛ (٥) نقلُ أطفال تلك المجموعة إلى مجموعة أخرى بالقوة.

وعلى الرغم من أنّ اتفاقية الأمم المتحدة تضمّنت جوهر اقتراح ليمكين العام، إلا أنها عدّلت من معنى هذا المفهوم. من جهة أولى، اعتمد التعريف فهماً واسعاً جداً لهذه الظاهرة، حيث إن كلمة «جزئياً» غامضةٌ إلى الحد الذي يسمح بتنوعٍ كبيرٍ في نطاق الدمار الواجب القطع به. فإذا كان يسهل اعتبار الهولوكوست مثالاً على الإبادة الجماعية، فإن مثل هذا التعريف الواسع يفتح المجال لادعاءات مماثلة تخص العديد من القضايا التاريخية الأخرى؛ إذ ليس واضحاً ما الذي يمكن اعتباره «تدميراً جزئياً»، فهل يشير الأمر إلى نية واضحة لإبادة مجموعة بأكملها لم تتحقق بسبب مقاومة الجماعة أو تدخُّل خارجي؟ أو ربما يعني ذلك أن الهدف كان تدميراً جزئياً يتصف بالدوام بحيث يكون القصد منه تخويف المجموعة أو إجبارها على مغادرة منطقة معينة؟ الأهم من ذلك أن هذا التعريف لا يخبرنا بمعنى هذا «الجزء»؛ فهل يكفي قتل بضع مئات أم آلاف أم مئات الآلاف؟ فعلى سبيل المثال، ظلت التصنيفات الإثنية عبر التاريخ غامضة ومؤقتة وعرَضية، لذلك ليس واضحاً ما الذي قد يشكل المجموعة الإثنية. وإذا ما انطبقت هذه التسمية على كل جماعة تقوم على روابط القرابة، فهل يُعدُّ تدمير قرية صغيرة تضم خمسة وخمسين فرداً من ذوي القربى إبادةً جماعية؟

ومن المفارقات أن هذا التعريف الذي وسَّع من نطاق فعل الإبادة، عمل في الوقت نفسه على تضييق محتوى الإبادة الجماعية. يحاجّ شاو (Shaw, 2007: 22) أن اتفاقية الأمم المتحدة، وكذلك الكثير من الأدبيات الحالية الخاصة بالإبادة الجماعية، ركزت تركيزاً حصرياً على التدمير المادي والبيولوجي للمجموعات مع

إيلاء اهتمام ضئيل أو عدم الاهتمام مطلقاً بالسياقات الأوسع للتدمير الاجتماعي؛ فيؤكد قائلاً: «لم يهدف النازيون ببساطة إلى قتل الشعوب الخاضعة، بمن فيهم اليهود: لقد هدفوا إلى تدمير أساليب حياتهم ومؤسساتهم الاجتماعية». ومن ثم، فبدلاً من التركيز على وسائل التدمير مثلما تفعل اتفاقية الأمم المتحدة، فإن الفكرة المهمة ها هنا هي النظر في الأهداف التي تسبق هذه الوسائل: «لقد حدث الأمر في الاتجاه المعاكس: فالنهاية الواضحة والهائلة التي بلغها التدمير المادي لم تكن سوى تطورٍ حادٍّ حدث في سياسات التدمير الاجتماعي النازية القائمة سلفاً» (Shaw, 2007: 22).

إضافة إلى هذا التركيز البالغ على التدمير المادي، يوفر تعريف الأمم المتحدة أيضاً، فهماً مقيَّداً على غير العادة للأهداف الاجتماعية للإبادة الجماعية. فلا تشير المادة الثانية من الاتفاقية على سبيل المثال إلى عمليات القتل أو أي أشكال أخرى من أعمال العنف المتعلقة بأسباب أيديولوجية أو سياسية أو طبقية أو جندرية. وهذا الإغفال الصارخ في التعريف لم يكن عرضيّاً؛ بل كان إرثاً مباشراً خلَّفته الترتيبات الجيوسياسية لما بعد الحرب العالمية الثانية. فهذا التركيز المفرط على التدمير المادي سمح للحلفاء بتجنُّب مسؤوليتهم عن عمليات الطرد الجماعي للمدنيين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية، أما استبعادُ الإشارة إلى الطبقة والأيديولوجيا السياسية فقد حال دون عواقبَ قانونية على عمليات التطهير الداخلية التي ارتكبها ستالين وماو. فمنذ عام ١٩٤٥م، أُبعد ما يقرب من ١٥ مليون مدنيٍّ ألمانيٍّ ينتمون لدول أوروبية مختلفة بالقوة، وقُتل بعضهم أيضاً في هذه العملية، لذلك كان الإبقاء على تعريف أكثر شمولاً للإبادة الجماعية سيحوّل الحلفاء إلى مذنبين بارتكاب أعمال إجرامية (Schabas, 2009). وبالمثل، وفَّر التعريف التقييدي الحمايةَ لحكام الدول الشيوعية أيضاً، حيث لم تترك الصيغة القانونية الحالية أي مجال للنظر في عملية التطهير الكبرى التي نفّذها ستالين لـ «الجولاج» والمثقفين و«الجواسيس الغربيين» في الفترة الممتدة بين ١٩٣٨م و١٩٣٩م، والتي بلغت نحو مليون حالة وفاة؛ وكذلك مسؤولية ماو عن التجويع الجماعيّ للمواطنين الصينيين خلال القفزة العظيمة للأمام التي أسفرت عن ١٨ مليون ضحية (أو ربما ثلاثين مليوناً)؛ أو عن حقول القتل الأيديولوجي بلغت مليوناً ونصفَ المليون ضحية على الأقل (White, 2012).

وكانت النتيجة طويلة المدى لمثل هذه الصياغة المقيدة للمادة الثانية من الاتفاقية هي استمرار الجدل بشأن القضايا التاريخية والمعاصرة التي يمكن عدُّها إبادةً جماعيةً، وأيٌّ منها لا ترقى إلى هذه الفئة من التصنيف. ثمة اليوم الآلاف من الكتب التي تسعى لإثبات أن «مأساتنا» هي إبادة جماعية بعكس مزاعم «جيراننا المعادين» التي لا تستحق مثل هذا التصنيف. وبذلك صارت «الإبادة الجماعية» مثلها مثل «الإرهاب»؛ مصطلحاً متنازعاً بشأنه بحيث يوفر استخدامُه تبريراً في الفعل السياسي المعاصر. لننظرْ كيف أن تسمية أشكال مختلفة من المعارضة السياسية بأنها «إرهاب» يتيح لسلطات الدولة قمعَ مجموعات المجتمع المدني والمعارضة؛ كذلك يوفر الادعاءُ بالوقوع ضحيةً للإبادة الجماعية سلاحاً رمزياً قوياً لنزع الشرعية عن الأفعال السياسية لكل من تلوثت أيدي أسلافهم بمثل هذه الجريمة المروّعة.

لا مناص من التمييز بين المفاهيم القانونية والسوسيولوجية للإبادة الجماعية إذا ما أردنا النأي بأنفسنا عن هذه النقاشات شديدة التسييس؛ إذ نشأ هذا المصطلح حتماً في سياق القضاء واعتُبر محاولةً لتعريف شكلٍ خاص من الجريمة تعريفاً قانونيّاً. لكنه مفهوم يهدف إلى وصف عملياتٍ اجتماعيةٍ محددةٍ تتضمن استخدام العنف لإنشاء شكلٍ مختلفٍ من النظام الاجتماعي؛ ما يعني أنه يحيل حتماً على ظاهرةٍ سوسيولوجيةٍ واضحة. ومن ثمّ فإن الإبادة الجماعية هي مقولة قانونية وسوسيولوجية في آن واحد. ويلوح توتر عميق بين هذين الفهمين للظاهرة مردُّه الاختلافُ الجوهري القائم بين المقولات القانونية والسوسيولوجية. فالمعنى القانوني للإبادة الجماعية يركز على ذنب مرتكبيها، ومظالم الناجين وأسر الضحايا، وكذلك السعي لتحقيق العدالة في المحاكم الوطنية والدولية. فيكون التركيز هنا على الفاعلية البشرية، والسمة القصدية، وتوزُّع المسؤولية عن أعمال العنف. وفي هذه المقاربة إزالةٌ متعمَّدة لسياق الأحداث التي أدت إلى نتائج الإبادة الجماعية، والاقتصار على التوصيف القانوني والتجريم لقرارات أفراد معينين وأفعالهم. فعلى سبيل المثال، أدانت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠١٠م، «ليوبيشا بيرا» Ljubiša Beara بارتكابه جريمة الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا عام ١٩٩٥م، باعتبار أنه «كان أعلى مسؤولٍ في فرع الأمن ولديه الصورة العامة الأوضح عن نطاق عملية القتل ومداها... فصار، في رأي غرفة المحكمة، القوةَ الدافعةَ وراء مبادرة القتل» (ICTY, 2010). ويبدو السياق البنيوي

في هذا الحكم القانوني ثانوياً؛ فلا يؤخذ منه في الاعتبار إلا بقدر ما يؤثر منه على المسؤولية الفردية للمتهم. وهكذا فإن السؤال المركزي ها هنا هو: من المسؤولُ عن الإبادة الجماعية؟

في مقابل ذلك كله، يركز الفهم السوسيولوجي على السياقات التاريخية والاجتماعية الأوسع التي تجعل من الإبادة الجماعية فعلاً ممكناً: أي على مجموعة متنوعة من العمليات التي أدت في النهاية إلى الإبادة الجماعية لا على المسؤولية الفردية. والهدف الرئيس هو وضع مثل هذه الأحداث في سياقٍ اجتماعيٍّ يسمح بفهم ديناميتها على المدى الطويل؛ حتى مع الاعتراف بدور الأفراد الذين يحظون بالقوة في الشروع في أعمال الإبادة الجماعية وتنسيقها والأمر بها. وبذلك تستكشف التحليلات السوسيولوجية المسارات العرَضية والدينامية والمعقدة للإبادة الجماعية، بدلاً من القصد البسيط المباشر ومخططات القتل المتعمدة وسيناريوهات الإبادة الجماعية المخطط لها سلفاً. وفي هذه الحالة لا يُستبدل دور الفاعلية بالظروف البنيوية؛ بل يتعلق الأمر بمسألة التحقيق الإمبريقي. فعلماء الاجتماع يعترفون أنّ أيَّ فعلٍ اجتماعيٍّ هو نتاج الفاعلية والبنية معاً، بما في ذلك فعل الإبادة الجماعية، أما ما يهمهم فهو أيٌّ من هذه العمليات يحمل قوةً تفسيرية كبرى. يتضح اليوم على سبيل المثال أن الإبادة الجماعية في رواندا نفّذتها جماعة متطرفة من الهوتو تُدعى أكازو، تأسست حول أقرباء وأصدقاء الرئيس الرواندي الراحل «جوڤينال هابياريمانا» وزوجته صاحبة النفوذ؛ «أغاثا هابياريمانا». لكن الإبادة الجماعية ما كانت لتحدث لولا اجتماعُ مزيجٍ من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والأيديولوجية الخاصة خلال العام ١٩٩٤م. بالنتيجة، يرتبط المسار السوسيولوجي للإبادة الجماعية في رواندا بسياقات بنيوية محددة على الرغم من أن المسؤولية القانونية والأخلاقية عنها تقع بصورة مباشرة على عاتق الأعضاء البارزين في جماعة أكازو (Mann, 2005; Mamdani, 2001; Malešević, 2006). بكلمات أخرى، لا تطرح التحليلات السوسيولوجية سؤال من المذنب؟ بل لماذا تحدث الإبادة الجماعية؟

يركز هذا الفصل على المفاهيم السوسيولوجية للإبادة الجماعية. ومع ذلك، يشكو هذا المستوى التحليلي نفسه من غياب الإجماع حول ما يشكل إبادة جماعية وكيف تختلف عن المفاهيم البديلة مثل: التطهير العرقي، والإبادة العرقية،

والإبادة الديمغرافية Democide، والإبادة الجندرية Gendercide، والإبادة السياسية Politicide، والإبـادة القائمة على الانتماء الطبقي Classicide، وإبـادة المدن Urbicide، والتطهير بالقتل Murderous Cleansing، وغيرها.

انصبّ القسم الأكبر من النقاش منذ حروب التسعينيات في يوغوسلافيا السابقة على التمييز بين الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. ولذلك يميز بعض العلماء تمييزاً حاداً بين المفهومَين (Schabas, 2009; Blecher, 2005; Hayden, 1996)، فيما يعتبره آخرون تمييزاً إشكالياً بحجة أن مفهوم التطهير العرقي ليس أكثر من تعبيرٍ سياسيٍ ملطف صُمم لإبعاد اهتمام وسائل الإعلام عن الإبادة الجماعية الجارية والفعلية (Bećirević, 2014; Blum [et al.], 2007). ويوافق العلماء على صعوبة الفصل بين الظاهرَتين على الرغم من بعض السمات التي تُمايز بينهما؛ إذ قد يكون التطهير العرقي مرحلةً مبكرة من الإبادة الجماعية أو يؤدي مباشرة إلى أعمال توصف بأنها كذلك (Mann, 2005; Naimark, 2001). يجادل غلاتلي وكيرمان (Gellately and Kiernan, 2003: 19-20) على سبيل المثال أن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي متمايزان جزئياً: بمعنى أن التطهير العرقي قد يُقصد منه «(تطهير) الإقليم لا السكانَ بالضرورة»، وأنَّ ترحيل السكان من منطقة محددة قد تنتج عنه إبادة جماعية مكتملة لكن ليس بالضرورة.

ويصر علماء آخرون على وجود تدرُّج آخر بين الأنواع المختلفة من أنماط أفعال العنف الجماعي المتطرفة. فيميّز هارف وغور (Harff and Gurr, 1988) بين الإبادة الجماعية والمذابح السياسية. فينصرف مفهوم الإبادة الجماعية من وجهة نظرهما إلى جرائم قتلٍ تنظمها الدولة على أساس الهويات العرقية أو الإثنية أو القومية أو الدينية للضحايا، في حين أن المذابح السياسية هي عمليات قتلٍ ترعاها الدولة، وتركز على ضحايا المعارضة السياسية للنظام أو بسبب المكانة الاجتماعية التي يشغلونها داخل المجتمع. إضافة إلى ذلك، يميز هارف وغور بين عمليات الإبادة الجماعية المدفوعة بالهيمنة وكره الأجانب وبين المذابح السياسية المرتبطة بالقمع والعقاب والثورة والهيمنة.

يقدم مايكل مان نموذجاً أكثر تفصيلاً يميز فيه بين أنواع مختلفة من الأفعال الجماعية العنيفة (التي تمتد من الإكراه المؤسسي إلى القتل الجماعي المتعمَّد)، وأنواع التطهير الجماعي (وتمتد من لا شيء إلى التطهير الجزئي إلى الكلي)

(Mann, 2005: 10-18). وينتج عن الجمع بين هذين المقياسَين عدد كبير من الفئات التي تمتد من التميز الناعم، والقيود اللغوية، والقمع الثقافي، إلى أفعال أكثر تطرفاً مثل التحويلات القسرية، والمذابح السياسية، والإبادة على أساس الانتماء الطبقي، والإبادة العرقية، والإبادة الجماعية. ويستخدم مان مصطلح «التطهير الإثني بالقتل» Murderous Ethnic Cleansing للإشارة إلى مجموعة متنوعة من الأفعال الاجتماعية الراديكالية العنيفة. ومن أكثرها تطرفاً عملياتُ القتل الجماعي المقصودة، منها: القتل على أساس الانتماء الطبقي ويعرفه على أنه «القتل الجماعي المقصود لطبقات اجتماعية بأكملها»؛ والقتل السياسي، الذي يعني عمليات قتلٍ مقصودة لقيادة جماعةٍ معادية وجماعاتٍ قياديةٍ محتملة؛ والإبادة الجماعية، التي تنطبق على سياسةٍ مقصودةٍ تهدف إلى «القضاء على مجموعة بأكملها، ليس مادياً فقط، بل ثقافياً أيضاً (على نحو تدمير كنائسها ومكتباتها ومتاحفها وتغيير الأسماء التي تحملها شوارعها)» (Mann, 2005: 17).

تُعدُّ مثل هذه التصنيفات الدقيقة مفيدة من دون شك، لتأكيدها التعقدَ والفروقَ الدقيقةَ في الفعل العنيف المتطرف. لكن كثرة المفاهيم يمكنها أيضاً أن تحجب دلالة الظاهرة؛ فيحاجّ على ذلك شاو بقوله: «يهدد اختراع المصطلحات الجديدة... بتحويل أنماط الأفعال في الإبادة الجماعية إلى ظواهرَ متمايزة»، ويرى أن كل هذه المفاهيم الجديدة «هي في واقعها جوانبُ عدة من الإبادة الجماعية» (Shaw, 2007: 64). لذلك يقول إنه من الأفضل تصوُّر الإبادة الجماعية على أنها «المفهومُ الرئيسُ» الذي يمكن تطبيقه، لا على المجموعات العرقية والأمم فحسب، بل «ليشمل أيضاً التدميرَ الذي يطاول أيَّ نوعٍ أو مجموعةٍ من الناس» (Shaw, 2007: 78). وهكذا يعرّف الإبادة الجماعية بأنها «صراعٌ عنيفٌ ينخرط فيه الجانب المسلح والمنظم في التدمير الاجتماعي المتعمَّد للجانب الجماعي غير المسلح؛ وهو ما يقاومه الأخير بالضرورة» (Shaw, 2007: 92).

ومع الاعتراف أن مصطلح «الإبادة الجماعية» صيغ في الأصل لفهم العنف الشديد ضد المدنيين بناءً على تصنيفهم العرقي أو القومي، قد يكون من المنطقي اتباع توصية شاو جزئياً؛ أي التعاملُ مع الإبادة الجماعية بوصفها مفهوماً عاماً يتضمن أنماطاً متنوعةً وراديكاليةً من العنف المنظم ضد السكان المدنيين؛ إذ يبدو شاو على حق أيضاً في أنّ الفهم السوسيولوجي الواسع لعمليات الإبادة الجماعية

لا بد أن يشمل أيضاً الأفعال غير الجسدية. فالإبادة الجماعية مثلها مثل الأشكال الأخرى من العنف المنظم، تتضمن سلسلةً كبيرةً من الأفعال التي لا تتمحور حول التدمير المادي للجسد فحسب؛ بل على اجتثاثٍ يطاول العلاقات الاجتماعية، والمؤسسات الثقافية والاقتصادية والسياسية، والذاكرة التاريخية، والعديد من المنتجات الأخرى التي يفرزها الفعل الجماعي المشترك.

ثمة ميزة أخرى قيّمة جداً لهذا التعريف يتقاسمها كلٌّ من شاو ومارك لڤين (Leven, 2005)، هي الابتعاد عن فكرة المجموعات. تصر الغالبية العظمى من تعريفات الإبادة الجماعية، القانونية منها والسوسيولوجية، على أن الإبادة الجماعية تنطوي على التدمير المنهجي للجماعات العرقية والقومية والإثنية والدينية وغيرها. ومع ذلك، أدرك علماء الاجتماع منذ فيبر (Weber, 1968)، أن الإثنية والأمة والعرق والدين هي أشكال من العلاقات الاجتماعية وليست خصائص ثابتة متأصلة. وبدلاً من اعتبار العلامات الثقافية تجسّدات ملموسة، من المهم أن ندرك أن العالم الاجتماعي ديناميٌّ وضبابيٌّ. فالفئات الاجتماعية مثل «يهودي» أو «توتسي» أو «كرواتي» ليست كياناتٍ ثابتة ذوات حدود واضحة؛ بل حتى حين يستند الانتماء إلى الفئة على اعتقادٍ معينٍ بوجود أصلٍ مشترك ومتشارك، فإن هذا المورد الثقافي لا يجري تفعيله إلا من خلال الفعل الجماعي الهادف اجتماعياً، مثلما يقول ماكس فيبر (Malešević, 2004: 24-28; Brubaker, 2004). وقد واجه النازيون صعوبة هائلة في تحديد من هو اليهودي ومن ليس يهودياً؛ حيث لا معاييرَ موضوعية للتمييز بين الألمان «الآريين» واليهود العلمانيين الناطقين بالألمانية. وبهذا المعنى يكون تعريف الأفراد على أنهم أعضاء في مجموعات محددة ومتعارضة هو أحد المتطلبات الأيديولوجية الأساسية لأفعال الإبادة الجماعية. ومرتكبو مثل هذه الأفعال هم من يحوّلون الفئات الاجتماعية قسراً إلى مجموعات ثابتة. فالعديد من مواطني ألمانيا في أوائل القرن العشرين لم يعدُّوا أنفسهم يهوداً، بل إنّ قوانين نورمبرغ وأفعالاً قسرية أخرى حولتهم إلى مجموعة يهودية واضحة ومحددة. إنَّ «الجماعات هي بناءات اجتماعية لا يمكن تشكيلها أو تدميرها من خلال تدمير أجساد أفرادها» (Shaw, 2007: 106)، وعلينا أن نتجاوز فكرة الجماعة المادية إذا أردنا أن نفهم الديناميات الاجتماعية للإبادة الجماعية.

ومع ذلك، يُفتقد في تعريف شاو ثلاثة متغيرات أخرى: أولاً، الاعتراف أن الإبادة الجماعية ظاهرة تُبنى على منطق تاريخي خاص وطويل الأمد؛ ثانياً، أن سيرورات الإبادة قد تقوم في معظمها على درجة كبيرة من السمة القصدية، لكن الإبادة الجماعية نفسها لا تتضمن الأفعال القصدية فقط؛ ثالثاً، تختلف الإبادة الجماعية عن الأشكال الأخرى من العنف المنظم في نطاقها وهدفها.

أولاً، يصف تعريف شاو الإبادة الجماعية بأنها صراع عنيف يقوده الطرف المسلح والمنظم ضد مدنيين عزّل؛ ويبدو ذلك كما لو أن الإبادة الجماعية تحدث في فراغ تاريخي. فالتعريف لا يقول شيئاً عن السياقات التاريخية المحيطة، لذلك لا يستطيع القبضَ قبضاً كافياً على ظاهرة انتشار الإبادة الجماعية في العصر الحديث. وسنناقش في هذا الفصل كيف تشترط أفعال الإبادة الجماعية سلفاً، درجةً من التعقّد التنظيمي والتغلغل الأيديولوجي لم يكونا متاحَين في عالم ما قبل الحداثة؛ لا بدّ من تفسير لِمَ تحدث الإبادة الجماعية في ظروف تاريخية محدّدة.

ثانياً، يستبعد تعريف الإبادة الجماعية في صلتها بالتدمير الاجتماعي المتعمّد فقط، إمكانيةَ القتل الجماعي غير المباشر الناجم عن السلوك المتهوّر والمستمر للمنظمات الاجتماعية المختلفة. إذ لم ينتجِ القتل غير المسبوق للسكان الأصليين في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا مثلاً، عن أعمال الإبادة الجماعية المتعمّدة والمخطط لها والمنظمة إلّا بصورة جزئية فقط. أدت قيادة الجنرال الألماني «ڤون تروثا» von Trotha للإبادة الجماعية التي استهدفت قبيلتَي هيريرو وناما في جنوب شرق إفريقيا بين عامي ١٩٠٤م و١٩٠٧م إلى سقوط ما يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ ضحية (Olusoga and Erichsen, 2010). حيث تعرَّض الضحايا للمطاردة إلى صحراء ناميبيا ثم مُنعوا من المغادرة وتُركوا ليموتوا عطشاً. وتكشَّفت هذه السياسة المتعمَّدة في تصريحات ڤون تروثا إذ يقول: «أعتقد أنه يجب القضاء على هذه الأمة بهذه الطريقة، أو طردهم من البلاد إذا لم تكفِ الإجراءات التكتيكية... ولن يتحقق ذلك إلا إذا احتُلت ينابيع المياه من «غروتفونتاين» إلى «غوبابيس». وسنعثر بفضل التحرك المستمر لقواتنا على المجموعات الصغيرة منهم ممن عادوا أدراجهم ثم ندمرهم تدريجياً» (Mamdani, 2001: 11). أما الجزء الأكبر من أعمال الإبادة الجماعية في المستعمرات الإمبراطورية فقد حدث بطريقة غير مباشرة تضمنت تدمير موائلهم، ونشر الأمراض الأوروبية، وإدخال حيوانات ومحاصيل

جديدة تحمل طفيليات. وبهذه الطريقة هلك سكان الأمريكتَين وأستراليا وبعض الأجزاء من إفريقيا وآسيا؛ إذ مات ٩٠ بالمئة من السكان الأصليين في مناطق أمريكا الشمالية التي انتقل إليها غالبية المستوطنين الأوروبيين. ونجا منهم في أستراليا بحلول العشرينيات من القرن الماضي، ٢٠ بالمئة فقط (Mann, 2005: 76; Smith, 1980: 69-70). ويشير مان إلى أن عدد السكان الأصليين قبل وصول كولومبوس لما يعرف اليوم بالولايات المتحدة تراوح بين أربعة إلى تسعة ملايين، في حين أثبت « الإحصاء السكاني الأمريكي لعام ١٩٠٠م وجودَ ٢٣٧,٠٠٠ هندي فقط؛ بخسارة قُدرت بـ ٩٥ بالمئة» (Mann, 2005: 76). وبدت سرعة الدمار الاجتماعي ونطاقه أكثر وضوحاً في ولاية كاليفورنيا، حيث كثَّف الاندفاع خلف الذهب عام ١٨٤٩م من عدد المذابح الجماعية؛ يقول مان: «بحلول عام ١٨٦٠م، وبعد عشر سنوات من نشوء الدولة، بلغ عدد الهنود في كاليفورنيا ٣١٠٠٠ فقط؛ أي بخسارة بلغت ٨ بالمئة على مدى اثني عشر عاماً فقط! وكذلك دام الرايخ الثالث اثني عشر عاماً وقتل ٧٠ بالمئة من يهود أوروبا» (Mann, 2005: 76). ولهذا كله لا بدّ أن يتضمّن التعريف الشامل للإبادة الجماعية هذا النوع من أفعال العنف غير المباشرة.

ثالثاً، لا يميز شاو بين النزاعات الظرفية ذات النطاق الضيق ضد مدنيين، وبين الدمار الاجتماعي واسع النطاق الذي تحرّكه طموحات أيديولوجية خاصة. وبهذا المعنى، فإن تعريفَه يُظهر درجة من الغموض الذي يَسِم المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة أيضاً. ثمة فرق واضحٌ بين التدمير التام والمحدود زمنياً الذي تتعرض له إحدى القرى الفيتنامية الصغيرة على يد فصيلة عسكريةٍ أمريكيةٍ مارقة وهي تسعى للانتقام، وبين محاولةٍ محكمةٍ دُرست أيديولوجياً وتنظيمياً لإبادة ملايين الأفراد على أساسٍ من أصلهم الثقافي أو البيولوجي. ولا بدّ من التمييز بين الحدثَين من الناحية السوسيولوجية حتى مع توصيفهما قانوناً بالإبادة الجماعية.

مع أخذ هذه المحاذير في الاعتبار، سأعرِّف الإبادة الجماعية بأنها شكلٌ محدد من الناحية التاريخية ومتطرف من العنف المنظم، تشارك فيه منظمات اجتماعية مسلحة وملتزمة أيديولوجياً، تتورط في التدمير الاجتماعي للسكان غير المسلحين بصورة تؤدي إلى خسائر بشرية واسعة النطاق، واجتثاث العلاقات الاجتماعية وما يقابلها من بنية تحتية ثقافية.

يُعترف عالمياً أن الإبادة الجماعية هي أكثر أشكال العنف المنظم تطرُّفاً. ومن الواضح أن عمر هذا المفهوم سبعون عاماً فقط في حين تعدُّ العمليات الاجتماعية التي يهدف إلى تعريفها أقدَم بكثير. يسود على الرغم من ذلك انقسام شديد بين العلماء بشأن عمر هذه الظاهرة على الرغم من الاعتراف العامّ أن القتل الجماعي، والمنع القسري من الولادة، والاغتصاب واسع النطاق، واختطاف الأطفال من والديهم، والحرمان المتعمد لجماعات بأكملها، كانت موجودة منذ عشرة آلاف عام مضت. ما مِن اتفاق، مع ذلك كله، حول مسألة ما إذا كانت هذه الأشكال من الأفعال العنيفة هي إبادة جماعية أم لا. ويرى بعض المحللين أنْ لا فرقَ جوهريّاً بين جرائم القتل الجماعي في فترة ما قبل الحداثة وتلك الجارية في العصر الحديث. فيصر كوپر على أن الأرشيف التاريخي يشير إلى وجود الإبادة الجماعية منذ فترة طويلة جداً بقوله: «الكلمة جديدة، لكن المفهوم قديم» (Kuper, 1981: 9). ويعتبر سميث بدوره أنّ «الإبادة الجماعية كانت موجودة في جميع فترات التاريخ» (Smith, 1987: 21).

يشير العديد من العلماء إلى أن أقدم الأرشيفات المكتوبة مثل ملحمة **جلجامش** *Gilgamesh*(*)، و**إلياذة هوميروس**، و**الأوديسا** والعهد القديم تحتوي على أوصاف شاملة لعمليات القتل التي قد تشير إلى وجود الإبادة الجماعية في عصور ما قبل التاريخ والتاريخ المبكر جداً. على سبيل المثال، في **الإلياذة** (الكتاب الرابع)، يقول أغاممنون مخاطباً مينلاوس(**): «عزيزي مينلاوس، لِمَ تردُّدك الشديد بشأن قتل الرجال؟ هل عاملتْك أحصنة طروادة هذه المعاملة الرقيقة حين دخلوا دارك؟ لا؛ لذلك لن نترك منهم أحداً حيّاً، حتى الأطفال في أرحام أمهاتهم. فلْيُمحَ الشعب كله من الوجود، ولا تتركنَّ من يذكرهم أو يبكيهم». وتحفل التوراة أيضاً بروايات عنيفة عن ذبحٍ مجموعات كبيرة من الأبرياء. يعلن الإله المنتقم في سفر صموئيل الأول قائلاً: «إني مزمع أن أعاقب عماليق جزاء

(*) مجموعة قصائد ملحمية باللغة السومرية القديمة. وهي أشعار ذات طبيعة دينية تروي محاولات أحد الملوك الأقوياء في بلاد ما بين النهرين اسمه جلجامش، في سعيه نحو الخلود ومعرفة الغيب؛ وهو مصدر شهرتها. (المترجم)

(**) مينلاوس ملك اسبرطة واغاممنون شقيقه؛ وفي الميثولوجيا الإغريقية قاد كلاهما حرباً شرسة ضد طروادة. (المترجم)

ما عمل بإسرائيل حين وقف لهم في الطريق عند خروجهم من مصر. فالآن اذهب واضرب عماليق، وحرموا كل ما له: لا تعفُ عنهم، بل اقتل رجلاً وامرأة، طفلاً ورضيعاً، بقراً وغنماً، جملاً وحماراً» (1 Samuel 15: 2-3). لكن مثل هذه النصوص ذات الخطاب الأدبي، وكما ذكرنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب، لا يمكن التعامل معها من دون تمحيص؛ لأن الغرض منها في كثير من الأحيان تقديم مشاهد فيها من الإطناب ما يجعلها أدوات تعليمية قوية لا وصفاً دقيقاً للواقع. فليس الهدفُ منها تقديم سردٍ صادقٍ للواقع، بل تخويف الجمهور وتنويره وإبهاره.

وركزت أبحاثٌ أخرى على أدلة تخص الحالات الموثقة من جرائم القتل الجماعي التي حدثت في التاريخ المبكر. وتبرز المذبحة الآشورية الواسعة للبابليين واليهود في القرن السابع قبل الميلاد، والتدمير الروماني لقرطاج في القرن الثاني قبل الميلاد، بوصفهما مثالَين نموذجيَّين (Kiernan, 2009; Jonasson and Bjornson, 1998; Bell-Fialkoff, 1996). ونجد المثال الآشوري في النصوص المكتوبة مثل التوراة (أسفار إشعياء والملوك)، كما في الكتابات والنقوش الآشورية أيضاً. وعلى الرغم من أنّ هذا الدليل يشكو التشظي الشديد ومتنازَع عليه، يبدو أن الجيوش الآشورية تورّطت في حالتَين على الأقل من المذابح الجماعية بعد حصار بابل المطول (٦٨٩ قبل الميلاد) وأورشليم (٧٠١ قبل الميلاد). وقد أسفرت هذه الهجمات العنيفة عن قتلٍ جماعيٍّ للجنود والمدنيين. وبطريقة مماثلة، فإن محو قرطاج في الحرب البونيقية الثالثة هو مثالٌ جيدُ التوثيق عن عمليات القتل الجماعي التي شملت عدداً كبيراً من المدنيين. هنا أيضاً، حدثت عمليات القتل بعد حصار طويل للمدينة دام ثلاث سنوات. ودمّر الجنود الرومان بعد الانتصار العسكري جميع المبانيِ والأسوار في المدينة وأحرقوها لمدة سبعة عشر يوماً! تُعتبر هاتان الحالتان مثالَين على العنف المفرط المرتكب ضد المدنيين، لكنهما تفتقران إلى العديد من السمات التنظيمية والأيديولوجية في الإبادة الجماعية. من جهة أولى، تركز الإبادة الجماعية على إبادة الأفراد على أساس **هويتهم**، وعمليات القتل الجماعي هذه كانت تقليديةً تماماً؛ حيث استهدفت **مكان** وجود الناس. ففي الحالَتين، انصب الاهتمام على غزو الأراضي لا على الالتزام الأيديولوجي بإبادة الأفراد على أساسٍ إثني. ويتضح الأمر تماماً حين نعرف أنّ الجنود الرومان باعوا خمسين ألفاً من القرطاجيين الذين نجوا من الحصار كعبيد ولم يقتلوهم،

وهي الممارسة المعتادة مع أسرى الحرب في ذلك الوقت (Scullard, 2002: 316). وبالمثل، لم يطمح الجيش الآشوري لإبادة كل اليهود أو البابليين، بل كانت الأراضي أو الموارد المادية هي شواغله. يشرح باستيني أوديد (Oded, 1979) ومان (Mann, 2005) الخبرة التي عُرف بها الجيش الآشوري في عمليات الترحيل حين تمكّن من ترحيل أكثر من مليون شخص؛ وكيف أن «عمليات الترحيل هذه قضت على الدول المزعجة لا على الشعوب. وفيما تعرَّض النخب والجنود للقتل أو استُعبدوا، وحُطمت صور آلهة المتمردين وتماثيلها بغية تدمير أيديولوجية دولتهم؛ شكَّل الناس مواردَ قيِّمة بحيث أسهمت عمليات الترحيل في إعادة بناء الدولة الآشورية» (Mann, 2005: 41). من جهة ثانية، هذان مثالان نموذجيان تماماً عن المذابح الواسعة التي عرفتْها فترة ما قبل الحداثة؛ إذ إنّ قتل المدنيين لم يصاحبه إصرارٌ على التدمير الأيديولوجي لثقافتهم. فالمدن تُحرق بعدَ المعارك الكبرى والآلهة المحلية تُدنس في كثير من الأحيان، لكن ما مِن التزام طويل ينشد محوَ البنية الثقافية لهذه المجتمعات برمتها. وهكذا ظلت التأثيرات الثقافية اليهودية والبابلية والبونيقية قوية بعد انتهاء هذه المذابح ولفترة طويلة، حيث سمح الإداريون الآشوريون والرومان باستمرار هذه الممارسات الثقافية.

ويتبع علماء آخرون الحجة ذاتها؛ أي إن الإبادة الجماعية هي ممارسة قديمة، فيركزون على المذابح ذات الطابع الدينيّ، والقتل الجماعي المنظم للناس المدفوع بالاختلاف مع معتقداتهم. فيُصر دانيال غولدهاغن (Goldhagen, 2009) وبين كيرمان (Kiernan, 2009) ومايكل فريمان (Freeman, 1995) وغيرهم، على أن الذبح والطرد الذي طاول اليهود والمسلمين (الموركسيين) والمتحولين إلى المسيحية (convertos) في عهد عودة الملكية الإسبانية في القرن الخامس عشر، وقتل البروتستانت الهوغونوت في فرنسا في القرن السادس عشر، أو التطهير الديني الذي ارتكبه أوليفر كرومويل ضد السكان الكاثوليك في إيرلندا في القرن السابع عشر، جميعُها ممارساتٌ تؤكد انتشار الإبادة الجماعية في فترة ما قبل الحداثة. وتسببت الحروب الدينية التي شملت الحروب الصليبية، والصراع الطويل مع المورسكيين على القدس، والعنف المطول بين السلطة العثمانية المسلمة والإمبراطوريات المسيحية الأوروبية، والعنف الديني في صفوف المسيحيين بين الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس الشرقيين، في العديد من المذابح التي طاولت مدنيين عزّلاً؛ إذ أسفرت حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨م - ١٦٤٨م)، على

سبيل المثال، عن عدد كبير من الضحايا المدنيين بحيث انخفض عدد سكان الإمبراطورية الرومانية المقدسة إلى أربعة ملايين تقريباً، أي بنسبة ٢٠ بالمئة (Parker, 1984). وجميع هذه الحالات حدثت فيها عمليات قتل واسعة النطاق مسّت الأفراد بسبب انتمائهم الديني.

ويمكن للنزاعات الدينية أن تكثّف الشعور بالارتباطات الجماعية إلى حد الاستهداف المتعمّد للأفراد بالقتل على أساسٍ من عقيدتهم، لكن مثل هذه الأفعال لم تكتسب الأساس الأيديولوجي والتنظيمي لتتحول إلى ممارسات جماعية إلا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. في الحروب الدينية التي شهدها التاريخ المبكر، كانت عمليات التطهير الواسعة للأفراد الذين ينتمون إلى عقيدة «خاطئة» نادرة جداً. بدلاً من ذلك، فضّل حكام الإمبراطوريات التقليدية تحويل النخب في الأراضي التي يحتلونها إلى أديانهم واستيعابهم، متجاهلين بقية السكان (Levene, 2005; Mann, 2005). ومن الأمثلة النموذجية في هذا الشأن هو الفتوحات العثمانية للبوسنة وألبانيا؛ حيث تحولت الطبقة الأرستقراطية إلى الإسلام بصورة جماعية واحتفظت في عمومها بمواقعها المتميزة. أودّ أن أقول هنا إن الدين لم يزل نظاماً عقدياً في سياقات ما قبل الحداثة، لا بصمةً متأصلةً في هوية الفرد، ويكفي أنْ يتحوّل الأفراد إلى الدين المعني حتى «ينجوا» من الموت؛ فتنتفي الحاجة التنظيمية لمذبحة جماعية في حقهم. ولم يكتسب الارتباط الديني الدلالات الإثنية والعرقية إلا في الحِقب اللاحقة؛ وهو ما يتّضح خاصة في المراحل التالية للمذابح الدينية التي استهدفت اليهود والمسلمين والمتحولين خلال فترة عودة الملكية الإسبانية. ففي مرحلتها المتأخرة، انصب التركيز ابتداءً على عمليات الطرد والتحويل القسري للديانة من دون أن يشكل هذا التحويل الكامل ضمانةً للاستنقاذ من القتل. وهذا التحول التدرُّجي من الدين بوصفه معتقداً، إلى الدين بوصفه مقولةً هوياتيةً متأصلة، إنما حفزتْه صراعات النخبة داخل المؤسسة الكاثوليكية، كذلك وجدت الأرستقراطية في ذلك فرصةً للتأسيس لسلطتها؛ فكانت تُدين منافسيها الأرستقراطيين بالقول إنهم من ذوي الأصول **المتحولة** Converso Roots (Perez, 2006). وُجدت هذه الممارسة إلى حدٍّ ما في حالات أخرى من التطهير الديني في إيرلندا وفرنسا ودول أوروبية أخرى أيضاً. لكن الصراع الديني، وفي معظم الحالات، لم يتصاعد في اتجاه الإبادة الجماعية؛ بل ضُبطت مثل هذه الأحداث العنيفة وجرى احتواؤها على يد النخب الأرستقراطية ونادراً ما حظيت

بدعمٍ شعبيٍّ ممتد. وإذا كانت الأديان قد أسهمت في تعزيز نمطٍ ما من الوحدة الأيديولوجية الابتدائية، فإنّ العالم وقتها كان لا يزال تحت هيمنة أشكال حادة وصلبة من الطبقات الاجتماعية تتفوق فيه المكانةُ الاجتماعيةُ الموروثةُ بالولادة بسهولة على أيِّ محاولة للتضامن الأفقي. يقول مان (Mann, 2005: 42): «لم تكن الدول ملكاً للشعب، بل للأمراء والأرستقراطيين. والأرواح هي التي خضعت للدمقرطة لا الأجساد...». يمكن القول بالنتيجة إن أواخر القرن السادس عشر والسابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر شهدت تحولاً تدريجياً نحو بيئة اجتماعية مواتية للقتل الجماعي للمدنيين في بعض أجزاء أوروبا، لكنها لم تتوفر حتى ذلك الوقت لا على القدرة التنظيمية ولا على التغلغل الأيديولوجي اللذَين من شأنهما التمكينُ لانتشار الإبادة الجماعية.

في تناقض حادّ مع هذه المقاربات القائمة على الأصول القديمة Primordialist Approaches، تجادل معظم النظريات السوسيولوجية أنّ الإبادة الجماعية ظاهرة حديثة (Mann, 2005; Levene, 2005; Bauman, 1989). تتمايز عمليات الإبادة الجماعية عن مذابح المدنيين في فترة ما قبل الحداثة بأنها عملياتٌ ممنهجةٌ، ومصوغةٌ أيديولوجياً، وفعّالةٌ من الناحية التكنولوجية، وممركزةٌ، وتُدار على يد الدولة. فجرائم القتل الواسعة ضد المدنيين في العالم التقليدي مؤقتةٌ، وعشوائيةٌ، ومتقطعةٌ، وضعيفةٌ تكنولوجياً وأيديولوجياً، لكن أفعال الإبادة الجماعية في العصر الحديث تتطلّب تنظيماً دقيقاً، وتقسيماً معقّداً للعمل، وتراتبياتٍ هرميةً قائمة على الجدارة، وسلطات مركزية، وتبريراً عقائدياً متقناً، وتكنولوجيا متقدمة، والعديد من عناصر الحداثة الأخرى.

قدّم باومان (Bauman, 1989) في كتابه **الحداثة والهولوكوست** *Modernity and the Holocaust* أول تحليل سوسيولوجي حديث عن الإبادة الجماعية. وعلى الرغم من أنّ تركيزه انحصر تقريباً في الإبادة النازية لليهود الأوروبيين، إلا أن نيته كانت صياغةَ حجةٍ أكثر عمومية عن الأسس الحديثة لمشروعات الإبادة الجماعية. يرى باومان أن الحداثة المتأصّلة في صلب الهولوكوست كامنةٌ في خططها الأيديولوجية وطموحاتها الهادفة إلى هندسة عالم جديدٍ تماماً. وفيما اعتُبرت اليوتوبيا النازية القائمةُ على التراتبيات الهرمية العرقّية والنقاء الجيني، انحرافاً ذا طبيعة خاصة وانحداراً عن مسيرة أوروبا التنويرية، اعتبر باومان أن المشروع النازي

ابنٌ لعصر الأنوار؛ إذ يقول إن «الحل النهائي» Final Solution(*) كان برنامجاً منهجياً يهدف إلى تنفيذِ مخططٍ عن عالم جديد، بخلاف مذابح عصر ما قبل الحداثة والمذابح المؤقتة لليهود التي ارتبطت بهوس الطقوس وحالات معزولة من الغضب الوحشي. ففي عصر ما قبل الحداثة، كانت المذابح تعبيراً بسيطاً عن الغضب الفردي والكراهية، أما الإبادة الجماعية الحديثة فهي ممارسات تتضمن هندسةً اجتماعيةً مصوغة أيديولوجياً وتُنفّذ لهدف نفعيّ. ويرى باومان أن الإبادة الجماعية مشروعٌ حديثٌ في اتجاهَين: أولاً، أنها تنطوي على رؤًى كبرى تستند إلى تصورات عقلانية؛ وثانياً، يعتمد تنفيذها على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم. ومن وجهة نظره، فإن الطموح الرئيس في عمليات الإبادة الجماعية ليس الاستيلاء على الأراضي أو قتل أكبر عدد ممكن من الأعداء غير المحببين؛ بل تنفيذ تصميم أيديولوجي خاص عن النظام الاجتماعي المثالي. ويُستخدم جهاز الإبادة الجماعية في هذا السياق بطريقة مشابهة للكيفية التي يستخدم بها البستانيُّ عمداً محلول التبييض أو الخل لتدمير الأعشاب الضارة في الحدائق: فاليهود والغجر والسلاف والشواذ والمعاقون لا يصلحون لهذه اليوتوبيا النازية ذات الأساس العرقي، لذا وجبت إزالتهم بنفس الطريقة التي تُزال بها الأعشاب؛ حيث الغرض هو الوصول إلى حديقة مثالية. الهولوكوست إذاً، نتاجٌ جانبيٌّ مباشر لطموح عصر الأنوار الهادف إلى خلق نظامٍ اجتماعيٍّ مثاليّ.

ينعكس هذا الهوس الحداثي بقوة في تنفيذ سياسة الحل النهائي بحسب باومان. حيث أُنجز بالاعتماد على الآليات البيروقراطية التقليدية وأعمالها الروتينية. فقد استُخدم في معسكرات الإبادة التي أنشأها النظام النازي مبدأُ العقلانية الأداتية ذاتُه الذي نعثر عليه في الشركات الخاصة والمصانع الحديثة وإدارة الدولة؛ «فبدلاً من إنتاج السلع، كان البشر موادَّها الخام ومنتجُها النهائي كان الموت. وعلى جداول الإنتاج في مكتب المدير كُتبت بدقة الوحداتُ المنتَجة في كل يوم. وكانت المداخن، وهي رمز النظام الذي يقوم عليه المصنع الحديث، تنفث دخاناً

(*) الحل النهائي هو المصطلح الذي يُشاع أن أدولف إيخمان أطلقه على مجموعة السياسات والقرارات التي انتهجها النظام النازي ضد اليهود على أراضيه وفي الأراضي التي احتلها في أوروبا. وليس واضحاً هل المقصود هو الموقف النازي العام من التعامل مع اليهود منذ قيام النظام النازي، أم السياسة التي استهدفت القتل الجماعي لليهود بدلاً من سياسة سابقة كانت تشجّع ترحيلهم من أراضي الرايخ الألماني. ومنه تسميتها بالحل النهائي؛ أي للمسألة اليهودية في ألمانيا. (المترجم)

لاذعاً ناجماً عن حرق أجساد البشر. لقد كانت شبكة السكك الحديدية بارعةَ التنظيم في أوروبا الحديثة، تحمل إلى المصانع نوعاً جديداً من المواد الخام» (Bauman, 1989: 8).

يتشارك مايكل مان مع باومان وجهة نظره عن أن مؤسسة الإبادة الجماعية هي نتاجٌ للحداثة، لكنه لا ينشغل بدور العقلانية النفعية والرؤى الطوباوية بقدر اهتمامه بالعمليات الاجتماعية الكلية التي تسفر عن نتائج الإبادة الجماعية. يتفق باومان ومان على أن الدولة الحديثة هي الأداة الرئيسة للقتل الجماعي، لكن تفسيراتهما للدور الذي تؤديه الدول في الإبادة الجماعية مختلفة. فعلى النقيض من باومان، الذي يولي لحروب الغزو الإقليمية والرؤى الأيديولوجية المتنافسة دوراً هامشياً في الهولوكوست، يعتبر مان أن الإبادة الجماعية تحدث غالباً في سياق عدم الاستقرار الجيوسياسي والمشروعات الأيديولوجية المتنافسة. إضافة إلى ذلك، حتى نفهم الحداثة المتضمنة في الإبادة الجماعية لا بد أيضاً من استكشاف دلالة أنماط الشرعنة على مستوى المجتمع كله، وهذه يستدعي معظمُها مفهومَ حكم الشعب. لذلك، يرى مان أن سياسات الإبادة الجماعية هي في الغالب نتاجٌ لأوضاع «تهدف فيها مجموعات قوية تنتمي لمجموعتَين إثنيتَين إلى إقامة دول شرعية تتنافس على المنطقة نفسها ‹باسم الشعب›، بحيث يحصل فيها الأضعف على المساعدة من الخارج» (Mann, 2005: 33). ويقدم مان حجة غير متوقَّعة مفادها أن الإبادة الجماعية نادراً ما تحدث تحت حكم تسلطي؛ بل تُعدُّ من الآثار الجانبية للدمقرطة غير المكتملة. وتستند حجته هذه إلى أن الحكام في عصر ما قبل الحداثة لم يتورطوا في عمليات الإبادة الجماعية لأنهم لم يستمدوا شرعيتهم السياسية من فكرة السيادة الشعبية. في المقابل، تحتاج الأنظمة الاجتماعية الحديثة هذا النمط من الشرعية. وهنا تبدو فكرة «باسم الشعب» غامضةً بحيث لا يمكن تفسيرها بالمعنى الإثني أو الديموتي(*) (أضع هنا الإثنوس Ethnos في مقابل الديموس Demos). ففي بيئة غير مستقرة جيوسياسياً وسياقٍ يعرف مشروعات متنافسة لبناء الدولة، ينتهي الأمر في كثير من الأحيان إلى أن تحيل دلالة حكم الشعب على دعوة للتجانس الإثني، مما يخلق وضعاً يجري فيه شرعنةُ العنف ضد الآخرين باستخدام وسائلَ ظاهرُها «ديمقراطي». ويوضح مان كيف تبرز الإبادة

(*) demotic والإشارة هنا إلى اللفظة الإغريقية demos التي تحيل على معنى الشعب. (المترجم)

الجماعية بوصفها «الجانبَ المظلمَ من الديمقراطية». وقد يتحقق ذلك بصورة غير مباشرة في بعض الأحيان، كما في حالة الدول الاستعمارية السابقة؛ مثل إنكلترا وفرنسا وهولندا وأراضيها التابعة التي هيمن فيها البيض (مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وجنوب إفريقيا)، حين عملت على تحقيق التجانس القومي في ممتلكاتها الاستعمارية باستخدام التطهير العرقي. في حالات أخرى، حدثت الإبادة الجماعية بصورة أكثر مباشَرة؛ فقتلت الدولُ السائرة في طريق التوحيد القومي وشرّدت مجموعاتٍ إثنية متنوعة تقطن أراضيها (مثل تركيا وألمانيا ورواندا ويوغوسلافيا السابقة، إلخ). في كل هذه الحالات وفي غيرها، كانت الإبادة الجماعية نتيجة طبيعية للطموحات المتنافسة للدول السائرة في طريق التحديث والقومية. فالإبادة الجماعية للسكان الأرمن عام ١٩١٥م لم تحدث تحت حكم الإمبراطورية العثمانية ذات السمة التسلطية والمتنوعة ثقافياً: بل ارتكبتْها حركة تركيا الفتاة؛ وكانت وقتها حركة حداثية وعلمانية وليبرالية. وهكذا تنطوي نتائج الإبادة الجماعية بالنسبة إلى مان على وجود عدة عوامل، منها الدولة السائرة في طريق التحديث والدمقرطة والتوحيد القومي، والانقسامات العميقة داخل النخب السياسية وغيرها، والراديكالية الناجمة عن الضغوط الجيوسياسية المتغيرة في الداخل والخارج، والتي تبلغ درجة الحرب في ذروتها في كثير من الأحيان.

يتبع عدد من العلماء الآخرين الخط نفسه من الحجة فيؤكدون على الطابع الحديث لتجربة الإبادة الجماعية (Levene, 2005; Weitz, 2003; Kaye and Strath, 2000). فيرى ليفين (Levene, 2005) على سبيل المثال، إن الإبادة الجماعية هي حوادث حديثة ناجمة عن أوضاع عرَضية وبنيوية عديدة؛ منها البناء المكثف للدولة، والراديكالية الأيديولوجية، والحروب. يقول: «تحدث الإبادة الجماعية حين تسعى دولةٌ ترى أن سلامة أجندتها تهددها مجموعةٌ من السكان؛ الذين تعرِّفهم بوصفهم جماعة عضوية أو سلسلة من الجماعات، إلى معالجة الوضع عن طريق القضاء المادي، الجماعي والممنهج، على هذه المجموعة السكانية كلياً، أو إلى أنْ تكفَّ عن عدِّها تهديداً لها» (Levene, 2005: 35).

يختلف الحداثيون مع المقاربات القائمة على الأصول القديمة Primodialists، أيضاً في تفسيراتهم التي تركز على السياقات البنيوية لا على الخيارات التي يتخذها الفاعلون فرادى. وهكذا يضاف إلى المحور الزمني للانقسام بينهم (أي فيما إذا

كانت الإبادة الجماعية قديمة أو حديثة) خلاف عميق أيضاً حول سؤال ما الذي يولد فِعل الإبادة. فيشرح معظم الباحثين في الأصول القديمة (Dadrian, 1995; Goldhagen, 2009; Scheff, 1994; Bećirević, 2014) الإبادةَ الجماعيةَ من خلال منظور النوايا الفردية أو الجماعية والخطط المتعمدة، في حين يؤكد الحداثيون على الراديكالية العرَضية والتدرُّجية التي تؤدي إلى حدوثها. على سبيل المثال، يصرّ البعض على أن هتلر وضع خطته لإبادة جميع يهود أوروبا في عشرينيات القرن الماضي، وأن محمد طلعت وإسماعيل أنور Ismail Enver(*)، فكّرا في ارتكاب إبادة جماعية ضد الأرمن قبل فترة طويلة من وصولهما إلى السلطة في تركيا، وأن سلوبودان ميلوشيفيتش ورادوفان كارازيتش كان لديهما خطة واضحة لتطهير البوسنة والهرسك حتى قبل اندلاع الحرب (Scheff, 1994; Bećirević, 2014; Dadrian, 1995). في المقابل، يرفض السوسيولوجيون التاريخيون في معظمهم هذه الادعاءات بحجة أن الطريق إلى الإبادة الجماعية أكثر تعقداً ويعتمد على البيئة الاجتماعية المتغيرة. فهي ترتبط في رأي مان (Mann, 2005) وشاو (Shaw, 2007; 2003) بالسياقات الجيوسياسية شديدة التغير. ويحلل مان جميع أمثلة الإبادة الجماعية في القرن العشرين ليوضح أنه، وباستثناء ألمانيا النازية، ارتُكبت الإبادة الجماعية في جميع الحالات الأخرى على يد الحركات الاجتماعية التي انبثقت في الأصل كمجموعات غارقة في المثُل الديمقراطية، بل والليبرالية. لكنها مُثُلٌ سرعان ما أفسدها تدريجياً تدهور الظروف الاجتماعية، ثم تتلو ذلك حرب مدمرة في كثير من الأحيان، لتنتهي إلى الراديكالية وسياسة التطرف. إضافة إلى ذلك، يبدو أن قرارات ارتكاب الإبادة الجماعية حدثت في معظم الحالات نتيجة فشلٍ تنظيميٍّ في «حلِّ» القضايا الإثنية أو العرقية أو الدينية أو الأيديولوجية بوسائلَ أخرى. وهو تطرُّفٌ مرجَّحٌ حدوثه ما دامت الإبادةُ الجماعية تحدث في أزمنة الحرب: أي حين يجري تجريد العدو من الإنسانية ويُنظَرَ إليه على أنه خطر وشيك. بهذا المعنى، يحاجّ شاو (Shaw, 2007) أننا قد نتصور الإبادة الجماعية بوصفها شكلاً معيناً من الحرب، يُعاد فيها تعريف مجموعات محددة بوصفها عدواً للدولة وتُستهدَف بعنف؛ يقول: «حين تُستخدم القوة العسكرية المسلحة

(*) وزير الداخلية (١٨٧٨ - ١٩٢١)، ووزير الحربية (١٨٨١ - ١٩٢٢) في الإمبراطورية العثمانية على التوالي. كانا عضوين مؤثرين في جمعية الاتحاد والترقي وأسهما في تورط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا. (المترجم)

وعلى نطاق واسع ضد أعداء مسلحين منظمين، يكون من الأسهل على القادة اتخاذ خطوات غير اعتيادية وغير شرعية؛ حيث تُستخدم القوة المسلحة ضد الجماعات الاجتماعية بوصفها كذلك» (Shaw, 2003: 44). ولا يعني أيٌّ من هذا أن اتخاذ القرار الفردي ليس مهماً؛ إذ من الواضح أن القادة السياسيين والعسكريين مسؤولون في النهاية عن الإبادة الجماعية. لكن التركيز حصراً على دور العوامل الفردية لا يمكن أن يساعدنا في تقديم تفسيرات سوسيولوجية متماسكة ودقيقة؛ بل يمكن لمثل هذه المقاربة أن تُحدث نتائج عكسية على الصعيدين القانوني والسوسيولوجي حين يُصبُّ اللوم في النهاية على عدد صغير جداً من الأفراد؛ فتبدو المقاربة بذلك غير قادرة على الإلمام بالتحولات المجتمعية واسعة النطاق التي تجعل أعداداً كبيرة من الأفراد يتواطؤون مع حوادث الإبادة الجماعية.

تقدم النظريات الحداثية عن الإبادة الجماعية من دون شك تحليلات سوسيولوجية أكثر معقولية مقارنة بالمقاربات القائمة على الأصول القديمة؛ إذ لابد من التمييز بين عمليات القتل الجماعي في عصر ما قبل الحداثة والمشروعات الأيديولوجية الحديثة التي تهدف إلى إبادة جماعات بأكملها. من المهم أيضاً دراسة هذه الظواهر، لا مثلما تبدو في المخططات الثابتة والساكنة التي ابتكرتْها ونفذتْها شخصيات تعاني باثولوجيا، بل ينبغي النظر في الإبادة الجماعية بوصفها عمليات دينامية معقدة وعرَضية ومتناقضة، تشكلها التغيراتُ البنيويةُ والفعلُ الجماعي. لكن المقاربات الحداثية التي تمثل تقدماً كبيراً عند مقارنتها بنظيراتها القائمة على الأصول القديمة ليست منيعة أمام النقد. وأحد الانتقادات المألوفة هو أن الحداثيين يجدون صعوبة في تفسير السبب والكيفية التي ظهرت بها الإبادة الجماعية زمن الحداثة. يرى هوشينسن (Huchinson, 1994) مثلاً أن الحجج الحداثية القوية في سياق صعود القومية تستند إلى وجهة نظرٍ إشكاليةٍ في رؤيتها لعالم ما قبل الحداثة؛ إذ تعدُّه كما لو كان صفحة تفسيرية بيضاء tabula rasa. بكلمات أخرى، لا ينشغل العديد من الحداثيين إلا بالحداثة وكلُّ ما قبلها لا أهمية له سوسيولوجياً. لكننا يجب أن ندرك أن عدَّنا الإبادةَ الجماعية ظاهرةً حديثةً لا يعني أنها ظهرت فجأة وبصورة غير متوقعة على مسرح التاريخ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ بل فهمَ أصولها الاجتماعية ومسارها يقتضي منا تحليلاً تاريخياً طويل الأمد يعيِّن تطوُّرَها وتوسُّعَها في جميع أنحاء العالم.

كذلك تُنتقد التحليلات الحداثية بسبب عجزها الواضح عن شرح دوافع الفاعلين الاجتماعيين المتورطين في عمليات الإبادة الجماعية. أود القول ببساطة أكبر أن مثل هذه النظريات تقدم تفسيرات عن الواقع التاريخي مفرطة في بنيويتها. صحيح أن الإبادة الجماعية هي نتاج لعوارضَ بنيوية Structural Contingencies في المقام الأول، لكن البحث في التعبئة التي ينخرط بها الفاعلون الاجتماعيون بنشاط في مثل هذه الأفعال العنيفة أو يبقون متفرجين سلبيين، لا غنى عنه أيضاً. وفيما يخبرنا مان وشاو وباومان بالكثير عن الدور الذي تؤديه المخططات الأيديولوجية وتنظيم الدولة والجغرافيا السياسية والتكنولوجيا، ثمة القليل جداً من المعلومات عن الآليات الاجتماعية التي تحوّل أفراداً عاديين إلى قتلة جماعيين. وحتى حين يكون التركيز على الدوافع الفردية، كما في حالة استخدام باومان لتجارب ستانلي ملغرام(*) أو تحليل مان لـ «القواعد الشعبية الأساسية» الداعمة للراديكالية Core Constituencies، وهو ما يوفر بيانات اجتماعية عن مرتكبيها، تظل الحجج العامة بنيويةً جداً. وما تشكو منه هذه الدراسات هو افتقارُها الرابطَ الملموس ما بين العمليات الكلية (الماكرو) والجزئية (المايكرو).

أخيراً، أُخضعت المقاربات الحداثية، لا سيما مقاربة باومان، لنقاشات متأخرة على يد علماء مختصين في الإبادة الجماعية بحيث قدّموا أدلة إمبريقية على أن معظم الضحايا في عمليات القتل النازية لم يموتوا في معسكرات الاعتقال والإبادة؛ بل في عمليات إطلاق نارٍ ومذابحَ تقليدية جابت جميع أنحاء أوروبا التي احتلتْها ألمانيا لا سيما أوروبا الشرقية. فيشير روبرت غيرورث (Gerwarth, 2014: 27) إلى أن العديد من الدراسات الحديثة عن الهولوكوست تشكك في «الاعتقاد الراسخ بأن الإبادة الجماعية كانت بيروقراطيةً وغير شخصية وتطهيرية - ففي النهاية، قُتل عدد كبير من ضحايا الهولوكوست على يد «رجال عاديين»، وفي إطلاق نار مباشر بدلاً من مصانع الموت التي تسيطر عليها القوات الخاصة في أوشفيتز». وعلى المنوال نفسه، كثيراً ما قيل إن عمليات الإبادة الجماعية التي حدثت حتى تاريخ قريب، كما في رواندا والبوسنة، افتقرت إلى روح الحداثة والأيديولوجيا

(*) اختبار في علم النفس الاجتماعي يُعنى بدراسة درجة الانصياع للسلطة؛ أو هو الدراسة السلوكية للطاعة. وكان ملغرام قد أجرى تجربته عام ١٩٦١ بعد المحاكمة التي خضع لها مرتكبو الإبادة الجماعية من الألمان، وهدف من خلالها إلى معرفة درجة الشعور بأخلاقية فعل الإبادة لدى مرتكبيها، وخلص إلى أن هؤلاء كانوا يتبعون الأوامر بقطع النظر عن تعارضها مع مبادئهم. (المترجم)

والتكنولوجيا والتنظيم. فعلى سبيل المثال، أشار النقاد مراراً وتكراراً إلى أن معظم عمليات القتل التي تعرّض لها الهوتو والتوتسي غير الموالين استُخدمت فيها المواجهات الجسدية المباشرة بالمناجل الفردية لا غرفُ الغاز، وقد شكّلت هذه المناجل السلاحَ الرئيسَ المستخدم في القتل الجماعي. وتدفعنا محاولة الإجابة المتماسكة عن هذه الانتقادات الصعبة إلى إعادة التفكير في التفسيرات الحداثية المألوفة عن القوتَين التنظيمية والأيديولوجية.

بعيداً عن تراث النزعة الحداثية:
الإبادة الجماعية من منظور زمن الآماد

القدرة التنظيمية

في كتاب باومان (Bauman, 1989) يستقر في الأذهان مشهد تقشعر له الأبدان عن معسكرات الإبادة التي تشبه مصانع العصر الحديث. فمصانع البلاستيك أو السيارات الحديثة ومعسكر أوشفيتز تعمل جميعها وفقاً لمبادئَ متشابهة جداً، مثل التقسيم المعقد للعمل، وخطوط الإنتاج، وأنظمة للاتصالات ونقل البضائع بالغة التطور، وجداول الإنتاج، والتخطيط الإداري، وتوريد المواد الخام ومعالجتُها، وهلم جراً. وتقف المدخنة في هذا المشهد رمزاً للقوة الصناعية وأسلوباً للحياة الحديثة. فأنْ يتولّد دخان المداخن عن احتراق المطاط أو أجساد البشر على حدّ سواء إنما يعكس، بحسب باومان، السمات الرئيسة للحداثة؛ وهي الأولويةُ المعطاة للعقلانية النفعية والكفاءة التكنولوجية في مقابل المبادئ الأخلاقية. لكن هذه الصورة، على الرغم من قوّتها، لا تقبض بالكامل على الخصائص المركزية في مشروعات الإبادة الجماعية، وذلك لسبب مهم هو أن باومان يبالغ في تقدير وظيفة أنظمة الشركات وكفاءتها. في رأيه، أمكَن حدوث الهولوكوست لأن الانضباط التنظيمي حلَّ محل الشعور بالمسؤولية الأخلاقية، وهو ما سمح للأفراد العاديين باستبدال مشاعر التعاطف بمشاعر الولاء المطلق تجاه منظماتهم. ومن ثمّ، لم يكن على الأفراد أنْ يشعروا بالتورط في مشروع الإبادة الجماعية حين أطاعوا الأوامر وركزوا حصراً على مهمّاتهم المهنية الضيقة. ومن وجهة النظر هذه، ارتبط الولاء بالكفاءة الأداتية للنظام برمته. ولأن الدولة النازية كانت فعالة ومزدهرة وجيدة التنظيم، فيمكنها، وفقاً لوجهة النظر هذه، الشروع في مثل هذا المشروع

العملاق والنجاح فيه. ويصر باومان أيضاً على أن مثل هذا المشروع حصل على شرعيته بفضل كفاءةٍ غير مسبوقةٍ في تحقيق المهمات والأهداف المحددة.

تحتوي المصانع الحديثة على العديد من سمات النموذج البيروقراطي في الحكم، لكنها تنطوي على قوة بيروقراطية تفوق العقلانية الأداتية والسمة الوظيفية والفعالية. في الواقع، لو كانت هذه المقولات وحدها هي المكوناتُ الأساسيةُ للنظام البيروقراطي لما استمر مثل هذا النظام لفترة طويلة. يوضح جيمس سكوت (Scott, 1998) باقتدار، أن أنظمة التحكم البيروقراطية المفرطة في المركزية، ذوات المبادئ العقلانية الأداتية، تنتهي إلى الفشل الكامل في كثير من الأحيان: بدءاً من الزراعة الجماعية في الاتحاد السوڤياتي، وتصميمات كوربوزييه المعمارية كالتي توجد في برازيليا أو شانديغار، مروراً بالنموذج البروسي في علم الغابات، ووصولاً إلى السياسة القروية التي تحث عليها الدولة في تنزانيا. فالأنظمة البيروقراطية القوية تتطلب أكثر بكثير من محض القواعد واللوائح والأهداف. وهو يوضح ذلك (Scott, 1998: 310-311) باستخدام إضراب العمل الذي يتضمن الحد الأدنى من تقديم الخدمة؛ يقول سكوت: «في إجراء العمل مع الحد الأدنى من الخدمة.. يؤدي الموظفون وظائفهم يحدوهم الالتزامُ الدقيق بالقواعد واللوائح فلا يؤدون إلا الواجبات المنصوص عليها في التوصيف الوظيفي. وتكون النتيجة المقصودة بدقة في مثل هذه الحالة هي توقّفُ العمل أو تباطؤه على الأقل.... ويكشف [هذا الإجراء] كيف أن عمليات العمل الفعلية تعتمد على أشكال التفاهم والارتجال غير الرسمية، أكثر من اعتمادها على قواعد العمل الرسمية».

هكذا وفي كثير من الأمثلة، «تتحدث» الأنظمة البيروقراطية بلغة العقلانية الأداتية وتدفع بفكرة الكفاءة والسمة الوظيفية، في حين قد تكون أفعالُها الداخلية اليومية أكثر فوضوية وتناقضاً. وهذه السمات التنظيمية سادت الإدارة النازية أيضاً. فالصورة الشعبية التي شاعت عن آلة الدولة العسكرية شديدة الفعالية تقابلها صراعاتٌ داخليةٌ وسياساتٌ متناقضةٌ وارتباكٌ تنظيميٌّ يملأ اتخاذ القرار في ألمانيا النازية. ويلتقط مفهوم «إيان كيرشو» (Kershaw, 1993) عن «العمل باتجاه الفوهرر» هذه الاتجاهات المتنافسة في قلب النظام البيروقراطي النازي. يقول كيرشو إن هتلر كان «حاكماً كسولاً» لا يهمه التورط في الإدارة اليومية للدولة النازية خارج إطار الاستراتيجيا العسكرية والسياسة الخارجية. وتنافست بالنتيجة

العديد من الأنظمة البيروقراطية التي استمر النازيون في إنشائها لكسب ودّ الفوهرر ورضاه. وهكذا اتخذت بيروقراطيات الدولة والحزب والجيش مبادرات مختلفة حتى تتمكن من توقُّع خطط هتلر ورغباته. ولتحقيق ذلك اتبعت في الغالب سياساتٍ متعارضة بصورة جعلت النظام بأكمله غير فعال، بل ومخزياً في بعض الأحيان. ويرى كيرشو (Kershaw, 2008; 1993) أن هذا التنافس المستمر والشرس بين المنظمات النازية المختلفة هو ما أدى في النهاية إلى الإبادة الجماعية. كما يجادل أن الدولة النازية صارت، وبدءاً من عام ١٩٣٨م، تكتلاً متعدد المراكز من الوكالات المتنافسة، تتبارى جميعها بعضها ضد بعض لكسب رضا هتلر. وبما أن هتلر كان يفضل الخيارات الراديكالية، فقد حاولت المنظمات النازية المتنافسة كسب ودّه بالمزايدة على منافسيها وعرض مقترحات تطرح المزيد من الحلول الراديكالية. وفي نهاية المطاف، انتهت مراكمة الراديكالية هذه إلى ولادة سياسات الحل النهائي التي أدت إلى الإبادة الجماعية.

ومن ثم، تكون صورة باومان عن المصنع الفعال، بوصفه رمزاً للقوة التنظيمية الحديثة غير دقيقة. فخطاب الكفاءة هو مبدأ تبريريٌّ مهمٌ جداً للحكم البيروقراطي لكنه ليس المصدر الرئيس لقوته. وأكثر ما يهم في حالة المنظمات الاجتماعية هو اكتساب القوة القسرية والقدرة على شرعنتها من خلال النظام الاجتماعي القائم. ويؤدي التركيز الحصري على صور العصر الحديث، كالمصنع، إلى التفكير أن القوة التنظيمية هي تطورٌ حديثٌ جداً، وهذا ليس صحيحاً، لأن البقرطة التراكمية للقسر هي عملية وُجدت على مدى الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية مثلما أحاج بإصرار في ثنايا هذا الكتاب. فالمنظمات الاجتماعية الحديثة تملك قدرةً تنظيمية غير مسبوقة عند مقارنتها بسابقاتها التقليدية نعم، لكن السمات الرئيسة للنظام البيروقراطي وُجدت منذ زمن أطول بكثير مما يقترحه باومان.

في الفصول السابقة تحدثتُ عن فكرة التطور التدرجي للقدرة التنظيمية على طول الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية، وأن عمليات تشكُّل الأنظمة السياسية كانت الوسيلة المهيمنة في التوسع التنظيمي، لكنها عملية وُجدت وكانت مرئية خارج نطاق الدولة أيضاً؛ بدءاً بالمنظمات الدينية والشركات الخاصة إلى الجماعات شبه العسكرية من مختلف الأنماط. وحتى مع تعرُّض العديد من الدول والمنظمات غير الدولتية للتراجع أو الاستعمار أو استوعبتْها كيانات منافسة، استمرت القوة

التنظيمية في التصاعد خلال القسم الأكبر من هذه الفترة التاريخية الطويلة. ومن المهم التأكيد أن هذه العملية كانت دائماً غير منتظمة ومليئة بالصراعات والتناقضات وأن البقرطة التراكمية للقسر ليست ظاهرة ذات طبيعة تطورية. على سبيل المثال، حين نقارن القدرة التنظيمية في الإمبراطورية الرومانية ونظيرتها في الممالك الصغيرة التي سادت العالم ما قبل الكارولنجي Pre-Carolingian(*)، نلحظ أن الإمبراطورية الرومانية كانت كياناً أقوى بكثير من أولى الكيانات التنظيمية التي تلتْها مباشرة. ومع ذلك، استمرت القدرة التنظيمية للدول والكيانات الأخرى في التصاعد بصورة عامة على الرغم من هذه المسارات الدورية غير المثمرة. ويمكن إخضاع ذلك بسهولة للتقييم من خلال النظر في مجموعة متنوعة من المؤشرات، مثل: قدرة المنظمات الاجتماعية على تقديم خدمات مختلفة، وإدارة عدد كبير من الأشخاص والموارد، وإنشاء بنية تحتية معقدة وصيانتها، وتنظيم السلوك الاجتماعي، والقدرة على تطبيق القواعد واللوائح إضافة إلى مراقبة إقليمها الخاص، والقدرة على تحصيل المداخيل وعلى الشروع في سياسات محددة وتنفيذها، وهلمّ جراً (Malešević, 2013a; Mann, 1993).

بهذا المعنى التنظيمي، لا تمثل الحداثة انفصالاً عميقاً عن الماضي مثلما يدّعي العديد من المنظرين السوسيولوجيين ومنهم باومان. وإنه ما مِن صفحة بيضاء في التطور التاريخي؛ بل يمكن القبضُ على التغيّرات التنظيمية طويلة الأمد التي وُجدت منذ قرون. فالمنظمات الحديثة، من الدول القومية إلى الشركات الخاصة، هي أشكال مؤسسية جديدة لكنها لم تظهر في فراغ؛ بل ثمة عنصر مهم من الاستمرارية ما بين الإمبراطوريات في فترة ما قبل الحداثة والدول القومية المعاصرة، وكذلك بين النقابات التجارية التقليدية وريادة الأعمال الحالية (Malešević, 2013a; Burbank and Cooper, 2010). وأما ما يجعل المنظمات الحديثة مختلفة فهو تعقيداتُها التنظيمية وأحجامُها ونطاقاتُها وقدراتُها وأنماطُ الشرعية الجديدة التي تستند عليها. بالنتيجة، من الأجدى الحديث عن حدوث تكثّف هائل للعمليات التي وُجدت منذ فترة طويلة بدلاً من التعامل مع الحداثة بوصفها بدايةً للتطور التنظيمي. ولا يعني ذلك أن التغيّرات الاجتماعية التي حدثت

(*) مرحلة أوائل القرون الوسطى الأوروبية، في القرنين الرابع والخامس الميلادي. والمرحلة الكارولنجية هي التي أعقبت انهيار الإمبراطورية الرومانية المقدسة. (المترجم)

خلال الأعوام الثلاثمئة الماضية لم تكن ثورية في طابعها؛ لا بل إن الثورات العلمية والصناعية والسياسية والاجتماعية غيّرت وجه العالم بصورة لا يمكن إدراكها. لكن هذه التحولات الثورية ما تحققت إلا بفعل التعزيز التنظيمي طويل المدى الذي وفّر في النهاية القدرةَ التنظيميةَ المواتيةَ لحدوث هذه الثورات، ولِأنْ يجري تقبُّلُ هذه التغيرات الهائلة شعبياً.

لذلك لا ينبغي النظر إلى ظاهرة الإبادة الجماعية وكأنها بلا سوابق تاريخية. إذ هي ظاهرةٌ حديثةٌ زُرعت بذورُها التنظيميةُ منذ آلاف السنين. وما مِن إبادة جماعية تحدث من دون دول وحروب مثلما يقر كل من شاو ومان وليڤين وآخرون. وحتى مع قولنا إن الغالبية العظمى من الدول التي تحاربت عبر التاريخ لم تتورط في أعمال الإبادة الجماعية، لا مناص لنا من التركيز على التحول الذي عرفتْه الحرب وتشكُّل الدولة لأجل فهم الكيفية التي تغيرت بها التفاعلات بينهما مع مرور الزمن، بحيث أدّت في بعضها إلى الإبادة الجماعية[1]. وكون أنّ أسلافنا من الباحثين عن الغذاء ما عاشوا في دول ولا تورّطوا في حروب، فهذا يعني أن أعمال الإبادة الجماعية لا تحدث بالطبيعة. لكن تطور الدول وتوسّعَها واشتداد الحروب أدى إلى زيادةٍ كبيرةٍ في عدد الخسائر البشرية. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ارتفع عدد ضحايا الحرب ارتفاعاً معتبراً: فمن أقل من ٦٠,٠٠٠ في القرنَين العاشر والحادي عشر، إلى ١٣٥ مليوناً في القرن العشرين (Eckhardt, 1992; Leitenberg, 2006). يُضاف إلى ذلك التصاعدُ الكبير في عدد المدنيين الذين قُتلوا في هذه النزاعات؛ حيث ارتفع العدد من ٤٠ بالمئة في الحرب العالمية الأولى، إلى ٦٥ بالمئة في الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى ٧٧ بالمئة في الحرب على العراق (Sadowski, 1998; Boot, 2006; IBC, 2016). ولنطاق الحرب أثرٌ على ارتفاع عدد الضحايا، وكذلك تتميز الحروب الممتدة بأنها أكثر تدميراً. لقد شكل المدنيون هدفاً للحرب على مدى قرون، واعتُبروا غنائم حرب مشروعة في بعض السياقات التاريخية، لكن الدول في فترة ما قبل الحداثة لم يكن لها لا الوسائل

(١) يجدر الحديث عن المنظمات الاجتماعية، وحتى ونحن نحيل هنا على «الدولة»، ما دامت الإبادة الجماعية ممكنة خارج سياق الدولة، كما في أمثلة الإبادة الجماعية الاستعمارية التي أطلقتْها ونفذتْها الجيوش الخاصة وقوات الشرطة التابعة للشركات التجارية، والقراصنة، والمرتزقة، والمنظمات الاجتماعية غير النظامية الأخرى.

التنظيمية (ولا الأيديولوجية) للقضاء على أعداد هائلة من السكان. فتجميع مئات الآلاف من الأشخاص وقتلهم كان يتطلَّب امتلاك وسائلَ متطورة للقسر والنقل والاتصال والأسلحة والتخزين على سبيل المثال لا الحصر. ولا يمكن تحقيق ذلك أيضاً من دون التقسيم المعقد للعمل، والسلطة المركزية، ودرجة كبيرة من معرفة القراءة والكتابة والموارد المادية الضخمة. ولم تملك هذه الدول في معظمها غير أشكال بدائية من هذه المكونات التنظيمية. لذلك ارتبطت مذابح المدنيين بحالات الحصار المسبقة - كإحراق المدن المسوَّرة أو تدمير القرى الموجودة في المنطقة المحيطة، بل وبعد رفضها الاستسلام في كثير من الحالات. على سبيل المثال، اتبع جيش أوليفر كرومويل في اقتحام درويدا Drogheda في عام ١٦٤٩م نمطاً تقليدياً: إذ وجَّه المهاجمون دعوة للمدينة للاستسلام وحين رفضت دمرتها قوات كرومويل وقتلت الجنود والعديد من المدنيين. وهذا مثال عُدَّ أكثر وحشية لانطوائه على القتل العمد للمدنيين وأسرى الحرب؛ بيد أن قسوته غير الاعتيادية نسبياً في ذلك الوقت يقابلها أن عدد الضحايا من المدنيين تراوح بين سبعمئة وربما ألفين؛ وهذا رقم يُعدُّ ضئيلاً (Barratt, 2009).

كان تنظيم عمليات القتل واسع النطاق معقداً ومكلفاً ومتطلباته كثيرة، لذلك فضَّل الحكام التقليديون في معظمهم التركيز على عدد صغير من الأفراد الذين استُخدموا كبش فداء. وبهدف إظهار القوة والغضب وردع الآخرين عن شق عصا الطاعة، كان كافياً الإفراطُ في تعذيب حفنة من الأفراد ثم قتلهم. يوضح كولينز (Collins, 1974) أن الأنظمة الهراركية التقليدية استخدمت التعذيب بوصفه آلية للتواصل الاجتماعي والسيطرة. فلم تكن ثمة حاجة (ولا وسائلُ تنظيمية) لقتل عدد كبير من الفلاحين. وبغية الحفاظ على التراتبيات الاجتماعية القائمة والحؤول دون حدوث انشقاق في المستقبل، اكتُفي بتحطيم بعض الجثث على العجلة، أو حرق بعض السحرة، أو تقديم عرض استراتيجي لزوج أو اثنين من الرؤوس البشرية المقطوعة.

لكن الضعف التنظيمي للدول في فترة ما قبل الحداثة مقارنة بنظيراتها في العصر الحديث، لا ينفي أن بعضها امتلك قدرة تنظيمية أكبر من غيره؛ ما خلق ظروفاً لممارسة القتل الجماعي ضد المدنيين. إذ استطاعت القوى الإمبراطورية الأوروبية على سبيل المثال، مثل البرتغال وإسبانيا ودول أخرى، استعمار مناطق

واسعة من العالم والقضاء على سكانها بتوظيف تفوّقها التنظيمي والتكنولوجي ضد السكان الأصليين. وبطريقة مماثلة، تورّطت الإمبراطوريات غير الأوروبية، مثل أسرة هان الصينية، وإيران الصفوية، والعثمانيين، والأزتك، والإنكا، وصولاً إلى الإمبراطوريات المغولية، في عمليات قتلٍ جماعيٍّ استهدف السكان المستعمَرين. لكن هذه القوة التنظيمية كانت محدودة حتى في هذه الأمثلة؛ حيث لم تقدر الإدارة الإمبراطورية والعسكرية على التوغل بعمق في المناطق الداخلية أو في ريف المستعمرات الواقعة تحت حكمها. فالقوى البحرية الإمبراطورية الأوروبية كان عليها ترسيخ وجودها في المناطق الساحلية في غياب سيطرتها على المناطق الداخلية الأقل قابلية للتوطن. وبالمثل، فضّلت الإمبراطوريات غير الأوروبية، كالإمبراطوريات الصينية أو الصفوية، الاعتماد في حكمها على وجهاء محليين لأنها افتقرت إلى الوسيلة التنظيمية اللازمة لإدامة تجذُّرها في الأرياف (Burbank and Cooper, 2010).

بيد أن بعض هذه الإمبراطوريات تمكّنت بفضل ترسيخ وجودها في هذه البؤر من توسيع قدرتها التنظيمية تدريجياً والشروع الدوري في حوادث من القتل الجماعي ضد المدنيين. وفي بعض الحالات تضمَّن ذلك عمليات قتلٍ متعمدةٍ واسعةِ النطاق: كما في المذابح الدورية التي استهدفت السكان الأصلّيين أثناء الغزو الروسي لسيبيريا في منتصف وأواخر القرن السابع عشر (مثل دورس، ياكوت، إيتلمنس)، ومذابح الصينيين ضد الجماعات العرقية المغولية الغربية، ومنها دزنغر بين أعوام ١٧٥٥م و١٧٥٧م (Stephen, 1996). كذلك شارك جنود الإمبراطورية البريطانية والمستوطنون الأمريكيون في إطلاق نارٍ جماعي على المدنيين الأصليين، في تسمانيا في أستراليا وشمالي غرب أمريكا على التوالي. لكن حالات القتل الجماعي للمدنيين ظهرت في معظمها خلال الفترات اللاحقة، في حين كانت الأمراض وتطويق الأراضي الصالحة للزراعة والاستحواذ عليها هي بعض الأسباب الرئيسة لوفيات المدنيين في المراحل الأولى من الاستعمار. ثم استخدمت القوى الاستعمارية في وقت لاحق الجدري والأنفلونزا والكوليرا بصورة متعمدة ضد السكان المستعمَرين حالما أدركت أن الأمراض قد تمارس هذا التأثير المدمر على السكان الأصليين. في عام ١٨٣٧م على سبيل المثال، تورّط مسؤولو الحكومة الأمريكية في توزيع بطانيات مصابة بالجدري، وفي عام ١٨٣٠م وجّه الجيش الأمريكي عن قصد مسيرة قبائل الشيروكي عبر المناطق الموبوءة

بوباء الكوليرا مما أدى إلى وفاة ٨٠٠٠ شخص على الأقل، وهو نصف سكان الشيروكي بالكامل (Valencia-Weber, 2003; Stannard, 1993). وأدى الاستعمار البرتغالي والإسباني للأمريكتَين وأفريقيا إلى مقتل ملايين الأشخاص، معظمهم مات بسبب الأمراض المعدية. ولُحظ الأمر خاصة في القرن السادس عشر حين جرى توثيق الكيفية التي تراجع بها عدد السكان الأصليين في مستعمرة هيسبانيولا الإسبانية، من عدد يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ إلى أقل من مئتي فرد في غضون بضعة عقود فقط (Juang and Morissette, 2008: 510). وشملت الآليات الأخرى التي تتولّد عنها نتائج الإبادةُ الجماعية عمليات تحويل الديانة بصورة قسرية، والتهجير القسري للسكان إلى مناطق غير مأهولة. وهكذا استخدم موظفو الإمبراطورية الإسبانية نظام «المبادلة» *encomienda* الذي صُمم لفرض التحول إلى المسيحية والاستيعاب الثقافي للسكان الأصليين ابتداءً، لكنه انتهى إلى نظامٍ شرعن العمل القسري والاستحواذ على الأراضي الصالحة للزراعة. بالمثل، أدّى تنفيذ قانون ترحيل الهنود Indian Removal Act الصادر عن الحكومة الأمريكية (١٨٣٠م) إلى الإبعاد القسري لمجموعات الشيروكي وكريك وسيمينول وتشيكاسو وتشوكتاو الإثنية من أراضيهم إلى الإقليم الهندي الذي يُعرف اليوم بأوكلاهوما. وسُمي هذا النزوح الطويل الذي أسفر عن أربعة آلاف وفاة «درب الدموع» (Prucha, 1984).

قد لا تكون الغالبية العظمى من وفيات الفترة الاستعمارية نتاجاً للقتل الجماعي المتعمد والمنهجي والمخطَّط له، لكنها مهدت الطريق التي أفضت لمثل هذه الإمكانية. يتضح ذلك من خلال مسار الإبادة الجماعية التي ارتكبها الجيش الألماني بدءاً من جنوب غرب إفريقيا إلى الهولوكوست. ولحظ كل من أولوسوغا وإيريكسن (Olusoga and Erichsen, 2010) درجةً كبيرة من الاستمرارية التنظيمية والأيديولوجية بين مثالَي الإبادة الجماعية هذين. قد يُنظر إلى مشروع القتل النازي على أنه انحراف فريد عن القاعدة الأوروبية، لكن تمهيد الطريق إلى محتشد أوشفيتز وحقول القتل في أوروبا الشرقية التي احتلها النظام النازي، كان قد أفاد ورسَّخت له التجربةُ الاستعمارية. فمعسكرات الاعتقال ابتُكرت في سياق التوسع الاستعماري (في الحروب بين إنكلترا والبوير)، ووُلدت معسكرات الموت أثناء الاحتلال الألماني لما يسمّى دولة ناميبيا اليوم. فكان للإبادة الجماعية في جنوب غرب إفريقيا عام ١٩٠٤م جميع السمات التنظيمية المميزة لعمليات الإبادة الجماعية الأخرى التي عرفها القرن العشرون؛ من إقامة معسكرات الاعتقال

والموت، واستخدام السخرة للأغراض العسكرية والإنتاجية (مثل بناء السكك الحديدية)، والتوثيق الدقيق لمعسكرات السجناء، وإساءة المعاملة الممنهجة وفقاً لسياسات خاصة بالتراتبيات الإثنية، وتوظيف القوة العسكرية الغاشمة ضد المدنيين العزل، والذبح الجماعيّ للجماعات التي جرى تجريدها من الإنسانية على يد العسكريين في محيط ميادين القتال. لا عجب أن العديد من الجنود الاستعماريين الذين شاركوا في عمليات قتل الـ هيريرو وناما والـ باستر والعديد من الجماعات الأخرى، شكلوا فيما بعد نواة القوات شبه العسكرية التي ارتبطت بالأيديولوجيا النازية. بل وحتى تلك القمصان البنية سيئة السمعة التي ارتدتْها القوات الخاصة الألمانية، كانت في الواقع زياً ارتدتْه قبلها قواتها الاستعمارية المسماة قوات الحماية (Olusoga and Erichsen, 2010: 292).

وكانت جرائم القتل الجماعي في جنوب غرب إفريقيا أكثر تطرفاً مقارنة بحالات القتل الاستعماري الأخرى، لكنها لم تكن الوحيدة. فالاستحواذ على مناطق شاسعة في جميع أنحاء العالم، والسيطرة الفعلية على ما لا يقل عن ٦٠٠ مليون فرد، أتاح فرصةً فريدةً لتطوير قدرات تنظيمية جديدة للعنف. وفيما فرض ظهور المجتمع المدني ووسائل الإعلام والسياسات البرلمانية قيوداً شديدةً على استخدام العنف المنظم داخل أراضي كل دولة، أتاح التوسع الاستعماري إمكانيات هائلة لاختبار وإتقان مجموعة متنوعة من السياسات والتكنولوجيات القسرية على أجساد السكان المستعمَرين وعقولهم. ربما أُشير بالبنان إلى الأعمال العنيفة التي اشتهر بها الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا في دولة الكونغو الحرة أغلب الوقت[٢]، لكن الاعتماد الدوري على العنف الشديد كان النمطَ السائد للحكم الاستعماري لدى معظم المنظمات الاستعمارية، بما في ذلك الهيئات العامة والخاصة. ويمكن عزو هذا التقدم التنظيمي في عمليات القتل الجماعي إلى الحكم الاستعماري المبكر في عهد الإمبراطوريتَين البرتغالية والإسبانية؛ حيث واجه الحكام والإداريون الاستعماريون، بصورة مفاجئة، مهمّة إدارة ملايين الأفراد المتنوعين ثقافياً ومواردَ لا تنضب تقريباً. لذلك كان لا بّد من ابتكار تقنياتٍ قسريةٍ جديدةٍ بهدف التحكم في المواقع الإقليمية الجديدة واستخراج الموارد الهائلة ونقلها بفعالية أكبر. وها هنا يمكننا أن نربط الجذور التنظيمية للإبادة الجماعية بالقدرة التنظيمية المتزايدة

---

(٢) تقول التقديرات إن ٦٠ بالمئة من سكان الكونغو فُقدوا خلال حكم ليوبولد (Hinton, 2002).

للقوى الاستعمارية، التي طورت بنية تحتية محسنة وأنماطَ التنظيم والقسر؛ ما يعني أن التقدم التنظيمي الضخم نسبياً في أوروبا ما بعد القرن السابع عشر كان ذا صلةٍ مباشِرةٍ بالتجربة الاستعمارية.

لقد اشتهر تشارلز تيلي (Tilly, 1985) بفكرته عن الصلة المتأصِّلة بين صنع الحرب وصنع الدولة في أوروبا في فترة ما قبل الحداثة، ونحن نرى أنها تنطبق على التوسُّع الاستعماري؛ حيث بُنيت القدرات التنظيمية للدول الإمبريالية والشركات الاستعمارية الخاصة على أجساد سكان المستعمرات. فكانت النتيجة المباشرة لهذا التطور التنظيمي هي وفاة الملايين من السكان الأصليين: تشير التقديرات إلى أنه بحلول بداية القرن العشرين، انخفض عدد السكان الأصليين في الأمريكتَين بنسبة فاقت ٨٠ بالمئة (Thornton, 1987). ومع أن الأرقام لم تكن بهذه الفجاجة في أجزاء أخرى من العالم، إلا أن التجربة الاستعمارية أسفرت لا محالة عن نتائجَ عنيفة جداً. ظهرت مؤسسة الإبادة الجماعية في وقت متأخر جداً من تاريخ البشرية نعم، لكن المكونات التنظيمية لنشأتها الأولى إنما رسَّخت لها قروناً من الاستعمار العنيف.

مكتبة
t.me/soramnqraa

التغلغل الأيديولوجي

ما دامت الإبادة الجماعية تنطوي على قتل عدد كبير من الأفراد، فهي إذاً تتطلب وجود قوةٍ تنظيميةٍ معقدة. لقد دعمت جماعات متطرفة عديدة فكرة إعادة التوطين القسري لسكان مناطق بأكملها أو حتى إبادتهم عن بكرة أبيهم، لكن تنفيذ ذلك لم يكن بالأمر الهين. لذا يضطر الحكام الجدد للعمل ضمن البنى القائمة سلفاً بمجرد وصول جماعاتهم إلى السلطة، بل إن أكثر الأنظمة ميلاً لممارسة الإبادة الجماعية يتعيّن عليها بذل جهود وموارد تنظيمية هائلة لإنجاز مثل هذه المهمة العملاقة. فالقتل الجماعي لأعداد هائلة من الناس يعدّ شأناً فوضوياً على المستوى التنظيمي بخلاف التصور العام الذي يعتبر الإبادة الجماعية عملياتٍ تُعدُّ بدقة وتُنفَّذ بكفاءة. وبهذا المعنى، اعتمدت عمليات الإبادة الجماعية بدءاً من الهولوكوست في العهد النازي، إلى الخمير الحمر، إلى الإبادة الجماعية في رواندا التي نظمها الهوتو، على الأدوات التنظيمية الحديثة والمعقدة. وتبدو الحالة الرواندية مشروعاً حديثاً في جوهره على الرغم

من الاعتقاد العام أنها كانت صراعاً تقليدياً بين الإثنيات: فرواندا قبل الإبادة الجماعية كانت دولة مركزية، وخضعت لتنظيم جيد، واتسمت بإدارة بنية تحتية لائقة، ومعدلات مرتفعة نسبياً من معرفة القراءة والكتابة، وإعلام جماهيري متطور، واقتصاد مستقر (Malešević, 2006: 213-214; Prunier, 1997)؛ وهو السياق ذاته الذي اعتُبر فيه أنّ «الجهاز الإداري للدولة المحلية كان مسؤولاً عن تنظيم سلسلة المجازر التي وُصفت بالإبادة الجماعية» (Mamdani, 2001: 144)؛ إذ مكّنت لهذه الإبادة مؤسساتُ الدولة الحديثة، ومنها الحكومة المركزية والموظفون الحكوميون الذين يخضعون للسلطة الهرمية، ورؤساء **القبائل والعُمد والمستشارون المحليون** (Prunier, 1997: 349). ومثلها مثل الحالة النازية، لم تنتج عمليات القتل الجماعي فيها عن نمط شبيه بالمصنع مثلما يقول باومان، بل بإطلاق النار الجماعي واستخدام المناجل (Stone, 2004). وعلينا أن نتذكر أن هذين السلاحَين كانا من الأسلحة الحديثة التي أُنتجت بكميات كبيرة واستوردتْها الحكومة لتكلفتها المنخفضة وكفاءتها العملية في بلد مكتظ بالسكان (Malešević, 2006: 213).

وتُعدُّ الآلة التنظيمية المعقدة ضروريةً لكنها غير كافيةٍ لتنفيذ الإبادة الجماعية كمشروع. لقد كان لدى حكام الإمبراطورية الرومانية أدوات تنظيمية كافية؛ إذ امتلكت الإمبراطورية جيشاً هائلاً يديره عشرات الآلاف من الجنود البيروقراطيين على الرغم من أنّ بيروقراطيتها المدنية تألّفت من أقل من أربعمئة شخص (Mann, 1986: 266). يُضاف إلى ذلك أن هذه الآلة العسكرية كانت ممركزة لكنها مرنة أيضاً، بحيث استخدمت جنودها شديدي الانضباط لبناء الطرق والجسور والقنوات والسدود والأسوار والقنوات المائية، وليس للقتال فقط، وذلك حتى تتمكن من السيطرة على الأراضي التي احتلتْها. وإذا كانت الإمبراطورية شاركت أحياناً في القتل الجماعي للمدنيين، فإنّ القتل لم يكن سياسةً رسميةً للدولة؛ بل تَحدَّد بمدى جدواه من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية. ولهذا فضّلت الإمبراطورية دوماً أن يُستَعبد الأعداء المحتجزون على أن يُقتلوا بصورة جماعية. بكلمات أدق، افتقرت الإمبراطورية الرومانية، مثلها مثل جميع الأنظمة السياسية السابقة تقريباً، إلى الأدوات الأيديولوجية لممارسة الإبادة الجماعية. ذلك أنّ أعمال الإبادة الجماعية تتطلّب إلى جانب القدرة التنظيمية أيديولوجيا متماسكة نسبياً ومتجذرة في صفوف المجتمع برمته.

واعتمدت الأنظمة الاجتماعية طوال عصور ما قبل التاريخ وعبر التاريخ على نوع من أنظمة المعتقدات المشتركة من دون شكّ. ففي المجتمعات الصغيرة القائمة على التفاعل المباشر، تركزت هذه المعتقدات في علاقات القرابة، الفعلية أو المجازية، التي ارتبطت عادةً بالأديان الطوطمية أو الروحانية. أما في الأنظمة السياسية الكبرى، فتعمل مثل هذه المعتقدات وكذلك الممارساتُ الشعائرية التي تقابلها بصورة مختلفة؛ حيث يوازن الحكام بين التقاليد المحلية المتنوعة وبين الأديان السائدة والمقنّنة فيها. وهكذا حرص حكام الإمبراطورية الرومانية على دمج آلهة الشعوب التي احتلوها في مجْمع الآلهة الخاص بهم. وحاول السلاطين والخلفاء العثمانيون استيعاب رعاياهم غير المسلمين فأنشؤوا نظام الملل المتألّف من تشريعات قضائية وتعليمية منفصلة فيما ظلوا مرتبطين بعقيدتهم الإسلامية. وكان على الإمبراطوريات الأوروبية وراء البحار أن تجد تبريراً لتوسّعها الإقليمي في إفريقيا والأمريكَتين وآسيا وأستراليا. فدعم حكمها الإمبراطوري التنصيرَ قبل أن يتبنى في مراحله الأخيرة مفهوم **الرسالة الحضارية**؛ أيْ نشر قيم الحضارة في صفوف من اعتبرت أنهم لم يبلغوها بعد. وبهذا نرى كيف تسير القوة التنظيمية جنباً إلى جنب مع القوة الأيديولوجية. أما الأنظمة الاجتماعية ما قبل الحديثة فلأنها كانت شديدة الهرمية، لا في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية فقط؛ بل الثقافية أيضاً، فقد افتقرت في الغالب إلى الآليات الاجتماعية لبناء لحمة أيديولوجية على مستوى المجتمع برمته. أعني بذلك أن الأنظمة الاجتماعية المعقدة الواسعة، كالإمبراطوريات أو الممالك أو الكونفدراليات القبلية السابقة للحداثة، كانت نموذج أنظمة قمة الهرم Capstone Polities في ذلك الوقت، حيث لم يكن لحكامها مصلحة أو وسيلة تدفعهم لتشكيل وحدة أيديولوجية بين طبقات اجتماعية متنوعة (Malešević, 2013a: 37-43; Hall, 1985).

ويتميز نموذج الحكم في مرحلة أنظمة قوة الهرم هذه بعجز النخب السياسية عن التغلغل بعمق في البنى المجتمعية لدولها. ولأن الحكام التقليديين لم يحكموا مجتمعاتهم دفعة واحدة، فقد اعتمدوا في ذلك على الوجهاء المحليين. وبهذا المعنى، لم تكن الأنظمة السياسية في فترة ما قبل الحداثة مجتمعات تتألف من أفراد مترابطين يشتركون في القيم الثقافية نفسها؛ بل تكتلات مكونة من مجتمعات هرمية شديدة التنوع. لذلك كان التغلغل الأيديولوجي في الأنظمة السياسية التقليدية محدوداً بفِعل هذا التنوع المتأصل، يُضاف له النقصُ

المزمنُ في معرفة القراءة والكتابة، وشبكات الاتصالات والنقل غير المتطورة. فانعكس ذلك كله في الوجود المتوازي للعديد من الطبقات الاجتماعية التي تفتقر للقواسم المشتركة. يقول غيلنر (Gellner, 1983) إن الثقافة في العالم التقليدي استُخدمت لتعزيز الاختلاف في المكانة بين النخبة الأرستقراطية والبقية. ففي أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، كان على الأرستقراطيين الشباب إتقان الممارسات الثقافية المختلفة؛ كالمبارزة وركوب الخيل وطرائق ارتداء الملابس والحديث والماكياج والرقص، وبذلك يتمايزون عن الفلاحين وسكان المدن الأقل منزلة منهم اجتماعياً. أعتقد أنه يمكننا الحديث في هذا الصدد عن أيديولوجيا ابتدائية، لا عن مذاهب وممارسات أيديولوجية مكتملة. لكن العقائد وما يقابلها من ممارسات لها تأثير كبير على النظام الاجتماعي حتى في هذا الشكل الابتدائيّ الذي ذكرنا. فمن جهة أولى، كان وجود درجةٍ من الوحدة الأيديولوجية الابتدائية في قمة الهرم الاجتماعي شرطاً مسبقاً لشنّ الحروب الناجحة والحفاظ على النظام الداخلي. ففيما ارتُهن قرار خوض الحرب في الدول الإقطاعية والكوربوراتية المبكرة بقدرة الملوك على تأمين دعم نظرائهم من الأرستقراطيين، اضطر الحكام في الفترات التاريخية اللاحقة للاستناد إلى أيديولوجيا ابتدائية لتبرير مجموعة متنوعة من القرارات السياسية والاقتصادية والدينية والعسكرية. وجرى التعبير عن هذا التبرير في معظمه بعبارات دينية أو أسطورية (كالمسيحية والحروب الصليبية والإسلام والغزو العثماني لجنوب شرق أوروبا، إلخ). ومن جهة ثانية، كانت الأيديولوجيا الابتدائية مهمة أيضاً في الطرف الآخر من الهرم الاجتماعي. إذ كان للأفكار والممارسات المشتركة دورٌ مهمٌ على مستوى التجمعات الصغيرة حتى مع انفصال الحياة الاجتماعية للقرى والبلدات عن المركز في فترة ما قبل الحداثة (Hall, 1985). فكانت التفسيرات المحلية للأخلاق الدينية، والمسؤوليات الاجتماعية المتمحورة حول علاقات القرابة والأخلاق المجتمعية مسائلُ أساسيةٌ في الحياة الاجتماعية في الأرياف والمدن التقليدية. ولقد حال هذا الانفصال بين عالمين يتألّفان من ثقافات «عليا» و«دنيا» دون التغلغُل الأيديولوجي على مستوى المجتمع، وإنْ حظيت الأيديولوجيات الابتدائية بتأثير واضح داخل عوالمها الخاصة.

وحتى نفهم الديناميات التاريخية الخاصة بالإبادة الجماعية لا بدّ من فهم التحول التدرجي الذي حدث؛ من الدوافع الأيديولوجية الابتدائية المتنوعة نحو

العوالم الأيديولوجية الحديثة. يشير علماء الإبادة الجماعية إلى أن مثل هذا الفعل الاجتماعي المفرط في عنفه يحتاج لعقلية خاصة وحديثة. وإذا كان التحيز ضد المختلف وازدرائه سمة عالمية يتميز بها البشر جميعاً، فإن الأساس الأيديولوجي للإبادة الجماعية لَهو أكثر من ذلك. ففكرة وجوب القضاء على مجموعات محددة من البشر لمجرد أنهم ينتمون إلى إثنية أو دين أو طبقة مختلفة لا تحدث بالطبيعة؛ بل لم تتطور هذه الرؤية الكونية إلا في وقت متأخر جداً من تاريخ البشرية، وقد حاججتُ في مكان آخر (Malešević, 2013b) أنها رؤية تقوم على مفارقة: فالقبول التدرجي لمبادئ الاندماج الاجتماعي مجتمعياً يؤدي في نهاية المطاف إلى إقصاءٍ أكبر على مستوى الجماعات. ولا عجب أنْ أطلقت الثورتان الفرنسية والأمريكية أفكار المساواة الأخلاقية بين جميع المواطنين، ثم انتهت كلاهما إلى القتل والإبادة الجماعية ضد غير المنتمين إلى الجمهورية الحرة في الوقت نفسه: مثل فلاحي ڤيندي والهايتيين وغيرهم من سكان المستعمرات في الحالة الفرنسية، والسكان الأصليين والعبيد الأفارقة في الحالة الأمريكية. لقد مهَّد انتشار المبادئ التي تدعو إلى المساواة الأخلاقية بين جميع البشر الطريقَ، وعن غير قصد، لمذابحَ جماعية طاولت آخرين (يُراجع الفصل الخامس من هذا الكتاب).

واستتبع ذلك نتيجتان مهمتان. **أولاً**، حين يكون جميع البشر متساوين في القيمة الأخلاقية، فإن الطريقة الوحيدة للتنديد بالمعارضين السياسيين هي حرمانهم من انتمائهم للجنس البشري. ولم يكن ذلك ضرورياً في عالم ما قبل الحداثة ذي التسلسل الهرمي العميق، لأن الفلاحين ما كانوا ليفكروا حتى، في تجاوز الحدود الاجتماعية الصلبة التي فصلتهم عن الأرستقراطية. وفي زمن الحداثة، ومع اشتداد الصراعات السياسية، استُخدمت وسائل أيديولوجية متقنة لنزع الصفة الإنسانية عن العدو. يصور يوزِف غوبلز(*) في مشاهده السينمائية وحصصه الإذاعية المواطنين الألمان العاديين من اليهود بوصفهم «أسراباً من الحشرات والطفيليات المليئة بالأمراض»؛ وفي الاتحاد السوڤياتي على عهد ستالين، اعتُبر الفلاحون المعتدلون من مالكي الأراضي (مثل الجولاج) «علقاً» و«جرذاناً» عازمين على تدمير الوطن الاشتراكي؛ وعلى أثير محطة «راديو وتلفزيون ليبر دي ميل كولين» *Radio et*

(*) Paul Joseph Goebbels (١٨٩٧ - ١٩٤٥)؛ وزير الدعاية في النظام النازي بين سنوات ١٩٣٣م و١٩٤٥م. حصل على شهادة الدكتوراه في اللغة عام ١٩٢١م وانضم للحزب النازي عام ١٩٢٤م. (المترجم)

Television Libre des Mille Collines(*) التي تسيطر عليها حركة «هوتو پاور» *Hutu power* وصفحات مجلة «كانغورا» *Kangura* واسعة التأثير؛ وُصف التوتسي أنهم صراصير تجب إبادتهم. ونزعُ الشرعية عن العدو ليس ظاهرة جديدة في التاريخ، لكن السياقات الحديثة تتمايز بتوفُّرها على آلياتٍ تنظيميةٍ وتكنولوجيةٍ متطورةٍ لإنتاج الخطابات والصور الدعائية وتوزيعها. أبعد من ذلك، فقط في زمن الحداثة تصير مثل هذه التوصيفات منزوعةُ الإنسانية منطقيةً على المستوى الشعبي: وذلك حالما يجري دمجُها في السردية الأيديولوجية الأوسع.

ويقودنا ذلك إلى النتيجة **الثانية**: تحصل الأيديولوجيات الحديثة (القومية، والاشتراكية، والليبرالية، ونزعة المحافظة، والأصولية الدينية، إلخ) على الدعم الجماهيري المتأتّي من مجموعة متنوعة من الطبقات الاجتماعية، بخلاف الأيديولوجيات الابتدائية التي ترتبط بمجموعات صغيرة نسبياً من الأفراد وقد تجذب طبقة اجتماعية واحدة. على سبيل المثال، كانت القومية في أوائل القرن الثامن عشر، مذهباً اجتذب عدداً صغيراً من المثقفين وأعضاء الطبقات المتوسطة العليا، لكن هذا النظام العقدي تحوّل بحلول نهاية القرن العشرين إلى أيديولوجيا مهيمنة في عصرها (Malešević, 2013a; Smith, 2010). والتوسّع في قاعدة الدعم الأيديولوجي أمر بالغ الأهمية لانتشار مشروعات الإبادة الجماعية التي تنبثق من أيديولوجيات تحظى بدرجة كبيرة من الدعم الشعبي. ولا يعني ذلك أن الأفراد في العصر الحديث يوافقون على القتل الجماعي بسهولة؛ بل تُعدُّ الحياة البشرية في زمن الحداثة، المفعم بمخرجات عصر الأنوار، أغلى مما كانت عليه في العصور التاريخية السابقة. لكن الحياة التي تحظى بهذا التقدير تقتضي نزع الشرعية عن جميع المنظمات والأشخاص الذين يشكلون تهديداً وشيكاً لما يعدُّه الأيديولوجيون طريقاً مباشراً نحو سعادة الإنسان، وتدمير كل هؤلاء. وبكلمات أدق، تبتكر المشروعات الأيديولوجية الحديثة رؤًى كبرى عن أنظمةٍ اجتماعيةٍ متطورة، لذلك ينتج عن الرغبة القوية في تحقيق مثل هذه الأهداف المجتمعية النهائية لاتسامحٌ شديدٌ ضد من يعارضونها. وبمجرد أن تجسد وجهةُ نظرٍ أيديولوجية معينة الحقيقةَ

(*) وتعني في اللغة العربية «راديو وتلفزيون التلال الألف الحرة» حيث التلال الألف هو الاسم الذي يُطلق على رواندا. أُنشئت المحطة غداة الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م من قبل جماعة من المتشددين الهوتو الذين انتظموا في شباط/فبراير ١٩٩٣م، في حركة أطلقوا عليها اسم «هوتو پاور» أو قوة الهوتو، في إحالة على رغبتهم في تطهير رواندا من التوتسي وإقامة دولة قوية و«نقية». (المترجم)

المطلقة، يصير أيُّ تحدٍّ لمثل هذا المشروع محاولةً خبيثةً للحؤول دون تحقيق هدفٍ نبيل. وسرعان ما تفتح طريقة التفكير هذه البابَ أمام استخدام أكثر الإجراءات تطرفاً لتنفيذ هدف محدد؛ هو إبادة جميع الأقليات الإثنية لبناء مجتمع إثني موحد folksgemeinschaft؛ أو تدمير كل الجولاج والجواسيس الغربيين بهدف خلق يوتوبيا شيوعية مثالية؛ أو إخصاء السكان الأدنى درجة وراثياً لغرض إنتاج جنسٍ بشريٍ مثاليٍ ذي سلالة محسّنة... إلخ. ويشير باومان (Bauman, 1989) إلى فكرةٍ مماثلةٍ عن الأهمية المركزية للأيديولوجيا بالنسبة إلى الإبادة الجماعية، لكن سرديته شديدة الحداثوية تنقصها الديناميات التاريخيةُ طويلةُ الأمد. صحيح أن المخططات الأيديولوجية المتطورة هي ما يجعل الإبادة الجماعية ممكنةً في العصر الحديث: لكن هذا التحول من فترة ما قبل الحداثة إلى الحداثة لم يجرِ يوماً بطريقة فجة؛ بل لقد ظهرت جميع الأيديولوجيات الحديثة تقريباً من مكونات أيديولوجية ابتدائية.

تشكل إسبانيا في فترة ما قبل الحداثة وأوائل العصر الحديث خير مثال على هذا التطور التدرجي. فعلى طول حقبة عودة الملَكية، تعرَّض المسلمون واليهود لمذابحَ متفرقة وغير منظمة(*)، ثم صار مُلك فرديناند الثاني في أراغون وإيزابيلا الأولى في قشتالة مُلكاً كاثوليكياً مشتركاً، فتطور التطهير الممنهج لليهود والمسلمين إلى سياسة دولة؛ إذ شرع الحكام الجدد في سياساتٍ قسريةٍ ضد اليهود والمسلمين بهدف تعزيز شرعيتهم المحلية، مدفوعين بالنزاعات العنيفة المستمرة على الأراضي في شبه الجزيرة الأيبيرية من جهة، واضطرارهم إلى التواؤم مع سلطات الكنيسة الكاثوليكية من جهة أخرى. وهكذا أقحمت الدولة الإسبانية مجموعةً متنوعةً من السياسات التمييزية ضد الأقليات: التنصُّر الطوعي في البداية، الذي صار قسرياً في وقت لاحق، ثم الطرد والقتل في النهاية. ولأن بعض المتحولين من اليهودية كانوا أثرياء نسبياً، فقد عدَّتهم التراتبيات الملَكية

(*) من الغريب أن يعترف المؤلف هنا أن المذابح طاولت مسلمين ويهوداً على حد سواء، فيما ينتهي تحليله في الصفحات التالية من هذا الجزء، إلى التركيز على مذابح اليهود وتقديراتها دونما إحالة إلى ما تعرض له المسلمون، بحسب افتراضه الخاص. ويخلص في النهاية إلى عدّ ذلك مقدمة أيديولوجية أفضت إلى معاداة السامية التي تحولت إلى مكون أيديولوجي في العشرينيات. ويلوح هنا صدى التحليلات الغربية نفسها للأسف، مع تحول الهولوكوست إلى بؤرة تحليلية يصعب تجاوزها في المركزية الغربية الأكاديمية؛ لذلك وجب التنويه. (المترجم)

وكبار رجال الدين الكاثوليك تهديداً اقتصادياً وسياسياً؛ لذلك اتُّهموا علناً أنهم يهود يخفون هويتهم Crypto-Jews ويحافظون سراً على تقاليدهم ويمارسون التهويد السري. وكان الهدف من ذلك هو تعبئة دعم النخبة ضد من غيروا ديانتهم أو الـ converses. وفي عام ١٩٤٢، صدر **مرسوم الحمرا** Alhambra Decree الذي أمر بطرد جميع اليهود من مملكتي أراغون وقشتالة خلال فترة ثلاثة أشهر. واتُّهم السكان اليهود فيه بتخريب «العقيدة الكاثوليكية المقدسة للبلاد ومحاولة إبعاد المسيحيين المخلصين عن معتقداتهم» (Perez, 1993: 114). ونصَّ المرسوم على أن أيَّ يهوديٍّ لا يترك البلاد أو يتحول إلى المسيحية سيُعدم من فوره. ويُقدَّر أنَّ زهاء مئتي ألف يهودي طُردوا، فيما مات ما لا يقل عن عشرين ألفاً في طريقهم للهرب أو قُتلوا[٣]. وعلى الرغم من شيوع عمليات التطهير الدورية المعادية للسامية في جميع أنحاء أوروبا في هذا الوقت، إلا أن حجم الحالة الإسبانية وطابعها كان فريداً من نوعه نسبياً؛ إذ ربما أدت العوامل المادية والجيوسياسية وعوامل أخرى دوراً حاسماً في هذا التطور، لكن الدور الذي أدته الأيديولوجيا الدينية لا يمكن استبعاده بأيِّ حال. فقد جرى تبرير سياسات القتل والتطهير الإثني والديني بالإحالة على حماية «العقيدة الكاثوليكية المقدسة» وافتراضِ قوامه التهديدُ الذي يشكله وجود «دين غريب» عن الدولة.

ما مِن شك في أن هذه الأيديولوجيا الابتدائية اقتصرت على النخبة، وأن إسبانيا افتقرت إلى الوسائل التنظيمية لتنفيذ مشروعاتِ إبادةٍ جماعيةٍ مكتملةٍ في حقبة عودة الملَكية. إضافة إلى ذلك، مُنح اليهود فرصة التحول إلى المسيحية حتى في ذروة التطهير المعادي للسامية، واتخذ ما لا يقل عن خمسين ألفاً منهم هذا الخيار (Perez, 2006). لكنَّ شيوع التحيز العام ضد اليهودية لم يبلغ الدرجةَ التي قد تتحوَّل فيها معاداةُ السامية إلى مذهبٍ متماسكٍ يمكن أنْ يسمح بحدوث تغلغلِ أيديولوجي كبير؛ بل يمكن الركون باطمئنان إلى أنه لم يحدث حتى ذلك الوقت أيُّ «اندماجٍ ما بين العنصرية والفوردية» (Olusoga and Erichsen, 2010: 9)[*]

---

(٣) قُتل العديد من اليهود وشُقت بطونهم بعد شائعات قالت إنهم ابتلعوا ذهبهم وألماسهم، والتي لم يكن مسموحاً بخروجها من البلاد.

(*) Fordism؛ نمط الإنتاج المنسوب إلى هنري فورد مؤسس شركة فورد العملاقة. تقول الفوردية اقتصادياً إنه يمكن تحقيق الرفاهة عبر خفض تكاليف الإنتاج والتوسع في التسويق، وهو ما يستتبع تفتيت العملية الإنتاجية إلى مجموعة من المهمات أو خطوط الإنتاج. في هذه الفلسفة لا مجال للحديث عن قدرةٍ =

الذي يميز رؤى الإبادة الجماعية. لكن يصعب من جهة ثانية الجزم أن هذه السياسات الدولتية القسرية لم تشكل في عمقها نقطة الانطلاق لعمليات الإبادة الجماعية في المستقبل: حيث صارت معاداة السامية ذات الطابع الديني مصدراً لأيديولوجيات معادية للسامية أكثر علمانية، انتشرت مع حلول العشرينيات من القرن العشرين، في إسبانيا وبلغت ذروتها في الهولوكوست النازي. أود التأكيد هنا أن أيديولوجيات الإبادة الجماعية لم تظهر من العدم، بل تطورت بصورة تدرُّجية وعلى مدى فترات زمنية ممتدة.

الإبادة الجماعية والتضامن الجزئي

يصعب، إن لم يكن يستحيل أن نتصوّر إبادةً جماعيةً لا تنطوي على تنظيم معقّدٍ وتبريرٍ أيديولوجي قوي؛ إذ استندت أبرز الأمثلة وأفضلها توثيقاً، مثل الهولوكوست والإبادة الجماعية في رواندا أو تلك التي طاولت الأرمن أو الكمبوديين، إلى الفعالية التنظيمية والتغلغل الأيديولوجي المكثّف. لقد طورت الحركة الاشتراكية القومية وحركة أكازو وتركيا الفتاة والخمير الحمر منظماتٍ اجتماعيةً فعالةً وعملية (كالأحزاب السياسية، والجماعات شبه العسكرية، ومجموعات الضغط، وغيرها)، كما استحوذت أيضاً على الآليات التنظيمية للدولة، فكان لذلك كله دورٌ حاسمٌ في تنفيذ عمليات الإبادة الجماعية في كلٍّ منها. إضافة إلى ذلك، وفي الحالات الأربع كلها، كان لنتائج الإبادة الجماعية أصولٌ في السرديات الأيديولوجية المقابلة، وحظيت بقدرٍ كبير من الدعم الشعبي بطريقة أو بأخرى: مثل عنصرية تحسين النسل ومعاداة السامية لدى الاشتراكيين القوميين، وأيديولوجيا حركة الهوتو پاور التي اعتبرت التوتسي غزاة غرباء، وعقيدة تركيا الفتاة عن القومية التركية المتكاملة، والاشتراكية الزراعية عند الخمير الحمر. وإذا كانت الأيديولوجيا والتنظيم لبنات أساسية في كل فعلٍ عنيفٍ واسع النطاق، فإن الإبادة الجماعية تتطلَّب أيضاً مجموعاتٍ وأفراداً على استعداد للقيام بمثل هذه الأفعال العنيفة المتطرفة، ومعهم عامة الناس الذين يتسامحون بطريقة ما مع نتائجها.

= ابتكارية للعمال؛ بل عن انضوائهم في مهمّات موضّحة بدقة تنتفي معها أي صلة «وجدانية» بين العامل وما ينتجه. (المترجم)

يشيع الاعتقاد أن **مرتكبي الإبادة الجماعية** هم بطبيعتهم أفراد ساديون يستمتعون بتعذيب البشر الآخرين وقتلهم. قد لا ننكر أن بعض القتلة يعانون من أمراض عقلية مختلفة تدمر إحساسهم بالتعاطف، لكن أدلةً إمبريقيةً كثيرةً تشير إلى أن الغالبية العظمى من مرتكبي الإبادة الجماعية لا يعانون أيّ اضطرابات عقلية (Mann, 2005; Levene, 2005). ولا يُرجَّح أن يكون للاضطرابات النفسية دور مهم في عمليات القتل هذه؛ ذلك أن الإبادة الجماعية تشمل عدداً كبيراً من الفاعلين، فيما لا تصيب الأمراض العقلية الخطيرة غير شريحة صغيرة من المجموعة السكانية. حاكمت محاكم **غاكاكا** gacaca الرواندية، على سبيل المثال، ما لا يقل عن ١٢٠,٠٠٠ شخص اتُّهموا بالتورط المباشر في أعمال الإبادة الجماعية. ما يعني أنه لا يمكن إثبات أن مثل هذا العدد الضخم من الناس كانوا مصابين باضطرابات عقلية. والبشر كنوع، مثلما نوقش في الفصل الثالث من هذا الكتاب، لا يحترفون العنف ولا يتواءمون معه؛ بل حتى الأفراد الذين عُرفوا بالتزامهم الأيديولوجي في السابق، والمسؤولون عن معظم عمليات القتل الجماعي، أظهروا نفوراً من جرائم القتل المباشر. إذ لم يستطع هاينريش هيملر(*)، الذي غالباً ما يُقال إنه مهندس سياسة الحل النهائي، تحمُّلَ نوبات القتل التي شهدها شخصياً على سبيل المثال؛ إذ وصف في إحدى رسائله الخاصة إلى زوجته مارغا كيف تقيأ على زيّه العسكري حين شاهد القوات الخاصة وهي تقتل اليهود بصورة جماعية، وذلك في أثناء زيارته للجبهة الشرقية عام ١٩٤١م (Smith and Peterson, 1974). لذا فإن السؤال هو: إذا كان **مرتكبو الإبادة الجماعية** أفراداً طبيعيين أو أفراداً عاديين في الغالب، وإذا كان البشر العاديون لا يتواءمون مع القتل، فكيف تحوّل هؤلاء إلى مرتكبي مثل هذه الأشكال المتطرفة من العنف؟ يكمن جزء من الإجابة (إضافة إلى ما سبقت مناقشته عن الضغط التنظيمي القسري والتغلغل الأيديولوجي) في الشعور بالارتباط العاطفي والمسؤولية الأخلاقية تجاه مجموعاتهم الصغيرة.

ومثلما ذكرنا آنفاً، يندر أن تتطور مشروعات الإبادة الجماعية بصورة مسبقة؛ إذ تحدث في معظم الحالات بِفعل الراديكالية التدرّجية. ولو لم تكن كذلك، لعبّر عدد قليل جداً من الأفراد عن دعمهم لمثل هذه الأعمال العنيفة المتطرفة. وتنمو

(*) Heinrich Himmler (١٩٠٠م - ١٩٤٥م)؛ أحد أهم رجالات هتلر، وكان قائداً لقوات الأمن الخاصة الألمانية أو الـ شوتزشتافل المعروفة بالـ SS. مات منتحراً. (المترجم)

الراديكالية عادة خطوة بعد خطوة في سياق حربٍ واسعة النطاق (Shaw, 2003) حين يقع مرتكبو الإبادة الجماعية المستقبليون في قفصٍ تنظيميٍّ وأيديولوجي يدفع به مشروعٌ عقديٌّ معين. ويسهم اندلاع الحرب في نشر الراديكالية بعدة طرائق: فالخطابات الدعائية المستخدمة لنزع الشرعية عن العدو تعزز نزع الصفة الإنسانية عنه؛ وتضفي الخسائر المتزايدة في ميدان المعركة النسبيةَ على المبادئ العالمية التي تعتبر حياة الإنسان مقدسة، لتفتح بذلك إمكانيةَ الاعتقاد بأن قتل الآخرين لا ينتهك المعايير الأخلاقية؛ وأما تدهوُر الظروف المعيشية وزيادة الشعور بالخوف فيعززان الافتقار إلى التعاطف. في مثل هذه البيئة، تقدم الراديكالية للأفراد العاديين خياراتٍ مختلفة: فإما اعتناق المذاهب المتطرفة، أو رفض مثل هذه الأفعال والمخاطرةُ بتلقّي العقاب، أو تجاهل الواقع الاجتماعي الفعلي والتظاهر بأن مثل هذه الأحداث العنيفة لم تقع. يقول كلٌّ من ماري فولبروك (Fulbrook, 2012) وبراوننغ (Browning, 1992)، إن «الناس العاديين» في ألمانيا خلال الأربعينيات من القرن الماضي لم يدعموا العنف الشديد ضد المدنيين الأعداء في البدء؛ لكنهم وبمجرد انضمامهم إلى الآلة البيروقراطية النازية (ومنها القوات المسلحة المختلفة)، صاروا وبالتدريج أكثر قبولاً لمثل هذه الأفعال المتطرفة. ويُوضح براوننغ (Browning, 1992) كيف أن بعض أعضاء كتيبة الشرطة الاحتياطية ١٠١(*) كرهوا قتل النساء والأطفال اليهود وأطلقوا النار في الهواء في البداية، وتقيأ أغلبهم بعد أعمال القتل وقدموا طلبات لنقلهم إلى وحدات أخرى. لكنه يوضح أيضاً كيف جرى التطبيع مع قتل المدنيين على نحو تدرّجي وكيف أن عدداً من هؤلاء «الناس العاديين» أُشربوا دورَهم كقتلة. أما الأمر الحاسم في مثل هذا التحول المتدرج نحو الراديكالية فهو الشعورُ بالارتباط بالمجموعة الصغيرة الخاصة بكلٍّ منهم؛ ذلك أن البشر كأفراد لا يتواءمون ولا يشعرون بالراحة حيال عمليات قتل البشر الآخرين، لكن أفعالهم تتغير بمجرد اندماجهم الجيد أو تطلّعهم إلى الاندماج في مجموعات صغيرة.

(*) كُلّفت هذه الكتيبة في البداية بحراسة الأسرى في بولندا خلف الخطوط الألمانية، وكانت تتبع قوات الأمن الخاصة لكنها تقوم بمهام شرطية. فكانت تشكيلاً شبه عسكري يتبع الشرطة النظامية ويتكون من مدنيين، لذلك اعتُبر أن أفرادها كانوا في البدء أشخاصاً «عاديين» تحولوا إلى قتلة بالجملة وتحملوا مسؤولية قتل أعداد كبيرة من اليهود. (المترجم)

ركزت الدراسات السيكولوجية الكلاسيكية، من أدورنو وملغرام إلى زومباردو وآخرين، على الامتثال للسلطة والقَبول بها بوصفها تشكّل الدوافع الرئيسة التي تقود الأفراد العاديين إلى إيذاء الآخرين. وفي الآونة الأخيرة، عيّن علماء اجتماع العواطف دوافعَ أخرى: مثل مشاعر العار، والخوف، والغضب، والحب، والمعاملة بالمثل على المستوى العاطفي وغيرها (Scheff, 1994; Turner, 2007). ويمكننا الركون هنا إلى استنتاج مفاده أن الجمع بين المشاعر المختلفة، جنباً إلى جنب مع العوامل الإدراكية الأخرى، يؤدي دوراً مهماً في الدوافع البشرية. لكن الأهم من ذلك هو السياق الذي تتطور فيه هذه المشاعر وتعمل؛ أي المجموعاتُ الصغيرةُ المتماسكة. فعلى الرغم من أن مرتكبي الإبادة الجماعية ينخرطون عادةً في أنشطة مختلفة تماماً مقارنة مع جنود الخطوط الأمامية أو المتآمرين الثوريين أو المتمردين على سبيل المثال، إلا أن ديناميات مجموعاتهم الصغيرة تُظهر العديد من السمات المتشابهة (يُراجع الفصل التاسع). ففي كل حالة من هذه الحالات، يُظهر الأفراد درجة كبيرة من الارتباط والولاء لمجموعة الفرد الخاصة، كما أنهم يشعرون بالمسؤولية الأخلاقية تجاه رفقائهم، وغالباً ما يكونون مستعدين لتحمُّل المصاعب حمايةً لمجموعتهم الصغيرة، ويقدرونها لأنهم يعدُّونها قلبَ نظامهم الأخلاقي. لكن وفي مثالنا هذا، يمكننا أن نتحدث عما أسميه «تضامن القتلة» The Solidarity of Killers، الذي يجري الحفاظ عليه وتعزيزه بعد حدوث الإبادة الجماعية. وبهذا المعنى، فإن سلوك مرتكبي الإبادة الجماعية يشبه سلوك أعضاء العصابات العنيفة، مثل عصابة «مونجيكي» Mungiki التي تسيطر على الأحياء الفقيرة في نيروبي، وعصابة «آيتين ستريت» Eighteenth Street التي تسيطر على أجزاء من لوس أنجلوس، أو عصابة MS-13 في السلفادور. وتجمع كل هذه المنظمات ما بين الضغط القسري المكثف والتبرير الأيديولوجي إلى جانب الترابط القوي داخل المجموعة الصغيرة. ومرتكبو الإبادة الجماعية مثلهم مثل الأعضاء في عصابة مونجيكي، عليهم إثبات ولائهم للمجموعة عبر مشاركتهم النشيطة في عمليات القتل المنتظمة. وتعزّز هذه التجربة المتشارَكة من سفك الدماء (إضافة إلى التعرّض الدوري للخطر) الوشائجَ الجماعيةَ، حيث يعمل أفراد العصابات/ مرتكبو الإبادة الجماعية على الدفع للصدارة بعالمهم الأخلاقي الخاص والمتمركز حول المجموعات الصغيرة. وبذلك يقتنع القسم الأكبر من مرتكبي الإبادة الجماعية أن أفعالهم مبررة تماماً؛ وهم يبررون هذا التضامن من خلال إنكار ما

ارتكبوه في كثير من الأحيان وإضفاء الطابع النسبي على الجرائم التي تورّطوا فيها خلال الحرب.

يؤدي التضامن على المستوى الجزئي دوراً حاسماً أيضاً في القيام بأعمال محددة، لها صلة بالإبادة الجماعية؛ حيث يستخدم مرتكبوها تضامنهم الجماعي المكثّف لتحقيق الغلبة على ضحاياهم. يوضح ستيفان كلوسمان (Klusemann, 2010) على سبيل المثال كيف تمزج المجموعات الصغيرة نسبياً بين التفوق التنظيمي والهيمنة العاطفية بغرض إخضاع مجموعات أكبر من الأفراد «الأعداء». وهنا يصوغ مرتكبو الإبادة الجماعية ديناميةً عاطفيةً موقفيةً situational تسمح لهم ببناء رابطةٍ داخليةٍ قويةٍ وإدراك أفعالهم العنيفة بوصفها مبررةً أخلاقياً، وذلك لغرض تجاوز تابوهات القتل شبه الكونية. اتضح ذلك جلياً في سلوك القوات الصربية في سريبرينيتشا حيث «رأينا بمرور الوقت، دفقاً عاطفياً ومرحلة اندفاع وتحفيز موقفي في اللحظة التي أصاب فيها الشللُ قائدَ قوات حفظ السلام؛ حين واجه تهديداً ضمنياً يستهدف بالقتل قوات الأمم المتحدة واللاجئين على حد سواء، ووقوف المسلمين المهزومين عاجزين عن التصرف. وكانت تلك هي اللحظة التي أعطى فيها القائد المحلي الأمرَ بارتكاب المجزرة. إن أوامر القتل المحلية، وحيثما حدثت، هي نتاجٌ للتفاعلات الجزئية ونتائجِها العاطفية» (Klusemann, 2010: 10).

إضافة إلى هذه الدينامية «الداخلية» من التضامن الجماعي المصغر، يهتم مرتكبو الإبادة الجماعية أيضاً لمجموعاتهم الصغيرة «الخارجية»، ومنها عائلاتهم وأصدقاؤهم وأقرانهم الموجودون خارج منطقة النزاع. إذ يتحدد القرار الأولي للانضمام إلى الجهاز القسري للدولة أو القوات شبه العسكرية، في الغالب، بفِعل إحساس الفرد بالمسؤولية تجاه الآخرين. ولا يعني ذلك أن مثل هذه القرارات لا تستند إلى دافع نفعي أو شعور بالالتزام الأيديولوجي القوي؛ بل قد يتضمن قرار الفرد بالانضمام مجموعةً من العوامل. على سبيل المثال، تقول الحجج الرئيسة إن الجنود الألمان واليابانيين في الحرب العالمية الثانية كانوا قتلة أيديولوجيين، لكن الدراسات الحديثة تشير إلى أن دوافع معظم المجندين العاديين كانت معقدة ومتعددة. تُظهر الأدلة الوثائقية المتوفرة حديثاً، والتي تجمع بين التسجيلات السرية لأسرى الحرب، والمقابلات مع الطيارين الانتحاريين

الناجين، واليوميات الخاصة للجنود، أن القرارات الفردية للانضمام كانت مدفوعة بعدد من العوامل؛ مثل الإحساس الشخصي بالفخر الأسري والغرور الفردي، والرغبة في تجنب الإذلال، ومحاولات رفع المكانة الاجتماعية للفرد، وغيرها؛ لكن الدافع الأكثر شيوعاً، في الحالتين اليابانية والألمانية، كان الشعور بالمسؤولية والولاء والارتباط بالعائلة والأصدقاء (Neitzel and Welzer, 2012; Shimazu, 2009; Hill, 2006). يتضح ذلك خاصة في التسجيلات السرية لأسرى الحرب الألمان، حيث يندر أنْ تظهر في المحادثات الاصطلاحاتُ الأيديولوجية الرئيسةُ مثل «المؤامرة اليهودية العالمية»، أو تمجيد مجتمع الفولك، أو «الدعاية البلشفية للدونية الجينية»؛ بل تركز معظم الأحاديث في هذه التسجيلات على قضايا مسؤولية الفرد تجاه عائلته وزملائه الجنود (Neitzel and Welzer, 2012: 21). بل وحتى القرارات الفردية بالمثابرة على الصراع بعد هزيمة ألمانيا الواضحة، وُصفت عادة في سياق ردود الفعل المتوقعة من العائلة والأصدقاء. وعلى الرغم من أن هذه الأمثلة الخاصة تنطبق على جنودٍ نظاميين وليس بالضرورة على مرتكبي الإبادة الجماعية، يبرز بين الحالتين منطقٌ متشابهٌ جداً يخص الدافع والتبرير الذي يستند إليه الفعل؛ إذ يعتقد **مرتكبو الإبادة الجماعية** أنهم جنود نظاميون، يقاتلون للأسباب نفسها التي يقاتل لأجلها الجنود الآخرون. وتُظهر المقابلات مع مجرمي الحرب المُدانين أن الغالبية منهم يشرحون أفعالهم إما عبر الإكراه البيروقراطي أو في سياق مسؤوليتهم تجاه مجموعاتهم الصغيرة. ونعرف أن النازيين الذين أُدينوا في محاكمات نورنبرغ أشاروا باستمرار إلى مسؤوليتهم التي تتبع التسلسل الهرمي في اتباع الأوامر. وتقدم محاكمة أدولف آيخمان في عام ١٩٦١م تعبيراً كاملاً عن هذا النوع من التبرير الذاتي؛ إذ يقول: «لا أستطيع الاعتراف بأني مذنب... من سوء حظي أني تورطتُ في هذه الفظائع، لكن الآثام لم تحدث استجابةً لرغبات بدرت عني لأني ما رغبتُ يوماً في قتل الناس.... أعود وأكرر قولي إني أُدنتُ فقط لأني أطعتُ الأوامر وخضعتُ لواجباتي الرسمية والتزامات الخدمة الحربية، ولِقسَم الولاء الذي أديته وقسَم المنصب الذي شغلته، ولأن الأحكام العرفية أُعلنت بمجرد اندلاع الحرب.... أنا لم أضطهد اليهود يحدوني الشغفُ والعاطفة بل قضت بذلك أوامر الحكومة.... وفي ذلك الوقت كانت الطاعة فرضاً وكذلك ستكون في المستقبل». لكن الأقل من ذلك شهرة هي كلماته التي كتبها وهو يحتضر؛ وفيها يذكر ارتباطاته بمجموعته الصغيرة فيقول: «محبتي لزوجتي وعائلتي

وأصدقائي. أنا مستعد. ولَسوف نلتقي مرة أخرى قريباً، وهذا مصير كل الرجال» (Cesarani, 2005: 321). هذا النداء الموجّه إلى المجموعة الصغيرة موجود أيضاً في العديد من الحالات الأخرى؛ يقول مرتكب جريمة الإبادة الجماعية في رواندا على سبيل المثال: «ما فعلناه عام ١٩٩٤ تسبّب في الكثير من الضرر لهذا البلد... لقد ظننا أن التوتسي أعداء لنا لأن الحكومة اعتادت على إخبارنا بذلك. لذلك اعتقدنا أن من (واجبنا) القضاء على أعدائنا... [لكننا]... فقدنا أصدقاءنا وجيراننا.... وحتى عندما غادر الكثير منا البلاد إلى الكونغو وغيرها من البلدان المجاورة بعد المجازر، عانينا هناك وانفصلنا عن زوجاتنا وأطفالنا...» (Larson, 2014: 1-2).

وينكر معظم مرتكبي الإبادة الجماعية مسؤوليتهم عن القتل الجماعي بمجرد تعرُّضهم للاحتجاز. ويُفسَّر ذلك على أنه سلوكٌ غيرُ أمين لكنه عقلانيٌّ للتهرب من فترات السجن الطويلة أو عقوبة الإعدام في بعض الحالات. ولا شك أن معظم المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الأخرى تدفعهم مثل هذه الأهداف النفعية، لكن هذا السلوك القائم على المصلحة الذاتية نادراً ما يكون الدافع الوحيد؛ إذ يتمسك مرتكبو الإبادة الجماعية في معظمهم بالتزامهم الذي يقول إن أفعالهم كانت مبررة. وفيما ينبع جزء من هذا التبرير من الالتزامات الأيديولوجية العميقة، يتخلل السرديةَ الأيديولوجية في أغلب الأحيان إحساسُ الارتباط بالمجموعات الصغيرة: كالأصدقاء والعائلة والمقربين الآخرين. ومن ثَمَّ يُفهم قتل الآلاف من المدنيين الأبرياء من منظور مسؤولية الفرد تجاه المجموعة الصغيرة. لا عجب أن معظم مرتكبي الإبادة الجماعية يتبنّون سردية المظلومية ويصورون أفعالهم على أنها محاولةٌ لحماية أقاربهم أو رفاقهم المقربين. يؤكد فيسكه وراي (Fiske and Rai, 2015: xxii) أنّ لمعظم الأعمال العنيفة دافعاً أخلاقياً قوياً: «حين يؤذي الناس أو يقتلون شخصاً ما، يفعلون ذلك عادة لأنهم يشعرون أنه عليهم فعل ذلك؛ أي يشعرون أنه من الصواب الأخلاقي أو حتى الإلزامي أن يكون المرء عنيفاً». تنطوي الأخلاق على تنظيم للعلاقات الاجتماعية، فيكون استخدام العنف آلية لتنظيم هذه الصلات في كثير من الأحيان. وبهذا تتجذر أفعال الإبادة الجماعية الفردية، مثلها مثل حالات العنف الأخرى، في الإحساس بالالتزام الأخلاقي. فقد كان معظم مرتكبي الهولوكوست يدركون ما يفعلون، واعتقدوا أن قتل الأطفال اليهود بالغاز مبرَّرٌ أخلاقياً. ففي رؤيتهم الكونية، عُدَّت اليهودية (أي

اليهودية البلشفية) تهديداً متأصلاً لنمط الحياة الألماني. وعَدَّ القسم الأكبر من النازيين التجاربَ الشخصية للقتل الجماعي صعبة أو حتى مثيرة للاشمئزاز لكنهم لم يترددوا في تنفيذها لأن ذلك بدا لهم الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله. ويظهر هذا الموقف في خطابات هيملر في پوزنان عام ١٩٤٣م؛ حيث أكد مراراً وتكراراً أن عمليات القتل الجماعي للنساء والأطفال اليهود صعبة جداً؛ لكنها ضرورية أيضاً لوجود ألمانيا:

أطلب إليكم أن تسمعوا ما سأقوله لكم هنا وألَّا يخضع ما سأقوله للنقاش أبداً. لقد طُرح علينا سؤال عن مصير النساء والأطفال، وقررتُ أن أجد حلاً واضحاً لهذه المشكلة أيضاً. لم أكن لأبرر إبادةَ الرجال؛ أي قتلَهم أو تسهيلَ موتهم ثم أسمحَ بأن يعيش أبناؤهم ليصيروا طالبي ثأر من أبنائنا وأحفادنا. لقد اتُّخذ القرار الصعب بأنْ يختفي هذا الشعب من الوجود. وكان ذلك أصعب ما واجهناه على الإطلاق داخل المنظمة التي كان عليها تنفيذ هذه المهمة... أدين لكم، بصفتي أشغل أرفع المناصب في الحزب وفي النظام السياسي وفي هذه الأداة السياسية التي يملكها الفوهرر، بالحديث في هذا الأمر أيضاً بصراحة تامة، وأن أطلعكم على ما تقرر فعله. ستُحل المسألة اليهودية في البلدان التي نحتلها بنهاية هذا العام. ولن يتبقّى سوى بقايا اليهود الأجانب ممن تمكّنوا من العثور على أماكنَ للاختباء (Smith and Peterson, 1974: 169).

ما مِن شك في أن الأيديولوجيا النازية تلوح في الأفق في هذا النوع من الدوافع. ومع ذلك، من المهم أيضاً إدراك أن مثل هذه السرديات الأيديولوجية لا تعمل إلا حين تُصاغ في قالب الإحساس بالمسؤولية تجاه الأصدقاء والعائلة. لقد كان خطاب هيملر صادماً في اعترافه الصريح بالإبادة الجماعية، لكن المهم أيضاً هو رسالته الضمنية إلى القوات حين أحال على عبارة «طالبي ثأر من أبنائنا وأحفادنا» المستقبليين؛ وطالب فيها بقتل النساء والأطفال اليهود منعاً للمذابح المستقبلية المفترضة التي قد تطاول أفراد عائلات الجنود. بالنتيجة، برر هيملر الإبادة الجماعية بالمصطلحات القومية/العرقية من دون شكّ، لكنه صاغ خطابها الضمني بمصطلحات ذات سمة شخصية هدَف منها الاستفادةَ من الإحساس بالالتزام الأخلاقي لدى الجنود تجاه المجموعة الصغيرة التي يشكلونها.

خلاصة

يعتبر الأفراد في العصر الحديث أن الإبادة الجماعية هي عمل غير عقلاني وبربري، وأنها لا ترتبط إلا بالقادة الأشرار وأتباعهم فقط. فعلى سبيل المثال، وصف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، التي انطوت على عمليات قتل ممنهجة لما يقرب من ٨٠٠,٠٠٠ شخص، أنها فعلُ «شرٌّ خالص». واعترف كلينتون أنه شيء كان يمكن أنْ يحدث في أمكنة أخرى فقط لأننا «لا نستطيع إلغاء هذه القدرة على [الشر الخالص]، لكننا لا يجب أبداً أن نقبله» (Cushman, 2009: 220). لكن الإبادة الجماعية، وكما هي الحال مع الأشكال الأخرى للعنف المنظم، ليست أفعالاً غير عقلانية يقودها مجانين، ولا هي إمكاناتٌ بيولوجيةٌ متأصلةٌ في الفرد؛ بل ظاهرةٌ اجتماعيةٌ ذات منطقٍ اجتماعيٍّ خاص. حاججتُ في هذا الفصل أنه حتى نفهم كيف ولماذا ومتى تحدث الإبادة الجماعية، لا بدّ من أن نحوّل انتباهنا من فكرة الباثولوجيا الفردية والانحرافات المتأصلة، باتجاه الآليات التنظيمية والأيديولوجية والتفاعلات الجزئية التي تجعل الإبادة الجماعية ممكنة؛ إذ قد يكون للشر دور في الإبادة الجماعية وقد لا يكون، لكن ما مِن إبادةٍ جماعيةٍ من دون تنظيمٍ وأيديولوجيا وتضامنٍ جزئيّ.

الفصل الثامن

الإرهاب

مقدمة

ينجم عن الهجمات الإرهابية عادةً عدد ضئيل من الضحايا، لكنه ينال من الاهتمام العام قدراً قد يفوق الإبادة الجماعية التي تنطوي على إبادة مئات الآلاف، بل والملايين من الأفراد. على سبيل المثال، حظيت الهجمات الإرهابية التي وقعت في إسرائيل وروسيا عام ٢٠٠٣م بدعاية عالمية فاقت الإبادة الجماعية في دارفور في العام نفسه. إذ طغى على مقتل أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ ضحية ونزوح ٢,٥ مليون شخص بسبب القوات الحكومية السودانية وميليشيات الجنجويد، قتلُ أربعة عشر شخصاً في روسيا على يد شيشانيتَين، وثلاثة وعشرين إسرائيلياً قضوا في انفجار داخل حافلة وسط القدس؛ حيث ارتدى استشهاديٌّ في حركة حماس زيَّ يهوديٍّ متشدّدٍ وفجّر حزاماً ناسفاً. ويبدو أن العديد من الأفراد يخافون من التهديدات الإرهابية أكثر من خوفهم من العديد من أشكال العنف المنظم الأخرى على الرغم من أن فرص التعرض للقتل في هجومٍ إرهابي تبدو أقل من حظوظ الفوز في لعبة يانصيب. يهدف هذا الفصل إلى التصدّي لهذا اللغز بالتركيز على الأسس السوسيولوجية للإرهاب؛ أقدم فيه فحصاً نقدياً لأكثر النظريات تأثيراً عن هذه الظاهرة، ثم تفسيراً بديلاً يستند إلى زمن الآماد. وأفترض هنا أن المقاربات غير السوسيولوجية السائدة عن الإرهاب لا تلتقط تعقُّد الفعل الاجتماعي التي تتضمنه الأعمال الإرهابية، فمعظم المقاربات السّوسيولوجية المعاصرة هي إما ثقافيةٌ، أو غيرُ تاريخيَّة إلى الحدّ الذي لا يمكنها تفسير الدور الذي تؤدّيه القوة التنظيمية في هذه العملية.

في معنى الإرهاب

تعرَّض مصطلح «الإرهاب» لتسييسٍ كثيف، وبشكل عام، استخدمتْه سلطات الدولة لنزع الشرعية عن أنواع مختلفة من المعارضة، حتى حين لا تكون هذه المعارضة عنيفة. ووسمُ «إرهابي» سياقيٌّ أيضاً بحيث تغيّر معناه بمرور الزمن. فممثلو حركة سياسية معينة يمكن أن يكونوا «إرهابيين» أو «مقاتلين من أجل الحرية» أو «سياسيين» بحسب كل سياق زمني. وينطبق هذا أيضاً على نيلسون مانديلا والمؤتمر الوطني الإفريقي قبل وبعد سنوات الفصل العنصري، وعلى ياسر عرفات قبل وأثناء وبعد الانتفاضة الأولى والثانية، وجيري آدامز(*) في الثمانينيات واليوم (Boehmer, 2005; Victoroff, 2005). كذلك يُستخدم هذا المفهوم الفضفاض في الغالب لشيطنة المعارضين السياسيين بقطع النظر عما إذا كانوا يسيطرون على سلطة الدولة أو لا، لذلك قد تصوّر الحركات السياسية المتنافسة داخل دولة معينة منافسيها على أنهم «يستخدمون مخططات إرهابية». وعلى المنوال نفسه، قد تتهم سلطات الدولة دولاً أخرى برعاية الإرهاب أو المشاركة فيه. ومثَله مثل الإبادة الجماعية، صار مصطلح «الإرهاب» كلمةً قدحيةً لاقطةً catch-all تُوظَّف لتشويه سمعة المنظمات الاجتماعية المعادية: فتُستخدم الإبادة الجماعية للادعاء بمظلومية الضحية، فيما يُستخدم مصطلح الإرهاب لنزع الشرعية عن الأفعال السياسية للآخرين. ودفع سوء الاستخدام والإفراط في استخدام المفهوم على هذا النحو، بعض العلماء إلى تركه واعتمدوا محلَّه مصطلحات بديلة مثل «العنف السياسي السري» أو «الحركات العنيفة الراديكالية» أو «المتمردين العنيفين»، وغيرها. لكن ريتشارد جاكسون (Jackson, 2009) يحاجّ أن هذا المصطلح صار مهيمناً جداً في نظر الجمهور لعدم وجود بديلٍ عالمي متفق عليه، وأنّ التخلص من مفهوم الإرهاب تماماً قد ينتهي إلى المزيد من التشظي في مجالات البحث. الأهم من ذلك هو أنّ الأكاديميين، وبسبب استمرار وكالات أمن الدولة عبر العالم في استخدام مصطلح الإرهاب، سيواجهون صعوبة الوصول بأبحاثهم إلى جمهور أوسع في حال اتفقوا على ترك المصطلح.

(*) Gerry Adams، أحد سياسيي إيرلندا الشمالية ورئيس حزب تشين فين في الثمانينيات وعضو الجيش الجمهوري الإيرلندي في الستينيات. عُرف بأنه من اتخذ قرار التوقف عن مقاطعة البرلمان الإيرلندي والانتخابات في بداية الثمانينيات ليُنتخب بعدها عضواً فيه لمرات عدة. (المترجم)

والحال هذه، ينبغي تحديدُ معنى هذا المفهوم الإشكالي ومداه عندما نستخدمه. يُعرِّف ستيفان فارتيغاس (Vertigans, 2011) الإرهاب على أنه «الاستخدام المستهدف والمتعمَّد للعنف لأغراض سياسية عبر أفعال يمكن أن تمتد، في تأثيرها المقصود، من التخويف إلى فقدان الأرواح». ولا يفسر هذا التعريف، على الرغم من كونه تعريفاً واضحاً ومحدّداً، العواقبَ غير المقصودة للفعل الاجتماعيِ، ولا الطابع العرَضي تاريخياً لهذه الظاهرة. إذ يُظهر الإرهابُ السمات النموذجية نفسها كما في أشكال العنف المنظم: فهو عملية اجتماعية سُلَّمية وتاريخية شكلتْها ظروف بنيوية محددة، ويشمل مجموعة متنوعة من الأفعال الاجتماعية العنيفة التي ينتج عنها، طوعاً أو كرهاً، تغيرٌ سلوكيٌّ مفروضٌ بالقسر، أو ضرر جسدي أو عقلي أو عاطفي أو إصابة أو وفاة. ويضاف إلى هذه السمات المشتركة بعض السمات المميزة للإرهاب؛ فهو من جهة أولى يُبنى في معظمه على أحداث مشهدية وغير قابلة للتنبؤ ينتج عنها الخوف والتوتر؛ ونادراً ما يُنظر إليه، من جهة ثانية، على أنه محاولة للتغلب على الخصم السياسي؛ بل بوصفه آليةً تهدف لإيصال رسالةٍ سياسيةٍ معينة عبر الوسائل العنيفة. ولذلك تبدو الأعمال الإرهابية انتقائية ومشهدية؛ ففيها اغتيالاتٌ واختطافٌ وتفجيراتٌ وعملياتٌ انتحاريةٌ وهجماتٌ بالصواريخ وقذائف الهاون وإشعالُ الحرائق والقنابلُ الحارقة وغيرها. وهذه الأحداث العنيفة غير المسبوقة وغير القابلة للتنبؤ، ينتج عنها أقصى التأثيرات، حيث تنتشر الصدمة والخوف بين قطاعات واسعة من السكان.

على مدى القرنين الماضيَين، أبدت سلطات الدولة اهتماماً بالإرهاب وموّلت الدراسات عنه. لكن البحث في هذه الظاهرة لم يكتسب مكانةً بارزةً وظهوراً عاماً إلا في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فقد تلت موجةَ العمليات الانتحارية والتفجيرات الأخرى التي انتشرت منذ هذا التاريخ زيادةٌ هائلةٌ في نماذج العلوم الاجتماعية المصممة لشرح الظواهر الإرهابية؛ سيطرت من بينها ثلاث مقاربات هي: المقاربات السيكولوجية والتحليل السيكولوجي، ونماذج التعصب العقائدي، والتفسيرات المتمحورة حول الاقتصاد. تهدف التفسيرات السيكولوجية والتحليل السيكولوجي إلى تحديد أنواع الشخصية التي تميل للأنشطة الإرهابية. ويرى بعض المؤلفين أن مثل هذه الأفعال تنبع من أوهام جنون العظمة، والغضب النرجسي، والعار، والقمع الجنسي، واضطرابات الشخصية (Bandura, 2004; Scheff, 1994; Kobrin, 2002; Horgan, 2009). يحاج أريال ميراري

على سبيل المثال، أن «الانتحار الإرهابي، مثله مثل أيِّ (Merari, 1990: 206) انتحار آخر، ظاهرةٌ فرديةٌ وليست جماعية؛ إذ يقوم به أشخاص يرغبون في الموت لأسباب شخصية». من هذا المنظور، تُفهم الأعمال الإرهابية على أنها ردود فعلٍ شخصية مؤذية يقوم بها أفراد مضطربون عاطفياً. وحسب بعض علماء النفس، يعاني الإرهابيون مرضاً عقلياً يتطلب العلاج، فيما ينتُج سلوكُهم بالنسبة إلى البعض الآخر عن تدنّي احترام الذات الناشئ عن ظروف عائلية غير مستقرة ومثخنة بالتروما (Israeli, 1997; Davies, 2003; Berko, 2007). وتَجمع التفسيرات التي تركز على التعصب العقائدي بين الحجج السيكولوجية والثقافية لإثبات أن الإرهابيين يختلفون عن الأفراد العاديين في التزامهم غير العقلاني الثابت بمذهب معين. ويُفسَّر ذلك أحياناً على أنه نتيجة تعرُّضهم لـ«غسيل الدماغ» أو الدعاية أو الوجود في بيئة دينية فريدة. وإذا كان الدين موضوعاً وعاملاً قوياً لمثل هذا التعصب، فإن المعتقدات العلمانية يمكنها أن تولّد أيضاً التزاماً فردياً قوياً بالأعمال الإرهابية (Salib, 2003; Juergensmeyer, 2003; Lachkar, 2002; Volkan, 2002; Burleigh, 2009).

ولأن الإرهاب ظاهرةٌ اجتماعيةٌ في المقام الأول، تُعدُّ مثلُ هذه التفسيرات التي تستند إلى الفردانية غير كافية. وتشير الأدلة المتوفرة أن الغالبية العظمى من الأفراد المتورطين في الإرهاب ليس لديهم اضطرابات نفسية ولا يعانون من أوهام بارانوية أو قمع جنسي أو نرجسية مفرطة. بل على العكس من ذلك، أظهرت الدراسات الإمبريقية المعمّقة للإسلاميين المتشددين أن الغالبية منهم تربّوا في أسر مستقرة ومحبّة، وكانوا طلاباً من ذوي المستوى الجيد والجيد جداً، متزوجون ولديهم أطفال، وأنهم الأفضل والألمع في عيون مجتمعاتهم (Atran, 2010; Sageman, 2004; 2011; Silke, 2008). وتُظهر التقييمات السيكولوجية المتاحة أفراداً أصحاء عقلياً وصفَهم جيرانُهم ومعارفُهم أنهم مواطنون متخلقون ومراعون لغيرهم (Sageman, 2004; McCauley, 2007). وبالمثل، تواجه المقاربات التي تؤكد الالتزام العقائدي العميق صعوبة في تفسير لمَ لا ينخرط كل المتدينين والمتشددين أيديولوجياً في أفعال العنف: إذ وعلى الرغم من التلقين الشديد للعقائد، فإن عدداً قليلاً جداً من الأفراد يتورطون في أعمال إرهابية (Vertigans, 2011: 3). إضافة إلى ذلك، تشير الدلائل إلى أن غالبية الإرهابيين نشؤوا في عائلات علمانية أو تديُّنها معتدل، حيث لم يبدُ عليهم أي التزامات متعصبة (Hassan, 2011; Atran, 2010; Sageman, 2004). وقد تُبرَّر معظم الأعمال الإرهابية اليوم بالإحالة على

عقيدة دينية خاصة، لكن وضع هذه الأعمال في سياقها التاريخي مهم أيضاً. إذ تشير البيانات إلى أن ثلث التفجيرات الانتحارية فقط، قبل عام ٢٠٠٣م (بداية غزو العراق)، كانت من عمل المنظمات التي تتذرع بالمبادئ الدينية، وأن الغالبية العظمى من هذه المهمات نُفِّذت باسم الأفكار العلمانية التي قد تنطبق على منظمات قومية مثل نمور التاميل وحزب العمال الكردستاني وحركات استقلال الشيشان (Gambetta, 2005: 261-262).

وفيما تحظى التفسيرات المتمحورة حول الفردانية بالانتشار خارج الأوساط الأكاديمية، يركز العلماء الاجتماعيون في معظمهم على السياقات الاجتماعية للإرهاب. وتستدعي غالبية هذه التفسيرات أسباباً اقتصادية بوصفها ذات أهمية كبيرة. فيرى بعض العلماء أن العقلانية النفعية هي العامل الذي يشكل الدافع الرئيس وراء معظم أشكال الإرهاب؛ فأفعاله متاحة، وتكلفته أقل، وهو أحد الأساليب الفعالة القليلة التي تُمكِّن من القتال ضد عدو أقوى (Laitin, 2007; Wintrobe, 2006; Gambetta and Hertog, 2009). ترى تفسيرات الاختيار العقلاني تحديداً أن الإرهاب استراتيجيةٌ واعيةٌ ومحسوبةٌ لتحقيق أهداف نفعية محددة. وهنا يُشار إلى حالات مثل عنف عصابات الإرغون اليهودية ضد الاحتلال البريطاني الذي أفضى إلى قيام دولة إسرائيل، واستخدام حزب الله للإرهاب لإجبار القوات الإسرائيلية والأمريكية والفرنسية على الانسحاب من لبنان، ونضال حزب المؤتمر الوطني الإفريقي العنيف الذي أسهم في انهيار نظام الأبارتهيد (Victoroff, 2005). ويستكشف محللون آخرون المتغيرات البنيوية المتضمنة في القول إن الإرهاب هو نتاج حرمان نسبي طويل الأمد، وأشكال التفاوت الاجتماعي التي تعزز المظالم الشديدة وتؤدي لِأنْ يتخذ بعضها مسارات عنيفة (Gurr, 1970; Thompson, 1989; Li and Schaub 2004; Burgoon, 2006). فتشير دراسة لي وشوب (Li and Schaub's, 2004) التي أُجريت على عينة من ١١٢ دولة إلى أن التنمية الاقتصادية تتناسب عكسياً مع عدد الهجمات الإرهابية. وعلى المنوال نفسه، يحاجّ بريان بورغون (Burgoon, 2006) أن ثمة علاقة إيجابية بين زيادة الرفاهة الاجتماعية وانخفاض الأعمال الإرهابية.

ومن دون الخوض في مناقشة الدور الذي يؤديه الاستقطاب الحادّ القائم على الطبقة أو المكانة وأشكال التفاوت في عدم الرضا الشعبي، ليس واضحاً لِمَ

تكون هذه العوامل مهمة في بعض الحالات وغير مهمة في حالات أخرى. ومثلما ناقشنا في الفصل السادس، لا تقدم تفسيرات الثورة التي تركز على الاقتصاد وعلى التفاوت الاقتصادي والحرمان إجابات عن سؤال لماذا يندر أن يُترجم عدم الرضا الشعبي في عمومه إلى تمرد أو انتفاضة ثورية. وبالطريقة نفسها، لا يمكن لمثل هذه النظريات تفسير غياب الإرهاب في بعض أفقر المجتمعات وأكثرها انعداماً للمساواة في العالم. لماذا يوجد الكثير من الإرهاب في العراق وباكستان وأفغانستان ولا إرهاب تقريباً في ناميبيا أو ليسوتو أو بوتسوانا التي تتصدر قائمة الدول التي تحتوي على أكثر نسب التفاوت في العالم (CIA, 2016)؟ فما مِن دليلٍ موثوقٍ على أن الفقر واللامساواة والتفاوت الاقتصادي العميق هي عوامل تُنتج كلها ردَّ فعل إرهابياً على الرغم من أنّ الظلم الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي يمكنهما الإسهام في انتشار العنف في ظروف معينة. بل تُظهر العديد من الدراسات الحديثة والمهمة اتجاهاً معاكساً: حيث ترتبط زيادة مستويات المعيشة ارتباطاً إيجابياً بالمشاركة في الأنشطة الإرهابية ودعمها (Hassan, 2011: 39: Malečkova, 2005; Kruger and Malečkova, 2003). ثمة أيضاً أدلة قوية تثبت أن الإرهابيين ليسوا فقراء وغير متعلمين، بل أن معظمهم قدِموا من أوساط ميسورة نسبياً. يتألف أعضاء القاعدة على سبيل المثال من مجندين متطوعين ينتمون للطبقات العليا والمتوسطة ممن حظوا بتعليم جيد، وتابعوا دراسات في العلوم والطب والهندسة وتخرجوا في جامعات مرموقة (Sageman, 2004). ثمة نمطٌ مماثلٌ في حالة الجماعات الإسلامية الراديكالية الأخرى المتورطة في الإرهاب، وهي تشبه في بعض نواحيها المهمة نظيراتها الأناركية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. عمد غامبيتا وهيرتوغ (Gambetta and Hertog, 2009) إلى تحليل التفاصيل الديموغرافية والسير الذاتية لأكثر من أربعمئة جهادي متورط في العنف، وخلصا إلى أن الغالبية العظمى منهم حصلوا على شهادات في الهندسة. وبما أن الأنشطة الإرهابية تنطوي على درجة كبيرة من المهارات التكنولوجية والتنظيمية والتواصلية، يبدو أقرب عقلاً افتراض أن الطبقات الوسطى المتعلمة مجهزة بصورة أفضل للمشاركة في مثل هذه الأنشطة. غير أن ذلك كله لا يفسر دوافع المتورطين في الأفعال الإرهابية.

لا تزال المقاربة التي تقدمها التفسيرات المتمحورة حول الاقتصاد للإرهاب ضيقة جداً على الرغم من أنها تُعدُّ تطوراً كبيراً مقارنةً بالتفسيرات السيكولوجية

والتحليل السيكولوجي للإرهاب، ومن ثمّ فهي لا يمكنها تفسير السياق الاجتماعي الأوسع المسؤول عن تشكيله. ولا مناص في هذه الحالة من اللجوء إلى التحليلات السوسيولوجية. حيث أنتج علماء الاجتماع على طول السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية نماذجَ نظريةً مهمةً تهدف إلى تعيين وتشريح الظروف الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى ظهور مثل هذه الأنشطة العنيفة.

سوسيولوجيا الإرهاب: الثقافة والعنف

تركز المقاربات السوسيولوجية المعاصرة للإرهاب على السياق الثقافي لهذه الظاهرة. وتصر هذه التفسيرات في معظمها على أنّ الإرهاب يُبنى اجتماعياً وينتقل بالثقافة، إلا أنها تختلف اختلافاً جوهرياً في كيفية مفهمة هذه العلاقة. ففيما يرى البعض أن الثقافة هي الأنماط المعيارية المستقرة للسلوك الجماعي، يرى البعض الآخر أن العمليات الثقافية أكثر مرونة، ومتنازع عليها بطبيعتها، وديناميةً خطابياً، وتتشكل وفقاً للمنطق الموقفي ذي الصلة. ثمة العديد من التفسيرات السوسيولوجية التي تتمحور حول الثقافة، تُعنى بتفسير العنف المنظم بصورة عامة، والإرهاب خاصة، تبرز منها ثلاثة منظورات متمايزة، هي: المقاربة النيودوركهايمية، والتفاعلية Interactionist، والمناهِضة للأسُسية Antifoundationalist.

التحليلات النيو دوركهايمية

كان إميل دوركهايم رائدَ دراسات تضامن المجموعة Group Solidarity (Durkheim, 1997 [1893]) بفضل العديد من كلاسيكيات علم الاجتماع التي أنتجها. عارض دوركهايم، وعلى الرغم من تأثّره بروح عصر الأنوار، تفسيرات التغير الاجتماعي القائمة على الفردانية، وحاجّ أن التماسك الاجتماعي يقع في مكان القلب من كل الأنظمة الاجتماعية، التقليدية منها والحديثة. وفي صيغته التي صارت شهيرة اليوم، ميز بين التضامن الميكانيكي في مجتمعات ما قبل الحداثة القائمة على أساس التشابه البسيط داخل المجموعة، والتضامن العضوي في المجتمعات الحديثة المعقدة التي تشكلها شبكات الاعتماد المتبادل. في هذا السياق، عَدَّ دوركهايم العنف، ومنه التفجيرات الأناركية التي كانت الشكل السائد للنشاط الإرهابي في عصره، شكلاً من الأنوميا؛ وهي شذوذ anomaly

عابر يحيل على أن مجتمعاً معيناً يعبُر مرحلةً انتقاليةً إلى الحداثة ويعاني اضطراباً أخلاقياً مؤقتاً.

تأثر الدوركهايميون الجدد المعاصرون بهذه الأفكار، وطوروا بدورهم تفسيرات متمحورة حول المعايير عن النزاعات العنيفة، ومنها الإرهاب. لكنهم تجاوزوا الرؤية الدوركهايمية الكلاسيكية: فنماذجهم أكثر تأملية Reflexive، وأقل وظيفية وحتمية، وينصب التركيز لديهم على تعيين رموز معينة ترتبط بالعنف وتكتسب تدريجياً معانيَ جماعية كثيفة. تقول وجهة النظر هذه أن الفعل الإرهابي ليس حدثاً مادياً بقدر ما هو منتج ثقافي. وهذا يعني أن الأحداث لا يتولّد عنها فعل جماعي بوصفها كذلك؛ بل تتطلّب ترميزاً ثقافياً معيناً يحولها إلى أفعال ذات مغزى من الناحية الاجتماعية. على سبيل المثال، ينظر جيفري ألكسندر (Alexander, 2011) وفيليب سميث (Smith, 2008) إلى تداعيات الأحداث الإرهابية واسعة النطاق من منظار الأطر الثقافية ذات الصدى الشعبي. في هذا السياق، يرى ألكسندر (Alexander, 2004a: 10) أن كوارث معينة مثل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أو تفجيرات بالي عام ٢٠٠٢م، لا تنتج عنها تروما جماعية بصورة تلقائية؛ بل لا يمكن فهم التروما على أنها تجارب جماعية إلا عبر عاملٍ اجتماعيٍّ وسيط؛ إذ «معاني الأحداث هي التي تُنتج الإحساس بالصدمة والخوف لا الأحداث في حد ذاتها». كما يرى أن الإرهاب هو شكل من أشكال الفعل ما بعد السياسي، لأنه «يعني نهاية الاحتمالات السياسية» (Alexander, 2004b: 88)؛ ولذلك ينبغي أن يتحول التركيز إلى تحليل أدائه الرمزي: «نحن بحاجة إلى التنظير للإرهاب بصورة مختلفة، والتفكير في العنف الناجم عنه لا من الناحية المادية والنفعية، بل باعتباره نوعاً بشعاً من الفعل الرمزي الذي يحدث داخل مجال أدائيٍّ معقد». وتقول الحجة تحديداً إن الأعمال الإرهابية تمثل نموذجاً من الأداء السياسي Political Performance الذي يعتمد على السيناريوهات ذات الطابع الثقافي، وعمليات الإعدام الدرامية، والإنتاج الرمزيّ لصفة الشهيد، وجمهورٍ واسع وفاعلين إيجابيين وسلبيين(*). بالنسبة إلى الدوركهايميين الجدد، يعتمد الإرهاب على مقولاتٍ ثقافيةٍ متعارضةٍ تضع فاعلين معينين ضمن إطار الصديق في مقابل العدو، وأفعالَهم ضمن إطار المقدس في مقابل الدنيويّ. هكذا استلزمت

(*) يقصد ناشطين منخرطين أو متفرجين، سواء أكانوا مؤيدين أم غير مؤيدين. (المترجم)

هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر صياغةً تستخدم الاجتماعيَّ كوسيط، ومبنية على سيناريوهات مشهدية متعارضة: فالقاعدةُ وصفت الولايات المتحدةَ أنها رمزٌ للقوة الملوَّثة التي تخرق المعايير الأخلاقية العالمية باستمرار، وتنشر الظلم في جميع أنحاء العالم، وروجت السلطات الأمريكية عن الخاطفين صورةَ وحوشٍ متعصبةٍ ومتهورةٍ وجبانةٍ وغير عقلانية، عازمة على التدمير المتوحش. يحاج ألكسندر (Alexander, 2004b: 100) أن الصراع بين سرديتَي الأداء المتضادتَين هاتين انتهى إلى تماسكٍ اجتماعي أكبر للجمهور الأمريكي، بعد أن أسفرت الأعمال الإرهابية عن «تطهيرٍ بعد تلوث». وإذاً، لم يحطم الإرهاب نسيج النظام الاجتماعي، بل أسهم في تعزيز المُثل المتخيَّلة للقيم الأمريكية: «بعد الحادي عشر من سبتمبر، خبر المجتمع الوطني وحدة شعورية التأم حولها الناس بفِعلِ صلات المحبة والرعاية التي عمّت بينهم، وجمع التمدن والنخوة من كانوا يوماً محض غرباء». في سياق مماثل، تؤكد نظرية التوتر الاجتماعي عن الإرهاب Social Strain Theory of Terrorism التي وضعها سملسر (Smelser, 2007: 87-88) على الدور الذي تؤديه القيم في توليد الأعمال الإرهابية. وعلى الرغم من أنّ مقاربته تعدُّ أكثر اتساعاً بحيث يلقي الضوءَ على أهمية الموارد المادية أيضاً، إلا أن المنطق القائم على أولوية الأفكار Ideational Logic لم يزل يحتفظ لديه باليد الطولى؛ إذ يستتبع الإرهاب، حسب سملسر (Smelser, 2007: 87-88)، وجودَ نظامٍ عقديٍّ متطرفٍ حتماً يبرر استخدام العنف. وتقدم هذه المذاهب الأيديولوجية تشخيصات للواقع الاجتماعي المعاصر، وتحدد المذنبين الرئيسين عن أشكال الظلم الحالية، وتقدم رؤًى عن «عالمٍ أكثر كمالاً» يمكن تحقيقُه في المستقبل القريب. أبعد من ذلك، يستلزم الإرهابُ «الاستقطاب بين أنظمة الخير والشر، والتأليه والشيطنة. وحزمة المعتقدات هذه هي التي تدفع الإرهابيين نحو التورط الأخلاقي في القضية». وها هنا يكمن السر في قدرة الأيديولوجيات المتطرفة على ترجمة عدم الرضا الشعبي إلى فعل جماعي.

النزعة التفاعلية

يركز التفاعليون على التفسيرات المايكرو (الجزئية) المتنوعة للواقع الاجتماعي، وذلك بخلاف الدوركهايميين الجدد الذين ينظرون إلى الثقافات بوصفها أكواناً أخلاقية كلية ومتمايزة. أعني أن الواقع الاجتماعي في نظر

التفاعليين لا يستند بالضرورة إلى أنماطٍ معياريةٍ جماعيةٍ من الفهم؛ بل يُنظر إلى العالم الاجتماعي على أنه يتكون من العديد من المواقف السياقية التي يعتمد فهمُها المتشارَك على الفعل الجماعي. وفي هذا يحاجّ أحد المؤيدين الأوائل للنموذج التفاعلي بالقول: «ليست القواعد هي ما يخلق حياة المجموعة ويصونها، بل العملية الاجتماعية في حياة المجموعة هي التي تخلق القواعد وتحافظ عليها» (Blumer, 1969: 19). ومع ذلك، تفاضل هذه المقاربة بدورها بين الأفكار والقيم على حساب العوامل المادية. على سبيل المثال، اعتبر كونستانزا وكيلبورن (Constanza and Kilburn, 2005)، في تفسيرهما للإرهاب ومكافحته، أن الموارد الثقافية مثل «الأمن الرمزي» و«الذعر الأخلاقي» تعدُّ آليات حاسمة في بناء التعريف الجماعي للموقف Situation. والحجة الرئيسة هنا هي أن السياسات الأمنية لا توجهها التهديداتُ الفعليةُ في الغالب، بل التصوراتُ الجماعيةُ عن التهديدات المتخيّلة في كثير من الأحيان. وفي هذه البيئة حيث يسيطر الخوف على المجال العام، يندفع القادة السياسيون استجابة لمثل هذه التعريفات الجماعية للواقع، لا ردَّ فعل على المخاطر الفعلية.

أدق التطورات التي عرفتها النظرية التفاعلية المعاصرة للإرهاب جاءت على يد راندال كولينز (Collins, 2011; 2008a; 2008b; 2004). يقول كولينز: إن العنف بين البشر لا يحدث بصورة تلقائية، بل يصعب على الأفراد، في تفاعلهم المباشر وجهاً لوجه، التورط في أعمال عنف؛ لأن العنف هو «مجموعة من المسارات القائمة على التوتر والخوف من المواجهة» (Collins, 2008a: 8). ويعني ذلك أن البشر لا يملكون للعنف استعداداً بسبب ما يتولّد عنه من انزعاج عاطفي شديد. وينصب التركيز ها هنا على المواقف الاجتماعية التي تؤدي إلى نتائج عنيفة، لا على الأفراد أو الجماعات بصفتهم ساعين لأعمال العنف. ولأن المواقف العنيفة تنشأ من الخوف والتوتر، فإنّ نجاح الفعل العنيف يعتمد على قدرة الفرد على تحويل هذا التوتر العاطفي إلى طاقة عاطفية؛ يقول كولينز: «يستند العنف الناجح إلى التوتر/الخوف من المواجهة، وفيه يتولّى أحد الطرفين زمام الإيقاع العاطفي بوصفه المسيطِر، فيما يعانيه الثاني بوصفه الضحية» (Collins, 2008a: 19). ومن وجهة النظر هذه، تشكل الطاقة العاطفية، التي تتشكل خلال طقوس التفاعل، عمادَ التفاعل الاجتماعي. أهم من ذلك أن سلاسل طقوس التفاعل الناجحة، بحسب كولينز، تتولّد عنها رموزٌ قويةٌ تعبر عن الانتماء إلى المجموعة وتسهم بهذه الطريقة

في تعزيز الطاقة العاطفية. وهكذا فالعنف تجربة صعبة لأنه «يتعارض مع الأصل في طقوس التفاعل الطبيعي»، وأولئك الذين يحظون بالمهارة في التفاعلات العنيفة هم أفرادٌ «وجدوا طريقة للالتفاف على التوتر/الخوف من المواجهة، من خلال تحويل الموقف العاطفي لمصلحتهم الخاصة»[1] (Collins, 2008a: 20).

ويعترف كولينز أن الإرهاب يعتمد على وجود منظماتٍ فعالة، لكنه يحاج بالمقابل أن مثل هذا السلوك يستلزم ديناميةً تفاعليةً معينة. تتطلَّب جميع الأنشطة الإرهابية تحضيراً سرياً نعم، لكن ثمة فرقاً جوهرياً بين من يتورطون في مواجهات طويلة الأمد؛ كاحتجاز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو تحويلها، ومن ينخرطون في أعمال عنف تجري في فترة زمنية قصيرة جداً؛ كالتفجيرات الانتحارية والاغتيالات المخطَّط لها أو التفجير عن بعد. وفيما تتعامل كل هذه الأنشطة مع متوالية التوتر/الخوف، يحدث الأمر بصورة مختلفة في هذَين الشكلين من الإرهاب. باعتبار أنّ عمليات اختطاف الطائرات أو احتجاز الرهائن هي نشاط ممتد في الزمن، فمنفذوها عادةً هم مجموعةٌ صغيرةٌ لا شخصٌ بمفرده. ويقول كولينز إنّ ذلك هو ما تقتضيه الضرورة؛ لا لأسباب تنظيمية بحتة بل للاستفادة من التضامن العاطفي للمجموعة الذي يُعين على التغلب على هذا التوتر الصراعي. في المقابل، ينفذ الاغتيالات والتفجيرات الانتحارية في كثير من الأحيان أشخاصٌ فرادى كونهم يتعاملون مع هذا الانزعاج العاطفي بطريقة مختلفة. فالانتحاريُّ المحتمَل يفصل نفسه عن هدف عمله وعن سياق العنف بأكمله، فيبني تركيزه على الاستعدادات الروتينية للفعل؛ وهذه طريقةٌ تحميه نفسياً من تجربة المواجهة المزعجة عاطفياً، فيما هو منكبٌّ على التأكد من أن العمل الإرهابي لا بد أن يُنفَّذ بأكثر الطرائق فعالية. ويرى كولينز أن هذه الميزة الفريدة نسبياً في التفجيرات الانتحارية تجعل مثل هذا النشاط أكثر ملاءمة للأفراد العاديين الذين يتوجّسون خيفة من المواجهة المباشرة. كذلك يحاجّ كولينز أن ثمة مسوّغاً سوسيولوجياً يجعل التفجيرات الانتحارية الإرهابية ظاهرةً ذات صلة بالطبقة الوسطى في الغالب، مستنداً في ذلك

---

(١) للتغلب على هذا النفور العالمي من القتل، يجري الجيش الأمريكي بحثاً لتطوير «حبوب تمنع الندم» من شأنها أن تساعد في القضاء على الشعور بالذنب الناتج عن قتل البشر الآخرين: «أوضح ليون كاس، رئيس مجلس الرئيس للبيوتيقا، أنها ستكون علاج المستقبل القادم لكل ما من شأنه أن يسبب شعوراً بالندم أو تأنيب الضمير أو الألم أو الذنب» (Bourke, 2015: 154).

على النتائج الإمبريقية التي تفيد أن العدد الأكبر من عمليات القتل هذه نفّذها خريجو الجامعات وغيرهم من المهنيين؛ يقول: «نعتبر أن المواجهة ذات الطابع السري التي تقوم على تجنّب العنف كالتفجيرات الانتحارية... هي سبيلٌ للالتفاف على التوتر الذي تفرضه هذه المواجهة. ولا ينجح ذلك إلا لأن المهاجم يجيد التظاهر أنه/أنها ليس/ليست مصدراً للتهديد على الإطلاق» (Collins, 2008b: 2).

المنظورات المناهِضة للأسُسية(*)

تقدم المقاربات الدوركهايمية الجديدة والنزعة التفاعلية تفسيرات مختلفة للإرهاب، لكنها تشترك كلها في طموح مألوف في العلوم الاجتماعية يصبو إلى تفسير هذه الظاهرة. في المقابل، تشكك وجهات النظر المناهِضة للأسسية فيما تسميه طموحاتٍ نحو الكليانية؛ لذلك فهي تركز على تفكيك السرديات السائدة بدلاً من التفسير. وعلى خطى فوكو ودريدا، ترى مثل هذه المنظورات أن جميع مزاعم الحقيقة مؤقتة وعرَضية وتعسفية نسبياً. ومن ثمّ، فإن التفكيك يعني تحديد الممارسات المهيمِنة والتعسفية التي تستند إليها المشروعات الخطابية المختلفة. وينصب التركيز هنا على الخصوصية والتعددية التي تميز كلاً من المعرفة والحقيقة: أي إلقاء الضوء على الاختلافات المتأصلة والعشوائية، وعلى الطبيعة المتناقضة للسرديات الكبرى. بالنسبة إلى مناهضي الأسُسية، فإن ما يهم حقاً هو الأنماطُ المتنافسةُ للدلالة التي تسمح بالسيطرة المهيمِنة التي تمارسها سرديةٌ على أخرى. ويُمفهم الإرهاب في هذا السياق بوصفه شكلاً خاصاً من الممارسة الخطابية التي تستخدمها الدولة وكذلك المنظمات السرية. وبحسب المحللين الثقافيين المتأثرين بهذا المنظور، فإن الإرهاب على سبيل المثال هو، وعلى الدوام، مفهوم يُبنى على

(*) *Antifoundationalist Perspectives*؛ ترتبط مناهَضة الأسسية بالنظر للمعرفة بوصفها إنشاءات بشرية «لغوية» للواقع الملحوظ، حيث المفهوم الفلسفي عن الحقيقة/الصدق في مواجهة واقع لا نملك له منفذاً مباشراً حتى مع وجود الحواس. لذلك ترفض مناهضة الأسسية وجود معتقدات أو مرجعيات محددة، أو، في صورة إمبريقية أكبر، ترفض لحظة التأسيس الأولى للمفاهيم والمقولات والمؤشرات والمقاييس، بل وحتى القيم التي تحدد ما هو صادق/كاذب، جيد/سيئ، سلبي/إيجابي مطلق/نسبي، إلخ. ففي هذه الرؤية، لا استقلال للحقيقة/الواقع في انتظار اكتشافنا أو إدراكنا لهما؛ ما يجعل لحظة التأسيس تلك حبلى بالمسلمات وعناصر التفوق في المنظومة المعرفية التي تحتاج إلى تفكيك بسبب رفض مقولات التفوق هذه. لكن وبطبيعة الحال، قد يؤدي الرفض الموجه إلى لحظة التأسيس هذه إلى مناهضةٍ كاملة/كلية للأسس برمتها. وهنا مكمن الخطر. (المترجم)

الثقافة، ويعتمد على السياق، وغيرُ مستقر بحيث تتغير معانيه عبر الزمان والمكان (Sluka, 2009a; Jackson, 2009; 2007). من وجهة النظر هذه، لا يمكن أبداً أن تكون مزاعم الحقيقة بشأن الإرهاب محايدة أو موضوعية لأنها تستند دوماً إلى تجاربَ خطابيةٍ معينة (Toros and Gunning, 2009). ومن ثمّ يطالب هؤلاء بفهمٍ أوسع لهذه الظاهرة يشمل أشكال النشاط الإرهابي الدولتي وغير الدولتي علىً حد سواء.

من بين المقاربات المناهِضة للأسسية، صاغ ممثلو مدرسة كوبنهاغن أهم نظرية تخص هذه الظاهرة، وفي القلب من هذا المنظور تقع فكرة الأمننة. يتطلب الإرهاب في رأي باري بوزان (Buzan, 2006) وبوزان وويڤر (Buzan and Wæver, 2009) وأولي ويڤر (Wæver, 2011) تعيين السياق contextualisation الذي يتحول فيه الأفراد والجماعات إلى موضوعات للأمن. فالأمننة تعني أن بعض الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو العلاقات الاجتماعية تصاغ على أنها تهديدات لأمن الدولة على الرغم من أنها قد لا تشكل مثل هذا التهديد فعلياً. بمعنى آخر، تتعلق الأمننة بتحديد الأولويات وإيلاء قدرٍ كبيرٍ من الاهتمام لموضوعاتٍ بعينها بقطع النظر عما إذا كانت هذه الموضوعات تولّد ضرراً فعلياً أو محتملاً أم لا. على سبيل المثال، يقول زويتر ودي وايلد (Zwitter and de Wilde, 2014: 8): «توفي ٤١٦٠٠ شخص جرّاء حوادث المرور في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥م، في حين توفي ٥٦ شخصاً في العام نفسه في أوروبا الغربية من جراء الهجومات الإرهابية. ثم نرى كيف تجري أمننة السلامة على الطرق بصعوبةٍ كبيرةٍ في الوقت الذي يدور فيه خطاب سياسي أكبر بشأن الإرهاب». بالنسبة إلى منظّري الأمننة، فإن القضية الأساسية هي الكيفية التي تصاغ بها ظاهرة معينة ويُنظر إليها على نطاق واسع على أنها مشكلة وجودية. فعلى الرغم من أن محاولات أمننة العديد من القضايا توجد في جميع المجتمعات، إلا أن القدرة على جعل قضية ما مصدر قلقٍ أمنيٍّ مركزيٍّ ترتبط بمكانة من يقدّمون مثل هذه المزاعم الخطابية، إضافة إلى استعداد الجمهور لقبول هذه المزاعم. من وجهة نظر بوزان وويفر، يسمح نجاح الأمننة، من خلال أفعال الكلام المتقنة غالباً، بالاستخدام المشروع لوسائل غير اعتيادية قصد التعامل مع الشؤون الأمنية. هكذا يُبرَّر قانون باتريوت في الولايات المتحدة والتشريعات المماثلة التي تنص على حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية في أجزاء أخرى من العالم بالإحالة عادة على

الخطر المتصوَّر للتهديد الإرهابي. تركز التحليلات الأخرى المناهِضة للأسُسية على جينالوجيا الخطابات الخاصة بالإرهاب؛ حيث لا يكون التركيز على سبب ظهور مثل هذه الخطابات، بل على كيفية اشتغالها. على سبيل المثال، يُخضع أوندراي ديتريش (Ditrych, 2014) الخطابَ الخاص بالإرهاب للتأريخ عبر استكشاف التفسيرات المتغيرة لهذه الظاهرة خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين (مع إلقاء الضوء على الثلاثينيات والسبعينيات وسنوات الألفية). ويحاجّ، مستنداً إلى فوكو، أن الإرهاب ليس له أصل جوهرانيّ، ولا يمضي قدماً بطريقة تطورية. وتقتفي دراسته، بدلاً من ذلك، أشكالَ الاستمرارية والانقطاع في الخطابات السائدة خلال الفترات الثلاث. وفي حين عُدَّ الإرهاب في الأمثلة الثلاثة «تهديداً استثنائياً يستدعي ردوداً غير اعتيادية»، كانت المخرجات الناتجة عنها عرَضية جداً. ويضع ديتريش يده على الخطابات الأساسية الثلاثة المَصوغة حول منطق الهوية في مقابل الاختلاف في كل فترة منها. ففي ثلاثينيات القرن الماضي، استخدمت خطابات الدولة حول الإرهاب الثنائيات التالية: الحضارة مقابل البربرية، والنظام مقابل الفوضى، والعدو السياسي مقابل عدو الجنس الإنساني *hostis humani generis*. بالنسبة إلى السبعينيات وما بعدها، أفسحت الفئةُ الأخيرةُ المجالَ لفئتين جديدتين، هما البراءة مقابل الأذى والنظام مقابل الأفراد. أما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، فقد اعتبر ديتريش (Ditrych, 2014: 4) أن الخطابات المهيمِنة تبنَّت محتوًى مشابهاً لما جرى في ثلاثينيات القرن العشرين؛ يقول: «وكما في سنوات الثلاثينيات [من القرن العشرين]، يتجاوز بناء مضاد للبشر المتحضرين والمنظمين مع هذا التهديد العالمي، ينتظم وفقه ‹الداخل› الذي تمثله أنظمة سياسية معينة و‹الخارج› الذي يمثله النظام الدولي» في الوقت نفسه.

هل الإرهاب ظاهرةٌ ثقافية؟

لا شك في أن النشاط الإرهابي، سواء تعلق بمنظمات سرية أو كيانات سياسية معترف بها دولياً، لا يحدث في فراغ ثقافي. إذ يعتمد الإرهاب على التمثّلات الثقافية ويثير ردود فعل رمزية كثيفة. تتضمن أعمال الإرهاب عادةً أحداثاً مشهدية وغير متوقعة تهدف إلى نشر الخوف بين السكان، لذلك من الضروري أن تخضع هذه الأعمال للترميز وأن تُنجز مثلما هو مخطط لها منذ البداية. وأعني بذلك أن المنظمات الإرهابية تعتمد على الإرهاب لإرسال رسالة سياسية معينة،

ولا بدّ من أن تصل هذه الرسالة إلى جمهورها المستهدف، وأن تكون مَصوغة أيضاً على النحو الذي تصورته المنظمة. فإذا لم يحدث ذلك، فلن يكون للعمل الإرهابي أي تأثير مأمول، أو قد يلحق أضراراً كبيرة بالمنظمة المتورطة في تنفيذه، كما في حالة العديد من التفجيرات التي نفذتها حركتا إيتا الباسكية أو الجيش الإيرلندي الجمهوري المؤقت، على سبيل المثال لا الحصر. لذلك، وحتى تتحقق هذه الأهداف، تحتاج الخلايا الإرهابية إلى وسائل الإعلام، أو الوصول إلى الإنترنت، أو أن ترد سلطات الدولة بصورة صاخبة. ويؤدي السياق الثقافي في ذلك كله دوراً مهماً: إذ يجب ان تُبرَّر أعمال العنف أو تُنزع الشرعية عنها، وأنْ تصاغ الأحداث المشهدية ضمن سرديات واسعة أو تُقدَّم على أنها أفعال غير منطقية ومتوحشة نفّذها أفراد يعانون من الاضطراب، وأنْ يُدفع الجمهور المستهدف لتحديد موقفه فيما إذا كان مع العمل الإرهابي أو ضده.

لكن المنظورات الثقافوية، وإنْ كانت تساعدنا في فهم هذه العلاقات الاجتماعية المعقدة والأطر الثقافية الضرورية التي تقوم عليها، تظل قدرتها على تقديم تفسيرٍ للأصول والديناميات الاجتماعية طويلة المدى للإرهاب محدودة. فلا تقدم المقاربات المناهضة للأسسية أي محاولات لشرح الظواهر الإرهابية بصورة عامة وصريحة، أما وجهات النظر الثقافية الأخرى فتقلص من أهمية العمليات غير الثقافية المتدخلة. لذلك تعاني النماذج الثقافوية مواطنَ الضعف الثلاث التالية: المثالية الإبستمولوجية، والافتقار إلى التحقق الإمبريقي القوي، وعدم القدرة على توضيح الديناميات الماكرو/المايكرو للإرهاب.

حتى وإنْ كانت بعض المقاربات المناهضة للأسسية تلقي الضوء على أهمية السمة المادية للأحداث والعمليات، تتسم الغالبية العظمى من المنظورات الثقافية عن الإرهاب بكونها مثالية من الناحية الإبستمولوجية[٢]: أي إنها تعتبر الأفكار والمعايير والخطابات أهم مسببات الفعل الاجتماعي. يعتبر الدوركهايميون الجدد

---

(٢) تظهر هذه المثالية صريحة وسط الدوركهايميين الجدد. على سبيل المثال، يؤكد ألكسندر (Alexander, 2004b:100)، في محاولته تفسير الرد الأمريكي على تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، هيمنة الأفكار على التجربة المادية: «كان الجوهر الداخلي المثالي لأمريكا لا يزال سليماً... وأعيد تشكيل المركز الاجتماعي في كل مرة بوصفه مثلاً أعلى لا شيئاً مادياً. ولأن مركز المجتمع موجود في المخيلة وفي روح الأمة، فلا شك سيُعاد تجسيده بصورة ملموسة في الأيام المقبلة».

أن البشر كائناتٌ أخلاقيةٌ في المقام الأول تتأثر بالأكوان المعيارية التي تسكنها؛ أما التفاعليون، فيرون أن الفعل الجماعي نتاج البناء الاجتماعي للواقع، المتمركز حول المعنى، وبحسب نزعة مناهضة الأسس، يخضع السلوك الاجتماعي للتأطير والتفعيل خطابياً. لكن الإرهاب لا وجود له من دون واقع مادي حتى لو اكتسبت أعمال عنفٍ معينة الصدى الرمزي والشرعية السياسية والمغزى الاجتماعي بفضل الأفكار والقيم. فالأعمال الإرهابية تهدف إلى إشاعة رسالة معينة، ومن دون عنفٍ جسدي لن يكون لهذا الاتصال أي تأثير يُذكر. بكلمات أخرى، لا يمكن اختزال الإرهاب في سردية أو خطاب أو قانون ثقافي أو نمط من التفاعل أو ادعاء أخلاقي، حيث تستند كل هذه الأطر الثقافية إلى حدثٍ ماديٍّ محدد. فقد حظي اختطاف الرياضيين الإسرائيليين في أولمبياد ميونيخ عام ١٩٧٢، أو تفجيرات ثكنات بيروت عام ١٩٨٣، باهتمامٍ عالميٍّ فوريٍّ لا بسبب الرموز الثقافية المرتبطة بهذه الأحداث، بل لأنها تضمّنت عمليات قتل غير مسبوقة لعدد كبير من الأفراد في المقام الأول. ولا يمكن للمقاربات الثقافية أن تشرح متى ولماذا تحدث أعمال الإرهاب لأن محورها هو القيم المتشاركة والتفاعلات والسرديات الكبرى الجماعية. فالرموز الثقافية لا تخلق الإرهاب، وهي تؤدي دوراً مهماً لكنه ليس إلا عاملاً مساعداً في الغالب. وفهمُ أصول الفعل الإرهابي ودينامياتُه المتغيرةُ يقتضي فحص مجموعة متنوعة من العوامل غير الثقافية: كالسياقات الجيوسياسية والتاريخية، والمصالح السياسية والاقتصادية، وأشكال التفاوت ذات الطبيعة البنيوية، وغيرها.

أما نقطة الضعف الأخرى في البراديغم الثقافوي فهي ضعفه أمام التحقق الإمبريقي. ربما بُنيت بعض الدراسات الأنثروبولوجية للإرهاب على دراسات حالة إثنوغرافية معمقة بالفعل (مثل دراسة جيفري سلوكا (Sluka, 2009b) عن إيرلندا الشمالية، أو سكوت أتران (Atran, 2010) عن الجماعات الإسلامية)، لكن معظم التحليلات الثقافية للإرهاب تعتمد على الفهم السائد أو الأدلة المروية. تؤكد المقاربات الثقافوية على مركزية القيم والمعتقدات والأفكار المتشاركة الكامنة في النشاط الإرهابي والاستجابة الشعبية على مثل هذه الأحداث، لذلك لا بد من أن تتأسّس الصلة بين الاثنين بصورة صحيحة، وهو ما يندر تحققه؛ إذ تفترض معظم هذه الدراسات أن الجمهور يستجيب لسردياتٍ وأطرٍ ورموزٍ ثقافيةٍ معينة. يقول ألكسندر (Alexander, 2004b: 100) على سبيل المثال إنه «بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، خبر المجتمع الوطني وحدة شعورية التأم حولها الناس بفِعل

صلات المحبة والرعاية التي عمّت بينهم، وجمع التمدن والنخوة من كانوا يوماً محض غرباء». ولإثبات مثل هذا التعميم القوي عن سكان الولايات المتحدة، يستخدم ألكسندر اقتباساً وحيداً من مقالٍ صدر في صحيفة **نيويورك تايمز** (تضمّن مراجعةً لكتاب صدر وقتها عن تحطم طائرة *United Flight 98*)(*)، وفيه إقرارٌ يدعو للركون للاطمئنان يقول بأنه «يمكن استخلاص آلاف الأمثلة عن مثل هذا النمط من التجريد والتعميم في وسائل الإعلام خلال الأيام والأسابيع والأشهر التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر». ولا تتصل المشكلة هنا بما إذا كان يمكن العثور على أمثلة من وسائل الإعلام تشير إلى زيادة التضامن الوطني بعد وقوع هجوم إرهابي، لأن ذلك هو ما يحدث عادةً عقب كل حدث من هذا القبيل. إنما تكمن المشكلة في أن العديد من الثقافويين يأخذون مثل هذه التصريحات الإعلامية العامة على عواهنها بدلاً من تقديم تحليل غني بالتفاصيل عن كيف ومتى ولماذا تُصاغ هذه التصريحات وماذا تعني فعلياً؛ وهو ما يتطلب تحليلات إمبريقية معمقة. إضافة إلى ذلك، حين يقرر الباحثون في هذا البراديغم القيام بتحقيق إمبريقي واسع، يعتمدون عادة على تحليل المنتجات الثقافية المختلفة: كالصحف، والمواقع الإلكترونية، والبرامج التلفزيونية، والكتب، والنشرات، والرسائل الإعلانية، وغيرها. وقد تكون مثل هذه المعلومات مفيدة، لكن المهم أيضاً هو التمييز بين المنتجات المصاغة ثقافياً وبين البشر الفعليين. لننظر كيف يحاج سميث (Smith, 2005: 36 and 212) على سبيل المثال أن «الحياة الاجتماعية يمكن التعامل معها على أنها نص»، وأن العنف المنظم «ليس فقط مسألة تتعلق بالثقافة، بل الأمر برمته متعلق بالثقافة». بيد أنّ البشر ليسوا نصوصاً أحادية البعد: قد تكون الثقافة مهمة بالفعل، لكن السياسة والاقتصاد

(*) صدر كتاب *Among the Heroes: United Flight 98 and the Passengers and Crew Who Fought Back*، في تموز/يوليو ٢٠٠٢م عن إحدى الطائرات المختطفة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م. إذ وبخلاف الطائرتين اللتين تحطمتا فوق برجَي التجارة العالمي في نيويورك، كانت هذه الطائرة وطائرة أخرى قد تحطمتا قبل بلوغ هدفيهما. وقد قالت السلطات الأمريكية، بناء على ما تم تسجيله في قمرة القيادة والصندوق الأسود الخاص بالطائرة، إن هدف الاختطاف كان الهجوم على البيت الأبيض في واشنطن، وإن طاقم الطائرة والركاب، وعددهم ٤٤، حاولوا استعادة السيطرة على الطائرة، ما أسفر عن سقوطها في منطقة ريفية في بنسلفانيا. هذه الحادثة تحولت إلى سردية عن التضامن والتضحية في سبيل الشعب الأمريكي برمته؛ بحيث عُدَّ أن سقوط هذه الطائرة قبل الوصول إلى هدفها التفجيري أنقذ ملايين الأمريكيين، وذلك بالنظر إلى حجم الدمار الذي أحدثته في موقع سقوطها. واحتُفي بما عُدَّ بطولة ركاب الطائرة United Flight 98 وطاقمها، كما هي العادة في التقليد الأمريكي، في فيلم سينمائي أنتجته شركة يونيفرسل العملاقة. (المترجم)

والبيولوجيا وغيرها مهمة كذلك. ويختلف تفكيك النصوص والخطابات السائدة عن تحليل العلاقات الاجتماعية المعقدة، ولهذا تبرز الحاجة إلى مزيد من التحقيق الإمبريقي.

أخيراً، تركز المنظورات الثقافوية على أشكال التضامن داخل المجموعة لكنها لا تقدم شرحاً مقنعاً للكيفية التي يرتبط بها التضامن بالإرهاب. فإذا كان الإرهاب نتاج أشكال تضامنٍ غير ملائمة، فلماذا وكيف تعزز السياقات الاجتماعية المتشابهة نتائجَ مختلفة؟ لماذا يتبنى الأفراد الذين ينشؤون اجتماعياً في البيئة الثقافية نفسها مساراتٍ أيديولوجية مختلفة، وينضم البعض منهم إلى الخلايا الإرهابية بينما لا ينضم معظمهم؟ لماذا تجذب بعض الرموز السياسية انتباه الجمهور في حين يجري تجاهل البعض الآخر؟ لماذا تُعتبر الأنشطة الإرهابية وأنشطة مكافحة الإرهاب مشروعة في بعض المناسبات وغير مبررة في سياقات أخرى؟ لماذا تؤثر الخطابات والسرديات الكبرى السائدة على بعض المنظمات الإرهابية ولا تؤثر على البعض الآخر؟ يحاول الثقافويون الإجابة عن بعض هذه الأسئلة فيركزون إما على المستوى الماكرو للتضامن الجماعي (الدوركهايميون الجدد وأنصار مناهضة الأسُسية)، أو على المستوى المايكرو (التفاعليون). ويشرح التفاعليون مثل كولينز (Collins, 2004) وكلوسمان (Klusemann, 2010) هذه الاختلافات بوساطة السياقات الموقفية الفريدة والطاقة العاطفية لأفراد محددين، ويقولون إنها تدفع لتطوير سلاسل طقوسٍ تفاعليةٍ قوية. لكن، كيف ترتبط سلاسل الطقوس التفاعلية صغيرة الحجم بالبنى التنظيمية الكبرى؟ لماذا وكيف يستقطب خطاب التضامن الجماعي مثل «الأمة» أو «nation» أعداداً ضخمة جداً من الناس؟ وهل يمكن للطاقة العاطفية التي يشيعها البغدادي أنْ تنتشر بما يكفي لتصل إلى جميع أعضاء بوكو حرام في نيجيريا أو أنصار الشريعة الليبية أو الحركة الإسلامية في أوزبكستان؟ الحق أن ذلك لا يبدو مقنعاً بالقدر الكافي.

في المقابل، يرى الدوركهايميون الجدد وأنصار مناهضة الأسُسية أن النظام الاجتماعي محكوم بمعاييرَ عالميةٍ متشاركةٍ على نطاق واسع، أو من خلال سردياتٍ خطابيةٍ كبرى وراسخة على التوالي. وفي هذا الصدد، يُنظر إلى الإرهاب على أنه انحرافٌ مجتمعيّ (الدوركهايميون الجدد)، أو محاولةٌ لتحدي السرديات المهيمنة (أنصار مناهضة الأسُسية). ومن المثير للاهتمام أن المقاربتَين تركزان على

تحديد الثنائيات المتعارضة التي تشكل سجلات الأداء الثقافية للإرهاب ومكافحة الإرهـاب: مقدس مقابل دنيوي، متحضر مقابل بربري، إلـخ. وجليٌّ أن هذه التصنيفات الأيديولوجية مهمة، لكنها ما لم تكن مرتبطة بالعمليات السوسيولوجية الجزئية ذات الصلة فستظل فئات ثابتة مع القليل من القوة التفسيرية؛ إذ لماذا ومتى تكتسب هذه الخطابات صدًى شعبياً ومتى لا يحدث ذلك؟ لذلك حين يحاول الدوركهايميون الجدد مناقشة المستوى الجزئي سرعان ما يفقدون قدرتهم على الإقناع. يجادل سملسر (Smelser, 2007: 95) على سبيل المثال أن «الأفراد المضطربين الذين لديهم ماضٍ شخصيٌّ فوضوي يشعرون بالحاجة للمعنى والراحة والمكافآت التي تقدمها الجماعات المتطرفة». ومثلما أوضحنا آنفاً، تتوفر اليوم أدلةٌ دامغةٌ عن أن القسم الأكبر من الإرهابيين ليسوا أفراداً أصحاء عقلياً فحسب، بل عاش الغالبية منهم طفولة سعيدة وسوية أيضاً (Vertigans, 2011; Sageman, 2004; McCauley, 2007). لذلك لا بد من الدمج بين مستويات التحليل هذه، الكلية منها والجزئية، بغية فهم الصلة ما بين الإرهاب والتضامن الجماعي.

بعيداً عن التفسيرات الثقافوية: الإرهاب على المدى الطويل

يهدد الإرهـاب احتكار الدولة لاستخدام العنف، وفي حالة نجاحه يمكنه أيضاً أن يجعل سلطاتها تضعف فتعجز عن حماية مواطنيها. لهذا السبب، يتجه الكثير من أبحاث الإرهاب إلى التركيز على السمة الأداتية لهذه الظاهرة: من هم الإرهابيون؟ ما الذي يحفز أفعالهم؟ كيف ولماذا ينضمون إلى المنظمات الإرهابية؟ من يستفيد من الإرهاب؟ كيف يمكننا إيقافه؟ وعلى الرغم من أهمية التعرف على دوافع الإرهابيين الأفـراد أو المنطق الأداتـي وراء الجماعات المتورطة في مثل هذه الأعمال، إلا أنه يصعب تفسير الإرهـاب من دون فهم سياقاته الاجتماعية والتاريخية الأوسع؛ إذ البشر ليسوا كائنات اقتصادية فقط، بل ثقافية أيضاً، ولذلك فإن لجميع الأعمال الإرهابية عنصراً ثقافياً مهماً. ومع ذلك، فكما أن التفسيرات الأداتية الصارمة لا يمكنها استيعاب التعقّد الكامن في الفعل الاجتماعي، كذلك تُعدُّ النزعة الثقافوية شديدة الاختزال في تفسيراتها للإرهاب. وأعني بذلك أنه لا يمكن التركيز على الأفكار وحدها لشرح التأثير الذي تمارسه القيم والأفكار في العمليات العنيفة شرحاً كافياً؛ بل القيم والأفكار والتمثُّلات الثقافية هي أجزاء

تنتمي للعمليات الاجتماعية الكبرى التي تشكل الفعل العنيف. وبما أن الإرهاب هو شكل خاص من العنف المنظم، فلا بد من أنْ يوضع تطوّره ضمن الإطار التاريخي الأوسع.

ومثلما ذكرتُ في ثنايا هذا الكتاب، تتطلب ديناميات العنف المنظم تحليلاً يرتكز على زمن الآماد. أو بصورة أكثر تحديداً، إدراك ظاهرة الإرهاب يقتضي منا أن نتجنَّبَ التركيز المفرط على الحاضر، وننظر بدلاً من ذلك في الديناميات التنظيمية والأيديولوجية، وكذلك الديناميات الاجتماعية الجزئية على المدى الطويل. فكل أعمال العنف المنظمة، بما في ذلك الإرهاب، ترتبط بثلاث عمليات تاريخية طويلة المدى: أولاً، البقرطة التراكمية للقسر؛ ثانياً، الأدلجة المركزية الطاردة؛ وثالثاً، تطويق التضامن الجزئي. تترابط هذه العمليات الثلاث وتؤثر من ثمّ على اتجاه النشاط الإرهابي. أبعد من ذلك، وبما أن الإرهاب عادةً ما يكون ردَّ فعلٍ على أنشطة منظماتٍ أخرى أو تقاعسها المتعمّد (سواء أكانت دولة، أم شركة خاصة، أم جمعية دينية، إلخ)، فإن تحليل الفعل الإرهابي ينطوي حتماً على استكشاف العمليات الثلاث على النحو الذي تعمل وفقه داخل هذه المنظمات «الخصم».

البيروقراطية والإرهاب

مثلما أكدنا آنفاً، البقرطة التراكمية للقسر عملية تاريخيةٌ مفتوحةٌ تتضمن الزيادة المستمرة في القوة البيروقراطية والقسرية، وتتسم بها جميع المنظمات الاجتماعية الدائمة وواسعة النطاق. وتتجلى قوتها التنظيمية القسرية أيضاً من خلال قدرتها على تدجين البيئة الاجتماعية الخاضعة لسيطرتها في الداخل. ويعني ذلك بالنسبة إلى الدول القومية؛ احتكار الاستخدام المشروع للعنف على إقليمها، وفي حالة المنظمات الأخرى؛ قدرتَها التنظيمية على السيطرة بنجاح على الأعضاء فيها وإلحاق ضررٍ رمزيٍّ أو حقيقيٍّ بالمنظمات الاجتماعية المنافِسة. وعلى الرغم من أن هذه ليست عملية تطورية بل تميزت بمراحل صعود وأفول دورية؛ حيث توسّعت بعض المنظمات واختفت أخرى، القوة التنظيمية ظلت تراكمية على طول الأعوام الاثني عشر ألفاً الماضية. بل لقد زاد هذا الطابع التراكمي خلال الأعوام المئتين والخمسين التي مضت؛ مُذ عززت الحداثة الانتشارَ الكثيفَ لنظم التنظيم البيروقراطية في جميع أنحاء العالم (Malešević, 2013a; 2010).

في هذا السياق، يمثل الإرهاب شكلاً من الاستجابة التنظيمية للتوسّع البيروقراطي المتزايد للدول والبنى من غير الدول. ببساطة أكبر؛ لا إرهاب من دون تنظيم اجتماعي فعال. وفي عالم القوة التنظيمية المتزايدة، يعني ذلك اعتماداً أكبر على المعرفة والتكنولوجيا والعلوم والبيروقراطية الفعالة. لقد اعتمد أناركيو أوائل القرن التاسع عشر على أسلحة مستعملة ومتواضعة (كالديناميت والسكاكين والمسدسات) وخطط عمل وُصفت بالمرتجلة؛ أما إرهاب اليوم فيحتاج تقسيماً دقيقاً للعمل، وتنظيماً، وتكنولوجيا متطورة، وتوظيفاً وتخطيطاً جيداً لاستخدام نظم التسليح ذات الفعالية العالية. وبهذا تشبه التنظيمات الإرهابية الوحدات البيروقراطية الأخرى: إذ هي كياناتٌ هرمية ومهنية، تستند إلى الجدارة، وتلتزم بالقواعد، وتستخدم تقسيماً متقدماً للعمل، وتوفر لأعضائها تدريباً متخصصاً وحماية. يوضح ماينتز (Mayntz, 2004: 12) في هذا الصدد أن ثمة قدراً كبيراً من التشابه بين الكيانات الإرهابية المختلفة؛ إذ:

> لديها قيادة شديدة الوضوح؛ مثل القبة في حركة الدرب الساطع(*)، وتنفيذيةُ الجيش في الجيش الجمهوري الإيرلندي، ومجلس الشورى في حركة الجهاد الإسلامي، ومجلس الشورى أيضاً في تنظيم القاعدة. وكلها تتمايز فيما بينهما عمودياً ووظيفياً. وفي جميع المنظمات الإرهابية... وحداتٌ متخصصةٌ تقع تحت مستوى القيادة العليا مباشرة. وقد يكمن الاختلاف الرئيس في بعض الحالات في وجود فرعٍ للجيش وفرعٍ للدعم، وفي حالات أخرى تتمايز الوحدات المختلفة بوظائف التمويلِ والمشتريات والدعاية وغيرها، وكلها ترتبط بالوحدات العاملة بطريقة تشبه المصفوفة. إضافة إلى ذلك، فإنّ لجميع المنظمات الإرهابية مستوى ثالثاً متمايزاً من الوحدات العاملة يُعرف بالخلايا.

إضافة إلى ذلك، تنظر هذه المنظمات إلى منافسيها، سواء أكانت سلطات دولتية أم شركات خاصة أم كيانات إرهابية أخرى، بطريقة مشابهة لما تفعله

(*) Shining Path؛ حركة ماركسية الفكر ماوية التوجه انتهجت العمل المسلح بهدف إقامة دولةٍ اشتراكية وثورة ثقافية في البيرو تنتهي بالوصول إلى مرحلة الشيوعية. تتبع الحزب الشيوعي في بيرو، الذي تأسس عام ١٩٦٩م، أما الحركة فتبلورت في السبعينيات حول مفكرين ومثقفين بيروفيين قبل أن تتخذ شكلها المسلح في الثمانينيات من القرن العشرين. (المترجم)

المنظمات الاجتماعية المعقدة الأخرى. ما يعني أنها تلحظ مكامن الضعف التنظيمية والأيديولوجية لدى خصومها وتبحث عن طرائقَ لتقلص من تأثيرها. ومثلها مثل المنظمات الاجتماعية الأخرى، لديها طموحاتٌ سياسيةٌ وأهدافٌ أيديولوجية ومصالحُ اقتصادية وقدراتٌ قسرية. على الصعيد الداخلي، تعمل المنظمات الإرهابية على إنشاء بنيةٍ بيروقراطيةٍ فعّالةٍ وشرعيةٍ ومرنةٍ قادرةٍ على تنفيذ مهماتٍ عنيفةٍ محددة. وخارجياً، تمارس هذه الكيانات أعمال المراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية والدعاية والتجنيد والتعبئة الشعبية والتقدم التكنولوجي ومشروعات الأعمال وجمع الأموال وغيرها.

وتُبدي المنظمات الإرهابية والبيروقراطيات الأخرى بعض الاختلافات على الرغم من التشابه بينها في نواحٍ كثيرة. فالأنشطة الإرهابية وإنْ انطوت على لاتماثلٍ حادٍّ في القدرات العسكرية بين المنظمات المتورطة في صراع ما، إلا أن الإرهاب لا يهدف إلى تدمير خصوم المنظمات؛ بل ينصب التركيز على نقل رسالةٍ سياسيةٍ معينةٍ بطريقة يُراد لها أن تشدَّ انتباه المعارضين والقواعد السياسية الخاصة بها. ولتحقيق هذا الهدف، تميل المنظمات الإرهابية إلى الاستخدام الاستعراضي للعنف بحيث تتولّد عن ذلك تجربةٌ صادمةٌ وخوفٌ عميق. إضافة إلى ذلك، تتحدى المنظمات الإرهابية سلطة الدولة وغيرها من المنظمات الضخمة، وتستخدم وسائل عنيفة لتحقيق أهدافها، ما يجعلها غير شرعية بحكم التعريف؛ إذ تكون أنشطتها في مثل هذه البيئة، وكقاعدة عامة، سريةً وخفية. وحتى تعمل الخلايا الإرهابية بنجاح في مثل هذه الظروف، يجب أن تكشف عن مرونة تنظيمية تفوق البيروقراطيات العادية. ولذلك فبنيتُها هي على العموم أكثر تجزؤاً. توضح ديلا پورتا (Della Porta, 2013: 158) كيف دفع القمع المتزايد الذي تمارسه الدولة ضد الألوية الحمر في إيطاليا وفصيل الجيش الأحمر في ألمانيا نحو مزيد من اللامركزية. وبالمثل، تأسس الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت (PIRA) في عام ١٩٧٠ بوصفه منظمةً ذات عضوية جماهيرية، لكنه سرعان ما أُجبر على تغيير بنيته واعتمد على خلايا صغيرة سرية ومرنة ليسهل عليه تجنّب القوات الإنكليزية (O'Dochartaigh, 2015). وينطبق الأمر أيضاً على المنظمات الجهادية العنيفة، التي يعمل معظمها كشبكات سرية تتألف من خلايا صغرى.

وبسبب هذه المرونة التنظيمية لدى الشبكات الإرهابية، عمد الكثيرون من المحللين إلى القول إن الإرهاب لا يتطلب بنية تنظيمية في عالم العولمة المعاصر، بل ارتجل الجزءَ الأكبرَ من أشكال الإرهاب أفرادٌ على مستوى القواعد ومجموعاتٌ مؤقتة. يتحدث مارك ساجمان (Sageman, 2011) عن «جهاد بلا قيادة» تشنّه مجموعات محلية مستقلة تماماً، تستخدم اسم تنظيم القاعدة - ويمكن أن نضيف وسم داعش في الآونة الأخيرة. ويرفض أتران (Atran, 2010: 50) بدوره أهمية البنى التنظيمية بحجة أن المنظمات الهرمية «تخسر الحروب»، في حين «يزدهر الجهاد القائم على المساواة، لأن قيادته، وعلى مثال شركة غوغل، موزعةٌ على شبكة اجتماعية بطرائقَ مرنةٍ ومائعة». لكن هذه التعميمات الشاملة لا تعكس الواقع على الأرض. صحيح أن ثمة أمثلة عديدة عن وحدات إرهابية صغيرة ومعزولة نسبياً في جميع أنحاء العالم، لكن الشبكات الإرهابية الناجحة تعتمد في معظمها على بنيةٍ تنظيميةٍ متماسكةٍ ومطواعة. وفي هذا لا تختلف الجماعات الإسلامية المتشددة عن نظيراتها العلمانية؛ حيث كان عليها جميعاً ابتكار أساليبَ عملٍ لامركزيةٍ ومرنةٍ محورُها الخلية. ولا يؤدي ذلك إلى إضعاف البنية الهرمية؛ بل عززت التجزئةُ السرية إحكاماً أكبر للعسكرة والتسلسل الهرمي في حالات الجيش المؤقت لتحرير إيرلندا، والألوية الحمر، وحركة إيتا الباسكية، والعديد من الحركات العنيفة الأخرى، حيث اعتمد وجود المنظمة ذاته على سيطرة القيادة على أفعالها (Della Porta, 2013: 159). يتجلى ذلك خاصة في حالة الحركات الجهادية الرئيسة التي تدرّجت في العنف وصارت أكثر تراتبية وأفضل تنظيماً بحيث أمكنها الصمود وسط حالة من الصراع الكثيف ضد الأجهزة القمعية في الدول التي تتمركز فيها. هذا التسلسل الهرمي المعزز، والتقسيم المتطور جداً للعمل، والزيادة في القدرة التنظيمية، يبرزه تحوّل داعش من جماعة إرهابيةٍ صغيرة نسبياً إلى منظمةٍ شبه دولتية استطاعت هزيمة القوات المسلحة في العراق وسوريا، وأسست بنيةً إداريةً وعسكريةً قادرة على العمل بكامل طاقتها على مساحة شاسعة. وكذلك فإن النجاحات العسكرية التي حققتها حركة طالبان العائدة في أفغانستان وباكستان، وتوسُّع بوكو حرام في نيجيريا، هي أمثلة أخرى ملحوظة عن الشبكات الإرهابية التي يُعَدُّ تقدُّمُها العسكري نتيجةً مباشرةً للزيادة في البنية التنظيمية. وحتى لو كانت الخلايا شديدةُ اللامركزية على مستوى القواعد هي التي تشدّ اهتمام الجمهور والإعلام، تظل فعاليتها القسرية والسياسية ضئيلة عند مقارنتها بآلات

إرهابية بيروقراطية جيدة التنظيم مثل داعش أو طالبان. وإنّ تحوَّل داعش، في السنوات الأخيرة، من مظهر إرهابي إلى بنية شبه دولتية(*) هو تطور لم يكن ليتحقق إلا لأن هذا التنظيم الاجتماعي حظي منذ إنشائه ببنيةٍ بيروقراطيةٍ نموذجية. فداعش ليس شبكة «مائعة» و«مسطحة»، بل كياناً شديد الهرمية بُني حول بنية تراتبية. يتصدر هذا التنظيمَ الخليفةُ إبراهيم(**) (أبو بكر البغدادي) الذي يمثل صانع القرار النهائي. وتشمل الوحدات التنظيمية الرئيسة فيه المجلسَ العسكري، ومجلسَ الشورى، والهيئةَ الشرعية، والمجلسَ الأمني وجمع المعلومات الاستخباراتية، والهيئةَ الإعلامية. تتسم بنية السلطة بأنها مركزية بالكامل، وينفذ قرارات الخليفة مكتبُ الحرب وستة حكام معينين على رأس ست محافظات تقع تحت سيطرة داعش. ويعتمد التنظيم على تقسيم معقدٍ للعمل، ويستخدم مبادئ الجدارة عند مكافأة جنوده وإدارييه، ويتبع في الحياة اليومية نظاماً ثابتاً نسبياً من القواعد المجردة (الإسلامية) (Singh, 2014). ويبدو أن اشتغال داعش داخل بيئة حربٍ متواصلة، تحكمها مبادئُ أيديولوجية معادية للنظام القانوني العقلاني، لا يجعل منها بيروقراطية حديثة على النمط الفيبري بطبيعة الحال، لكنها تظل مع ذلك بيروقراطية.

يتورط تنظيم داعش اليوم في إرهاب الدولة أكثر منه في الأشكال التقليدية للعنف الموجّه ضد الدولة، وهو ما يجعل منه كياناً غير اعتيادي، لذلك يجدر بنا إلقاء نظرة سريعة على البنية التنظيمية للحركات الإرهابية الأخرى التي تُعدّ أكثر نماذجية. وقد أشارت ديلا بورتا (della Porta, 2013: 152) إلى أن المنظمات الاجتماعية الإرهابية تطور مجموعة متنوعة من الأشكال التنظيمية؛ فـ «بعضها يشبه الجيش إلى حد بعيد، والبعض الآخر يشبه الحزب؛ بعضها أكثر تجزُّؤاً، والبعض الآخر أقل؛ البعض يطلب من أعضائه التخفي، والبعض الآخر لا يفعل». لكن فعاليتها السياسية والعسكرية على المدى الطويل تتطلب منها الاستناد إلى بنية هرمية قوامها التقسيم المتطور للعمل، والتخصص في المهمات والمسؤوليات، والاحتراف والتطبيق القسري للقواعد. على سبيل المثال، بدأ الجيش الجمهوري

(*) لا بد من الإشارة إلى أن الكتاب الذي بين أيدينا صدر عام ٢٠١٧؛ وهي السنة التي أعقبت ظهوراً لافتاً لتنظيم الدولة عام ٢٠١٦؛ على صعيد توسعه «إقليمياً» وفي إدارته لهذه الأقاليم التي «توسع» فيها. (المترجم)

(**) إبراهيم عواد إبراهيم البدري. (المترجم)

الإيرلندي المؤقت بوصفه جمعيةً ديمقراطيةً نسبياً ذات بنية شبه مسطحة، حيث يشارك قياديوه بصورة مباشرة في العمل المسلح. وبمرور الزمن، وبسبب ضغوط خارجية، صارت المنظمة أكثر تراتبية ورسمية. ثم صارت فعاليتها أكبر في تحقيق طموحاتها العسكرية والسياسية بعد أن تبنَّت تدريجياً شكلًا بيروقراطياً رسمياً وتقسيماً واضحاً للعمل وبنيةً عسكريةً هرمية. فأنشأت بنيةً تتألف من ألويةٍ وكتائبَ على منوال الجيش البريطاني، وأفواج ومقارَّ في أحياء محددة على المستوى المحليّ، وأقحمت مجموعة متنوعة من الأدوار التنظيمية الجديدة، بدءاً من المراقبة والاستخبارات ومكافحة التجسس وتخطيط العمليات وصولاً إلى عمليات الدعاية والتخزين وتوزيع الأسلحة، وما إلى ذلك. وبحلول التسعينيات كان القسم الأكبر من أعضاء المنظمة قد انخرط في أدوار بيروقراطية وتلاشت صلتهم بالعنف (Malešević and O'Dochartaigh, 2017). وقد انتهى هذا التحول التدرّجي في اتجاه تنظيم أكثر رسمية وجدارة وعقلانية من الناحية الاستراتيجية، إلى انطلاق حملةٍ نجحتَ في إحداث تغييرٍ سياسيٍّ جوهريٍّ في عملية السلام في إيرلندا الشمالية.

في المقابل، تطور تنظيم القاعدة في مسارٍ معاكسٍ تماماً. تقول التصورات المعاصرة إن هذه المنظمة «مائعةٌ ومسطحة»، وذلك بناءً على وقائع ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حيث تعرَّض جزء كبير من التنظيم، العامل كشبكة إرهابية، للتدمير. لكن الأدلة المتاحة تُظهر أن نجاح القاعدة المبكر ارتبط بقوتها التنظيمية. تأسس تنظيم القاعدة نهاية الثمانينيات في صورة كيان هرمي وشديد المركزة. ويؤكد سانديب تشابرا (Chhabra, 2011: 2) أن المنظمة كان لها بنيةٌ سلطوية هرميةٌ واضحة المعالم، و«نظامٌ للاتصال من أعلى إلى أسفل، ومواقعُ ومسؤولياتٌ محددةٌ وصارمة، وسلسلةُ قيادة وآفاقٌ زمنيةٌ واضحةٌ للعمليات». وبانتقال بن لادن إلى السودان عام ١٩٩٢، زادت القاعدة من قدرتها التنظيمية ومواردها الاقتصادية وقوتها العسكرية (Sageman, 2004). ثم تحولت بفِعل توسُّعها جغرافياً إلى شبكة من الخلايا المستقلة نسبياً التي ظلت خاضعة لسيطرة السلطة المركزية وتوجيهها. وجميع أعمالها الإرهابية البارزة تقريباً، بدءاً بهجمات الفنادق في اليمن عام ١٩٩٢، وتفجير مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣، وهجمات السفارة الأمريكية عام ١٩٩٨ شرقي إفريقيا، والمهمة الانتحارية لعام ٢٠٠٠ التي قتلت سبعة عشر جندياً أمريكياً في يو إس إس كول، وصولاً إلى أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر،

خططت لها القيادةُ المركزيةُ ونظمتْها ومولتْها ووافقت على تنفيذها. كانت القاعدة، مثلها مثل غيرها من الكيانات الإرهابية الفعالة والدائمة، منظمةً معقدة، لكنها جيدةُ التنظيم، تتألف من القائد (الأمير) أسامة بن لادن، ونائبه أيمن الظواهري، واللجنةِ العسكرية، واللجنةِ المالية، واللجنةِ القانونية، ولجنةِ الدراسات الإسلامية، ولجنةِ الإعلام (وصحيفةٍ تابعةٍ لها تُسمى **نشرة الأخبار** *Newscast*). ولم تضطر القاعدة إلى إضفاء اللامركزية على بنيتها السلطوية والتخلي عن نمطها البيروقراطي في التنظيم إلا بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والمطاردة العسكرية لقيادتها في جميع أنحاء العالم (Eilstrup-Sangiovanni and Jones, 2008). أعني أنه، وخلافاً للتصور السائد، لا يتجذر نجاح القاعدة، بوصفها جهازاً إرهابياً، في بنيتها التنظيمية المائعة والمسطحة؛ بل على العكس من ذلك، كان ذلك تحولاً شهدتْه فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وردَّ فعلٍ على ضغطٍ خارجيٍّ غير مسبوق عليها. وعلى مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، أفسح تنظيم القاعدة -الناجحُ والمتماسكُ وجيدُ التنظيم والمركزيُّ والهرميّ- الطريقَ أمام تجمعاتٍ ضعيفةٍ ولامركزيةٍ ومؤقتةٍ، حاولت الاستفادة من وسم القاعدة.

وتُظهر التنظيمات الإرهابية نمطاً من التطور مشابهاً جداً للبيروقراطيات الأخرى على الرغم من بعض التمايزات التنظيمية الخاصة. وإذا كانت بعض هذه الكيانات قد اختفت بمرور الوقت (مثل الألوية الحمر الإيطالية وفصيل الجيش الأحمر الألماني وغيرها)، فإن انتظامها في شبكة إرهابية مثالية التنظيم زاد من قدرتها البيروقراطية والقسرية. ويمكننا أنْ نلحظ هنا أيضاً الآثار التراكمية لهذا التغيير الذي طاولها أسوة بغيرها من المنظمات الاجتماعية الأخرى.

الأيديولوجيا والإرهاب

يحتاج الإرهاب أيضاً، بقطع النظر عن حاجته للقوة التنظيمية، مجموعةً متميزةً نسبياً من المبادئ المعيارية. والمنظمات الإرهابية عليها أن تكرّس قدراً كبيراً من الاهتمام للأيديولوجيا ما دامت أنشطتها في العموم تُعد غير مشروعة وبحاجة إلى المعنى. وحتى مع القول أن هذه المبادئ الأيديولوجية تغرف عادة من النماذج الثقافية الاعتيادية، لا بد مع ذلك من التمييز ما بين الثقافة والأيديولوجيا. إذ يرى الثقافويون أن الثقافة تشكل السلوكات الاجتماعية بل وتحدّدها. لكن الأفضل هو

النظر في مفهوم الفعل الاجتماعي من خلال عدسة التوظيف الانتقائي للموارد الثقافية؛ وأعني بذلك أن العمليات الثقافية والأفكار المتشارَكة لا تكتسب كامل أهميتها إلا حين تندمج في بنى تنظيمية أوسع وسياقات تفاعلية جزئية محددة. وهكذا فإن الثقافة هي ما يعكس طرائقَ العيش والوجود، أما الأيديولوجيا فمجموعةٌ أكثر تحديداً من القيم والمبادئ والممارسات التي تنتظم كخرائط معرفية ومعيارية خاصة توجّه الفعل الاجتماعي[٣]. وحتى نفهم كيف تعتمد المنظمات الإرهابية على مثل هذه الخرائط، يجب أن نفهم ما أسميته الأدلجة المركزية الطاردة (Malešević, 2013a; 2010). وقد أوضحتُ آنفاً أن هذا المفهوم هو عملية طويلة المدى تحدث عبر التنظيم، ولا تنطوي فقط على صياغة سردياتٍ أيديولوجية خاصة تبرر استخدام العنف، بل أيضاً على تغيرٍّ بنيويٍّ تتجذر بموجبه هذه الأفكار والممارسات بين قطاعات أوسع من السكان. أما نتيجة هذا التحول فدرجةٌ أكبر من الإجماع الأيديولوجي بين أعضاء المنظمات الاجتماعية المتنوعة، الذي يؤدي إلى تعبئة أيديولوجية أفضل وتقبُّلٍ شعبيٍّ أكبر للشرعية العقائدية لأنشطة المنظمة. أعني بذلك أن الأيديولوجيا مهمةٌ لدى جميع المنظمات الاجتماعية، لكن فائدتها سوسيولوجياً لا تتأتى إلا حين ينتشر التغلغل الأيديولوجي بين مجموعات أوسع من الأفراد، ويندمج بالكامل في الآليات التنظيمية.

يقودنا ذلك للقول إن النصوص والسرديات ليست حقائق غنية عن البيان، ولا هي بالتي تُحدث فِعلاً عنيفاً، مثلما تقول الحجج الثقافوية. فالمعرفة المتخصصة بالقرآن أو الكتاب المقدس أو التوراة لا تجعل المرء أكثر ميلاً للعنف القائم على الدين. بل تشير الأدلة المتاحة أن الأفراد المتورطين في أعمال عنفٍ مباشِرة ليسوا في معظمهم مفكرين وعلى دراية جيدة بالسجالات ذات الطابع اللاهوتي؛ بل فاعلين ذوي دوافع سياسية عازمين على التصرف من خلال أفعال ملموسة (Atran, 2010; Hassan, 2011). فهذه الموارد والخطابات الثقافية لا تفعل فعلها إلا في سياق المنظمات الاجتماعية العنيفة القائمة سلفاً في المجال السياسي. صحيح أنّ الجماعات الإرهابية تستخدم خطاباً أيديولوجياً كثيفاً وتبرر أعمالها العنيفة بالإحالة على المبادئ المركزية لعقائدها الأيديولوجية، لكن مثل هذه التصريحات لا يجب أن تؤخذ على عواهنها. وما دامت المنظمات

---

(٣) أوردتُ شرحاً أكثر تفصيلاً لمفهوم الإيديولوجيا في: (Malešević, 2013a: 170-172; 2010: 8-12).

الاجتماعية مضطرة للتوفيق بين مبادئها العقائدية والنماذج البيروقراطية للإدارة، فقد لا يحدث استيعابٌ شعبيٌّ كامل للرسائل الأيديولوجية التي تقدمها. وقد أثبت مايكل بيليغ وآخرون (Billig [et al.] 1988) قبل زمن أن استقبال الأفكار العقائدية ليس عملية سلسة، بل تكتنفها تناقضاتٌ ومقاومةٌ وسوءُ فهم وإعادةُ تفسيرٍ ومعضلاتٌ و«تناقضاتُ الفهم السائد». وهو ما يجعل الأدلجة عمليةً عرَضيةً ومتفاوِتةً ومتنازعاً عليها عادةً، وهي تعتمد على الدوام، على الدعم القسري الذي يوفره القفص التنظيمي. يركز تنظيم الدولة الإسلامية على أيديولوجيته التكفيرية/ السلفية، وينفق موارد مالية في سبيل ذلك من دون شكّ. ومع ذلك، لولا قوتُه التنظيمية، التي يستعرضها في ساحات القتال وعمليات قطع الرؤوس المشهدية والمروعة للغربيين، لم تكن مثل هذه الأفكار لتجذب سوى القليل من الاهتمام. والأيديولوجيا مهمة أيضاً في تجنيد أعضاء جدد وفي الحفاظ على التماسك الداخلي. لكن الأدلجة، ولأنها عملية معقدة وعرَضية لا مجموعةٌ من المبادئ الثابتة، فإن تأثيرُها الاجتماعيُّ مرهونٌ بالسياقات التاريخية والجيوسياسية الأوسع. فظهور منظمات إسلامية راديكالية على سبيل المثال، يرتبط بالفضاء السياسي المعلمن في الشرق الأوسط وخارجه أيضاً. إن التشديد العقائدي على البيوريتانية الدينية الذي تتسم به المنظمات الإرهابية المتأثرة بالتوجه السلفي هو في الغالب ردّ فعل على كثافة التحديث والعلمنة. ويُوضح رياض حسن (Hassan, 2011) وساجمان (Sageman, 2004) كيف نشأ قسم كبير من الجهاديين الإسلاميين في بيئات علمانية، وأنّ راديكاليتهم كانت نتاجاً لتحوُّل أيديولوجي خبروه. تستند الأدلجة المركزية الطاردة إلى هذا الحوار المستمر بين الداخل والخارج، والذي تعززه أيضاً الدعامة التنظيمية القسرية.

ويرتهن نجاح الأدلجة بالقبول الشعبي للمبادئ العقائدية الرئيسة، وبقدرة المنظمات الاجتماعية على أن تترسَّخ بوصفها الناقل المهيمن أو الشرعي الوحيد لهذه الأفكار. على سبيل المثال، جذبت الأيديولوجيا ذات النزعة الجمهورية الإيرلندية قطاعاً واسعاً من السكان في إيرلندا الشمالية (وإلى حدٍّ ما في جمهورية إيرلندا وبين الشتات الإيرلندي في الولايات المتحدة وإنكلترا). وعلى طول الأعوام الأربعين الماضية، دعت إلى تنفيذ هذه الطموحات الأيديولوجية الجمهوريةِ العديدُ من المنظمات السرية: الجيش الجمهوري الإيرلندي الرسمي، والجيش الجمهوري الإيرلندي الحقيقي، والجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت، والجيش

الجمهوري الإيرلندي المستمر، وجيش التحرير الوطني الإيرلندي، وقوات الدفاع (أو: Oglaigh na hEireann)، وغيرها. ظلت بعض هذه المنظمات هامشية واختفت في نهاية المطاف من المشهد العام، لكن غيرها تمكّن من ترسيخ وجوده كممثلين رئيسين للحركة الجمهورية (الجيش الجمهوري الإيرلندي الرسمي في البداية ثم الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت لاحقاً). والواضح أن درجة الالتزام الأيديولوجي لهذه المنظمات ليست السبب الوحيد لحصول البعض منها على الدعم أكثر من غيره، بل النقاء أو المرونة الأيديولوجية مهمّان في الكيفية التي يُنظر بها لمنظمة معينة في أعين قواعدها. فكان أحد أسباب الانقسام بين تنظيمَي الجيش الجمهوري الإيرلندي الرسمي والمؤقت عام ١٩٦٩ هو المبدأ العقائدي الخاص بالامتناع عن التصويت؛ حيث عارض أعضاء الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت الاقتراح بإنهاء المبدأ الذي استمر أمداً وقضى بمقاطعة الحياة البرلمانية في إنكلترا وإيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا. وجذب هذا الالتزام بالنقاء الأيديولوجي مزيداً من الدعم بين القواعد الشعبية في أوائل السبعينيات، فبرز الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت بوصفه قوةً جمهوريةً مهيمنة في إيرلندا. ومن المثير للاهتمام أنه مع تغيّر الوضع الجيوسياسي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، تبنّى الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت موقفاً أكثر مرونة حين نأى بنفسه عن العنف تدريجياً وأنهى دعمه لمبدأ الامتناع عن التصويت في إيرلندا (شمالها وجنوبها). وبالنتيجة، حصل جناحُه السياسي، شين فين، على مقاعدَ في المجلسين مع حفاظه على سياسات الامتناع عن التصويت في مواجهة برلمان وستمنستر. وعلى الرغم من هذا التحول الأيديولوجي الهائل، حافظ الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت وشين فين على الدعم الشعبي، وهو ما تبعه أثرٌ جيدٌ على المكاسب الانتخابية المتتالية التي حققها شين فين في الشمال والجنوب على حد سواء. وقد حدثت مثل هذه الانقسامات الأيديولوجية والتنظيمية في صفوف العديد من الحركات السياسية السرية الأخرى، من منظمة إيتا إلى نمور التاميل وصولاً إلى الجماعات الجهادية.

للتعبير عن نقائها الأيديولوجي، أو حين يتغير الوضع ويتطلب منها مرونة، تلجأ المنظمات الإرهابية لبلوغ وسائل الإعلام وغيرها من المنافذ لتنشر رسائلها. وحين تسيطر هذه المنظمات على مساحة من الإقليم، كما في حالة حزب الله في لبنان أو حماس في غزة أو حتى نمور التاميل في شمال سريلانكا عام ٢٠٠٩،

يمكنها احتكار الوصول إلى وسائل الإعلام والتحكم في النظام التعليمي والمجال العام، وكلاهما يمثل الركائز التنظيمية المركزية التي تدعم عملية الأدلجة. في معظم الحالات التي لا يتوفر فيها ذلك، تعمد المنظمات الإرهابية إلى طباعة صحفها ومجلاتها الخاصة، وإنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون التي تتبعها، والأهم من ذلك كله أنها تعتمد على الإنترنت في نشر رسائلها. وإذا كانت جميع المنظمات الاجتماعية القسرية تستخدم وسائل الإعلام هذه، فإن الإرهاب يعتمد على الدعاية أكثر من غيره؛ إذ تحتاج المنظمات الإرهابية لأن تكون أفعالها مرئية بسبب طابع السرية الذي يسِمها، ولذلك تستخدم وسائلَ الإعلام على وجه التحديد. على سبيل المثال، كان تيد كاتشينسكي (المدعو: the Unabomber) مسؤولاً عن قنابل تقليدية الصنع أرسلها عبر البريد؛ فقتلت ثلاثة أشخاص وجرحت ثلاثة وعشرين آخرين. لكن الاهتمام الكبير بالأناركية المبكرة العنيفة التي تبنّاها إنما تكثَّف بسبب وفرة التقارير الإعلامية التي بُثَّت عنها، على الرغم من انتشار أمثلة القتل المتسلسل في جميع أنحاء العالم وقتها. فالإرهاب يزدهر بفِعل اهتمام وسائل الإعلام، وجميع المنظمات الإرهابية تدرك ذلك. ولذلك طالب تيد كاتشينسكي بنشر بيانه المؤلف من خمسة وثلاثين ألف كلمة وحمل عنوان «**المجتمع الصناعي ومستقبله**» في الصحف الأمريكية الرائدة مثل **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست**. وتنفق المنظمات الجهادية الجهد والموارد في مجال المعلومة، وتبتكر أعمال العنف التي يمكنها أن تزيد من اهتمام وسائل الإعلام. نُقل عن الفريق السعودي خالد الحميدان قوله: «الجبهة في أحيائنا لكن الشاشة الكبيرة هي ساحة المعركة. مصلحة القاعدة هي أن تصل أنباؤها إلى أخبار السادسة» (Atran, 2010: 290). وتخدم وسائل الإعلام غرضَين رئيسَين. فمن **جهة أولى**، يسهم الصحافيون والمسؤولون الحكوميون وبعض المحللين عن غير قصد في نشر الخوف والذعر وانعدام الأمن لأنهم يقدمون عن الإرهابيين صوراً مبالغاً فيها؛ إذ يصوَّر الجناة عقب كل هجوم إرهابي كما لو كانوا دون البشر (في أخلاقهم وافتقارهم للإنسانية) وخارقين قياساً بالبشر (في براعتهم العسكرية). بهذا، ليس الفعل الإرهابي العنيف منتجاً نهائياً لمبادرة إرهابية محدَّدة، بل يُنظر إليه بوصفه بدايةً لدورة عنفٍ طويلة الأمد في كثير من الأحيان. يقول أتران (Atran, 2011: 278): «بسبب هذا التضخيم الذي تخضع له الأعمال الإرهابية المتفرقة نسبياً وربطها بـ ‹حرب› معممة، صار الإرهاب؛ وهو الظاهرةُ الهامشيةُ تقريباً، الشغلَ الشاغلَ لحكومتنا وشعبنا». يتسبب الإرهاب،

كقاعدة عامة، في عدد قليل جداً من الضحايا، لكن تداعياته قد تؤدي إلى تغيّرات اجتماعية شديدة الأهمية، مثل: زيادة التمويل الموجّه للخدمات الأمنية، وتعزيزٍ باهظ التكلفة وأحياناً غير مفيد للمراقبة والسيطرة على الحدود، وتدهور الثقة بين الناس، والتقليص من بعض الحريات الفردية، وتخفيف الرقابة العامة على المسؤولين الحكوميين، والتضييق على النقاش العام، وزيادة العداء العام تجاه أصوات النقد والمعارضة، وما إلى ذلك. وبهذا المعنى يبدو الإرهاب أكثر نجاحاً مما يُعترَف به عادة.

من جهة ثانية، تصبو المنظمات الإرهابية إلى نقل رسالة أخرى هدفها إخافة جمهور «العدو» أيضاً، فيما هي تحاول معالجة المظالم التي أعربت عنها قواعدُها الخاصة في الوقت نفسه. إنّ أحداث عنفٍ مشهديةٍ مثل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وتفجيرات بالي عام ٢٠٠٢م، وتفجير فندق برايتون عام ١٩٨٤م على يد الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت، أو مذبحة نمور تحرير تاميل إيلام التي طاولت شرطة سريلانكا عام ١٩٩٠م، كلها أرسلت رسالة إلى الجانبين تقول إن هذه المنظمات السرية قوية بما يكفي لتنظيم هجوم واسع النطاق ضد «الدولة المعادية». وحين تجذب المنظمات الإرهابية قدراً هائلاً من اهتمام المسؤولين الحكوميين ووسائل الإعلام فهي بذلك تقدم نفسها بوصفها ممثلاً رئيساً عن موقفها الأيديولوجي الخاص. وأعني أن المنظمات السرية كان لها المُكنة بفضل أفعالها، وعلى نحو ما أسماه الأناركيون في القرن التاسع عشر **دعاية الفعل** Propaganda of the deed، لتترسّخ بوصفها مدافعةً راديكاليةً أو متطرفةً لكنها مخلصة، عن عقيدةٍ أيديولوجية خاصة. على سبيل المثال، لم يكن لدى الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت أو منظمة إيتا أو القاعدة غير عدد قليل نسبياً من الأتباع المباشرين، إلا أنها استجابت لمظالمَ أصيلة أعرب عنها الكثيرون من الكاثوليك الإيرلنديين، والباسك، والمسلمين السنة على التوالي. وحتى حين تواجه الأساليب العنيفة التي تتبعها هذه المنظمات إدانةً عامة، تظل في أعين قواعدها تعبيراً عن مخاوفَ مشروعة وعن مظالمَ بنيوية قائمة. لهذا تعزز الأدلجة المركزية الطاردة في هذا السياق درجةً من الإجماع ما بين المنظمات الإرهابية وقواعدها الشعبية. فلا تهتم مثل هذه المنظمات بشرعنة أفعالها لدى «أعدائها» بقدر ما تشعر بقلق شديد حيال نظرة المتعاطفين المحتملين معها. ما أود قوله هو أن الجماعات الإرهابية، وأسوة بالمنظمات الاجتماعية القسرية الأخرى، تحتاج الشرعية الشعبية وتسعى

إليها: بل تسعى حتى أكثر المنظمات الإرهابية عنفاً للحصول على الموافقة على أعمالها. وبدءاً بعهد الإرهاب زمن اليعاقبة بين سنوات ١٧٩٣م - ١٧٩٤م، مروراً بقتلى المسرح في العملية التي نفذتها حركة كاربوناري عام ١٨٥٨م، وصولاً إلى مذبحة بن طلحة على يد الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، عادة ما يُبرَّر استخدام العنف بالإحالة على لاأخلاقية «العدو» أو لاعدالته. بل يكرس تنظيم داعش، وهو المشهور بأبشع أعمال القتل والتعذيب، قدراً كبيراً من الاهتمام لتبرير مثل هذه الأعمال الوحشية. ففي مجلة «دابق»(*) التي تنشر بست لغات، يقدم التنظيم شرحاً شاملاً للطابع المروّع لعمليات إعدام الرهائن خاصة. وبدلاً من أن تكون أشكال القتل التي يمارسها التنظيم ظرفية ومندفعة، تخضع كل عملية إعدامٍ لتخطيط جيدٍ ويُستفاد منها أيديولوجياً.

وهكذا أُضفيَت الشرعية على حرق الطيار الأردني المأسور معاذ يوسف الكساسبة حياً على النحو التالي: «بحرق الطيار الصليبي حياً وردمه تحت كومة من الأنقاض، نفّذ تنظيم الدولة الإسلامية قصاصاً عادلاً بسبب تورطه في حملة القصف الصليبية التي لا تزال تقتل عدداً لا يحصى من المسلمين الذين احترقوا أحياء ودُفنوا تحت جبال من الحطام بسبب الضربات الجوية. فضلاً عن أولئك المسلمين - رجالاً ونساءً وأطفالاً - الذين نجوا من الضربات الجوية وأصيبوا بإعاقات، وهم في كثير من الحالات يعانون حروقاً شديدة تسبب لهم الألم والكرب كل دقيقة وكل يوم (Dabiq, 2014: 5)». إضافة إلى هذا التطبيق لمبدأ «العين بالعين»، يوظِّف التنظيم أيضاً التبرير الأيديولوجي الذي يستلهمه من التراث الإسلامي بهدف التحقق في الوقت نفسه من حجية استخدامه للعنف، فيحيل على نصوص دينية متنوعة ويسم التفسيرات البديلة التي قدمها بعض علماء الإسلام بأنها تشوه الحق. وهكذا تسرد المجلة العديد من الأمثلة التاريخية المستقاة من التراث الإسلامي استُخدمت فيها النار ضد العدو؛ فتقدم اقتباسات مستفيضة من النصوص الدينية لتخلص إلى أنّ:

(*) صدر عن المجلة، التي اعتُبرت الذراع الإعلامي لتنظيم الدولة في دعايتها الموجهة للغرب، خمسة عشر عدداً بين سنوات ٢٠١٤م و٢٠١٦م، وكانت تصدر باللغة الإنكليزية، صدر العدد الثالث منها باللغة الفرنسية أيضاً، والأعداد التي تُرجمت إلى اللغة العربية هي الرابع والخامس والسادس فقط. كما نشر التنظيم بلغات أخرى أيضاً منها الروسية والتركية. يجدر التنبيه أن العدد الثامن المشار إليه في هذا الكتاب صدر عام ٢٠١٥م. (المترجم)

هذه الآية تكفي لتدل على صحة شرعية حرق امرئ حياً في حالة القصاص(*). ينشر الحزبيون وعلماء القصر والانهزاميون الجهلة اللبس فيذكرون قول رسول الله ﷺ في حديث صحيح: «إن النار لا يعذب بها إلا الله»(**) (صحيح البخاري). وبخداعهم في الصدح بالحق، أخفى المخالفون حقيقة وجود استثناء مشهور لهذا الحكم في حالة القصاص والمصلحة؛ لأنه وفوق الآية المذكورة من سورة النحل(***)، استخدم الفقهاء برهاناً على هذه الاستثناءات هو الآية ١٩٤ من سورة البقرة: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾... لم تَقْتَفِ الدولة الإسلامية خطى رسول الله ﷺ في حزمه ضد الكفار فحسب، بل اقتدت أيضاً بمثال صحابته الصالحين (دابق ٢٠١٤: ٦ - ٧).

التضامن الجزئي والإرهاب

لا تستطيع المذاهب الأيديولوجية التغلغل في الحياة الاجتماعية اليومية الدنيوية بسهولة كونها تتشكل حول مبادئَ مجردة وعامة جداً. والبشر مخلوقاتٌ أيديولوجية تحتاج مبادئ أخلاقية ومعانٍ جماعية واضحة، لكنهم أيضاً مخلوقات ذوات عادات، يقضون القسم الأكبر من حياتهم في أنشطة اعتيادية. وتكمن في قلب هذه التفاعلات اليومية الابتذالية والتافهة، شبكاتٌ شخصيةٌ من الأفراد الذين يهتمون بعضهم ببعض. يقول كولينز (Collins, 2008a) إن للتعلق العاطفي

(*) الآية ٤٥ من سورة المائدة؛ يقول تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾. (المترجم)

(**) والإشارة هنا إلى الحديث النبوي التالي: حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا الليث، عن بكير، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال: **«إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما بالنار»**. ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج: **«إني أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً، وإن النار لا يعذب بها إلا الله، فإن وجدتموهما فاقتلوهما»**، **فتح الباري**، ج ٦، ص ١٤٩، رقم الحديث ٣٠١٦، باب: لا يعذب بعذاب الله. ونقرأ أيضاً في سنن أبي داود: عن محمد بن حمزة الأسلمي عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ أمّره على سرية، قال: فخرجت فيها، وقال: إن وجدتم فلاناً فأحرقوه بالنار، فوليت، فناداني فرجعت إليه، فقال: **إن وجدتم فلاناً فاقتلوه ولا تحرقوه فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار»**، **سنن أبي داود، باب في كراهية** حرق العدو بالنار، رقم الحديث ٢٦٧٣، ج٣، ص ١٢٤. (المترجم)

(***) الآيـة ١٢٦، يقول تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّـٰبِرِينَ﴾. (المترجم)

دوراً لا غنى عنه في الأفعال البشرية، حيث يكون الأفراد أكثر حماساً حين تكون شواغلهم شخصية وتشمل أشخاصاً يعرفونهم ويهتمون لأجلهم. وبما أن البيروقراطية والأيديولوجيا هي قوى متجردة وغير شخصية ومبنية حول أفكار تعزز حجب الهوية Anonymity ومبدأ الوظيفة البنيوية، فهي غير كافية لتوليد الفعل العنيف المنظم أو تبريره. ولكي يحدث ذلك، من الضروري الإفادةُ من العالم المصغر المكوَّن من التفاعلات اليومية. فعلى عكس العالم الكلي (الماكرو) الذي يتألف من المنظمات الاجتماعية، الرسمي والبيروقراطي والمتجرّد بالضرورة، فإن الكون المصغر (المايكرو) المكوَّن من العائلة أو الأصدقاء أو الجيران أو العشاق أو الأقرباء، هو عالمٌ غيرُ رسمي ومألوفٌ وحميميّ. ويحقق معظم البشر الشعور بالرضا العاطفي والشعور بالأمان والتعلق في مثل هذه التجمعات الصغيرة والمباشِرة، لذلك يصعب، لا بل يستحيل، أن تحقق المنظمات الاجتماعية مثل هذا الارتباط العاطفي مع أعضائها.

من ثم، وحتى تبقى المنظمات متماسكة داخلياً وقوية خارجياً فإنها بحاجة إما لتقليد مثل هذه الوشائج، أو للتغلغل في العالم المصغر ذاك. ويتحقق ذلك عادةً بالمزج بين الاثنين، حيث توظف المنظمات الاجتماعية الأدلجةَ المركزية الطاردة فتدمغ المنظمات بلغة الصداقات الوثيقة والقرابة والجماعات الحميمة الأخرى. لذلك ليس من المصادفة أن يعتمد ممثلو المؤسسات والجمعيات القومية والدينية العنيفة على استعارات القرابة ويخاطبوا الأعضاء والمتعاطفين بوصفهم «إخوة» و«أخوات» و«أبناء» و«بنات». يُضاف إلى ذلك أن أكثر المنظمات الاجتماعية نجاحاً هي تلك التي عثرت على طريقةٍ للمزج بين الشبكات الصغيرة التي يستند إليها التضامن الجزئي وآليات البنية الكلية لمنظماتها. تشير الدراسات الإمبريقية الحالية عن الإرهاب إلى أن التضامن الجزئي هو أهم عاملٍ تحفيزيٍّ يدفع للانضمام إلى المنظمات الإرهابية والمشاركة في أنشطة العنف على حد سواء. وإذا كانت الرسائل الأيديولوجية مهمة في جذب مجندين جدد، فإن مجموعات الأقران والشبكات العائلية كانت أكثر الطرق المؤدية للإرهاب شيوعاً. بمعنى آخر، لا يتطوع الناس للانضمام إلى المنظمات الإرهابية كأفراد، بل بوصفهم أعضاء في مثل هذه المجموعات الصغيرة (Sageman, 2004; Hassan, 2011; Hopgood, 2005). ذلك أن التحول للراديكالية عملية طويلة الأمد تعتمد على الدعم العاطفي والإدراكي والأخلاقي الذي يقدمه أفراد آخرون (Hassan, 2011; Ricolfi, 2005). على سبيل

المثال، تُظهر البيانات التي جُمعت من مقابلاتٍ مع جهاديين ناجين تورّطوا في الإرهاب في المملكة العربية السعودية بين عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٦م، أنّ ما يقرب من ثلثيهم انضموا إلى هذه الجماعات من خلال الأصدقاء، وانضم ربعهم رفقة أفراد من الأسرة (Atran, 2010: 114). على المنوال نفسه، وصل المتطوعون الأجانب إلى العراق ثم إلى سوريا في مجموعات صغيرة من الأصدقاء أو أفراد من الأسرة ذاتها في الغالب. وفي بعض الحالات، جاء غالبية المتطوعين من البلدات نفسها وحتى من الأحياء نفسها (Felter and Fishman, 2007). على سبيل المثال، نشأ خمسة من أصل سبعة انتحاريين نظّموا هجمات قطارات مدريد عام ٢٠٠٤م في الحي نفسه في جامع مزواق في مدينة تطوان المغربية، حيث اعتادوا لعب كرة القدم بانتظام (Elliott, 2007).

وسواء أكانت المنظمات الإرهابية تستلهم من أيديولوجيا دينية أم قومية أم شيوعية أم أناركية أم أي أيديولوجيا أخرى، تتشابه أنماط التجنيد والتحفيز للمشاركة في العنف في معظم الحالات: حيث الشعور بالارتباط والمسؤولية تجاه الأصدقاء، والأقران، وأفراد الأسرة، والمدرسين المحبوبين، والمريدين والمعلمين. يعمل الإرهابيون في بيئة سرية وخفية وبعيدة عن العالم السائد عادةً، وهي تعزز إحساساً أكبر بالتضامن على مستوى المجموعة الصغيرة؛ بحيث «يبدو أن العزلة النسبية للأفراد عن المجتمع المحيط تخلق تماسكاً جماعياً وتضامناً وإحساساً بالهدف المشترك» (Hassan, 2011: 40). تتكون الخلايا الإرهابية في معظمها من عدة أفراد يقضون وقتاً طويلاً معاً مخلصين لما يعتبرونه مهمة نبيلة، لذلك فديناميات حياتهم اليومية تحفز على تطوير وشائج صداقةٍ قوية؛ فيكون التضامن الجزئي أهم من المبادئ الأيديولوجية في هذا السياق. وإذا كانت الأدلجة والبقرطة مهمتين في الجمع بين المتطوعين والحفاظ على جهوزيتهم التنظيمية، فإن الوشائج العاطفية والأخلاقية بين الشخصية هي التي تحفز الأفراد على التورط في العنف والتضحية بالنفس. وهكذا ينضم الأفراد إلى المنظمات الإرهابية بصفتهم أعضاء في مجموعات صغيرة، ويشاركون في العنف عبر انتماءاتهم في مجموعات أيضاً. وكما في حالة الجنود في ميدان المعركة، يتجذر الاستعداد للقتل والموت لدى الخلايا الثورية، وحتى مرتكبي الإبادة الجماعية، في إحساس الفرد بالارتباط العاطفي والمسؤولية الأخلاقية تجاه مجموعته الصغيرة. ويلتفّ الأفراد في معظم هذه الحالات حول لغة أيديولوجية محددة، وربما أشارت كلماتُهم وقت الاحتضار

إلى الالتزام العقائدي العميق بالدين أو الأمة أو العرق أو الطبقة أو أي كيان مجرد آخر، لكنّ التزامَهم الشخصي عادةً ما يكون أكثر واقعية؛ متجسداً في عائلاتهم أو أصدقائهم أو أقرانهم. وإنّ هذا التناقض والتباين بين الخطاب والواقع لَهو نتاجُ المنظمات الاجتماعية. وتعمل المنظمات الناجحة بطريقة متشابهة، سواء أكانت دولاً قومية أم مؤسسات أعمال أم كنائس أم شبكات إرهابية: فهي تستخدم الدعامات التنظيمية والدراية الأيديولوجية للتغلغل في الكون المصغّر المؤلَّف من العلاقات بين الشخصية. وفي خضم هذه العملية، تخلق الأدلجة والبقرطة الظروفَ التي تسمح بمحاكاةٍ تنظيميةٍ فعالةٍ للعلاقات الإنسانية والعاطفية والأخلاقية. وبالنتيجة، تستخدم جميع المنظمات الإرهابية لغة القرابة أو الصداقة أو التلمذة أو علاقات الجوار أو روابط الأقران. كما أنها تستحضر الصور والذكريات المرتبطة بأسرة الفرد وأصدقائه وآخرين مهمين بالنسبة إليه. وفيما قد يبدو ذلك كله محاولةً متعمدةً للتلاعب بمشاعره في بعض الحالات، إلا أنه يتأتّى في كثير من الأحيان من المنطق التنظيمي؛ حيث تتغلغل الأيديولوجيا في خلاياه التنظيمية.

تعتمد بعض المنظمات السرية على هذا الدمج بين الأيديولوجيا والتضامن الجزئي أكثر من غيرها. كذلك توجد اختلافات واضحة في الاستعارات والصور التي يجري توظيفها في السرديات الأيديولوجية المتنوعة؛ لكن التغلغل في عالم الارتباطات الشخصية المصغر، تنظيمياً وأيديولوجياً، هو شرط الفعالية العسكرية والسياسية للمنظمات الإرهابية. ذلك أن حشد الدعم خلف القضايا التنظيمية مرهون بأن تتداخل الالتزامات الشخصية للفرد مع تلك الخاصة بالمنظمة العنيفة ككل. على سبيل المثال، عُدَّ أعضاء الوحدة الإرهابية في حركة نمور تحرير تاميل إيلام، والمعروفة باسم «**النمور السوداء**»، من أكثر الانتحاريين كفاءةً في سنوات التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ إذ نفّذت الوحدة ذات السمة النخبوية مئتَي مهمة، وارتعب منها الجيش السريلانكي والسياسيون على حد سواء. كان أعضاء الوحدة جميعُهم من المتطوعين الذين اختيروا بدقة ودربتْهم قيادة نمور تحرير تاميل إيلام، وأُخفيت هوياتهم حتى تاريخ موتهم في المهمة. وارتكز انتقاء المتطوعين على الانضباط الشخصي والأخلاقي للأفراد. وكقاعدة عامة، عمل أعضاء النمور السوداء في مجموعات صغيرة ومتماسكة لا كانتحاريين فرادى. ويصف هوبغود (Hopgood, 2005: 67) كيف أن «الصداقة الحميمة التي ميزت تدريب النمور السوداء» كانت مهمة جداً «في تشجيع الشعور بالواجب

والالتزام في المهمات، خاصة تجاه الرفاق، بدلاً من الهدف المجرد المتمثل في التاميل إيلام». كان المتطوعون، وقبل كل مهمة، يتبعون أساليبَ حياة تنسّكية، ويحصلون على وجبة أخيرة وصورة تُلتقط رفقة «پيراباكاران» Pirabakaran؛ زعيم حركة نمور تحرير التاميل إيلام. وفيما كانوا يعملون ويعيشون في وحدات صغيرة، أُشرب التزامُهم العاطفي ومسؤوليتهم الأخلاقية تجاه رفاقهم بالأهداف الأيديولوجية والتنظيمية الأوسع لنمور التاميل. ويمكننا أن نسمع تبريراً لعمليات القتل الانتحارية التي تتضمن أهدافاً تنظيميةً وأيديولوجية ترافقها الدوافعُ الشخصية، في مقابلةٍ سريةٍ ونادرة أجراها صحافيٌّ في البي بي سي مع «نمر أسود». فحين أتى على ذكر أقربائه المقتولين قال إن «رغبته في القوة ليست لحماية أسرته فحسب بل مجتمعه كله... وقال الانتحاري إنه لم يكن خائفاً من الموت في سبيل القضية، وإن والديه لا يعرفان بانتمائه لمنظمة النمور السوداء، لكنهما سيفخران بإنجازاته حين تحين ساعته» (Harrison, 2002: 1). يقول هوبغود (Hopgood, 2005: 76) إن دافع النمور السوداء كان «الإحساس المتزايد بالمسؤولية الشخصية»، وإن الاختيار للمهمات الانتحارية يستدعي إحساساً جماعياً بالاصطفاء؛ و«أنْ تكون أحد المختارين رفقة آخرين، وأنْ يكون لك من ثم، التزام خاص تجاه رفاقك يقضي بدعم شرف الوحدة».

تنال التفجيرات الانتحارية والأشكال الأخرى من الهجمات الإرهابية قدراً كبيراً من الاهتمام، لكن التضامن الجزئي يحظى بالقدر نفسه من الأهمية في حالات «الموت من دون قتل» - أو التضحية بالنفس حرقاً. ولهذه الممارسة تاريخٌ طويلٌ يشمل على وجه الخصوص حركات المقاومة البوذية والهندوسية إلى حدٍّ ما. يُنظر عادة إلى التضحية بالنفس على أنها شكلٌ فردانيٌّ عميقٌ من الاحتجاج العنيف، وأبرز أمثلتها التاريخية الراهبُ البوذي الفييتنامي كوانج دوك Quang Duc، الذي أحرق نفسه عام ١٩٦٣م في شارعٍ مزدحم وسط العاصمة سايغون، احتجاجاً على اضطهاد حكومة فييتنام الجنوبية للَبوذيين؛ ثم مثال جان پالاش Jan Palach؛ الذي أشعل النار في نفسه اعتراضاً على الغزو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨م؛ ومحمد البوعزيزي، الذي ضحّى بنفسه قبل سنوات فأشعل ثورة ٢٠١٠م التونسية. يصرّ بعض المؤلفين على أن «التضحية بالنفس حرقاً فردانيةٌ بطبيعتها»، في مقابل الهجمات الانتحارية التي تخضع للتنظيم (Biggs, 2005: 207). لكن ومنذ دراسات دوركهايم المبكرة عن الانتحار (Durkheim, 1952 [1897])، أدرك

علماء الاجتماع أن الغالبية العظمى من هذه الأفعال لها مكونٌ اجتماعيٌّ قوي. فقد يُعدُّ الانتحار بحكمِ التعريف عملاً فردياً يتحقق بناءً على قرارٍ شخصيٍّ بالتوقف عن الوجود بوسائلَ عنيفة؛ بيد أن مثل هذه القرارات غالباً ما تكون استجابةً مباشرةً للبيئة الاجتماعية. ومن ثم شدّد دوركهايم على مغزى ما أسماه «الانتحار الإيثاري»؛ وهو قتل النفس في سبيل الآخرين أو للحفاظ على حياتهم. بالنسبة إلى دوركهايم، انتشر هذا النوع من الانتحار في عالم ما قبل الحداثة الذي يسوده التضامن الميكانيكي والتداخل بين «الشخصية الفردية» و«الشخصية الجماعية». فإذا ما توقّع المجتمع أن يقتل عضوٌ ما في مجموعة (قبيلة، عشيرة، سلالة، إلخ) نفسه/نفسها من أجل رفاهة المجموعة، فسيوافق/توافق على ذلك. والأمثلة النماذجية ها هنا هي ممارسة **ساتي** Sati التي انتشرت في بعض أجزاء آسيا حيث تقتل الأرملة نفسها بالقفز داخل كومة الحطب التي تُحرَق فيها جثةُ زوجها الميت حديثاً؛ أو تقليد سيبوكو Seppuku في اليابان، وهو طقس يقوم على اقتلاع ربّ الأسرة لأحشائه حفاظاً على شرف أسرته. ويبدو اليوم وبأثر رجعي، أن دوركهايم أخفق بشأن الطابع القديم حصراً لهذه الممارسة، حيث الانتحار الإيثاري حاضرٌ في العصر الحديث كما في الماضي. إضافة إلى ذلك، اكتسبت مثل هذه الأعمال على مدى العقود الثلاثة الماضية أهميةً سياسية، وبدءاً من الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات، جرت مأسسة الاستشهاد بوصفه سلاحاً قوياً في الحرب وفي الإرهاب.

ثبت أيضاً أن التضحية بالنفس هي أداة فعالة للفعل الاجتماعي والسياسي حتى مع استئثار التفجيرات الانتحارية بالاهتمام العام. إذ انتشر هذا الشكل من أشكال الانتحار الإيثاري بوصفه آليةً اجتماعيةً للاحتجاج؛ من موت كوانج دوك المشهدي في فيتنام في الستينيات وصولاً إلى الموت حرقاً في تونس والسعودية وسوريا وموريتانيا خلال الربيع العربي ٢٠١٠م - ٢٠١١م. يقدر مايكل بيغز (Biggs, 2005: 174) أنّ ما يصل إلى ثلاثة آلاف فعلٍ فرديٍّ للتضحية بالنفس حدثت في جميع أنحاء العالم منذ انتحار كوانغ دوك في عام ١٩٦٣م. وقد اجتمعت لديه قاعدةُ بياناتٍ تضم ٥٣٣ حالة (من عام ١٩٦٣م إلى عام ٢٠٠٢م)، تثبت أن نمط اجتماع مثل هذه الأفعال في المكان والزمان يبيّن أنها تحدث في صورة موجات يحاكي بعضُها بعضاً. ويرى أنّ الجزء الأكبر من هذه الأنشطة لها بعدٌ أداتيٌّ قويٌّ لأنها تدفع بالقضية الجماعية للصدارة؛ فتُبرِز المظالمَ الشعبية في كثافتها، وتحث

المتعاطفين على الشعور بالذنب نظير تقاعسهم. ما أغفله بيغز خاصة هو أن معظم عمليات التضحية بالنفس حرقاً تعتمد على الدعم العاطفي من الأصدقاء المقربين والعائلة والأقران. ف كوانج دوك خطط لموته حرقاً واتفق عليه مع أصدقائه وزملائه. ويصف مالكوم براوون (Browne, 1993: 9) كيف ناقش زملاؤه الرهبان البوذيون اقتراحَه، وأنَّهم بعد مداولات طويلة وافقوا على المضيّ قدماً في تنفيذ خطّته؛ حتى إنهم اختبروا أنواعاً مختلفة من الوقود، وأبلغوا الصحفيين مسبقاً، ونظموا الراهبات والرهبان الآخرين لمنع الإطفائيين من الوصول إلى كوانج دوك حين يبدأ بالاحتراق. وشمل المشهد شديدُ التنظيم أيضاً راهباً يعلن المطالب الخمسة الرئيسة عبر مكبر صوت، ووزع رهبانٌ آخرون الترجمةَ الإنكليزيةَ لإعلان كوانج دوك. هذا النمط اتبعه أيضاً أعضاء الحزب الجمهوري الإيرلندي المؤقت وجيش التحرير الوطني الإيرلندي الذين أضربوا عن الطعام في سجن لونغ كيش. خضع هذا الإضراب بدوره للتنظيم ونجح المضربون في نشر رسائلهم السياسية على نطاق واسع. وأدت وفاة بعض المضربين، وهما بوبي ساندز وفرانسيس هيوز، إلى إثارة الاهتمام بالحركة القومية الإيرلندية؛ فحظيت بجاذبية عالمية. انتُخب ساندز أثناء إضرابه عن الطعام عضواً في البرلمان في وستمنستر، وانتُخب مرشحان آخران من الحزب الجمهوري في جمهورية إيرلندا. إضافة إلى ذلك، صار إحياء ذكرى المضربين أداةَ تجنيدٍ قوية ومهمة في سبيل القضية الجمهورية. وهذه الدعامة التنظيمية والأيديولوجية واسعة النطاق إنما بُنيت على التضامن الجزئي للمضربين عن الطعام؛ حيث كانت وشائجهم العاطفية الشخصية حاسمة في بدء الإضراب والاستمرار فيه حتى النهاية (O'Hearn, 2009; 2006).

خلاصة

يُعدُّ الإرهابُ ظاهرة معقدة تتطلب أدواتِ تحليلٍ سوسيولوجية. وتقدم التحليلات السوسيولوجية المتمركزة حول الثقافة إسهاماً مهمّاً في هذا السياق من دون شكّ؛ إذ يصعب تخيُّل نشاط إرهابي لا يعتمد على رموز ثقافيةٍ خاصة، أو لا يستجيب لمعاييرَ أخلاقيةٍ معينةٍ، أو لا يقدم نصوصاً سرديةً مميزةً لتبرير استخدام العنف. وفي العديد من الجوانب المهمة، لا إرهاب من دون ثقافة؛ لأن العنف الجماعي المنظم برمته ينطوي على استدعاءاتٍ ثقافيةٍ معقدةٍ للمعاني الاجتماعية. ذلك أن البشر مخلوقات موجّهة نحو المعنى، فتتطلب أفعالهم أهدافاً وغاياتٍ ذات

معنى. وإنما تكمن القوة الرئيسة لوجهات النظر المتمركزة حول الثقافة في هذه المحاولة التحليلية لالتقاط تأثير القيم على أفعال العنف والعكس. ومع ذلك، فإن التركيز المفرط على مثل هذه القيم قد يؤدي أيضاً إلى إهمال مصادرَ أكثر مادية وبنيوية وتاريخية وجيوسياسية للإرهاب. ومن ثمّ، تكشف النزعة الثقافوية عن بعض مكامن الضعف التفسيرية؛ مثل المثالية الإبستمولوجية الواضحة، والافتقار إلى التحقيق الإمبريقي القوي، وعدم القدرة على الكشف عن الديناميات الكلية/ الجزئية للإرهاب. وللالتفاف على مثل هذه المثالب، لا بدّ من صياغة تفسيرٍ بديلٍ يستند إلى زمن الآماد، بحيث يركز على دور المنظمات الاجتماعية والقوة الأيديولوجية والتضامن الجزئي. في هذا الفصل، حاولتُ تطوير هذه المقاربة لأُظهر كيف أن الإرهاب، مثله مثل غيره من الأشكال الأخرى للعنف المنظم، يعمل وفقاً لديناميات سوسيوتاريخية مماثلة؛ إذ هو وعلى الرغم من خصوصياته المتأصلة، ظاهرةٌ اجتماعيةٌ وتاريخيةٌ تشكلها البقرطة التراكمية للإكراه، والأدلجة المركزية الطاردة وتطويق جيوب التضامن الجزئي.



الفصل التاسع

لماذا يحارِب البشر؟

مقدمة

يركز هذا الفصل على الديناميات الاجتماعية لتماسك المجموعة Group Cohesion[*] الذي يحدث في سياق العنف المنظم. ألقت النقاشات الحالية عن التماسك الاجتماعي Social Cohesion الضوءَ على أهمية التضامن Solidarity، بيد أن معالم هذا النقاش كانت ضيقة جداً من الناحية التاريخية وهزيلة جداً من الناحية السوسيولوجية. ومن ثمّ، يقتضي فهمُ طبيعة الوشائج الجماعية وأهميتها إقحام السوسيولوجيا التاريخية في النقاش. أزعم أنه حين النظر من خلال عدسة التحليل السوسيولوجي القائم على زمن الآماد، يمكن أن نثبت أن التماسك الاجتماعي الناجم عن العنف ظاهرة عالمية، وأحد المصادر الرئيسة لرغبة الفرد في القتال. لكن ذلك لا يعني أن البشر هم بطبيعتهم مخلوقات لا تعيش إلا في تجمعات مندمجة. على العكس من ذلك، يحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على

(*) لما لهذا الأمر من أهمية نظرية وتحليلية ومفهومية، نعتمد في اختيار الترجمة المقابلة لكل مصطلح، على الفروق الدقيقة بين مفاهيم التماسك الاجتماعي Social Cohesion، تماسك المجموعة Group Cohesion وتضامن المجموعة Group Solidarity، على الرغم من التشابه الظاهر بينها. إذ يشير التماسك الاجتماعي إلى نمط الترابط القائم بين الأفراد والمجموعات في المجتمع/الدولة بوصفه كلاًّ، فيكون التماسك الاجتماعي في هذه الحالة جزءاً من مبحث الاندماج الاجتماعي Social Integration الذي هو أحد أهم متغيرات الاستقرار السياسي والمجتمعي في الدولة. ويحيل تماسك المجموعة، وهو جزء من التماسك الاجتماعي وهذا الأخير يحتويه في الوقت نفسه، إلى عنصر الكثافة الذي تنطوي عليه الارتباطات بين أفراد المجموعة الصغيرة؛ وهي الارتباطات التي سميناها وشائج حتى نشد الانتباه إلى أهمية الكثافة الوجدانية والعاطفية والانفعالية التي يجب أن تتسم بها المجموعة الصغيرة. والأثر البارز لهذه الوشائج بطبيعة الحال هو ما يسميه الكاتب تضامن المجموعة؛ وهو الفكرة الرئيسة التي يقوم عليها هذا الفصل. يضاف له مصطلح التضامن الجزئي/المصغّر الذي يشكل أحد أهم متغيرات هذه الدراسة. (المترجم)

الكيفية التي تتشكّل بها التضامنات الجزئية بوساطة العمليات التنظيمية والأيديولوجية الكلية. وسيكون الهدف استكشاف الأصول التاريخية للتماسك الاجتماعي وعلاقتها بالعنف المنظم. في هذا السياق، سأقارن بإيجاز بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة عبر الزمان والمكان لتقييم الدور الذي يشكل به التنوعُ في البنى الاجتماعية تماسكَ المجموعة. وأحاجّ هنا أن التضامنات المصغرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأشكال محددة من التطور الاجتماعي، وأن أهميتها العسكرية يمكن أن تزيد مع التوسّع التنظيمي والأيديولوجي.

التماسك الاجتماعي والتنظيم العسكري

ثمة مفارقة مثيرة للاهتمام تسود جزءاً مهماً من التفكير والكتابة في الموضوعات ذات الطبيعة العسكرية. من جهة، يتبنّى كبار الضباط وعلماء الشؤون العسكرية، التقليديين في معظمهم، طبعة قوية من الأنطولوجيا الهوبزية يشكل العنفُ فيها جزءاً طبيعياً وحتمياً من الحياة الاجتماعية. ويرى هوبز أن الحالة الطبيعية للإنسان هي الحرب؛ أو حالةٌ يكون فيها الإنسان ذئباً لأخيه الإنسان homo homini lupus est(*). ومن جهة ثانية، يدرك مفكرو الشؤون العسكرية والعسكريون أيضاً أن البشر لا يحارب بعضهم بعضاً ما لم يُدفعوا دفعاً للقيام بذلك. ويمكننا من نواحٍ معينة أن ندرك كنهَ هذه المفارقة إذا ما عرفنا أن محاولة الإقرار بأن العنف ليس ضرورة في العلاقات الاجتماعية قد تحفز، عن غير قصد، المواقفَ الانهزامية بين المجندين والجنود في المستقبل. ومن نواحٍ أخرى، يعني الاعتراف غير المعلن بحاجة الأفراد إلى حوافزَ قويةٍ للقتال أن الدراسات العلمية العسكرية يجب أن تركز على مسألة الدوافع التي تحث الجنود للمشاركة في العنف. وبدءاً من سان تزو وثيوسيديدس مروراً بميكيافيللي ووصولاً إلى كلاوزفيتش ومن تلاهم، حظيت بقدرٍ كبير من الاهتمام أسئلةٌ مثل: لماذا يقاتل الجنود؟ كيف يمكن زيادة قدرة القتال لدى الأفراد؟ ما هي الظروف التي يحتمل أن يتحسن فيها قتال الجنود ولفترة أطول؟

(*) تنتمي هذه الجملة إلى تراث توماس هوبز ؛ مؤلف كتاب **اللوفياثان** عام ١٦٥١؛ وتعني أن الإنسان هو العدو اللدود لغيره من بني الإنسان، وعلى هذه العبارة بُنيت النظرة الهوبزية المعروفة عن الطبيعة الإنسانية الشريرة والأنانية والعدوانية . (المترجم)

واهتم معظم القادة العسكريين على طول التاريخ بالوصول إلى إجابات عن هذه الأسئلة. لكن دوافع الجنود اكتسبت أهمية حين شرعت الحكومات في الاعتماد على التعبئة الجماهيرية. وعكَسَ ظهورُ الجيوش التي تجنِّد جميع المواطنين، أواخرَ القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، تغيراً جوهرياً في الشؤون العسكرية. فخلال الحقب التاريخية السابقة، كانت السلالة الأرستقراطية تتحمل المسؤولية العسكرية بصورة تلقائية، ثم صار المواطنون الذكور جميعهم اليوم (والإناث أيضاً في بعض الحالات) يخضعون للتجنيد المحتمل اليوم. وهنا اقتضى تأمين التعبئة الناجحة والأداء المستمر للمهمات العسكرية تحديدَ ما يحفز سلوك المجندين في ميدان المعركة. أدرك المحللون منذ الدراسات المبكرة التي أنجزها الكولونيل الفرنسي تشارلز أردانت دو پيك[*] (Ardant du Picq, 2006 [1880]) أن النجاح في ميدان المعركة تحدده كثافةُ التماسك الاجتماعي لدى الجنود في كثير من الأحيان. وشدّد دو پيك على الحالة العقلية للجنود و«القوة المعنوية» بوصفها عوامل حاسمة تحكم النجاح والفشل على خطّ المواجهة. وعلى عكس الآراء التقليدية التي افترضت أن الجنود في ساحة المعركة سيقاتلون تلقائياً ويدعم بعضُهم بعضاً، أدرك دو پيك التعقّدَ الاجتماعيَّ الذي تنطوي عليه دوافعُ المجموعة؛ فيقول إن «الإنسان لا يدخل المعركة ليقاتل، بل للنصر فيها. وهو يفعل كل ما في وسعه لتجنّب الاحتمال الأول وبلوغ الثاني» (ص ٥٥). لذلك، فإحدى المسؤوليات الرئيسة على عاتق القادة العسكريين هي أن يعرفوا كيف سيتحقق هذا النصر وما هي أهداف كل معركة والحرب برمتها. إضافة إلى ذلك، أصر دو پيك على أن تماسك المجموعة لا يتطور بالغريزة، بل يتطلب عملاً اجتماعياً مكثفاً؛ يقول: «الجندي غير معروفٍ حتى لرفقائه القريبين منه في كثير من الأحيان؛ إذ يفقدهم بسبب الدخان والارتباك الناجم عن المعركة التي يخوضها منفرداً إذا جاز لنا قول ذلك: إذ التماسك حينها لم تعُد تضمنه المشاهدة المتبادلة» (ص ١١٠).

(*) Charles Ardant du Picq (١٨٢١ - ١٨٧٠). عقيد حرب فرنسي تخرَّج في مدرسة سان سير العسكرية الشهيرة، وشارك في أغلب الحروب الفرنسية، وتوفي في حربها مع ألمانيا عام ١٨٧٠. عُرف بتبصّراته النظرية اللافتة في موضوع الحرب، لا سيما ما تعلق منها بالخوف والانضباط والقوة المعنوية للجنود الذين لم يعودوا يواجهون عدوهم وجهاً لوجه كما في الحروب القديمة؛ بل تفصلهم عنه التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الحروب المستجدة في العصر الحديث. وهذه الفكرة هي مضمون المقارنة التي يعقدها بين الحرب القديمة والحرب الحديثة في مجموعة الرسائل التي تركها وجُمعت في كتاب: Charles Ardant Du Picq, *Études sur le combat* (Paris: Champ libre, 1978).

تولَّدت عن تأملات دو پيك دراسةٌ أكثر منهجية لدوافع الجنود على خط المواجهة. وأدى تطور علم النفس وعلم الاجتماع العسكريَّين على طول القرن العشرين إلى العديد من التحليلات الإمبريقية للسلوك الفردي والجماعي في ساحات الحروب. سيطرت الدراسات الرائدة التي أجراها كل من صموئيل مارشال (Marshall, 1947) وشيلز ويانوفيتز (Shils and Janowitz, 1948) خلال الحرب العالمية الثانية على هذا المجال البحثي لعقود. وقد أرست هاتان المساهمتان المؤثرتان الأساس لما يسمى بنموذج المجموعة الأولية للتماسك الاجتماعي، وأكدت المسألة الرئيسة فيهما على الأهمية المركزية لتفاعلات المجموعات الصغيرة بصفتها قوةً دافعةً أساسيةً لاستعداد الجنود للقتال. فحاول شيلز ويانوفيتز أن يثبتا كيف أن تصميم وحدات الفيرماخت على مواصلة القتال حتى نهاية الحرب لم يكن نتاجاً لتعصّبهم الأيديولوجي؛ بل ذا صلة أكبر بإحساسهم بالارتباط والمسؤولية تجاه رفقائهم من العسكريين. في سياق مماثل، ركز مارشال على دوافع الجنود الأمريكيين الذين جرى نشرهم بعيداً عن وطنهم. وقد صدم مارشال قرّاءَه والمؤسسةَ العسكريةَ بالادعاء الذي صار معروفاً اليوم؛ حين قال إن أقل من ٢٥ بالمئة من المقاتلين الأمريكيين في الخطوط الأمامية كانوا على استعداد لإطلاق النار على عدوهم. لكن غياب الاستعداد العام للقتال لدى هؤلاء قابله شعورهم بالارتباط والمسؤولية تجاه زملائهم من أعضاء الفصيلة. لذا، وفي هذا المثال أيضاً، أحالت النتائج على التضامن داخل المجموعة الأولية مبتعدةً عن فكرة الالتزامات الأيديولوجية القوية. وهكذا أسّست هاتان الدراستان النموذجَ الذي بموجبه كان العاملُ التحفيزيُّ الرئيسُ في الحرب بالنسبة إلى معظم الجنود هو الشعورُ بالولاء والانتماء للوحدة العسكرية: سواء أكانت فرقةً أم فصيلةً أم فوجاً. وقد حاول القسم الأكبر من الدراسات الحديثة اليوم إما تأكيد هذه النتيجة أو إخضاعها للنقاش.

مع اندلاع حرب فييتنام، ظهرت موجةٌ جديدةٌ من الأدبيات، وجَّه بعضُها للدراسات الرائدة انتقاداتٍ شديدة. فجادل مادج (Madej, 1978) على سبيل المثال أن الدراسات المبكرة أخطأت في ادعائها أن التماسك الاجتماعي الأكبر يُنتج جنوداً أشدّ كفاءة، وحاول أن يُبرز، بدلاً من ذلك، التأثيرَ المعاكسَ؛ وهو أن المهارات العسكرية القائمة سلفاً والانضباط والفعالية هي التي يتولد عنها وحداتٌ عسكرية أكثر تماسكاً. انتقد آخرون النموذج الأصلي المفرط في ثباته بالقول إن

التماسك الاجتماعي يتأرجح عبر الزمان والمكان، ولأن بعض المجموعات تُبدي وشائجَ أكبر من الوحدات الأخرى المماثلة لها (Tuckman, 1965; Siebold and Lindsay, 1999). كذلك أعادت بعض الأبحاث، التاريخية في الغالب، مثل عمل أومار بارتوف (Bartov, 1991)، دراسةَ المواد الأرشيفية لتُثبت أن العديد من وحدات الفيرماخت سجّلت نسبَ موتٍ عالية جداً، مما قد يشير إلى عدم مُكنتها من تطوير وشائج قوية في مثل هذا الوقت القصير، وأن الأيديولوجيا النازية كانت أكثر تأثيراً في دوافع الجنود مما ادّعته الدراسات الرائدة. واستكشفت دراساتٌ أخرى المزيد من الروابط المحددة (كالعلاقة بين القيادة والتماسك الاجتماعي، والصلات بين أهداف الوحدة وأدائها، والفرق بين التماسك الاجتماعي وتماسك المهمات، إلى غير ذلك)، لكنها أكدت في عمومها المبادئَ الأساسيةَ الواردةَ في دراسات كلٍّ من مارشال وشيلز ويانوفيتز. باختصار ثمة ثروة متراكمة من الأدلة التي تشير إلى أن الكثير من دوافع الجنود متمحورة حول عاطفة المجموعة الصغيرة (Moskos, 1975; Tziner and Vardi, 1982; Henderson, 1985; Griffith, 1989; Stewart, 1991; Winslow, 1997; Wong [et al.], 2003). ركزت هذه الدراسات على الصراعات العسكرية المختلفة (من فيتنام إلى حروب فوكلاند، والعراق، وأفغانستان، وغيرها) وعلى سياقات اجتماعية وسياسية مختلفة، ومع ذلك فقد أسفرت كلها عن نتائج متشابهة تماماً؛ فالجنود أكثر التزاماً وأفضل قتالاً حين يكون اندماجهم جيداً وكلما أمكنهم الارتباطُ بمجموعات صغيرة. ومثلما تستنتج نورا ستيوارت (Stewart, 1991: 17): «يُتوقَّع من الرجال المختلفين القادمين من خلفياتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ متنوعة، ومن أصولٍ إثنيةٍ ومستوياتٍ تعليميةٍ مختلفة، أن يصيروا، لا مجرد مجموعة من الأفراد، بل وحدةً يضحي فيها الفرد بحياته ويموت لأجل الحفاظ على المجموعة. فيقاتل الرجال فرادى بصفتهم جزءاً من وحدة، ويدافعون عن المجموعة كوحدة واحدة، كل ذلك بفِعل الصداقة الجيدة أو الرفقة الحميمة».

لكنّ دراساتٍ حديثةً شكّكت في الصلة بين الحافز والتماسك الاجتماعي (King, 2013; Segal and Kestnbaum, 2002; Janis, 1985). فيجادل أنتوني كينغ (King, 2013: 32) أن تماسك المجموعة لا يمكن اختزاله إلى حافز بين الأشخاص؛ إذ هما ظاهرتان مستقلتان، فيقول: «يمكن أن يكون الحافز بين الأشخاص في أحسن الأحوال عاملاً واحداً فقط في تفسير الأداء القتالي، ولذلك لا يمكن التركيز

عليه وحده في مثل هذا التحليل». على سبيل المثال، قد تمنح المجموعات شديدة التماسك الأولويةَ للتضامن على حساب الأداء فتعطل بذلك أهدافُ منظمةٍ عسكرية معينة (Winslow, 1997; Janis, 1985). ويُظهر جون فولر (Fuller, 1990) كيف أن التضامن المكثّف لوحدات المشاة هو ما أسهم في انهيار الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الأولى؛ حيث كان ولاء الجنود لمجموعتهم الصغيرة أقوى بكثير من إحساسهم بالمسؤولية تجاه المنظمة العسكرية ككل. إضافة إلى ذلك، تشير الدراسات الإمبريقية إلى أن العلاقة المعاكسة قائمة بدورها: فالمستويات العالية من الأداء العسكري تقترن مع كثافة منخفضة من التماسك الاجتماعي. وهذه حالة تنطبق خاصةً على الحروب المعاصرة، حيث لا يتفاعل الجنود المحترفون كثيراً بعضهم مع بعض، ويعتمدون على التكنولوجيا المتطورة لتحقيق أهداف عالية الأداء (كالطيارين وملاحي الطائرات المسيَّرة وملاحي الصواريخ وغيرهم). وللالتفاف على هذه المشكلة، يقترح كينغ (King, 2013: 36-37) أنه يجب إعادة تعريف التماسك بحيث يتم التحول من التركيز على الحافز إلى التركيز على الأداء نفسه. وبكلمات أخرى، «لم يعد التماسك يشير إلى الحافز أو الروابط بين الأشخاص، بل يحيل حصراً وبصورة محددة على التنسيق الناجح للإجراءات في ميدان المعركة». يرى كينغ إذاً، معتمداً على تراث دوركهايم وبارسونز، أن التماسك هو شكل من الفعل الاجتماعي؛ حيث يقول: «يحيل التماسك بدقة أكبر على العمل الجماعي نفسه، وعلى الأداء الجماعي الناجح خاصةً، لا على المشاعر التي تشجع هذا الأداء».

على الرغم من إسهامات كينغ وانتقاداته الهادفة، يمكن المحاجّة أن السّجال لم يزل في إطار ضيق جداً. وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسة هنا في أنّ ديناميات تضامن المجموعة في معظم هذه الدراسات اختُزلت في فائدتها العسكرية. وبمعنًى أدق، ينصب التركيز الرئيس على الكيفية التي تسهم بها الوشائج الجماعية المحددة في الجهود العسكرية، بدلاً من تحليل كيف ولماذا يتطور تضامن المجموعة الصغيرة أو يتحول أو يتأرجح أو ينهار. في هذا المسعى، لا فرق كبير بين الممثلَين الرئيسَين لسجال التماسك الاجتماعي الحالي؛ وأقصد بهما أنثوني كينغ وغاي سيبولد. ففيما يصر سيبولد على أن الوشائج الشخصية بين الجنود تحفز الأداء العسكري العالي، يعتبر كينغ أن جودة الأداء القتالي هي المؤشر الأكثر موثوقية على التماسك الاجتماعي. لكن فهم الكيفية التي تعمل

وفقها ديناميات المجموعات الصغيرة في سياقات عنيفة مثل ساحات القتال، وفي الأعمال الإرهابية أيضاً، أو تجربة الإبادة الجماعية المباشرة، أو المشاركة النشيطة في الاضطرابات الثورية العنيفة، يقتضي الابتعادَ عن الهوس بالأداء العسكري. فمن جهة، «الأداء» في حقيقته اصطلاحٌ تقنيٌ ملطفٌ عن استعداد الجندي لإطلاق النار وإصابة البشر الآخرين وقتلهم («العدو»). ومن جهة ثانية، يشير «الأداء» إلى الاستعداد لقبول التوجيهات الهرمية والامتثال للأوامر. وبمجرد الدمج بين هذين النوعين من النشاط وبين الشعور بالمسؤولية تجاه الأعضاء الآخرين في الوحدة العسكرية، نكون أمام «أداء» ذي مستوى عالٍ جداً.

وفيما تهتم المنظمات العسكرية بالنفع من الجندي (في القتال) في المقام الأول، ينصب علم الاجتماع ها هنا على شواغل أخرى مختلفة. وهكذا فإن الأسئلة السوسيولوجية الرئيسة هي: لماذا ومتى يكون البشر على استعداد لإيذاء البشر الآخرين وقتلهم؟ وهل لذلك صلة بإحساسهم بالارتباط بمجموعاتٍ صغيرة؟ في أي ظروف يكون البشر على استعداد للتضحية بأنفسهم من أجل الآخرين؟ هل المجموعة الصغيرة هي المصدر الأساسي لدوافع الفرد للقتل والموت من أجل الآخرين؟ كيف ترتبط ديناميات المستوى الجزئي بالسياقات البنيوية الكلية؟ هل التضامنات الجزئية ظاهرة عالمية أم تخص سياقات تاريخية وجغرافية معينة؟ ما الدور الذي تؤديه المنظمات الاجتماعية والأيديولوجيات في تكوين التضامن الجزئي والحفاظ عليه؟ دعونا نحاول تقديم إجابات لبعض هذه الأسئلة.

العنف والتضامن الجزئي

شكّلت فكرة «المجموعة الأولية» نقطة الانطلاق في الجزء الأكبر من التحليلات بدءاً من الأعمال المبكرة عن التماسك الاجتماعي وصولاً إلى النقاشات الحالية. فقد بنى كل من شيلز ويانوفيتز حجاجهما على المفهوم الذي صاغه السوسيولوجي في مدرسة شيكاغو، تشارلز كولي (Cooley, 1909)، عن المجموعة الأولية. وتصوّر كولي مفهوم المجموعة الأولية بوصفها وحدةً صغيرةً تتعيَّن بالصلة الحميمة والتفاعل المباشر؛ يقول كولي: «أعني بالمجموعات الأولية تلك التي تتميز بالارتباط الحميم والتعاون المباشر. إنها أولية في عدة معانٍ،

أهمها أنها أساسيةٌ في تكوين الطبيعة والمثُل الاجتماعية للفرد. إنّ نتيجة الارتباط الحميم من الناحية السيكولوجية هي نوع من الاندماج للأفراد في كلٍّ مشترك، بحيث تكون ذاتُ كلِّ فردٍ فيه، ولأغراضٍ عديدة، هي الحياةُ والهدف المشتركان للمجموعة» (Cooley, 1909: 25). والأمثلة النماذجية للمجموعة الأولية من وجهة نظره هي «الأسرة، ومجموعة اللعب بالنسبة إلى الأطفال، والجوار، أو مجموعات كبار السن». يتعلق المفهوم الأصلي لدى كولي بالمجموعات الحميمة ذات الدور المركزي في التنشئة الاجتماعية المبكرة للفرد؛ مثل الأسرة ومجموعات الأقران، لكنّ علماء الاجتماع وعلماء النفس العسكريين يطبقون المفهوم نفسه على العلاقات الاجتماعية المتماسكة التي تظهر بين الأفراد في ميدان المعركة (Siebold, 2011). ولا شك أن الوشائج العاطفية القوية التي تنشأ بين الجنود المعرّضين لخطر مميت تشبه تلك التي بين أفراد الأسرة المهتمين بعضهم ببعض، إلا أن نوعَي التضامن الجماعي لا يعملان بالضرورة وفقاً للمبادئ نفسها. فالارتباطات العائلية الوثيقة وصداقات الطفولة العميقة يندر أن تنطوي على تهديدات وشيكة للحياة، في حين يُعتبر ذلك أحدَ المكونات الرئيسة لتضامُن المجموعات الصغيرة على خط المواجهة. يضاف إلى ذلك أن الصداقات المدنية وروابط الأسرة تقوم على تفاعلات يومية طويلة الأمد، أما المجموعات الصغيرة المرتبطة بالتجارب العنيفة فتصوغ وشائجَ عاطفيةً كثيفة في فترات زمنية أقصر. ومن ثم، يقتضي الفهم الأفضل لكيفية عمل التضامن الجزئي في الوحدات المعرّضة للعنف تمييزَها عن الأشكال الأخرى من التجمّعات الاجتماعية الحميمة.

ثمة مشكلة أخرى مهمة أيضاً في نموذج المجموعة الأولية يكمن في الفهم الماهوي وغير المرن للروابط الاجتماعية. يقول كينغ (King, 2007: 641) في انتقاده الماهوية السيكولوجية التي يستند إليها نموذج المجموعة الأولية عن التماسك الاجتماعي: «ببساطة، يفشل علماء النفس الاجتماعي، مثل سيبولد، ممن اعتبروا التماسك الاجتماعي ماهيةً عاطفيةً تسبق الممارسة، في ملاحظةِ أو إدراك الممارسات الاجتماعية التي ينشأ من خلالها التماسك ويستمر فعلياً». ففي مثالَي نموذج المجموعة الأولية، المدنية والعسكرية، تقوم الارتباطات العاطفية العميقة على ممارسةٍ اجتماعيةٍ متشاركة؛ بحيث لا تضامنَ من دون ممارسة. لكن النقد الذي يقدمه كينغ ليس كافياً؛ لأن نموذج المجموعة الأولية، وإضافة إلى الماهوية المتفشية فيه، يبدو أيضاً شديد التركيز على المجموعة بحيث لا يفسر

دقة التفاعل الاجتماعي داخل السياقات العنيفة وخارجها. يوضح روجرز بروبايكر (Brubaker, 2015; 2004)، الذي يشتغل على كيانات أوسع كالأمم والإثنيات، أنه ما مِن مجموعة لديها خصائصُ ثابتةٌ ومستقرةٌ بطبيعتها، وأن المبدأ نفسه ينطبق على الوحدات الأصغر. ويرى أن الأمم والإثنيات هي فئاتٌ يُساء عادةً فهمُ مقولاتها البسيطة؛ مثل «الصرب» أو «الهوتو»، فيجري اعتبارها خاصية لصيقة بالمجموعة. لذلك فإن فكرة «المجموعة الأولية» بوصفها شيئاً يتحدد بالوشائج العاطفية الجوهرانية الأولى، أو مثلما وصفها كولي «الحالة العامة والبسيطة نسبياً للعقل الاجتماعي» (ص ٣١)، تعدُّ فكرة معيبة جداً. ويبرز الانبعاث المعاصر لهذه الفكرة في نموذج انحسار العنف أيضاً: حيث يتعامل پينكر (Pinker, 2011) وغات (Gat, 2006) مع تشكّل المجموعة من الناحية البيولوجية الستاتيكية والماهوية. بالنتيجة، نقول إن السمة المجموعاتية groupness هي مقولةٌ متغيرةٌ وليست ثابتة، ولا هي بالخاصية المعطاة التي تتعلق بوحدةٍ جماعيةٍ معينة. فالمجموعة، ومهما صغر حجمها، ليست أبداً كياناً ثابتاً ومحدوداً يتشكل بوساطة روابطَ حدسية معطاة. وبدلاً من أن نسبغ على «المجموعات الأولية» طابع التشيؤ والقول إنها تتألف من محض أجساد، لا بد من استكشاف ديناميات الفعل الاجتماعي التي تتولد عنها وشائج مجموعاتية قوية وظرفية. وبهذا المعنى، فإن كل تمييز بين المجموعات الأولية والثانوية يصير مؤقتاً وبلا قيمة تُذكر. وبدلاً من ذلك، علينا أن نركز على الميكانيكا الاجتماعية الداخلة في تشكّل المجموعة؛ وفي هذه الحالة تبرز خاصةً الكيفيةُ التي تؤثر بها على ديناميات التضامن الجزئي، التجربةُ المتشارَكةُ في سياق العنف أو التهديد الوشيك للوجود.

تعدّ الوشائج القوية في المجموعات الصغيرة التي تعاني العنفَ مهمةً لوجود الوحدات العسكرية، والجماعات الإرهابية، والمنظمات الثورية، والقوات المسؤولة عن الإبادة الجماعية. لكننا أمام عملية تعمل أيضاً في الاتجاه المعاكس؛ فالمنظمات الاجتماعية (والأيديولوجيات) هي التي تساعد في الحفاظ على جيوب من التضامن الجزئي المكثّف. وإذا ما أزحنا جانباً المفاهيم السوسيولوجية والبيولوجية الجامدة، والمفاهيم القائمة على الأصول القديمة Primordialist عن المخالطة الاجتماعية Sociability التي يعتمدها كل من پينكر وغات، يتضح لنا أن البشر ليس لديهم ميلٌ وراثيٌ ليتشكلوا في مجموعات. فعلى النقيض من التفسيرات التقليدية القائمة على الأصول القديمة، بل الفجّة إلى حد ما، والتي

تبني الكثير من أحكامها على وجود تشابهات بسيطة بين البشر والحيوانات الأخرى، تؤكد الدراسات البيولوجية المتطورة عن العلاقات الاجتماعية على الاختلافات الحادة بين البشر الأوائل Hominids والقردة (يراجع الفصل الثالث من هذا الكتاب). يلخص تيرنر وماريانسكي (Turner and Maryanski, 2005) هذه النتائج، وهي تُظهر أن حياة البشر الأوائل كانت أقل اجتماعية مقارنة بالقردة التي هي أكثر ميلاً للعيش في تجمعات مندمجة. كانت القردة غالباً في وضع يمكّنها من النمو والحفاظ على مجموعات كبيرة، لأن معظمها عاش على الأشجار الغنية بالفواكه. في المقابل، كان على القرود منتصبة القامة التي نشأت في السافانا الإفريقية، حيث لا أشجار وحيث يوجد كثير من الحيوانات المفترسة، أنْ تتحرك في مجموعات صغيرة جداً ومرنة من أجل الصمود. ولا يزال إرث هذا الانقسام مرئياً بين الأنواع التي نجت من القردة، مثل أورانغوتان orangutans والشمبانزي والغوريلا، حيث الروابطُ الاجتماعيةُ بين البالغين فيها ضعيفة جداً. لقد كانت النتيجة المباشرة للحياة في بيئة معادية هي ظهور روابطَ اجتماعية مائعة ومسامية. ومن ثم فإن البشر الأوائل لم يعيشوا في «مجموعات أولية»؛ بل تجمَّعوا في مجموعات صغيرة من الباحثين عن الغذاء، التي كانت، وخارج ثنائية أم - طفل، شديدة المرونة، وتكوينُها الداخلي يتطور باستمرار. وبما أن البشر لم يكونوا مؤهلين لحياة السافانا الإفريقية، فإن افتقارهم للأسنان الحادة أو السرعة أو القرون أو المخالب جرى تعويضه في النهاية بوساطة التطور التدريجي لقدراتهم العاطفية والإدراكية الفريدة. كانت القدرة على توليد المشاعر تجاه الآخرين المتغيرين باستمرار، بل وقراءتها أيضاً، جنباً إلى جنب مع القدرات الإدراكية المتزايدة التعقد، آليةً حاسمةً لبقاء البشر كنوع (Collins, 2004; Damasio, 2003; Turner, 2007). وكانت الميزة المحدِّدة للتفاعلات ذات الطبيعة الوشائجية هي الاقتراب بعضهم من بعض؛ ذلك أن الاستفادة من القدرات الإدراكية والعاطفية اقتضت من البشر الأوائل تكثيفَ تفاعلاتهم المباشرة حتى يتمكنوا من قراءة الإشارات البصرية التي تومئ إلى ردود فعلٍ عاطفيةٍ مختلفة. واستغرق هذا الضبط العاطفي والإدراكي مئات الآلاف من السنين ليصل إلى مرحلة الكمال، وحالما اكتمل تطورُّه تولَّد عنه شكل جديد من التفاعل الاجتماعي هو التضامن الجزئي. لكن التضامن الجزئي الذي يعتمد على العلاقات العاطفية المكثفة والتبادل الإدراكي يحتاج عملاً اجتماعياً مشتركاً وممتداً. أعني هنا أن التضامنات الجزئية لا تتولد عن محض العواطف

والإدراكات؛ بل تتطلب هذه العلاقات عملاً منسقاً ومتشاركاً. وبالنسبة إلى معظم البشر، تُبنى وشائج التضامن الجزئي مع الأفراد الذين نشؤوا معهم؛ مع آبائهم وإخوتهم وأقربائهم وأصدقاء الطفولة والجيران وأقرانهم الأوائل وهلمّ جراً. وحتى في حالة هذه الوشائج الوثيقة جداً، التي ليست آليةً ولا وراثية، لا بد من بذل جهدٍ عاطفيٍ وإدراكيٍّ ممتد. فالآباء والأبناء بينهم وشائجُ عاطفية (وإدراكية) قوية، لكن علاقاتِ الحب التي يتشاركونها تتأسس على مدى سنوات من العمل العاطفي (والإدراكي) المشترك. ولا يعني ذلك أن هذه العلاقات متماثلة كلها لا محالة، أو أن هذه المشاعر المتشارَكة لا تتذبذب أو تتغير؛ بل جميعُ الوشائج العاطفية ديناميةٌ ومتغيرة. يضاف إلى ذلك أنه يمكن لروابط المجموعات الصغيرة أن تغير من مضمونها بمرور الزمن بحيث إنَّ ما بدأ رغبةً وحبّاً قد يتحول تدريجياً إلى شعورٍ بالمسؤولية، أو تعلُّقٍ بفِعل الاعتماد المتبادل، أو ارتياحٍ اعتياديّ، على سبيل المثال لا الحصر. فجميع الوشائج العاطفية والإدراكية تقوم على فعل اجتماعي حتى حين لا يردُّ أحد الطرفين بالمعاملة بالمثل. وفي الغالب، تحجب الكثافة التي تميز العديد من ارتباطات المجموعات الصغيرة فكرةَ أن جميع العلاقات الاجتماعية هشة في حقيقتها. فقد يعبر عاشقان عن حبهما غير المشروط، لكن رباطهما العاطفي لن يكون قوياً إلا بقدر الفعل الاجتماعي الذي يصبّانه في هذه العلاقة. ببساطة أكبر، يولّد الفعل العاطفي والإدراكي القائمُ على درجة أكبر من التشارك روابطَ تضامنية جزئية أقوى وأكثر ديمومة.

ويعدُّ التضامن الجزئي في كثير من النواحي ظاهرةً عالميةً تتجاوز الزمان والمكان، لكن الروابط الاجتماعية الجزئية التي تطورت من خلال التجربة المعتادة والممتدة للحياة المتشاركة تختلف اختلافاً شديداً عن تلك التي تولد في البيئات العنيفة. تُبنى الكثير من التفاعلات الاجتماعية الصغيرة على الاحتياجات العاطفية والإدراكية التي توفر الشعور بالأمان، والتغلب على الخوف، والراحة العاطفية والثقة، وغيرها. وبهذا المعنى، تتولد عن البيئات العنيفة كالحرب أو الإرهاب أو الثورة مواقفُ مهدِّدةٌ تعزز ردودَ أفعالٍ عاطفية أكثر حدة. وبالنتيجة، يطور الأفراد الذين يجدون أنفسهم في مثل هذه البيئات المعادية روابطَ اجتماعية جزئية مكثفة في فترات زمنية أقصر. وهكذا فالوشائج القوية التي تستغرق في الحياة «المدنية» اليومية سنواتٍ من العمل التفاعلي والتفاني الشخصي قد تتطور خلال أوقات الأزمات العنيفة في غضون أشهر أو حتى أسابيع فقط. ومثلما أشرنا في الفصل

الخامس من هذا الكتاب، أدرك الرواد الكلاسيكيون في علم الاجتماع مثل سيمّيل وفيبر، أن الحروب تؤدي إلى «مواقفَ مطلقة» تزيد من خبرة الفرد، وهي «قوةٌ تعمل على التوحيد والتبسيط والتكثيف» (Simmel, 1917: 20). فيرى فيبر (Weber, 2004: 225) أن الحرب تخلق «شعوراً بالمجتمع» و«تطلق مجتمعاً غير مشروط من التضحية بين المقاتلين». وتوصف التجربة العاطفية والإدراكية للمتورطين في الحملات الإرهابية أو الانقلابات الثورية أو ممارسات الإبادة الجماعية المباشرة أو قتال عصابات الشوارع بمصطلحات مماثلة في كثير من الأحيان (Stephenson, 2015; Mann, 2005; della Porta, 2013). من الواضح أن ثمة أسباباً سيكولوجية وفيسيولوجية مهمة تجعل البشر يتصرفون بصورة مختلفة حين يجدون أنفسهم في مواقف تهدد حياتهم. يُضاف إلى ذلك أن مثل هذه البيئات الاجتماعية المخيفة تحفز عواطف المرء وإدراكاته. توضح الدراسات الدقيقة التي أجراها غروسمان (Grossman, 1996) وغروسمان وكريستنسن (Grossman and Christensen, 2000)، على سبيل المثال، كيف يمكن لِسيكولوجيا الانسان وفيسيولوجيته في السياقات العنيفة المباشرة أن تتغير لتمكين الأفراد المتضررين من الصمود. ويخبرنا غروسمان هنا عن ظواهرَ تحدث عادةً في ميدان المعركة: مثل حركة الزمن البطيئة، والرؤية النفَقية(*)، وزيادة الوضوح البصري، وفقدان الذاكرة، والاستبعاد السمعي (أي عدم سماع الطلقات)، وزيادة مستويات الكورتيزول (للمساعدة في سرعة تجلط الدم)، وفقدان السيطرة على المثانة والأمعاء، إلى غير ذلك. وفي مثل هذه البيئة المهدِّدة، حين تتزايد المشاعر والإدراكات عادةً، فإن الروابط الاجتماعية المصغَّرة تتطور وتنمو خلال فترات زمنية أقصر. وهنا، يطور الأشخاص الذين يشتركون في تجربة مهدِّدة للحياة صداقاتٍ تُبنى تقريباً حول مثل تلك التجربة حصراً، بل ويحافظون عليها. ويبدو أن الأمر ينطبق أيضاً في حالة الناجين من تحطّم الطائرات أو السجناء السابقين في معسكرات الاعتقال، لا الجنود والإرهابيين والثوار فحسب. وفيما يعزز العداء الخارجي ظهورَ التضامن الجزئي، تتسم آليات الترابط الموجودة في الوحدات العسكرية أو الإرهابية أو الثورية بتعقّد أكبر. فشبكات التضامن الجزئي التي تتطور داخل الفرق أو الفصائل أو الأفواج العسكرية لا تظهر بوصفها ردَّ فعلٍ تلقائيّاً على

(*) في الرؤية النفقية يضيق مجال الرؤية أمام المرء، فلا يرى شيئاً إلا ما هو بادٍ أمامه مباشرة. وهذه قد تكون مقدمة للإغماء في بعض الأحيان. (المترجم)

تهديدٍ خارجيٍّ خطير؛ بل هي ظاهرة تتولد تنظيمياً وأيديولوجياً في الغالب. ولا يعني ذلك أن العواطف التي يختبرها الجنود أو الثوار أو الإرهابيون تجاه أصدقائهم مزيفةٌ أو مصطنعة؛ بل أن هذه المشاعر (والإدراكات) تنبع من أصولٍ بنيويةٍ كلية (ماكرو)، لا من جذورٍ تفاعليةٍ جزئيةٍ (مايكرو) فحسب. لذلك، وحتى نفهم الكيفية التي يعمل بها التضامن الجزئي، لا بد من التركيز على المنظمات الاجتماعية التي تخلق، وتدعم، وتستخدم وسائلَ تنظيمية وأيديولوجية تجعل من روابط المجموعات الصغيرة هذه ممكنة.

يختلف العلماء المختصون في التماسك الاجتماعي داخل الجيوش بشأن مستوى التحليل المناسب الذي يجب اعتماده لدراسة التماسك. يميز سيبولد (Siebold, 2011: 455) بين «نموذج تماسك المجموعة الأولية»، الذي يتعلق بالفِرَقِ والفصائل، و«نموذج تماسك المجموعة الثانوية»، الذي يتضمّن الترابط التنظيمي الناتج عن مستوى أعلى من الوحدة التنظيمية مثل الفوج أو الكتيبة. يحاج سيبولد أن الكثير من الأبحاث الحالية عن الجيش الأمريكي تقول إن التماسك موجود على جميع مستويات الوحدات؛ لكن الدراسات الاستقصائية تشير إلى أن «التماسك العسكري يحظى بأهميةٍ أكبر على مستوى المجموعة الصغيرة مثل الفرقة (عشرة أعضاء تقريباً) أو الفصيلة (ما يزيد قليلاً على ثلاثين عضواً)». ويقدم سيبولد بعض الأفكار المثيرة للاهتمام حول مستويات التكامل المختلفة أيضاً (Siebold, 2007: 288-289)، لكن تحليله يفترض أن الوحدة العسكرية والمجموعة هما الشيء نفسه. بيد أن الوحدة العسكرية (كالفرقة أو الفصيلة أو الكتيبة) هي كيان بيروقراطي ثابت ورسمي تنشئه وتدعمه البنيةُ التنظيميةُ الأوسع، في حين تُعدُّ السمة المجموعاتية أكثر مرونة وديناميةً، ووحدةً غير رسمية للمخالطة الاجتماعية. بكلمات أخرى، الفصيلُ بنيةٌ تنظيميةٌ أنتجتْها البيروقراطية العسكرية التي لا تولي اهتماماً كبيراً أو لا تولي أي اهتمام للأفراد الذين يملؤون وحدة التنظيم تلك، أما السمة المجموعاتية فتعتمد على خصائص الأفراد الذين يؤلفون ذلك الكيان. والوحدة العسكرية وعاءٌ بيروقراطيٌّ رسميٌّ قابل للاستبدال ويمكن ملؤه بأي مجموعة من الأفراد ممن يستوفون المعايير القياسية للتجنيد العسكري. وبهذا المعنى، فتكوينُها تعسفيٌّ يُبنى على مبادئ المنفعة العسكرية وكمية من الأجسام المسلّحة والمدرّبة. وهكذا، ترى وجهة النظر التنظيمية أن جميع الفصائل لها قيمة متماثلة؛ حيث ينصبّ التركيز على وجود المزيد من الوحدات العسكرية

جيدة التدريب، حتى تتمكن من التفوق على المنظمات العسكرية المعادية ووحداتِها الخاصة. وبهذا المعنى، فإن الفصيل نقيض المجموعة المتماسكة تقريباً: ففيما تتحدد كثافة السمة المجموعاتية بفضل إحساس الفرد بالارتباطات العاطفية والإدراكية، تخضع الوحدات البيروقراطية للتقييم بقياس وظيفتها التنظيمية. وببساطة كبرى، تنطوي العلاقات المجموعاتية على الدفء والصداقات العميقة والحب والرعاية والشعور بالولاء الشخصي، في حين ترمز الوحدات البيروقراطية إلى التجردّ والبرودة المهنية والعقلانية الأداتية والامتثال الصارم للقواعد (Malešević, 2013a, 2011).

ولمواجهة هذا التناقض العميق القائم في صميم الجيش والأنظمة القسرية الأخرى، لا مناص من تحويل هذه الأوعية التنظيمية التعسّفية إلى مجموعات متماسكة اجتماعياً. لكن البشر مخلوقاتٌ معقدةٌ وديناميةٌ تتغير أحاسيسهم المتعلقة بالارتباط الجماعي وتتأرجح، لذلك يصعب أن تتداخل مثلُ هذه الوشائج الشخصية مع الأهداف الأداتية للبيروقراطيات العسكرية. يحاجّ تشارلز كيرك (Kirke, 2009: 748 and 751) باقتدار أن التماسك الاجتماعي ليس مطلقاً ولا ثابتاً؛ بل «يختلف بين المجموعات وداخل المجموعة الواحدة وفي أوقات متباينة... وهو ليس مسألةً تتعلق بكُتلِ تماسكٍ ثابتةٍ؛ بل بمجموعةٍ متغيرةٍ ومرنةٍ من الولاءات التي تظهر تجلياتها في التعاون والتعارض بحسب ما يقتضيه السياق». إضافة إلى ذلك، يمكن للأعضاء في فرقة أو فصيل معين أن يطوروا إحساساً قوياً بالترابط، لكن الأمر لا يعني أن الترابط يجمعهم مع جميع أفراد فرقتهم/فصيلهم؛ بل يمكن أن يكون لدى الأفراد أشخاصٌ يشعرون أنهم أقرب إليهم من غيرهم داخل الوحدة المتكاملة نفسها. إضافة إلى ذلك، قد تتغير هذه التفضيلات الفردية أيضاً بحيث يقطع الجنود مع صداقات قديمة ويقيمون أخرى جديدة.

لكن النجاح في الحروب والأنشطة العنيفة المنظمة الأخرى يعتمد في كثير من الأحيان على التماسك الاجتماعي والروح المعنوية لوحدات القتال الصغيرة، ولذلك أنفقت المنظمات العسكرية قدراً من الطاقة والموارد لتجعل مثل هذه الوحدات المصغرة أقرب للمجموعات المتماسكة جداً. وفي بعض السياقات، تتجه العديد من المنظمات العسكرية المعاصرة إلى الاستثمار في تطوير الأنظمة التي تسمح بنموّ مثل هذه الأشكال من التماسك الاجتماعي. يخصص الجيش

الأمريكي على سبيل المثال، موارد مهمة لنظام التزويد بالتماسك والاستعداد العملياتي والتدريب (COHORT)، الذي يدرس الصلة بين شبكات تضامن المجموعات الصغيرة والأداء العسكري. إضافة إلى ذلك، وعلى مدار الأعوام العشرين الماضية، أقرّت الفروع المختلفة للجيوش الأمريكية والإنكليزية والفرنسية وغيرها من الجيوش تغييرات مهمة في قواتها المسلحة من أجل الاستفادة من تماسك المستوى الجزئي في المهمات العسكرية. وهكذا تركز وكالات التجنيد العسكرية اليوم على تجنيد المجندين لا كأفراد بل، وحيثما أمكن، كمجموعة من الأصدقاء الذين يعرفون بعضهم بعضاً من البلدات والقرى نفسها. وعادةً ما تُخصِّص الأسلحةَ المعقدةَ مثل الصواريخ المضادة للطائرات، والتي يمكن أن يديرها فردٌ واحد، لجنديين أو أكثر بحيث يمكن الدفع بتشكُّل ارتباطاتهم المجموعاتية ذات المستوى المصغر ومن ثم الاستفادة منها (Collins, 2008a).

تشير كل هذه الأمثلة إلى أن التضامن الجزئي ظاهرةٌ تتولد بنيوياً بدلاً من كونه نزعةً فطريةً في الحياة البشرية. إضافة إلى ذلك، يمكن المحاجّة بالقول إن جزءاً كبيراً من التاريخ لم تشكّله المجموعات الأولية الطبيعية المتماسكة بطبيعتها مثلما يدّعي العديد من علماء النفس وعلماء الاجتماع العسكريين؛ بل من خلال المنظمات الاجتماعية القادرة على توليد واستخدام مثل هذه الروابط الصغيرة من أجل غايات تنظيمية محددة، وتبرير استخدامها. ولأن أسلافنا السابقين لم يعيشوا في «المجموعات الأولية»، بل في شبكات شديدة المرونة والميوعة وغير مستقرة هدفُها البقاء، فليس من قبيل المصادفة التاريخية أن يتزامن ظهور وشائج التضامن الجزئي القوية مع تطور المنظمات الاجتماعية الدائمة الأولى وتوسُّعها. وقد نحاج أن أشد التضامنات الجزئية كثافةً تجسدت بصورة ملموسة جنباً إلى جنب مع القوى التنظيمية البنيوية الكلية الناشئة وفي تعارضٍ معها كذلك. إذ وبدءاً من حياة الصيادين جامعي الثمار المعقدة والمستقرة التي تطور بعضها إلى مشيخات، إلى إمبراطوريات قمة الهرم، إلى المجموعات المتنوعة من الممالك والسلطنات والدول-المدن واتحادات المدن، تعرَّض البشر للعملية التي أسماها مان (Mann, 1986) ولوج القفص الاجتماعي Social Caging. ويقصد به الفخ التنظيمي الذي يعايشه البشر تدريجياً كلما ابتعدوا عن أنماط حياة الترحال باتجاه أنماط الحياة المستقرة التي تسيطر عليها الدولة. ومع صعود قوة الدولة، التي تتعزز بتوسُّع الحرب، تزيد القدرات التنظيمية، ثم تتولد علاقاتٌ إقليميةٌ واجتماعيةٌ

معينة تجبر الأفراد في نهاية المطاف على «مقايضة» حرياتهم الأصلية مقابل الأمن والسلامة. يركز مان هنا على تطور بنى الدولة وتوسّعها في جميع أنحاء العالم، لكنها فكرة تنطبق على جميع أشكال المنظمات الاجتماعية الدائمة والمعقدة؛ من الشركات التجارية والمؤسسات الدينية، وصولاً إلى الشبكات الإرهابية (Malešević, 2013a - يُراجع أيضاً الفصل الثالث من هذا الكتاب).

ولا يعني أيٌّ من هذا كله أن المنظمات الاجتماعية تخلق متعمدةً جيوباً من التضامن الجزئي. فحتى اليوم، تواجه أكثر المؤسسات العسكرية تطوراً وتنظيماً، كالجيش الأمريكي أو جيش الدفاع الإسرائيلي، صعوبةً كبيرةً في إقامة وحداتٍ عسكريةٍ متماسكةٍ مصممة على المقاس. وعلى الرغم من الموارد الهائلة، وتوافر الأجهزة العلمية الحديثة أو ممارسات ومرافق التدريب المتطورة، لا وصفاتٍ بسيطةً لإنتاج التماسك الاجتماعي داخل القوات العسكرية. وكلما توغّلنا في التاريخ، تصير ضرباً من الخيال.

العنف والتماسك الاجتماعي في العالم القديم

هكذا، افتقر الحكام والأفراد المسؤولون عن المؤسسات الاجتماعية التي تتبعهم، في الجزء الأكبر من التاريخ البشري، إلى الوسائل أو حتى المصلحة في خلق تماسك المجموعات الصغيرة أو الاستفادة منه. يشدد جون هول (Hall, 1985) على أن إحدى السمات الرئيسة للإمبراطوريات في فترة ما قبل الحداثة هي عجزها وافتقارها إلى الطموح لبناء بنيةٍ معياريةٍ وتنظيميةٍ مشتركةٍ على مستوى المجتمع. هنا، وعلى عكس الدول القومية المعاصرة التي تحظى بسلطاتٍ وبنيةٍ تحتيةٍ متطورة والقدرة على اختراق مجتمعاتها المدنية، ومنها جيوب التضامن الجزئي في نطاق أراضيها، كانت الإمبراطوريات القديمة، في هذا المعنى، نماذج ضعيفة عن اللوفياثان(*). لقد حظي الأباطرة الصينيون أو السومريون بسلطات استبداديةٍ هائلةٍ، بما في ذلك الحق في قطع رؤوس من اعتبروهم تهديداً لحكمهم، لكنهم واجهوا صعوبةً كبيرةً في فرض إرادتهم عبر الأراضي الواسعة الواقعةِ تحت سيطرتهم

(*) اللوفياثان هو الاسم الذي أطلقه توماس هوبز على الكيان/الدولة التي تعاقد على نشوئها البشر؛ بحثاً عن الأمن وللخروج من حالة الطبيعة حيث العنف والاحتراب واللاأمن. واللوفياثان هو وحشٌ بحريٌّ عملاقٌ شديدُ البأس؛ ما يوحي بطبيعة هذه الاستعارة المشهورة لوصف طبيعة التعاقد المذكور حيث مقايضة الأمن بالحقوق. (المترجم)

الفعلية. وبالنظر إلى أنهم عانوا من ضعفٍ تنظيميٍّ (وأيديولوجي)، فقد اضطروا إلى الاعتماد على الوجهاء المحليين لتحصيل الضرائب وتعبئة المجندين للحروب وتنفيذ مراسيمَ دينية محددة. لذلك فحين ظهرت المجموعات صغيرة الحجم المتماسكة والفعالة، نراها وقد تطورت عادةً في قمة الهرم الاجتماعي؛ إما في معارضة البنى الإمبراطورية، أو كنتيجة جانبية غير مقصودة للنظام الإمبراطوري. على سبيل المثال، ظهرت في الإمبراطورية الصينية مجموعتان اجتماعيتان وسياسيتان شديدتا التماسك؛ هما خصيان البلاط والعلماء البيروقراطيون أو المندريون، فكانتا نتاجاً جانبياً مباشراً للبنية التنظيمية التي يمثلها البلاط الإمبراطوري الصيني. وقد تألَّف هذان النظامان المهنيّان من أفراد متنوعين أظهروا درجات متفاوتة من الولاء لنظامهم، لكن المواقع البنيوية المختلفة لكل منهما عززت العلاقات العدائية بين الجماعتين (Darwin, 2008; Jones, 1987). ربما لم تتورط هذه التجمعات النخبوية في العنف المنظم بصورة مباشرة، بيد أنها انبثقت عن عملياتٍ تنظيميةٍ مشابهةٍ لتلك التي أدّت إلى ولادة وحدات اجتماعية أكثر تخصصاً في ممارسة العنف. والأمثلة النموذجية لهذه الوحدات هي طبقة المحاربين النخبة؛ مثل الساموراي في اليابان والمماليك في مصر[1]. تتألّف هاتان المنظمتان المحاربتان من أفرادٍ شديدي التماسك والتفاني ممن كانوا أيضاً جنوداً ذوي حنكةٍ وفعاليةٍ قادرين على هزيمة قوات العدو التي تفوقهم عدداً. والساموراي نبلاء انتظموا في بنًى هرمية في الوقت الذي سيطر اللوردات الإقطاعيون (الدايميو Daimyo) على العشائر. واتسمت العضوية في العشيرة بالقوة، وبالولاء الذي لا يقبل الجدل. ويترسخ لدى الساموراي الشعورُ بالواجب تجاه السيد والعشيرة بأكملها منذ الطفولة المبكرة، إضافة إلى التدريب العسكري المبكر الذي يشجع على الولاء للوردات وأعضاء الساموراي الآخرين، ويُحْتَفَى فيه بالانضباط الذاتي، وازدراء الألم والخوف والمقتنيات المادية (Clements, 2010).

على عكس الساموراي -الذين كانوا في كثير من الأحيان أعضاء وُلدوا ضمن النخبة المحاربة- كان المماليك جنوداً عبيداً صاروا نخبةً عسكريةً (وسياسية

(١) يجدر التنبيه أن المماليك والساموراي لم يقتصر وجودهم على دولة بعينها، إذ نشأ الساموراي في الصين لكنهم وُجدوا في كوريا أيضاً، وكان نفوذهم كبيراً في اليابان. بالمثل، انتشر المماليك في جميع أنحاء العالم الإسلامي؛ من بلاد فارس والإمبراطورية العثمانية إلى الهند والقوقاز.

أحياناً) بفضل جدارتهم فحسب؛ إذ كان جنود المماليك في الغالب صبية أُبعدوا عن عائلاتهم قسراً ثم جُلبوا إلى مراكز الإمبراطورية للتدريب العسكري. وعلى مرّ القرون (من القرن التاسع إلى القرن التاسع عشر)، أنتجت هذه الممارسة طبقةً متميزةً من المحاربين القادرين على خوض حروبٍ طويلةٍ، بل وحتى الاستيلاء على السلطة السياسية، كما في حالة سلطنة المماليك (١٢٥٠م - ١٥١٧م) في ما يُعرف اليوم بمصر وسوريا. وعلى منوال الساموراي، كانت هذه الوحدات العسكرية النخبوية تُدار على يد سادةٍ (أو رعاة)، مسؤولين عن ضمان خضوع الجنود وبصرامة، لتدريبٍ وتعليمٍ عسكريٍ شديد القسوة. واعتمد التقدم العسكري للفرد المملوكي على دعم راعيه، لكن سمعة الرعاة أنفسهم وتأثيرهم اعتمدا أيضاً على الحنكة العسكرية للمماليك الخاضعين لسيطرتهم. وتطور لدى المماليك بسبب نشأتهم المتشاركة في الطباق(*)، منفصلين عن عائلاتهم، شعورٌ قويٌّ بالارتباط مع رفقائهم المماليك. وتؤكد دوريس بهرنس أبوسيف (Behrens-Abouseif, 2008: 76) أن كل مملوك «ارتبط بروح المجموعة التي جمعتْه بأقرانه الذين يشاركونه الطبق». كقاعدة عامة، عاش المماليك بوصفهم قواتٍ منفصلة عن المجتمع في حامياتهم، حيث أمضوا معظم وقتهم معاً، مما عزّز من قوة الصداقات القائمة سلفاً. وهكذا نعثر في حالتي الساموراي والمماليك على مثال وحداتٍ عسكريةٍ شديدةِ التماسك أظهرت شعوراً قوياً بالولاء فيما بينها ولنظامها.

أما غير البيّن هنا بالقدر نفسه فهو أنّ التماسك الاجتماعي في الحالتَين لمّا ينبثق عن الترابط التصاعدي في «المجموعة الأولية»: بل أنشأتْه المنظماتُ الاجتماعية القائمة. انبثقت مؤسسة الساموراي من الإصلاح العسكري الياباني خلال فترتي «أسوكا» Asuka و«نارا» Nara. وفي عام ٧٠٢م صدر قانون تايهو، في إطار إصلاحات «تايكا» Taika على عهد الإمبراطور تينجي؛ حيث أدرج شرطاً يقول إن واحداً من كل أربعة ذكور بالغين يجب تجنيدهم في جيش الدولة. وعلى خطى النظام الصيني وقتها، أقحم الحكام اليابانيون النظامَ البيروقراطي الإمبراطوري المتكون من اثنتي عشرة رتبة، وأُطلق على الرتب الست الأخيرة اسم «الساموراي» (Turnbull, 2013). وبمرور الوقت، صار هؤلاء الموظفون المدنيون تدريجياً نظاماً

(*) ومفردها طبق؛ وهي بتعبير اليوم المدارس العسكرية أو الكليات الحربية أو الثكنات، وفيها يتربى الجندي المملوكي ويسكن ويتعلم فنون القتال. عُرف المماليك المحاربون. ويُطلق عليهم اسم الأجناد، وبسبب إسكانهم في الطباق - بانعزالهم في هذه المؤسسات وتجنبهم الاختلاط. (المترجم)

عسكرياً نخبوياً. وبطريقة مماثلة، كان النظام المملوكي نتاجاً للتغيير التنظيمي القسري من أعلى إلى أسفل، والهادف لزيادة الفعالية العسكرية للسلطنة. ويبدو أن النظام نشأ خلال الخلافة العباسية في القرن التاسع، حين استخدم الخليفة المعتصم بالله (٨٣٣م - ٨٤٢م) أفضلَ الغلمان لتكملة الوحدات العسكرية الموجودة. كان نظام الغلمان ترتيباً مؤقتاً في البدء، شمل وحداتٍ مختلطة من الرقيق والأحرار الذين لم يتلقّوا تدريباً عسكرياً منظماً أو كان تدريبهم ضئيلاً، لكن وبمجرد أن أثبت الجنود الغلمان أنهم محاربون ذوو قيمة، أنشأ الخليفة الموفق بالله نظاماً جديداً في عام ٨٧٠م، حيث يخضع الرقيق من الشباب للتدريب في الفنون العسكرية بصورة ممنهجة. حظي جيش الرقيق باحترام كبير بفضل قدراته القتالية، بل وصار محل طلب لأنّ جنوده كانوا بلا روابط عائلية، فكانوا بذلك أكثر موثوقية وجدارة بالثقة وولاءً للسلطان.

هكذا كان التماسك الداخلي للوحدات العسكرية في الحالتَين نتاج التطورات التاريخية والبنيوية الخاصة بكل حالة منهما؛ والتي انطوت على آلياتٍ تنظيمية قسرية، مثل نشوء جيش الرقيق انطلاقاً من عمليات الاختطاف القسري في الحالة الأولى، والمرسوم الإمبراطوري الخاص بتعبئة الموظفين المدنيين/العسكريين في الحالة الثانية. كذلك، وإضافة إلى القوة التنظيمية، أدت الأيديولوجيا الابتدائية في الحالتَين دوراً حاسماً في تعبئة الفعل الاجتماعي والحفاظ على الأنظمة الاجتماعية في كل حالة؛ إذ شكلت مدونة بوشيدو (باللغة العربية: الواجب) Bushido code الشهيرة الأساسَ للكثير من الأنشطة اليومية لدى الساموراي. تمحورت هذه الأيديولوجيا الابتدائية على ثماني فضائل رئيسة: الاستقامة، والشجاعة، والإحسان، والاحترام، والإخلاص، والشرف، والولاء، وضبط النفس (Benesch, 2014; Clements, 2010). واستند «أسلوب المحارب» هذا إلى الوصفات الأخلاقية التي صاغتْها البوذية في نسخها المتنوعة؛ كالكنفوشية الجديدة والشينتو والزَّن(*)؛ ووفرت بذلك الشرعيةَ الأخلاقيةَ لمؤسسة الساموراي. ولأن بوشيدو كانت مجموعة من الوصفات القيمية التي انبثقت من النظام الاجتماعي والسياسي الياباني الأوسع، فقد عملت أيضاً كآلية للتبرير التنظيمي على مستوى

(*) الزَّن هي طبعة البوذية التي تطورت في اليابان. وهي ممارسةٌ تأمليةٌ تهدف لولوج الذات والوعي الذاتي وحالة التنوُّر. ولا آلهةَ معروفة في مثل هذه الرحلات الروحية، بل معلمٌ يقود المتأملين. (المترجم)

الدولة. ما يعني أنه إضافةً إلى البنى التنظيمية القسرية التي جعلت مؤسسة الساموراي ممكنة، يسّرت هذه الأيديولوجيا الابتدائية تطوُّرَ التماسك الاجتماعي على المستوى الجزئي. بكلمات أخرى، أنشأت شبكات التضامن الجزئي القوية في عصب الساموراي وحافظت عليها قوًى بنيويةٌ؛ هي المنظماتُ الاجتماعية القسرية القائمة، التي شرعنتْها عقائدُ وممارساتٌ أيديولوجية ابتدائيةٌ وفعالة.

أُنشئ النظام الاجتماعي المملوكي واستمر في سياقاتٍ بنيويةٍ مماثلة. فإضافة إلى البنية التنظيمية القسرية التي انبثق عنها ويسّرت وجوده، شرعنت الوحدات المملوكية أفعالها بوساطة عقيدة أيديولوجية ابتدائية مثلتْها طبعةٌ خاصة من الإسلام. توضح آن برودبريدج (Broadbridge, 2008: 12) أن المماليك كانوا من الرقيق، ولذلك لم يكن لهم أنْ يتذرّعوا بالنسب مصدراً للشرعنة القائمة على المكانة. وقد اتضح ذلك خاصةً في الحالات التي ارتقى فيها المماليك إلى قمة الهرم الاجتماعي وبلغوا مناصبَ حكمٍ رئيسة. لذلك، خلال السنوات الأولى من سلطنة المماليك، كان على قادتها، وهم الرقيقُ سابقاً أو من نسل الرقيق، ابتكارَ نماذجَ بديلة للشرعية السياسية من أجل تأمين الاعتراف الخارجي والداخلي. على سبيل المثال، رفض الملك هيثوم الأول Hetum I؛ ملك أرمينيا، التقاربَ مع السلطان المملوكي بيبرس لا بسبب كونه مسلماً؛ بل لأصله المتواضع: فقد أطلق عليه لقب «كلب وعبد»، و«رفض التعامل معه بالمطلق» (Broadbridge, 2008: 13). فلم يكن أمام المماليك من خيارٍ آخرَ للقضاء على وصمة العبودية والافتقار للنسب المميز سوى الاعتماد على الإسلام. وفي هذا السياق، كان لا بدّ من تعديل النمط المهيمن للشرعية السياسية، أي فكرة الأصول الإلهية للحكام(*)، بحيث تراجع النسب لفائدة الولاء الشديد للعقيدة الصحيحة. ومن هنا شدّدت الأيديولوجيا الابتدائية لدى السلاطين المماليك الأوائل على «المفاهيم الإسلامية القديمة» وعلى عدِّ «السلطان المملوكي حارساً عسكرياً للإسلام والمجتمع الإسلامي». هذا التحول في التركيز

(*) الإشارة هنا من دون شك إلى توارث الأمويين والعباسيين لمقولة أن السلطان هو ظل الله في الأرض. وعلى الرغم من أن العبارة رُويت تاريخياً على لسان الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان زمن صراعه مع الزبيريين، وعلى لسان الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، وفي حديث ضعَّفه علماء الحديث ومنهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني؛ تجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ تجسّد في زمن الإمبراطورية الرومانية المقدسة والكنيسة البابوية، ثم في العصور الوسطى الأوروبية، ثم اعتمدته الممالك الأوروبية في القرنَين السادس عشر والسابع عشر . (المترجم)

من النسب إلى التدين كان واضحاً أيضاً بين المماليك العاديين الذين زادوا من ولائهم لعشيرتهم ونظامهم ودينهم ودولتهم. ولأن العديد من المماليك كانوا قد أُجبروا على التحول إلى الإسلام وطوى نسبَهم النسيان أو حُطّ من قدره، فقد تعزز شعورُهم بالتضامن من خلال الارتباط المشترك بالعشيرة والنظام والدين والدولة. خلاصة القول؛ كان التماسك الاجتماعي على المستوى الجزئي في الحالتين نتاجاً مباشراً للتطورات البنيوية.

كانت شساعة الإمبراطوريات عقبة أمام تطوير ميكانيزمات الترابط على المستوى العسكري، بعكس الأنظمة السياسية الأصغر مثل الدول - المدن أو المشيخات الصغيرة خلال حقبة قبل الحداثة. بيد أن التماسك الاجتماعي وحتى في هذه الحالات، لم ينبثق عن الروابط «الطبيعية» التي تتيحها «المجموعات الأولية»؛ بل من خلال التوليف بين الميكانيزمات القسرية وميكانيزمات الأيديولوجيا الابتدائية في منظمات اجتماعية محددة. على سبيل المثال، تمجّد الكثير من الميثولوجيا العسكرية التماسكَ الاجتماعيَّ لدى المحاربين الأسبرطيين الذين وصفهم المشرّع ليكورغوس(*) Lycurgus في أوج قوتهم أنهم متماسكون داخلياً لدرجة أن أسبرطة حافظت على «جدار مؤلّف من الرجال لا من الطوب». من المؤكد أن ارتباط الجنود الأسبرطيين بوحداتهم العسكرية كان شديداً، فكانوا في كثير من الأحيان على استعداد للتضحية بأنفسهم من أجل زملائهم الجنود أو القتال حتى آخر رجل. ومع ذلك، كان هذا التطور الفريد نسبياً نتاجاً مباشراً للعمل التنظيمي الذي قامت عليه دولة إسبرطة. فجميع الجنود خضعوا لتدريب متماثلٍ وتقاسموا أسلوب حياةٍ مشتركاً منذ طفولتهم، فكان ذلك أهمَّ عنصر أسهم في تشكيل وشائجَ دامت مدى الحياة. وأسهم نظام **أغوجي** (agoge)(**) للتدريب العسكري في نشوء آلةٍ عسكريةٍ قوية، وتضمّن أنشطةً يوميةً صارمةً ومتقشفةً بدءاً من سن السابعة وحتى سن الثلاثين، وكان دوره حاسماً أيضاً في إقامة وشائجَ اجتماعيةٍ مصغرةٍ وعميقةٍ بين الأفراد، الذين كان عليهم قضاء سنوات من التدريب القاسي وأسلوب حياةٍ متقشفٍ في آن واحد. عاش الأولاد الصغار في وحدات

(*) Lycurgus of Sparta؛ المشرّع الإسبرطي الشهير في اليونان الإغريقية، الذي يقترب وجوده من الأسطورة؛ إذ نادى بالقانون والانضباط والصرامة العسكرية ويُرجح أنه واضع الدستور والنظام العسكري الإسبرطي بين القرنين السابع والتاسع قبل الميلاد. (المترجم)

(**) أو Agogi وتُكتب باللغة اليونانية ἀγωγή ؛ معناها باللغة العربية معاملة أو علاج. (المترجم)

صغيرة (agélai، باللغة العربية: مجموعات)، حيث كان يُتوقع منهم أن يطوروا شعوراً بالارتباط بزملائهم الطلاب الذين يشاركونهم الوجبات في قاعة الطعام المجتمعية؛ سيسيتا (Syssitia وكذلك pheiditia). كانت طقوس الوجبة المتشارَكة اليومية هذه إلزامية، بحيث لا يمكن حتى للملوك التغيّب عنها من دون عذر مقبول. وقاد الوحدات التنظيمية الصغيرة المكونة من الأولاد الصغار (agelai) بالغون مسؤولون أيضاً عن التدريب الأيديولوجي لتلاميذهم، ومساعدتهم على استيعاب مفاهيم القيم والمبادئ الأساسية التي تستند إليها دولة المدينة الإسبرطية (Lazenby, 2012). ودعمت الأيديولوجيا الابتدائية في لاكونيا Laconia النزعةَ العسكريةَ والتقشفَ وضبطَ النفس، وكذلك الفضائلَ الأخلاقيةَ الخاصةَ بالذكورة والولاء للمجموعة والدولة الإسبرطية. لقد كان نظام أغوجي للتعليم العسكري فعالاً في تحفيز وشائج المجموعات الصغيرة طويلة المدى، لكن الواضح أن هذه الوشائج كانت نتاجاً مباشراً للسياقات البنيوية القسرية وسياق الأيديولوجيا الابتدائية. ببساطة أكبر، أنشأت تماسكَ المجموعة الصغيرة قوتان بنيويّتان خارجيّتان هما التنظيم القسري للدولة الإسبرطية والأيديولوجيا الابتدائية التي يمثلها نظام القيم الذي يشدد على الجودة الأخلاقية لروح الزهد والجماعة. ويوضح نيكوس بيرغالياس (Birgalias, 2002) كيف أن نموذج إسبرطة للتماسك الاجتماعي كان نتيجةً جانبيةً للهزيمة المدمرة التي أصابت الدولة في معركة ليوكترا Leuctra، إذ كان ابتُكر في بدايته لمنع الصراعات الداخلية داخل الدولة. أود التشديد هنا أن دولة -المدينة الإسبرطية لم تستخدم ما يُزعم أنه نزعة طبيعية لدى البشر لتشكيل المجموعة؛ بل خلقت مساحةً تنظيميةً سمحت بتطور التضامن الجزئي، لا بل انبثق ذلك التضامن الجزئي عن إسبرطة ذاتها.

العنف والتماسك الاجتماعي في العصر الحديث

تواجه جميع المنظمات الاجتماعية واسعة النطاق صعوبة في توليد التماسك الاجتماعي داخل نطاقاتها والحفاظ عليه. وهو الوضع الذي يميز خاصة الكيانات التنظيمية التي تستخدم العنف على أساس منتظم. ولأن معظم البشر لا يحبذون العنف أو لا يشعرون بالارتياح حياله (Collins, 2008a)، فإن أي تعبئة للفعل الاجتماعي العنيف تتطلّب استخدام الضغط القسري و/أو التبرير الأيديولوجي. في عالم ما قبل الحداثة، لم يكن القسر بحاجة إلى تبرير، أو أن التبرير اقتصر

على النخبة. فقد كانت الحاجة لشرعنة الأفعال السياسية والعسكرية أقل حين كان الحكام ممثلي الآلهة على الأرض أو الآلهةَ نفسها، كما في مصر القديمة، وإمبراطورية الصين، واليابان، ونيبال، والإنكا، أو الإمبراطورية الرومانية ما بعد يوليوس قيصر(٢).

ثم حدثت تغيّرات جوهرية مع مقدم الحداثة. حُرم الحكام من جهة من الأساليب التقليدية للتبرير، واضطروا لشرعنة أفعالهم وفق المبادئ الجديدة؛ مثل السيادة الشعبية والمساواة السياسية والحرية والعدالة الاجتماعية والجنسية Nationality، على سبيل المثال لا الحصر. ومن جهة ثانية، بُنيت الأنظمة الاجتماعية الجديدة على تراث عصر الأنوار الذي يمجد العقل والمنطق والسلام؛ فاستلزم العنف واسع النطاق عندئذ آليات أكثر تطوراً للتبرير. ومن ثم، كان على المنظمات الاجتماعية الحديثة تركيز اهتمامها على تطوير أنظمةٍ فعالة للسيطرة، يمكنها التمويه على القسر بدعاماتٍ أيديولوجية معقدة، على عكس نظيراتها في العالم التقليدي حيث مُنحت الأولويةُ للقسر. ولا يعني ذلك أن القسر أقلُّ حضوراً في الحداثة؛ إنما يتطلب استخدام الفعل القسري شرعيةً شعبية أكبر، ولذلك لا يكون استخدامُه ممكناً إلا حين تُدمج الأعمال القسرية في ممارسات أيديولوجية محددة. أعني أن التبرير الأيديولوجي (الابتدائي) في العالم التقليدي عُدّ مطلباً مفيداً لاستخدام العنف من دون أن يكون شرطاً أساسياً له، في حين أن أيديولوجيا الحداثة هي شرط لا غنى عنه لأي فعلٍ عنيفٍ واسع النطاق.

وعلى النحو الذي حاججتُ في ثنايا هذا الكتاب، غالباً ما تندمج في العصر الحديث القوةُ التنظيميةُ القسريةُ مع القوة الأيديولوجية. ويظهر هذا الاندماج في مجموعة متنوعة من الأشكال، ويمكن أن يمتد من التعبئة الصريحة لمجتمعاتٍ بأكملها في أزمنة الحروب بين الدول، إلى عملياتٍ أقل وضوحاً مثل اجتماع الأيديولوجيا والقسر في الحياة اليومية عبر الأنظمة القانونية المعاصرة. إن من

---

(٢) عُرف قيصر في عام ٤٢ قبل الميلاد باسم «يوليوس الإلهي». وهي الممارسة التي تبعها عدد من الأباطرة الرومان الآخرين، ومنهم قيصر أوغسطس؛ الذي عُرف باسم Divi lius (ابن الإله)، تيبيريوس (١٤م - ٣٧م)، كاليغولا (٣٧م - ٤١م)، كلوديوس (٤١م - ٥٤م)، هادريان (١١٧م - ١٣٨م)، كومودس (١٦١م - ١٩٢م)، قسطنطين الأول (٣٠٦م - ٣١٢م)، وجوليان المرتد (٣٦١م - ٣٦٣م). [لُقِّب بالمرتد لأنه أعلن رفضه للمسيحية، وأقر مكانها تراث الأفلاطونية الجديدة والتراث الهليني - المترجم].

يتحكمون في المنظمات الاجتماعية الحديثة يمتلكون قدرات بنيوية أكبر؛ منها التكنولوجيا المتطورة والاتصالات والنقل وتقسيم العمل والتراتبيات الهرمية المعقدة، لذلك فهُم من يمكنهم إنشاءُ أجهزة قسرية ضخمة والحفاظ عليها، ومنها تلك المتخصصةُ في استخدام العنف (كالشرطة، والجيش، والإرهابيين، والثوريين، إلخ). ومثل هذه الأنظمة البيروقراطية الضخمة مُكلفة؛ لذلك لا يمكن الحفاظ عليها قائمةً إلا من خلال الضرائب النظامية (كما في حالة الدول)، أو الممارسات الاستهلاكية الثابتة (كما في الشركات الخاصة)، أو المساهمات المالية الطوعية أو القسرية (كما في المنظمات الدينية، والجماعات الإرهابية، والمتمردين القوميين وغيرها). يضاف إلى ذلك حاجة هذه المنظمات أيضاً للعمل والالتزام والدعم الذي يقدمه العديد من الأفراد. ويمكن لذلك أنْ يتحقق من خلال الحوافز المادية أو الرمزية أحياناً؛ لكن النجاح التنظيمي يعتمد، في معظم الحالات على المعتقدات والممارسات الأيديولوجية المتشاركة. وهكذا يُظهر مواطنو الدول الحديثة، في أزمنة الحروب أو الكوارث الطبيعية الكبرى أو الهجمات الإرهابية، أنهم يتشاركون بعضَ المبادئ الأساسية، ويعبّرون عن شعورهم بالمسؤولية تجاه مواطنيهم. وفي هذا تختلف المجتمعات الحديثة جوهرياً عن نظيراتها في عصر ما قبل الحداثة. ففي العالم التقليدي، اقتصر الإحساس بالارتباط على الجماعات الصغيرة حيث التفاعل المباشر؛ مثل شبكات القرابة ومجتمعات القرى والنقابات وشراكات المدن الصغيرة وشبكات النبلاء ورجال الدين. في المقابل، تتعرّف الحداثة عبر الجمعيات الواسعة التي يصير فيها الأفراد أعضاء في كيانات مجردة لا تقوم على الهوية الشخصية؛ مثل الدول القومية والشركات الخاصة والمنظمات العسكرية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية.

ولا تفسح مثل هذه المنظمات واسعة النطاق -التي قد تضم آلافاً أو حتى ملايين الأفراد- مجالاً للفعل الاجتماعي الممتد بسهولة؛ بل تحتاج جميع المنظمات الاجتماعية قدراً من العمل القسري والأيديولوجي. ويمكن أنْ تحيل الاستمرارية الاستثنائية التي تعرفها مثل هذه المنظمات، كالكنيسة الكاثوليكية أو جامعة بولونيا(*) أو النظام الإمبراطوري الياباني، على أنها كياناتٌ مستقرةٌ بطبيعتها

(*) تأسست جامعة بولونيا Bologna الإيطالية عام ١٠٨٨م وتُعدُّ بذلك أقدم جامعة في أوروبا كلها. (المترجم)

ومقاوِمةٌ للتغيرات الكبرى؛ لكن السوسيولوجيا التاريخية لهذه المنظمات الاجتماعية تُثبت أن قوتها إنما تتجذر في القدرة على التكيّف مع السياقات البنيوية المتغيرة (Delanty and Isin, 2003). وبهذا المعنى، فإن جميع المنظمات الاجتماعية هشة في جوهرها. وحتى تلك التي وُجدت لمئات أو آلاف السنين، من الإمبراطورية الرومانية إلى بنك ليمان براذرز، يمكنها أن تنهار خلال فترة قصيرة نسبياً من الوقت (وهو مثالٌ ينطبق على بنك ليمان براذرز(*)). وغالباً ما يجري إخفاء هذه الهشاشة الكامنة من خلال القوة القسرية والمطواعية الأيديولوجية. تبدو الدول القومية (مثل فرنسا أو ألمانيا) أو الشركات العملاقة (مثل إي بي أم IBM أو تويوتا)، مستقرةً وقويةً ودائمةً ومتماسكةً من الناحية الأيديولوجية؛ إذ تملك الدول القومية جيوشاً ضخمة وقواتِ شرطة وأنظمةً قانونيةً وضريبيةً ومؤسساتٍ أخرى تبرع في ممارسة القسر. أضف إلى ذلك أن انتشار شكلٍ خاص من الأيديولوجيا القومية يوفر درجةً كبيرةً من الشرعية الأيديولوجية على مستوى المجتمع. وعلى المنوال نفسه، تملك الشركات الكبرى آلياتٍ بيروقراطية ضخمة وأنظمةً هرميةً راسخةً تقوم على القسر، ويقودها بصورة منتظمة مسيرون ومدققون ومديرون تنفيذيون والعديد من الفاعلين القسريين الآخرين. تنجح مثل هذه المنظمات أيضاً في تبرير وجودها بقيامها على روحِ رأسمالية همُّها تعظيمُ الأرباح وتوليد الثروة، وعلى الممارسات الأيديولوجية الخاصة بالثقافة التنظيمية للشركة. بيد أن هذه القدرة القسرية والقوة الأيديولوجية تعتمدان على رغبة الأفراد في الامتثال للأوامر واعتقادهم بشرعيتها. ومثلما تُظهره تجربة العديد من الثورات والإضرابات العامة الناجحة، يمكن أن تتفكك هذه الدعامات القسرية والأيديولوجية بيُسر بمجرد توقُّف المواطنين والموظفين عن اتباع الأوامر. تقول وجهة النظر الفوكوية (Foucault, 1998: 63) إن «القوة موجودة في كل مكان» وإنها «تأتي من كل مكان»، وهي وجهة نظر قد تكون نسبية جداً، لأنها لا تميز بين الأشكال المختلفة للقوة القسرية. ومع ذلك، يقترب مثل هذا الفهم من

(*) ليمان براذرز؛ Lehman Brothers، مؤسسة أمريكية بنكية كبيرة. انهار البنك بعد أزمة عام ٢٠٠٨ وخضع لأحكام القانون الأمريكي في قضايا الإفلاس. يعدُّ مثال البنك كاشفاً عن حالات الانهيار التي تطاول مؤسسات عريقة؛ فهذا البنك عاصر الحرب الأهلية الأمريكية ونجا من الحربين العالميتين الأولى والثانية، وصمد في وجه الكساد الكبير عام ١٩٢٩. لكنه انهار بعد قرن ونصف من إنشائه أمام رفض السلطات الأمريكية استخدام الأموال العامة لإنقاذه. (المترجم)

الحقيقة ما دام أن كل قوة بشرية قسرية[٣] مرهونة بالموافقة على الامتثال للأوامر، وأنه بمجرد سحب هذه الموافقة، يمكن أن تُوجَّه الأسلحة حينها ضد الحكام والرؤساء. والأمر نفسه ينطبق على الأيديولوجيا؛ فقد تكون القومية أو الثقافة الرأسمالية متجذرة بعمق في منظماتٍ مثل الدول القومية أو الشركات الخاصة على التوالي، لكن سرعان ما ينتهي الأمر إلى نزع الشرعية عن أفعال قادتها ما إنْ يلوح أنهم غير قادرين على تحقيق هذه الأهداف الأيديولوجية.

تجعلنا هذه الفكرة أقرب إلى القضية الرئيسة في هذا السياق وهي: كيف تخلق المنظمات الحديثة التماسك الاجتماعي؟ ما مِن شك في أن القوة القسرية والأيديولوجية توفر الدعم للمنظمات الاجتماعية واسعة النطاق. لكن هذه المنظمات الضخمة هي بحكم تعريفها غيرُ شخصية ورسميةٌ وعقلانيةٌ من الناحية النفعية ومتجردة، أما البشر فهم على العكس من ذلك؛ يزدهرون بفضل الوشائج العاطفية العميقة وغير الرسمية والعفوية، ويضفون القيمة على العقلانية. هكذا، وحتى تلتف القوى القسرية والأيديولوجية على هذه العقبة التنظيمية، لا بدّ من أنْ تستغل العالمَ المصغر المكوّن من ارتباطات المجموعة الصغيرة والوشائج العاطفية. وهذه سمةٌ حاسمةٌ في جميع المنظمات الناجحة؛ إذ يمكن للمنظمات الاجتماعية تعبئةُ الفعل الاجتماعي طويل الأمد في اللحظة التي تصير فيها قادرةً عل ربط جيوب التضامن الجزئية بسرديةٍ أيديولوجية متماسكةٍ نسبياً وبمجموعةٍ من الممارسات. في أوقات الحروب إذاً، يمكن لقادة الدول القومية استخدام مجازاتٍ مألوفةٍ في السرديات القومية، فيمزجون بين العالم الجزئي والعالم الكليّ، ويدفعون للصدارة بكيان مجرّد وليس له هوية شخصية هو الدولة القومية؛ وذلك بالقول إنها تقترب من مجتمع الأصدقاء والعائلة. وهو ما نلحظه في الاستخدام الشائع لاستعارات القرابة في مثل هذه السياقات مثل عبارات: القتال لأجل حماية وطننا الأم؛ وإخواننا الذين يموتون للحفاظ على حياة وشرف أمهاتنا وبناتنا، إلخ. وتعتمد ممارسة شائعة أخرى على تمويه المطالب التنظيمية بحيث تُقدَّم في قالب المسؤولية الأخلاقية؛ كأنْ يضطر المجندون الجدد للانضمام إلى الجيش حتى لا يلحقهم العار ويُخِلّوا بشرف عائلاتهم وأصدقائهم. ويتعيّن على عائلاتهم وأصدقائهم أيضاً دعم المجهود الحربي

(٣) يقتصر ذلك على العلاقات الإنسانية وحدها بطبيعة الحال، إذ يستطيع الأفراد استخدام التكنولوجيا لتحقيق أهدافهم - مثل الروبوتات والطائرات المسيَّرة وغيرها.

حتى لا يخونوا المجندين الذين يضحون بحياتهم لأجلهم (Malešević, 2013a; 2013b; 2011; 2010). ونلحظ مثل هذا المزج بين المتطلبات التنظيمية والارتباطات الاجتماعية الصغيرة في المنظمات الأخرى المتخصصة في استخدام العنف: مثل الخلايا الإرهابية، ووحدات الإبادة الجماعية، والعصب الثورية، وحركات التمرد، وغيرها. وفي كل هذه الحالات، تعزز البقرطة التراكمية للقسر والأدلجة المركزية الطاردة روابطَ قوية مع جيوب التضامن الجزئي الفعلية. وكلما نجحت المنظمات الاجتماعية في ذلك، دمجت الآلاف، بل ومئات الآلاف، من تفاعلات المجموعات الصغيرة في آلةٍ تنظيميةٍ موحَّدةٍ نسبياً (Malešević, 2013a).

لكن البيئات الاجتماعية الحديثة يمكن أن يتحقق فيها أكثر من ذلك. ففيما تحاول العديد من المنظمات توجيهَ التضامنات الجزئية القائمة باتجاه قضاياها الكلية، يستطيع بعضها إنشاء تضامنات جزئية جديدة. ويمكن للمنظمات أنْ تتبع في ذلك سياسة متعمّدة أحياناً، كما يمكن أنْ تكون مثل هذه الأشكال من التماسك الجماعي، في معظم الحالات، آثاراً جانبية للتطور التنظيمي. يستثمر الجيش الأمريكي في البحث في التماسك الاجتماعي باعتباره عاملاً من عوامل القدرة العسكرية التي تتمتع بها الوحدة العسكرية، ويطور مجموعة متنوعة من السياسات الخاصة هدفُها بناء تضامن المجموعة الصغيرة، ثم استخدام الروابط الناتجة عنه للأغراض التنظيمية العسكرية. أدرجت جميع فروع الجيش الأمريكي على سبيل المثال «**نظام الرفيق**» Buddy System الخاص بالتجنيد؛ بحيث يُسمح «للأصدقاء الذين انضموا في التوقيت نفسه باستيفاء تدريبهم الأساسي والوظيفي معاً» (Levinson, 2014: 17). وتؤكد استراتيجية التجنيد في البحرية الأمريكية هذه السياسةَ على النحو التالي:

> يسمح برنامج الرفيق للتجنيد التطوعيّ في البحرية بتجنيد مجموعاتٍ صغيرةٍ لا تزيد على أربعة أفراد من الذكور أو أربع من الإناث ممن يرغبون في البقاء معاً لأطول فترة ممكنة أثناء فترة تجنيدهم. يجب أن يُفضي البرنامج إلى تحفيز التجنيد بين خريجي المدارس الثانوية وغيرهم من المناطق المحلية، ويساعدَ المجندين خلال الفترة الانتقالية للتكيّف مع انتقالهم من الوضع المدني إلى الوضع العسكري[٤].

---

(٤) <http://usmilitary.about.com/cs/navyjoin/a/navybuddy.htm>.

ولا يقوم التركيز هنا على استغلال الصداقات القائمة سلفاً فحسب، بل أيضاً على استخدام شبكات التضامن المصغّرة هذه لبناء وحدات عسكرية كبرى قليلاً ولكنها شديدة التماسك. وأعني أن هذا النوع من سياسة التجنيد هو آليةٌ متعمّدةٌ هدفُها بناء تضامنٍ مصغرٍ على مستوى الوحدات العسكرية. في مثل هذه الحالة، نلحظ كيف تحاول المنظمة الاجتماعية الإفادة من وشائج المجموعات الصغيرة التي تشكلت خارجها، لكننا نعثر على مثال مختلف في حالة إحدى السياسات التي يستخدمها الجيش الأمريكي؛ حيث يوظِّف عدداً من الأفراد في إدارة أنظمة الأسلحة المضادة للطائرات والمدافع الرشاشة والبازوكا وقاذفات الصواريخ وقذائف الهاون وغيرها من الأسلحة التي تُشغَّل بصورة جماعية (Collins, 2013: 40-41; 2008a: 55-56). إذ وعلى الرغم من أنّ العديدَ من هذه الأسلحة يمكن أنْ يديرها فردٌ واحدٌ فقط؛ إلا أن الهدف في هذه الحالة هو خلقُ تضامنٍ جزئيٍ يسهم في الرفع من فعالية القتال. وهنا يؤكد كولينز (Collins, 2008a: 56) بقوله: «تشغيل هذه الأسلحة بصفة جماعية له أهمية محدَّدة؛ ليس بسبب قيام هذه الأسلحة على تكنولوجيا خاصة، بل لأنها تسهل مزاجاً من التضامن؛ وتقول الأدلة إن مجرد البدء في إطلاق النار هو عاملٌ محفزٌ، وإنّ الجنود في فرق الأسلحة هذه كانوا ينتقلون من سلاح إلى آخر كلما استمر القتال». ومن الواضح أن هدف هذه السياسة كان الرفع من قدرة الجنود على إطلاق النار والقتال، وقد أثبتت نجاحها الكبير في هذا الصدد (Grossman, 1998). فالجنود، بوصفهم أفراداً، هم في معظمهم قتلة مترددون، لذلك من المهم بناء تماسك المجموعة الصغيرة بهدف تعزيز الامتثال الذي يدفع الفرد لإطلاق النار. لكن المهم بالقدر نفسه، وهو الأقل إدراكاً هنا، هو أن هذا الشكل المكثّف من التماسك الاجتماعي على المستوى المصغر لا يتطور تلقائياً؛ بل يُبنى بوساطة عملياتٍ تنظيميةٍ خاصة. فإذا كان «نظام الرفيق» يستخدم الوشائج المتشكِّلة سلفاً، فإن أنظمة الأسلحة التي تديرها المجموعة تصوغ وشائجَ تضامنٍ جزئي مصمَّمة. ولا يعني ذلك أن جميع هذه الوحدات تُبدي الدرجةَ نفسها من الترابطِ، ولا أنّ مثل هذه الروابط ستستمر حين يترك الجنود أدوارهم العسكرية؛ إذ يمكن ألَّا تلتحم بعض هذه الوحدات، وأن يتفكك بعضها الآخر حين يغادر الأفراد الجيش، وأن يظل بعض هؤلاء أكثر ارتباطاً بأصدقائهم المدنيين. لكن الفارق المهم هنا هو تجربة الذعر المتشاركة. بقطع النظر عن الطريقة التي بُنيت بها هذه الوحدات إذاً، وبمجرد أن يتورط أعضاؤها

في فعل اجتماعي طويل الأمد يتضمن مواقفَ تهدد الحياة، فإن التزامهم العاطفي بعضهم تجاه بعض سيزيد (Grossman, 1996; Holmes, 1985; Weber, 1968). وإذا كانت تجربة الذعر المتشاركة هذه هي عنصرٌ حاسمٌ يسهم في تكوين وشائج دائمة، فإن السياقات التنظيمية الكلية هي التي تجعل مثل هذا التضامن الجزئي ممكناً في المقام الأول. إن المآسي والانتصارات المتشاركة في خنادق الحرب، وتوزيع آخر حصص الإعاشة على المعسكرات، وحمل الرفيق المصاب بجروحٍ خطيرةٍ وسط إطلاق نارٍ مباشرٍ من العدو، كلها مواقف مصغرة تُنتجها سياقات البنية الكلية؛ كالحروب بين الدول القومية، والحروب الأهلية، وحركات التمرد، والأعمال الإرهابية، والانتفاضات الثورية، إلخ. بالنتيجة، فإن الكثير من التضامن الجزئي في العصر الحديث تتوسطه أعمال البنى التنظيمية والأيديولوجية. وكلما صار عالمنا مشبعاً بالمنظمات الاجتماعية المعقدة والقسرية، ضاق المجال لتشكيل تضامناتٍ مصغرةٍ منفصلةٍ عن المؤسسات البيروقراطية الرسمية.

وينجلي هذا الارتباط القوي بين تماسك المجموعات الصغيرة والمنظمات الاجتماعية الواسعة في حالة الجيوش المعاصرة؛ إذ تنفق المؤسسات العسكرية الموارد والوقت والبحث للاستفادة من الفوائد العسكرية لهذه الوشائج؛ من الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا وإسرائيل إلى روسيا والصين. ومع ذلك، يمكننا أن نقتفي أثر الأساس البنيويّ لتماسك المجموعات الصغيرة في أمثلةٍ أقل وضوحاً؛ مثل الأنظمة السياسية الإفريقية في القرن التاسع عشر على نحو مملكتَي الزولو، وداهومي، والإمبراطورية الإثيوبية. يتحدث المؤرخ الإنكليزي الراحل جون كيغان (Keegan, 1993: 28-32) عن زولوس Zulus بوصفها شكلاً مميزاً من الثقافة العسكرية التي انبثقت بصورة فريدة لا تمتّ بصلة للجغرافيا السياسية الأوسع. إذ الحرب من وجهة نظر كيغان ليست امتداداً للسياسة بوسائل أخرى مثلما يقول كلاوزفيتز؛ بل «تعبيراً عن الثقافة». ولذلك فهو يرى أن حرب الزولو «تحدَّت عقلانيةَ السياسة مثلما يفهمها الغربيون» (Keegan, 1993: 24). بيد أنَّ التجربة العسكرية لهذه البنى العسكرية الإفريقية الثلاث تُظهر خلاف ذلك. فالقوة العسكرية للدول الثلاث كانت نتاجاً مباشراً للتغير الجيوسياسي والتنظيمي الذي حدث في القرن التاسع عشر لا تعبيراً أصيلاً عن ثقافةٍ تقليديةٍ ذات خصوصية. تطورت داهومي تحت حكم جيزو Gezo (١٨١٨ - ١٨٥٨م) على خلفية تجارة الرقيق المكثفة التي كانت تجري عبر المحيط الأطلسي. وارتبط صعود مملكة

الزولو بالانقسامات السياسية التي سبَّبها التوسّع الاستعماري الأوروبي. وبالمثل، ارتبط التوسّع المذهل للنظام السياسي الإثيوبي في عهد الإمبراطور تيودروس أيضاً بالتغيرات الجيوسياسية التي أحدثها الاستعمار الأوروبي. أما الميزة المشتركة بين الدول الثلاث فهي التطور التدرُّجي للقدرة التنظيمية بصورة أدّت إلى زيادة القوة العسكرية. صارت داهومي تحت حكم جيزو المصدّرَ الرئيس للعبيد، وكانت الحرب وسيلة أساسية للتزود بهؤلاء. وبعد الحصار البريطاني لموانئها عام ١٨٥١م، زيد ذلك بإنتاج زيت النخيل، ما أدى إلى مزيد من الخلافات على الطرق التجارية. ثم بنى جيزو جيشاً قوياً لهزيمة إمبراطورية أويو Oyo؛ جارته القوية. تضمنت القوات المسلحة التابعة لجيزو، وفي ذلك كانت فرادتها في العالم، وحداتٍ نسائية تميزت بانضباط شديد، وكانت قوةً قتاليةً شرسة عميقةَ التماسك. يقول روبرت إدغرتون (Edgerton, 2000) إن «أمازونيات» داهومي تألَّفن من وحدات كان ولاؤها استثنائياً، وأدّت المجندات الجديدات «قسَم الدم» الذي يرمز إلى استعداد كل واحدة منهن للموت من أجل رفيقاتها. وتعيَّن على المجندات أن يكنّ عازبات، وعبّرن عن إخلاصهن لوحداتهن العسكرية في الأغنية القتالية المفضلة لديهن: «فلْيقتلنا الرعد والبرق إنْ نحن حنثنا بالقسم»(*) (Edgerton, 2000: 25).

ثم إن صعود دولة الزولو تحت حكم شاكا كاسينزانغاخونا Shaka kaSenzangakhona (١٨١٦ - ١٨٢٨) هو أكثر ما يثير الإعجاب؛ إذ صارت مآثر شاكا العسكرية أقرب للأسطورة؛ فكانت القوةُ العسكريةُ التي أنشأها شديدة التنظيم والمركزية والفعالية، وسريعاً ما غزا بها جيرانه. في القلب من هذا النظام العسكري تقع الأفواج العمرية (ibutho) التي ينتظم فيها رجال الزولو حتى سن الأربعين. عُرف جيش الزولو بالانضباط التنظيمي الصارم الذي يقوم على التدريبات المنتظمة والمسيرات الإجبارية والتدريب العسكري المكثف على سلاح جديد؛ هو الحربة الطويلة على هيئة السيف (iklwa). يُضاف إلى ذلك أن كل وحدة من الجيش كان لها اسم مميز وشارات مقابلة أسهمت في تعزيز التماسك الاجتماعي. يؤكد ريتشارد ريد (Reid, 2012: 120) أن فعالية جيش شاكا ظهرت خاصة في تجنيد ودمج «الشباب في نظام الفوج»، والذي «غرس شعوراً جديداً

(*) Thunder and lightning kill us if we break our oaths.

بالولاء والهوية» في هذا «المجتمع شديد العسكرتارية». إضافة إلى ذلك، بُني الجيش على مبادئ الجدارة، ودُمجت العشائر المهزومة في الإمبراطورية على قدم المساواة قصد السماح بالترقية على أساس المهارة العسكرية لكل فرد. واستُكملت القوة التنظيمية بالقوة الأيديولوجية حين أخضع شاكا الزعماءَ الروحيين والمشعوذين وتأكّد من أنهم استسلموا لتوسُّعات مملكة الزولو. وفي هذا السياق، جرى دمج المعتقدات التقليدية لدين الأسلاف في المشروع السياسي الجديد الذي يمثله بناء الإمبراطورية.

هذه القدرة التنظيمية والأيديولوجية المتزايدة، ترافقها الوحدات العسكرية شديدةُ التماسك، وُجدت أيضاً في الجيش الإثيوبي في عهد تيودروس الثاني. ومثلما تمتد أصول شاكا إلى عشيرة صغيرة من الزولو نجحت في السيطرة على مجموعات كبرى، كذلك كانت سيرة تيودروس. وُلد تيودروس، واسمه كاسا هايلو Kassa Hailu، في عائلة أرستقراطية صغيرة من الأورومو، وحارب مع سلاح الفرسان الأورومو ضد الجيوش الإثيوبية في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، بعد أن كان ملاحَقاً. وحين تُوِّج إمبراطوراً لإثيوبيا عام ١٨٥٥م، استخدم تقنيات مثل حقول النيران المشتعلة، ومناورات سلاح الفرسان على الأجنحة، والاستخبارات العسكرية الموثوقة، وهزم بجيوشه قوًى إقليمية. كذلك حقق في دوره كإمبراطور نجاحاتٍ عسكرية ملحوظة؛ منها غزو مملكة شيوا Shewa ومقاطعة غوجَّام Gojjam. ووضع تحت سيطرته المباشرة المناطقَ المتمردة من بغمدر Begemder وسيميَن Simien، وهزم أمراء الحرب في وولو Wollo وتيغر Tigre. وعلى الرغم من بقاء الأورومو في القلب من الجيش الإمبراطوري الإثيوبي، نجح تيودروس في صبغ القوة العسكرية بالمركزية، مع الحفاظ أيضاً على التماسك الداخلي على مستوى الوحدات. وكانت الفعالية العسكرية للدولة كبيرة خلال السنوات الأولى من حكمه؛ فقد «جعل تيودروس الجيش احترافياً، وأنشأ وحدات أكثر انتظاماً، وصار أكثر نجاحاً كلما أبان عن فاعلية دولته المركزية القائمة على الاستخدام الفعال للقوة» (Reid, 2012: 124). كذلك ركّز على استيراد الأسلحة الحديثة من أوروبا، وطمح لجلب الحرفيين الأوروبيين وبناء المدافع. وإضافةً إلى التغيرات التنظيمية، حاول الإمبراطور الجديد شرعنة حكمه بالاعتماد على أساطير الأنساب ونسب سليمان عليه السلام الذي يربطه بـ تيودروس الأول (الذي حكم من ١٤١٣م إلى ١٤١٤م)،

بل وبداود وسليمان عليهما السلام، حيث أضاف إلى اسمه لقبَ «ابن داود وسليمان». وكما في المثالَين السابقين، استُخدمت القوى التنظيمية والأيديولوجية المتوسّعة لتشكيل التماسك الاجتماعي داخل الوحدات العسكرية. لذلك تألفت الجيوش الإثيوبية من قوات موالية ومتماسكة وذات دوافع عالية. على سبيل المثال، في النزاعات مع الجيش الاستعماري البريطاني الذي كان يفوقها من الناحية التكنولوجية، استمر الجنود في القتال على الرغم من الخسائر الفادحة. وفي المعركة الشهيرة المسماة «ماغدالا» Magdala (١٨٦٨م)، هاجم جيش تيودروس البريطانيين، ومعظم هجومه كان بالرماح؛ فخسر أكثر من سبعمئة جندي في أقل من ساعتين من القتال.

إنَّ اللافت في هذه الأمثلة الثلاثة غير الأوروبية، ليس تفرُّدها الثقافي على نحو ما يقوله كيغان، بل هو العكس تماماً؛ امتثالُها البالغ للمعايير التنظيمية الحديثة. إن كون هذه الجيوش الإفريقية كانت أقل تقدماً من الناحية التكنولوجية مقارنةً بنظيراتها الأوروبية أو الأمريكية، لا ينبغي أن يلقي بظلاله حيال الحكم على التغير التنظيمي المذهل الذي حدث في هذه الحالة. فجيوش إثيوبيا وداهومي وزولو الجديدة ليست انعكاساً لتقاليدها الثقافية الأصلية، بل نتاجاً للتحولات الجيوسياسية والتنظيمية الحاصلة في جميع أنحاء العالم. قد يكون حكام مثل شاكا وتيودروس وجيزو عباقرة عسكريين قدّموا بعض الأساليب القتالية أو الأسلحة أو تقنيات التجنيد والتدريب الجديدة، وربما كانوا مسؤولين شخصياً عن التطورات التكتيكية والاستراتيجية والعملياتية واللوجستية الجديدة؛ لكنهم كانوا في كل ذلك يعكسون التغيّرات البنيوية الأوسع الحاصلة من حولهم: أي التوسّعُ الاستعماري المكثف، والصراعُ على مواردَ جديدة، والهجراتُ السكانية غير المسبوقة، وإقحامُ تكنولوجيات جديدة، وهلم جراً. ببساطة أكبر، كان لمقدم مبادئ التنظيم وأنماطه الحداثية وانتشار ذلك كله تأثيرٌ عميقٌ على الحرب في إفريقيا، مثلها مثل أجزاء أخرى من العالم. لم يحرص شاكا على تقليد «الحرب على الطريقة الغربية» من دون شك، لكن الأمر كان مختلفاً في حالة تيودروس وجيزو: إذ تأثر كلاهما بالتقنيات وأنماط القتال الغربية وطمحا إلى تبنّي بعضها. لكن ثلاثتهم اضطروا، بقطع النظر عن تفضيلاتهم الفردية، للتعامل مع المشكلات الحديثة؛ مثل التنسيق المستمر لأعداد ضخمة من الأفراد، والتقسيم المعقّد للعمل، والحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يشمل الإثنيات المختلفة، وتنفيذ أجنداتٍ سياسيةٍ واضحةٍ

وطويلة الأمد، إلخ. أهم من ذلك كله أنهم جنّدوا مجتمعاتهم برمتها لتنفيذ أهداف عسكرية محدّدة. وفي هذا السياق لم يختلف شاكا عن غيره من قادة التنظيمات العسكرية الحديثة: فقد كان عليه أن يبتكر أكثر الطرائق عقلانيةً وفعاليةً لتحقيق هذه الأهداف العسكرية. ويحاجُّ دونالد موريس (Morris, 1965) بالقول إنه في هذه العملية «غيَّر شاكا من طبيعة الحرب في إفريقيا جنوب الصحراء»؛ حيث انتقلت الحرب من كونها «تبادلاً طقوسيّاً للسخرية من العدو وحدّاً أدنى من الخسائر في الأرواح، إلى نمطٍ فعليٍّ من الإخضاع، قوامه الذبح بالجملة». وهكذا كان التضامن المكثّف على المستوى الجزئي الذي ميز الجيوش الأثيوبية وجيوش داهومي والزولو خلقاً حديثاً تم من أعلى إلى أسفل؛ إذ استخدم الحكام الثلاثة الطرائق التقليدية للتنظيم الاجتماعي من أجل تشكيل مؤسساتٍ جديدةٍ قادرةٍ على الحفاظ على قدرةٍ عسكريةٍ ممركزةٍ ومرنةٍ وفعالة. فحوّل شاكا الأفواج العمرية، الشائعة في ثقافة البانتو في ذلك الوقت، إلى كتائبَ عسكريةٍ متميزةٍ وموحَّدةٍ وشديدةِ الولاء، حافظت على هوياتها المنفصلة، وتمركزت في مهاجعَ (kraals) عسكريةٍ خاصة (Morris, 1965: 50-53). وبطريقةٍ مماثلة، دعم جيزو تشكيلَ وحداتٍ نسائيةٍ بالكامل من أجل تعويض العدد الاستثنائي للخسائر من الذكور التي نتجت عن تكاثر الحروب وتجارة الرقيق. وها هنا أيضاً استُكملت التقاليد القائمة بالتقنيات الحديثة التي يمثلها كلٌّ من التنظيم والأيديولوجيا. وفي كل هذه الحالات والعديد من الحالات الأخرى في جميع أنحاء إفريقيا والعالم، استُخدمت البقرطة التراكمية للقسر والأدلجة المركزية الطاردة لخلق التماسك الاجتماعي على المستوى الجزئي (Malešević, 2015; 2013a; 2010).

خلاصة

ركّز الكثير من السجال المعاصر عن التماسك الاجتماعي على مسألة ما إذا كان تضامن المجموعات ينبع من دوافع الأشخاص، مثلما جادل سيبولد من قبل (Siebold, 2007)، أم عبر الأداء الجماعي الناجح، مثلما يصر كينغ (King, 2013). وعلى الرغم من أن الاختلاف الحاد بين هذين المنظورين بشأن دافع الجنود حيال القتال، فإن كليهما يشترك في الفهم الأداتي المجموعاتي للفعل الاجتماعي وإهمال السياقات الكلية التي تجعل التماسك الاجتماعي ممكناً في المقام الأول. في هذا الفصل، وددتُ نقل هذا النقاش إلى أبعد

من ذلك؛ فعمدتُ من جهة أولى إلى أشكلة ديناميات تشكُّل المجموعة، واستكشفتُ من جهة ثانية القوى الكلية التنظيمية والأيديولوجية التي تشكل أساس التضامنات المصغرة. هكذا، وعلى النقيض من المنظورَين المهيمنَين، أحاجّ أنه لا شيءَ فطريّاً وبدهيّاً في الارتباطات التي تسِم المجموعة. يتضح عند مقارنة البشر بالعديد من الأنواع المتقدمة الأخرى أنهم ليسوا مخلوقات اجتماعية على نحو ما. بدلاً من ذلك، تحتاج خاصية المخالطة الاجتماعية التي تميزنا فعلاً اجتماعياً مكثّفاً وممتدّاً يُضاف إلى الدعائم التنظيمية والأيديولوجية الدائمة. وهو ما يتكشَّف في العمليات التي تشكّل أنماط التماسك الاجتماعي بين الأفراد المعرَّضين للعنف. وهكذا يطور الجنود والإرهابيون والثوار والمتمردون ومرتكبو الإبادة الجماعية وشائجَ مجموعةٍ مصغرةٍ كثيفة. بهذا المعنى، يمكن العثور على الكثير من الأدلة على أن التماسك الاجتماعي على المستوى الجزئي في مثل هذه السياقات العنيفة عالميُّ الطابع. وفيما تقول الافتراضات المتشارَكة على نطاق واسع إن مثل هذه الوشائج تنبع من الميل البشري الطبيعي للسعي خلف الارتباطات القائمة على المجموعة، أحاجّ أن هذه الأشكال من التضامنات المصغرة هي ذات جذور بنيوية في الجزء الأكبر من هذه الأمثلة. بمعنًى آخر، السمةُ المجموعاتيةُ هي حالة شديدة التغيّر وبلا شكلٍ ثابتٍ، ولذلك فإن وجودها الممتد عادةً ما يتطلب دعامات تنظيمية وأيديولوجية. ولهذا يتجلّى عند تحليل التماسك الاجتماعي في الفترات التاريخية الممتدة أن الروابط الاجتماعية ذات الصلة بالعنف تعتمد على البنى التنظيمية والأيديولوجية. وهذه البنى هي التي أطلقت الفعل الاجتماعي، وهي التي تحافظ عليه وتجعله ممكناً. صحيح أن البشر مخلوقاتٌ عاطفيةٌ وإدراكيةٌ تزدهر من خلال التفاعلات المباشرة، لكن الأقفاص التنظيمية والشرعنة الأيديولوجية هي التي تحوّل عناصر المخالطة الاجتماعية هذه إلى قوًى طويلة الأمد من التماسك الاجتماعي. وهذه العملية وُجدت منذ تشكّلت أولى المنظمات الاجتماعية الدائمة والمعقدة قبل اثني عشر ألف عام. لكن هذه الصلة مع التضامن الجزئي زادت مع مقدم الحداثة وصعود القدرات التنظيمية والأيديولوجية للدول والفاعلين من غير الدول. إذ استغرق الأمر في العالم القديم أجيالاً حتى تتشكّل المنافع العسكرية للتماسك على المستوى الجزئي ثم يُستفاد منها بعد ذلك؛ مثلما تُظهره أمثلة المماليك والساموراي

والإسبرطيين. فكانت تلك عمليةً بطيئةً وغيرَ متكافئةٍ وهشةً بطبيعتها، وأخفقت معظم محاولات الإفادة تنظيمياً من التضامن على المستوى الجزئي بوساطة الطرق التنظيمية. وعلى النقيض من ذلك، انتشرت هذه الظاهرة في عصر الحداثة بفِعل اعتماد الجيوش الحديثة والفاعلين العنيفين من غير الدول على القدرات البنيوية والدراية الأيديولوجية الواسعة ليخلقوا تماسك الوحدات المصغرة، ثم يُفيدوا من المنافع المتأتية منه لتحقيق طموحاتهم العسكرية.

خاتمة

مستقبل العنف المنظم

مكتبة
t.me/soramnqraa

العنف ظاهرةٌ متغيرةٌ وسياقيةٌ ولها صلّة بالموقف؛ فالجميع يتفقون على أن قتل إنسان فعل عنيف، ولا يتفقون إلا قليلاً بشأن الأفعال الأخرى التي يمكن عدُّها عنفاً. ويتجلى ذلك خاصةً كلما انتقلنا من أكثر سلوكات العنف وضوحاً نحو أقل أنماط العنف قابلية للتمييز. إذ يعتبر القسم الأكبر من المجتمعات أن التعذيب والإصابات الجسدية المتعمّدة ضد البشر هي نوع من العنف، لكن سياقاتٍ اجتماعية أخرى قد لا تُعدُّ بعض الأفعال عنيفة: مثل العلاقات السادية المازوخية، والقبول الطوعي لطقوس الانضمام المؤلمة (مثل طقوس الشنق في مهرجانات الرقص للشمس في أمريكا الشمالية، وطقوس تايبوسام الهندوسية حيث يُثقب الجسد، والختان لدى اليهود والمسلمين، وطقوس التعليق الطوعي على الصليب في الفلبين). ثمّ يصير هذا التباين أكثر بروزاً في الأشكال غير المادية للفعل الاجتماعي. فمن جهة، يصعب التقاط الكرب العاطفي والعقلي الناتج عن القسر غير الجسدي وقياسُه إمبريقياً، لذلك فقد يكون غيرَ حقيقي أيضاً. ومن جهة ثانية، قد يتعرض الأفراد والجماعات للضغط القسري غير الجسدي نفسه، لكنهم يتفاعلون معه بصورة مختلفة تماماً؛ فيشعر البعض بألم حقيقي قد يؤدي إلى اضطراباتٍ جسديةٍ مختلفة وحتى إلى الموت، فيما قد لا يعاني البعض الآخر أو ينتابه أدنى شعورٍ بعدم الارتياح. ولهذا السبب يركز علماء العنف على الحالات المتطرفة من أفعال العنف؛ كالقتل أو الوفيات في ساحة المعركة. ومثل هذه الإحصاءات عن معدلات الوفيات تعدُّ قيّمة ومفيدة للبحث الاجتماعي والتاريخي حين يجري تجميعها بصورة صحيحة. لكنها بيانات قد تكون مضللة أيضاً إذا اعتبرنا أن الوفيات العنيفة هي جزءٌ صغيرٌ جداً من الفعل الاجتماعي العنيف. ينطبق

ذلك خاصةً على فترة الحداثة المتأخّرة؛ إذ أدى تطور العلوم والطب والصيدلة إلى تحسّنٍ كبيرٍ في فرص الحياة، ودفعت التطورات التكنولوجية باتجاه الاستخدام الاستراتيجي والانتقائي للعنف الشديد. لذلك فأنْ يكون عدد الجنود الذين لقوا حتفهم في الحروب الحديثة أقل لا يعني تلقائياً أن النزاعات العنيفة قد انحسرت أيضاً. تحاجُّ تانيشا فازال (Fazal, 2014: 100) أن الانخفاض في عدد الضحايا في سياق الحروب الأهلية لا يعني أن المحاولات العنيفة للسيطرة على الإقليم قد انخفضت أيضاً. على العكس من ذلك، قد تؤدي المحاولات الناجحة لإعادة توزيع المنافع على مستوى الإقليم اليوم إلى خسائر أقل مقارنة بالنزاعات المطولة وغير المثمرة. ثم تقدم فازال توثيقاً يقول إن عدد هذه الحروب على الإقليم قد «زاد بالفعل على طول القرن العشرين» وما بعده (يراجع أيضاً: Hansel [et al.], 2009).

ويمكننا أن نمدَّ هذه الحجة على استقامتها ونتصور كيف يمكن أن تؤثر التطورات المستقبلية في العلوم والتكنولوجيا والعلوم الطبية على تحوّل العنف المنظم. يمكن أن يؤدي التوسع التدرجي والمستمر للأجهزة غير البشرية في الحروب وغيرها من أشكال العنف المنظم إلى حروب لا تسجل فيها خسائر بشرية. يتوقع كريتوفر كوكر مثلاً (Coker, 2013: xxiii) أن «الروبوتات ستقاتل روبوتات في عام ٢٠٣٥»؛ إذ يُرجَّح أن تؤدي التطورات في مجال الروبوتات والسيبرنطيقا وتكنولوجيا النانو والعلوم الصيدلانية إلى التقليص من وجود البشر في ساحات الحرب والأعمال الإرهابية وحركات التمرد، بل وحتى في الثورات المستقبلية. يحاجُّ بيتر سنجر (Singer, 2009) أن انتشار الأنظمة الروبوتية الآلية مثل الطائرات المسيَّرة والغواصات الآلية وروبوتات الدوريات وكاسحات الألغام الآلية وأنظمة القنص المستقلة وغيرها، قد يعيد تعيين طبيعة النزاعات العنيفة في المستقبل[1]. ومع استبدال البشر بالروبوتات، يمكن أن نتوقع انخفاضاً كبيراً في عدد الوفيات ومسافةً إنسانيةً عاطفيةً وجسديةً أكبر تفصل البشر عن بؤر العنف المنظم. وفيما قد تنقذ مثل هذه التطورات من حيث المبدأ عدداً لا يُحصى من

---

(١) تقول سارة كريبس (Kreps, 2016: 1) إن التقديرات تشير إلى أن «عدد الطائرات المسيَّرة في المجال الجوي للولايات المتحدة قد يصل إلى ٣٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٢٠» [نُشر هذا الكتاب عام ٢٠١٧ - المترجم]. وتركز الاستثمارات العسكرية الأمريكية اليوم على النظم الجوية خاصة؛ تقول: «في عام ٢٠١٤، بلغ تمويل النظام الجوي ٣,٨ مليار دولار مقارنة بـ ١٣ مليون دولار فقط للقطاع البري و٣٣٠ مليون دولار للبحرية، فيما حصل سلاح الجو على حصة الأسد بإجمالي ٤,١٢ مليار دولار» (Kreps, 2016: 6).

الأرواح البشرية، إلا أن الاعتماد المكثف على الروبوتات قد يؤدي أيضاً إلى نزاعات أكثر اطراداً. فمع الاقتصار على تدمير الروبوتات فقط وغياب الوفيات البشرية، سيحتاج استخدام العنف لتبرير أقل؛ إذ يسهل حينها تعويض الخسائر في صفوف الآليين وبثمن بخس. ويُرجَّح أن يؤدي هذا التحول التدرّجي والمستمر خارج إطار الوجود البشري المباشر في الحروب والثورات والإرهاب وأشكال العنف المنظم الأخرى، إلى مزيد من الفصل ما بين القوة القسرية وإراقة الدماء. لكن الاختفاء المحتمل للخسائر البشرية في ميادين القتال لا يعني بالضرورة نهاية العنف. على العكس من ذلك، إنما يثبت مثل هذا التحول الاجتماعي كيف أن التركيز الحالي على السمة الجسدية والقصدية للعنف غير كافٍ لالتقاط التنوع في الأفعال العنيفة. ولذلك كله لا يمكن اختزال التجربة الاجتماعية للعنف في تدمير أجساد البشر فحسب. فأحد الأسباب الرئيسة لانتشار العنف الجماعي وقوتِه عبر التاريخ هو مرونتُه التنظيمية وقدرتُه على التكيف مع الظروف الاجتماعية والتاريخية المختلفة. وقصر النظر على البعد التاريخي المريح يعني أنه يمكن الحكم على الأوروبيين في العصور الوسطى أو سكان أمريكا الوسطى قبل اكتشافها على أنهم «برابرة» و«قساة» و«متهورون» و«بلا قيود» و«لمّا ينضجوا بعد» (Pinker, 2011; Elias, 2000). وإنَّ توصيفاتٍ معيارية عميقة كهذه لا يمكنها أن تساعدنا في فهم الكيفية التي يتغير بها العنف المنظم بمرور الزمن. ثمة أسباب تنظيمية وأيديولوجية محددة وراء قيام الأنظمة الاجتماعية المختلفة باستخدام أنظمة مختلفة من العنف. فغالباً ما تستخدم التعذيبَ المفرط والممارسات المروعة الأخرى الأنظمةُ السياسيةُ ذوات القدرات البنيوية الضعيفة والمستوياتِ المنخفضة من التغلغل الأيديولوجي في المجتمع والتسلسل الهرمي الاجتماعي العميق (Brown, 2011; Malešević, 2013b; Mann, 1986; Collins, 1974). ويهدف هذا الاستخدام للعنف التعبيري إلى توصيل رسالة معينة إلى السكان الذين لا يمكن السيطرة عليهم بسهولة بالوسائل الأخرى. فحين يأمر الحكام بحرق الزنديق أو الفلاح الذي يرفض الامتثال، فإنما يهدفون إلى تخويف من يعجزون عن بلوغهم تنظيمياً أو أيديولوجياً. ربما يبدو لنا هذا الشكل من العنف مروعاً، مثلما بدا لأسلافنا أيضاً، لكن استخدامَه لم يكن فعالاً ولا كفؤاً. إذ لم يسفر المثال الشائع عن التجسيد الذي عرفه مثل هذا العنف المروع على الأرض؛ وأعني به محاكم التفتيش الإسبانية، سوى عن عددٍ قليلٍ جداً من الوفيات: فقد «أُصدرت عقوبة الإعدام في حق ٣,٥ بالمئة

من الحالات، فيما أُعدم منهم ١,٨ بالمئة فقط». وهكذا فقد قُتل ٨١٠ أفراد فقط بسبب محاكم التفتيش بين سنوات ١٥٤٠م و١٧٠٠م (Perez, 2006: 173). ولذلك كان إفراط القرون الوسطى في العنف دليلاً على ضعفها التنظيمي والأيديولوجي، لا على قوتها.

في مقابل ذلك كله، تملك الأنظمة السياسية الحديثة قدرةً تنظيميةً قسريةً هائلة، تتشابك مع تغلغلٍ أيديولوجي عميقٍ، وتستفيد من التضامنات الجزئية على مستوى القواعد، وكلها تسمح باستخدامٍ غير مسبوقٍ للعنف. لقد أسفرت المذابح الأوروبية في العصور الوسطى عن مئات الضحايا أو أقل من ذلك، في حين أدّى العنف المنظم في القرن العشرين إلى وقوع الملايين. ومع الصعود المستمر والتراكمي للقوى التنظيمية والأيديولوجية، شهدت أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين تحولاً تدرُّجياً نحو استخدام أكثرَ انتقائية ودقة لأشكالٍ متطرفةٍ من العنف. فلا ضرورة لجيوشٍ جماهيريةِ العدد ولا لخسائرَ عسكريةٍ كبيرة في وجود تقنيةٍ عسكريةٍ متقدمةٍ جداً، ومدًى تنظيميٍّ عالميٍّ، وقدرٍ كبيرٍ من التبرير الشعبي في الداخل. ومثل هذه الآلات التنظيمية القسرية الحديثة قد تقتل عدداً أقل من الناس، لكنها قد تؤدي إلى نزوح عدد أكبر منهم، وإيذائهم، وحرمانهم، وتعذيبهم، ومضايقتهم، والسيطرة عليهم في نهاية المطاف. ومع توسّع العلم والتكنولوجيا، يمكن أن نتوقع مزيداً من التطور في الأسلحة غير الفتاكة التي ستكون أكثر فاعلية لأنها تستطيع، وعلى وجه التحديد، السيطرةَ على الأفراد من دون قتلهم. طور **برنامج الأسلحة غير الفتاكة** Non-Lethal Weapons Program التابع لوزارة الدفاع الأمريكية بالفعل أشعةَ الليزر التي ينتج عنها عمًى مؤقت، وأشعةَ الحرارة المعطلة التي تسبب ألماً مؤقتاً، وأجهزةَ مكافحة الشغب غير المميتة واسعة النطاق، والقنابلَ اليدوية غير المميتة، وأنظمةَ الرفض النشيط، وغيرها كثير[٢]. ويُرجَّح أن تؤدي هذه التطورات التكنولوجية المستقبلية وغيرها إلى تغيّرٍ في طبيعة العنف المنظم. وبهذا المعنى، قد تصير النزاعات المستقبلية أكثر تركيزاً على إنهاك القدرات الإدراكية والعاطفية للسكان في أرض العدو بدلاً من الوقوع في شرَك القتل العشوائي وغير الفعال. ومع ذلك كله، لا يعني هذا التغير نهايةً للعنف: بل سيمهّد كل ذلك الطريقَ لنظامٍ أكثر فاعلية للسيطرة القسرية. فإذا ما

---

(٢) <http://jnlwp.defense.gov/>.

توفرت إمكانية التحكم في ملايين الأفراد باستخدام القسر، سينتفي الداعي لتدمير أجسادهم تماماً؛ إذ قد يسهم تنامي دور العلوم الصيدلانية والهندسة البيولوجية والذكاء الاصطناعي والطب الفردي Personalised Medicine(*) في زيادة الأشكال الانتقائية من العنف ذوات الأهداف المحددة؛ كتلك التي يمكنها أن تسبب عقماً وراثياً مستهدَفاً للعدو، وتطلقَ أنواعاً جديدة من الأمراض المستعصية والخاضعة للرقابة الخارجية، وتنتجَ هلوسات جماعية باستخدام المخدرات، الخ. إضافة إلى ذلك، قد يتسبب التحول نحو الحروب الآلية المستمرة أيضاً في هجراتٍ مدنيةٍ دائمةٍ وتدمير البيئة والموائل البشرية. في هذا السياق، قد تكون العواقب طويلة المدى للعنف المنظم أقل وضوحاً لكنها ستكون أكثر تدميراً.

لا بدّ من النأي عن المفاهيم الثابتة للفعل العنيف إذا أردنا أن نفهم هذه التغيرات البنيوية؛ ذلك أن فهم العنف من منظورٍ ديناميٍّ تاريخيٍّ يكشف كيف أن انخفاض عدد القتلى لا يعني تلقائياً انحسار العنف. والحقيقة هي أن العنف صار مرئياً بشكل أقل، لأنه صار جزءاً تنظيمياً وأيديولوجياً من حياتنا اليومية. ومثل هذا التحول حاصلٌ اليوم بفِعل نزع الشرعية عن الأشكال الجسدية من العنف مجتمعياً؛ إذ أُبعدت عن أعين الجمهور مظاهر العنف المادي كالقتل والموت والإصابات الجسدية: فتُقتل مليارات الحيوانات التي نستهلكها سنوياً في مسالخَ صناعيةٍ مغلقةٍ ومنعزلة، ويموت كبار السن والمرضى في دور رعايةٍ ومستشفياتٍ متخصصةٍ ومعزولة، وتُبنى المشرحات ومحارق الجثث بعيداً عن مجمّعاتنا السكنية، ولا تظهر على شاشات التلفزيون صور المدنيين القتلى الذين قضَوا في حروب الطائرات المسيَّرة القادمة من مسافات طويلة، ولن نبصر ضحايا التعذيب في شوارعنا. وبسبب الربط بين العنف والإصابات الجسدية حصراً، يشعر المواطنون المعاصرون بالانزعاج حيال مظاهر العنف هذه. بيد أن الاحتجاب التنظيمي والأيديولوجي

(*) فرع من الطب الوراثي لكنه يستخدم المعلومات الجينية بهدف اقتراح علاجات وطرائق وقاية خاصة لمريضٍ بعينه، وذات سمة فردية بالنتيجة، وذلك بعكس العلاجات الجماعية التي قد تخطئ وتصيب على سبيل المثال. وتعني الطبعة المثالية من هذا المفهوم أن الطب يعتمد على الخصائص الوراثية من أجل اقتراح علاجات لها خصوصيات تحترم التنوع الإنساني والخصوصيات العرقية وطبيعة المرض والتاريخ الوراثي للمرضى، ومن ثم الوصول إلى طرائق علاج أكثر قابلية للحد، لا من الأمراض فقط، بل من الأعراض الجانبية للأدوية والعلاجات المقترحة. وفي هذا أسفر الطب الشخصي عن ظهور ما يسمى الطب التنبّي الذي يهدف إلى توقّع عللٍ وعلاجات بناءً على دراسات الجينوم البشري. (المترجم)

للعنف الجسدي بهذه الطريقة لا يعني أن العنف انحسر؛ بل تخلق إزاحة الأشكال المادية من العنف إلى الهامش وعدمُ الاعتراف بالأشكال غير الجسدية للفعل العنيف، المساحةَ التي تنتشر فيها القوة القسرية. وتكون نتيجة ذلك كله هي أن مواطني الدول الحديثة، الراغبين في تجنّب أي مرئيةٍ للعنف المادي، هم من يطالبون بهذا الانتشار التنظيمي القسري المتزايد الذي نراه في حياتنا اليومية ويمنحونه الشرعية: بدءاً من مراقبة الحياة الجنسية والأدوار الأبوية، والمراقبة اليومية للأفراد في العمل والمدرسة والشارع، مروراً بعقوباتٍ أكثر صرامة ضد «السلوك المعادي للمجتمع»، والمزيد من تشديد الرقابة على الحدود ومنع الهجرة، وتكاثر عدد نزلاء السجون، وصولاً إلى معدلات الانتحار المتزايدة، وهلم جراً.

وحين نستكشف هذه التغيرات من الناحية التاريخية، يتكشَّف لنا كيف أن العنف المنظم لم يتراجع على طول التاريخ؛ بل باقٍ ويتمدد، مثلما حاججتُ في ثنايا هذا الكتاب. وما دام الفعل الجماعي العنيف والدائم يعتمد على وجود أقفاصٍ تنظيميةٍ خاصة، وتماسكٍ أيديولوجي ملائم، فليس من المرجَّح أن يختفي العنفُ ما بقي هذان العاملان. إذ شهدت الأعوام الاثني عشر ألفاً الأخيرة من تاريخ البشرية، وعلى الرغم من التذبذبات الجغرافية والتنوع التاريخي، زيادةً مستمرةً وتراكميةً في القوى التنظيمية والأيديولوجية التي تجعل العنف ممكناً. قد تتغير طبيعة العنف عبر الزمان والمكان، لكن استمراره وانتشاره لا يزالان مرتبطَين بهذه القوى التنظيمية والأيديولوجية؛ بل ويصعب أن نتصور كيف يختفي العنف المنظم ما دامت هذه القوى لم تتراجع؛ لا بل مستمرةٌ في الزيادة. إنَّ العنف شكلٌ من الفعل الاجتماعي: لذلك قد يتغير طابعُه واتجاهُه وشدتُه لكن طمسَه غير وارد بالكلية. وإنَّما يولد البشر ويموتون في سياقات عنيفة: فنلج هذا العالم عبر الألم الجسدي والعقلي المصاحب للولادة، ما يجعل تجربة المجيء إلى هذا العالم حدثاً شاقاً ومؤلماً حيث يولد الطفل في مخاض العنف الذي يسبّبه لوالدته. ثم نحن لا نغادر هذا العالم إلا في عنف تجربة الموت التي تصيب أجسادنا وعقولنا. ونواجه العنف بأشكاله المتنوعة على طول حياتنا برمتها أيضاً. سواء شئنا أم أبينا إذاً؛ العنف جزءٌ مما يعنيه كوننا بشراً.

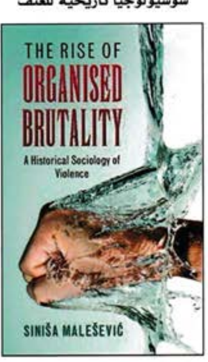


مكتبة | 1659

هذا الكتاب

صعودُ الوحشيَّة المنظَّمة

سوسيولوجيا تاريخيّة للعنف



يناقش هذا الكتاب الاعتقادَ السائدَ عن أنّ العنف المنظم يشهد انحساراً تاريخياً مستمراً؛ فيقدّم تحليلاً سوسيولوجياً عميقاً يثبت أنّه يتصاعد في واقع الأمر. يوضح مالشيفيتش كيف أنّ العنف لا يستند إلى الميول البيولوجية، بل إلى محددات ثلاثة؛ هي القدرةُ التنظيمية والتغلغلُ الأيديولوجي والتضامنُ الجزئي: ما يعني أن تعرُّضَ المجتمعات القديمة لمظاهر القسوة والتعذيب لا يحول دون القول إنها افتقرت إلى الوسائل التنظيمية التي تفتح الطريق لمذابحَ ممنهجةٍ في حق الملايين من الأفراد.

ويفترض الكتاب أن العنف لا ينبغي تحليله بوصفه محضَ حدثٍ أو عملية فقط، بل من خلال إمعان النظر في التغيُّر الذي طاول التصورات المرتبطة بتلك الأحداث والعمليات أيضاً. ويربط مالشيفيتش ذلك بالتحوّلات الاجتماعية الأوسع التي تمثلها المستويات بين الأشخاص والمستويات بين الدول ليقدّم حجّته الرئيسة عن أنّ العنف المنظّم في تصاعدٍ لمَّا ينقطع يوماً. ويرتكز الكتاب على أمثلة الحرب والثورة والإبادة الجماعية والإرهاب ليكشف أن المنظمات الاجتماعية الحديثة تستخدم الأيديولوجيا والتضامن الجزئي في تعبئة الدعم العام للعنف واسع النطاق.

telegram @soramnqraa

الثمن: ٢٠ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-228-5
9 786144 312285

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

المكتب الرئيسي - بيروت
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ - ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com